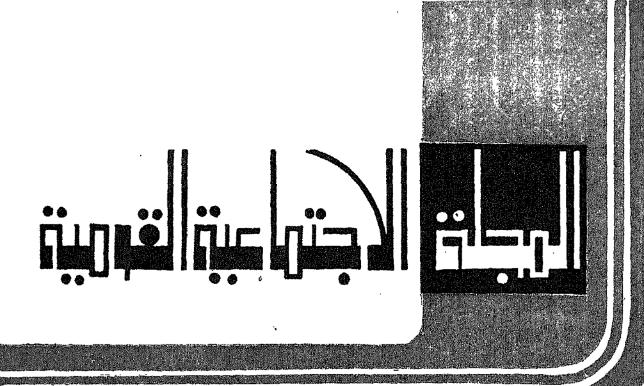




العـدد ١ ـ ٢ يناير ـ مايو ١٩٨١

المجلد ١٨



المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

المجلة الاجتماعية القومية

تصدر عن :

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

بريد الجزيرة ــ القاهرة

ثمن العدد	تصدر ٣ مرات سنويا	الاشتراك السنوى
٣٠ قرشا	يناير ــ مايو ــ سبتمبر	٩٠ قرشا

العــدد ١ ــ ٢ | يناير ــ مايو ١٩٨١ | المجلد الثامن عشر

المحتويات

صفحة

● بحوث ومقالات :

* القانون والتغير الاجتماعى (دراســـة لحالة قانون الاصلاح الزراعى فى المجتمع المصرى) • (تقرير موجز) ٣
* المســائل الاجتمــاعيه فى الاســكان والتخطيط الحضرى الدكتورة نهى فهمى ٤٣
* تاثير وسائل الاتصــال على عينة من قادة الرأى والمواطنين فى الريف المصرى الدكتورة نادية حسن سالم ٥٣
* الملامح الاجتمــاعية الأساسية للعراق (خارطة اجتمــاعية مبسطة) الأستاذ على فهمى ٦٣
* المعوقات الاجتماعية للتنمية فى مصر الدكتور جمال مجدى حسنين ٩٣
* التحديات الأيديولوجية ومحاولات البحث عن الموضــوعية فى علم الاجتماع الدكتور عاطف احمد فؤاد ١٠٥
* طريقه تنظيم المجتمــع فى خدمة اجتمــاعية تنموية متكاملة الدكتور عبد الحليم رضا عبد العال ١٢٣
* تاثير خبرة العــام الأول فى مهنة التدريس على الاتجــاهات النفسية لخريجى كليا تالتربية الدكتور طلعت حسنى عبد الرحيم ١٤٣

● رسائل جامعية :

* دور المرأة فى التنمية الأستاذة نادية العطار ١٦١
* العلاقة بين التعليم والحراك المهنى الاجتماعى الدكتورة مديحة السفطى ١٧٣

● كتب جديدة :

* تنمية المجتمعات المحلية تقديم : الدكتورة الهام عفيفى ١٨١
* الامبراطورية التى انفجرت (ثورة القوميــات بالاتحـــاد السوفيتى) تقديم : الأستاذة أميرة مشهور ١٩٣

● **تقارير علمية :**

● تقرير عن حلقة البحث المصرية الفرنسية (الأبعاد الاجتماعية للتعليم) اعداد الدكتور عبد الفتاح تركى ٢٠٧

● **مقالات باللغة الانجليزية :**

* المشاركة الشعبية والتنمية فى القرى المصرية الدكتور كمال المنوفى ٣

ترجو هيئة تحرير المجلة أن يراعى فيما يرسل اليها من مقالات الاعتبارات الآتية : ـ

١ ـ أن يذكر عنوان المقال موجزا ، ويتبع باسم كاتبه ومؤهلاته العلمية وخبراته ومؤلفاته فى ميدان المقال أو ما يتصل به ٠

٢ ـ أن يورد فى صدر المقال عرض لرؤوس الموضوعات الكبيرة التى عولجت فيه ٠

٣ ـ أن يكون الشكل العام للمقال :

ـ مقدمة للتعريف بالمشكلة وعرض موجز للدراسات السابقة ٠

ـ خطة البحث أو الدراسة ٠

ـ عرض البيانات التى توافرت من البحث ٠

٤ ـ أن يكون اثبات المصادر على النحو التالى :

للكتب : اسم المؤلف ، اسم الكتاب ، بلد النشر ، الناشر ، الطبعة ، مكتبة النشر ، الصفحات ٠

للمقالات من المجلات : اسم المؤلف ، عنوان المقال ، اسم المجلة (مختصرا) ، السنة ، المجلد ، الصفحة ٠

للمقالات من الموضوعات : اسم المؤلف ، عنوان المقال (اسم الموسوعة) ، تاريخ النشر ٠

وتثبت المصادر فى نهاية المقال مرتبة حسب الترتيب الهجائى لأسماء المؤلفين وتورد الاحالات الى المصادر فى المتن فى صورة (اسم المؤلف ، الرقم المسلسل للمصدر الوارد فى نهاية المقال ، الصفحات)٠

٥ ـ أن يرسل المقال الى سكرتارية تحرير المجلة منسوخا على الآلة الكاتبة من أصل وصورتين على ورق فولسكاب ، مع مراعاة ترك هامشين جانبيين عريضين ومسافة مزدوجة بين السطور ٠

٦ ـ **المجلة غير مسئولة عن رد أصول المقالات الى أصحابها فى حالة عدم قبولها من اللجنة الاستشارية للتحرير ٠**

القانون والتغير الاجتماعي

دراسة لحالة قانون الاصلاح الزراعى في المجتمع المصرى (١)

مقـــدمة :

مما لا شك فيه أن قوانين الاصلاح الزراعى شكلت الاجراء الرئيسى الذى أنجزه النظام السياسى الذى تولى السلطة فى ١٩٥٢ . يؤكد ذلك أنه اذا كانت ثورة يوليو قد قامت فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فانها أصـدرت أول قانون للاصـــلاح الزراعى فى ٩ سـبتمبر ١٩٥٢ . أى بعد حوالى شهر ونصف من قيام الثورة .

وبغض النظر عن الخـلافات الأيديولوجية التى تحـاول تحديد الآثار التى خلفها القانون على بناء المجتمع المصرى ، فانه بغض النظر أيضـا عن مستوى راديكالية القـانون ــ قد كانت له أثاره البعيـدة المدى على بنـاء المجتمع ، أولا لأنه يمثل تجسيدا لأمانى الاصـلاح والتغير التى عبرت عن نفسها من خلال مشاريع كثيرة لاصلاح البناء الزراعى فيما قبل الثورة . وثانيا لأنه يمس الهيكل الأســاسى للانتاج فى مجتمع يســوده الاقتصاد الزراعى ــ فى هذه المرحلة ــ وثالثا لأنه يمس مصـالح أسـاسية لسكان السياق الريفى بغض النظر عن ايجابية أو سلبية التأثير بالنسبة لمختلف الفئات .

وينبغى أن تأخذ أية محـاولة لتقويم الآثار الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية الناتجة عن فاعلية الاصلاح الزراعى فى الاعتبار مجموعة الاجراءات الأســـاسية التى استهدف بها القانون تغيير البنـاء الزراعى أو مواجهة

---

(١) تقرير موجز أعده الدكتور على ليله للبحث الذى أشرف عليه الاستاذ السيد يس مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية وعضوية كل من الاستاذ الدكتور على بركات أستاذ التاريخ بجامعة المنصورة ، والمستشار طارق البشرى ، الدكتور على ليله ــ مدرس علم الاجتماع ــ بجامعة عين شمس ، والاستاذ طه عبد العليم الباحث بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية .

مشاكله • من هذه الاجراءات الاستيلاء على الأراضى الزائدة عن الحد واعادة توزيعها على معدمى الأرض ، منها أيضا تنظيم العلاقات الايجارية وترشيد الانتـاج الزراعى ، وتأسيس البناء التعاونى لحماية صـغار الفلاحين من الاستغلال • ودفعهم للمشاركة الايجابية الواعية لتنظيم حياتهم •

ولانجـاز ذلك أجريت دراسة شـارك فيها فريق بحث يضم عدة تخصصات ، بدءا من القانون الى التاريخ ، وحتى الاجتماع والاقتصـاد • وذلك فى محاولة لتتبع الآثار الحقيقية بأوزانها الحقيقية أيضا ، تلك التى خلقها القانون على خريطة الواقع المصرى •

وأيا كانت نقطة الانطـلاق لفهم القـانون وآثاره فان المسـألة التى لا خلاف عليها • تتمثل فى أن القانون شكل دفعة ثورية حقيقية ، حاولت تأسيس بناء انتاجى رشيد فى اطار بناء اجتماعى قادر على التقدم والنمو ، وهو ما توضحه الدراسة الحالية •

أولا ـ الدراسة أبعادها الأساسية :

تعتبر قوانين الاصـلاح الزراعى التى صدرت منذ ٩ سبتمبر ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٦٩ من الاجراءات الجوهرية التى أنجزتها ثورة ١٩٥٢ لتحديد امكانات التطور فى البناء الزراعى المصرى عن طريق تخليصـه من مشاكله العديدة واجراء تعديلات علاجية عديدة لبناء الملكية الزراعية •

وفى اطار برنامج القانون والتغير الاجتماعى الذى أسسه المركز القومى للبحوث الاجتمـاعية أجرى بحث عن (الآثار الاجتمـاعية لقوانين الاصلاح الزراعى على بناء المجتمع المصرى) كمثال لفاعلية القانون مع اثارة تغيرات اجتماعية منظمة وواسعة المدى •

ولانجاز ذلك تألف فريق بحث يضم متخصصين فى القانون والتاريخ الاجتماعى ، وعلم الاجتماع والاقتصاد ، وقام بعقد اجتماعات عديدة حتى تبلورت مداخل اقتراب دراسة هذا الموضوع • ورأت أنه يعتمد على ثلاثة محاور أساسية •

١ ـ دراسـة الجوانب التاريخية لموضـوع البحث من حيث تاريخ ١٩٥٢ •

٢ ـ دراسة التاريخ السياسى لمواقف القوى الاجتماعية من مشاريع المشكلة الزراعية وموقف مختلف القوى الاجتماعية ومنطق تشكلها حتى الاصلاح الزراعى قبل ١٩٥٢ ، ثم علاقة هذه المشروعات بمجموعة قوانين الاصلاح الزراعى التى صدرت فيما بعد ١٩٥٢ ٠

٣ ـ دراسة اقتصادية تتناول المقومات الاقتصادية لانهيار البناء الاقتصادى فيما قبل ١٩٥٢ ، ثم الآثار الاقتصادية لفاعلية اجراءات الاصلاح الزراعى ٠

٤ ـ دراسة اجتماعية تتناول المظاهر الاجتماعية لانهيار البناء الاجتماعى فيما قبل الثورة ، ثم محاولة لتحديد الآثار الاجتماعية والثقافية لفاعلية اجراءات الاصلاح الزراعى ٠

ثانيا ـ البحث ، منهجيته وأدواته :

تتضمن البناء المنهجى على اتباعه ثلاثة مداخل منهجية أساسية لتناول البحث بالفهم والدراسة نحددها فيما يلى :

١ ـ المدخل التاريخى : عن طريق التركيز على تحليل الوثائق التاريخية المتعلقة بمختلف جوانب البناء الاجتماعى فيما قبل ١٩٥٢ (اجتماعية ، أو سياسية ، أو اقتصادية) أو فيما يتعلق بتحليل مشروعات الاصلاح الزراعى فيما قبل ١٩٥٢ ٠

٢ ـ المدخل الاحصائى : عن طريق تجميع وتحليل المادة الاجتماعية المتعلقة بتحديد ملامح البناء الاجتماعى والاقتصادى والزراعى فيما قبل أو بعد ١٩٥٢ ، ثم فى تحديد الآثار الاجتماعية والاقتصادية التى تخلفت بفضل اجراءات الاصلاح الزراعى ٠

٣ ـ المدخل التجريبى : وفى اطاره أجريت دراسة ميدانية لتحديد الآثار الاجتماعية والاقتصادية لقوانين الاصلاح الزراعى ـ على عينة خضعت لفاعلية القانون وتأثيره ، ويمكن تحديد الملامح الأساسية لهذا المدخل فيما يلى :

(أ) أدوات البحث الميدانى حيث تم اتخاذ ما يلى :

١ ـ دليل الزيارات الاستطلاعية لمجتمعات البحث قبل القيام بالبحث الميدانى ٠

٢ - استبيانات البحث وهى أربعة لكل من فئات عينة البحث احداها ·

(ب) مجتمعات البحث وفئات العينة :

حيث تم اختيار أربع محافظات ، اثنتان بالوجه البحرى واثنتان بالوجه القبلى ، بحيث تعكس احدى المحافظات فى الوجه البحرى والقبلى وجود صراعات تاريخية تتعلق بالأرض ، بينما تعكس الأخريان اتساع المساحة التى خضعت لفاعلية قانون الاصلاح الزراعى ·

وفى كل محافظة اختيرت ثلاثة قرى ، احداها لم تخضع أراضيها لاجراءات الاصلاح الزراعى الأساسية سوى تنظيم الانتاج الزراعى ، أو اصلاح العلاقات الايجارية (النموذج التقليدى) واحداها خضعت كل أراضيها لاجراءات الاصلاح الزراعى المتعلقة بالاستيلاء والتوزيع (نموذج الاصلاح الزراعى) ، والثالثة تعكس خصائص تنتمى الى كل من النموذجين السابقين (النموذج المختلط) مع تثبيت متغيرات عدد السكان ، التوزيع المهنى، وقدر الخدمات الحكومية بالقرية فى اطار ذلك على اختيار ١٢ قرية فى المحافظات الأربع موضع البحث كما يوضح الجدول التالى :

المحافظات	الدقهلية	البحيرة	الفيوم	المنيا
أسماء القرى ونماذجها :				
الاصلاح الزراعى	بهوت	فيشا	العزيزية	البهنا
التقليدى	ميت الغرقا	زرقون	العدوة	منشأة لطف الله
المختلط	نشا	بنى هلال	الناصرية	زهرة

أما فيما يتعلق بتوزيع عينة البحث فقد رفعت حيازات القرى وسميت العينة بنسبة مئوية متعادلة بالنسبة للمنتفعين والفلاحين التقليديين · أما بالنسبة لعينة الجهاز الادارى فقد أخذت ١٠٠ حالة من أجهزة الاصلاح الزراعى بالقاهرة ، ١٠٠ حالة موزعة على عواصم المحافظات الأربع وقرى البحث ، وبالنسبة لعمال التراحيل فقد أخذ ٦٠ عاملا من كل محافظة من قراها الثلاث وفقا لمواصفات محددة أهمها انعدام الملكية الزراعية · وفيما يلى حجم العينة وفقا لفئاتها الرئيسية وأحجامها النسبية ·

فئـــة العينـــة	العـــدد	٪
المنتفعون بالاصلاح الزراعى بالملك والايجار	١١٦٥	٤٥ر٨
المزارعون التقليديون بالملك والايجار	٩٧١	٣٨ر٢
عمال الزراعة والتراحيل	٢١٨	٨ر٥
أعضاء الجهاز الادارى	١٩٠	٧ر٥
مجموع العينة بكل فئاتها	٢٥٤٤	١٠٠

ومن الملاحـظ نقص حالات عمـال الزراعة والتراحيل بعدد ٢٢ حالة وعدد ١٠ استمارات من الجهاز الادارى استبعدت استبيانا لعدم الصلاحية ٠

ثالثا ــ البحث ونتائجه الرئيسية :

بايجـاز سوف نعرض لأهم نتـائج البحث فى اطار ثلاثة أبعـاد رئيسية :

١ ــ تطور الملكية الزراعية ونشأة ملامح القوى الاجتماعية ٠

٢ ــ البناء الاجتماعى فيما قبل ١٩٥٢ ، ملامحه العامة ٠

٣ ــ الاصلاح الزراعى ، مراحله واجراءاته ٠

٤ ــ الآثار الاجتماعية والاقتصادية للاصـــلاح الزراعى ، اتجاهات عينة البحث ٠

وفيما يلى استعراض لكل من هذه الأبعاد :

١ ــ تطور الملكية الزراعية ونشأة ملامح القوى الاجتماعية :

لم تعرف مصر الملكية الفردية الخاصة طول تاريخها ، وان كان لبعض الفئات نوع من الحقوق على الأرض الا أن ملكية الأرض كانت للدولة ممثلة فى الحاكم ٠ ظل ذلك حتى انتهاء نظام الحيازة العثمانى القائم على الالتزام تحت تأثير الثورة الفرنسـية ، ثم محمد على الذى قضى على المـاليك فى مذبحة القلعة عام ١٨١١ وأعطاهم الوسـايا المعفاة من الضرائب كلية طيلة حياتهم تئول بعدها الأرض مباشرة للدولة ٠

وفى عصر محمد على قام مسح لمســاحة الأراضى المصرية سنة ١٨١٥ فبلغت مسـاحة الأرض ١ر٩٠٣ر٧٨٨ فدانا بالاضـافة الى ١٢٧ر٤٤٠ فدانا

معفاة من الضرائب فى شكل أراضى بور ، وسايا ، مسموح • وفى الوجه القبلى فرضت ضرائب على مساحة ١٫٣١٤٫٩٢٧ سنة ١٨٢٠ وأعفيت مساحة ١٫٧٧٥٫٦١١ فدانا من الضرائب ، وبذلك بلغت المساحة التى لم تفرض عليها ضرائب ٢٫٢١٥٫٧٣٨ فدانا ، أما أبعاديات أو أراضى بور ، أو وسايا ، أو مسموح مشايخ • أما الأراضى التى خضعت للضرائب فبلغت ٣٫٢١٨٫٧١٥ فدانا من مجموع مساحة الزمام البالغة ٥٫٤٣٤٫٤٥٥ فدانا وقد أدت التغيرات التى أجراها محمد على الى وجود ثلاثة أنماط من الحيازات •

١ — الأراضى الخراجية أو الأثرية • وهى الأراضى التى تركت لواضعى اليد ولهم عليها حق الانتفاع فقط •

٢ — أراضى الوسية وهى الأراضى المتروكه للملتزمين على أن تئول لمدونة بعد وفاتهم •

٣ — مسموح المشايخ والمصاطب وهى أراضى العمد والمشايخ المعفاة من الضرائب بواقع ٤٪ أو ٥٪ من معمور القرية •

هذا وقد أدت اجراءات محمد على الى تخلق الملامح الآتية للملكية الزراعية فى مصر •

(أ) ظهور الرأسمالية ونشأة الملكية الخاصة للأرض :

ظهرت الرأسمالية والملكية الخاصة للأرض الزراعية كنتيجة لتصفية الأقطاع المملوكى ، وظهور اقتصاد السوق كبديل لاقتصاد الاستهلاك الذاتى ، واستحداث بعض المحاصيل النقدية كالقطن طويل التيلة ، والقمح للتصدير الى البلاد الأوربية ، كما ساعد على ذلك أيضا نمو المدن المصرية ونشأة السوق الداخلية • ونمو التنظيمات الادارية التى تدعم السلطة المركزية • وارتبط الريف بالمدينة كنتيجة لنمو وسائل المواصلات •

وقد ساعد على ذلك أيضا نشاط السوق الداخلية بفعل الاجراءات التى ساعدت على تنشيطه كالغاء سعيد (ضريبة الدخولية) على التجارة هذا وقد تم الغاء هذا النظام تماما فى عصر سعيد وتمت الاستعانة بالقانون المدنى الفرنسى لتنظيم العلاقات الجديدة ودعم ذلك بواسطة سلطة المحاكم المختلطة التى أنشئت فى ١٨٧٥ •

وقد استمر التطور الرأسمالى فى الزراعة فى أعقاب فشل مشروعات محمد على الصناعية والتجارية . ونظرا لغياب طبقة وسطى مصرية فقد تكونت طبقة بديلة لها حول محمد على من الاتراك الشراكسة الذين وصلت حيازتهم فى نهاية ١٨٤١ الى ٤٤٥٨٤ فدانا ، وما لبث أن أصدر محمد على أمرا فى فبراير ١٨٤٢ يبيح لهم التصرف فى الأبعاديات ثم صدرت عام ١٨٤٦ لائحة الأراضى الأولى التى أعطت للحائزين حقوقا ترسخ ملكيتهم عليها . وقد صدرت اللائحة السعيدية فى أغسطس ١٨٥٨ لكى تفرض مزيدا من الترسيخ للملكية الخاصة عن طريق اقرار تسجيلها والتعامل بها . ثم أصدر اسماعيل فى ٣ يناير ١٨٦٦ أمرا عاليا يمنع وقف الأطيان الخراجية ، لأن ذلك يتعلق بادارة الخديوى . ونظرا لحاجة اسماعيل الى الأموال ، صدر قانون المقابلة الذى يعطى حق الملكية التامة للأرض اذا دفع من له حق عليها ضريبة ٦ سنوات كاملة . بل له حق وقفها بعد موافقة الخديوى . وبلغت المساحة التى دفعت عنها مقابلة ٣٫٦٥٠٫٠٠٠ فدانا كان يملكها ٤٤٩٫٩٥٥ مالكا .

حينما وقع الاحتلال البريطانى أصدر مجموعة من التشريعات التى أسقطت ما بقى من قيود على الملكية الخاصة . فقد صدر القانون الأصلى فى ٢٨ أكتوبر ١٨٨٣ حيث أضفى الصفة القانونية على تشريعات الملكية ، ثم الأمر العالى فى ١٥ أبريل ١٨٩١ الذى نص على حق الملكية الخاصة للأراضى التى لم تدفع مقابلة ثم الأمر العالى فى مارس ١٨٩٤ الذى يبيح للعساكر الباشبزق والبدو حق ملكية الأراضى الممنوحة لهم . وفى ٣ سبتمبر ١٨٩٦ صدر ما أكد ما جاء بالتشريعات السابقة .

وهكذا تحققت الملكية الخاصة عبر مسيرة استمرت نصف قرن . وان استند ذلك الى عديد من الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة ، فانه أدى الى نشأة عديد من القوى الاجتماعية التى ارتبطت بهذه الظروف نذكر منها ما يلى :

١ - أفراد أسرة محمد على واتباعهم من الأتراك والشراكسة الذين سيطروا على جهاز الدولة ، وقد حصل هؤلاء على حقوق ملكية أراضيهم دفعة واحدة منذ فترة مبكرة ترجع الى ١٨٤٢ وهى عبارة عن الأبعاديات والجفالك

٢ - الأعيان والعناصر الأكثر غنى من المصريين ، الذين استفادوا من اللائحة السعيدية وقانون المقابلة .

٣ - صغار الفلاحين الذين انتظروا حتى أواخر القرن الماضى ليحصلوا على حق ملكية ما بقى لديهم من أرض ·

وبذلك يعكس تطور الملكية الخاصة تطور مراحل ادخال مختلف القوى الاجتماعية الى دائرة التملك ، وذلك على فترات حددت أولويتها حسب أهمية الفئة وثروتها وموقعها من السلطة التى أصبحت تضع يدها على أكثر الملكيات ·

(ب) نشأة الملكيات الكبيرة : عواملها وانماطها :

فتحت مشروعات محمد على الطريق أمام تشكل نمط الملكيات الكبيرة منذ قيام حكم محمد على حتى نهاية حكم اسماعيل ، ويمكن ايجاز أسباب تشكل هذه الملكيات فى ثلاثة عوامل هى (منح الأرض ، نظام العهد ، مسموح المشايخ) · وفيما يلى توضيح موجز لكل منها :

١ - منح الأرض (الأبعاديات والجفالك)

(أ) الأبعاديات :

وهى عبارة عن قطع من الأرض كان محمد على يمنحها لرجال دولته بهدف استصلاحها وزيادة الرقعة الزراعية · وقد بلغت مساحة أراضى الأبعاديات فى عصر محمد على ١٦٤٩٦٠ فدانا ، الى جانب مساحات العهود وأغلبها من الحدائق ، وقد بلغت المساحة الاجمالية للأبعاديات ١٧٣٦٦٣ فدانا · أما أراضى الأبعاديات التى منحها الخديوى عباس لأتباعه نحو ١٠٧٥٦١ فدانا الى جانب مساحات المعمورة · وبذلك بلغت جملة الأراضى التى منحها عباس باشا ١٢٧٨٢٦ فدانا · أما التى منحها سعيد ، فقد بلغت مساحتها ٦٦٧٣٤ · ومن ثم فقد بلغت مساحة أراضى الأبعاديات فى عهد محمد على ، وعباس ، وسعيد نحو ٣٦٢٧٤٩ فدانا الى جانب ٧٠٤١٤ فدانا منحت كمعاشات للمواطنين فى نهاية عصر سعيد · أما فى عصر اسماعيل فقد بلغت جملة الأبعاديات التى منحت ٨٧٦٨٦٣ فدانا ·

(ب) الجفالك :

وهى الأراضى التى منحها محمد على لنفسه وأسرته ، وقد بلغت مساحتها ٣٣٤٢٨٦ فدانا خص محمد على منها ٢٤٩٤٢٦ فدانا ، ولم تفرض عليها ضرائب الا فى عصر سعيد عبارة عن عشر المحصول ، ومن ثم فقد عرفت بالأراضى العشورية ، وقد ارتفعت الأراضى العشورية من ٦٥٥٩٩٩ فدانا

عام ١٨٥٤ الى ١٦١٤٥٤٣ فدانا فى يناير ١٨٧٤ أى أنها زادت ما يقرب من مليون فدان فى مدة لا تتجاوز عشرين سنة ٠

٢ ـ نظام العهد :

حيث كان يعهد لكبار الضباط والموظفين دفع ضرائب أراضى قرى بأكملها ، ثم اعادة جمعها من الفلاحين ٠ وفى نظير ذلك يمنح هؤلاء الناس بعض أراضى القرية التى يتركها الفلاحون العاجزون عن دفع الضرائب ، ويعمل الفلاحون فى أراضى العهد نظير ما عليهم من ضرائب ٠ وقد بلغت أراضى العهد حوالى ١٫٢٥٥٫٥٥٩ فدانا حتى عام ١٨٤٤ منها ٩١٢٥٥٩ لكبار الموظفين والضباط ، ١٢٠٫٠٠٠ فدان لمحمد على نفسه ، وقد ألغى هذا النظام بشكل نهائى بقرار من مجلس شورى النواب فى ١٨٦٦ ٠

٣ ـ أراضى مسموح العمد والمشايخ :

وهى التى تعطى لمشايخ القرى والعمد نظير قيامهم بوظائفهم ، وقد بلغت ٤٪ و ٥٪ من أراضى القرى وهى معفاة من الضرائب حتى عهد سعيد، حيث أتاحت لهم تكوين ملكيات كبيرة عن هذا الطريق ٠

٤ ـ كذلك لعب بيع أراضى الدولة للأفراد بعد الاحتلال مباشرة دورا أساسيا فى هذا الصدد ٠ حيث كان هذا الانتقال للأرض منحا وليس بيعا حقيقيا ٠ وفى ١٨٦١ أبيح التوسع فى بيع أراضى الدولة لأى شخص، ثم اتسعت فى عصر الاحتلال ٠ وقد تركزت أراضى الدولة فى ثلاثة قطاعات رئيسية :

(ج) أراضى الدولة ، قطاعاتها الرئيسية :

(أ) أراضى الدائرة السنية :

وهى الأراضى التى كان الخديوى اسماعيل يملكها ، ورهنها فى ١٢ يوليو ١٨٧٧ الى جوشن وجوبير باعتبارهما نوابا عن الدائنين نظير الديون التى عرفت بديون الدائرة السنية ، والتى بلغت ٨٫٨١٥٫٤٣٠ جنيه استرلينى ٠ وعند صدور قرار التصفية فى ١٨٨٠ خضعت هذه الأراضى للمراقبين الأجنبيين ، وظلت تحت الرهن حتى ١٨٩٨ حيث بيعت لبعض رجال الأعمال الفرنسيين والانجليز نظير سداد الباقى من الديون ، بالاضافة الى دفع مبلغ ٦٫٤٣١٫٥٠٠ جنيه ، ثم تألفت شركة فى ٩ يوليو

١٨٩٨ لبيع هذه الأطيان وتصفية الدائرة السنية • وقد بيعت معظم هذه الأراضى لكبار الملاك •

(ب) أراضى الدومين :

وهى الأراضى التى كان يملكها الخديوى اسـماعيل ، وفى عام ١٨٨٣ صدرت لائحة بيع هذه الأراضى حيث كانت مســاحتها ٦ + ٤٢٠٥ فدانا وزعت الى ٢٨٩ قطعة ، أغلبها للشركات وكبار الملاك • وسدد الدين والباقى آل الى الدولة •

(ج) الأملاك الأميرية :

وهى الأراضى التى كانت الدولة تمتلكها منذ البداية وتشـمل أراضى المتروك التى بيع جزء منها فى عصر اسماعيل من الأراضى داخل الزمام ، وأول احصاء لهذه الأراضى قدر مساحتها بنحو ١٠١٧٤٧٧ فدانا فى ١٨٧٧ وقد بيعت معظمهـا للشركات وكبار المـلاك لأنهم الذين لديهم القدرة لاستصلاحها • وفى عام ١٩١٣ بلغت أراضى الحـكومة ١٥١٥٤٠ فدانا ، ثم أنشئت مصلحة الأملاك الأميرية لتديرها • وفى عام ١٩٥٢/٥١ بلغت مساحة الأراضى التى تديرها هذه المصـلحة ١٫١٩٥٫٤٦٥ فدانا من بينها ١٫٠٦٩٫٧٧١ فدانا بورا لا تزرع • وقد ظهر اتجاه لتصفيتها ، فخلال المدة من ١٩١٥ — ١٩١٨ تم بيـع ٦٤٩٧ فدانا وفى الفترة من ١٩١٩/١٨ — ١٩٢٢/٢١ بيـع ١١٤٨٣١ فدانا وفى عام ١٩٣٢/٣١ بيـع ٤٠٨٠٨ فدانا وفى عام ١٩٤٧/٤٦ تم بيع ٧٧٣٢٥ فدانا ، وفى عام ١٩٤٩ — ١٩٥٢ بيع ٧٩٥١٦ فدانا • هذا ويكشف البحث فى ٣ أنماط الملكية الخاصة من حيث المساحة عن وجود ثلاثة أنماط رئيسية لكل منها عواملها التى ساعدت على ظهورها وهى :

(د) الملكيات الكبيرة ، ملامحها وعوامل ظهورها :

يكشف البحث فى عوامل ظهور الملكيات الكبيرة أن رأس المال الأجنبى قد لعب دورا جوهريا فى هذا الصدد من خلال طريقين :

١ — قروض الرهن التى أعطيت لكبار الملاك والتى اتجهت أساسا لشراء الأرض •

٢ — شركات الأراضى التى تولت شراء الأراضى واستصلاحها وبيعها بشروط ميسرة لكبار الملاك •

ومن الملاحظ زيادة الملكيات الكبيرة من خلال مبيعات الأراضى حيث ارتفعت الملكيات الكبيرة من ٢٫٢٢٧٫٧٤٠ فدانا سنة ١٨٩٧ الى ٢٫٤٧٦٫٠٠٧ فدانا • واذا كانت الملكيات الخاصة زادت بشكل عام بمقدار مساحة ٣٧٥٫٤٨٤ فدانا خلال الفترة من ١٩٠١ ـ ١٩٠٨ فان مساحة ٢٥٩٫١٢٢ فدانا من المساحة السابقة ذهبت لأصحاب الملكيات الكبيرة • وخلال عام ١٩٤٦/٤٥ زادت الملكيات الكبيرة بما يزيد عن ٣٠ ألف فدان ، وزادت الملكيات التى تتجاوز مساحتها ٢٠٠ فدان بما يقرب من ٤٧٫٥٠٠ فدان • ومن الواضح فى هذا الصدد أن مبيعات الأراضى لعبت الدور الأكبر فى نمو الملكيات الكبيرة فى ظل الاحتلال البريطانى وحتى ١٩٥٢ • ويعتبر شراء الأرض باستخدام النفوذ ، وعن طريق وضع اليد على أراضى الدولة من العوامل التى ساعدت على نمو الملكيات الكبيرة ، ولا يعنى ذلك أن كل ملكية الأرض الزراعية • وقد تميزت هذه القوى والشرائح بالملامح الأساسية الملكيات الكبيرة كانت تتجه الى التطور والنمو ، وانما هناك بعضها الذى اتجه الى التناقص والاختفاء •

(هـ) الملكيات المتوسطة وعوامل ظهورها :

مثلما ساعدت العوامل السابقة على نمو الملكيات الكبيرة فانها ساعدت على تعيين خريطة الملكية فى مصر ، من خلال ظهور الملكيات المتوسطة (٥ ـ ٥٠ فدانا) ، وأيضا من خلال تدهور الملكيات الصغيرة ، وفيما يتعلق بعوامل نمو الملكيات المتوسطة نجد أنها ترجع لعاملين : الأول أراضى مسموح المشايخ والمصاطب ، والثانى منح الأرض من المساحات المتوسطة خلال عهود محمد على وعباس وسعيد واسماعيل • هذا بالاضافة الى حصول القصيرة • ومن عوامل نمو الملكيات المتوسطة أيضا تفتت الملكيات الكبيرة بسبب نظام التوريث • بالاضافة الى اتجاه برجوازية المدينة الى شراء بعض المساحات المتوسطة من أراضى الريف ، وبذلك وجدت بداية طبقية دخيلة على حياة الريف المصرى •

(و) الأصول الاجتماعية للملاك الزراعيين :

ارتبطت نشأة القوى الاجتماعية الى حد كبير بالتغيرات التى حدثت فى بعض موظفى الدولة على مساحات متوسطة من الأرض نظير خدمتهم

● الطبقة العليا وتتكون من المماليك والملتزمين ، وقد تمت نهايتهم على يد محمد على ومن ثم فقد أدى اختفاؤهم الى افساح الطريق أمام تشكل طبقة عليا جديدة من أسرة محمد على وأعوانه •

● ضعفت الطبقـــات الوسطى أيضـــا بسبب مشروعات محمد على الاقتصادية ونظام الاحتكار وتحريم النشاط الخاص فى بعض الصناعات ٠

● ضعف مركز العلماء أولا بسحب بعض الملتزمات منهم ، وقد كانت تدر عليهم دخلا ، وثانيا للقضاء على نفوذهم السياسى بعد مواجهة محمد على مع عمر مكرم ، وان كان هناك من العلماء من أثرى بسبب تعاونه مع السلطة ٠

● عن الملامح البارزة فى هذا الصدد أيضا اتجاه كبار المـلاك الى سكن المدن ، وأن أصولها ترجع اليها أو إأنها رحلت من الريف الى المدينة ٠

وفيما يلى استعراض للتركيب الاجتماعى لكبار الملاك وأهم التغيرات التى طرأت عليه :

١ ـ أسرة محمد على :

وقد شكلت هذه الأسرة نواة طبقة اجتماعية نظرا لما قام به محمد على من توزيع مساحات من الأراضى على أسرته فى شكل جفالك بلغت مساحتها ٣٣٤ر٢٨٦ فدانا ، بالاضافة الى عهد أبنـــائه التى بلغت ٣٢٧ر٧٦٣ فدانا بحيث بلغت المساحة الكلية ٦٦٢ر٠٤٨ فدانا بخلاف الأبعاديات الملحقة ، حتى أن أسرة محمـد على اجتازت نفس الشىء ، فحين توليه لم يكن يملك شيئا ، فأصبح يملك بنهاية حكمه ٦٦ر٦٢٥ فدانا من الأرض العشورية الى جانب ١٠١٩٤ فدانا يملكها ابنه محمد طوسون ٠ كذلك اسماعيل لم يكن يملك عند توليه سوى ١٥ر٦٣٤ فدانا ما لبثت أن ارتفعت الى ٦٩٧ر٣٤٦ فدانا سنة ١٨٧٠ ٠ وبرغم تصفية أملاك اسماعيل لقاء ديونه فانها ما لبثت أن وصلت حتى نهاية ١٨٩٠ الى ٣٩٨٧٥ فدانا ، هذا بالاضـــافة الى أن اسماعيل وزوجاته اشتروا ١٥٢٧٢ فدانا من أراضى الدومين فى ١٨٨٨ ، كما اشـترى ابراهيم حلمى باشـا فى سنة ١٨٨٨ مسـاحة ٤٨٨٧ فدانا من أراضى الدومين ٠ كذلك اشترى الأمير محمد على ١١٥٤ فدانا فى مارس ١٨٩٣ ، واشترت الأميرات سنية وتوحيدة مسـاحة ٣١٥٦ فدانا فى مايو ١٨٩٣ ٠ كما اشترى عباس حلمى مساحة ٨١٤ فدانا فى يناير ١٨٩٨ ، بالاضافة الى ٣٠٠٠ فدان فى تفتيش انشـاص ، واشـترى حسين كامل مسـاحة ٣١٦٩ فدانا فى مارس ١٩٠٠ ومسـاحة ٩٨٩ فدانا فى ١٩٠٢ ، واشترت الأميرة عفت ١٢٠٠ فدانا فى ١٩٠٢ ، واشترى الأمير محمـد طوسون ٣١٣٠ فدانا فى ١٩٠٥ ٠ ولم يكن عند الملك أحمد فؤاد عند توليه الحكم سوى ٨٠٠ فدانا ، أصبح يمتلك ٢٨ر٠٠٠ فدانا فى عام ١٩٣٦ الى

جانب ٤٥ فدانا يشرف على ادارتها · والى جانب حصـول هذه الأسرة على أراضيها من خلال الشراء الا أنها اتبعت وسائل أخرى كالاغتصاب ووضع اليد ، حتى بلغت المساحة التى خصصت للاصلاح الزراعى فى ملكية هذه الأسرة ١٧٩١٥٧ بالاضافة الى حوالى ٣٠ فدان أوقاف ، وكانت ملكية هذه الأسرة موزعة على ٤٢٥ مالكا ·

٢ ـ كبار الموظفين :

وتتكون هذه الشريحة من الأشـخاص الذين احتلوا وظائف ادارية فى الدولة منذ تولى محمد على حتى الاحتـلال البريطـانى ، وأغلبيتهم من الاتراك والشراكسة والأجانب المتمصرين وبعض المصريين · وقد تشكلت لهم ملكيات كبيرة ، من هؤلاء محمد شريف الذى شغل مناصب فى عصر محمد على وعباس واسماعيل ، الذى بلغت ملكيته فى نهـاية عصر اسماعيل نحو ٢١٩٢٨ فدانا · كذا سليمان باشا الفرنسـاوى الذى بلغت ملـكيته عند وفاته ٤٦٩٩ فدانا ، وراغب باشا الذى بلغت ملكيته ٨٧٥٩ فدانا ، وفى هذا الاطار أسس بعض الأقباط ملكيات كبيرة من هؤلاء المعلم غالى واخوته ، الذى امتلك حتى نهاية عصر محمد على مساحة ٣٣٢٦ فدانا · هذا وقد دخل هذه الشريحة بعض مشايخ القرى الذين احتلوا مناصب ادارية ، وأحيانا كان يطلق على هذه الطبقة طبقة الذوات التى ضمت البرجوازية العسكرية والادارية أساسا ، وأن دخلها بعض المصريين فى أعقاب الاحتلال مباشرة ·

٣ ـ البرجوازية المالية والتجارية من الأجانب والمتمصرين :

سمح محمد على للأجانب بتملك الأراضى كما أعطى بعض الفئات منحا من الأبعاديات ، وصلت فى بعض الأحيان الى ١٠٠٠ فدان · غير أن ملكيات الأجانب الكبيرة تكونت أساسا من خلال شراء الأراضى وأعمـال الرهونات عن طريق رؤوس الأموال التى اسـتطاعوا تكوينها من خلال أعمال التجارة وغيرها ، كما تمكنوا من انتزاع مساحات كبيرة من أراضى الفلاحين عن طريق القروض الربوية ·

وقد بلغ الأجانب أعلى ملكية لهم فى الفترة السابقة على الحرب حيث بلغت ملكيتهم ٧٢٠٣٠ فدانا فى ١٩١٠ ، غير أن هذه الملكية شهدت انكماشا حادا فى أعقاب الحرب حيث انخفضت ملكيتهم الى ٥٥٣٢٧١ فدانا غير أن ملـــكية الأجانب زادت بحوالى ٤٠ ألف فدان خلال الثلاثينـات كنتيجة لمشتريات شركة كوم امبو فى ١٩٣٠ ·

ويدخل فى اطار هذه الشريحة الاجتماعية الأرمن واليهود والسوريون، وان كان بعض من هذه العناصر قد حصلت على الجنسية المصرية : ويرجع تاريخ وصولها الى مصر فى عصر محمد على ٠

٤ ـ أغنياء المدن المصرية :

ساعدت الظروف الاقتصادية التى مرت بها البلاد فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر على ظهور طبقة من التجار وأصحاب رؤوس الأموال من سكان المدن المصرية كونوا لأنفسهم رؤوس أموال ما لبثوا أن استغلوا جزءا منها فى شراء الأراضى ٠

ومع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين أصبح هناك قطاع كبير من برجوازية المدن يمثلون مواقع الصدارة بين كبار الملاك معظمهم من المسيحيين الذين عملوا بالتجارة بالاضافة لشراء الأراضى وحيازتها ٠

وثمة حقيقة هامة يمكن التأكيد عليها هنا ، هى أن الطبقة الوسطى المصرية والمتمصرة سواء تلك التى نشأت فى قطاع التجارة أو المهن الحرة أو تلك التى نشأت من خلال مناصب الدولة تحولت الى كبار ملاك ٠

٥ ـ أعيان الريف :

تتكون تلك الشريحة الاجتماعية أساسا من عمد ومشايخ القرى ، والعامل الحاسم فى نشأتها هو منصب شيخ القرية ثم منصب العمدة بعد ذلك ٠ وقد استطاع عمد ومشايخ القرى بوسيلة أو بأخرى أن يضعوا تحت أيديهم مساحات كبيرة من الأراضى الخراجية ، وسرعان ما اكتسبوا عليها حقوقا متزايدة خلال التطورات التى حدثت فى تشريعات الملكية ، وأصبح الجزء الأكبر من الأراضى فى بعض القرى يتركز فى عائلة بعينها ٠ وواصلت بعض الأسر توسيع ملكياتها فى ظل الاحتلال البريطانى وخصوصا العناصر التى تعاونت مع الاحتلال ٠ وكانت أراضى الدائرة السنية فرصة لذلك ٠ وحيث كان يكفى لشراء مساحة من أراضى الدائرة السنية أن يدفع المشترى ٣٠٪ من ثمنها على أن يقسط الباقى على ١٥ أو ٢٠ سنة ٠ غير أنه مع بداية القرن العشرين طرأت عدة تغيرات على هذه الفئة منها :

(أ) انها لم تعد طبقة ريفية بحتة كما كانت تعيش عند نشأتها بعد أن انتقل عدد كبير من أفرادها من أصحاب الملكيات الكبيرة الى المدن

للمشاركة فى الحياة العامة والحركة السياسية ، وأصبح بعضهم يملك قصورا فى القاهرة والاسكندرية وعواصم الأقاليم •

(ب) أنها بدأت بدور أكبر فى السلطة والحركة السياسية كنتيجة لتعاظم الدور الذى يلعبه المصريون فى السياسة الوطنية فى أعقاب ثورة ١٩١٩ • وأصبحت هذه الشريحة تمثل جزءا من كل أكبر ، هو طبقة كبار الملاك بشرائحها المختلفة •

٦ ـ مشاريع البدو :

تكون الجزء الأكبر من مشايخ البدو خلال منح الأبعاديات التى منحت لهم فى عهد محمد على وعباس ، كما كانت مبيعات الدائرة السنية فرصة أخرى أمام مشايخ البدو لتوسيع ملكياتهم •

وقد نتج عن استقرار البدو نوعا من التغيرات الاجتماعية فى بنائهم القبلى ، فمن ناحية ضعف الرابطة القبلية التى كانت تربط أفراد القبيلة الواحدة ، كما انقسمت القبيلة الى مستويين اجتماعيين ، فمعظمهم مشايخ البدو أصبحوا يكونون شريحة كبار الملاك ، ورحل معظمهم الى المدن بينما أصبح باقى القبائل فى عداد الفلاحين •

تلك هى الأصول الاجتماعية المختلفة التى انحدر منها كبار الملاك ، ويلاحظ أن حدة التناقص بين هذه الفئات أخذت تخف تدريجيا لتصبح فى النهاية طبقة واحدة •

ولا تختلف شريحة الملاك المتوسطين فى تركيبها الاجتماعى كثيرا عن طبقة كبار الملاك الا من حيث كثافة الفئات الاجتماعية السابقة • ففى الوقت الذى يختفى فيه أفراد أسرة محمد على السابقة داخل هذه الفئة يقل الأجانب بدرجة كبيرة ، بينما تزيد كثافة أعيان الريف حيث تصبح هذه الفئة الغالبة بين متوسطى الملاك • وتضم هذه الشريحة عددا من مشايخ البدو كما تضم مجموعات من البرجوازية الصغيرة من سكان المدن والتجار وأصحاب المهن الحرة ، وهم الذين يمتلكون القطاع الأكبر من الملاك بين هذه الشريحة • والصفة البارزة فى أعيان الريف وهم غالبية هذه الفئة أنهم أكثر تمدنا وأكثر فرصا من حيث تعليم أولادهم ، وقد لعبوا دورا قياديا للفلاحين فى الثورة العرابية وثورة ١٩١٩ ، ويكفى أن هذه الفئة هى التى قدمت للحركة الوطنية رجالا من أمثال أحمد عرابى وسعد زغلول •

٧ ـ الفلاحين واصحاب الملكيات الصغيرة :

اتجه تطور الملكية نحو تجريد الفلاحين الصغار من الأراضى التى كانت مملوكة لهم بفعل عوامل كثيرة نذكر بعضها فيما يلى :

(أ) التشريعات : حيث أعطت التشريعات للدائنين والمرتهنين حقوقا على الأرض تفوق حقوق صاحب الأرض المدين ٠ وقد تكفل نظام الرهن بتجريد كثير من الفلاحين من أراضيهم ٠ كذلك التشريعات التى تنص على الاستيلاء على الأرض التى يتركها أصحابها هربا من الضرائب ، وهى ما تعرف بأراضى المتروك ٠

(ب) قيام الملكيات الكبيرة على حساب الصغيرة ٠ حيث استولى كبار الملاك وأصحاب العهد على أراضى الفلاحين ، كما أخذت أراضى المتروك كمعاشات لكبار الموظفين ، وفى أحيان كثيرة كان الفلاحون يرغمون على ترك أراضيهم بالقوة أو الاجبار ٠

(ج) الديون التى تراكمت على الفلاحين نتيجة لارتفاع الضرائب مما اضطر كثيرا من الفلاحين الى الاستدانة بالربا والرهن ، ثم الحجز على أرض الفلاحين والاستيلاء عليها ، ولقد تعمق ذلك بسبب الآثار الاقتصادية التى نتجت عن الحرب العالمية الثانية ٠

هذه العوامل مجتمعة أسهمت فى تحول الجزء الكبير من أرض الفلاحين الى عناصر غير فلاحية لا تعمل بالزراعة ، أو لا تقيم فى الريف ، وقد ساعد على ذلك سطوة كبار الملاك وسيطرتهم على الجهاز الادارى للدولة ، ونتيجة لذلك اتجهت الحيازات الخاصة بصغار الفلاحين الى التضاؤل حيث كان متوسط ملكية ١ر٤٩٦ر٤٩٦ مالكا ٢٨٪ من الفدان ، ٥٢١ر٦٦٧ مالكا حيازات متوسطها ٦٨٪ من الفدان ونحو ٢٩٦ر٧٢٨ مالكا حيازات بمتوسط ٣ر٠٢ فدانا بحيث تشير الشريحة التى تمتلك أقل من فدان الى نشأة طبقة الفلاحين المعدمين ٠

٨ ـ نشأة الفلاحين المعدمين :

شكل تأسيس الجفالك على أساس الاستيلاء على أراضى صغار الفلاحين ، بالاضافة الى اجراءات السخرة والضرائب المتزايدة عليهم مما دفعهم الى هربهم من أراضيهم ٠ والمعيشة فى حماية كبار الملاك كعمال أجراء أو كمستأجرين صغار ، ويرجع وجود هذه الفئة الى عصر محمد على

حينما صدرت لائحة تتحدث عنهم فى ١٨٣٧ ٠ وفى عصر عباس أصبحت الدولة مسئولة عن توفير العمالة الزراعية لأراضى كبار الملاك ٠ وخلال القرن التاسع عشر كان هرب الفلاحين من أبعاديات كبار الملاك مستمرا حيث وصلوا ٤ مديرية الغربية الى ١٧ ألف الى جانب ١٤ ألفا يعملون فى أراضى الأوقاف ٠

وفى داخل شريحة عمال الزراعة وجدت شريحة عمال التراحيل التى تنتقل باحثة عن العمل ، ويشير البرت قرمان ، أن عدد عمال الزراعة فى أربع مديريات بلغ ٨٠٥٣٦ عاملا عام ١٨٧٣ ومحاولة حصر عدد عمال الزراعة يكشف عن التطور التالى :

(أ) فى عام ١٩٠٧ بلغ عدد عمال الزراعة ٨٣٢٧٨٥ عاملا الى جانب ٣٥٥٠٣ من الرعاة ومربى الماشية ٠

(ب) فى عام ١٩١٧ كان هناك ٥٠٦١٨١ فلاحا مستأجرا الى جانب ١٢٤٧٣ من عمال الزراعة بالاضافة الى ١٫٥٤٥٫٢٧٨ من العاملين لدى أقاربهم ٥٩٧٢٧ من الرعاة والعاملين بتربية الماشية ٠

(جـ) فى عام ١٩٢٧ كان هناك ٢٣٤٦٨٧ من الفلاحين المستأجرين ، ١٤٣٥٢١٤ من عمال الزراعة بالاضافة الى ٩٠٦٨٥٧ فلاحا يساعدون ذويهم ٤٩٠٩٩ من الرعاة ٠

(د) فى عام ١٩٣٧ ارتفع عدد عمال الزراعة الى ١٦٢٧٦٢٩ عاملا بالاضافة الى ١٥٠٥٠٩٠ من العمال بدون أجر ٠

(هـ) فى عام ١٩٤٧ بلغ عدد عمال الزراعة ١٠٥٧٨٧٨ بالاضافة الى ١٣٨٩٣٠٩ من العاملين بالزراعة عند أقاربهم بالاضافة الى ٤٠ ألف من الرعاة ومربى الماشية ، ٤١٧٢٨ من خدم المنازل فى القطاع الزراعى ٠

(و) وفى عام ١٩٥٢ كان هناك ١٥٨ مالكا (يملك الواحد منهم أكثر من ١٠٠٠ فدان) يملكون ٤٤١٧٨٩ فدانا مقابل ١٤٩٦٤٩٦ فلاحا يمتلك الواحد منهم نصف فدان فأقل بمتوسط ٢٨ر من الفدان ، ونحو ٤٢٤٠٢٧ متوسط ملكية كل منهم فدانا بالاضافة الى ١٠٥٧٨٧٨ عاملا زراعيا ٠ ولقد زادت حدة مشكلة عمال التراحيل حينما تخلقت فئة مقاولة الأنفار التى أسست ثروات خاصة بها على حساب تعاسة هذه الفئة ٠

وأما فى تردى بناء الملكية الزراعية على النحو الذى عرضنا له فان سيطرة كبار الملاك على أجهزة الدولة أعاقت أية اصـــلاحات ، وقمعت أية مطالب من جانب الفلاحين مما أدى الى انتفاضـــة كبيرة فى أواخر عصر اسماعيل ، الثورة العرابية ، ثورة ١٩١٩ وانتفاضة الفلاحين فى كفور نجم وبهوت ، بحيث أصبحت ضرورة الاطاحة بالنظام القائم ضرورية اذا أريد اصلاح أوضاع الملـكية الزراعية ، وهو ما فعلته ثورة ١٩٥٢ باصـدارها مجموعة قوانين الاصلاح الزراعى ٠

٢ ـ البناء الاجتماعى فيما قبل ١٩٥٢ ، الملامح العامة :

رأينا فيما سبق المسيرة التاريخية الخاصـــة التى أقرت فى النهاية بصدور القانون المدنى لعام ١٨٨٣ والغاء شروط المقابلة فى عام ١٨٩١ ٠ بحيث أباح لواضع اليد كافة حقوق التصرف فى الأراضى التى تحت يديه ٠ وحتى ١٩٥٢ لم تحدث تغيرات ذات قيمة جوهرية ٠ فى اطار ذلك فان البناء الزراعى كان يعانى من مجموعة من المشكلات التى طرحت لها حلول فى شكل مشروعات بدائية للاصلاح الزراعى ، ولكن القوى الاجتماعية رفضتها فى هذه المرحلة وهو ما سنعرض له فيما يلى :

(أ) مشكلة البناء الزراعى قبل ١٩٥٢ : حيث عانى من المشكلات التالية :

١ ـ ضيق الرقعة الزراعية :

١ ـ ضيق الرقعة الزراعية :

لقد عانت مصر فيما قبل ١٩٥٢ من ثبات مســاحة الرقعة الزراعية فى مواجهة الزيادة السكانية ٠ فبينما لم تزد المساحة الزراعية فى ١٩٥٢ عنها فى عام ١٩٣٠ الا بنسبة ١ر١٪ من مســـاحة الأرض الزراعية زاد السكان فى عام ١٩٤٧ بنسبة ٢ر٢٥٪ والقطاع الريفى بنسبة ٧ر١٧٪ عنها فى عام ١٩٣٧ ٠

وارتبط بذلك اهتزاز بناء الملـــكية الزراعية حيث نجد أن ١ر٪ من الملاك يستأثرون بنحو خمس مساحة الأرض الزراعية ، بينما القاعدة الدنيا التى بلغت ثلاثة أرباع عـدد الملاك لم يتجاوز نصـــيبها ٨ر١٢٪ ٠ ولعل أسباب ذلك ترجع الى التضخم فى أسعار الأرض ، والافقار المتعاظم لغالبية السكان الزراعيين مما حال بينهم وبين تملك الأرض الزراعية ٠ واتصلت بذلك مشكلة فرعية أخرى تتصل بتجزؤ الحيازة الزراعية الواحدة مما يعوق

الاستثمار الأمثل لها · فمثلا بلغت مساحة الحيـــازات الأقل من ٥ أفدنة والتى تجزأت الى قطعـة أو أكثر نحو ١ر٢٣٪ من أصـــل مساحة الأرض الزراعية · أما الحيازات الأكثر من خمسة أفدنة والمجزأة الى قطع فأكثر نحو ٢ر١٨٪ ، وتجزأت الى قطع تتراوح بين ٥ر٢٧٪ فدان و ٢٩ر١ فدان ، وقد أدى ذلك الى تدهور انتاجية الأرض نظرا لاستهلاك مســاحات كبيرة فى القنوات والحواجز وارتفاع تكلفة السماد والبذور والمبيدات لزيادة الفاقد منها · وصـعوبة استخدام الآلات ولتنظيمـات الانتـاجية الحديثة لضيق المساحة ·

٣ ـ مشاكل تأجير الأرض الزراعية :

تعتبر مشكلة تأجير الأرض الزراعية من أهم المشاكل التى عانى منها البناء الزراعى فيما قبل ١٩٥٢ · فقد أدى ضيق الرقعة الزراعية الى جانب غياب الملاك عن القرية ، بالاضافة الى ارتفاع قيمة التأجير أن أصبح التأجير والمتاجرة بالأرض الزراعية نوعا من الاستثمار · ولتوضيح ذلك نجد أنه بينمـا كان دخل الفدان ٢٠ جنيها صـــافيا كان ايجاره ٢٥ جنيهـا قبل ١٩٥٢ · وبذلك بلغت المساحة الخاضعة للتأجير ٦٠٪ من المساحة الزراعية فى ١٩٤٩ بينما هى كانت ١٧٪ من الأرض الزراعية عام ١٩٣٩ وارتفعت الايجارات من ١٠٠٪ عام ١٩٤٨ الى ٤٧٢٪ عام ١٩٥٢ ، وبلغ الريع العقارى لتأجير الأرض ١٤ مليون جنيه بينما بلغ اجمالى الدخل من المحاصيل ٣٢ مليون عام ١٩٥٢ · ونتيجة لذلك ظهرت مجموعة من الظواهر الضارة التى دفعت الى ظهورها هذه المشكلة :

١ ـ اهمال الأرض الزراعية من جانب المســـتأجر لأن اتجاهه كان استغلالها دون تكالب ·

٢ ـ ظاهرة المتاجرة بالأرض الزراعية وظهور فئة سماسرة الأرض، أما أهم أشكال التأجير فكان الايجار النقدى ، والايجار بالمزارعة ·

٣ ـ تخلف الانتاج الزراعى :

بالنظر الى العوامل السابقة تخلف الانتـــاج الزراعى بسبب عوامل أخرى كثير ةمنها قصر التمويل الحكومى للانتاج الزراعى على كبار ومتوسطى الملاك ، وهو ما دفع صغار الفلاحين الى المرابين نظير فائدة قد تصل أحيانا الى ١٠٠٪ وهو ما كان مدخلا لانتزاع مساحات كبيرة من أراضى صـــغار الملاك ·

كذلك سيادة النمط المحصولى المتخلف المقتصر على محاصيل الاستهلاك الذاتى ، وان اقتصر ذلك على الحيازات الصغيرة بينما اتجه انتاج الحيازات الكبرى الى السوق ، ومنمظاهر التخلف أيضا استخدم الماشيه كقوة عمل وليس كمصدر للانتاج الزراعى ، هذا بالاضافه الى سوء توزيعها ، فالحيازات أقل من ٢ فدان والتى تبلغ نسبيتها ٦٨٪ من اجمالى الحيازات تملك ٤ر١ رأس ماشية كمتوسط عام للحيازة الواحدة . بينما من ٢ ـ ٥ فدان بلغ متوسط ما تملكه الحيازة من الماشية ٩ر١ رأس ماشية بينما من ٢٠ ـ ٥٠ فدانا بلغ متوسط ما تملكه الحيازة ٨ر٥ رأس ماشية أما الحيازات بين ٥٠ ـ ١٠٠ فدان فيبلغ متوسط ما تملكه الحيازة ٤ر١٠ رأس ماشية . بينما ١٠٠ فدان فأكثر تملك ماشية بمتوسط ٣٠ رأسا للحيازة ، وذلك يعنى وجود علاقة اطرادية بين حجم الحيازة وما تملكه من رؤوس ماشية . ويعتبر استخدام الميكنة فى الانتاج أحد مظاهر تخلف الانتاج الزراعى فيما قبل ١٩٥٢ ، ويتضح ذلك من أن مساحة الحيازات أقل من ٥ أفدنة بلغت ٨١٧ر٩٢٢ر١ فدانا ، بينما نصيبها من عدد الجرارات الزراعية ٤ر٢٪ فقط ، بينما نصيب الحيازات بين ٥ ـ ٢٠ فدانا والتى تصل مساحتها الى ٩٢٣٧١٣ فدانا يصل الى ٣ر٥٪ من الجرارا تالزراعية . بينما نصيب الحيازات بين ٢٠ ـ ٥٠ والتى تصل مساحتها الى ٧٩٢٠٨٢ يصل الى ٣ر١٣٪ من الجرارات المصرية . . بينما تمتلك الحيازات بين ٥٠ ـ ١٠٠ فدان والتى وصلت مساحتها الى ٥٧٩٠٥٣ فدانا نصيبها ٢٤٪ من الجرارات المصرية ، بينما الحيازات ١٠٠ فدان فأكثر والتى وصلت مساحتها الى ١٨٢٦٢٥ فدانا نصيبها ٥٥٪ من الجرارات المصرية وهنا نجد علاقة اطرادية أيضا بين مساحة الحيازة وبين استخدام المكينه .

٤ ـ مشكلة عمال الزراعة والتراحيل :

نظرا لأن ٧٠٪ من سكان مصر يعملون بالزراعة فانه كان منطقيا أن تؤدى زيادة السكان فى مواجهة ثبات مساحة الأراضى الزراعية التى تخلق هذه المشكلة . وللتدليل على ذلك ، فانه فى عام ١٩٥٠ وصل عدد الأسر المعدمة الى حوالى ٥٥٪ من اجمالى عدد الأسر الزراعية . وعلى حين زاد عدد الأسر الزراعية بنحو ١٩٪ بين عامى ١٩٢٩ ـ ١٩٥٠ فقد زاد عدد الأسر المعدمة بنحو ٢٤٠٪ عن ذات الفترة ـ والواقع أن الأجور التى حصل عليها المعدمون الذين مثلوا القسم الأكثر بؤسا من الفلاحين لم تتعد نحو ٤ر٥٪ من اجمالى الدخل الزراعى . ولقد تخلق عن هذا الوضع عدة ظواهر ذات طابع مرضى . .

١ ـ ظهور شريحة كبيرة من القطاع الريفى تعيش على أساس بيع قوة عملها ، ومنها شريحة داخلية تنتقل بين القرى بحثا عن فرص العمل وهم ما يعرفون بعمال التراحيل فى مقابل اتجاه كبار الملاك الى نمط استزراع متخلف باستخدام العمل المأجور لرخصه وليس الميكنة ٠

٢ ـ ارتباطا بنمط الاستزراع الذى اتبعه كبار الملاك ظهرت فئة مقاولى الأنفار التى تعيش على أساس الاستقطاعات من أجر العامل ٠ وخاصة أنه كانت هناك وفرة فى الأيدى العاملة نظرا لبطء التقدم الصناعى وعدم قدرته على استيعاب العمالة الريفية الزائدة ـ حيث تضاءل نصيب الفرد من المساحة المحصولية من ٧٠ر من الفدان عام ١٨٩٧ الى ٤١ر من الفدان عام ١٩٦٠ ٠

ومن الملاحظ أننا نجد فى اطار هذه الظاهرة أن هناك محافظات طاردة للعمالة الزراعية لأسباب عديدة ٠ وأهمها المنوفية التى نطرد عمالة زراعية بنسبة ٤ر٢٠٪ ، قنا ٢ر١٥٪ ، الدقهلية ٦ر١٢٪ ، سوهاج ٥ر١٠٪ ، أسيوط بنسبة ٨ر٨٪ ٠

٥ ـ سوء توزيع الدخل الزراعى :

اذ قد ساد توزيع الدخل الزراعى فيما قبل ١٩٥٢ نوعا من الفوضى المتبدية ٠ يوضح ذلك أن اجمالى الأجور التى حصل عليها الفلاحون المعدمون لم تتجاوز ٩٪ فى الوقت الذى بلغ فيه حجم الأسر المعدمة نحو ٤٤٪ من اجمالى الأسر الريفية ، أما فقراء ومتوسطو الفلاحين باعتبارهم المالكين لحيازات أقل من خمسة أفدنة والذين يمثلون نحو ٩٠٪ من اجمالى عدد الملاك نجد أنهم لم ينالوا سوى ٥ر١٧٪ من اجمالى الدخل الزراعى ٠ أما الشرائح العليا من كبار الملاك الذين تزيد ملكياتهم على ١٠٠ فدان ، والذين لم يتجاوزوا ١٪ من اجمالى عدد المالكين قد استحوذوا على نحو ٢٥٪ من اجمالى الدخل الزراعى ٠ هذا بالاضافة الى أن مدفوعات الايجار والتى شكلت ريعا اضافيا ناله بالأساس كبار الملاك الغائبين ، نجد أنها بلغت نحو ١٦٪ من اجمالى الدخل الزراعى ٠ مجمل القول أن الدخل الزراعى بالنظر الى مختلف الشرائح كان يعانى من فوضى ضاربة جعلته يشكل أحد جوانب اختلال توازن البناء الزراعى ٠

(ب) الاصلاح الزراعى ، ارهاصاته وفلسفته الأساسية :

برغم أن الملكيات الكبيرة فى مصر لم تنشأ بأسلوب التراكم الرأسمالى الذى قد يبرر الى حد ما رفضها لأى تجاوز لملكيتها فأننا نجد أنها مع ذلك رفضت كافة المشروعات التى قدمت فيما قبل ١٩٥٢ · ومن هذه المشروعات مشروع الاصلاح الزراعى لوزارة سعد زغلول فى ١٩٢٤ ، مشروع محمود بسيونى فى يناير ١٩٣٥ ، مشروع محمد كامل المحامى عام ١٩٣٩، مشروع على الشمسى باشا عام ١٩٣٩ ، مشروع جلال فهيم فى ١٩٤٣ ، مشروع النهضة القومية فى عام ١٩٤٤ ، مشروع محمد خطاب ، ثم مشروع الثوريين الماركسيين ·

هذا وقد اتسمت مشروعات الاصلاح قبل ١٩٥٢ بالطابع الليبرالى المعتدل حيث انها تواجه جوهر المشكلة الزراعية · حيث كانت تركز أساسا على استصلاح الأراضى لمواجهة التفتت ووضع حد أقصى للملكية الزراعية يتراوح بين ٥٠ ـ ٢٠٠ فدان ، لكن ينطبق على الأرض التى قد تتشكل فى المستقبل فقط · هذا الى جانب اغفال اصلاح العلاقات الايجارية أو مواجهة مشكلة العمالة الزراعية · وعدم طرحها لاستراتيجيات تتعلق بتنظيم الانتاج الزراعى ·

٣ ـ الاصلاح الزراعى ، مراحله واجراءاته :

تأسس الاصلاح الزراعى فى مصر بمبادرة من قادة ثورة يوليو ١٩٥٢ وقد بدأت هذه القوانين بالقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الذى وضع حدا أقصى لملكية الفرد مائتى فدان بالاضافة الى مائة فدان أخرى لأبنائه القصر · ثم القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ الذى نص على تخفيض الحد الأقصى لملكية الفرد الى مائة فدان ، ثم القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ الذى وضع حدا أقصى لملكية الفرد ٥٠ فدانا ·

هذا الى جانب قيام قوانين الاصلاح الزراعى بتنظيم العلاقات الايجارية حيث تحدد قيمة الايجار النقدى بسبعة أمثال الضريبة ، وألغى نظام الايجار من الباطن بحيث تصبح العلاقة الايجارية مباشرة بين الملاك والمستأجرين ، كما رفع نصيب المستأجر فى نظام الايجار بالمزارعة الى ٥٠٪ من الناتج ، مع مشاركة المالك والمستأجر مناصفة فى كافة التكاليف · ويلاحظ أن الحكومة أعطت الملاك حق استرداد نصف المساحة المؤجرة من المستأجرين بالقانون رقم ٣١٥ لسنة ١٩٥٦ وهو ما نجم عنه انتزاع كبار الملاك لمساحات كبيرة من صغار المستأجرين · هذا وقد استغرقت عملية اصدار قوانين

الاصلاح الزراعى عدة مراحل تاريخية ، وأسست مجموعة من الاجراءات الأساسيه كالاستيلاء والتوزيع ، مما كان من نتاجه تغيير خريطة الملكية الزراعيه فى الواقع المصرى وهو ما نعرض له فيما يلى :

(أ) قوانين الاصلاح الزراعى : المراحل الرئيسية :

حيث مرت قوانين الاصلاح الزراعى من حيث الاصدار بالمراحل التالية :

١ ـ المرحلة الأولى ١٩٥٢ ـ ١٩٥٦ وقد صدرت فى اطارها عدةقوانين تهدف أساسا لاصلاح عيوب البناء الزراعى بمنع التركز الشديد للأرض واعادة توزيع الأرض المستولى عليها ، هذا بالاضافة الى اعادة توجيه الاستثمارات الى المجال الصناعى • وبرغم كرم قوانين هذه المرحلة تجاه كبار الملاك الا أنها تراجعت حينما ارتكب بعض كبار الملاك بعض الانحرافات عما هو مسموح لهم ، والقصد الأساسى من ذلك •

٢ ـ المرحلة الثانية ١٩٥٧ ـ ١٩٦١ وصدرت فى اطارها مجموعة القوانين التى استهدفت تحقيق المضمون الاجتماعى للقانون ، ومن أهم أحكامه تحديد الحد الأقصى للملكية الأسرة بنحو ٣٠٠ فدان والتعويض على مدة ٤٠ سنة بدلا من ٣٠ سنة وبفائدة سنوية ١ر٥٪ بدلا من ٣٪ وذلك لأن الدولة فقدت الأمل فى امكانية اسهام كبار الملاك فى المشاركة فى التنمية •

٣ ـ المرحلة الثالثة ١٩٦١ ـ ١٩٦٧ وهى تعرف بالمرحلة الاشتراكية حيث خفض الحد الأقصى للملكية الفرد الى ١٠٠ فدان وألغى مبدأ التعويض أو حظر على الأجانب تملك الأرض الزراعية ، وألغيت أقساط الأرض الموزعة على صغار الزراع تعبيرا عن تعميق المضمون الاجتماعى للقانون •

٤ ـ المرحلة الرابعة ١٩٦٧ ـ ١٩٦٩ وشكلت هذه المرحلة طفرة فى تاريخ الاصلاح الزراعى ، حيث حدد الحد الأقصى للملكية الفرد بنحو ٥٠ فدانا ، وبنحو ١٠٠ فدانا للأسرة • غير أنه يلاحظ بطء التغير الاجتماعى فى هذه المرحلة فى أعقاب نكسة ١٩٦٧ ، حيث تراجعت المسألة الاجتماعية فى مواجهة المسألة الوطنية •

(ب) قوانين الاصلاح الزراعى ، نطاق فاعليتها :

ونقصد بذلك مساحة الرقعة الزراعية التى خضعت لفاعلية قوانين

الاصلاح الزراعى منذ ١٩٥٢ وحتى ١٩٦٩ . بداءة تؤكد أن المساحة التى خضعت لفاعلية القانون لم تتجاوز ١٢٫٥٪ من مساحة الأرض الزراعية (من حيث الاستيلاء) بينما خضعت ٦٠٪ من الأراضى المصرية لتنظيم علاقاتها الايجارية ، هذا الى جانب تنظيم الانتاج الزراعى والاشراف التعاونى ، ومواجهة مشاكل مثل مشكلة العمالة الزراعية وانخفاض انتاجية الأرض الزراعية ، أما جملة المساحة التى خضعت للاستيلاء من قبل القانون فتقدر بنحو ٩٩٠١٥٣ فدانا بالاضافة الى أراضى طرح النهر ومساحتها ٥٨٥٩٠ فدانا . ونتيجة لتطبيق القانون حدثت التغيرات التالية فيما يتعلق ببناء الملكية الزراعية .

١ ـ تضاعفت الشريحة ٥ أفدنة فأقل فى ١٩٥٢ عنها فى ١٨٩٦ . اذ زادت بمساحه ٤٨٧ آلف فدان آى من ٣٥٫٤٪ الى ٤٥٪ من مساحة الأرض الزراعية .

٢ ـ الثبات النسبى لعدد ملاك الشريحة من ٥ ـ ١٠ أفدنة اذ كان العدد فى ١٩٦١ هو نفسه فى ١٩٥٢ بينما زادت المساحة المملوكة لهذه الشريحة من ٥٦٠٠ فدان الى ٣٥٠٫٠٠٠ فدان . كذلك ظل عدد ملاك الشريحة بين ١٠ ـ ٥٠ فدان الى ٣٥٠٫٠٠٠ . كذلك ظل عدد ملاك الشريحة بين ١٠ ـ ٥٠ فدانا ثابتة بينما تضاعفت ملكيتها فى ١٩٦١ عنها ١٩٥٢ .

٣ ـ تضاعف ملاك الشريحة بين ٥٠ ـ ١٠٠ فدان فيما بين ١٩٥٢ ـ ١٩٦١ وارتفعت ملكيتهم من ٤٢٩٫٠٠٠ فدانا الى ٦٣٠٫٠٠٠ فدانا .

٤ ـ أما فيما يتعلق بالشريحة بين ١٠٠ ـ ٢٠٠ فدان فنجد أن ملاكها قد تضاعفوا فى ١٩٥٢ عنها فى ١٨٩٦ من ١٢٠٠ الى ٣٠٠٠ مالك وظل العدد ذاته فى ١٩٦١ فى حين ارتفعت المساحة المملوكة من ٤٣٧٫٠٠٠ الى ٤٥٠٫٠٠٠ ألف فدان .

٥ ـ وفيما يتعلق بالشريحة آكثر من ٢٠٠ فدان ظل عدد الملاك ثابتا حوالى ٢٠٠٠ مالك وان انخفضت المساحة المملوكة لهذه الشريحة من ١٫١١١٫٠٠٠ فدان الى ٤٣٠ ألف فدان .

٦ ـ ان المحافظات التى خضعت لفاعلية قوانين الاصلاح الزراعى فى الوجه القبلى هى (الجيزة ، الفيوم ، بنى سويف ، المنيا ، أسيوط ، سوهاج، قنا ، أسوان) أما محافظات الوجه البحرى فهى (القاهرة ، القليوبية ، الشرقية ، الدقهلية ، المنوفية ، الغربية ، البحيرة ، الاسماعيلية) .

هذا وتجدر الاشارة الى أنه بعد ١٠ سنوات من تطبيق الاصـــلاح الزراعى فى مصر استمر ٤٠٪ من القطاع الأدنى لسكان الريف كمعدمين ، ولم ينل حوالى نصف سكان الريف سوى ١٪ من المساحة الاجمالية للأراضى الزراعيه على حين أن ١٠٪ من القطاع الأعلى لسكان الريف نال حوالى ٦٥٪ من مساحة الأراضى الزراعية ٠

(ج) توزيع أراضى الاصلاح الزراعى :

تحقيقا للمضمون الاجتماعى للقانون تمت اعادة توزيع الأراضى المستولى عليها ، فى اطار ذلك ظهر اتجاهان الأول يرى زراعتها جماعيا لامكانية الأخذ بأساليب الزراعة الحديثة ، والثانى يرى اعادة توزيعها لملكيات صغيرة مع دعمها بالتعاونيـات الزراعية وترشـيد الانتاج الزراعى ، وقد أخذ بالاتجاه الثانى فى غالبية أراضى الاصلاح الزراعى ووزعت المنفعة مساحات بين ٣ر٦ فدان الى ٩ر١ فدان بمتوسط عام قدره ٤ر٢ فدان مقابل ثمن الأرض الذى يحسب على أساس ١٠ أمثال الايجار ويقســـط على ثلاثين عاما ٠ هذا وقد بلغت المســاحة التى خصصت لاجراءات التوزيع بين ١٩٥٣ ـ ١٩٧٠ نحو ٨١٧٥٥٨ فدانا وزعت على ٣٤١٩٨٢ أسرة منتفعة بمتوسط عام قدره ٤ر٢ فدانا أما شروط الأسرة المنتفعة فقد كان من بينها أن تقل ملكيتها عن ٥ أفدنة وأن تكون فقيرة أو معدمة ، أن تكون كبيرة العدد ، ويفضـل من كان يعمل على الأرض المستولى عليها أجيرا أو مستأجرا ٠

٤ ـ الآثار الاجتماعية والاقتصادية للاصـــلاح الزراعى ، اتجاهات عينة البحث :

من خلال اجراء البحث الميدانى فى مجتمعات البحث والعينة التىأشرنا اليها كان التركيز منصبا على استيضاح مسألتين أساسيتين ، الأولى هىاتجاه عينة البحث نحو المتضـمنان الأسـاسيان للقانون ٠ أما الثانية فتتمثل فى الآثار الاجتماعية والاقتصادية للقانون من وجهة نظر عينة البحث ٠ وسوف نستعرض نتائج الدراسة الميدانية فى اطار المسائل الأساسية التالية :

(أ) الأحكام الأساسية للاصلاح الزراعى ، اتجاهات عينة البحث ٠
(ب) الاصلاح الزراعى وتنظيم العلاقات الايجارية ٠
(ج) ادارة الاصلاح الزراعى ، دورها فى تنظيم الانتاج وترشيده ٠
(د) التعاونيات ، دورها فى تنظيم الانتاج ، وجهة نظر عينة البحث ٠
(هـ) الاصلاح الزراعى وحل مشكلة عمال الزراعة والتراحيل ٠

(و) الاصلاح الزراعى والتغير الاجتماعى للقرية المصرية ٠

(أ) الأحكام الأساسية للاصلاح الزراعى ، اتجاهات عينة البحث ٠

تكشف الدراسة الميدانية عن اتجاهات متماثلة تقريبا فيما يتعلق بالأحكام الأساسية للاصلاح ، لكونه كان يمثل حاجة بنائية ، ولاستيعاب أحكامه الأساسية فى اطار الثقافة العامة نظرا لطول الفترة التى انقضت بين تطبيقه وبين اجراء البحث ٠ وفيما يلى بعض الاتجاهات نحو الأحكام الأساسية :

١ - فيما يتعلق باتجاه عينة البحث نحو تحدد الحد الأقصى للملكية الفرد بنحو ٥٠ فدانا ، وبنحو ١٠٠ فدان للأسرة ، وافقت عينة البحث بنسبة ٩٨٪ بينما يرفض ذلك نسبة ٥ر١٪ ومن وافق على ذلك يقدم أسبابا عديدة منها استفادة الفلاح الصغير بنسبة ٦٠٪ ، عدالة التوزيع بنسبة ٢٠٪ من العينة ، أو بسبب الأقطاع بنسبة ١ر٨٪ ٠ وفيما يتعلق بأغراض تحديد الملكية كما حددت على النحو السابق أجابت نسبة ٤ر٥٠٪ من أجل استفادة الفلاح بالأرض الزراعية ، أو حتى يتمكن الفلاح المعدم من الحياة بنسبة ٦ر٣١٪ أو حتى لا يكون هناك تفاوت بين الغنى والفقير بنسبة ١٠٪ ٠ وفيما يتعلق بمدى تحقق أغراض القانون أجابت نسبة ٩٤٪ بالايجاب ، بينما نفت ذلك نسبة ٣ر٤٪ وعما اذا كان من الضرورى وضع حد أقصى للملكية أجابت نسبة ٥ر٨٧٪ بضرورة التحديد ، ٩ر٦٪ بضرورة اطلاقه ٠ ومن ذلك نستطيع الوصول الى مجموعة من الاستخلاصات الأساسية ٠ منها أن تحديد الملكية قد لاقى قبولا عاما لدى عينة البحث ، وان هناك ادراكا واضحا لأغراضه الأساسية وتأكيدا على تحقيق أهدافه ، وان كان هناك من طالب بأن يكون أكثر راديكالية ٠

٢ - أما فيما يتعلق باجراءات الاستيلاء والتعويض والتوزيع التى اتبعها القانون فيما يتعلق بالأراضى التى خضعت لأحكامه فاننا نجد استجابات عينة البحث كما يلى :

فيما يتعلق بالاستيلاء ترك القانون الحرية لكبار الملاك للتصرف فى الأراضى الزائدة عما هو مسموح به بالبيع أو بالتنازل ، غير أن كبار الملاك ردوا على هذا الكرم الثورى بأنماط عديدة من السلوك المنحرف بأن قاموا بتهريب الأرض أو البيع فى شكل عقود صورية ، مما جعل الدولة تتراجع عن مسلكها بالاستيلاء المباشر على الأراضى الزائدة عن التحديد القانونى ٠

وقد وافقت عينة البحث على هذا الاجراء بنسبة ٩٦٫٨٪ بينما رفضته نسبة ٦٫٢٪ أما عن أسباب الاستيلاء من وجهة نظر العينة فكانت ليستفيد الفقراء نسبة ٤٠٫٢٪ وحتى يعيش الجميع بنسبة ٨٫٤٪ ، وحتى ينال حقه من يعمل فى الأرض بنسبة ٦٫٩٪ ولعداله التوزيع بنسـبة ٥٫٧٪ وهو ما يدل على اتجاه عام بالموافقة على اجراءات الاستيلاء ٠

أما فيما يتعلق بالتعويض فقد حدد ثمن الأرض على أساس ١٠ أمثال ايجار الأرض يدفع لمن تم الاستيلاء على أرضه على مدى ٣٠ سنة ، ثم أصبح فى مرحلة تالية على مدى ٤٠ سنة ولسنوات ، ثم ألغى كلية ٠ وقد أجابت عينة البحث بالموافقة على اجراءات التعويض بنسبة ٨٧٫٢٪ بينما لم توافق عليها نسبة ١٠٫٩٪ وأجابت نسبة ٣٦٫٦٪ بأن التعويض كان مناسبا بينما رأت نسبة ٢٫١٪ أنه غير مناسب ولم يتبين موقف النسبة الباقية ٠

أما فيما يتعلق باجراءات التوزيع ، حيث قامت الدولة بتوزيعها على الفلاحين المعدمين بمساحات تتراوح بين ٢ ـ ٣ فدان أو ٤ ـ ٥ فدان ، وقد رأت نسبة ٤٥٫٥٪ أن التوزيع ينبغى أن يكون على الفقراء بينما رأت نسبة ٣٠٫٥٪ أنه يكون على الفلاحين ، فى حدين رأت نسبة ٢١٫٩٪ أن الأرض ينبغى توزيعها على الأجراء ٠ أما عن أسلوب انتقاء المنتفعين فقد أجابت نسـبة ٩٤٫٧٪ بأنه كان ملائما ٠ بينما رأت نسبة ٤٪ بأنه كان غير ملائم ٠ وعن مدى كفاية المساحة الممنوحة للمنتفع أجابت نسبة ٧٣٫١٪ بكفايتها ٢٦٫٨٪ بعدم كفايتها ٠

وهو ما يعنى أن اجراءات الاستيلاء والتعويض والتوزيع كما اسـتنها القانون لاقت قبولا عاما من جانب عينـة البحث ، وان كانت هناك تباينات داخلية فيما يتعلق بمدى استجابات مختلف الفئات ٠

(ب) الاصلاح الزراعى وتنظيم العلاقات الايجارية :

شمل تنظيم العلاقات الايجـارية ما يزيد على ٦٠٪ من مساحة الأرض الزراعية المصرية من حيث تحديد الايجار بسبعة أمثال الضريبة ، وبضرورة تحديد واقعة الايجار فى عقد لمدة ثلاث سنوات يتجدد تلقائيا ما لم يرغب المستأجر فى عدم استمراره ٠

هذا بالاضافة الى تأكيده بضرورة حصول المستأجر على ٥٠٪ من ناتج الزراعة مع مشاركة المالك والمستأجر مناصفة فى تكاليف الايجار بالمزارعة ٠

أما فيتعلق باتجاه عينة البحث نحو أحكام القانون المتعلقة بتنظيم العلاقات الايجارية فقد برزت الاستجابات التالية :

ففيما يتعلق باتصال عينة البحث بظاهرة تأجير الأرض الزراعية بشكل عام نجد أن ٥٧٪ يشـــاركون فى العلاقات الايجارية بينما لا يشارك فيها نسبة ٣٥٪ ٠ وعما اذا كان الايجار يسدد فى ميعاده أم لا أجابت نســبة ٦١ر٤٪ بالايجاب بينما نفت ذلك نسبة ٢٣٪ ولم يتبين موقف ١٥ر٦٪ ٠ كذا أجابت نسبة ٤٧ر٦٪ بضرورة أن يكون سداد الايجار دفعة واحدة بينما رأت نسبة ٣٤ر٩٪ بدفعه على أقساط ٠ ومن الواضح تداخل علاقات القرابة والجيرة مع العلاقات الايجارية اذ نجد أن نسبة ١٥٪ من المشاركين فى الظاهرة الايجـارية أقارب ، بينما ٢٪ جيران ٠ وفيما يتعلق بالملاك الغائبين أجابت نسبة ١٩٪ من العينة بأن صاحب الأرض يعيش فى القرية بينما قالت نسبه ١٢٪ بأنه غائب عنها ولم يتضح موقف ٦٩٪ ٠ وعما اذا كان تحديد العلاقة الايجارية بالنظر الى عقد أم لا أجابت نسبة ٤٦٪ بالايجاب بينما نفت ذلك نسبة ١١٪ ، ولم يتضح موقف ٤٣٪ ، وهو ما يعنى ضمنيا عدم خضوعها لنظام العقد ٠ وفى حالة التعاقد عما اذا كانت هناك شروط زائدة لم تدرج بالعقد أجابت نسبة ٤٥ر٤٪ بالايجاب بينما نفت ذلك ١ر٪ ولم يتضح موقف ٥٤ر٤٪ مما يشير الى وجود شروط زائدة عن التعاقد ٠ وبالاستعلام عن طبيعة هذه الشروط أجابت نسبة ٤٢ر٩٪ بدفع نقود زيادة ، ونسبة ٠٤ر٪ بأخذ جزء من المحصول ، ونسبة ٩ر٪ بترك الأرض حسب الطلب ، أو تحديد مدة الايجار بنسبة ١٪ ولم يتضح موقف ٥٥ر١٪ ٠ وعن مدى عناية المســتأجر بالأرض أجابت نسبة ٩٤ر١٪ بالايجاب بينما نفت ذلك نسبة ١ر٧٪ ولم يتضح موقف باقى العينة ٠

وفيما يتعلق باتجاه عينة البحث نحو أحكام القانون فيما يتعلق بتنظيم العلاقات الايجارية ، نجد أنه فيما يتعلق بعدم طرد المســتأجر ما دام يفى بالتزاماته أجابت نســبة ٨٥ر١٪ بالموافقة ولم توافق ١٤ر١٪ ولم يتضح موقف ٨ر٪ ٠ وفيما يتعلق بمدى مناسبة ايجار الأرض القانونى كما حدده القانون أجابت نســبة ٩٢ر٧٪ بملاءمته ، بينما رأت نســبة ٥ر١٪ بأنه غير ملائم ، ولم يتضح موقف ٢٢٪ وعن امكانية اجراء تعديلات بالزيادة فى قيمة الايجار أجابت نسبة ٨٠ر٦٪ بالايجاب بينما لم توافق نسبة ١٩٪ ، ولم يتضح موقف ٤ر٪ أما عن سبب الموافقة على امكانية التعديل ٠ فنجد أن نسبة ٣٨ر٧٪ تعزو ذلك الى ارتفاع الأسعار ، بينما ٢٨ر٣٪ ترى السبب

فى انخفاض القيمة الايجارية الحالية ، فى حين قالت نسبة ٨ر٣٠٪ بالعاملين معا بينما لم يتضح موقف ٢ر٢٪ • أما فيما يتعلق بالمدة التى ينبغى أن يتم التعديل فى اطارها فنجد أن نسبة ٢٥٪ أجابت أن يكون التعديل كل عام ٤ر٣٤٪ بأن يكون كل عامين ، ٥ر٥٪ بأن يكون كل ثلاث سنوات • وهناك استجابات ضئيلة تذهب الى وجوب التعديل كل ٤ أو خمس أو عشر أو خمس عشرة سنة • وفيما يتعلق بالحد الأقصى للأراضى المستأجرة أجابت نسبة ١ر٩٣٪ بأن يكون فى الحدود التى أقرها القانون بينما رأت نسبة ٣ر٥٪ بضرورة اطلاق هذه الحدود ولم يتضح موقف ٦ر١ ٪ •

أما فيما يتعلق بالمشكلات التى تخلفت عن التطبيق فى اطار العلاقات الايجارية فنجد أن نسبة ٣ر٤٨٪ أجابت بوجود مشكلات تتعلق بالأرض المستأجرة بينما نفت ذلك نسبة ٨ر٤٤٪ ، ولم يتضح موقف ٩ر٦٪ وبالاستعلام عن طبيعة هذه المشاكل وجد أنها تأخير الايجار والمماطلة فى السداد بنسبة ٧ر٢٩٪ أو سوء استغلال الأرض بنسبة ٣ر٢٩٪ ومضايقة المالك للمستأجر بنسبة ٨٪ ، التأجير من الباطن بنسبة ٩ر٢٪ ، التأجير بالزيادة ٩ر٢٪ ولم يتبين موقف ١ر٢٧٪ أما عن الجهة التى يتم التوجه اليها لحل المشاكل الخاصة بالايجار فقد أجابت نسبة ٤ر١٣٪ بأنها العمد ، ٤ر١٧٪ لجنة فض المنازعات ، ٨ر٦٪ الاتحاد الاشتراكى ، ٤ر٪ الجمعية الزراعية ، ٢ر٣٣٪ محكمة الأهالى بنسبة ٦ر١١٪ ولم يتضح موقف ١ر١٧٪ •

ونظرا لانتشار ظاهرة التأجير من الباطن فقد واجهها القانون مواجهة حاسمة حيث الطرد المباشر من الأرض بالنسبة للمستأجر الأصلى • وبسؤال عينة البحث عن مدى موافقتها على الايجار من الباطن أجابت نسبة ٥ر٧١٪ بالموافقة بينما رفضت ذلك نسبة ٥ر٢٦٪ ، ولم يتبين موقف ٢٪ وعما اذا كان من حق المستأجر أن يؤجر من الباطن أجابت نسبة ٣ر٦٧٪ بالايجاب بينما رفضت ذلك نسبة ٧ر٣٠٪ ولم يتبين موقف ٢٪ أما عن الفارق بين الايجار من الباطن والايجار كما حدده القانون ، فقد أجابت نسبة ٦ر٣٧٪ بأنه خمسة جنيها ، ٦ر٢٧٪ بأنه من ٥ ــ ١٠ جنيهات ونسبة ٢ر٩٪ بأنه من ١٠ ــ ١٥ جنيها ونسبة ٥ر١٤٪ بأنه ١٥٪ ــ ٢٠ جنيها ثم مجموعة من النسب المتضائلة التى رأت أنه يتراوح بين ٢٠ الى ما هو أكثر من ٤٠ جنيها ولم يتبين موقف ٧ر١٧٪ •

واذا كان الايجار بالمزارعة قد انتشر كنمط تأجيرى لتجنب أحكام القانون المنظم للعلاقات الايجارية فقد سألت عينة البحث عن نمط الايجار المفضل

لديها فأجابت نسبة ٥ر٨٠٪ بتفضيل الايجار بالنقد ، بينما فضلت الايجار بالمزارعة نسبة ١٨٪ ثم سئلت عن تمويل الايجار النقدى الى مزارعة هل يتم برغبة من ؟ أجابت نسبة ١٦٪ برغبة المالك ونسبة ٨ر١٥٪ برغبه المستأجر وأجابت نسبة ٧٦٪ بأن التمويل يتم بناء على اتفاقهما معا • وعن ماهية عيوب نظام الايجار بالمزارعة أجابت نسبة ٦ر٨١٪ بأن من عيوبه الخلاف الدائم حول التكاليف ، ونسبة ٢ر١٠٪ بأنه يؤدى الى طرد المستأجر ونسبة ٤ر٣٪ بأنه لا عائد له ونسبة ٥ر٪ بأنه يخلق مشاكل بالنسبة للجمعية ، ثم سئلت عينة البحث عما اذا كان لديها اقتراحات بشأن تنظيم العلاقات الايجارية فأجابت نسبة ٦ر٣٣٪ باطلاق حق المالك بطرد المستأجر، ٩ر٦٪ بتحويل الايجار من نقدى الى مزارعة ، ٧ر٤٪ باعطاء المالك حقه ، ونسب أخرى ضئيلة من العينة تشير الى ضرورة تدخل الاتحاد الاشتراكى أو الجمعية فى هذا الصدد •

ووفقا لتأكيدات هانسن نجد أنه قد كان للاصلاح الزراعى عائده على ارتفاع دخول المنتفعين بشكل عام (ملك أو ايجار) والمستأجرين بشكل خاص • ففى مناطق التحليل الخاضعة للاصلاح الزراعى ارتفع العائد الصافى للفدان الى ٦ر٢٦ جنيها عام ١٩٥٦ مقابل ٧ر١٧ جنيها عام ١٩٥٢ ، وبزيادة قدرها ٥٠٪ أما فى مناطق الايجار التابعة للاصلاح الزراعى فقد بلغ العائد ٥ر٢١ جنيها عام ١٩٥٦ مقارنة بنحو ١٧ جنيها عام ١٩٥٢ • وترجع هذه الزيادة من ناحية الى انخفاض مدفوعات الأقساط مقارنة للايجارات قبل الاصلاح الزراعى كما ترجع من ناحية أخرى الى تثبيت الايجارات عندمستوى يقل عن مستوى الايجار السائد مثل الاصلاح الزراعى •

هذا وقد بلغ الدخل النقدى الذى ناله المستأجرون عام ١٩٦٥/٦٤ نحو ضعف مقداره عام ١٩٥٢/٥١ • وفى تقرير الموازنة لعام ١٩٦٦/٦٥ ، قدرت الحكومة الزيادة الاجمالية فى دخول المستأجرين بنحو ٥٦ مليون جنيه فى السنة نتيجة لخفض الايجارات •

(ج) ادارة الاصلاح الزراعى ، دورها فى تنظيم الانتاج وترشيده :

تعتبر الادارة من المهن الهامة — الى جانب الجندية والزراعة فى التاريخ المصرى ، وذلك باعتبار المجتمع النهرى الذى يحتاج الى جهاز تنظيم توزيع المياه والزراعة • بيد أن الادارة تاريخيا كانت ذات طابع مركزى وتقف فى مواجهة الجماهير لاستغلالها ، وفى أحيان كثيرة تحالفت مع السلطة الحاكمة ، أيا كانت طبيعتها لاستغلال الفلاحين ، وذلك يرجع الى أن الادارة غالبا

ما كانت تنتمى الى فئات فى أعلى السلم الاجتماعى الى جانب تأهيلها تعليميا بما تفصلها من حيث مصالحها عن الجماهير • من هنا ســادت لدى الفلاح مشــاعر تخوف وكراهية وريبة نحو الادارة • بيد أنه بقيام الثورة طورت الادارة وطرح لها مفهوم خدمة الجماهير • وهو ما يعنى تضمنها لاتجاه جديد نحو الفلاح المصرى • ومما لا شك فيه أن الادارة كان لها دور كبير فى تطبيق قوانين الاصــلاح الزراعى ، قد تكون ميسرة أو معــدمة ، وذلك بالنظر الى اطارها الاجتماعى والاقتصادى والسياسى •

ولدراسة اتجاه عينة البحث نحو الجهاز الادارى أفهمت الادارة فى القرية على أنها (الاتحاد الاشتراكى ، مجلس القرية ، العمدة ، نقطة البوليس ، ان وجدت) وبسؤال عينة البحث عما اذا كان للاتحاد الاشتراكى ـ كجهاز ادارى ـ دور فى تطبيق الاصلاح الزراعى أجابت نسبة ٧٠٪ بالايجاب بينما نفت ذلك نسبة ٣٠٪ • وعن صفات المرشح المنتخب فى الاتحاد الاشتراكى ومجلس القرية أجابت نسبة ٢٥ر٣٪ بأن يكون موظفا ، ١٤ر٥٪ بأن يكون كبيرا فى السن ، ٢٣ر٦٪ بأن يكون متعلما ، ٢١ر١٪ بأن يكون متدينا ، ١٤ر٥٪ بأن يكون فلاحا ، ٢ر٣٪ بأن يكون له معارف • ولم يتضح موقف ٨ر٦٪ • وعما اذا كان لمجلس القرية دور أجابت نسبة ٨٣ر٧٪ بالايجاب ونفت ذلك نسبة ٦٦٪ •

وفيما يتعلق بالادارة التعاونية وهى جوهر الادارة فيما يتعلق بالاصلاح الزراعى • سئل المنتفعون عما اذا كان من الضرورى مشــاركتهم فى ادارة الأرض أجابت نسبة ٤٨ر٣٪ بأن يديرها المنتفعون وحدهم ، ونسبة ٢ر٧٪ بأن يديرها الفنيون وحدهم و٤٥ر٦٪ بأن يشترك الاثنان معا ، وســئل الجهــاز الادارى عن الصفات المفضــلة لعضو مجلس ادارة الجمعية الزراعية فأجابت نسبة ١١٪ بأن يكون مالكا ، ٣٨ر٩٪ بأن يكون لديه احســـــاس بالفقراء ، ٨ر٩٪ بأن يكون متعلما ، ٥ر٢٪ بأن تكون له هيبة • وعن تفضيل الجهاز الادارى للادارة المركزية أو اللامركزية بالنسبة لادارة أراضى الاصلاح الزراعى أجابت نسبة ٢٦ر٨٪ بضرورة أن تدير كل منطقة نفسها بنفسها ، ٤ر٩٪ بضرورة خضوع ادارتها لجهاز واحد ، ٧ر٨٪ بالادارة المحلية فى بعض المســائل المركزية فى أخرى ، ٥ر٣٪ بأن يقوم الأهــالى بادارتها ، ٥٠ر٥٠٪ لم يتضح موقفهم •

وبالنسبة لوجهة نظر الجهاز الادارى فى تنظيمات تجربة الاصــــلاح الزراعى سئلت عينة البحث عن مدى تفضــــيلها لزراعته فى دورة زراعية

أم تركها حرة أجابت نسبة ٩٦٪ بأن التنظيم أفضل بينما رأت نسبة ٣ر٦٪ بتركها حرة • أما عن أسباب التنظيم فقد رأت نسبة ٣٥ر٩٪ بزيادة الانتاج، ١٥ر٢٪ للحد من انتشار الآفات ، ١٣٪ لتنويع المحاصيل ، ١١ر٤٪ المحافظة على التربة ، ١١ر٤٪ لراحة الأراضى ، بينما ٦ر٦٪ غير مطلوب ، ونسبة ١٢ر٤٪ لا تفضل أن يكون التنظيم ثلاثياً • وفيما يتعلق بالزراعة الجماعية للأرض وتوزيع العائد حسب الملكية أجابت نسبة ٦٤ر٣٪ بالموافقة ورفضت ذلك نسبة ٣٥ر٧٪ • وبسؤال الجهاز الادارى عن المخالفات التى ارتكبها المنتفعون آجابت نسبة ٣٥ر٨٪ بعدم القدرة على زراعة الأرض ، ١٢ر١٪ لتأجيرها من الباطن ، ٢٢ر٦٪ لبيع مستلزمات الانتاج ، وأسباب أخرى مثل نقص الانتاجية ، مخالفة الدورة الزراعية ، عدم المشاركة فى المشروعات العامة • وبالاستفسار عن حالات التقصير التى يجازى عليها المنتفعون أجابت عينة الجهاز الادارى بنسبة ٥٨ر٤٪ لعدم تسديد القسط ، ٢٢ر١٪ بانخفاض الانتاج ، ١٣ر٢٪ باهمال الأرض ، ٤ر٢٪ بتأجير الأرض من الباطن ، ٤ر٢٪ بمخالفة التعليمات ، ٤ر٧٪ بعدم اتباع الدورة الزراعية ، ولم يتضح موقف ٣ر١٪ • وفيما يتعلق بمدى سلبية الفلاح ، أو ايجابيته من حيث المشاركة فى المشروعات العامة أجابت عينة البحث من الجهاز الادارى بنسبة ٥٩ر٥٪ بايجابيته ، ٤٠٪ بسلبيته ، ٥ر٪ لم يتضح موقفهم • وعن أسباب السلبية أجابت نسبة ١٨ر٤٪ باحساس الفلاح بأن الحكومة هى المسئولة ، ٢٢ر١٪ بتواكل الفلاح ، ٥٩ر٥٪ لم تطلب اجابتهم • ثم سئل الجهاز الادارى عما اذا كانت لديه مقترحات لكى يصبح الاصلاح الزراعى أكثر افادة ، أجابت نسبة ٢٤ر٢٪ بضرورة تعديله ، ٨ر٤٪ بتركه كما هو ، ٤١٪ باصلاح الأراضى وتوزيعها ، ١٨ر٩٪ بتجميع الأرض وزراعتها ، ٤ر٢٪ بالغائه ، ولم يتضح موقف ٣ر١٪ •

(د) التعاونيات ، دورها فى تنظيم الانتاج ، وجهة نظر عينة البحث :

يتضمن قانون الاصلاح الزراعى فى مصر منذ البداية برنامجا للتجميع الزراعى من خلال انشاء الجمعيات التعاونية الزراعية للاصلاح الزراعى • وقد نص قانون الاصلاح الزراعى الأول على تكوين جمعيات للتعاون الزراعى، ينضم اليها بشكل الزامى كافة الفلاحين المنتفعين بتوزيع الأرض • وتولت هذه الجمعيات القيام بمهام تنظيم عملية المجتمع الزراعى وتقديم الائتمان ومستلزمات الانتاج ، وتسويق المحاصيل الزراعية الى جانب تنظيم عمليات مقاومة الآفات وميكنة الزراعة • ولضمان فاعلية هذه التنظيمات التعاونية

نص القانون على أن يكون أربعة أخماس مجلس الادارة من المالكين لأقل من خمسة أفدنة لضمان الغاء سيطرة كبار الملاك عليها .

وباستكشاف اتجاه عينة البحث عند التنظيم التعاونى وفاعليته . أكدت نسبة ٦٧٪ من العينة بأن خدمة الجمعية لهم تتمثل فى تقديم مستلزمات الانتاج ، ١٦ر٤٪ التسويق التعاونى ، ١٤ر٦٪ صرف السلفيات ، ٠ر٤٪ بأنها ساعدت على حل مشاكل الفلاح ، ولم يتضح موقف ١ر٦٪ وعما اذا كانت هذه الخدمات كافية أجابت نسبة ٦٩ر٤٪ بالايجاب بينما رأت نسبة ٣٠ر٢٪ بعدم كفايتها ، ولم يتضح موقف ر٤٪ أما عن الخدمات التى ينبغى أن تقوم بها أجابت نسبة ١٨ر٩٪ بتقديم خدمات لعمال الزراعة والتراحيل، ١٩ر٣٪ بتقديم خدمات اجتماعية ، ١٨ر٨٪ بتقديم خدمات اجتماعية خاصة بالانتاج الحيوانى ، ٤ر٨٪ بانشاء مشروعات تصنيع زراعى ، وتقليل مصاريف الخدمات بنسبة ٣٪ ولم يتضح موقف ٣٥ر٣٪ . وفيما يتعلق بكفاءة جهاز الخدمات بنسبة ٣٪ ولم يتضح موقف ٣٥ر٣٪ . وفيما يتعلق بكفائة جهاز الجمعية أجابت نسبة ٨٨ر٥٪ بكفائته ، ١٠ر٩٪ بعدم كفائته .

وفيما يتعلق بالشـــكوى من الجمعية التعاونية أجابت نسبة ٦٢ر٧٪ بوجود شكوى ، ٣٦٪ بعدم وجود شكوى ، ولم يتضح موقف ١ر٣٪ . وقد ظهرت شكوى بعدم تسلم عقود تمليك أو تأجير الأرض بنسبة ٢٥ر٧٪ بينما لم يشك نسبة ٧٣ر١٪ . وعما اذا كانت هناك شكوى بشأن أقساط الملك أو الايجار أجابت نسبة ٢١ر٥٪ بالايجاب ونفت ذلك نسبة ٧٧ر٩٪ . وعما اذا كانت هناك شكوى بالنسبة للآلات أجابت نسبة ٧٠ر٢٪ بالايجاب بينما نفت ذلك نسبة ٢٩ر١٪ ، وعما اذا كانت هناك شكوى بشأن تطهير الترع والمصارف أجابت نسبة ٧٢ر٣٪ بالايجاب ، بينما نفت ذلك نسبة ٢٧ر٣٪ ولم يتضح موقف ٠ر٤٪ وعما اذا كانت هناك شكوى بشأن السلفيات أجابت نسبة ٦ر٩٪ بالايجاب ونفت ذلك نسبة ٥٢ر٤٪ وعما اذا كانت هناك شكوى بشأن الكسب أو الأعلاف كاحدى الخدمات التى تقدمها الجمعية فيما يتعلق بتنشيط الثروة الحيوانية - أجابت نسبة ٨٠ر٥٪ بالايجاب ونفت ذلك نسبة ١٩٪ ولم يتضح موقف ر٥٪ . وفيما يتعلق بوجود شـــكوى من السماد أجابت نسبة ٨٠٪ بالايجاب بينما نفى ذلك نسبة ١٩ر٥٪ ولم يتضح موقف ر٥٪ . وفيما يتعلق بوجود شكوى بالنسبة للمبيدات أجابت نسبة ٣٤ر٨٪ بوجود شكوى ونسبة ٤٩ر٤٪ بعدم وجود شكوى ولم يتضح موقف ٨٪ . أما فيما يتعلق بخدمة تسليم المحاصيل وتســـويقها . فقد أجابت نسبة

٤٨٫٣٪ بعدم الدقة فى الوزن ، بينما لا يوجد شكوى بنسبة ٥٢٫٦٪ ولم يتضح موقف ١ر٪ • وعما اذا كانت هناك شكوى بشأن التخزين أجابت نسبة ٤٠٫٦٪ بوجود شكوى بينما نفت ذلك نسبة ٥٨٫٩٪ ، وعما اذا كانت هناك شكوى بالنسبة للتسويق أجابت نسبة ٥٠٫٣٪ بالايجاب بينما نفت ذلك نسبة ٤٦٫٨٪ ولم يتضح موقف ٢٫٩٪ •

وبغض النظر عن طبيعة الخدمات التى يؤديها التنظيم التعاونى فانه أعتبر مدخلا لسيطرة الدولة على تحديد الاستثمار والانتاج والتوزيع ، بل والتحكم فى تحديد حجم الفائض الاقتصادى الذى يخلقه الفلاحون المنتفعون لعملهم وتقرير أسلوب التصرف فى هذا الفائض •

فى اطار ذلك أيضا فانه الى جانب تزايد نصيب الدولة من الفائض الزراعى من خلال أرباحها المحققة من ادارة أراضى الاصلاح الزراعى ومن خلال التسويق التعاونى والتسليم الاجبارى للمحاصيل ، استحوذت الدولة على نصيب اضافى من الفائض الزراعى من خلال التأثير على شروط التبادل التجارى الداخلى أو العلاقات السعرية بين المنتجات الزراعية من ناحية ومستلزمات الانتاج الزراعى المصنعة ، وسلع الاستهلاك التى يتم شراؤها من القطاع الصناعى وخاصة مع سيطرة الدولة على الصناعة والتجارة الخارجية •

(هـ) الاصلاح الزراعى وحل مشكلة عمال الزراعة والتراحيل :

تخلقت فئة عمال الزراعة كنتيجة لثبات الرقعة الزراعية فى مواجهة الزيادة السكانية المتنامية مع عدم تخلق فرص عمل فى الاطار الصناعى لاستيعاب العمالة الريفية • وقد تخلقت من داخل هذه الفئة فئة أخرى من عمال الزراعة تتجول بين القرى باحثة عن العمل ، وقد عرفت بفئة عمال التراحيل • وفى محاولة لتحديد طبيعة مشاكل عمال الزراعة والتراحيل بالنظر الى فئة الجهاز الادارى أجابت نسبة ٦٥٫٧٪ بانها تتمثل فى عدم كفاية الأجر، ١٠٫٤٪ فى استغلالهم ، ٥٫٧٪ بطول ساعات العمل ١١٪ بأنها مشكلات اقتصادية ، ١٫٥٪ بأن العامل معرض للطرد من قبل صاحب العمل ، ٥٫٧٪ بأن عملهم موسمى • وقد سئل الجهاز الادارى عما اذا كان القانون قد حل مشكلة عمال الزراعة بتحديد أجرهم فأجابت نسبة ٢١٫٦٪ بالايجاب بينما نفت ذلك نسبة ٧٥٫٧٪ ولم يتضح موقف ٢٫٧٪ ، وعما ينبغى أن تقوم به الدولة نحوهم أجابت نسبة ٥٨٫٤٪ بالاشراف عليهم فى محل العمل ، ١٢٫٢٪

باصدار قانون لحمايتهم وقامت نقابة لهم ، ومسبة ٦ر٢٪ بتوفير الرعاية الطبية لهم . أما غير المطلوب وغير المبين فقد بلغ ٨ر٢٦٪ . وعما اذا كانت الجمعية تنظم عملهم أجابت نسبة ٣ر٤٦٪ بالايجاب ، ٢ر٤٥٪ بالنفى ، ولم يتضح موقف ٥ر٨٪ ، وبسؤال عمال الزراعة عما اذا كانت هناك مساعدات تقدمها الجمعية لهم ، أجابت نسبة ٥ر٩٩٪ بالايجاب ، ٥ر٪ بالنفى ، وعن طبيعة هذه المساعدات أجابت نسبة ٤٪ بأنها خلقت لهم عملا جديدا ، ٩٥٪ بأنها ضمنت لهم عملا جديدا ، ٥ر٠٪ بأنها تعطيهم أجرا مرتفعا . وعن ماهية الخدمات التى ينبغى أن تقوم بها الجمعية أجابت عينة عمال الزراعة بنسبة ٥ر٤٤٪ بأن يكون التأجير عن طريقها ، ٦ر٦٦٪ بخلق عمل للمتعطلين ، ٧ر٧٪ بتوفير الرعاية الاجتماعية للعمال ، ١ر٤٪ ببحث مطالبهم ، ٨ر١٪ بمنع استغلال المقاول لهم ٣ر٢٪ بمساعدتهم وقت البطالة ، ولم يتضح موقف ٨ر١٢٪ وعما ينبغى أن تقوم به الدولة لهم ، أجابت عينة عمال الزراعة بنسبة ٣ر٣٥٪ بتنظيم العمل عن طريق الجمعية ، ٤ر٣٣٪ برفع الأجر ، ٦ر٩٪ بتسليم أراض لزراعتها ، ٤ر٦٪ بتوظيف العمال ، ٨ر١٢٪ بتوفير فرص العمل ، ولم يتضح موقف ٢ر٢٪ .

أما فيما يتعلق باتجاه عينة البحث نحو الأحكام الخاصة بالعمالة الزراعية أجابت عينة البحث (الفلاحون المنتفعون أو التقليديون) فيما يتعلق بالتحديد القانونى لأجر العامل (٤٠ قرشا) بنسبة ٤ر٨١٪ بأنه مجز ، ٤ر١٧٪ بأنه غير مجز .

وبالنسبة لموقف عمال الزراعة والتراحيل من نمط عملهم سئلت عينة البحث (فئة عمال الزراعة والتراحيل) عن نمط العمل المفضل لديها من حيث المكان داخل أو خارج القرية فأجابت نسبة ٧ر٨٥٪ بتفضيل العمل داخل القرية ، ١٢٪ بتفضيله خارج القرية ، ولم يتضح موقف ٣ر٢٪ ، واذا كانت هناك عمالة تراحيل ما هى المدة المفضلة أجابت نسبة ٢ر٤٢٪ عشرة أيام ، ٣٨٪ نحو ١٥ يوما ، ٧ر٨٪ نحو عشرين يوما ، ٨ر٦٪ نحو شهر ، ٤ر٠٪ أكثر من شهر ، ولم يتضح موقف ٩ر٠٪ ، أما فيما يتعلق بنمط الأجر المفضل لديها فقد أجابت نسبة ٨٨٪ بأنها تفضل الأجر باليوم ، ١٢٪ بأنها تفضل الأجر بالمدة ، ومن الواضح أن تفضيل العمل داخل القرية يرجع الى ارتباطه بالقرية كجماعة ينتمى اليها ثقافيا واجتماعيا ، أما تفضيل الأجر اليومى فيرجع أساسا الى وطأة الظروف الاقتصادية ،

أما فيما يتعلق بعلاقة العامل بفئة مقاولى الأنفار ، حيث تعتبر الفئة

الأخيرة شريحة طفيلية تحتل المسافة بين العامل وصاحب العمل مستقطعة لقدر كبير من أجر العامل . وحينما سئلت عينة البحث (عمال الزراعة والتراحيل) عن تفضيلهما للعمل لدى مقاول ام لا أجابت نسبة ٩٩٫٥٪ أنها تفضل المقاولة على أجرها بينما ٠٫٥٪ افترض العمل لدى مقاول أجابت نسبة ٥٩٪ عن كل يوم بينما رأت ٣٧٫٦٪ بالمدة ، ٠٫٩٪ عند الاحتياج ، ولم يتضح موقف نسبة ٢٫٥٪ وعما اذا كان يفترض أخذ مقدم من العامل على العمل أجابت نسبة ٣٤٫٦٪ بالايجاب ونسبة ٤٠٪ بالنفى ولم يتضح موقف ٢٥٪ وعما اذا كان العامل يعتمد فى الطوارىء ماليا على المقاول نعت ذلك نسبة ٤٠٫٣٪ بينما أكدته نسبة ١٥٫١٪ ولم يتضح موقف ٤٤٫٦٪ . وعن شكل الأجر هل هو نقدى أم عينى أجابت نسبة ٥٠٫٥٪ بأنه نقدى ، ٤٩٫٥٪ بأنه عينى . وعما اذا كان يأخذ من المقاول أجرا أقل من أجره الحقيقى أجابت نسبة ٨٦٪ بالايجاب ، ١٤٪ بالنفى . وعما اذا كان صاحب العمل يستغله أجابت نسبة ٥٢٪ بالايجاب ونفت ذلك نسبة ٤٢٪ ولم يتضح موقف ٦٪ ، وعن ماهى مشاكله مع المقاول أجابت نسبة ٣٨٫٩٪ بالمغالطة فى مدة العمل ، ٤٦٫٣٪ بالمغالطة فى الأجر ، ١١٫٩٪ بعدم تشغيل العامل ، ٢٫٧٪ بعدم دفع الأجر ، واذا اختلف المقاول مع العامل ما هى الجهة التى يتوجه اليها لحل خلافاته أجابت نسبة ٢٢٫٦٪ بالذهاب الى المقاول ، ٤٢٫٢٪ الأصدقاء ، ٥٫٩٪ كبار القرية ، ٠٫٤٪ الاتحاد الاشتراكى ، ٢٫٧٪ العمدة أو نقطة البوليس ، ولم يتضح موقف ٢٥٫٢٪ . واذا ساءت علاقته بالمقاول ما هو تصرفه ، أجابت نسبة ٤٩٪ بتوسط ناس للصلح ، ٥١٪ بتركه العمل عند هذا المقاول . وهى استجابات تشير فى مجملها الى الموقف الاحتكارى المتطرف الذى يمارسه المقاول على العامل فى موقف العمل .

(و) الاصلاح الزراعى والتغير الاجتماعى للقرية المصرية :

مما لا شك فيه أن قوانين الاصلاح الزراعى أثارت مجموعة من التغيرات الجزئية فى مجالات الواقع الاجتماعى المختلفة . فمن الناحية الانتاجية والتأسيسية قامت الدولة بتأسيس مشروعات استثمارية عديدة كتحسين الخزانات والقناطر والترع والمصارف والطرق الزراعية ، وحسنت أصناف التقاوى وطرق الانتاج ، فى حين أن الرأسمالية الخاصة لم تسهم فى هذا التطوير . والبرهنة على ذلك أنه بينما أنفقت الدولة على مشروعات الرى

والصرف والسد العالى ٩٨٠٠٠ مليون جنيه لم تتعد استثمارات القطاع الخاص فى هذا المجال ٥ ملايين جنيه · هذا الى جانب قيام الدولة باستصلاح ٩١٢ ألف فدان بين عامى ١٩٥٢ ــ ١٩٧٥ تم استصلاح ٨٠٠ ألف فدان منها خلال الستينات وهو ما يعد محاولة لتوسيع الرقعة الزراعية المصرية بينما لم يبذل رأس المال الخاص جهدا فى هذا الصدد ·

بالاضافة الى ذلك قامت الدولة باحداث عدة تغييرات أساسية فى اطار الواقع الريفى المصرى بشكل عام وأراضى الاصلاح الزراعى بشكل خاص ، كترشيد الانتاج ونشر مستوى ملائم من التنقية ، وترشيد النمط المحصولى وتأسيس علاقة عضوية بين الانتاج الزراعى والسوق المحلية أو العالمية بعد أن كان مقصورا وموجها نحو الاستهلاك الذاتى العائلى ·

من المتغيرات التى حدثت أيضا بفعل قوانين الاصـــلاح الزراعى تلك العلاقة الجديدة بين الفـــلاح المصرى وبين الصفوة الســـياسية فى مرحلة الستينات والجهاز الادارى للدولة ، وبشكل خاص فى نطاق مجتمعات الاصلاح الزراعى ، بحيث حلت علاقة الفهـم والتعاون المتبــادل محل علاقة الخوف والريبة والشك تلك التى ميزت بناء مجتمع ما قبل الثورة · وذلك كله أكدته معطيات الدراسة الواقعية ·

ففيما يتعلق بزيادة الانتاج بفعل تأثير وفاعلية قوانين الاصلاح الزراعى أجابت عينة البحث فى تحديدها لآثار الاصـــلاح الزراعى بنســبة ٣ر٣٣٪ بتذويب الفوارق ، وعدالة التوزيع بنسبة ٥ر١٩٪ وتوفير مستلزمات الانتاج بنسبة ٨ر١١٪ وتوفير السلفيات بنسبة ٣ر١٤٪ والاهتمام بالانتاج الحيوانى بنسبة ٨ر٥٪ والقضاء على الاقطاع بنسبة ٦ر٢٪ وحماية الفلاح من الاستغلال بنسبة ٧ر٣٪ ولم يتضح موقف ٩ر٪ · وعما اذا كان مستوى الفلاحين قد تحسن بعد الاصلاح الزراعى أجابت عينة البحث بنسبة ٣ر٩٨٪ بالايجاب ونفت ذلك ٤ر١٪ ، ولم يتضح موقف ٣ر٪ ، وعما اذا كان انتاج الأرض زاد أو قل عن أيام الاقطاع أجابت نسبة ١ر٩٧٪ بالزيادة ، ونسبة ٤ر٢٪ بأن الانتاج قل ولم يتضح موقف ٦٪ ، وعن أســباب الزيادة فى الانتاج أجابت نسبة ٣ر٥١٪ لاحساس الفلاح بملكية الأرض ، ٤ر٨٪ لتوفر الأدوات ، ٦ر٢٦٪ لتوفر الأسمدة ، ٩ر٢٪ لتوفر التوجيه والارشاد ، ٩ر٣٪ ارتفــاع دخله ، ولم يتضح موقف ٧ر٣٪ · ولم تطلب اجابة ٥٠ر٣٪ · وفى استفسار عن مستوى العناية بالأرض أجابت نسبة ٩٩٪ بأنه زاد عن أيام الاقطاع ، ٥ر٪ بأنه قل ، ٥ر٪ لم يتضح موقفه · وفيما يتعلق بأســـباب هذه العناية

أجابت نسبة ٤٢٪ لاهتمام الحكومة ، ٢٧٫٥٪ لاهتمام الأهالى ، ١٠٫٥٪ لاشراف الجمعيات ، ٩٪ لاستخدام الآلات الحديثة ، ٦٪ الاهتمام بزيادة المحاصيل ولم يتضح موقف ٤٫٥٪ •

وفيما يتعلق بالأخذ بالأساليب الحديثة فى الانتاج اتضح تقدم الفلاحين المنتفعين بالاصلاح الزراعى على الفلاحين التقليديين فى هذا الصدد • وبشكل عام أجابت عينه البحث فيما يتعلق بالاتجاه الى استخدام الآلات والميكنة فى الانتاج بنسبة ٦٧٫٩ بالأخذ بالميكنة الحديثة المتاحة فى كل العمليات ، ونسبة ٢٧٫٨٪ يأخذ بها فى بعض العمليات ، ٤٫٢٪ بتفضيل استخدام الأيدى العاملة • وفيما يتعلق باستخدام الماشية والميكنة فى العمليات الزراعية أجابت نسبة ٣٢٪ بالأخذ بالميكنة بدلا من الماشية ، ونسبة ٩٪ باستخدام الماشية فى حين أجابت نسبة ٥٧٪ باستخدامهما معا •

وبالنسبة للنمط المحصولى أكدت نسبة ٥١٫٥٪ بزراعة المحاصيل غير التقليدية ، ٥٫٧٪ بزراعة المحاصيل التقليدية ، وأجابت نسبة ٤١٪ بالاثنين معا ، ولم يتضح موقف ١٫٥٪ • وحول أسلوب التصرف فى ناتج الزراعة أجابت نسبة ٦٦٫٥٪ بالبيع ، ٧٪ بالاستهلاك المنزلى الخاص ، ٢٥٪ بالبيع والاستهلاك معا ، واستخدامها كبذور للزراعة بنسبة ١٫٥٪ • أما فيما يتعلق بنمط الاستثمار المتصل لدى الفلاح فى حالة توفر مال لديه أجابت نسبة ٣٢٫٢٪ بشراء أرض ، ٣٫٪ بتأجير أرض زيادة ، ٢٨٫٣٪ بشراء ماشية ، ٠٫٤٪ وبشراء آلات زراعية ، ١٩٫٣٪ تعليم أبناء ، ٥٫١٪ بزواج الأبناء ، ١٫٨٪ الاستهلاك وتحسين المعيشة ، ٫٧٪ بالحج ، ٤٪ غير المبين •

ومن الواضح أن الاصلاح الزراعى كانت له آثاره الثقافية والاجتماعية العديدة • فمثلا فيما يتعلق بأسلوب تربية الاناث والذكور ، وعما اذا كانت متماثلة أجابت نسبة ٤٩٫٥٪ من عينة المنتفعين بالايجاب بينما نفت ذلك نسبة ٤٩٫٥٪ ولم يتضح موقف ١٪ • أما عن المستقبل الذى يراه الأب للأبناء فقد أجابت نسبة ٨٨٪ بالتعليم ، ٦٪ بالتدريب على الزراعة ، ٣٪ التدريب على أعمال أخرى ، ٣٪ لم يتضح موقفهم ، وهو ما يعكس زيادة الميل الى التعليم •

وفيما يتعلق بقدر المشاركة الاجتماعية ، عن طريق الترشيح للاتحاد الاشتراكى فى هذه المرحلة أجابت نسبة ٧٢٪ بالايجاب ، ونفت ذلك نسبة ٢٨٪ • وفيما يتعلق بالموافقة على مساواة الرجل بالمرأة أجابت نسبة ٣٩٫٥٪

بالموافقة ورفضت ذلك نسبة ٩ر٥٩٪ ولم يتضح موقف ٦ر٥٪ ٠ وعن مدى قبول عينة البحث على ترشيح المرأة فى الاتحاد الاشتراكى وافقت نسبة ٦٥٪ ورفضت نسبة ٣٤٪ ولم يتضح موقف ١٪ ٠

أما فيما يتعلق بالأخذ بأسلوب الحياة الحضرية ، واعتبار وجود حجرات متخصصة دالة على ذلك (للنوم ، والضيوف ، مثـــلا) أجابت نسبة ٥٦٪ بالايجاب ونفت ذلك ٥ر٣٤٪ ٠وفيما يتعلق بامتــلاك أدوات حديثة أجابت نســبة ٢ر٧١٪ بأن لديها راديو ، ٢ر١٪ تليفزيون ، ٤٪ جهاز تســجيل ، ولم يتضح موقف ٢ر٢٧٪ ٠ ومن الملاحظ أن الاســتجابات الداخلية لفئات العينة تكشف عن تقدم الفــلاحين المنتفعين على التقليديين فى الأخذ بمظاهر تطلبتها أوضاع بنائية منهـــــارة ، فيما قبل ١٩٥٢ ، فان تأســـيس هذه الاجراءات كان له آثار بنائية واجتماعية متنوعة وذات طابع شامل ٠

صـــدر حديثا

« دراسة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لاحدى القرى المصرية (*)

قامت هذه الدراسة بتكليف من اللجنة القومية للمرأة وبتمويل من اللجنة الاقتصادية لافريقيا بالاشـــتراك مع المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية • وقد قام بالاشراف عليها وكتابة التقرير النهائى الدكتورة الهام عفيفى •

وتكمن أهمية هذه الدراســـة فى انها بمثابة نموذج للدراسات المسحية لاحدى القرى المصرية ويمـــكن للمخطط أن يستعين بنتائجها فى وضع برنامج للتنمية يتفق وامكانيات هذه القرية ويحقق الرغبات الفعلية لسكانها •

(*) قرية سيرسنا وهى تابعة لمركز طاميه محافظة الفيوم •

المسائل الاجتماعية (*)
فى الاسكان والتخطيط الحضرى

دكتورة نهى السيد حامد فهمى (١)

أن المسكن والبيئة السكنية التى تحيط به ، يكونان الاطار المادى الذى يشبع فيه الانسان أكثر احتياجاته ، ويقضى فيه معظم أوقاته ٠٠ فالمسكن مأوى ، ورمز للخصوصية أو المكانة والتمايز ، فهو يعكس الى حد بعيد ، ليس فقط شخصية قاطنية وشخصية المجتمع الذى يوجد فيه ، بل أيضا ، مستواهم التكنولوجى والاقتصادى والاجتماعى ٠

فالمسكن بمفهومه الحديث ، قالب مادى للتفاعل الانسانى ٠٠٠ وتتوقف طبعة هذا التفاعل الى حد كبير ، على تشكيلات هذا الاطار ، بما يتضمنه من مبانى ، وفراغات ، ومرافق ، وخدمات ، وشوارع ، وحدائق ، وساحات ، وأماكن للتسلية ، وأسواق ، وما يتيحه من علاقات اجتماعية ، وما يحتويه من نماذج بشرية ذات خلفيات ثقافية متعددة ٠

فبقدر ما يؤثر الاطار المادى على سلوك وتصرفات وشخصيات الذين يشغلونه ، يؤثر الأفراد والجماعات بدورهم على محيطهم السكنى ، فيشكلونه، ويطوعونه ، ويخضعونه لرغباتهم ومتطلباتهم ٠٠ ففى داخل البيئة السكنية، ينشأ الأطفال ، وتترعرع الصداقات ، وتنمو العلاقات وتزدهر ، وتثور الخلافات ، والصراعات والضغائن ، وينمو الشعور بالانتماء والاندماج ، وتنمو كافة الأعراض المرضية ، من القلق والعزلة والانطواء ، الى الانحراف والعدوان والاجرام ٠

---

* محاضرة القتها الباحثة فى الدورة التدريبية للمهندسين العرب التى عقدت فى القاهرة فى فبراير ١٩٧٧ ٠

(١) رئيسة وحدة بحوث التحضر بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ٠

فالمسكن وسـيط بين الانسان والبيئة ••• لأنه يغير مضمون البيئة الفيزيقية بدخوله فيها كأحد عناصرها ، أما من الناحية الاجتماعية ، فالمسكن وسيط بين الانسان والمجتمع الذى يعيش فيه ، اذ أن شكل المسكن ومستواه تحددهما المعايير الاجتماعية السائدة والعادات الثقافية المتأصلة •

لذلك ، كان توفير المسكن الصحى الملائم والمحيط السـكنى المدروس الذى يراعى تلك المعايير والعـــادات فى المجتمعـــات المحلية الريفية منها والحضرية ، من المسائل الهامة التى تشغل السياسة الاجتماعية والاقتصادية فى العالم النامى على وجه الخصوص ، ذلك أن نسبة كبيرة من السكان فيه يعيشون ظروفا سكنية سيئة •• فقد قدر أن نصف ســكان قارات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية يسكنون مساكن غير صحية ، شديدة الازدحام •

هذا الوضع السىء ، لدول العالم الثالث ، فى مجال الاسكان ، ناتج عن عدم وجود توازن بين الموارد المتاحة للاسكان والخدمات الحضرية من جهة ، والانفجار السكانى وهجرة الريفيين الى المراكز الحضرية وتضـخمها من جهة أخرى ••• فالامكانيات الاقتصـادية لا تسـتطيع أن تلاحق النمو الحضرى السريع ، ويتضاعف العجز الاقتصـادى نتيجة لوجود قصـور فى المرافق والخدمات والأجهزة الادارية وأجهزة التخطيط •

ومن ثم ، برز موضوع الاسكان فى تلك الدول ، واحتل مكان الصدارة بين المشكلات المتعددة التى تعانى منها ، وأصبح لزاما على الحكومات فى تلك الدول ، التصدى لهذه المشكلة ، وايجاد حلول لها ، وبصفة خاصة ، بالنسبة لشريحة عريضـــة فى هذه المجتمعات لا تجد المأوى المناسب ، ولا تستطيع بامكانياتها المحدودة أن تكون طرفا فى السـوق المحلية للبناء فى مجتمعات تشـاهد اليوم تغيرات جذرية فى كافة المجالات الاجتماعية ، والاقتصـادية ، والثقافية •

فالاسكان فى المجتمع الحديث ، يتضمن تنظيما معقدا ، يرتبط بكافة النواحى الاجتماعية ، والاقتصـادية ، والسـياسية ، والسيـوسيولوجية ، والطبية ، والايديولوجية • كما يمثل نقـــط تلاق لكثير من الممارســـات البيروقراطية ، والاهتمـــامات المتفرقة ، وهو ميـدان للصراع بين اتجاهات وتيارات ، هى فى أغلب الأحيان متعارضة •• وفى داخل هذا التنظيم المعقد، تلعب كثير من المصـالح الشخصية كجماعات ضـاغطة للتأثير على القرارات السياسية والقانونية •

ان هذا الوضع المعقد للاســـــكان فى البلاد النامية والمتقدمة على حد سواء ، قد جعل التخطيط العمرانى للمجتمعات المحلية ســواء أكانت ريفية أو حضرية ، أمرا لا بد منه ، وأداة عمل واجبة ٠

والتخطيط سواء كان ريفيا أو حضريا ، هو حجر الزاوية فى أى سياسة انمائية ٠٠ ومن الناحية الاجتماعية ، فان التخطيط لا بد أن يركز على المزايا والمكاسب التى يجب أن يحصل عليها الفرد وأسرته ، والمجتمع المحلى ، من التنمية المفترضة ٠٠ أما هدفه ، فيجب أن يكون رفاهية الانسان ٠٠ لذلك فليس المطلوب من التخـطيط العمرانى ، الاهتمام فقط بتشـــييد المبانى ، وتخطيط الأحيــاء والخدمات ٠٠ بل يجب أن يهدف التخـطيط العمرانى الى اقامة البيئات السكنية المدروسة والملائمة ، صحيا واجتماعيا واقتصاديا ، لفئات مختلفة من الأفراد ، والتى تمكنهم من اشباع احتياجاتهم الأساسية ، البيولوجية والسيكولوجية والاجتماعية ، لكى يؤدوا أدوارهم المختلفة بنجاح، حيث يستطيعون النمو نموا سويا ، وينتجون انتاجا ناجحا ، ويساهمون كل فى موقعه فى تقدم ورقى مجتمعهم ٠

والتخطيط العمرانى ، لكى يحقق هذا الهدف ، لا بد أن يسترشد بفهم واضح لطبيعة هذه المجتمعات المحلية الريفية منها والحضرية ، فيحدد أولا ، تعريفا اجتماعيا اقتصاديا ، وليس احصائيا فقط للقرية والمدينة ٠٠ كما يجب أن يسترشد بفهم واضح لوظائف هذه المجتمعات ، هذا الفهم ، يتطلب التعرف على أنشطة السكان الذين يعيشون فى هذه المجتمعـــات ٠٠ كيف يعيشون وأين ؟ ٠٠٠ كيف يعملون وكيف يستهلكون ؟ ٠٠٠ وكيف يلهون ويقضون أوقات فراغهم ؟ ٠٠٠ يمرضون ، ويعالجون ، ويشفون ٠٠٠ هذه الأنشطة هى المادة التى يجب أن يعكف عليها المخطط الحضرى ٠٠ فكما أن الطبيب يجب أن يكون ملما بالتشريح والفيزيولوجيا ، لفهم وظائف الأعضاء، فأن المخطط الحضرى ، لا بد أن يميز بين الشـكل والبناء المادى للمجتمعات المحلية ، ونوعية الحياة الاجتماعية التى تدور بداخله ، ويلم بها معا ، لكى تكون مقترحاته التى ستترجم الى برامج عمل أكثر واقعية ، وأكثر استجابة لاحتياجات المستهلكين ، باعتبار أن المسكن سلعة ، وربما يكون أهم السلع التى يحرص الانسان على اقتنائها ٠

ولا يجب أن يتوقف دور المخطط عند هذا الحد ، أى وصف الدواء ، بل يجب أن يحدد الطرق التى يمكن بواسطتها الحصول على الدواء ٠٠ وأن يتأكد من أن العلاج الذى قرره يستند الى بيانات ومعلومات صحيحة ٠

وهنا تبرز أهمية الاستعانة بالعاملين فى الحقل الاجتماعى ، ليكونوا جنباً الى جنب مع المخطط والمنفذ والمستهلك فى كل مرحلة من مراحل التخطيط .. فاننا نجد فى أيامنا هذه ، وفى كافة المجالات ، رغبة ملحة فى الاستعانة والاستفادة بالبحوث الاجتماعية ، دون تحديد واضح لدور هذه البحوث وعلاقتها بمشروعات التنمية والتخطيط ، لأن الرابطة بين البحوث الاجتماعية والتخطيط ما زالت مفقودة .

وربما يرجع ذلك أساسا الى عدم وجود قنوات اتصال بين نتائج البحوث وبين المخططين من جانب ، وعدم وجود لغة مشتركة بين الباحثين والمهندسين والمخططين من جانب آخر .

وقد تكون أهم العقبات التى تقف حائلا دون التزاوج الناجح بين نتائج البحوث والتخطيط ، هى وجود نوع من المقاومة الانفعالية لنتائج تلك البحوث ، من جانب بعض المخططين ، الذين يفضلون الاعتماد على الحدس العام والفطنة بدلا من الاعتماد على البيانات العلمية ، وبصفة خاصة ، اذا كانت هذه البيانات تعنى التغير والتغيير .

والتغيير هو هدف أى تخطيط ، فأن ايجاد طرق أفضل لاحداث تغيير ايجابى فى الظروف المعيشية للانسان ، بهدف تحقيق سعادة الانسان ، هو غاية ما ترمى الوصول اليها التنمية الاجتماعية الشاملة .

والخطوة الأولى ، السابقة على التخطيط ، هى وجود سياسة واضحة تنتهجها الدولة ، وخطوط عريضة يسترشد بها المخططون على كافة اتجاهاتهم وتخصصاتهم ، لكى يقدموا الخطط الناجحة والبرامج المدروسة لتنفيذ سياسة التنمية الاجتماعية والاقتصادية التى تتبناها الدول النامية فى سعيها نحو التقدم والرقى ، فالسياسة هى تعريف لخط فكرى عريض يترجم الى أعمال تحاول أن تستغل الموارد المتاحة أحسن استغلال لتحقيق الأهداف الاجتماعية، والاقتصادية المتبناة من السلطة الحاكمة .

والتخطيط العمرانى شأنه شأن أى تخطيط آخر ، لا بد أن يستند على سياسة واضحة المعالم ... ففى التخطيط العمرانى للمجتمعات الريفية ، لا بد للمخطط أن يعرف : هل سياسة الحكومة أو الدولة نحو تطوير القرية وانمائها ، تتجه اتجاها واضحا نحو التصنيع والميكنة ، واستخدام التكنولوجيا الحديثة ؟ أم تتجه الى المحافظة على طابع القرية المصرية التقليدية، التى تعتمد اعتمادا كليا على الزراعة كأساس لاقتصادياتها ؟ أم ستعمل

الحكومة على ايجاد أنماط متعددة من القرى ، بعضها زراعية وأخرى صناعية وثالثة تجارية ورابعة سياحية ... الخ ؟ هل عمليات تطوير القرية ستكون شاملة ومستوعبة للجوانب المادية والبشرية معا ، أم يقتصر على بعضها دون الأخرى ؟

وبنفس المنطق ، فان التخطيط الحضرى لا بد أن يستند أيضا على سياسة واستراتيجية واضحة فى مجال التنمية الحضرية ، فلا بد للمخطط أن يعرف : هل سياسة الدولة نحو تطوير المناطق الحضرية ، تتجه اتجاها صريحا نحو الحد من الهجرة ، أم أنها لن تضع الضوابط لهذه الظاهرة ؟ وبالتالى ستزداد كثافة المدة الكبرى وتزداد أعباؤها ومشاكلها وأمراضها الاجتماعية ؟

واذا كانت سياسة الدولة تعمل على الحد من الهجرة ، فما هى القرارات التى اتخذت فى هذا الصدد ، وما هى الأجهزة التى يقع عليها عبء تنفيذ هذه القرارات ، وما هى المعايير العلمية المتخذة لتوزيع السكان بين الريف والحضر ؟ وما هى نقاط التمركز السكانى التى تعمل الدولة على ايجادها ، والتى تخدم بواسطتها خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية ؟

واذا تبنت الدولة الاتجاه الثانى ، أى ترك الأمور تجرى وفقا لرغبات الأفراد ، فيهاجر من يريد الى المكان الذى يريده ، فما هى سياستها لاستيعاب هؤلاء الوافدين الى المدن ، وايجاد مأوى لهم ، وامتصاصهم - برغم قلة خبرتهم وعدم اعتيادهم وألفتهم لمتطلبات الحياة الحضرية - فى الأعمال التى بها نقص، والتى تخدم أهداف الخطة القومية ؟

ومن جانب آخر ، ما هى سياسة الدولة بالنسبة لاستغلال الأراضى الشاغرة ، وما هى مسئولياتها فى توفير الأراضى التى تتطلبها مستلزمات التنمية ؟ ما هو موقفها نحو تعمير واعادة تخطيط المناطق المتخلفة فى المدن الكبرى ؟ ما هى سياستها فى التصدى لبناء المساكن الاقتصادية لمحدودى الدخل ؟ ما هى سياستها بالنسبة لتمليك المساكن ؟ ما هى سياستها بالنسبة لتأجير المساكن ، سواء كانت خالية أو مفروشة ؟ ... كل هذه الأمور تحتاج الى اجابة ، وتحتاج الى دراسات علمية جادة تستند على سياسة وأيديولوجية واضحة ، فالدراسات يجب أن ترتبط بالخط السياسى العام وتقدم له الحلول فى ضوء أيديولوجية وهوية معروفة .

فاذا تصدت الدولة لتوفير المساكن الاقتصادية لمحدودى الدخل ، فهذا يعنى تدخل الحكومة لتشكيل القرارات الخاصة بالاسكان والبيئة الحضرية ..

واذا كان هدف الدولة هو رفاهية الشعب وتحسين الظروف المعيشية والصحية وحماية الأسرة وتحقيق الرخاء والعمالة الكاملة ومزيد من العدالة الاجتماعية ، فان هذه الأهداف المشرقة فى مجال التخطيط العمرانى للمجتمعات المحلية يجب أن تترجم الى مبان ، والى فراغات مدروسة ، والى معايير تتناسب مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية المرغوبة ، والى جوار مخطط متكامل .

ان تشريعات الاسكان فى كل بلاد العالم ، مليئة بهذه الصياغات ، وهذه الأهداف ، ولكنها لا تعطى مؤشرات أو بيانات أو معايير عن كيفية تحقيق هذه الأهداف معماريا .

ان وراء كل مرحلة من عمليات الاسكان ، نخبة من المتخصصين ، توازن بين الاحتمالات وتتخذ القرارات بشأن نوعية وشكل البيئة التى يعيش فيها مستهلكون غيرها ، لا تعرف عنهم شيئا .. هذه القرارات لا يتخذها المستهلك ، ولا المصمم ، ولا المهندس ، ولا ممثلون من الشعب .. بل تتخذها هذه النخبة ، فتترجم السياسة والايديولوجية الى قوانين ، والى مستويات ، والى لوائح ، وتنصح بما يجب أو لا يجب أن يكون .

فاذا ما حدثت أخطاء ، فهذا يعنى أن الخبراء قد جانبهم التوفيق ، أما المساكن التى شيدت ، والأحياء التى خططت ، فانها سوف تشغل على أى الحالات ولمدة سنويات .

ان الصعوبة الكبرى التى يجب التوقف عندها ، هى أن مشروعات الاسكان وتخطيط المجتمعات المحلية ، هى أولا وقبل كل شىء ، قرارات سياسية ، وثانيا أحكام قيمية عن الاحتياجات والتصورات والوظائف والعلاقات ، وطريقة الحياة فى القطاعات الريفية والحضرية التى يفترض خطأ أن وحداتها متشابهة ومتكررة .

ان اصدار مثل هذه الأحكام أمر صعب فى مجتمع متغير ، وبصفة خاصة ، اذا كان العاملون فى قطاع الاسكان من مخططين ومهندسين وممولين ومحامين واداريين واقتصاديين غير مزودين بالبيانات الأساسية لاصدار مثل هذه الأحكام .. وان عدم توافر البيانات عن المستهلكين وندرة البيانات عن رغباتهم واحتياجاتهم ، يجعل المعماريين المسئولين يتساءلون دائما : « من هو المستهلك الذى أبنى له ؟ » « فالمعمارى لا يستطيع أن يبنى مساكن لمجردات احصائية » .

وقد قال أحد الاقتصاديين فى هذا الصدد ، ليس هناك علم للاسكان ولكن هناك مجموعة من الأحكام المسبقة والآراء والمعتقدات عن الاسكان ٠

ولست أدعى أن البحوث الاجتماعية تستطيع أن تجيب على كل تساؤلات المخطط ، بين يوم وليلة ، وأنها استطاعت بالفعل فى المجتمعات التى سبقتنا فى مجال البحث الاجتماعى أن تقدم الحلول ٠

وليس الغرض من هذه الورقة تقديم سرد للبحوث الاجتماعية التى يمكن أن تسترشد بها أجهزة التخطيط بقدر ما هى ابراز بعض المسائل التى تثار اليوم فى عمليات الاسكان والتخطيط والتى تظهر فى علاقتها بقرارات سياسية فى هذا المجال ، دون اعطاء أى تمييز لاحدى المسائل عن الأخرى ، لأنها كلها حيوية ، وتأتى كل منها فى وقت ما فى عملية الاسكان والتخطيط٠

ان غاية ما تنشده البحوث الاجتماعية ، هى أن تكون أداة من أدوات التخطيط ، وأن تستطيع أن تترجم نتائجها الى واقع عملى يفيد أغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية ٠

وبصفة عامة ، هناك أنواع من البحوث يمكن أن تخدم التخطيط العمرانى ، وبالتالى أغراض التنمية الريفية والحضرية نذكر منها :

أولا : البحوث التشخيصية : (Diagnostic Research) ،

هذه البحوث تضع يدها على الداء ، وتعطى اجابة عن مشكلة ما ، وهى بحوث تهدف الى جمع البيانات والمعلومات ، سواء كانت كمية أو كيفية ، وتحاول تفسيرها ٠

ومنها المسوح الاجتماعية التى تستطيع أن توفر للمخطط البيانات الأساسية عن المساكن والأسر والأحياء والمدن ، تتعرف على الاحتياجات الكمية ، حجم العجز فى وحدات الاسكان على اختلاف مستوياته ، عدد المساكن الجديدة المطلوبة ، نوعية الأسر التى تحتاج الى ايواء ، هل هى نووية أو ممتدة ، مستقلة أو مشتركة؟ حجم هذه الأسر ، هل هى صغيرة أو متوسطة أم كبيرة ؟ لأى الفئات : الشباب أم الشيوخ ، أم المتزوجين الذين ليس لديهم أطفال ، أو الذين لديهم طفل أو اثنان أو أكثر من ذلك ؟ ٠ كما أن هناك البحوث التى يمكن بواسطتها قياس الاحتياجات الاجتماعية Social needs والمطامح aspirations ، والتصورات representations للسكن المناسب ، لدى مستويات معيشية واقتصادية وثقافية مختلفة ، وما تكشفه هذه الاحتياجات من تصورات عقلية ونماذج ثقافية وأنسلق قيمية لا بد أن يلم بها المخطط ٠

وهناك أيضا البحوث التى يمكن أن تكشف القيم الاجتماعية السائدة وعلاقتها بالاسكان ، والعلاقات الاجتماعية التى تتيحها البناءات المادية والأمراض الاجتماعية التى تتسبب فيها تلك التشكيلات والفراغات المادية •

ثانيا : هناك مجال آخر يمكن أن يكون للبحوث الاجتماعية شأن فيه، هو علاقة برامج الاسكان والتخطيط بالخدمات والمرافق المتاحة على مستوى القرية والمجاورة السكنية والحى والمنطقة الحضرية ، وصور هذه الخدمات فى أذهان الأفراد ، فان دراسة رضا السكان ، ودرجة اشباع هذه الخدمات للمستفيدين منها ، يمكن أن تفيد فى وضع معايير ومستويات للخدمات والمرافق •

إن معايير البناء فى المجتمعات النامية المقصود بها حماية ذوى الدخول المحدودة ، حتى يتحقق لهم حد أدنى من الظروف الصحية والأمان والخصوصية •

غير أن دراسة تلك المعايير انما هو من أنواع القياس لمستوى القبول لدى جماعة ما ، فى وقت ما ، وفى مكان ما ، وفى ظروف ثقافية وتكنولوجية واقتصادية معينة ، لأن اتجاهات الأفراد نحو الكثافة والتزاحم والخصوصية. تختلف من ثقافة لأخرى ، وفى ذات الثقافة بين مرحلة وأخرى • هذه الاختلافات تعكس التغيرات التى تحدث فى العلاقة بين الجماعات المختلفة والبيئات التى يعيشون فيها وادراكهم لهذه العلاقة ••• هذه الاتجاهات لا تحدد فقط ، نوعية وطبيعة الاحتياجات المختلفة ، بل تحدد أيضا القيم والمعايير الاجتماعية التى تكمن وراء هذه الاحتياجات •

ان هذه المعايير التى هى من صنع الانسان ، تعكس حقوق الأفراد ، كما يتصورها واضعو تلك المعايير فى المساحة والمرافق والخدمات ••• الخ • كما تفرض عليهم طرق استخدام هذه الحقوق التى منحت لهم •

ان العمل على ايجاد هذه المعايير وتعريفها وتدعيمها على أساس تناسبها مع الثقافة المحلية والثقافات الفرعية ، وعلى أساس الاحتياجات الفعلية للمستهلكين على اختلاف أنواعهم ، وعلى أساس تجربتها محليا ، وتقييمها ، مع الحرص على استخدام المواد المحلية كلما كان ذلك ممكنا ، ومع دراسة ظروف الاقتصاد المحلى ، هو فى حد ذاته ، مؤشر اجتماعى طيب ، ودليل على الجدية التى تبحث بها المشاكل •

فاذا كان هدف التخطيط العمراني هو رفاهية الانسان وسعادته ، فان معايير البناء ومستويات المرافق والخدمات ، يجب أن تكون أدوات التحليل وأساس اتخاذ القرارات التى تساعد على الوصول الى الهدف ٠

فالأساس العملى لهذه المعايير يؤدى الى ايجاد مستويات ومعايير علمية مدروسة ، والأساس الاقتصادى لها يعطى معايير يمكن تطبيقها من الناحية التكنولوجية ، والأساس الاجتماعى لها يؤدى الى معايير مرغوبة اجتماعيا ، تعكس الاحتياجات الفعلية للمستهلكين ٠

ثالثا : وأخيرا ، فهناك مجال آخر يمكن للبحوث الاجتماعية أن تدلى بدلوها فيه ، هو مجال تقويم المشاريع والبرامج المتعلقة بالاسكان والاجابه

على الأسئلة التالية : هل حققت هذه المشاريع الهدف من وجودها ؟ ما هى العوائق المادية والعقبات الاجتماعية التى صادفتها ؟ ما هى اتجاهات المستفيدين نحو هذه المشروعات التى وضعت من أجلهم ؟ ما هى أسباب الرضى ، وأهم أسباب عدم الرضى ؟ ما هى آراء الأهالى فى الخدمات المتوفرة فى البيئة السكنية المخططة ومدى كفايتها وفاعليتها ٠٠٠ الخ ٠

ان هذا التمييز ، الذى أوردناه ، بين البحوث التى يمكن أن تخدم التخطيط ، هو تمييز يخدم أغراض التحليل فقط ، لأن جميع المشاكل التى طرحت متعلقة بعضها ببعض ، والغرض من اثارتها فى رأينا ، هو التعرف على خصائص ومواصفات البيئة السكنية التى تستطيع أكثر من غيرها أن تنمى قدرات الأفراد الذين يعيشون بداخلها ، ويقوى تفاعلهم الاجتماعى ، واتصالهم بعضهم ببعض ، وانتمائهم الاجتماعى ، ويقلل من الشعور بالعزلة والغربة والضياع ٠

ونحن لا ندعى بذلك ، أن البيئة السكنية وحدها هى المسئولة عن تصرف وسلوك الأفراد واتجاهاتهم السلبية والايجابية ٠٠ ولكننا نقول أن البيئة السكنية تؤثر عليهم ويؤثرون هم بدورهم عليها ٠ فالمسكن يعكس التراكم الثقافى لشعب ما ، ويعكس أيضا نوعية هذا الشعب ٠ ذلك أن توفير المسكن شيء بسيط فى حد ذاته ، فاذا لم تتوافر فيه المرافق الأساسية ، واذا كان رب الأسرة عاطلا ، أو لا تتوافر لديه امكانيات الوصول الى العمل ، واذا كانت زوجته لا تجد احتياجاتها اليومية فى الجوار القريب ، واذا كان

أولاده كذلك لا يجدون المدارس الذين يذهبون اليها ، واذا كان الهواء ملوثا وغير نقى • فان المبانى السكنية فى حد ذاتها لن تكون سوى بؤرة للانحلال والانحراف والجريمة •

وأخيرا ، فان التخطيط العمرانى من جهة ، ورغبات المستهلك من جهة أخرى محكومان بالتجربة والمعرفة ، فالمستهلك يريد ما يعرفه وما اختبره ، غير أن هناك أنواعا كثيرة من المساكن والجوار لا يعرفها المستهلك ، ولكنها ممكنة •

لذلك ، فان ما نحتاج الى أن نعرفه ونفهمه ، هو ما يرغبه المســـتهلك اذا ما فهم كافة الاحتمالات من جهة ، وكافة العقبات العملية من جهة أخرى ، واذا ما كان لديه فرص الاختيار والتفضيل •

REFERENCES

1. Dean P. John "Housing design and family values" in Urban Housing (Ed) by William L.C. Wheaton, Grace Milgram, Margy Ellin Meyerson, The Free Press, U.S.A.
2. Noel P. Gist, Fava F. Sylvia : "Urban Society" Thomas Y. Crowell Company, New York 1964.
3. UNESCO : Programme on Man and the Biosphere (M.A.B.) Task Force on the contribution of the Social Sciences to the M.A.B. Programme, Paris 1974.
4. United Nations Environment Programme : Project Report on the Environmental Aspects of Human settlements (Standards and Criteria in the provision of Shelter) Nairobi, Kenya, September 1979.
5. United Nations : Report of the OD Hoc Group of Experts on Housing and Urban Development, ST/SOA/50 E/ON.5/367/Revi 1. New York 1972.
6. United Nations : Social Programming of Housing in Urban Areas, ST/So A/71, New York, 1967.
7. Wilner D, Walkley R., Pinkerton T., Tayback M., "Housing Environment and family life" in Urban Housing (ED) by Whoston, Milgram, Meyarson., the Free Press U.S.A., 1976.
8. Wurster Cotherine, Social questions in housing and community planning in Urban Housing (Ed) by Whoston, Milgram, Meyarson., the Free Press U.S.A., 1976.

تأثير وسائل الاتصال على عينة من قادة الرأى والمواطنين فى الريف المصرى

دكتورة نادية حسن سالم (١)

تتناول الدراسة الحالية ثلاثة مباحث يتنـــاول البحث الأول تعريفا بالمفاهيم الأساسية للدراسة والفروض والمنهج والأدوات والعينة المستخدمة فى المبحث ، والمبحث الثانى نتائج الدراسة والمبحث الثالث مناقشة النتائج.

المبحث الأول :

سيتناول هذا المبحث تعريفا للمفاهيم الأساسية للدراسة والفروض والمنهج والأدوات والعينة المستخدمة فى البحث .

المفاهيم الأساسية للدراسة :

وسائل الاتصال الجماهيرية :

يعرف الاتصال الجماهيرى باعتباره عملية يتجه الاتصال خلالها فى نفس الوقت نحو عدد كبير من السكان وعلى نطاق جماهيرى . وأى وسيلة يمكن استخدامها لمثل هذا الغرض تعرف باعتبارها وسيلة جماهيرية مثل الاذاعة والتليفزيون والسينما والصحف والمجلات ، ويشار الى تلك الوسائل باعتبارها وسائل اتصال ذات اتجاه واحد وان كان ذلك لا يعنى أن الجمهور يتخذ موقفا سلبيا ازاء تلك الوسائل اذ يثور دائما تساؤل حول التعرض النسبى لكل وسيلة مما يستلزم بدوره شرطا ضروريا للتعرض هو ملكية الوسيلة أو توافرها ، كما أن هناك متغيرين آخرين يسهمان فى التعرض للوسيلة الاعلامية : المتغير الأول هو التعرض الانتقائى ويعنى به اتجاه الفرد لانتقاء التعرض للوسيلة الاعلامية بصورة تتفق مع ميوله ومعتقداته . والعامل الثانى هو ما يعرف بالادراك الانتقائى اذ تعمل العملية السيكولوجيةللادراك

---

(١) أستاذ مساعد بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ورئيسة وحدة بحوث الرأى العام والاعلام بالمركز .

الانتقائى بطريقة تجعل الرسائل تفسر عادة بصـــورة متوافقة مع المعتقدات والمواقف السابقة (١) ·

قـــادة الرأى :

يقصد بقادة الرأى هؤلاء الأشخاص الذين لهم تأثير كبير على آراء ومواقف وسلوك أشخاص آخرين داخل مجتمع ما ، وعلى الرغم من أن بعض القــادة الرسميين يمارسون مثل هذا التأثير فان قيادة الرأى قاصرة على هؤلاء الذين يؤثرون على آراء الآخرين بدون وضع رسمى (٢) ·

فروض الدراسة :

أولا : تمارس وسائل الاتصال تأثيرا مباشرا مختلفا على كل من قادة الرأى والمواطنين الريفيين ، فرغم التماثل فى الظروف الاقتصادية والاجتماعية لهما الا أن هناك اختلافا بين قادة الرأى وبين المواطنين الريفيين فيما يتعلق بالتعرض لوسائل الاعلام وكثافة الاستماع والمشاهدة وأفضليات الاســـتماع والمشاهدة ، وكذلك فى المعلومات السياسية والاجتماعية والاقتصـــادية وفى درجة المشاركة الشعبية ·

ثانيا : لا يوجد مصدر واحد لكل المعلومات التى يحصل عليها المواطن الريفى أو قائد الرأى ، فان المصدر يتحدد فى ضوء نوعية المعلومة فكل وسيلة اتصال لها قدرة على الاقناع فى مجال معين ·

ثالثا : يلعب قادة الرأى دورا مزدوجا وهو ما أســـماه لازرسفيلد (٣)
The Two-Step flow of information

بمعنى أن قادة الرأى يتعرضون للوسيلة الاعلامية ثم يوصلون تلك المعلومات التى حصلوا عليها من وسائل الاعلام الى المواطن الريفى · وهذا يؤدى الى

---

(١) Dexter & White (eds) **people society and mass communication** (glencoe, illinois, The free press, 1964)

(٢) Katz, E. and Lazarsfeld P.F. **personal influence** The part (2). played by people in the flow of Mass communication Golencoe, The free press, 1955.

(٣) Katz, Etihu "The two-Step flow of communication in (3). W. Schramm (ed.) **Mass communications** (urbanai university of illinois, press, 1960).

القول بأنه كلما ازداد تعرض المواطن الريفى للوسائل الاعلامية كلما قل اعتماده على قادة الرأى • وهنا تمارس وسيلة الاتصال الجماهيرى تأثيرا غير مباشر من خلال قادة الرأى اذ تزاول الوسيلة الاعلامية أثرا على معلومات واتجاهات وسلوك قادة الرأى الذين بدورهم ينقلون ما تقدمه الوسيلة الاعلامية الى المواطن العادى بصورة واعية أو غير واعية •

منهج الدراسة وأدواتها :

أتبعث الدراسة المنهج التجريبى من خلال الاستمارة كأداة للبحث ومرت الاستمارة بالاجراءات الخاصة بصياغة الاستمارة مثل تحديد أهم المواضيع المراد دراستها والنابعة من الفروض السابقة ومرت باجراءات الثبات والصدق وتناولت الاستمارة نسبة التعرض للوسائل الاعلامية وأفضليات الاستماع والمشاهدة والسفر خارج القرى ومكان المشاهدة التليفزيونية والسينمائية ومدى الافادة من الوسائل الاعلامية •

العينة :

أختيرت أربع قرى للدراسة التجريبية تمثل محافظات مصر وهى :

(أ) الرحمانية قرية من مركز نجع حمادى تابعة لمحافظة قنا وعدد سكانها الاجمالى ٩٩٩٨ ومساحتها ٦٨٤ر٤ كم٢ •

(ب) هو قرية من مركز نجع حمادى تابعة لمحافظة قنا وعدد سكانها الاجمالى ١٧٢٤٦ ومساحتها ١٥٧ر١٤ كم٢ •

(ج) دمرو قرية من مركز المحلة الكبرى وهى تابعة لمحافظة الغربية وعدد سكانها الاجمالى ٣٥٢٥ ومساحتها ٢٠٤ر٧ كم٢ •

(د) الرجدية قرية من قرى مركز طنطا التابعة لمحافظة الغربية وعدد سكانها يبلغ ٢١٢٠ ومساحتها ٢٩٣ر٦ كم٢ •

أما عينة قادة الرأى فقد تمت من خلال تطبيق مقياس سوسيومترى على مواطنى القرى الأربع السابق ذكرها ، وتضمن أسئلة طلب من المبحوث فيها أن يحدد أسماء ثلاثة من القيادات الذين يثق بهم ويستشيرهم فى المواقف التالية :

(أ) مشكلة خاصة بالزراعة •

(ب) مشكلة عائلية •

(ج) انتخابات لمجلس الشعب أو المجلس المحلى •

(د) الترشيح للعمدية •

(و) مشاكل خاصة بتوزيع التركة ·
(هـ) خلافات داخل القرية بين الأهالى ·

البحث الثانى : نتائج الدراسة :

سيتم التعرض لنتائج الدراسة فى ضوء النقاط التالية :

١ ـ مدى ملكية أجهزة الاعلام ·
٢ ـ نسبة التعرض للوسائل الاعلامية وتشمل :

(أ) الاذاعة وتتضمن كثافة الاستماع وفترة الاستماع ·
(ب) التليفزيون ·
(جـ) السـينما ·
(د) الصحف اليومية والمجلات ·
(هـ) الاستماع الى أجهزة التسجيل ·

٣ ـ أفضليات الاستماع والمشاهدة لدى عينة البحث وتتناول :
(أ) المحطة الاذاعية المفضلة ·
(ب) البرامج الاذاعية المفضلة ·
(جـ) البرامج التليفزيونية المفضلة ·
(د) الأفلام السينمائية المفضلة ·
(هـ) الصحف المفضلة ·
(و) الموضوعات المفضلة فى الصحافة ·
(ى) التسجيلات المفضلة ·

٤ ـ مكان المشاهدة التليفزيونية والسينمائية ·
٥ ـ تأثير وسائل الاعلام على عينة القادة الريفيين وتتضمن :
(أ) مدى الاستفادة من البرامج الاذاعية ·
(ب) مدى الاستفادة من البرامج التليفزيونية ·
(جـ) مدى الاستفادة من قراءة الصحف ·
٦ ـ ما تقدمه وسائل الاعلام للقادة من مساعدة فى التنمية ويشمل :
(أ) آخر خبر استمع اليه القادة ·
(ب) مصدر المعلومات عن آخر خبر استمع اليه القادة ·
(جـ) توصيل القادة المعلومات الى غيرهم من المواطنين ·
٧ ـ السفر خارج القرية ويتناول :
(أ) التردد على البندر ·
(ب) أسباب التردد على البندر ·

(جـ) التردد على القاهرة ·
(د) أسباب التردد على القاهرة ·

١ - مدى امتلاك عينة الريفيين والقادة لأجهزة الاعلام :

اتضح من النتائج أن كلا من عينة المواطنين الريفيين وعينة قادة الرأى يتملكون راديو وتليفزيونا وجهاز تسجيل ، الا أن نسبة ملكية عينة قادة الرأى لراديو ومسجل وتليفزيون تفوق نسبة ملكية عينة المواطنين الريفيين، اذ أن قادة الرأى يتملكون الأجهزة السابقة بنسبة ٤٤٪ بينما عينة المواطنين الريفيين الذين يملكون مثل تلك الأجهزة تبلغ ٢٧٪ وان كان من يملكون راديو وتليفزيون من المواطنين نسبة عالية تبلغ ٥١٪ ·

٢ - نسبة التعرض للوسائل الاعلامية :

(أ) الاذاعة · كثافة الاستماع :

تبين من تحليل النتائج أن عينة قادة الرأى وعينة المواطنين الريفيين يستمعون الى الاذاعة ساعتين يوميا ، اذ أن عينة القادة يستمعون بنسبة ٤٠٪ ساعتين يليها من يستمعون ساعة فتبلغ نسبتهم ٢٦٪ أما عينة المواطنين الريفيين فيستمعون أيضا بنسبة ٦٣٪ لمدة ساعتين يليهم من يستمعون ثلاث ساعات بنسبة ١٦٪ ·

فترة الاستماع المفضلة للاذاعة :

أظهرت النتائج الاحصائية أن الفترة الصباحية هى المفضلة لدى عينة المواطنين الريفيين بنسبة ٤٨٪ يليها فترة السهرة التى تبلغ نسبتها ٢٩٪ ، وكذلك فترة استماع قادة الرأى فى الفترة الصباحية ٣٦٪ وفى فترة السهرة بعد الساعة الحادية عشرة ٣٠٪ ·

(ب) التليفزيون :

تبين من نتائج الدراسة أن نسبة التعرض للتليفزيون مرتفعة لدى القادة اذ تصل الى ٦٣٪ بينما عينة المواطنين الريفيين ٢٥٪ ·

(ج) السينما :

اتضح أن نسبة من يشاهدون الأفلام السينمائية ضعيفة بالنسبة لكل من القادة والمواطنين الريفيين اذ تبلغ نسبة من يشاهد الأفلام السينمائية من المواطنين الريفيين ١٣٪ ومن قادة الرأى ١٥٪ ·

(د) الصحف اليومية والمجلات :

اتضح من النتائج أن القادة يقرأون الصحف اليومية والمجلات بصورة أكثر من قراءة المواطن الريفى ، اذ تبلغ نسبة القراءة لدى عينة القادة ٨٠٪ بينما بلغ من يقرأون الصحف والمجلات من عينة المواطنين ١٥٪ ٠

(هـ) الاستماع لأجهزة التسجيل :

تبين أن معدل استماع القادة لأجهزة التسجيل أعلى من معدل استماع عينة المواطنين الريفيين فمن يستمع من القادة الى أجهزة التسجيل ٤٥٪ بينما المواطنون الريفيون يستمعون بنسبة ٣٠٪ ٠

٣ ـ افضليات الاستماع والمشاهدة لدى عينة البحث :

(أ) المحطات الاذاعية المفضلة :

ظهر من نتائج الدراسة أن البرنامج العام هو أكثر المحطات الاذاعية تفضيلا لدى عينة المواطنين اذ تبلغ نسبة تفضيلهم للبرنامج ٣٤٪ وكذلك القادة يفضلون الاستماع الى البرنامج العام اذاعة القرآن الكريم وتبلغ النسبة لدى عينة المواطنين ٢٨٪ ولدى القادة ٢٧٪ ثم يلى ذلك صوت العرب ولوحظ أن من يستمعون الى اذاعة الشعب من القادة أعلى من عينة غير القادة اذ تبلغ نسبة الاستماع لدى القادة ١٤٪ بينما من يستمعون الى اذاعة الشعب من غير القادة ٩٪ ٠

(ب) البرامج الاذاعية المفضلة :

تبين من النتائج الاحصائية أن القادة يفضلون البرامج الاخبارية بنسبة ٣٥٪ والأحاديث ٢٥٪ ونشرة الأخبار ٢٠٪ بينما أفراد العينة من المواطنين الريفيين يفضلون الاستماع الى على الناصية بنسبة ٣٠٪ والأفلام المسجلة ٢٠٪ والتمثيليات ١٥٪ ٠

(ج) البرامج التليفزيونية المفضلة :

يميل المواطنون الريفيون الى مشاهدة التمثيليات والمسلسلات بنسبة ٢١٪ والبرامج الرياضية بنسبة ١٧٪ والأفلام ١٦٪ والأخبار ١٥٪ بينما القادة يميلون الى مشاهدة الأخبار بنسبة ١٧٪ والبرامج الدينية ١٦٪ والتمثيليات والمسلسلات ١٥٪ والبرامج السياسية ١٢٪ ٠

(د) نوعية الأفلام السينمائية المفضلة :

يفضل المواطن الريفى العادى الأفلام السينمائية التى تتناول موضوعات

عن الجريمة ٢٥٪ وسير البطولة والتاريخ ٢٠٪ والارشادات الزراعية ٢٠٪ بينما القادة يميلون الى مشاهدة أفلام عن سير البطولة والتاريخ بنسبة ١٧٪ والجريمة ١٦٪ والحياة الريفية ١٥٪ ٠

(هـ) الصحف المفضلة :

تبين من تحليل النتائج الاحصائية أن الصحيفة المفضـــلة عند عينة المواطنين وعينة القــادة هى الأخبار بنسبة ٦٥٪ للقــادة و ٦٠٪ للمواطنين الريفيين يليها الأهرام بنسبة ٢٠٪ للقادة و ٢٥٪ للمواطنين الريفيين ثم تلى ذلك من يقرأون كافة الجرائد بنســـبة ١٠٪ للقـــادة و٥٪ للمواطنين بينما الجمهورية بلغت نسبتها ٥٪ للقادة و١٠٪ للمواطنين ٠

(و) الموضوعات المفضلة فى الصحافة :

اتضح أن المواضيع الزراعية هى المفضلة لدى قراء الصحف من عينة القادة وعينة المواطنين الريفيين اذ بلغت فى عينة القادة ٣٥٪ وعينة المواطنين ٢٨٪ يليها الموضوعات الســـياسية بنسبة ٢٥٪ للقـــادة و٢٧٪ للمواطنين الريفيين ٠

(ى) التسجيلات المفضلة :

تبين من التحليل اتفاق عينة القـــادة مع عينة المواطنين الريفيين فى تفضيلاتهم للمواد المسجلة وهى القرآن الذى بلغت نسبة تفضيله لدى القادة ٤٣٪ ولدى عينة المواطنين الريفيين ٤٢٪ ثم القصائد والمدائح التى بلغت ٣٠٪ لدىالقادة و٣٢٪ لدى عينة المواطنين الريفيين ثم القصص الشعبية والأغانى الشعبية ٠

٤ ـ مكان المشاهدة التليفزيونية والسينمائية :

(أ) مكان مشاهدة التليفزيون :

اتضح من النتائج أن مكان المشاهدة المفضل للتليفزيون بالنسبة للقادة هو المقهى اذ أن نسبة من يشاهدون التليفزيون فى المقهى بلغت ٥٣٪ يليها نسبة من يشاهدون التليفزيون فى منزل قريب ٤٣٪ بينما عينة الأفراد من غير القادة يشاهدون التليفزيون بنسب متساوية فى المقهى وفى منزل قريب وفى ناد ريفى ٠

(ب) مكان مشاهدة الأفلام السينمائية :

يختلف مكان مشاهدة الأفلام السينمائية بالنسبة للقادة عن الأفراد

العاديين فالقادة يشاهدون الأفلام السينمائية فى البندر ٢٩٪ أو فى عاصمة المحافظة ٢٩٪ بينما المواطن الريفى يشاهد التليفزيون أســـاسا عن طريق قوافل الثقافة الجماهيرية ٥٠٪ وأحيانا فى البندر ٣٣٪ أو فى عاصمة المحافظة ١٦٪ ٠

٥ - تأثير وسائل الاعلام على عينة القادة والريفيين :

(أ) مدى الاستفادة من البرامج الاذاعية :

ظهر من تحليل النتائج الاحصائية أن كلا من القادة والمواطنين الريفيين أفادوا من الاستماع الى البرامج الاذاعية فى الارشادات الزراعية مثل : زراعة الأرض كويس - القضاء على الآفات - مكافحة الأمراض - تسويق المحاصيل - معرفة فوائد الرى السليم - معرفة كيفية التعـــامل مع الجمعية الزراعية ٠ ولم تظهــر فروق جوهرية بين عينة القــادة وعينة الأفراد فــكل من العينتين أجمعوا على أهمية وســـائل الاعــــــلام فى الارتفاع بمســـــتوى معلوماتهم الزراعية ٠

(ب) مدى الاستفادة من البرامج التليفزيونية :

تبين من التحليل أن نسبة من يشاهدون التليفزيون من عينة المواطنين الريفيين ضـــئيلة وخاصـــة من يشاهد البرامج المتخصصة والموجهة أســـاسا للريف ٠ أما بالنسبة للقادة فقد أجابوا بأنهم أفادوا من المشاهدة التليفزيونية فى معرفة أمور البلد الســـياسية ٧٠٪ أما عن الافادة فى المواضيع الزراعية فكانت نسبة ضئيلة ٠

(جـ) مدى الاستفادة من قراءة الصحف :

اتضح من النتائج الاحصائية أن عينة المواطنين الريفيين لا تقرأ الصحف والمجلات بانتظام لذا فان النتائج الخاصة بافادتهم من قراءة الصحف ليست ذات دلالة ٠ أما بالنسبة للقادة فقد أجابوا بأن الصحافة تقدم لهم أحدث المعلومات السياسية بنسبة ٦٦٪ والمعلومات الزراعية بنسبة ٢٤٪ والمعلومات الدينية بنسبة ١٠٪ ٠

٦ - ما تقدمه وسائل الاعلام للقادة من مساعدة فى التنمية :

(أ) آخر خبر استمع اليه القادة :

أثناء تطبيق البحث تم حصر أهم وأحدث الأخبار السياسية والاقتصادية لمقارنتها باجابة القادة عن آخر خبر استمعوا اليه وتبين من التحليل أن قادة

الرأى فى القرى المصرية استمعوا فعلا الى أحدث الأخبار السياسية والاقتصادية مثل زيارة الريئس كارتر ٤٢٪ وزيارة الرئيس السادات لاسرائيل ١٨٪ والأمن الغذائى ١٦٪ ٠

(ب) مصدر المعلومات عن آخر خبر استمع اليه القادة :

تم سؤال القادة عن المصدر لمعلوماتهم السابقة عن أهم الأخبار والأحداث السياسية والاقتصادية واتضح من النتائج أن النسبة الغالبة هى الاستماع والمشاهدة لكافة وسائل الاعلام بنسبة ٤٧٪ يليها الصحف بنسبة ٢٥٪ ثم التليفزيون ١٥٪ ثم الاذاعة ١٣٪ ٠

(ج) توصيل القادة المعلومات الى غيرهم من المواطنين :

بعد أن ظهر من التحليل أن القادة على معرفة بأحدث الأخبار والمعلومات تم سؤالهم عن الوسيلة التى يوصلون بها المعلومات السابقة الى المواطنين فى القرية فأجاب أفراد عينة القادة بأنها تتم من خلال المقهى ٤٩٪ والمسجد ٣١٪ والزيارات المنزلية ٢٠٪ ٠

٧ ـ السفر خارج القرية :

(أ) التردد على البندر :

تبين من التحليل أن نسبة تردد القادة على البندر ٧٥٪ بينما تبلغ نسبة تردد غير القادة على البندر ٣ر٥٪ فقط ٠

(ب) أسباب التردد على البندر :

أجاب أفراد عينة القادة بأن سبب ترددهم على البندر قضاء بعض مصالح الأهالى بنسبة ٢٨٪ والكشف عند طبيب ٢٣٪ ثم زيارة المعارف١٨٪ والتجارة ١٨٪ ٠

(ج) التردد على القاهرة :

أتضح من النتائج أن القادة يترددون على القاهرة بنسبة ٧١٪ بينما المواطنون الريفيون يترددون على القاهرة بنسبة ١٤٪ ٠

(د) أسباب التردد على القاهرة :

تبين من التحليل أن أسباب التردد على القاهرة من القادة يرجع الى قضاء بعض مصالح الأهالى ٢٩٪ ومقابلة بعض المسئولين ٢٩٪ وقضاء بعض الأشياء الخاصة ٢٠٪ بينما المواطنون الريفيون يترددون على القاهرة لقضاء

بعض الأعمال الخاصة ٤٠٪ وزيارة الأقارب ٤٠٪ وترفيه وفسحة ٢٠٪ .

البحث الثالث : مناقشة نتائج الدراسة :

اظهرت النتائج السابقة تاكيدا لفروض الدراسة كما يتضح فيما يلى :

أولا : تبين أن وسائل الاتصال تزاول تأثيرا مختلفا على كل من قادة الرأى والمواطنين ، وقد يرجع ذلك الى ما ظهر أثناء تطبيق الدراسه من انقادة الرأى ينتمون أســـاسا الى الطبقة الوسطى العليا على عكس عينة المواطنين الريفيين الذين يمثلون كافه الطبقات الاجتماعية فى الريف المصرى ، اذ كما وضح من النتائج أن المواطن الريفى العادى يستمع بصورة مكثفة الى الاذاعة بينما يتعرض القادة الى وسائل الأعلام الأخرى بصورة أوضح وخاصة التردد على السينما وقراءة الصحف اليومية والمجلات ومشاهدة التليفزيون ، وتلك النتيجة تظهر أن التردد على السينما وقراءة الصحف اليومية والمجلات كأداة اتصال ما زالت محدودة الاهمية لدى المواطن الريفى ، بينما القادة بـــحكم طبيعة اهتمامهم بمعرفة الجديد فى السياسه وفى والمجالات الأخرى يهتمون بالاطلاع على الصحف والمجلات ، كما أظهرت نتائج أفضليات الاستماع لدى المواطنين الريفيين والقادة ، أن القادة يفضلون الاســتماع الى اذاعة الشعب ويميلون الى البرامج الاخبارية التى تقدم لهم معلومات جديدة بينما المواطن الريفى العادى يفضل البرامج الترفيهية .

ثانيا : أتضح من النتائج الاحصائية أنه لا يوجد مصدر واحد لكل المعلومات التى يحصـــل عليها المواطن الريفى أو قائد الرأى فان مصـــدر المعلومات يتحدد فى ضوء نوعية المعلومة ، كما أن كل وسيلة اتصال لها قدرة على الاقناع فى مجال معين وان كان بالنسبة لعينة المواطنين الريفيين لوحظ أنهم ينظرون الى وسائل الاتصال كأدوات للترفيه على عكس عينة القادة الذين ينظرون الى الاذاعة والتليفزيون والصحف والمجلات كأدوات للثقافة والمعرفة الا أن نظرتهم الى السينما تختلف اذ يعتبرونها أداة ترفيهية ، وترجع أهمية تلك النتيجة انه بدون دراسة موضوعية على كل وسيلة اتصال وقدرتها على ايصال المعلومات الثقافية تصبح البرامج الثقافية التى تقدم فى وســـائل الاعلام عديمة الجدوى .

ثالثا : تبين من النتائج ان قادة الرأى يمارســـون دورا مزدوجا فى عملية الاتصـــال اذ أنهم يتعرضون للوســـيلة الاعلامية لمعرفة الحديث من المعلومات ثم ينقلون تلك المعلومات التى حصلوا عليها الى المواطنين الريفيين ، كما اتضح من النتائج الاحصائية أنه بسؤال القادة عن مصدر معلوماتهم عن أهم الأخبار والأحداث الســياسية والاقتصـــادية أجابوا بأنها تتم من خلال وسائل الاعلام ثم يوصلون تلك المعلومات الى المواطنين فى القرية من خلال المقهى والمسجد والزيارات المنزلية .

« الملامح الاجتماعية الأساسية للعراق » (*)
(خارطة اجتماعية مبسطة)

الأستاذ علي فهمي

تقـــديم :

برزت فكرة القيام بتصميم خارطة اجتماعية مبســطة للقطر العراقى أثناء القيام بتخطيط البحوث الميــدانية التى كان المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ببغداد يقوم باعدادها خلال العام العلمى (١٩٧٨) ، وبخاصة بحث معوقات مساهمة المرأة العراقية فى التنمية وبحث احتياجات الطفولة فى القطر العراقى ، وذلك لتحديد المجال الجغرافى لكل من البحثين بترشيد عملية اختيار المحافظـات الأصدق تمثيلا للقطر ، ومن ثم تحديد العينات اللازمة •

وقد مرت عملية اعداد الخارطة بمرحلتين متمايزتين :

المرحلة الأولى :

وقد تضمنت بعض البيانات الاجتماعية ، كما استخرجت النسب المئوية لها ، وتم عرض هذه البيانات والنسب فى جدول على ورق كبير الحجم

المرحلة الثانية :

وفى هذه المرحلة تم تدقيق البيانات ومراجعتها وتحديثها ثم اضافة بعض البيانات المهمة الأخرى ، وقد تم عرض البيانات جميعها على شكل جداول احصائية تفصـيلية بلغت أحد عشر جدولا ، كما تم التعليق على البيانات المتعلقة بعدد من المحافظات على النحو الذى سنذكره تفصيلا فيما بعد •

وقد تضمنت البيانات الواردة فى الجداول المفصلة للخارطة معلومات

(*) تم اجراء هذه الدراسة تحت اشراف الاستاذ على فهمى الخبير الاول بالمركز القـومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ببغداد والذى قام باعداد هذا التقرير •

عن مساحة محافظات القطر وحجم السـكان فى كل منها وتوزيعهم حسب النوع وحسب فئات السن ، وكذلك الكثافة السكانية فى كل محافظة ، وذلك باستثناء محافظتى النجف وصلاح الدين ، اذ انهما اسـتحدثتا منذ فترة وجيزة ، اذ كانت محافظة النجف سابقا قضاء تابعا لمحافظة كربلاء ، وكانت محافظة صلاح الدين قضاء تابعا لمحافظة بغداد ، هذا وقد استخرجت البيانات الخاصة بالمساحة من : (المجموعة الاحصائية لعام ١٩٧٦ التى يصدرها الجهاز المركزى للاحصاء) ، أما البيانات السكانية فقد اعتمدت على الكراس المعنون: (دراسة حول اتجاهات نمو السكان فى العراق - تخمينات ١٩٧٨ اصدار وزارة التخطيط عام ١٩٧٦) ٠

وتضمنت الخـارطة بيانات تفصيلية عن الحالة الصـحية تبين عدد المستشفيات والمؤسسات الطبية الأخرى وعدد الأسرة وعدد العاملين فى هذه المؤسسات من أطباء وصيادلة ومساعدين موزعين حسب المحافظات ٠ ثم بيانات عن الحالة التعليمية تبين عدد المدارس بأنواعها وعدد الطلبة موزعين حسب النوع على جميع المراحل التعليمية وفى جميع محافظات القطر ٠ وقد أخذت بيانات الحالة الصحية والتعليمية من : (المجموعة الاحصائية لعام ١٩٧٦ من اصدار الجهاز المركزى للاحصاء) ٠

كما تضمنت الخارطة بيانات عن حجم العمالة فى القطر العراقى ، وعلى الأخص عدد العمال حسب النوع فى كل من القطاعين الاشـتراكى والخاص وموزعين حسب محافظات القطر ٠ وقد أخذت البيانات من كتاب تحت عنوان : (دراسة حول حركة التشغيل فى العراق عام ١٩٧٦ من اصدار وزارة العمل والشؤون الاجتماعية) ٠

وتضمنت الخارطة أخيرا بيانات عن المؤسسـات الاجتماعية التى تقوم بتقديم الخدمات فى مجال الأسرة والطفولة والشباب موزعة حسب المحافظات من جهة وحسب المناطق الريفية والحضرية داخل كل محافظة من جهة أخرى ، وقد استقيت هذه البيانات من كتاب تحت عنوان : (دراسة وظائف مراكز ومعاهد الخدمة الاجتماعية وأوضاع العاملين فى الجمهورية العراقية عام ١٩٧٧، اصدار منظمة الأمم المتحدة بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية)٠

وقد تم اخراج بيانات الخارطة على شكل جداول احصـائية من القطع المتوسـط والصغير ، وذلك لتيسير الرجوع اليها ٠ وقد أعقب ذلك ايراد

تعليق مبسط على البيانات المتعلقة بمحافظات ثلاث فقط هى بغداد والبصرة ونينوى ، وقد اكتفى بالمحافظات الثلاث المذكورة دون غيرها على أساس مبررات أبتت فى صدر التعليقات ، اذ اختيرت بغداد لتمثل القطاع الأوسط ولكونها العاصمة السياسية والادارية للقطر ، كما اختيرت البصرة لتمثل القطاع الجنوبى ولكونها ميناء بحريا هاما ، وكذلك أختيرت نينوى لتمثل القطاع الشمالى ولكونها مركزا تجاريا هاما ٠

ولاشك فى أن الخارطة الاجتماعية المبسطة بوضعها الحالى يمكن أن تلعب دورا هاما فى ترشيد اختيار العينات اللازمة فى مجال البحوث الاجتماعيه بالعراق ٠

تعليقات وملاحظات تمهيدية على بعض البيانات الواردة بالخارطة الاجتماعية

مبررات اختيار المحافظات الثلاث الممثلة للعراق :

تمهيد :

تضم البيانات الاحصائية الموضحة على الخارطة الاجتماعية المبسطة للقطر العراقى بيانات خاصة بكل محافظة من محافظاته من حيث المساحة وحجم السكان والأحوال الصحية والتعليمية والاجتماعية بالاضافة الى حجم العمالة لكل محافظة وللقطاعين الاشتراكى والخاص ٠ وقد قمنا باختيار ثلاث محافظات هى محافظة بغداد لتمثل المنطقة الوسطى ومحافظة نينوى لتمثل المنطقة الشمالية ومحافظة البصرة لتمثل المنطقة الجنوبية ٠

ولعل أهم الأسس التى اعتمدنا عليها فى عملية اختيارنا لهذه المحافظات الثلاث المشار اليها أعلاه هى :

حجم السكان :

١ــ لقد تميزت المحافظات الثلاث المختارة وهى محافظة بغداد ومحافظة نينوى ومحافظة البصرة بارتفاع المجموع الكلى لسكانها بالمقارنة مع بقية محافظات القطر كافة ٠

ولقد قدر المجموع الكلى لسكان محافظة بغداد بحوالى ٣٫٩٨٨٫٩٢٤ نسمة أما محافظة نينوى فيبلغ المجموع الكلى لسكانها حوالى (٩٣٢٢١٤) نسمة ومحافظة البصرة فيبلغ المجموع الكلى لسكانها حوالى (١٠٠٩٢٢٣) نسمة ٠

الحالة الصحية :

٢ ـ لقد تركزت معظم الخدمات الصحية فى هذه المحافظات أكثر من بقية محافظات القطر اذ بلغ عدد مستشفيات محافظة بغداد (٤٣) مستشفى واما أطباؤها فقد قدر عددهم (١٢١٠) طبيبا • اما فى محافظة البصرة فقد بلغ عدد مستشفياتها (١٨) مستشفى وعدد أطبائها (٢٢٤) طبيبا • وفى محافظه نينوى بلغ عدد مستشفياتها (١٤) مستشفى وعدد أطباؤها (١٢١) طبيبا وتمثل هذه الأعداد المشار اليها آنفا أعلى الأرقام التى ظهرت فى محافظات القطر كافة والمتعلقة بهذا الجانب الصحى كما هو مشار اليه فى الخارطة الاجتماعية •

الحالة التعليمية :

٣هـ لقد تميزت لمحافظات الثلاث المختارة بتركز المؤسسات التعليمية بكافة مراحلها الدراسية (رياض الأطفال ـ التعليم الابتدائى ـ التعليم الثانوى ـ التعليم المهنى ـ التعليم العالى) بصورة ملحوظة أكثر من بقية المحافظات الأخرى مما دعا الى هذا الاختيار •

حجم قوة العمل:

٤ ـ اختيرت المحافظات الثلاث لتركز معظم المشاريع الصناعية والتجارية فيها الأمر الذى أدى الىارتفاع حجم العمالة سواء للقطاع الاشتراكى أو القطاع الخاص فى هذه المحافظات دون بقية المحافظات الأخرى •

الحالة الاجتماعية :

٥ ـ أوضحت لنا البيانات الاحصائية الواردة فى الخارطة الاجتماعية ارتفاع أعداد المؤسسات التى تقدم خدمات اجتماعية سواء فى الريف أو الحضر فى هذه المحافظات المختارة بالمقارنة مع بقية المحافظات الأخرى •

وأخيرا لا بد من الاشارة الى انه بالاضافة للعوامل والأسباب السابقة الذكر التى دعتنا لعملية الاختيار هذه فقد اخترنا محافظة بغداد لكونها عاصمة للقطر ، أما محافظة البصرة فقد اختيرت لكونها الميناء الوحيد للعراق ومحافظة نينوى باعتبارها من المناطق السياحية الهامة للقطر العراقى ، وأحد مراكز المواصلات والمراكز التجارية الهامة •

أولا – تعليقات على بعض البيانات الواردة بالخارطة الاجتماعية والمتعلقة بمحافظة بغداد

أولا – بيانات سكانية :

من خلال الاحصائيات المبينة على الخـــارطة الاجتماعية المبسطة للقطر العراقى ظهر لنا أن المساحةالكلية لمحافظة بغداد قدرتبحوالى (٥٠٢٣) كم٢، اما حجم سكانها فقد تبين ان المجموع الكلى لهم بلغ حوالى (٣ر٩٨٨ر٩٢٤) نسمة بنغ عدد الذكور فيها حوالى (١ر٩٩٢ر٣٩١)، ذكرا أى بنسبة ٩٥ر٤٩٪ من المجموع الكلى لسكان المحافظة فى حين بلغ عدد الاناث (١ر٩٩٦ر٥٣٣) أنثى أى بنسبة ٠٥ر٥٠٪ من المجموع الكلى لسكان المحافظة •

كما قدرت الكثافة السكانية لهذه المحافظة بحوالى (١٣ر٩٧٣) شخص للكيلو متر المربع الواحد •

وقد قسمت البيانات السكانية كما هو موضح على الخارطة الى أقسام عدة من حيث فئات السن ، فشملت ما يلى :

١ – فئات السن من صفر – ١٤ سنة :

أشارت البيانات الاحصائية الى أن المجموع الكلى للسكان من فئة السن صفر – ١٤ سنة قد بلغ حوالى (١ر٩١٥ر٥٦٧) نسمة أى بنسبة ٠٢ر٤٨٪ من المجموع الكلى لســـكان المحافظة ، بلـــغ عدد الذكور فيها حوالى (٩٦٢٦٠٨) ذكر أى بنسبة ٢٥ر٥٠٪ من المجموع الكلى لسكان المحافظة من فئة السن من صفر – ١٤ سنة بينما بلغ عدد الاناث حوالى (٩٥٢ر٩٥٩) أنثى أى بنســـبة ٧٥ر٤٩٪ من المجموع الكلى للفئة المشـــار اليها أعلاه ولمحافظة بغداد •

٢ – فئات السن من ١٥ – ٥٩ سنة :

بلغ المجموع الكلى للسكان من فئة السن من ١٥ – ٥٩ سنة فى محافظة بغداد حوالى (١ر٨٧٥ر٨٨٧) نسمة أى بنســبة ٠٣ر٤٧٪ من المجموع الكلى لسكان المحافظة ذاتها ، بلغ عدد الذكور فيها حوالى (٩٣٧ر٦٩٢) ذكرا أى بنســـــبة ٩٩ر٤٩٪ من المجموع الكلى لسكان المحـــافظة من فئة السن من ١٥ – ٥٩ سنة فى حين بلغ عدد الاناث حوالى (٩٣٨١٩٥) أنثى أى بنسبة ٠١ر٥٠٪ من المجموع الكلى لفئة السن المبينة أعلاه وفى المحافظة ذاتها •

٣ ـ فئات السن من ٦٠ سنة فأكثر :

أشارت البيانات الاحصائية الخاصة بفئات السن من ٦٠ سنة فأكثر ولمحافظة بغـداد أن المجموع الكلى للسـكان من هـذه الفئة قد بلغ حوالى (١٩٧٤٧٠) فردا أى بنسبه ٩٥ر٤٪ من المجموع الكلى لسكان المحافظه ، بلغ عدد الذكور من هذه الفئة حوالى ٦٤ر٤٦٪ من المجموع الكلى لسكان المحافظة من فئة السن من ٦٠ سنة فأكثر فى حين بلغ عدد الاناث فى محافظة بغـداد من هذه الفئة حوالى (١٠٥٣٧٩) أنثى أى بنسبة ٣٦ر٥٣/ من المجموع الكلى للفئة نفسها وفى محافظة بغداد ٠

ثانيا ـ الحالة الصحية :

وفيما يتعلق بالحالة الصحية فقد أشارت البيانات الاحصائية الخاصة بمحافظة بغداد الى أن عدد المستشفيات الموجودة فيها قدرت بحوالى (٤٣) مستشفى ، أما بقية المؤسسات الصحية الأخرى والتى تضم (مستوصف ، مركز صحى رئيسى ، مركز صحى فرعى ، عيادة طبية مركزية ، مركز أمومة وطفولة ، صحة مدرسية ، مستوصف سيار برى ، مستوصف سيار نهرى ، طبابة صحة المدينة ، عيادة طب أسنان ، طبابة أمراض متوطنة ، وقاية طبية عينية ، مركز مكافحة التدرن ، أخرى) مع العيادات الشعبية والمسائية فقد بلغ عددها وفى المحافظة ذاتها حوالى (٢٢١) مؤسسة صحية وعيادة ٠ كما أشارت البيانات الاحصـائية الى ان المجموع الكلى لعـدد الاسرة المخصصة لمستشـفيات المحافظة قد بلغت حوالى (٩٣١٢) سرير أى بنسبة ٢٣ر٠٪ للمجموع الكلى لسكان المحافظة ، بينما نجد أن المجموع الكلى للأطباء قد بلغ حوالى (١٢١٠) طبيب أى بنسبة ٠٣ر٠٪ للمجموع الكلى لسكان المحافظة ، بالاضافة الى ذلك بلغ المجموع الكلى للصيادلة حوالى (١٥٥) صيدلى وصيدلانية أما بالنسبة لذوى المهن الصحية الأخرى المسـاعدة فقد بلغ عددهم حوالى (٢٧٤٥) موظف وموظفة ٠

ثالثا ـ الحالة التعليمية :

وبخصوص الحالة التعليمية فقد أظهرت الاحصائيات الخاصة بهذا الحقل ولسكان محافظة بغداد وفقا للمراحل الدراسية المعروفة ما يلى :

١ ـ مرحلة رياض الأطفال :

بلغ عدد رياض الأطفال فى محافظة بغداد حوالى (٨٤) روضة ٠ كما

قدر المجموع الكلى لمنتسبى هذه الرياض من الأطفال حوالى (٢٢٥٨٠) منتسبا، بلغ المجموع الكلى للذكور فيها (١٢٠٨٨) ذكرا بينمـــا بلغ المجموع الكلى لمنتسبيها من الاناث حوالى (١٠٤٩٢) أنثى ·

٢ ـ مرحلة التعليم الابتدائى :

بلغ المجموع الكلى لمدارس التعليم الابتدائى فى محافظة بغـداد حوالى (١٤٤٢) مدرسة ابتدائية ، عدد المدارس الخاصة بالذكور فقط (٥٠٧) مدرسة بينما عدد المدارس الخاصة بالاناث فقط (١٣٢) مدرسة أما المدارس المختلطة شقد بلغ عددها (٨٠٣) مدرسة ·

وفيمـا يتعلق بمنتسـبى هـذه المدارس من الطلبة ولكافة صـــفوفها (الصف الأول والثانى والثالث والرابع والخامس والسادس الابتدائى) فقد بلغ مجموعهم الكلى حوالى (٥٨٨٠٢٤) طالبا وطالبة ـ عدد الذكور فيها بلغ حوالى (٣٤٨٦٤٠) ذكرا فى حين بلـــغ عدد الاناث فى هذه المدارس حوالى (٢٣٩٣٨٤) طالبة ·

٣ ـ مرحلة التعليم الثانوى :

تشير الاحصائيات الى أن المجموع الـــكلى لمدارس التعليم الثانوى فى محافظة بغداد قد بلغت حوالى (٣٦١) مدرسة ثانوية منها (١٩٩) مدرســـة خاصة بالذكور فقط و (١٥١) مدرسة خاصة بالاناث فقط · أما عدد المدارس المختلطة فقد بلغت (١١) مدرسة ·

وبخصوص منتسبى هذه المدارس من الطلبة ولكافة صفوفها (الأول ـ الثانى ـ الثالث متوسط) ـ (الرابع ـ الخامس ـ السادس الثانوى) فقد بلغ المجموع الكلى (٢٢٧١٥٤) منتسبا منهم (١٤٦٧١٥) ذكرا و (٨٠٤٣٩) أنثى ·

٤ ـ التعليم المهنى :

بلغ عدد مدارس التعليم المهنى (زراعة ، صناعة ، تجارة ، دور اعداد المعلمين والمعلمات) فى محافظة بغداد كما هو مبين على الخارطة الاجتماعية حوالى (٣١) مدرسة موزعة بالشـكل التالى : (٢) مدرســـة زراعية ، (١٢) مدرسة صناعية ، (١٤) مدرسة تجارية ، (٣) مدارس خاصة باعداد المعلمين والمعلمات ·

واما منتسبو هذه المدارس من الطلبة ومن كافة صفوفها (الرابع ، الخامس ، السادس) فقد بلغ مجموعهم الكلى حوالى (١٢٦٩٤) منتسبا منها المجموع الكلى لطلبة المدارس الزراعية ويبلغ حوالى (٣٧٦) طالبا وطالبة ، أما المجموع الكلى لطلبة المدارس الصناعية فقد بلغ حوالى (٤٥٧٣) طالبا وطالبة و (٥٢٣٩) طالبا وطالبة المجموع الكلى لطلبة المدارس التجارية ، وأخيرا بلغ المجموع الكلى لطلبة دور اعداد المعلمين والمعلمات حوالى (٢٥١٥) طالبا وطالبة ٠

ولا بد من الاشارة الى أنه الى جانب المدارس الخاصة بالتعليم المهنى والمشار اليها أعلاه يوجد معهد للفنون الجميلة ومدرسة للموسيقى والباليه فى محافظة بغداد ، ولم تتوفر بيانات احصائية خاصة بعدد طلبتها ٠

٥ - التعليم الخاص بالدبلوم العالى :

تشير البيانات الاحصائية الخاصة بالدبلوم العالى (معاهد اعداد المعلمين والمعلمات فى محافظة بغداد الى أن عدد هذه المعاهد معهدين كما كما بلغ المجموع الكلى لمنتسبيهما من الطلبة فى كافة الصفوف (الأول والثانى بعد السادس الثانوى) حوالى (٢٧٢٤) منتسبا ، منها (١٢٩٤) طالبا و (١٩٣٠) طالبة ٠

٦ - التعليم العالى :

أما البيانات الاحصائية الخاصة بالتعليم العالى فقد أشارت الى أن عدد الجامعات الموجودة فى محافظة بغداد بلغت ثلاث جامعات وهى جامعة بغداد وجامعة المستنصرة وجامعة التكنولوجيا ٠

وقد بلغ المجموع الكلى لمنتسبيها من الطلبة حوالى (٤٥٠٥٩) منتسبا منها (٣٠٠٧٦) المجموع الكلى لمنتسبيها من الذكور ، أما المجموع الكلى لمنتسبيها من الاناث فقد بلغ (١٤٩٨٣) أنثى بالاضافة الى ذلك يوجد فى محافظة بغداد عدد من مؤسسات المعاهد الفنية ، منها معهد التكنولوجيا ومعهد للادارة والمعهد الطبى ومعهد الفنون التطبيقية والمعهد الزراعى الفنى ، ولم تتوفر بيانات احصائية خاصة بعدد طلبة هذه المعاهد ٠

كما يوجد عدد من الكليات الدينية ، وفى محافظة بغداد بالذات هناك كلية الامام الأعظم ، ولا توجد بيانات احصائية عن طلبتها ٠

رابعا ـ حجم قوة العمل :

أشارت الخارطة الاجتماعية من خلال بياناتها الاحصائية كذلك الى حجم العمالة فى عموم القطر موزعة حسب المحافظات ، ومن الملاحظ أن حجم قوة العمل فى محافظة بغداد وللقطاعين الاشتراكى والخاص قد بلغت حوالى (٢٦٧٢١٤) عاملا وعاملة أى بنسبة ٢٤ر١٤٪ من المجموع الكلى لسكان محافظة بغداد من فئات السن من ١٥ ـ ٥٩ سنة كما بينت الاحصائيات ان حجم العمالة من الذكور فى القطاع الاشتراكى فى هذه المحافظة قد بلغ حوالى (١٩٢٥٣٨) ذكرا أى بنسبة ٠٥ر٧٢٪ من المجموع الكلى للقطاعين • فى حين بلغ المجموع الكلى للاناث من العاملات فى نفس القطاع حوالى (٥١٠٣٦) أنثى أى بنسبة ١٠ر١٩٪ من المجموع الكلى للقطاعين •

وفيما يتعلق بالقطاع الخاص فقد أشارت البيانات الاحصائية الى ان حجم العمالة من الذكور فى هذا القطاع قد بلغ حوالى (٢٠٣٧٥) ذكرا أى بنسبة ٦٣ر٧٪ من المجموع الكلى للقطاعين ، بينما بلغ المجموع الكلى للعاملات من الاناث فى نفس القطاع حوالى (٣٢٦٥) أنثى أى بنسبة ٢٢ر١٪ من المجموع الكلى للقطاعين الاشتراكى والخاص •

خامسا ـ مؤسسات الخدمات الاجتماعية :

وأخيرا أشارت البيانات الاحصائية الموضحة على الخارطة الاجتماعية الى حالة الخدمات الاجتماعية فى محافظات القطر العراقى متمثلة بالمؤسسات الاجتماعية[1] • وفى محافظة بغداد نجد أن عدد هذه المؤسسات قد بلغ حوالى (١٤٤) مؤسسة سواء فى الريف أو الحضر ، بلغ المجموع الكلى لهذه المؤسسات فى الحضر حوالى (٨٧) مؤسسة فى حين بلغ المجموع الكلى للمؤسسات فى الريف حوالى (٥٧) مؤسسة اجتماعية •

---

(١) المؤسسات الاجتماعية وتشمل : (مركز اجتماعى ، مصح عمالى ، مؤسسات اصلاحية، دار حضانة ، معاهد مكفوفين ، معاهد تأهيل مهنى ، دار رعاية أحداث ، دار رعاية مسنين ومتعدين ، معاهد خيرية ، معاهد صم وبكم ، مراكز التربية الاساسية ، مراكز الصديق للنشء الريفى ، مراكز ارشاد المرأة الريفية ، مراكز الشباب ، اتحاد نساء العراق ، وحدات للانعاش الريفى) • أما من حيث انتماء هذه المؤسسات فيعود لعدة وزارات هى : وزارة العمل ، وزارة الداخلية ، وزارة الشباب ، وزارة التربية ، وزارة الزراعة ، اتحاد نساء العراق •

ثانيا — تعلقيات على بعض البيانات الواردة بالخارطة الاجتماعية والمتعلقة بمحافظة البصرة

أولا — بيانات سكانية :

لقد أظهرت لنا البيانات الاحصائية الواردة فى الخارطة الاجتمـــاعية للقطر العراقى ان المســاحة الكلية لمحـافظة البصرة تقدر بـ (١٩٧٠٢) كم٢ والمجموع الكلى لسكان هذه المحافظة يقدر بـــ (١٠٠٩٢٢٣) نسمة من ضمنهم (٥٠١٥٠١) ذكور أى بنسبة ٤٩ر٦٩٪ من المجموع الكلى لسكان المحافظة ، بينما بلغ مجموع الاناث (٥٠٧٧٢٢) أى بنسبة ٥٠ر٣١٪ من المجموع الكلى لسكان المحـــافظة ، وقد بلغت الكثافة السكانية لهذه المحـــافظة ٥١ر٢٢٪ شخص/كم٢ ٠

فئـــات السن :

١ — فئة السن من صفر — ١٤ سنة :

يقدر المجموع الكلى لهذه الفئة من سكان محافظة البصرة بـ (٤٨٤٦٣٥) نسمة أى بنسبة ٤٨ر٠٢٪ من المجموع الكلى لسكان المحافظة ٠ وقد بلغ عدد الاناث (٢٤٢٣٣٩) أنثى أى بنســـبة ٥٠ر٠٠٪ من المجموع الـــكلى لهذه الفئة العمرية لســـكان المحافظة بينما بلغ عدد الذكور (٢٤٢٢٩٦) أى بنســـبة ٥٠ر٠٠٪ الى المجموع الكلى لهذه الفئة ٠

٢ — فئة السن من ١٥ — ٥٩ سنة :

بينت لنا البيانات الاحصائية للخارطة الاجتماعية ان المجموع الكلى لهذه الفئة العمرية من ســـكان المحافظة يقدر بـ (٤٧٤٦١١) أى بنســـبة ٤٧ر٠٣٪ من المجموع الكلى لســـكان هذه المحافظة ، وبالنسبة لعدد الذكور فيها فقد بلغ (٢٣٦٠٢٦) ذكورا أى بنسبة ٤٩ر٧٣٪ من المجموع الكلى لهذه الفئة العمرية ، اما عدد الاناث فقد بلغ (٢٣٨٥٨٥) أنثى أى بنسبة ٥٠ر٢٧٪ من المجموع الكلى لهذه الفئة العمرية ٠

٣ — فئة السن من ٦٠ سنة فأكثر :

يقدر المجموع الكلى لهـــذه الفئة الســـكانية فى محـــافظة البصرة بـ (٤٩٩٧٧) نسمة أى بنســـبة ٤ر٩٥٪ من المجموع الكلى لســـكان هذه المحافظة ، وقد بلغ عدد الذكور لهذه الفئة العمرية بـ (٢٣١٧٩) ذكرا أى بنســـبة ٤٦ر٣٨٪ من المجموع الكلى لهـــذه الفئة بينما بلغ عـــدد الاناث

(٢٦٧٩٨) أنثى أى بنســـبة ٥٣ر٦٢٪ من المجموع الـــكلى لهذه الفئة العمرية ٠

ثانيا ـ الحالة الصحية :

أشارت البيانات الاحصائية التى وردت فى الخارطة الاجتماعية الى أن عدد المستشفيات فى محافظة البصرة قد بلغ (١٨) مستشفى وهو أعلى عدد بالنسبة الى المحافظات الجنوبية الأخرى بينما بلغ عدد المؤسسات الصحية الأخرى (١) الموجودة فى المحافظة مع العيادات الشعبية والمسائية (١٤٠) مؤسسة ٠ اما بالنسبة الى المجموع الكلى للاسرة فقد بلغ (٢١٤٢) سريرا أى بنسبة ٢١ر٠٪ الى المجموع الكلى لسكان هذه المحافظة ، وبالنسبة الى عدد الأطباء فقد بلغ مجموعهم الكلى (٢٢٤) طبيبا أى بنسبة ٠٢ر٠٪ الى المجموع الكلى لسكان المحافظة ، أما عدد الصيادلة فيبلغ (١٩) صيدليا ، وبلغ العدد الكلى لمجموع ذوى المهن الصحية الأخرى المساعدة فى هذه المحافظة (٨٤١) ٠

ثالثا ـ الحالة التعليمية :

قسمت البيانات الاحصـــائية الخاصة بالحالة التعليمية على الخـــارطة الاجتماعية للقطر الى التقسيمات التالية وفقا للمراحل الدراسية الجارية ، والتقسيمات هى :

١ ـ رياض الأطفال :

أشارت الاحصائيات الى ان عدد رياض الأطفـــال فى محافظة البصرة (٢٠) روضة ٠ أما المجموع الكلى لمنتسبيها من الأطفال قد بلغ حوالى (٢٨٨٧) منتسبا ، منها (١٤٩٦) ذكرا فى حين بلغ المجموع الكلى للاناث (١٣٩١) أنثى ٠

٢ ـ التعليم الابتدائى :

بلغ المجموع الكلى لمدارس التعليم الابتدائى فى محافظة البصرة حوالى

---

(١) المؤسسات الصحية الأخرى تشمل : مستوصف ، مركز صحى رئيسى ، مركز صحى فرعى ، عيادة طبية مركزية ، أمومة وطفولة ، صحة مدرسية ، مستوصف ، ســيارة برى ، مستوصف سيار نهرى ، طبابة صحة المدينة ، عيادة طب أسنان ، طبـــابة أمراض متوطنة ، وقاية صحية عينية ، مركز مكافحة التدرن ٠

(٤٨١) مدرسة ابتدائية ، عدد المدارس الخاصة بالذكور بلغ حوالى (١٦٣) مدرسة فى حين بلغ عدد المدارس الخاصة بالاناث فقط (١١٧) مدرسة ، أما المدارس المختلطة فقد بلغ عددها حوالى (٢٠١) مدرسة • وفيما يتعلق بمنتسبيها من الطلبة ولكافة الصفوف (الأول - الثانى - الثالث - الرابع - الخامس - السادس) فقد بلغ مجموعهم الكلى حوالى (١٧٣٩٩٨) منتسبا • قدر المجموع الكلى لطلبتها من الذكور حوالى (١٠٣٧٧٤) ذكرا بينما بلغ المجموع الكلى للاناث من طلبتها حوالى (٧٠٢٢٤) أنثى •

٣ - **التعليم الثانوى :**

بلغ المجموع الكلى لمدارس التعليم الثانوى فى محافظة البصرة حوالى (١٢٤) مدرسة ثانوية منها (٦٠) مدرسة خاصة بالذكور فقط و (٢٥) مدرسة خاصة بالاناث فقط • أما عدد المدارس المختلطة فقد بلغ حوالى (٢٩) مدرسة •

وفيما يتعلق بطلبة المدارس ولكافة الصفوف (الأول - الثانى - الثالث المتوسط - الرابع - الخامس - السادس اعدادى) فقد قدر مجموعهم الكلى بحوالى (٥١٠٢٣) طالبا وطالبة بلغ المجموع الكلى للذكور منهم حوالى (٣٤٨٤١) ذكرا فى حين بلغ المجموع الكلى للاناث من طلبتها حوالى (١٦١٨٢) أنثى •

٤ - **التعليم المهنى :**

بلغ عدد مدارس التعليم المهنى (زراعة - صناعة - تجارة - دور اعداد المعلمين والمعلمات) فى محافظة البصرة كما أظهرته البيانات الاحصائية على الخارطة الاجتماعية حوالى (٧) مدارس موزعة حسب أنواعها بالصورة التالية :
مدرسة زراعية واحدة ، (٢) مدرسة صناعية ، (٣) مدارس تجارية ، مدرسة واحدة فقط لاعداد المعلمين والمعلمات •

وفيما يتعلق بطلبة هذه المدارس ولكافة صفوفها (الرابع - الخامس - السادس) فقد قدر المجموع الكلى لهم بحوالى (٢٩٤٢) طالبا وطالبة •
بلغ المجموع الكلى لطلبة المدارس الزراعية حوالى (١٤٥) طالبا وطالبة بينما بلغ المجموع الكلى لطلبة المدارس الصناعية حوالى (١٠٢٧) طالبا وطالبة، أما طلبة المدارس التجارية فقد بلغ مجموعهم الكلى حوالى (١٢٠٥) طالبا وطالبة ، وفيما يتعلق بطلبة دور اعداد المعلمين والمعلمات فقد بلغ مجموعهم الكلى حوالى (٥٦٥) طالبا وطالبة •

٥ ـ الدبلوم العالى :

أشارت الاحصائيات الخاصة بالدبلوم العالى (معـــاهد اعداد المعلمين والمعلمات) فى محافظة البصرة الى أن المجموع الكلى للمعاهد المتوفرة هناك معهد واحد فقط كما بلغ المجموع الكلى لمنتسبى هذا المعهد وفى كافة الصفوف (الأول والثانى) حوالى (٧٩٢) منتسبا منهم (٣١٨) ذكرا و (٤٧٤) أنثى ٠

٦ ـ التعليم العالى :

وفيما يتعلق بالتعليم العالى فقد أشارت البيانات الاحصائية بأن عدد الجامعات الموجودة فى محافظة البصرة جامعة واحدة فقط هى جامعة البصرة وقد بلغ المجموع الكلى لمنتسبيها حوالى (٨٥٣٦) منتسباً منهم (٥٨٦٠) ذكرا و (٢٦٧٦) أنثى ٠

ولا بد من الاشارة الى انه يوجد اضافة لجامعة البصرة المشار اليها أعلاه معهد التكنولوجيا ولم تتوفر بيانات احصائية خاصة بعدد طلبة هذا المعهد ٠

رابعا ـ حجم قوة العمل :

وفيما يتعلق بحجم العمالة فى محافظة البصرة وللقطـاعين الاشتراكى والخاص أشارت البيانات الاحصائية المبينة على الخـــارطة الاجتماعية الى ان المجموع الكلى لقوة العمل هذه وللقطاعين معا قد بلغت حوالى (٧٥٣٩٥) عاملا وعاملة أى بنسبة ١٥ر٨٩٪ من المجموع الكلى لسكان المحافظة من فئة السن من ١٥ ـ ٥٩ سنة ٠ كما بينت الاحصائيات ان المجموع الكلى للعاملين فى القطاع الاشتراكى من الذكور فى هذه المحافظة قد بلغ حوالى (٥٩٤٣٤) ذكرا أى بنسبة ٧٨ر٨٣٪ من المجموع الكلى للقطاعين فى محافظة البصرة فى حين بلغ المجموع الكلى للعاملين من الاناث وفى القطاع ذاته وكذلك المحافظة بلغ حوالى (٦٣٢٠) أنثى أى بنسبة ٨ر٣٨٪ من المجموع الكلى للقطاعين فى نفس المحافظة ٠

أما القطاع الخاص فقد أظهرت الاحصائيات الى أن المجموع الكلى للعاملين فى هذا القطاع من الذكور قد بلغ حوالى (٩٠٩٠) ذكرا أى بنسبة ١٢ر٠٦٪ من المجموع الكلى للعمالة من الاناث حوالى (٥٥١) أنثى أى بنسبة ٠ر٧٣٪ من المجموع الكلى للقطاعين وفى نفس المحافظة المشار اليها ٠

خامسا ـ مؤسسات الخدمات الاجتماعية :

أما الحالة الاجتماعية التى أشارت اليها الاحصائيات الموجودة على الخارطة الاجتماعية ، فتبين أن المجموع الكلى للمؤسســـات الاجتماعية التى تقدم

خدماتها الاجتماعية فى محافظة البصرة سواء فى الريف أو الحضر قد بلغت حوالى (٢٥) مؤسسة اجتماعية منها (١٠) مؤسسات اجتماعية موجودة فى المناطق الحضرية لمحافظة البصرة و (١٥) مؤسسة اجتماعية موجودة فى المناطق الريفية للمحافظة ذاتها ٠

ثالثا - تعليقات على البيانات الواردة بالخارطة الاجتماعية والمتعلقة بمحافظة نينوى

أولا - بيانات سكانية :

استنادا الى البيانات الاحصائية التى ذكرت فى الخارطة الاجتماعية أختيرت محافظة نينوى ممثلة لمحافظات المنطقة الشمالية فى القطر العراقى اذ تقدر المساحة الكلية لهذه المحافظة بـ (٤١٣٢٠) كم٢ ويبلغ المجموع الكلى للسكان فيها ٩٣٢٢١٤ نسمة منهم ٤٧٨٤٩٤ ذكرا أى بنسبة ٥١٫٣٣٪ من مجموع السكان الكلى بينما يبلغ عدد الاناث فيها ٤٥٣٧٢٠ أى بنسبة ٤٨٫٦٧٪ من المجموع الكلى لسكان المحافظة ، ومما تجدر الاشارة اليه أن تركز السكان فى هذه المحافظة أكثر من المحافظات الشمالية الأخرى طبقا لما هو وارد فى الخارطة الاجتماعية ، أما من حيث الكثافة السكانية فتقدر بـ ٢٢٫٥٦٪ شخص/كم٢ ٠

فئـات السن :

١ - فئة السن من صفر - ١٤ سنة :

ترتفع نسبة هذه الفئة العمرية فى هذه المحافظة اذ يبلغ المجموع الكلى لهذه الفئة بـ ٤٤٩٧٤٧ نسمة من ضمنهم ٢٣٣١٨٤ ذكرا أى بنسبة ٥١٫٥٨٪ من المجموع الكلى لهذه الفئة بينما يبلغ عدد الاناث ٢١٦٥٦٣ أنثى أى بنسبة ٤٨٫١٥٪ من المجموع الكلى لهذه الفئة ٠

٢ - فئة السن من ١٥ - ٥٩ سنة :

يقدر المجموع الكلى لهذه الفئة العمرية فى محافظة نينوى بـ (٤٣٦٥٨٢) أى بنسبة ٤٧٫٠٣٪ من المجموع الكلى للسكان فى هذه المحافظة ، وقد بلغ المجموع الكلى لعدد الذكور بهذه الفئة ٢٢٣٣٧٤ أى بنسبة ٥١٫١٦٪ من المجموع الكلى لهذه الفئة بينما بلغ عدد الاناث ٢١٣٢٠٨ أنثى أى بنسبة ٤٨٫٨٤٪ من المجموع الكلى لهذه الفئة أيضا ٠

٣ ـ فئة السن من ٦٠ سنة فأكثر :

يقدر المجموع الكلي لهذه الفئة العمرية فى محافظة نينوى بـ (٤٥٨٨٥) أى بنسبه ٩٢ر٤٪ من المجموع الكلى لسكان المحافظة منهم ٢١٩٣٦ ذكرا أى بنسبة ٨١ر٤٧٪ من المجموع الكلى لهذه الفئة العمرية بينما بلغ عدد الاناث ٢٣٩٤٩ أنثى بنسبة ١٩ر٥٢٪ من المجموع الكلى لهذه الفئة أيضا ، وقد بينت لنا البيانات الاحصائية الواردة فى الخارطة الاجتماعية أن مجموع اعداد فئات السن من صفر ـ ٦٠ سنة فأكثر تفوق بعددها جميع المحافظات الشمالية الأخرى التى تضم مثل هذه الفئات العمرية ٠

ثانيا ـ الحالة الصحية :

من ملاحظتنا للبيانات الاحصائية المتعلقة بالحالة الصحية والمبينة فى الخارطة الاجتماعية للقطر العراقى ، تبين لنا ان وجود المؤسسات الصحية فى محافظة نينوى يزداد عن بقية المحافظات الشمالية الأخرى اذ يبلغ عدد المستشفيات (١٤) مستشفى بينما يقدر عدد المؤسسات الصحية الأخرى والعيادات الشعبية والعيادات المسائية (١٨٨) مؤسسة أما فيما يتعلق بمجموع عدد الاسرة للمحافظة عموما فقد بلغ ١٥٧٥ أى بنسبة ١٧ر٠٪ للمجموع الكلى لسكان المحافظة وهو أعلى عددا نسبة الى المحافظات الشمالية الآخرى ، أما بالنسبة الى عدد الأطباء فقد بلغ مجموعهم الكلى (١٢١) طبيبا أى بنسبة ٠١ر٠٪ الى المجموع الكلى لسكان المحافظة أما عدد الصيادلة فقد بلغ (٣٠) صيدليا بينما بلغ مجموع العاملين بالمهن الصحية الأخرى المساعدة (٤٣٧) ٠

ثالثا ـ الحالة التعليمية :

فى عرضنا هذا للبيانات الاحصائية الواردة فى الخارطة الاجتماعية نبدأ بأول المراحل التعليمية لمحافظة نينوى وهى :

١ ـ مرحلة رياض الأطفال :

بلغ مجموع عدد رياض الأطفال لهذه المحافظة (٢٠) روضة تضم (٥٨١٤) طالبا وطالبة وقد بلغ عدد الذكور فيها (٣١٣٥) ذكرا بينما بلغ عدد الاناث (٢٦٧٩) أنثى ٠

٢ ـ المرحلة الابتدائية :

بلغ مجموع المدارس الابتدائية لمحافظة نينوى (٨٣١) مدرسة وتضم (١٨٠٦٥٩) طالبا وطالبة ، وقد بلغ عدد مدارس الذكور فى المحافظة (٢١٨) مدرسة وعدد مدارس الاناث (١٢٥) مدرسة أما المدارس المختلطة فقد بلغ

عددها (٤٨٨) مدرســــة ، وبلغ مجموع الطلبة الذكور فى هذه المحــافظة (١١٠١٠) اما عدد الاناث فقد بلغ (٦٠٤٢٣) ٠

٣ ـ المرحلة الثانوية :

أشارت البيانات الاحصائية فى الخارطة الاجتمـاعية للقطر العراقى أن المجموع الكلى لعدد المدارس الثانوية فى محافظة نينوى قد بلغ (١١١) مدرسة منها (٥٤) مدرسة للطلاب و (٢٥) مدرسة للطالبات و (٣٢) مدرسة مختلطة ٠ أما بالنسبة للمجموع الكلى لكافة الطلبة فى المحافظة لهذه المرحلة فقد بلغ (٤٥٩٧١) من ضمنهم (١١٦١٥) أناث و (٣٤٣٥٦) ذكور ٠

٤ ـ التعليم المهنى :

بلغ عدد المدارس المهنية فى محــــافظة نينوى (٤) مدارس تشمل مدارس زراعية وصناعية وتجارية ودور اعداد المعلمين والمعلمـات وقد بلغ المجموع الكلى للطلبة لكافة هذه المدارس (٢٢٨١) طالبا وطالبة ٠

٥ ـ معاهد اعداد المعلمين والمعلمات :

يوجد فى محافظة نينوى معهد واحد يحتوى على (٨٤٣) طالبا وطالبة منهم (٤٤٧) طالبا و (٣٩٩) طالبة ٠

٦ ـ الجــــامعات :

بينت لنا البيانات الاحصــــائية للخارطة الاجتماعية وجود جامعة واحدة فى محافظة نينوى وقد بلغ عدد الطلبة فيها بمجموعهم الكلى (٩٤٧١) طالبا وطالبة من ضمنهم (٧٢١٩) ذكرا و (٢٢٥٢) أنثى ٠

رابعاً ـ حجم قوة العمل :

يمثل حجم قوة العمــــــل فى محــــافظة نينوى قطاعان هما القطــاع الاشتراكى والقطاع الخاص ٠ ففيما يتعلق بالقطاع الأول وهو : ـ

١ ـ القطاع الاشتراكى :

بلغ عدد العاملين من الذكور بهذا القطاع (٣٥٩٩٤) أى بنســــبة ٥٤ر٨٢٪ بالنسبة الى مجموع القطاعين الاشتراكى والخاص أما عدد الاناث لهذا القطاع فقد بلغ (٥٢٠٦) أى بنسبة ٩٤ر١١٪ بالنسبة الى القطاعين أيضا فى هذه المحافظة ٠

٢ ـ القطاع الخاص :

بلغ المجموع الكلى للذكور العاملين فى هذا القطاع (٢٠٠٨) ذكرا أى بنسبة ٤٠٢ر٦١٪ بالنسبة الى القطاعين الاشتراكى والخاص • أما فيما يتعلق بمجموع الاناث العاملات فى هذا القطاع فقد بلغ (٤١٧) عاملة أى بنسبة ٩١ر٠٪ بالنسبة الى القطاعين أيضا أما بالنسبة الى المجموع الكلى للقوى العاملة بالقطاع الاشتراكى والخاص فقد بلغ (٤٣٦٠٤) أى بنسبة ٩٩ر٩٪ بالنسبة الى المجموع الكلى لسكان المحافظة والتى تشمل فئات السن من ١٥ سنة ـ ٥٦ سنة من السكان ، وهذا العدد يشير الى ارتفاع أعداد القوى العاملة فى هذه المحافظة أكثر من المحافظات الشمالية الأخرى •

خامسا ـ مؤسسات الخدمات الاجتماعية (١) :

أشارت بيانات الخارطة الاجتماعية الخاصة بمؤسسات الخدمات الاجتماعية والتى شملت كافة الخدمات التى تقدم فى الريف والحضر والتابعة الى وزارات متعددة ولكنها تشترك فى خدمة واحدة هى خدمة الشباب والمرأة والطفل • وقد أدمجت هذه المؤسسات الخدمية كافة وقسمت الى مؤسسات خاصة بالريف وأخرى خاصة بالحضر • وقد بلغ عدد هذه المؤسسات فى محافظة نينوى من ريف وحضر (٦٠) مؤسسة منها (٤٧) مؤسسة خاصة بالمناطق الريفية و (١٢) مؤسسة خاصة بالمناطق الحضرية ومن جملة البيانات الاحصائية فى الخارطة الاجتماعية نلاحظ أن محافظة نينوى توجد فيها مثل هذه المؤسسات أكثر من المحافظات الشمالية الأخرى •

---

(١) يراجع هامش البند خامسا عن مؤسسات الخدمات الاجتماعية الوارد عن التعليقات المتعلقة ببيانات محافظة بغداد •

جدول رقم (١١)

المحافظات	المساحة بالكم٢	ذكور	النسبة المئوية	الاناث	النسبة المئوية	المجموع الكلي للسكان	الكثافة السكانية شخص / كم٢
بغداد	٥٠٢٣	١٩٩٢٣٩١	٤٦ر١٥	١٩٩٦٥٣٣	٥٠ر٠٥	٣١٨٨٩٢٤	٧٦٤ ر ١٣
اربيل	١٤٤٢٨	٢٦٨٦٠١	٥١ر٧٥	٢٥٠٤٧٨	٤٨ر٢٥	٥١٩٠٧٩	٣٥ ر ١٨
السليمانية	١٦٤٨٢	٢٩٥٣١٢	٥٠ر١٧	٢٩٣٣٠٣	٤٩ر٨٣	٥٨٨٦١٥	٣٥ ر ٧١٠
نينوى	٤١٣٢٠	٤٧٨٤٩٤	٥١ر٣٣	٤٥٣٧٢٠	٤٨ر٦٧	٩٣٢٢١٤	٢٢ ر ٥٦
التأميم	٩٤٢٦	٣١٨٤٤١	٥١ر٤٧	٣٠٠٢٤٥	٤٨ر٥٣	٦١٨٦٨٦	٦٥ ر ٦٤
دهوك	٦٣٧٤	٩٢٨٠١	٥٥ر٠٣	٧٥٨٢٦	٤٤ر٩٧	١٦٨٦٢٧	٢٦ ر ٤٦
الانبار	٨١٥٤٠	٢٠١١٦٧	٥٠ر٥٠	١٩٧١٨٣	٤٩ر٥٠	٣٩٨٣٨٠	٤ ر ٤٥
بابل	٥٥٠٣	٣٠٥٥٢١	٤٠ر٢١	٣١٥٣٦٣	٥٠ر٧٤	٦٢٠٨٨٤	١١٢ ر ٨٣
كربلاء	٥٢٨٥٦	٣٣٧٣٢٥	٥٠ر٥٧	٣٢٩٧١٦	٤٩ر٤٣	٦٦٧٠٤١	١٢ ر ٦٢
النجف	٢٦٨٣٤	—	—	—	—	—	—
واسط	١٧٩٢٢	١٠٣٥٩٧	٥٠ر٠٧	١٩٣٠٦٥	٤٩ر٩٣	٣٨٦٦٦٢	٢١ ر ٥٧
صلاح الدين	٢١٣٢٦	—	—	—	—	—	—
ديالى	١٩٠٤٧	٢٥٦٥٥٣	٥٠ر٣٤	٢٥٣١٢٥	٤٩ر٦٦	٩٦٧٨	٢٦ ر ٧٦
البصرة	١٩٧٠٢	٥٠١٥٠١	٤٩ر٦٩	٥٠٧٧٢٢	٥٠ر٣١	١ ٩٢٢٣	٥١ ر ٢٢
ميسان	١٦٧٧٤	١٧٨٩٤٨	٥٠ر٦٧	١٧٤٢٤١	٤٩ر٣٣	٣٥٣١٨٩	٢١ ر ٠٦
ذي قار	١٣٦٦٨	٢٧١٥٥٧	٥١ر٤٧	٢٦٣٥٣٨	٤٨ر٥٣	٥٤٣٠٩٥	٣٩ ر ٧٣
المثنى	٤٩٢٠٦	٧٤٨٦٧	٥٠ر٥١	٧٣٣٥٥	٤٩ر٤٩	١٤٨٢٢٢	٣ ر ٠١
القادسية	٨٥٦٩	١٩٩٠١٨	٤٩ر٢٤	٢٠٥١٢٤	٥٠ر٧٦	٤٠٤١٤٢	٤٧ ر ١١
المجموع	٤٣٤٠٠	٥٩٧٤١٢٤	٥٠ر٣٩	٥٨٨٢٥٣٧	٤٩ر٦١	١١٨٥٦٦٦١	٢٧ ر ٣٢

جدول رقم (١)

المحافظات	المجموع الكلي للسكان	فئة السن من صفر – ١٤ سنة					نسبة فئات السن من صفر/ ١٤ إلى المجموع الكلي	فئة السن من ١٥ سنة – ٥٩ سنة					نسبة فئات السن من ١٥–٥٩ الى المجموع الكلي للسكان	فئة السن من ٦٠ سنة فاكثر					نسبة السن من ٦٠ فاكثر
		ذكور	النسبة المئوية	اناث	النسبة المئوية	المجموع الكلي		ذكور	النسبة المئوية	اناث	النسبة المئوية	المجموع الكلي		ذكور	النسبة المئوية	اناث	النسبة المئوية	المجموع الكلي	
بغداد	٣١٨٨٩٢٤	٩٦٢٦٠٨	٥٠ر٢٥	٩٥٢٩٥٩	٤٩ر٧٥	١٩١٥٥٦٧	٤٨ر٠٢	١٣٧٦٩٢	٤٩ر١٩	٩٣٨١١٥	٥٠ر٨١	٧٥٨٨٧	٤٧ر٠٣	١٢ ١١	٤٦ر٦١	٥٣٢٩	٥٣ر٣٦	١٢٧٤٧٠	٤ر١٥
اربيل	٥١٩٠٧٩	١٢١٠٧٢	٥٢ر٠٥	١١١٥٥٤	٤٧ر٩٥	٢٤٩٣٣٦	٤٨ر٠٣	١٢٦٤١٢	٥١ر٧٨	١١٧٧٠٤	٤٨ر٢٢	٢٤٤١١٦	٤٧ر٠٣	١٢٤١٧	٤٨ر٤٣	١٣٢٢٠	٥١ر٥٧	٢٥٦٣٧	٤ر٩٤
السليمانية	٥٨٨٦١٥	١٤٢٦٧٩	٥٠ر٤٧	١٣٩٩٩٥	٤٩ر٥٣	٢٨٣٦٧٤	٤٨ر٠٢	١٣٨٩٨٣	٥٠ر٢١	١٣٧٨٢٥	٤٩ر٧٩	٢٧٦٨٠٨	٤٧ر٠٣	١٣٦٥٠	٤٦ر٨٥	١٥٤٨٣	٥٣ر١٥	٢٩١٣٣	٤ر٩٥
نينوى	٩٣٢٢١٤	٢٢٣١٨٤	٥١ر٨٥	٢١٦٥٦٣	٤٨ر١٥	٤٤٩٧٤٧	٤٨ر٢٥	٢٢٣٣٧٤	٥١ر١٦	٢١٣٢٠٨	٤٨ر٨٤	٤٣٦٥٨٢	٤٦ر٨٣	٢١٩٣٦	٤٧ر٨١	٢٣٩٤٩	٥٢ر١٩	٤٥٨٨٥	٤ر٩٢
التأميم	٦١٨٦٨٦	١٥٣٨٥٢	٥١ر٧٧	١٤٣٣٠٨	٤٨ر٢٣	٢٩٧١٦٠	٤٨ر٠٣	١٤٩٨٦٩	٥١ر٥١	١٤١٠٨٩	٤٨ر٤٩	٢٩٠٩٥٨	٤٧ر٠٣	١٤٧٢٠	٤٨ر١٥	١٥٨٤٨	٥١ر٨٥	٣٠٥٦٨	٤ر٩٤
دهوك	١٦٨٦٢٧	٤٤٨٣٦	٥٥ر٣٣	٣٦١٩٣	٤٤ر٦	٨١٠٢٩	٤٨ر٠٥	٤٣٦٧٥	٥٥ر٠٧	٣٥٦٣١	٤٤ر٩٣	٧٩٣٠٦	٤٧ر٠٣	٤٢٩٠	٥١ر٧٤	٤٠٠٢	٤٨ر٢٦	٨٢٩٢	٤ر٩٢
الانبار	٣١٨٣٨٠	٩٧٢٠٦	٥٠ر٨١	٩٤١١٦	٤٩ر١٩	١٩١٣٢٢	٤٨ر٠٣	٩٤٦٩٢	٥٠ر٥٤	٩٢٦٦٠	٤٩ر٤٦	١٨٧٣٥٢	٤٧ر٠٣	٩٢٩٩	٤٧ر١٩	١٠٤٠٧	٥٢ر٨١	١٩٧٠٦	٤ر٩٤
بابل	٦٢٠٨٨٤	١٤٧٦٠٩	٤٩ر٥١	١٥٠٤٢٤	٥٠ر٤٩	٢٩٨١٣٣	٤٨ر٠٢	١٤٣٧٩١	٤٩ر٢٥	١٤٨١١٤	٥٠ر٧٥	٢٩١٩٨٥	٤٧ر٠٣	١٤١٢١	٤٥ر٩٠	١٦٦٤٥	٥٤ر١٠	٣٠٧٦٦	٤ر٩٤
كربلاء	٦٦٢٠٤٩	١٦٢٩٧٦	٥٠ر٨٧	١٥٧٣٧٥	٤٩ر١٣	٣٢٠٣٥١	٤٨ر٠٣	١٥٨٧٥٨	٥٠ر٦١	١٥٤٩٣٨	٤٩ر٣٩	٣١٣٦٩٦	٤٧ر٠٣	١٥٥٩١	٤٧ر٢٥	١٧٤٠٣	٥٢ر٧٥	٣٢٩٩٤	٤ر٩٤
النجف	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
واسط	٣٨٦٦٦٢	٩٣٥٣٤	٥٠ر٣٧	٩٢١٥١	٤٩ر٦	١٨٥٦٨٥	٤٨ر٠٢	٩١١١٣	٥٠ر١١	٩٠٧٢٤	٤٩ر٨٩	١٨١٨٣٧	٤٧ر٠٣	٨٩٥٠	٤٦ر٧٦	١٠١٩٠	٥٣ر٢٤	١٩١٤٠	٤ر٩٥
صلاح الدين	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
ديالى	٥٠١٦٧٨	١٢٣٩٥٢	٥٠ر٦٤	١٢٠٨١٩	٤٩ر٣٦	٢٤٤٧٧١	٤٨ر٠٢	١٢٠٧٤٢	٥٠ر٣٧	١١٨٩٤٧	٤٩ر٦٣	٢٣٩٦٨٩	٤٧ر٠٣	١١٨٥٩	٤٧ر٠٣	١٣٣٥٩	٥٢ر٩٧	٢٥٢١٨	٤ر٩٥
البصرة	١٠٠٩٢٢٣	٢٤٢٢٩٦	٥٠ر٠٠	٢٤٢٣٣٩	٥٠ر٠٠	٤٨٤٦٣٥	٤٨ر٠٢	٢٣٦٠٢٦	٤٩ر٧٣	٢٣٨٥٨٥	٥٠ر٢٧	٤٧٤٦١١	٤٧ر٠٣	٢٣١٧٩	٤٦ر٣٨	٢٦٧٩٨	٥٣ر٦٢	٤٩٩٧٧	٤ر٩٥
ميسان	٣٥٣١٨٩	٨٦٤٥٨	٥٠ر٩٧	٨٣١٦٨	٤٩ر٠٣	١٦٩٦٢٦	٤٨ر٠٣	٨٤٢٢٢	٥٠ر٧١	٨١٨٧٨	٤٩ر٢٩	١٦٦١٠٠	٤٧ر٠٣	٨٢٦٨	٤٧ر٣٥	٩١٩٥	٥٢ر٦٥	١٧٤٦٣	٤ر٩٤
ذي قار	٥٤٣٠١٥	١٣٥٠٦٦	٥١ر٧٨	١٢٥٧٨٩	٤٨ر٢٢	٢٦٠٨٥٥	٤٨ر٠٣	١٣١٥٧١	٥١ر٥١	١٢٣٨٣٨	٤٨ر٤٩	٢٥٥٤٠٩	٤٧ر٠٣	١٣٩٢٠	٤٨ر١٥	١٢٩١١	٥١ر٨٥	٢٦٨٣١	٤ر٩٤
المثنى	١٤٨٢٢٢	٣٦١٧٣	٥٠ر٨١	٣٥٠١٤	٤٩ر١٩	٧١١٨٦	٤٨ر٠٣	٣٥٢٣٦	٥٠ر٥٥	٣٤٤٦٩	٤٩ر٤٥	٦٩٧٠٥	٤٧ر٠٣	٣٤٥١	٤٧ر١٨	٣٨٧٢	٥٢ر٨١	٧٣٢٣	٤ر٩٤
القادسية	٤٠٤١٤٢	٩٦١٥٥	٤٩ر٥٥	٩٧٦٠٧	٥٠ر٤٥	١٩٤٠٦٢	٤٨ر٠٢	٩٣٦٦٤	٤٩ر٢٨	٩٦٣٩٠	٥٠ر٧٢	١٩٠٠٥٤	٤٧ر٠٣	٩١٩٤	٤٥ر٩٤	١٠٨٢٢	٥٤ر٠٦	٢٠٠١٦	٤ر٩٥
المجموع	١١٨٥٦٦٦١	٢٨٨٨٣٥٥	٥٠ر٧١	٢٨٠٧٧٧٤	٤٩ر٢٩	٥٦٩٦١٢٩	٤٨ر٠٤	٢٨٠٠٨٢٠	٥٠ر٨١	٢٧٦٤٢٧٥	٤٩ر١٩	٥٥٧٤٠٩٥	٤٧ر٠١	٢٧٥٩٤٤	٤٧ر٠٦	٣١٠٤٨٨	٥٢ر٩٤	٥٨٦٤٣٢	٤ر٩٥

جدول رقم (٤)

الحالة الصحية

المحافظات	عدد المستشفيات	المؤسسات الصحية الاخرى مع العيادات الشعبية والنسائية	عدد الاسرة	النسبة المئوية للاسرة الى المجموع الكلي للسكان	عدد الاطباء	النسبة المئوية للاطباء الى المجموع الكلي للسكان	عدد الصيادلة	عدد ذوي المهن الصحية الاخرى المساعدة
بغداد	١٤	٢٢١	١٣١٢	٠٫٢٢	١٢١٠	٠٫٠٢	١٥١	٢٧١٥
اربيل	٥	١١٢	٨٢٢	٠٫١١	٧٢	٠٫٠١	٦	٣١١
السليمانية	٥	١٦٠	٨٠٤	٠٫١١	٧٦	٠٫٠١	٧	٢٤٨
نينوى	١١	١٨٨	١٥٧٥	٠٫١٧	١٢١	٠٫٠١	٣٠	١٣٧
التأميم	٨	١٠١	٧١	٠٫١١	٨٤	٠٫٠١	٨	٢٠٦
دهوك	٥	١٨	٢٧٧	٠٫١٦	١٥	٠٫٠٣	٤	١٤٣
الانبار	٥	١٦٤	١٥٦	٠٫١٦	١٠٤	٠٫٠٣	١٥	٢٧٤
بابل	٨	١٠٨	٨٣	٠٫١٣	١٠٥	٠٫٠٤	١٧	٢٧٣
كربلاء	٣	١٣	٤٤٢	٠٫٠٧	١٥	٠٫٠١	٢	١٣٤
النجف	٢	٧٢	٧٣٦	—	٧٣	—	١	٢٨١
واسط	١٣	٨٦	٧٧٣	٠٫٢٠	٢٣	٠٫٠٢	٥	٢٨٨
صلاح الدين	١	٥١	٤٤٢	—	٥٥	—	١١	١٣٢
ديالى	١٣	١٩٤	١١٦	٠٫١٨	١٠٥	٠٫٠٢	١١	٤٢٣
البصرة	١٨	١١	٢١٤٢	٠٫٢١	٢٢٤	٠٫٠٢	١١	٨٤١
ميسان	١٠	١٧	١١١٥	٠٫٣١	٤٨	٠٫٠٢	١	٢٥٢
ذي قار	٨	١١٥	٧٦٢	٠٫١١	٧٥	٠٫٠١	٧	٢٥١
المثنى	٦	٤٥	٣٦٧	٠٫٢٥	٤٧	٠٫٠٣	١	١٨٦
القادسية	٥	٨١	٨٢٢	٠٫٦	١٥	٠٫٠٢	٦	٤٤٣
المجموع	١٠٠	٢٠٤٧	٢٣٣٢٤	٠٫٢٠	٢٦٧١	٠٫٠٢١	٣٣٠	٧٥٤٧

الحالة التعليمية

جدول رقم (٤)

المحافظات	عدد الرياض	ذكور	اناث	المجموع الكلي
	عدد الأطفال المنتسبين			
		رياض الأطفال		
بغداد	٨٤	١٢٠٨٨	١٠٤٩٢	٢٢٥٨٠
اربيل	١٣	٧٠٨	٦٥٧	١٣٦٥
السليمانية	٩	٦٠٠	٥٢٢	١١٢٢
نينوى	٢٠	٣١٣٥	٢٦٧٩	٥٨١٤
التأميم	١٨	٩٦٣	٧٨٣	١٧٤٦
دهوك	٤	٥٥٧	٤٠٤	٩٦١
الانبار	٨	٦١١	٥١٩	١١٣٠
بابل	٢٨	١٦٥٢	١٥٦٦	٣٢١٨
كربلاء	٧	٦٧٧	٥٤٢	١٢١٩
النجف	١٠	٩٤٦	٧٩٠	١٧٣٦
واسط	١١	٩٦٩	٨٦٥	١٨٣٤
صلاح الدين	٤	٢٠٤	٢٠٧	٤١١
ديالى	١٠	٧٢٥	٦٩٧	١٤٢٢
البصرة	٢٠	١٤٩٦	١٣٩١	٢٨٨٧
ميسان	٨	٥٧٧	٥٥٠	١١٢٧
ذى قار	٦	٤٣٤	٣٨٥	٨١٩
المثنى	٣	٣٢٤	٣٢٨	٦٥٢
القادسية	١٣	٩٥١	٨٤٦	١٧٩٧
المجموع	٢٧٦	٢٧٦١٧	٢٤٢٢٣	٥١٨٤٠

جدول رقم (٥)

المحافظات	التعليم الابتدائي: عدد المدارس – ذكور	اناث	مختلطة	المجموع	عدد الطلاب في كافة الصفوف – ذكور	اناث	المجموع
بغداد	٥٠٧	١٣٢	٨٠٣	١٤٤٢	٣٤٨٦٤٠	٢٣٩٣٨٤	٥٨٨٠٢٤
اربيل	٢٠٩	٩٥	٣١٢	٦١٦	٤٤١٨٥	١٩٨٣٩	٦٤٠٢٤
السليمانية	١٨٣	٢١	٤٠٣	٦٠٧	٥٧٠٥٩	٢٤٣١٣	٨١٣٧٢
نينوى	٢١٨	١٢٥	٤٨٨	٨٣١	١٢٠٢٣٦	٦٠٤٢٣	١٨٠٦٥٩
التأميم	١٤٩	١٦	٢٢٨	٣٩٣	٤٧٤٣٥	٢٥٢٣٩	٧٢٦٧٤
دهوك	٣٠	١٥	٢٢٤	٢٦٩	٢٢٩٠٩	٩٠٠٩	٣١٩١٨
الانبار	١٦٦	٦٨	١١٢	٣٤٦	٤٩٩٠٣	٢٠٩١٨	٧٠٨٢١
بابل	٥٨	٤٣	٣٧٣	٤٧٤	٧١٨١٩	٣٨٨٢٠	١١٠٦٣٩
كربلاء	٤١	٢٧	٩٦	١٦٤	٢٧٩٤٥	١٦٨٥٤	٤٤٧٩٩
النجف	٧٨	٦٧	١٠٥	٢٥٠	٤٣١٦٣	٢٥١٣٩	٦٨٣٠٢
واسط	٩٦	٣٥	٢٢٣	٣٥٤	٤٢٧٥٩	١٧٣٢٦	٦٠٠٨٥
صلاح الدين	١٠٣	٢٣	١٤٤	٢٧٠	٣٦٠٢٢	١١٣٨٢	٤٧٤٠٤
ديالى	١٥٥	٥٣	٣٧٤	٥٨٢	٦٨٥٥٨	٣٥٣٦٢	١٠٣٩٢٠
البصرة	١٦٣	١١٧	٢٠١	٤٨١	١٠٣٧٧٤	٧٠٢٢٤	١٧٣٩٩٨
ميسان	٤٨	١١	٢٢٣	٢٨٢	٣٨٩٦٨	١٤٢٣٩	٥٣٢٠٧
ذي قار	٥١	٢٥	٣١١	٣٨٧	٧٠٨٣٠	٢٩٠١٩	٩٩٨٤٩
المثنى	١٥	٦	١١٤	١٣٥	٢٠٧٧٢	٩١٢٦	٢٩٨٩٨
القادسية	٣١	٣٣	٢٠٩	٢٧٣	٤٤٩٨٥	٢٠٦٠٤	٦٥٥٨٩
المجموع	٢٣٠١	٩١٢	٤٩٤٣	٨١٥٦	١٢٥٩٩٦٢	٦٨٧٢٢٠	١٩٤٧١٨٢

جـــــدول رقــــم (٦٣)

المحافظات	التعليم المهني									
	عدد المدارس					عدد الطلاب في كافة الصفوف				
	زراعية	صناعية	تجارية	دور معلمين ومعلمات	المجموع	زراعية	صناعية	تجارية	دور معلمين ومعلمات	المجموع
بغداد	٢	١٢	١٤	٣	٣١	٣٦٧	٤٥٧٣	٥٢٣٩	٢٥١٥	١٢٦٩٤
اربيل	١	١	١	٢	٥	٥٦٩	١١٨	٣٥٨	١١٩٨	٢٧٤٣
السليمانية	١	١	١	٢	٥	٣٧٠	١٥٧	٢١٨	٨٤٧	٢٣٩٢
نينوى	١	١	١	١	٤	٤٦٤	١٠٥٢	٢٦٩	٤٩٦	٢٢٨١
التأميم	١	٢	١	—	٤	٣١٥	١٤٥٦	٢٥٨	—	٢٠٢٩
دهوك	١	١	١	٢	٥	٢٣١	٢٠٩	٦٢	١٠٣١	١٥٣٩
الانبار	١	٢	١	٢	٦	٣٥٣	٤٢٤	٧٩	٨٤٤	١٧٠٠
بابل	١	١	١	٢	٥	٢٩١	٦١٣	٤١٢	٦٦٠	١٩٧٦
كربلاء	١	١	٢	٢	٦	٣٤٦	١٦٥	٢٤٦	٤٨٧	١٢٤٤
النجف	—	١	١	٢	٤	—	٤٦٣	١٨٢	٨٧٤	١٥١٩
واسط	٢	١	١	٢	٦	٥٤٢	٤٤٢	٦٤	٦٤٣	١٦٩١
صلاح الدين	١	١	—	—	٢	١٦١	١٦٦	—	—	٣٢٧
ديالى	١	١	١	٢	٥	٣٣٦	٥٢٤	١٩٣	٨١٣	١٨٦٦
البصرة	١	٢	٣	١	٧	١٤٥	١٠٢٧	١٢٠٥	٥٦٥	٢٩٤٢
ميسان	١	١	—	٢	٤	٢٥٧	٣٨٠	—	٥٨٧	١٢٢٤
ذي قار	١	١	١	٢	٥	٢٨٨	٩٦	٨٣	٧٢٤	١١٩١
المثنى	—	١	١	٢	٤	—	٢٣٤	١٣٥	٤٧٥	٨٤٤
القادسية	١	١	١	٢	٥	٣٤٩	٣٦٩	٢٠٤	٧٦٢	١٦٨٤
المجموع	١٨	٢٢	٢٢	٣١	١١٣	٥٣٩٠	١٣٧٦٨	٩٢٠٧	١٣،٥٢١	٤١٨٨٦

ملاحظـــة :ـ

هناك بالاضافة الى مدارس التعليم المهني المشار اليها اعلاه معهد الفنون الجميلة وقد تعذر علينا الحصول على بيانات خاصة بعدد طلبة هذا المعهد وايضا مدرسة الموسيقى والباليه .

جـــــدول رقم (٧)

التعليم الثـــــانوى

المحافظات	عـــدد المدارس				عـدد الطلاب فى كافة الصفوف		
	ذكور	اناث	مختلطة	المجموع	ذكور	اناث	المجموع
بغداد	١٩٩	١٥١	١١	٣٦١	١٤٦٧١٥	٨٠٤٣٩	٢٢٧١٥٤
أربيل	٣٠	١٥	١٤	٥٩	١٢٦٩٧	٣٤٨٦	١٦١٨٣
السليمانية	٢٢	١٢	٢٠	٥٤	١١٤٣٢	٤٤٤٤	١٥٨٧٦
نينوى	٥٤	٢٥	٣٢	١١١	٣٤٣٥٦	١١٦١٥	٤٥٩٧١
التاميم	٣٤	٢٠	١٣	٦٧	١٦٧١٣	٦٣٢٣	٢٣٠٣٦
دهوك	٤	٣	١٣	٢٠	٣٤٧٦	٧٨١	٤٢٥٧
الانبار	٣٢	١٢	١٩	٦٣	١٦٧٢٦	٣٠٣٣	١٩٧٥٩
بابل	١٩	١٩	٢٧	٦٥	١٨٩٠٣	٦٥٧١	٢٥٤٧٤
كربلاء	٢١	٩	٦	٣٦	٧٧٩٦	٣٣٥٢	١١١٤٨
النجف	٢٦	١١	٧	٤٤	١١٩٦٧	٤٥٩١	١٦٥٥٨
واسط	١٤	١٢	١٢	٣٨	١٠٣٣٢	٣٥١٧	١٣٨٤٩
صلاح الدين	٢٠	١٠	١٨	٤٨	١٠٤٧١	١٨٨٠	١٢٣٥١
ديالى	٣٢	٢٢	٢٨	٨٢	٢١٩٣٩	٦٤٧١	٢٨٤١٠
البصرة	٦٠	٣٥	٢٩	١٢٤	٣٤٨٤١	١٦١٨٢	٥١٠٢٣
ميسان	٨	٨	١٧	٣٣	٦٩٣٣	٢٦٤٨	٩٥٨١
ذى قار	١٦	١٣	٢٠	٤٩	١٢٨١٧	٣٦٩٤	١٦٥١١
المثنى	٧	٦	٦	١٩	٣٧٥٨	١٤١٦	٥١٧٤
القادسية	١٥	١٦	١٦	٤٧	٩٥١١	٣٣٥٨	١٢٦٩
المجموع	٦١٣	٣٩٩	٣٠٨	١٣٢٠	٣٩١٣٨٣	١٦٣٨٠١	٥٥٥١٨٤

جـــدول رقم (٨)

الدبلوم العـــالى
معاهد اعداد المعلمين والمعلمات

المحافظات	عدد المعاهد	عدد الطلاب فى كافة الصفوف		
		ذكور	اناث	المجموع
بغداد	٢	١٢٩٤	١٤٣٠	٢٧٢٤
اربيل	١	٤٦٤	٤٨٨	٩٥٢
السليمانية	–	–	–	–
نينوى	١	٤٤٧	٣٩٦	٨٤٣
التأمم	–	–	–	–
دهوك	–	–	–	–
الانبار	–	–	–	–
بابل	١	٣٣٥	٣٧٩	٧١٤
كربلاء	١	–	٢٠٤	٢٠٤
النجف	١	٨٥	١٨٩	٢٧٤
واسط	١	١٢١	٢١٥	٣٣٦
صلاح الدين	–	–	–	–
ديالى	١	٨٣	٧٦	١٥٩
البصرة	١	٣١٨	٤٧٤	٧٩٢
ميسان	–	–	–	–
ذى قار	١	١٢٨	١٤٧	٢٧٥
المثنى	–	–	–	–
القادسية	١	١٤٥	٢٤٧	٣٩٢
المجموع	١٢	٣٤٢٠	٤٢٤٥	٧٦٦٥

جـــدول رقم (٩)

المحافظات	عدد الجامعات	عدد الطلبة في الجامعات ذكور	اناث	المجموع
بغداد	٣	٣٠٠٧٦	١٤٩٨٣	٤٥٠٥٩
اربيل	—	—	—	—
السليمانية	١	٢٦٣٠	٧٩٤	٣٤٢٤
نينوى	١	٧٢١٩	٢٢٥٢	٩٤٧١
التاميم	—	—	—	—
دهوك	—	—	—	—
الانبار	—	—	—	—
بابل	—	—	—	—
كربلاء	—	—	—	—
النجف	—	—	—	—
واسط	—	—	—	—
صلاح الدين	—	—	—	—
ديالى	—	—	—	—
البصرة	١	٥٨٦٠	٢٦٧٦	٨٥٣٦
ميسان	—	—	—	—
ذى قار	—	—	—	—
المثنى	—	—	—	—
القادسية	—	—	—	—
المجموع	٦	٤٥٧٨٥	٢٠٧٠٥	٦٦٤٩٠

ملاحظـــات : الجامعات الموجودة فى القطر العراقى موزعة بالشكل التالى :
محافظة بغـــداد : جامعــة بغداد ، جامعــة المستنصرة ، جامعــة التكنولوجيا •

محافظة السليمانية : جامعة السليمانية • محافظة نينـــوى : جامعة المو
محافظة البصـــرة : جامعة البصرة

ولا بد من الاشارة الى ان هناك الى جانب جامعات القطر المشار اليها أعلاه مؤسسات المعاهد الفنية وتشمل :ـ

(معهد التكنولوجيا فى بغداد ، معهد التكنولوجيا فى البصرة ، معهـد الادارة فى بغداد ، المعهـد الفنى فى السليمانية ، المعهـد الطبى فى بغداد ، معهد الفنون التطبيقية ، المعهد الزراعى الفنى) •

جدول رقم (١٠)

المحافظات	حجم قوة العمل: القطاع الاشتراكي: ذكور	%	اناث	%	القطاع الخاص: ذكور	%	اناث	%	المجموع الكلي للقطاعين	النسبة المئوية للمجموع الكلي للقطاعين الى فئة السن ١٥ ـ ٥٩ من السكان
بغداد	١١٢٥٣٨	٧٢ر٠٥	٥٠٠٣٦	١٠ ر ١٩	٢٠٣٧٥	٧ر٦٣	٣٢٦٥	١ ر ٢٢	٢٦٧٢١٤	٢٤ ر ١٤
اربيل	١٧٠٩١	٨٣ر٢٢	٢٦٣٤	١٢ر٨٣	٧٢٩	٣ر٥٥	٨٢	٠ر٤٠	٢٠٥٣٦	٨ر٤١
السليمانية	١٧٢٨٩	٨١ر٦٠	٣٣١٠	١٥ر٦٢	٥٢٧	٢ر٤٩	٦١	٠ر٢٩	٢١١٨٧	٧ر٦٥
نينوى	٣٥٩٩٣	٨٢ر٥٤	٥٢٠٦	١١ر٩٤	٢٠٠٨	٤ر٦١	٣٨٧	٠ر١١	٤٣٦٠٤	٩ر١٩
التأميم	٢٠٦٦٨	٨١ر٣٦	٣٠٠٨	١١ر٨٤	١٦٦٩	٦ر٥٣	٥٩	٠ر٢٣	٢٥٤٠٤	٨ر٧٣
دهوك	٦٦٨٧	٨٦ر٧٠	٧٧٦	١٠ر٠٦	٢٥٠	٣ر٢٤	—	—	٠٧٧١٣	٩ر٧٣
الانبار	١٩٤٩٣	٨٥ر٨٥	١٤٨٤	٦ر٥٤	١٦٩٢	٧ر٤٥	٣٧	٠ر١٦	٢٢٧٠٦	١٢ر١٢
بابل	٢٦٥٨١	٨٥ر٢٦	٢٩٣٦	٩ر٤١	١٥٩٤	٥ر١١	٦٧	٠ر٢١	٣١١٨٦	١٠ر٦٨
كربلاء	١٠٣٦٧	٧٧ر٢٢	١٦٩١	١٢ر٥١	١٢٧٤	٩ر٤٩	٩٤	٠ر٧٠	١٣٤٢٦	٤ر٢٨
نجف	٩١٥٢	٧٠ر٨٠	١٢٥٢	٩ر٦٩	٢٥٠٠	١٩ر٣٤	٢٢	٠ر١٧	١٢٩٢٦	—
واسط	١٧٣٧٢	٧٩ر٢٤	٣٣٥٧	١٥ر٣١	١١٨٢	٥ر٣١	١٣	٠ر٠٦	٢١٩٢٤	١٢ر٠٦
صلاح الدين	—	—	—	—	—	—	—	—	—	
ديالى	١٧٦٦٢	٨٠ر٧٧	٢٧٦٣	١٢ر٦٣	١٢٥٣	٥ر٧٣	١٩٠	٠ر٨٧	٢١٨٦٨	٩ر١٢
البصرة	٥٩٤٣٤	٧٨ر٨٣	٦٣٢٠	٨ر٣٨	٩٠١٠	١٢ر٠٦	٥٥١	٠ر٧٣	٧٥٣١٥	١٥ر٨١
ميسان	١٢٠٢٢	٧٩ر٦٤	١٤٢٦	٩ر٤٥	١٥٩٤	١٠ر٥٦	٥٣	٠ر٣٥	١٥٠٩٥	٩ر٠٩
ذي قار	١٥٩٨٩	٧٩ر١٠	١٦٢٢	٨ر٠٢	٢٥٨٣	١٢ر٧٨	٢٠	٠ر١٠	٢٠٢١٤	٧ر١١
المثنى	٧٢٩٨	٧٦ر٥٠	٧٨٤	٨ر٢٢	١٤٣١	١٥ر٠٠	٢٧	٠ر٢٨	٩٥٤٠	١٣ر٦٩
القادسية	١٢٠٠٣	٧٩ر٩٠	١٤٩٩	٩ر٦٣	١٥٠٧	١٠ر٠٣	٢١	٠ر١٤	١٥٠٢٢	٧ر٩٠
المجموع	٤٤٧٩٤٧	٧٧ر١٦	٩٩٠٩٩	١٢ر٩٤	٥١٢٥٨	٧ر١٥	٤٤٥٩	٠ر٧٧	٦٤٤٩٦٠	١١ر٥٧

جـــدول رقم (١١)
بيـــانات اجتماعيـــة

المحافظات	المؤسسات الاجتماعية		
	الحضر	الريف	المجموع
بغداد	٨٧	٥٧	١٤٤
اربيل	٥	٢٧	٣٢
السليمانية	٥	—	٥
نينوى	١٣	٤٧	٦٠
التأميم	١٢	٣٠	٤٢
دهوك	١	٤	٥
الانبار	١١	١٧	٢٨
بابل	١٦	٣٧	٥
كربلاء	١٦	١٩	٣٥
النجف	١٢	٦	١٨
واسط	٨	٣٢	٤٠
صلاح الدين	١	٤	٥
ديالى	٧	٢٢	٢٩
البصرة	١٠	١٥	٢٥
ميسان	٦	١٥	٢١
ذى قار	٩	٢٦	٣٥
المثنى	٤	٧	١١
القادسية	٧	٢٥	٣٢
المجموع	٢٤٠	٣٩٠	٦٢٠

THE BASIC SOCIOLOGICAL FEATURES OF IRAK, A SIMPLIFIED SOCIOLOGICAL MAP*

By ALY FAHMY

The idea of designing a simplified sociological map for Irak, Came up while planning for the fied studies that the National Center for sociologica land criminological Research in Baghdad had been preparing in the academic year 1978, especially the research on "The Barriers to the Iraki Women's participation in Development, and the research on" Children's needs in Irak "The aim was to determine the geographic scope of each of the studies by selecting the governorates most represcntive of the Country, and hence determine the sample.

The process of designing the map went through (two) distinct phases:

— **The first phase** : This phase included some sociological information for which percentages were presented in tables.

— **The second phase** : In this phase the information was specified, revised, and updated, Additional information was further added. All information was thus presented in (11) eleven tables including detailed statistics.

The information presented in the form of tables included information on each governorate with respect to area, size of population, sex distribution, age distribution, population density, excluding the governorates of "Negev" and "Salah El Dine" which have been recently established.

The former legislatively followed "karbelaa", the later "Baghdad" governorate.

The map further included detailed information on the health conditions, showing the number of hospitals and other medical institutions, in addition with number of beds and personnel in those institutions

* A paper based on a research conducted by the author while working as a Senior-expert Researcher at the national center of sociological and criminological Researches, Baghdad (1977-1979).

according to governorate, on the educational status showing the number of schools and students according to sex in the different educational stages and in all governorates, on the size of employment, especially the number of workers according to sex in both the socialist and private sectors, according to governorates; on the social institutions providing service to the family, children, and youth according to governorate and differentiating between rural and urban ones.

The information for the map as such is presented in the form of small and middle-sized tables to facilitate any further reference.

This is followed by a simplified commentary on three governorates only, namely, "Baghdad, Basra and Nineveh". The three governorates were specially selected on the basis of criteria mentioned prior to the commentary "Baghdad" was chosen to represent the central sector, at the same that it is the capital, both politically and administratively. "Basra" was chosen to represent the southern sector, at the same time that it is an important sea port. "Nineveh" was chosen to represent the northern sector, at the same time it is an important commercial center.

The simplified sociological map as such, can play an important role in selecting the sample for sociological research.

المعوقات الاجتماعية للتنمية فى مصر

دكتور جمال مجدى حسنين (١)

ما زالت قضية التنمية تحتل موقعا بارزا – يكاد يكون رئيسيا – فى الصراع الفكرى والسياسى الدائر فى مجتمعنا بحكم عوامل عدة ، منها ما ينتمى الى الاقتصاد ، وآخر ينتمى الى السياسة ، وثالث الى الأيديولوجية ورابع الى تركيب المجتمع وخصائصه وهكذا .

وفى هذا المقال سنحاول تتبع العامل الأخير ، ألا وهو العامل المجتمعى فى أثره على التنمية وتأثره بها بصورة متبادلة .

ولا شك أن التركيز على عامل واقتطاعه من سياق العوامل الأخرى المؤثرة على التنمية يفقدنا النظرة العلمية التكاملية ، الا أنه فى نفس الوقت يعيننا على الكشف عن جوانب متميزة قد لا تظهر فى اطار النظرة الشمولية، على الرغم من أن هذا الاقتطاع لا يعنى تجنب حقيقة الترابط المتبادل بين هذه العوامل كلها ، بل تأكيدها بصورة أعمق وأدق . ذلك أن التنمية قبل أن تكون عملية نمو مخطط للامكانيات المادية والثقافية لأى مجتمع كان ، هى فى البداية عملية اختيار فكرى وسياسى بين بدائل لتجارب ونماذج التنمية المختلفة الموجودة فى عالمنا المعاصر .

الا أننا فى محاولتنا للتركيز على الجانب الاجتماعى للتنمية ، نجد أن هذا الاختيار السياسى والفكرى تحكمه فى النهاية رؤيتان أساسيتان للتنمية : –

رؤية أولى :

ترى فى التنمية عملية نمو متكامل للانسان على وجه العموم ، بصرف

---

(١) استاذ مساعد الاجتماع بكلية الخدمة الاجتماعية .

النظر عن جميع انتماءاته الطبقية والسياسية والفكرية ٠ وهى الرؤية السائدة فى مجالاتنا الثقافية والتعليمية والاعلامية ٠

رؤية ثانية :

ترى فى التنمية عملية نمو متكامل لانسان معين محدد بانتماءاته الطبقية والسياسية والفكرية ، أى على عكس الرؤية السابقة ، وعلى وجه التحديد ترى فى التنمية نمواً لاحدى الطبقات الاجتماعية على حساب الطبقات الاجتماعية الأخرى ، وهى الرؤية التى سنحاول الكشف عن جوانبها فى هذا المقال ٠

وحول هاتين الرؤيتين تتعدد مداخل التنمية ومناهجها ومستوياتها ٠٠ الخ ٠٠ التى ترجع فى النهاية الى حتمية تبنى احدى الرؤيتين بحكم أنهما لا تنطلقان من مجرد مجـال الاختلاف المذهبى ـ وانما هما تمثلان واقعين ونظامين اقتصاديين واجتماعيين وسياسيين متكاملين ، لا يمثل الاختـلاف النظرى بينهما الا أحد مجالات الصراع الاجتماعى الدولى بينهما ٠

وفى ضوء هذين المفهومين الأساسيين للتنمية (على المستوى الاجتماعى) يظهر اتجاهان فى تفسير المعوقات الاجتماعية للتنمية :

أولهما : امتداد للرؤية الأولى للتنمية كعملية نمو متكامل للانسان ككل بصرف النظر عن انتماءاته الطبقية والسياسية والفكرية ، يرى أن المعوق الاجتماعى الأسـاسى للتنمية هو **الانسان نفسه** ، بطبيعته البشرية المتميزة وخاصة بعناصرها الثقافية والروحية التى تلعب الدور الرئيسى فى دفع عملية التنمية أو فى ابطائها ٠

ثانيهما : امتداد للرؤية الثانية للتنمية كعملية نمو متكامل لانسـان طبقة بعينها وعلى حساب طبقات اجتماعية أخرى ، استنادا على أن امكانيات التنمية الشمولية لجميع أفراد المجتمع غير ممكنة سواء فى ظل الظروف الحالية لندرة الموارد الطبيعية والاقتصادية ، أو بحكم الخبرة التاريخية لتجارب التنمية فى الشعوب المختلفة ، والتى أثبتت أن التنمية كانت تتم دائمـا فى اطار مصالح طبقية معينة هى مصالح الطبقات المالكة لوسائل الانتاج فى المجتمع ، وان كان ذلك لم يمنع من حصول باقى الطبقات الاجتماعية الأخرى على بعض المكاسب الاقتصادية والاجتماعية ٠

ونرى هذه الرؤية أن المعوق الاجتماعى الأساسى للتنمية هو العلاقات الانتاجية بين طبقات المجتمع والممثلة فى عناصر الملكية والدخل والاستهلاك وما الى ذلك ٠

وبعبارة أخرى فان الاتجاه الاول يرى أن المعوقات الاجتماعية للتنمية تتعلق بالقوى البشرية فى المجتمع من حيث قدراتها الثقافية وامكانياتها التكنولوجية ومواردها الطبيعية ٠ أما الاتجاه الثانى فيرى أن المعوقات الاجتماعية للتنمية تتعلق بالعلاقات الانتاجية السائدة فى المجتمع من حيث نظم الانتاج والملكية والطبقات القائمة ٠

ولا شك أن لكل اتجاه مواطن ضعف وقوة ، فكما تلعب الامكانيات الطبيعية والتكنولوجية والثقافية دورا بارزا فى عمليات التنمية وفى تحديد مسارها ومعدلاتها ومستقبلها ، فان العلاقات والنظم التى تحكم علاقات البشر ، ليست بأقل منها أهمية وخاصة فى قدرتها على استغلال هذه الامكانيات واستخدامها على الوجه الأمثل ٠

وعلى أساس ذلك فاننا سنناقش كلا الاتجاهين من خلال تتبع معوقات التنمية فى ظروف الواقع المصرى المميز ، باعتبار أن هذا الواقع هو المحدد الأساسى الذى سيكشف لنا عن مدى صحة أى الاتجاهين أو كليهما معا ، أو بصورة أخرى سيكشف عن المعوقات الرئيسية والثانوية التى تتعلق بعملية التنمية فى مجتمعنا ٠

أولا ـ المعوقات الخاصة بقوى الانتاج :

وهى المعوقات الخاصة بالانسان من حيث قواه الطبيعية وامكانياته التكنولوجية وموارده الطبيعية ٠ ولا شك أننا على مستوى هذا المجال نجد ما يلى :

(أ) أن التنمية فى أى مجتمع كان ، لا تتم بدون الانسان فهو وسيلة التنمية الأساسية وهدفها النهائى ٠ والانسان المصرى من حيث نشاطه الاقتصادى يتركز عمله فى مجالين من مجالات التنمية الاقتصادية المحدودة النمو والضئيلة الانتاجية بحكم طبيعتها وأعنى بهما مجال الزراعة حيث يعمل بها ٤٤٪ من جملة القوى العاملة ، ومجال الخدمات حيث يعمل به ٣٦٪ (١) ٠

(١) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى ٠ المجلد الثلاثون ـ العدد الأول ـ ١٩٧٧ القاهرة ـ صفحة ١٤٦ ٠

وانعكاس هذا النشاط الاقتصادى على البناء الثقافى قيميا وسلوكيا واضح فى انتشار قيم التواكلية والقدرية والايمان بالخرافات ، الى جانب ظهور مظاهر التبعية والانقيادية والخضوع العاجز فى سلوك غالبية سكان المجتمع . أو بمعنى آخر انتشار ثقافه الخدمة واضمحلال ثقافة الانتاج .

(ب) ضعف القدرات البدنية والثقافية عند غالبية سكان المجتمع ، بما يعانونه من أمراض بدنية (سيطرة مرض البلهارسيا على غالبية سكان الريف) وثقافية (ضخامة نسبة الأمية التى تسيطر على ٥٦٪ من جملة السكان) .

(ج) تخلف أدوات الانتاج المستخدمة سواء فى نطاق الريف أو على مستوى المدينة حيث لا تزال القوة العضلية والأدوات البدائية للزراعة (مثل الفأس أو الشادوف) هى قوة العمل الأساسية ، وفى المدن حيث يمثل النشاط الحرفى ٩٧٪ من جملة المنشآت الخاصة (التى يعمل بها أقل من ٥ عمال) (١) .

(د) محدودية الموارد الطبيعية للمجتمع .. فالأرض الزراعية لا تتجاوز ٤٪ من المساحة الكلية للبلاد ، وموارد الثروات الطبيعية محدودة بالنسبة لعدد السكان ، كما أن مصادر الدخل المعتمد على أجور العاملين بالدول العربية هى مصادر غير ثابتة ، وبالتالى لا يمكن أن تكون بديلا عن الموارد الطبيعية .

(هـ) عدم تناسب الأجور مع انتاجية العاملين ، ففى ظل انخفاض انتاجية العامل المصرى فى ظل ظروف تخلفه الثقافى والتدريبى (نقص التعليم والتدريب الفنى) تصبح الأجور بما عليه من انخفاض شديد ، أجورا مرتفعة بالمقارنة مع ساعات العمل الحقيقية والانتاجية الفعلية لهذا العامل .

(و) عدم وجود طبقة اجتماعية طليعية فى المجتمع تقود عملية التنمية، أو بمعنى آخر عدم وجود « فئة المنظمين) القادرين على تعبئة الموارد والامكانيات المادية والروحية للمجتمع ، وخاصة اذا لاحظنا استمرار قلة رجال الأعمال الصناعيين وانتشار فئة رجال الأعمال التجاريين ، وهو ما يكشف عنه

---

(١) د. على الجريتلى - خمسة وعشرون عاما - دراسة تحليلية للسياسات الاقتصاديه فى مصر - الهيئة العامة للكتاب عام ١٩٧٧ - صفحة ١١٢ .

قلة استثمارات القطاع الرأسمالى التى لم تتجاوز مائة مليون جنيه أى ما يقدر بنسبة ٨٪ من جملة الاستثمار خلال عام ١٩٧٦ (١) وبالتالى فقدان التنمية لأهم عامل من عوامل قيامها واستمرارها •

(ى) سوء التوزيع الجغرافى والعمرى للسكان ، فالسكان يتركزون على ٤٪ من المساحة الكلية للبلاد ، كما أن ثلثى سكان المجتمع من فئة الشباب (أقل من ٢١ عاما) (٢) وأثر ذلك على ارتفاع نسبة الاعالة وهى الظاهرة التى تسسب من التنمية الاجتماعية فعاليتها وحيويتها باعتبار أن غالبية أفراد المجتمع غير منتجين •

وعلى أساس هذه الصورة فان الانسان المصرى بصورتيه على مستوى القاعدة (غير المؤهلة وغير القادرة على الانتاج) أو على مستوى القمة (غير القادرة أو المؤهلة أيضا لقيادة عملية الأنتاج) ، عاجز عن تحقيق التراكم الرأسمالى اللازم لبناء المجتمع الصناعى العصرى بشكليه الرأسمالى والاشتراكى •

وتبقى هنا حقيقة قابلة للنقاش والتساؤل : هل انقطعت السبل أمام هذا الانسان لأن يحقق تقدمه ونموه ، أم أن هناك سبلا ما زالت غير مطروقة، لم تتحها له الظروف ، أو بالأحرى لم يتحها هو لنفسه ؟

وهل هذا العجز هو نتيجة منطقية لطبيعة انسانية خاصة به ، أم هو نتاج لعلاقات اقتصادية ـ اجتماعية معينة سيطرت عليه وبالتالى أعاقت تقدمه وعملية نموه ؟ وأمام هذا التساؤل انقسمت التفسيرات الى ثلاثة : ـ

تفسير أول : يرجع هذا العجز الى الطبيعة البيولوجية للانسان من حيث السلالة والجنس وما الى ذلك •

ومن الطبيعى أن البحث العلمى قد أثبت بجلاء فساد مثل هذه الآراء التى تقوم على تضخيم دور العوامل البيولوجية فى التطور (٣) •

تفسير ثان : يرجع هذا العجز الى الاطار الثقافى والاجتماعى للإنسان،

---

(١) المصدر السابق ـ صفحة ٢٥٧ •

(٢) المرجع السابق ، صفحة ٢٩٤ •

(٣) د• محمد الجوهرى ، علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث ، دار المعارف ، ١٩٧٨ ، صفحة ٥٤ ـ ٥٥ •

أو فى ضوء المثل العليا والأهداف والمعتقدات وأساليب السلوك السائدة فى بيئة اجتماعية معينة (١) .

تفسير ثالث : يرجع هذا العجز الى العلاقات الاقتصادية — الاجتماعية السائدة أو بمعنى آخر الى مستوى تطور قوى الانتاج وعلاقات الانتاج فى ذلك المجتمع ، وهو التفسير الذى لجأ اليه كاتب هذا المقال .

وعلى أساس هذا التفسير فاننا سنواصل تتبع الاطار العام للعلاقات الاقتصادية الاجتماعية فى مجتمعنا المعاصر ومدى تأثيرها على عجز أو تنمية هذا الانسان .

ثانيا — المعوقات الخاصة بعلاقات الانتاج :

ونجد على مستوى هذا المجال ما يلى :

١ — أن من أهم معوقات التنمية فى مصر هو انقطاع اتجاهات التنمية الخاصة بعملية علاقات الانتاج ، وبالتحديد تعدد الاختيارات الأيديولوجية فى اختيار النموذج الأساسى للتنمية .

وهذا الانقطاع بدد الجزء الأكبر للقوة البشرية نتيجة عدم استقرار علاقات انتاجية معينة وأثر ذلك على انخفاض انتاجية المجتمع ككل ، هذا فى الوقت الذى لو استمر فيه نموذج واحد للتنمية (بصرف النظر عن مدى تخلفه) لكان قد حقق نتائج أكثر ايجابية وفعالية بالنسبة للمجتمع على مستوى تطوره العام . وليس هنا مجال لتحليل آثار هذا الأنقطاع وأسبابه ، لأنه مجال يطول فيه الشرح بما يتنافى مع الطبيعة العامة لهذه الدراسة .

٢ — أدى هذا الانقطاع فى نموذج التنمية الى ازدياد حدة التداخل والتشابك بين نظم الانتاج المختلفة التى تنتمى الى عصور تاريخية مختلفة ، وهذا التداخل والتشابك قد يكون عنصرا من عناصر التكامل الاقتصادى والاجتماعى فى ظل وضوح الاختيارات السياسية والأيديولوجية ، أم فى حالة عدم وضوحها والاعتماد على الاختيارات التكتيكية ذات الطابع البراجماتى بدلا عنها ، لا بد أن يؤدى الى نتيجة منطقية وضرورية هى تعويق عملية التنمية

---

(١) نفس المرجع — صفحة ٤٩ — ٦١ .

الشاملة ، وخاصة فى ظل أزمة اقتصادية ـ اجتماعية تاريخية عامة بالنسبة للدول النامية ومنها مجتمعنا بصفة خاصة • وأقصد بها أزمة عملية النمو الاقتصادى وتخلفها عن الحضارة الصناعية الحديثة (ما يقرب من مائة وخمسين عاما منذ عهد محمد على) وأزمة الأمية التعليمية والثقافية التى تسيطر على ثلاثة أرباع السكان أى القاعدة البشرية العريضة •

وكلتا الأزمتين تتطلب اختيارا سياسيا وأيديولوجيا واضحا ومحددا ، وكل تعطيل لهذا الاختيار هو تدعيم لحدة هاتين الأزمتين •

٣ ـ ان جوهر علاقات الانتاج فى المجتمع تتمثل فى طبيعة علاقات الملكية السائدة فيه ومدى قدرتها على تحقيق النمو الاقتصادى والحراك الاجتماعى فى ذلك المجتمع • ولا شك أن هذا الاستغلال ليس بمعيار على صلاحية أو فساد علاقات انتاج المجتمع بصفة عامة ، بل ان هذه الصلاحية أو ذلك الفساد يتوقف على عوامل أخرى متعددة ، أهمها مدى جدة وجدية القمة وامكانياتها ، ومدى الفائدة المحققة للقاعدة وفرصها للحراك الاجتماعى رأسيا ، ويظهر هذا التوازن النسبى بين القمة والقاعدة فى شكل عدم اتساع فوارق الملكية بين أعضاء المجتمع طبقات وفئات على اختلاف أنواعهما • ولا شك أن هذه الفوارق الواسعة فى الملكية ليست بحد ذاتها معوقا من معوقات التنمية ، وانما تصبح معوقا ، عندما تضيق فرص العمل أمام الطبقات العريضة من المجتمع فى ظل محدودية النمو الاقتصادى العفوى أو المخطط للمجتمع ككل • ومن هنا فاتساع فوارق الملكية وضيق رقعة كل من النمو الاقتصادى العفوى أو التنمية الاقتصادية المخططة • هما معا اللتان تشكلان عقبة رئيسية من عقبات التنمية الاجتماعية فى مصر [١] •

وفوارق الملكية لا تقتصر على مجال الأنتاج وانما تزداد حدتها على مستوى الأستهلاك ، خاصة فى ظل ظروف الانفتاح الاقتصادى وربط السوق المصرى بالسوق الرأسمالى العالمى ، التى أدت الى تدعيم الفوارق الطبقية لأنماط الاستهلاك الغذائى والكسائى وظروف المسكن والترفيه ووسائل الانتقال •

---

(١) تكشف احصائيات التعداد الزراعى الصادر فى عام ١٩٦٥ لملكية الاراضى الزراعية عن تركيز ٤٠٪ من الملكيات الزراعية فى أيدى ٥ر٥٪ من ملاك الاراضى الزراعية بينما باقى الملاك ونسبتهم ٥ر٩٤٪ يملكون ٥٥٪ من الملكيات الزراعية ، ٥٪ الباقية من الاراضى الزراعية هى ملك الدولة •

٤ ـ تشكل طبيعة التقسيم الاجتماعى للعمل ، ممثلة فى الفوارق الواسعة بين الريف والمدينة وبين العمل فى مجالات الانتاج والعمل فى مجالات الخدمات ، معوقات رئيسية من معوقات تنمية مجتمعنا المصرى المعاصر .

وتكفى نظرة سريعة على الفجوة الحضارية بين مستوى الخدمات المقدمة لكل من المدينة والقرية وخاصة فى مجالى المياه النقية واستخدام الكهرباء ، فنجد أن ٧٧٪ من عدد الأسر فى حضر الجمهورية يستخدمون الكهرباء ، بينما لا يتجاوز عدد الأسر التى تستخدم الكهرباء ١٨٪ فى ريف الجمهورية ولا يتجاوز عدد الأسر الذين يحصلون على المياه النقية ٦٥٪ من جملة الأسر المصرية على مستوى المجتمع المصرى ككل (١) . ومن حيث الفوارق بين العمل الانتاجى والعمل فى مجال الخدمات ، تظهر من الاختلاف الشاسع فى الأجور والدخول لكل من المجالين سواء على مستوى العمال أو على مستوى أصحاب الأعمال (٢) .

٥ ـ ان علاقات انتاج أى مجتمع سواء كان رأسماليا أم اشتراكيا ، هى علاقة بين الناس المنتجة حول تنظيم هذا الانتاج (من حيث طبيعة الانتاج والتوزيع) ، الا أنه ونتيجة لعدم سيطرة نموذج محدد من النموذجين الأساسين لعلاقات الانتاج المعاصرة الرأسمالية والأشتراكية (عقب الانقطاع المتكرر لنماذج التنمية فى العشرين عاما الماضية) فان الناس أصبحت لا تعرف كيف تنتج ، وبعبارة أخرى تحول الناس من قوة منتجة الى قوة مستهلكة ، وليس هذا معوقا لقيام التنمية فحسب بل تبديد للجهد التنموى الرئيسى وهو الجهد البشرى . وخلاصة هذا الوضع أن علاقات الانتاج تحولت فأصبحت علاقة استهلاك ، أى أن ارتباطات الناس أصبحت ليس حول كيف وماذا ينتجون ؟ وانما صارت حول كيف وماذا يستهلكون ؟

---

(١) د. على الجريتلى ـ المرجع السابق ، صفحة ١٢٤ .

(٢) بينما لا يتجاوز متوسط الآجور فى القطاع الزراعى ٨٧ جم وفى القطاع الصناعى ٢٩٦ جم نجد أنها فى قطاعات الخدمات تصل ٣٢٦ جم وذلك عن عام ١٩٧٥ ـ انظر النشرة ـ الاقتصادية للبنك الاهلى المصرى المجلد ٣٠ ـ العدد الاول ١٩٧٧ . كذلك بالنسبة لمقارنة أرباح اصحاب الاعمال من الصناعيين وأصحاب الاعمال من التجاريين ـ رآجع فى ذلك مؤشرات اتحاد الصناعات والغرفة التجارية .

٦ - اضمحلال الطبقة الوسطى المصرية ، فعلى الرغم من النمو الكبير الذي شهدته هذه الطبقة خلال فترة الستينات نتيجة نمو حركة التصنيع والتنمية وأجهزة الدولة البيروقراطية ، فانه ومع اتجاه الدولة نحو سياسه الانفتاح الاقتصادى عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، قد بدأت عليها مظاهر التفتت والاضمحلال فتقلصت قاعدتها العريضة نتيجة تحول أجزاء عديدة منها الى المستويات الاقتصادية والاجتماعية للطبقات العاملة ، وصعود جزء محدود منها الى مصاف الطبقات العليا فى المجتمع نتيجة نمو بعض النشاطات الرأسمالية فى مجالات التجارة والوساطة والاسكان ، الا أن ما يخفف من مظاهر الاضمحلال والتفتت الذى طرأ على هذه الطبقة ، سياسة فتح أبواب العمل فى الدول العربية النفطية ، حيث استوعبت هذه الدول ما يزيد عن مليون مواطن يدخل الجزء الأكبر منهم فى عداد الطبقة الوسطى المصرية • وأهمية تأثير هذه الطبقة على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع لا جدال فيها بحكم أن معظم الكوادر الفنية والادارية لعملية التنمية تنتمى اليها ، وخاصة اذا أدركنا أن غالبية العناصر المهاجرة تكون عادة من أفضل العناصر البشرية سواء من حيث ديناميكيتها أو من حيث قدراتها ومؤهلاتها العلمية ومن هنا فان فقدان هذه الكوادر يعتبر معوقا من أخطر معوقات التنمية للمجتمع المصرى ، والذى لن تتبين آثاره الا بعد مرور فترة زمنية ليست بالطويلة •

٧ - انتشار ظاهرة هجرة الحرفيين والعمال المهرة والفنيين ، هو معوق آخر من معوقات التنمية ، الى جانب تأثيره على تغيير نمط البناء الاجتماعى المصرى ، بتحوله من بناء متوازن للطبقات والفئات الاجتماعية ، الى بناء يميل الى الخلل أكثر مما يميل الى التوازن • ويبرز ذلك من خلال ظاهرة انتشار فئات العمال الذين ليست لهم مهنة محددة ، وانما هم ينتقلون من مهنة الى أخرى ، بحكم أنهم لا يتقنون مهنة معينة • وبمعنى آخر فان استمرار النموذج الحالى للانفتاح الاقتصادى ، سيؤدى الى انتشار فئات من الناس بدون أعمال محددة ، أو ما يطلق عليهم اصطلاح « الغوغاء » ونمو ظاهرة « الغوغاء » هى ظاهرة من أخطر الظواهر التى يتعرض لها أى بناء اجتماعى يطمح نحو التقدم، بل حتى يأمل فى الاستقرار بمعانيه المختلفة • وتزداد هذه الظاهرة بروزا مع عدم وجود قنوات مفتوحة للعمل المنتج نتيجة لضعف معدلات التنمية الصناعية التى يمكنها أن تستوعب هذه الجماهير الفقيرة وشبه العاطلة من الناس الذين تتكدس بهم مدن المجتمع المصرى •

٨ - ان حصيلة الظواهر السابقة هو تضاؤل وزن فئة عمال الصناعة

داخل البناء الاجتماعى المصرى وتضخم فئات عمال الخدمات وأشباه العمال والغوغاء ، وهى حصيلة لها أبعاد عميقة لا من حيث انها معوقة لعملية التنمية بصفة عامة ، وانما من حيث مستقبل الانساق والنظم الاجتماعية والسياسية ككل • وهو المستقبل الذى قد تهدده صور من الفوضى الاجتماعية والسياسية والثقافية بصفة عامة ، اذا لم يأخذ فى اعتباره أن قضية تنمية الموارد الاقتصادية ، والاستخدام الرشيد للقوى البشرية هو طوق النجاة لهذا المجتمع فى مواجهة أى خلل اجتماعى قد يطرأ عليه •

٩ - سيطرة البرجوازية الصغيرة على البناءين القاعدى والفوقى عقب ثورة ١٩٥٢ ، كان وما زال معوقا من معوقات التنمية الاجتماعية سواء فى اطار الرأسمالية أو الاشتراكية ، وذلك بحكم وضعها الاجتماعى الوسطى ونتائجه السلبية على تكوين ونمو الطبقتين الأساسيتين للمجتمعات العصرية : الرأسماليين والعمال • وهذه السيطرة للبرجوازية الصغيرة هى علة بقدر ما هى أيضا نتيجة للتطور الرأسمالى البطىء والضعيف قبل ثورة ١٩٥٢ ، والذى كان أعجز من أن يقيم تنمية رأسمالية حقيقية ، فظهرت البرجوازية الصغيرة لتقوم بدور الوسيط ، الا أنها تحولت الى دور القيادة والسيطرة على اتجاهات التنمية وبالتالى حطمت أطر التنمية الرأسمالية ، فى الوقت الذى لم تتمكن فيه من بناء أطر التنمية الاشتراكية ، ومن هنا وقفت التنمية الاجتماعية فى منتصف الطريق بدون أن تصل الى نهاية أى طريق من طرق التنمية الاجتماعية •

١٠ - من أهم معوقات التنمية خلل نظام الأجور واتساع فوارق الدخل بين طبقات وفئات المجتمع المصرى ككل ، وحتى اذا تغاضينا عن الفوارق الرسمية للاجور ما بين الحد الأدنى والحد الأعلى والتى تصل الى ١ : ٢٣ (وهى نسبة مرتفعة للغاية) فان الفوارق غير الرسمية للدخول هى أكثر اتساعا بلا مقارن ، وخاصة اذا تتبعنا حجم الأعمال الخاصة فى مجالات الزراعة والتجارة والتشييد ، والتى تكشف لنا عن نسب الأرباح الصافية بالنسبة للمشتغلين فى هذه المجالات ، وهى المجالات التى تحتاج منا الى دراسات احصائية مستفيضة ودقيقة حتى يتجلى لنا تأثير هذه الفوارق فى الدخول على المستوى المجتمعى وعلى قضية التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع فى حاضره ومستقبله ككل •

هذه المعوقات كلها هى مجرد اشارات قصيرة نحو جزء من المعوقات التى تقف فى طريق التنمية للمجتمع المصرى ، وهى اشارات تحتاج منا لوقفة

موضوعية ومفصلة لطبيعة هذه المعوقات بنظرة أكثر شمولية وعمقا ، وهى وقفة لا تحتاج الى مجرد جهد الأفراد وانما هى فى أشد الحاجة لجهد المؤسسات الاجتماعية بجميع مستوياتها العلمية والادارية والسياسية لأنها تتعلق بمصير المجتمع .

يصـــدر قريبا بحث عن وحـدة بحوث الرأى العـــام والأعلام أثر التعاون بين وسائل الاعلام وأجهزة الخدمات على التنمية الريفية ٠

د٠ خليل صابات ا	مستشارا
د٠ محمود أبو النيل	مستشارا
د٠ نادية سالم	مشرفا على البحث
الأستاذ حسن الكاشف	عضوا
الأستاذة مها الكردى	سكرتير فنى البحث

التحديات الأيديولوجية ومحاولات البحث عن الموضـوعية فى علم الاجتماع

دكتور عاطف أحمد فؤاد (*)

أولا - فى الموضوعية وقضية التحرر الأيديولوجى :

منذ أن تخلق علم الاجتماع كنسق معرفى جديد ، ومحاولات المشتغلين به لم تتوقف فى السعى نحو تحقيق (علمية) هذا العلم الذى جاء مولده فى رحاب الأيديولوجية ونما فى أحضانها واستمد مقوماته - بل واستمراريته منها . وينعى البعض على الأيديولوجية أنها فى الوقت الذى تعد فيه النبع الذى يرتوى منه علم الاجتماع ، ويستمد من خلالها وجوده ، تقف عائقا دون تحقيق موضوعيته objectivity ، لان الموضوعية - فيما يرى البعض - تعتبر احدى المؤشرات الهامة فى الكشف عن مدى علمية هذا العلم أو ذاك .

ويرى كثير من الباحثين أن النشأة الأيديولوجية لعلم الاجتماع تؤكد لنا أن هذا العلم قد تمت صياغة أصوله الأولى فى ظل ظروف غير علمية ، فان تلك النشأة الأيديولوجية قد عصفت بكل اسـهامات السعى نحو تحقيق الموضوعية .

والأمر عندى جد مختلف ، فبرغم ايماننا بتلك النشـأة الأيديولوجية لعلم الاجتماع ، وهو الأمر الذى تحقق تاريخيا وبالاستعانة بمناهج البحث فى سسيولوجيا المعرفة ، وبرغم ايمان البعض أنها - أى الأيديولوجيا تعد من أهم معوقات تحقيق الموضوعية فى علم الاجتماع ، الا أننا نرى أن محاولات تجنب الأيديولوجيا من الصعوبة بحيث تكاد أن تصل الى مستوى (الحتميات) فى علم الاجتماع لو صح أن هناك حتميات فى هذا العلم .

والأمر المثير للتساؤل هو : كيف اذن يمكن أن تتحقق الموضوعية اذا كانت الأيديولوجيا حتمية من حتمياته ؟

---

* مدرس علم الاجتماع - كلية الدراسات الانسانية - جامعة الازهر - فرع البنات .

وتستوجب الاجابة عن الشق الأول من التســــاؤل أن نعين ماهية الأيديولوجيا ، ونحدد أبعــــادها ، أو بالأحرى أن نكشف عن معناها ، وان كانت محاولات تحديد « معنى الأيديولوجيا » لا تخلو هى الأخرى من أبعاد أيديولوجية · ومع ذلك ودون الدخول فى دروب الخلافات الأيديولوجية لمعنى الأيديولوجية نستطيع أن تستقرىء التعريف التالى لها : (الأيديولوجيا هى جماع الأفكار والرؤى النظرية والمعتقدات الخاصة بفرد ما أو بجماعة أو بفئة أو بطبقة أو بدولة وتتنوع هذه الأفكار والرؤى والمعتقدات فتجمع بين القضايا السياسية والاجتماعية والمسائل الاقتصادية ، فضلا عن الثقافية ·· الخ · والأيديولوجيا - على أية حال - تبدى انعكاسا لثلاثة متغيرات أساسية هى الانتماء الطبقى والسياسى والثقافى للفرد أو للجماعة أو للفئة ·· أو حتى للسلطة الحاكمة) ·

فالأيديولوجيا اذن هى طاقم من الأفــــكار أو هى نسق من المعتقدات وما المعتقدات والأفكار الا انعكاس للواقع ، وما الرؤى النظرية الا تجســيد للوجود وصورة له ، وهو ما أكده كارل مانهيم K. Mannheim عن مؤلفه الرائد عن (الأيديولوجيا واليوتوبيا : مقدمة فى علم اجتماع المعرفة) ·

ويقودنا التعريف الســـابق للأيديولوجيا وما طرحه مانهيم عن طبيعة العلاقة بين المعرفة والوجود الى تقرير حقيقـــة مفادها أن الأيديولوجيا هى مجموعة رؤى ذاتية ، ولا أعنى (بذاتية) هنا مجرد ذات الفرد أو الباحث فقط ، بل أيضا ذات الطبقة التى ينتمى اليها التى تتضمن مجموعة الرؤى والمصالح والقيم الخاصة بتلك الطبقة ، والتى تعد فى الآن نفسه انعكاسا لوضعها المتميز على سلم البناء الاجتماعى للمجتمع ·

واذا كان علم اجتماع المعرفة يؤكد لنا أن المعرفة انعكاس للواقع فلا شك أن ما يطرحه الباحث - أى باحث - من أفــــكار وما يقدمه من معرفة يعد - بلا شك - ترجمة صادقة للانتماء الطبقى والسياسى للباحث ، فضلا عما تلعبه الثقافة الخاصة ومصادر هذه الثقافة والخبرة الذاتية له من أدوار هامة فى تعيين طبيعة المعرفة أو الفكر الذى يقدمه الباحث فى مجال تخصصه ·

وتأكيدا لحقيقة جدلية العلاقة بين المعرفة والواقع ، فان صياغة فكر الباحث أو ما يقدمه منمعرفة لا يقتصر فقط على العوامل السابقة ، بل اننا نستطيع أن نؤكد - وفقا لمقولة العلاقة بين الفكر والواقع - أن فكر الباحث اذا كان حقيقة انعكاسا لكل هذه المتغيرات ، فانه - وفى الآن نفسه - يعد ترجمة صادقة لظروف عصره وما يفرزه من ســــمات اجتماعية وسياسية

وثقافية واقتصادية ، تطبع البناء الاجتماعى لمجتمعه بطابع مميز ، نجد له انعكاساته على فكر الباحث أو المفكر وعلى نوعية المعرفة التى يقدمها من حيث سماتها وحدودها والطابع المميز لها ٠

فالبـــــاحث فى علم الاجتماع أو السياسة أو حتى المؤرخ يظل فكره أو معرفته حبيسة هذه القيود الطبقية والسياسية سواء قيود طبقته أو القيود المستمدة من سمات العصر الذى يحيا فى ظله ، فيأتى هذا الفكر وتلك المعرفة مشوبة بكل تلك المتغيرات ، التى يرى البعض أنها تباعد بينها وبين الموضوعية وتجعل (علمية) هذه العلوم أمرا مشكوكا فيه ، وهو ما لا يؤرق الباحثين فى العلوم الطبيعية ٠

فالتحرر القيمى والتحرر الطبقى والسياسى ، أهداف لو تحققت فيما يرى بعض مؤرخى النظرية السسيولوجية ـ لكان خليقا بعلم الاجتماع أن يعلن موضوعيته وأن يباهى بعلميته ٠ ولكن كيف يتأتى ذلك والعلم نفسه قد نشأ فى أحضان الأيديولوجيا وولد على يديها ؟ ثم كيف له ذلك وموضوع بحثه (انسان) والقائم على بحثه (انسان) ؟ ومن تأتى المشكلة انسان يبحث انسانا ، والانسان بطبيعته متغير ، يختلف من مجتمع لآخر ، ومن طبقة لأخرى ومن زمن لآخر فى ذات المجتمع الواحد ، فالانسان (القضية) متغير والانسان (الباحث) متغير ، فكيف تتحقق الموضوعية التى تفترض قدرا مناسبا من الثبات فى موضوع الدراسة ، ومثله لدى القائم بها ، وهو أمر قد تحقق الى حد كبير لدى العلوم الطبيعية ، التى تتعامل مع غير الانسان ، تتعامل مع ثوابت ـ ان صح التعبير ـ لا تتدخل الا نادرا ـ أيديولوجية الباحث فيما يقوم أو يضطلع به من دراسات أو أبحاث ٠

ولكن ما لنا والعلوم الطبيعية ؟؟ ان لهـذه العلوم مادة بحثها وطرائق دراستها المختلفة عن تلك التى تتوافر لدى باحثى علم الاجتماع ، وموضوعية تلك العلوم (الطبيعية) ينبغى أن تتناول فى ضوء هويتها الخاصـــة كمادة للبحث وطرق أو مناهج للدراسة ، كما أن الحكم على مدى موضوعيتها ينبغى أن يكون فى ضوء تلك المتغيرات التى تختلف اختلافا غير يسير عن تلك المتوفرة لدى علم الاجتماع وغيره من العلوم الاجتماعية ٠

ورغم تشكك البعض فى امكانية تحقيق الموضوعية لعلم الاجتماع نظرا لوجود الأيديولوجيا باعتبارها متغيرا يفســـــد كل محاولات تحقيق تلك الموضـــوعية ، الا أننا ـ وكما أشرنا ـ نرى أن الأيديولوجية كأحـد المتغيرات

الهامة فى النظرية السسيولوجية من العسير تجنبها فى دراسات علم الاجتماع بدءا باختيار الموضوع وانتهاء بمحاولات المناقشة والتفسير ، وذلك ارتباطا بمحور الدراسة فى علم الاجتماع وهو الانسان بقضاياه المختلفة ، وهى القضايا التى تتسم أيضا بالنسبية ، وارتباطا أيضا بالقائم بالدراسة وهو الانسان أيضا ، الذى تتباين رؤيته للأمور وتختلف أيديولوجيته ومعتقداته ومن ثم أحكامه ، فالانسان الباحث يظل أسير انتماءاته الطبقية والسياسية والثقافية ، وتظل محاولات تحرره أملا يراود هؤلاء الذين يرون أن تحقيق الموضوعية فى علم الاجتماع رهنا بهذا التحرر .

ولعل محاولات بعض علماء الاجتماع الرامية الى محاكاة العلوم الطبيعية تحقيقا للموضوعية تعد محاولات - وهذا تصور خاص - غير مجديه على الاطلاق رغم صدق نيتها للاختلاف البين بين علوم المجتمع من جهة والعلوم الطبيعية من جهة أخرى . لذلك نرى أن موضوعية علم الاجتماع أو علمية هذا العلم ينبغى أن تطرح طرحا جديدا بأن نتناول فى ضوء طبيعة هذا العلم - اذا سلمنا ببعض مقولاته الأساسية ، ومنها صعوبة تجنب الايديولوجيا - ومن خلال هويته المتميزة .

ومن المؤكد أن محاولات التفكير فى التحرر الأيديولوجى هى محاولات جادة ولكنها - للأسف - تجعل من علم الاجتماع ومادة بحثه أمورا (ثابته) أو تجعل من قضاياه (جوامد) ، وهو ما يتناقض مع طبيعة هذا العلم وطبيعة مادة البحث فيه وهى الانسان . وأيا كانت الأيديولوجيا التى تكمن وراء محاولات التحرر الأيديولوجى ، الا أننا ينبغى أن ننبه الى أن لعلم الاجتماع حدودا ، وأن له مادة للبحث تعتمد على طرق ومناهج جد مختلفة عن تلك المتوفرة لدى العلوم الطبيعية ، وان الانتماء الأيديولوجى - وان نادى البعض بالتحرر منه - لصيق بالعلم ، وأن على علماء الاجتماع أن يبحثوا عن مخرج آخر لتحقيق موضوعية هذا العلم .

ولكن ينبغى أن نشير أن الموضوعية فى علم الاجتماع موضوعية نسبية Relative Objectivity ان صح هذا التعبير ، وذلك كنتيجة لنسبية الرؤى المختلفة للمشتغلين بالعلم ذاته . وموضوعية الباحث فى علم الاجتماع تكمن - فى يقينى - فيما يطرحه من تصورات أو يقدمه من اسهامات ومناقشات لقضايا مجتمعه ، أو ما يسهم به من مواقف تنأى به عن السلبية ، وتجعل لعلمه دورا متميزا ومشاركا فى المجتمع حتى ولو عبر هذا الدور عن مواقف أيديولوجية أو انتماءات نظرية أو سياسية للباحث .

ثانيا - الالتزام الأيديولوجي وأحدى قضايا علم الاجتماع السياسى : (التدرج الطبقى)

عكست لنا الصفحات الســـــابقة تصورا خاصا لعلاقة الأيديولوجيا بالموضوعية ، مؤكدين من خلال هذا التصور أن الأيديولوجيا (واقع) فى علم الاجتماع و (حقيقة) لا ينبغى التغافل عنها ، حيث انها واكبت نشـــــأته وما زالت تسير فى ركابه ، كما أكدنا أن موضـــــوعية علم الاجتماع - وكما نراها - تتسم بالنسبة ، وأنها ترتبط - ايجابا وسلبا - بموقف الباحث من قضايا مجتمعه ، وما تفرزه وضعيات عصره من مسائل تستوجب موقفا واضحا ومشاركا يكشف عن رؤية خاصة لها •

والأيديولوجيا (كواقع) فى علم الاجتماع قد تجلت فى ذلك التقسيم الذى أضحى كلاسيكيا لعلم الاجتماع ، حيث يصنفون الى علماء ينتمون الى اتجاه الصراع conflict وآخرين ينتمون الى اتجاه التوازن Equilibrium ومن خلال مقولتى الصراع والتوازن تتباين رؤى علماء الاجتماع لطبيعة العلم ذاته وطبيعة موضوعاته وقضاياه ، فضلا عن اختلاف وجهات نظرهم فى كيفيه التناول ومحاولات التفسير •

والمحاولة الراهنة تسعى الى تخير احدى قضايا علم الاجتماع السياسى وأعنى بها قضية التدرج الطبقى Class Stratification لكى نكشف من خلالها الى أى حد نستطيع أن نؤكد الدور التأثيرى الذى تلعبه الأيديولوجيا فى تناول بعض قضايا علم الاجتماع السياسى ، وهو ذلك العلم الذى يجسد - أكثر من غيره - تلك العلاقة الجدلية بين الاختلاف الأيديولوجى من جهـــة وطبيعة المعرفة المطروحة من جهة أخرى ، وقد يعزى السبب فى ذلك الى طبيعة هذا العلم ذاته وما تمثله قضاياه الخاصة وطبيعة تناولها من أهمية ، لا سيما ونحن نعلم أن الانتماء السياسى للباحث يشكل مع غيره من العناصر الأخرى البناء الأيديولوجى له Ideological Structure فلا غرو أن نجـــد أن الأيديولوجيا تجد لها - وفى ظل هذا العلم - مرتعا خصبا ومجالا تعمل من خلاله •

وقد يتســـاءل البعض عن السبب فى اختيارنا لقضية التدرج الطبقى كنموذج لقضايا علم الاجتماع السياسى لكى نستشهد من خلاله على واقعية الأيديولوجيا فى علم الاجتماع ؟

والحقيقة أن ظاهرة التدرج الطبقى تعد أكثر قضـــــايا علم الاجتماع السياسى تجسيدا لجدلية العلاقه بين الواقع الأيديولوجى والمعرفة والمطروحه. وهى قضية ثرية ، غنية بالأبعاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، تتميز عن غيرها بتشـــابك متغيراتها وتعددها ، الأمر الذى يتيح للأيديولوجيا أن تلعب دورها المتميز لا سيما عند محاولات تفسير أو مناقشه قضية (السببية) فى التدرج الاجتماعى بوجه عام والطبقى على وجه الخصوص •

وقبل أن نعرض لقضية التدرج الطبقى وكيفية انعـكاس الأيديولوجيا عليها ينبغى أن نشير الى مجموعة من الحقائق تكشف عن اعتراف بعض علماء الاجتماع الأمريكى والأوروبى بواقعية الأيديولوجية وبمحاولاتهم — لا سيما الشبان — منهم التحرر منها وهو الأمر الذى تبدى فى نقدهم للمجتمع الأمريكى والأوروبى ، وان كانت محـــــاولاتهم هذه لا تخلو هى الأخرى من أبعادها الأيديولوجية :

الحقيقة الأولى :

أننا لا نستطيع أن نفصل الاتجاهات الراديكالية فى علم الاجتماع وحركة النقد لاتجاهاته التقليدية عن الحركة العامة لنقد المجتمع الأمريكى والأوروبى، ومحاولة مناقشة المسلمات التى ينهض على أساسها هذا المجتمع ، فضـــلا عن محاولة التنبؤ بمجتمع جديد ، يدعم قيما جديدة ، وينهض على مقولات وتصورات جد حديثة ، ولعل محاولات هربرت ماركيوز Marcus واسهاماته المختلفة فى نقد المجتمع الأمريـكى تمثل أبرز تلك المحـاولات وأكثر جدية واثارة •

الحقيقة الثانية :

يعد الفن جولدنر Gouldner من أبرز حاملى لواء حركة النقد التى استهدفت مناقشة مسلمات علم الاجتماع الأمريكى ، ويعتبر مؤلفه (الأزمة المقبلة لعلم الاجتماع الغربى The coming Crisis of western Sociology الذى نشر عام ١٩٧٠ تجســـــيدا لفكر جولدنر ، الذى أكد فيه على أن التوجيهات النظرية لعلم الاجتماع الغربى قد نبعت أســـاسا من اسهامات تولكوت بارســونز Parsons التى ما زالت ســائدة ، بل ومسيطرة على الفكر السنسيولوجى الغربى •

ولقد أشار جولدنر فى مؤلفه هذا الى حركة النقد التى يتزعمها علماء

الاجتماع الشبان ، وهم علماء الاجتماع المتزعمون للجناح اليسارى Left — Wing Sociologists الذين أعلنوا أن غالبية الاتجاهات السائدة فى علم الاجتماع تنزع نحو الاتجاه المحافظ فى دراسة المجتمع الذى يقف حجر عثرة أمام الحركة الراديكالية للتغير الاجتماعى .

الحقيقة الثالثة :

تعتبر حركة تحرير علم الاجتماع Liberation Movement Sociology من أكثر الحركات الراديكالية عنفا ونقدا ــ على نحو ما يذهب جولدنر للاتجاهات التقليدية فى علم الاجتماع .

وهذه الحركة وغيرها من الاتجاهات اليسارية النقدية التى استهدفت تعرية الاتجاهات السياسية وفضح الدعاوى الأيديولوجية لعلماء الاجتماع المحافظين ، لم تكن ــ هذه الحركة ــ فى الواقع الا محاولة لتبرئة علم الاجتماع من (جريمة) الأيديولوجيا وصولا الى الموضوعية ، وهى محاولات لا نشك فى جديتها أو فى نزاهة قصدها ، بل نستطيع أن نؤكد أنها حركة ضرورية حتمتها ظروف التغير الاجتماعى ، ولكن ما نود أن نؤكده هو أن محاولات (التنقية الأيديولوجية) التى يتزعمها اليسار الجديد وحركة تحرير علم الاجتماع تثير فى حد ذاتها تساؤلا مفاده : ألا تضمر هذه الحركة أيضا توجيها أيديولوجيا معينا ؟ فاذا كانت الاجابة بنعم ، فألا يعنى هذا تأكيدا لما أشرنا اليه وهو أن الأيديولوجيا كانت وما زالت احدى حتميات علم الاجتماع اذا كانت لهذا العلم حتمياته الخاصة .

الحقيقة الرابعة :

من المحقق أن بعض علماء الاجتماع الغربيين ممن ينتمون الى جناح التوازن فى علم الاجتماع قد اعترفوا بالدور الذى لعبته وما زالت تلعبه الأيديولوجيا فى علم الاجتماع ، فها هو روبرت ميرتون Merton يعترف بأن بالولايات المتحدة الأميركية وحدها حوالى (خمسة آلاف) عالم اجتماع ، ولكل عالم منهم علم اجتماع خاص به His own Sociology وما هذا التعدد ــ فيما يرى ميرتون ــ الا نتيجة لتعدد التصورات أو بالأحرى كنتيجة لتعدد الأيديولوجيات رغم انتمائهم جميعا الى الأيديولوجيا الأم ، أيديولوجية المجتمع الرأسمالى .

كذلك فان E.C. Huges عالم الاجتماع الأمريكى يعلن فى المؤتمر العالمى الخامس لعلم الاجتماع أنه ليس هناك علم واحد للاجتماع ، بل هناك علوم للاجتماع ، فهناك علم الاجتماع الأمريكى وعلم للاجتماع السوفييتى .. وعلم للاجتماع الصينى ... الخ .

ولكن رغم اعتراف ميرتون بتعدد علوم الاجتماع ، الا أنه يذهب مع كوينج Konig ولازرس فيلد Lazarsfled وتولكوت بارسونز Parsons الى انهم يعتبرون أنفسهم علماء للاجتماع الأكاديمى يقومون بدراسات نظرية وأمبريقية فى ضوء اهتمام العلم (البحت) أو الخالص ، وليست لهم صلة على الاطلاق بالسياسة .

الحقيقة الخامسة :

الواقع ان انكار ميرتون وبارسونز وزملائهما لصلتهم بالسياسة أو انكار طبيعة علاقة اسهاماتهم العلمية بانتماءاتهم السـياسية ليؤكد تلك الصلة ولا ينفيها . ثم كيف يفسر لنا ميرتون تعدد علوم الاجتماع وهى التى اعترف بها ، ألا يضمر هذا التعدد تعددا فى الأيديولوجيات ؟ ثم كيف له أن يفسر موقف علماء الاجتماع الغربيين ذوى الاتجاه الراديكالى من أمثـال جولدنر وتشـارلى رايت ميلز Mills وميرادل Myrdal ورالف دارندورف R. Dahrendorf من علم الاجتماع التقليدى ، والذين أكدوا أن هناك صلة وثيقة بين علم الاجتماع كما يطرحه الغرب وبين سياسة الطبقات الرأسمالية الحاكمة ؟

التدرج الطبقى والمنطلقـات الأيديولوجية

قد لا يختلف مؤرخو الفكر السسيولوجى كثيرا على تباين المنطلقات النظرية والفلسـفية لكل من اتجاهى الصراع والتوازن ، ذلك التباين الذى عمقته - بشكل أو بآخر - التبايننات الأيديولوجية لأصـحاب الاتجاهين والذى انعكس - وبشكل صريح - على طبيعة المعالجات المختلفة لقضايا علم الاجتماع وفروعه المختلفة ومنها علم الاجتماع السياسى .

ومع تسليمنا باختلاف المنطلقات النظرية والفلسفية ثم الأيديولوجية لأصحاب الاتجاهين ، يسلم معنا أيضا نفر غير قليل من علماء الاجتماع (من كلا الاتجاهين) ويقرون بوجود هذه الاعتبارات . ففى نطاق قضية التدرج

الطبقى ، أو كما يطلق عليها علماء الاجتماع الأمريكيون ، التدرج الاجتماعى Social Stratification ويشير جون بييس Gohn Peas وزميلاه فى دراسة لهم موضوعها « التيارات الأيديولوجية فى تراث التدرج الاجتماعى الأمريكى » Ideological Currents in American Stratification Literature

تهدف الى كشف النقاب عن تأثير الأيديولوجية الأمريـــكية على الفكر السسيولوجى بوجه عام ، مع التركيز بشــكل خاص على قضــية التدرج الاجتماعى ، وكيف أن للأيديولوجية الأمريكية دورا واضحا فى تحديد طبيعة دراسة التدرج الاجتماعى والمناقشات التى تدور حولها ·

ويؤكد بييس وزميلاه فى هذه الدراسة أن هناك تيارين عقليين يحددان غالبية التراث الأمريكى فى دراسة التدرج الاجتماعى ، وهذان التياران هما : الليبرالية التطورية Evolutionary Liberalism والواقعية البنائية Structural Realism ويذهب التيار الأول الى أن الطبقات الاجتماعية تنبع — أســـــاسا — كنتاج للحراك الفــردى Individual Mobility الذى يمثل عملية الاختيـــــار الطبيعى Natural Selection لهؤلاء الأفراد الأكثر كفاءة ولياقة اجتماعيا وبيولوجيا ·

أما الاتجاه أو التيار الثانى فيذهب الى أن الطبقات المتميزة فى المجتمع قد ظهرت كنتاج للامســـاواة الاقتصادية والســياسية والاجتمــاعية ويلاحظ بييس Pease أن علماء الاجتماع الأمريكيين قد استجابوا بصـــفة أساسية للتيار الأول (الليبرالية التطورية) ، فى حين اتخذوا من التيار الثانى موقفا يتسم بالتقدير أو الاحترام الشكلى Formal Obeisance

ولقد بالغت تلك النزعه المعضدة للتيار الأول فى الاهتمام بفرص الفرد فى تحقيق عملية الحراك Mobility على نحو ما يذهب بييس — كما أنها حاولت أن تبرر النتائج المترتبة على سيادة النظام الاقتصادى الحر الا أن هذا التبرير لم يكن أمريكيا خالصـــا ، بل ان كثيرا من الدارسين الأوروبيين قد روجوا أيضا لمثل هذه الأفكار ·

الا أن بييس لاحظ أن علماء الاجتماع بالولايات المتحدة الأمريكية قد عضدوا — وباصرار — وجهة النظر هذه (التيـــار الأول) فى الوقت الذى حاولوا فيه أيضا أن يتبنوا بعض الأفكار والاصطلاحات الجديدة التى تطمس وتميع أوضاعهم الأيديولوجية الأساسية ·

ثم يحاول بييس وزميلاه استعراض بعض الاسهامات السسيولوجية الأمريكية والتى تدخل فى نطاق الاتجاه الأول ، فيشيرون الى أعمال كل من وليام جراهام سمينرو Sumner وتشارلز هورتون كولى Cooley وادوارد روس E.A. Ross ويقتبسون نصا هاما من كتابات سمينر لكى يؤكدوا من خلاله سيادة النزعة التطورية فى دراسة قضية التدرج الطبقى لدى أهم جيل من أجيال علماء الاجتماع الأمريكيين ، جيل الاسهامات الكبرى فى نطاق هذا العلم ، فيشيرون الى تصور سمينر للتدرج الطبقى الذى يعده نتاجا للعمليات التطورية الاجتماعية والطبيعية .Natural Social — evolutionary Processes ويرى أن الأفراد ينتظمون فى شرائح مختلفة وفقا لما يبذلونه من مجهودات غير متساوية من أجل التقدم • وتتنوع هذه المجهودات أو الاسـهامات بين اسـهامات فيزيقية وأخرى أخلاقية وعقلية • وهذه الأشـكال الثلاثة من الاسهامات تتسم بالنسبية وفقا لنصيب كل فرد منها •

أما ادوارد روس Ross فينظر الى التدرج الاجتماعى باعتباره أحـد ميكانيزمات الضـبط الاجتماعى ، كما أنه يتهم الترتيبات أو الاستعدادات الاجتماعية بأنها بمثابة لامساواة اقتصادية وسياسية واجتماعية تتسـم بالديمومة • ويؤكد روس أن المجتمع يتصدع عادة من جراء تلك النزعة التى تؤكد دائما أن الفقير هو فقير ولكنه يستطرد قائلا أن هؤلاء الفقراء ، ليسوا فقراء الا لأنهم يحيون فى ظل عذاب وليس لانهم أقل قدرة أو كفاءة من تلك الطبقات التى يقعون ضحية لها •

ولكن روس يعود مرة ثانية مشيرا الى الولايات المتحدة الأمريكية التى يسميها المجتمع التنافس Competitive society مؤكدا أن هؤلاء الفقراء التعسـاء من الضعف وعدم الـكفاءة بحيث يحتلون مـكانا غاية فى التواضع على سلم المجتمع وذلك بسبب فشلهم أو فشل آبائهم فى الاختبارات المختلفة التى يتيحها النظام التنافس Competitive System

فكأن روس بذلك يريد أن يؤكد على موضوعية المجتمع الأمريكى ، ذلك المجتمع الذى يتيـح لجميـع الأفراد القدرة على التنـافس فى ظل قدراتهـم وكفاءاتهم الخاصة ، ومن يفشل فى حلبة التنافس يكون مصيره أدنى درجة فى سلم التدرج الاجتماعى ، متغافلا بذلك التناقضـات الاجتماعية والطبقية فى المجتمع الأمريكى مدعما الأيديولوجية السائدة لدى هذا المجتمع أيديولوجية الطبقة الحاكمة •

وينتقل بيبس الى كولى Cooley مؤكدا أن الرؤية التطورية المتفائلة الخاصة بالتدرج الاجتماعى للمجتمع الأمريـــــكى قد ظهرت لدى كولى الذى يعترف بوجود ظاهرة التوزيع غير العادل للثروة بالولايات المتحدة الأمريكية ورغم ذلك فانه يزعم أن (مجتمع الفرص) كما هو الحال فى الولايات المتحدة الأمريكية ، يدفع أعدادا هائلة من الأفراد الى تجاوز الفقر الى أوضاع يشعرون فيها بالراحة والثراء Opulence

وخلاصة القول أنه على الرغم من أن كل من روس وكولى ينظران الى ظاهرة التدرج الطبقى ـ وكما هو الحال أيضا لدى ليستروارد Ward والبيون سمول Small ـ باعتباره ترتيبا تعسفيا مصطنعا أكثر مما ذهب سمينر ، الا أنهم أكدوا بعد ذلك على أن الولايات المتحدة الأمريكية تعد من بين المجتمعـــات (المفتوحة) ، التى تعمل خلالها القوى التطورية الطبيعية للاقتصاد (الخاص) والسياسة (الديموقراطية) على الحد من قوة التدرج الطبقى لدى المجتمع الأمريكى وديمومة هذا التدرج •

فالاقتصاد الحر والديموقراطية السياسية يمثلان ـ كما نعلم أيديولوجية • المجتمع الأمريكى ، فكأنما يريد كل من روس وكولى أن يؤكدوا أن أيديولوجية هذا المجتمع هى التى سوف تتيح للأفراد أن ينتقلوا من طبقة الى أخرى ، وان التدرج الطبقى كظاهرة بالمجتمع الأمريكى ليست من الجمود أو التحجر بحيث تعوق الأفراد عن الترقى والسمو الاجتماعيين •

ويشير بيبس أخيرا الى أنه من المدهش بعد حوالى ثمانين عاما من دراسة قضية التدرج الاجتمـــاعى بالولايات المتحدة الأمريـــكية أن يظل علماؤها متجاهلين المظاهر الاقتصادية والسياسية للامساواة الاجتماعية •

ويرجع بيبس هذا التجاهل الى أن الأيديولوجية الأمريـــكية السائدة كانت دائما تدعم النزعة الفردية Individualism التى تنهض على الفكرة التى مؤداها أن وضع الانسان فى سلم النظام الاجتماعى يعد نتيجة مباشرة لما يتمتع به هذا الانسان من خصائص أو صفات •

وعلى العكس من ذلك يلاحظ بيبس أن الاتجاه السسيولوجى يؤكد على أن وضع الانسان هو نتيجة لطبيعة النظام الاجتماعى الذى يحيا فى ظله هذا الانسان • ثم يؤكد بيبس ـ بعد ذلك ـ أن علماء الاجتماع ـ كغيرهم من

البشر - يتعرضون للأيديولوجية السائدة ، وهم على أية حال يتسمون فى دراساتهم بطبيعة التدرج الطبقى الأمريكى بالنزعة المتفائلة الفردية التطورية.

وعلماء الاجتماع بالولايات المتحدة الأمريكية يعتقدون - فيما يتصور بييس - أن نظام التدرج الاجتماعى يسمح بالحراك لهؤلاء الأفراد الذين يتميزون بلياقة بيولوجية واجتماعية معينة ، كما أنهم يعتقدون أن مستويات الحراك المهنى Occupational Mobility تنزع الى تحقيق الأيديولوجية السائدة ، لأن المستويات العالية للحراك المهنى تعمل على التقليل من حدة اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، كما تميل الى خلق مجتمع الطبقة الوسطى Middle class society الذى يعنى به المجتمع الأمريكى.

والمثير حقا - كما يذهب بييس - أن علماء الاجتماع بالولايات المتحدة رغم اشاراتهم الى اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الا أنهم لم يحاولوا دراستها دراسة علمية فى ضوء طبيعة النظام الاجتماعى والاقتصادى وأن هذا التجاهل كما يرى بييس يرجع الى سيادة الأيديولوجية الأمريكية بنزعتها الفردية من جانب والى أن محاولة التفسير البنائى Structural Explanation سوف لا تتعارض فقط مع الأيديولوجية العامة للمجتمع الأمريكى ، ولكنها سوف تشير أيضا الى اقتناع وايمان بالتفسير الماركسى للتدرج الطبقى.

ويكشف بييس عن نزعة علماء الاجتماع الأمريكيين نحو الوصول بالمجتمع الأمريكى الى ما يسمى بمجتمع الطبقة الوسطى وهو الأمر الذى أكد عليه عالم الاجتماع الأمريكى برنارد باربر Barber ومضمون مجتمع الطبقة الوسطى ينهض على أساس أن عمليات التحضر Urbanization والتصنيع Industrialization والعملية المهنية Professionalization والعملية البيروقراطية bureaucratization ، سوف تجعل من المجتمع الأمريكى مجتمعا متجانسا ، الأمر الذى يجعل من نظام التدرج الطبقى (سياسيا واقتصاديا) أمرا غير ذى بال بالولايات المتحدة الأمريكية.

ويؤكد بييس Pease أخيرا على أن علماء الاجتماع بالولايات المتحدة الأمريكية ينظرون الى قضية التدرج الاجتماعى من زاوية الفرد لا من زاوية البناء الاجتماعى ، وهم يدرسون قضية الاستهلاك متجاهلين مسألة توزيع الثروة ، ويهتمون بدراسة المكانة Status محاولين المبالغة فى تبسيط

قضية الطبقة ، معرفين القوة بصورة تخرجها عن مقولة التدرج • ويشير بييس الى فشل علماء الاجتماع بالولايات المتحدة الأمريكية فى دراسة العلاقات العنصرية race relations والمكانة التى تحتلها الأقلية Minority status وأسباب ذيوع الفقر ، فى ضوء سياق التدرج الطبقى بالولايات المتحدة الأمريكية وعندما يأتى الحديث عن هذه القضايا فى علاقتها بقضية التدرج الطبقي على نحو يلاحظ روبرت ليند Lynd نجد أن العلوم الاجتماعية (بالولايات المتحدة الأمريكية) تحوم حولها ولا تحاول التعمق فيها أو حتى الاقتراب منها •

ويختتم بييس وزميلاه دراستهم التى تحاول التأكيد على تأثير الأيديولوجية على دراسة قضية التدرج الطبقى بالولايات المتحدة الأمريكية الى التأكيد على حقيقة مؤداها أن سهامات كارل ماركسMarx وماكس فيبر Weber سوف تظل بعيدة عن الادراك أو الفهم الأمريكى •

هذا هو رأى ثلاثة من علماء الاجتماع بالولايات المتحدة الأمريكية الذين يعيشون فى ظل النظام الأمريكي والأيديولوجية الأمريكية ، ولكننا مع ذلك رغم اعترافهم بتأثير الأيديولوجية الأمريكية على تناول علماء الاجتماع بالولايات المتحدة لقضية التدرج الطبقى ، ألا يحق لنا أن نتساءل عن الدوافع الأيديولوجية التى حفزت بييس وزميليه الى القيام بهذه الدراسة ولا سيما وأنهم قد اختتموا تلك الدراسة بأن اسهامات ماركس وفيبر فى مجال التدرج الطبقى سوف تظل بعيدة عن الفهم أو الادراك الأمريكى ، ألا يضمر هذا أيديولوجية خاصة ؟

اعتمدنا فى عرض آراء بييس وزميليه على :

Pease, John and others, Ideological Currents in American stratification Literature, The American Sociologist, Vol 5, No. 2, May, 1970, pp. 127-137.

فتأثير الأيديولوجية الأمريكية اذن أمر غير منكور على تناول علماء الاجتماع بالولايات المتحدة الأمريكية لظاهرة التدرج الطبقى كما أشار بييس فضلا عما يكشف عنه التراث السسيولوجى بالولايات المتحدة الأمريكية والخاص بقضية التدرج الاجتماعى من تأثير لا يرقى اليه الشك للأيديولوجية على مسار دراسات علماء الاجتماع لقضية التدرج ، ويكفينا الاشارة الى اسهامات لويد وارنر Warner فى عمله الرائد The Yankee City والذى أكد فيه تصنيفه السداسى للمجتمع الأمريكى ، كذلك تولكوت بارسونز - Parsons

والذى كشف ـ وبشكل جلى ـ عن رؤيته لقضية التدرج الطبقى فى أكثر من دراسة ومؤلف ، ولعل من أبرزها مقاله المعنون (الطبقات الاجتماعية والصراع الطبقى فى ضوء النظرية السسيولوجية الحديثة) والتى تعرض فيها بالنقد لآراء ماركس وأفكاره الخاصة بقضية الطبقات والصراع الطبقى ٠

وينعى أوسيبوف Osipov فى دراسته النقدية للرؤية غير الماركسية لعلم الاجتماع وقضاياه المختلفة على علم الاجتماع الغربى تجاهله لتقسيم المجتمع الى طبقات وفقا لطبيعة العلاقة من وسائل الانتاج (وهى أساس الرؤية الماركسية لقضية الطبقات الاجتماعية) مدعما اتهامه بعدد وافر من النصوص والكتابات التى تكشف عن الرؤية الغربية لدراسة قضية الطبقات الاجتماعية التى ترى ـ فيما يزعم أوسيبوف ـ أن ظاهرة التدرج الاجتماعى هى عبارة عن نظام أو نسق للامساواة الاجتماعية المنظمة Institutionalized Social Inequality ينقل ـ وبشكل دائم ـ مزايا كل طبقة من جيل الى جيل ٠

واذا كنا قد عرضنا للرؤية الغربية الأمريكية لقضية التدرج الطبقى مؤكدين أن هناك علاقة جدلية بين الأيديولوجية الأمريكية من جهة وكيفية تناول علماء الاجتماع لظاهرة التدرج من جهة أخرى ، وذلك من خلال مجموعة من علماء الاجتماع الأمريكيين الذين ينتمون الى نفس الأيديولوجية ، فان من المؤكد أن هذا التأثير الأيديولوجى لا يقتصر على علماء الاجتماع بالولايات المتحدة الأمريكية ، بل ان هذا التأثير ـ ووفقا لمقولة الحتمية الأيديولوجية اذا كان فى علم الاجتماع حتميات ـ نجد انعكاسات له لدى علماء الاجتماع الماركسيين الذين لم ينجحوا ـ مثلما فعل بعض علماء الاجتماع بالولايات المتحدة الأمريكية ـ أو ينجح بعضهم فى الهرب من قبضة أو اسار الأيديولوجية الماركسية ٠

والنموذج المتوافر لدينا والذى يكشف عن مدى سيطرة التوجيه الأيديولوجى فى اختيار موضوعات الدراسة ومنهج معالجتها وتفسيرها ، هو ذلك النموذج الذى يقدمه لنا أوسيبوف G. Osipov فى دراسته النقدية المشار اليها سلفا عن (علم الاجتماع : مشكلات النظرية والمنهج) ، وما يهمنا من هذا المؤلف أنه يعبر عن وجهة النظر الماركسية فى عدد من قضايا علم الاجتماع من خلال نقده للرؤية الغربية الأمريكية لعلم الاجتماع معتمدا فى فى ذلك على عدد من النصوص والاقتباسات ، مؤكدا أن الرؤية الغربية رؤية مغرقة فى الأيديولوجية ، بعيدة كل البعد عن العلمية والموضوعية التى توفرها الرؤية الماركسية ٠

وملاحظاتنا على هذا المؤلف أنه من ألفه الى يائه يعبر عن الرؤية الماركسية ويعكس - وبشكل صريح - ذلك الولاء الأيديولوجى للفكر الماركسى ويتجلى ذلك سواء فيما آكده أسيبوف من أن عدم الأخذ بمقولات الفكر الماركسى (العلمى كما يدعى) تنأى بتلك القضايا عن مسارها العلمى الموضوعى ، أو سواء فى اختياره لمجموعة من النصوص المتحيزه ، متجاهلا فى الآن نفسه الاتجاهات الراديكالية فى علم الاجتماع الأمريكى ، أو فى تلك الحركات التمردية التى تزعمها ميلز Mills ودارندورف Dahrendorf وجونار ميردال Myrdal والفن جولدنر : Gouldner وهربرت ماركيوز Marcus فضلا عن حركة تحرير علم الاجتماع واليسار الجديد ٠٠ وغيرها من الحركات والاتجاهات التى اتجهت أساسا الى تفنيد المقولات التقليدية لعلم الاجتماع الغربى واخضاعها للنقد والمناقشة ، فأين علماء الاجتماع الماركسيون التقليديون من هذه الحركات وهذه الثورات الفكرية ، على الفكر السسيولوجى التقليدى فى أوروبا الغربية وأمريكا ؟

وما يهمنا فى الواقع فى كل ما ذهب اليه أوسيبوف هو أن نتحقق من هذا الزعم الذى يؤكد أن للأيديولوجية تأثيرا على طبيعة المعرفة المطروحة أو الفكر الخاص بباحث ما ، ولسوف نتخير فى هذا الصدد قضية التدرج الطبقى كما طرحها أوسيبوف عالم الاجتماع الماركسى الشهير فى مؤلفه المشار اليه ٠

والمقولات الماركسية فى دراسة الطبقة والصراع الطبقى غير مجهولة للمتخصصين فى علم الاجتماع العام وعلم الاجتماع السياسى على وجه الخصوص وبدون الدخول فى تفاصيل هذه المقولات نؤكد أن الفكر الماركسى يزعم أن تقسيم المجتمع الى طبقات اجتماعية يخضع فى حقيقة الأمر الى علاقة الفرد بوسائل الانتاج ، وتلك هى المقولة التى اعتمد عليها أوسيبوف فى نقده وتفنيده لموقف علم الاجتماع الغربى من قضية التدرج الطبقى فيذهب الى أن هذا العلم يتجاهل مبدأ الموقع من وسائل الانتاج ويطمس قضية الطبقات والصراع الطبقى ويقدم مفهومات مثل الشريحة Stratum والجماعة أو المجموعة الاجتماعية Social Group ويذهب الى أن كلا من أوجبرن Ogburn ونيمكوف Nimkoff يعرفان التدرج الاجتماعى بأنه لامساواة منظمة Regulated Inequality ينتظم من خلالها الأفراد سموا ودنوا وفقا لطبيعة أدوارهم الاجتماعية وأنشطتهم التى يلعبونها فى المجتمع ٠

فكأن أوسيبوف بذلك يريد أن يؤكد أن هؤلاء العلماء الغربيين يتجاهلون مبدأ الموقع أو العلاقة بوسائل الانتاج ومن ثم الصراع الطبقى وهو المبدأ العلمى ـ على نحو ما يذهب ـ الذى يتيح فهما أعمق لقضية التدرج داخل المجتمع ، ويقول فى هذا ما معناه أن علم الاجتماع الغربى يعترف بوجود صراع داخل كل المجتمعات بين جميع الأفراد مختلفى المكانات ولكنه ليس صراعا للطبقات من أجل الحصول على مزايا اجتماعية ، ولكنه صراع للأفراد من أجل البحث عن دور اجتماعى أفضل .

ويذهب أوسيبوف الى أن علم الاجتماع الغربى يبدأ مناقشة قضية الطبقات الاجتماعية معتمدا فى ذلك على نظريات هربرت سبنسر Spencer وجمبلوفتش Gumplowicz وليستر وارد Word الذين عللوا نشأة الطبقات الاجتماعية بأسباب بيولوجية وعنصرية ونفسية وتجاهلوا التقسيم الطبقى للمجتمع البورجوازى وتزايد الصراع الطبقى بين العمل ورأس المال .

ويزعم أوسيبوف أن جبرائيل تارد Tarde فى دراسته للطبقات الاجتماعية كان موجها بأيديولوجية خاصة ظهرت فى نصيحته للطبقة الدنيا بأن تقوم بمحاكاة الطبقة العليا . وقضية محاكاة الطبقة الدنيا للطبقة العليا قد وجدت لها رواجا لدى علماء الاجتماع الغربيين حتى لحظتنا الراهنة على نحو ما يذهب أوسيبوف .

وهذا التنديد الأيديولوجى ـ ان صح هذا التعبير ـ من قبل أوسيبوف لعلم الاجتماع الغربى فى دراسته للطبقات الاجتماعية يعكس (تيها أيديولوجيا) واغراقا وانتماء أيديولوجيا غاية فى التطرف فى اعتبار الأيديولوجية أو النسق الفكرى الماركسى هو النسق العلمى الوحيد الذى ينبغى أن تفسر من خلاله كل قضايا المجتمع ، والدليل على ذلك تسميته لعلماء الاجتماع الماركسيين بعلماء الاجتماع العلميين وكأن ما عداهم ـ ما داموا لم يتبنوا الفكر الماركسى ـ غير علميين ، وكأن العلمية قاصره على الفكر الماركسى وأن غيره يعد هراء وعبثا ، ألا يفصح هذا الموقف عن تعنت أيديولوجى غاية فى الجمود ؟؟

والماركسيون بوجه عام يعيبون على علم الاجتماع الغربى ارتماءه فى أحضان الأيديولوجيا وأن كل دراساتهم هى بمثابة محاولات لتدعيم أو لتبرير الوضع الراهن Status Quo للمجتمع الرأسمالى الغربى ، وهذا أمر يثير تساؤلا : كيف نستطيع أن نفسر موقف أوسيبوف وغيره من علماء الاجتماع

الماركسيين ؟ ثم ما هى التسمية اللائقة التى يمكن أن نطلقها على أوسيبوف وزملائه ؟ ألا يعتبر هذا تحيزا أيديولوجيا مبالغا فيه ؟

الواضح اذن أن أوسيبوف لم يستطع أن يخفى تحيزه الفكرى أو الأيديولوجى وهو الأمر الذى عابه على الفكر السسيولوجى الغربى فى دراسته لقضايا علم الاجتماع ومنها قضيه التدرج الطبقى • ويكفى أن نشير الى تصوره لقضيه الطبقات الذى كشف عنه فيما أكده أن علماء الاجتماع العلميين (الماركسيين) ينظرون الى الطبقات باعتبارها جماعات كبرى من الناس يتمايزون وفقا لاختلاف أوضاعهم تاريخيا على نسق الانتاج الاجتماعى ، وباختلاف علاقاتهم بوسائل الانتاج ، وباختلاف أدوارهم فى التنظيم الاجتماعى للعمل ، ومن ثم فانهم يختلفون أيضا فى طرق أو وسائل مشاركتهم الثروة الاجتماعية وكمية ما يحصلون عليه من هذه الثروة •

فالطبقة — وفقا لما يرى الماركسيون — تعد مقولة تاريخية Historical Category كما أنها ترتبط بمرحلة معينة من مراحل تطور الانتاج ، وبنمط معين من علاقات الانتاج •• وللطبقة أيضا ملامح أو سمات موضوعية، وتتحدد هذه السمات أو الخصائص بصفة أساسية بطبيعة علاقتهم بوسائل الانتاج وليس من خلال ما يتصورونه عن أنفسهم أو ما يتصوره الآخرون عنهم •

تلك هى المبادىء (العلمية) التى يرى الماركسيون ومنهم أوسيبوف أنها المحكات العلمية الموضوعية الوحيدة القادرة على تفسير طبيعة نشأة الطبقات الاجتماعية وديناميكية العلاقات القائمة بين مختلف هذه الطبقات • لا أعتقد أن هناك ولاء أكثر من هذا الولاء الأيديولوجى الذى قام أصلا أوسيبوف فى مؤلفه لتعريته ولفضح دعاواه الكامنة وراء الفكر السسيولوجى الغربى فوقع فيها من حيث لا يدرى •

(اعتمدنا على المؤلف التالى فى عرض وجهة نظر أوسيبوف

Osipov. G, Sociology :
Problems of theory and Methods, Progress Publishers, Moscow, 1969,
pp, 130 - 144.

اهم المراجـــع

اولا : مراجع باللغة العربية

١ ـ أحمد أبو زيد (دكتور) **العلوم الانسانية والصراع الأيديولوجى** ، عالم الفكر ، المجلد الثانى ، العدد الثانى ، سبتمبر ١٩١٧ .

٢ ـ طعيمه الجرف (دكتور) **الدولة والأسس العامة للتنظيم السياسى** ـ مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٤ .

٣ ـ عاطف أحمد فؤاد (دكتور) **سوســـيولوجيا المعرفة ، الماهية والمنهج** ـ مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت ، الســـنة الرابعة يناير ١٩٧٧ .

٤ ـ محمود عوده (دكتور) **علم الاجتمــاع بين الرومانســية والراديـكالية** ـ مكتبة سعيد رأفت ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

٥ ـ **نشأة علم الاجتماع : دراسة فى سسيولوجيا المعرفة ، فى دراسات فى فى علم الاجتماع والانثروبولوجيا** ـ دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٥ .

٦ ـ نبيل محمد توفيق الســـــمالوطى (دكتور) **الأيديولوجيا وأزمة علم الاجتماع المعــاصر : دراســة تحليلة للمشــكلات النظرية والمنهجية** ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الاسكندرية ، ١٩٧٥ .

٧ ـ يحيى الجمل (دكتور) **الحرية فى المذاهب السياسية المختلفة** ـ مجلة عالم الفكر ، العدد الرابع ، مارس ١٩٧١ .

ثانيا : مراجع باللغة الانجليزية

1. Bernal, J., D. **Science In History**, Vol. 4. The Social Sciences, Penguin Books, Middle sex, 1969.

2. Ebenstein, William, **Great Political Thinkers From Plato to the Present.**

3. Frisch, Morton, J., **Democracy and the class Struggle**, Ethics : An International journal of Social, Political and Legal Philosophy, Vol. No. 1, October 1963.

طريقة تنظيم المجتمع فى خدمة اجتماعية تنموية متكاملة (دراسة ميدانية)

الدكتور عبد الحليم رضا عبد العال (*)

تنزع الخدمة الاجتماعية الأمريكية ، فى الوقت الحالى ، الى التركيز فى الممارسة الميدانية على التعامل مع المشكلة ، أى استخدام الرصيد المعرفى والتقنى للمهنة فى التعامل مع المشكلة ككل ، وليس بالتركيز على التخصص العلمى أى على الطرق المهنية كما كان متبعا من قبل ٠

وهذا الاتجاه هو ما يطلق عليه بتكامل طرق الخدمة الاجتماعية ٠

تكامل الخدمة الاجتماعية العلاجية :

لقد بدأت الخدمة الاجتماعية فى الولايات المتحدة الأمريكية بطريقة خدمة الفرد ، والتى هى طريقة علاجية تساعد العميل على تعديل بعض جوانب سلوكه لتحقيق معدل توافق أعلى — وفى تحرك الخدمة الاجتماعية الأمريكية صوب التكامل ، كان تأثير خدمة الفرد على طريقتى خدمة الجماعة وتنظيم المجتمع واضحا ، اذ تحركت خدمة الجماعة من الأنشطة الترويحية الى ممارسة أنشطة علاجية ، وعادت طريقة تنظيم المجتمع الى ممارسة أنشطة تخطيطية وتنسيقية فى الغالب ، بعد نشاط سابق فى ممارسة الاجراء الاجتماعى ٠

ومن ثم يمكن القول أن الخدمة الاجتماعية الأمريكية المعاصرة ذات طبيعة علاجية وتلعب فيها طريقة خدمة الفرد دورا أساسيا فى تغذية اتجاهات طريقتى خدمة الجماعة وتنظيم المجتمع ، بحيث يمكن القول بأن طريقة خدمة الفرد هى الطريقة البؤرية فى الخدمة الاجتماعية العلاجية المتكاملة ٠

مشكلة البحث :

تتركز مشكلة هذا البحث فى دراسة الشكل الذى تتخذه الخدمة الاجتماعية فى مصر فى نزعتها الى التكامل ، وبالتالى بحث التأثير المتبادل

---

* أستاذ مساعد — قائم بعمل رئيس قسم تنظيم المجتمع — كلية الخدمة الاجتماعية — جامعة حلوان ٠

بين الطرق المهنية فى مرحلة تشكيل الخدمة الاجتماعية المتكاملة فى مصر ، على أساس أن الخدمة الاجتماعية فى مصر تختلف عن نظيرتها فى الولايات المتحدة الأمريكية فى أن الخدمة الاجتماعية المصرية توجه لتحقيق أهداف التنمية ، وهى حقيقة يدركها جميع العاملين بها ·

فهناك اذا مسلمة أساسية لهذا البحث هى أن الخدمة الاجتماعية فى مصر توجه وتطور لخدمة أغراض التنمية ·

ومن ثم فيقصد بالخدمة الاجتماعية التنموية تلك الممارسة المهنية التى تتخذ من أهداف التنمية فى المجتمع أهدافا تسعى هى الأخرى الى المساهمة فى تحقيقها · وهناك مسلمة ثانية لهذا البحث هى أن الخدمة الاجتماعية فى مصر عندما تتطور فانها لا تغفل الاتجاهات العالمية الحديثة للمهنة ، وتحاول الاستفادة منها وفقا للمتطلبات والظروف المحلية ·

واستنادا الى هذه المسلمة أيضا ، يمكن القول أن الخدمة الاجتماعية فى مصر عندما تتطور وتوجه لخدمة أغراض التنمية ، فانها بدلا من التركيز على الطابع العلاجى السائد فى الخدمة الاجتماعية الامريكية تتأثر بالاتجاه نحو التكامل الذى يبرز فى الخدمة الاجتماعية الأمريكية ·

واذا كانت الخدمة الاجتماعية فى مصر تتطور لخدمة أغراض التنمية ، وهى فى نفس الوقت تنزع الى احداث التكامل بين طرقها المهنية القائمة فيمكن القول بأن الخدمة الاجتماعية فى مصر تأخذ تدريجيا طابعا تنمويا ·

وهل يمكن القول ، تبعا لذلك ، أن طريقة تنظيم المجتمع ، وهى أقرب الى التنمية من طريقتى خدمة الفرد وخدمة الجماعة ، تبذل قوة جذب على هاتين الطريقتين ، أكثر من الجذب المبذول عليها من جانب خدمة الفرد وخدمة الجماعة !

فرضا البحث :

تهدف هذه الدراسة الى اختبار فرضين :

١ ـ تميل الخدمة الاجتماعية فى مصر ، الآخذة نحو التكامل ، الى تغليب الطابع التنموى على الطابع العلاجى والترويحى ·

٢ ـ تبذل طريقة تنظيم المجتمع جذبا على طريقتى خدمة الفرد وخدمة الجماعة أكثر مما تبذله هاتان الطريقتان على طريقة تنظيم المجتمع ، ومن ثم

تأخذ طريقتا خدمة الفرد وخدمة الجماعة فى الاتجاه نحو التكامل أيضا مع المجتمع ، بدلا من اقتصار التعامل مع الأفراد ، والجماعات ٠

تصـــميم البحث :

استخدم المسح الاجتماعى لجمع البيانات المتعلقة بهذا البحث ٠ وقد كان مجتمع البحث هم أعضـاء **هيئة التدريس بـكلية الخدمة الاجتمـاعية** من المتخصصين فى الخدمة الاجتماعية ٠ وكان عدد مفردات مجتمع البحث ٣٨ منهم ١٠ تخصص خدمة فرد ، ١٣ تخصص خدمة جماعة ، ١٥ تخصص تنظيـــم مجتمع ٠

وقد اختبرمجتمع البحث على هذا النحو لأن الأسئلة الموجهة للمبحوثين تتناول قضايا أكاديمية يصعب أن يجيب عنها بدقة غير الذين حصلوا على دراسات عليا فى الخدمة الاجتماعية ٠

وقد جمعت البيانات فى الفترة ما بين فبراير الى مايو ١٩٧٩ بوسيلتين هما :

أولا : اســـتمارة لكل تخصص (خدمة فرد ـ خدمة جماعة ـ تنظيم مجتمع) ٠

وقد تناولت الاستمارة الخاصـــة بخدمة الفرد أسئلة عن اتجاه طريقة خدمةالفرد للتعامل مع العوامل المجتمعية المؤثرة على المشكلاتالفردية ،بتركيز أكثر عن الاتجاه التقليدى الذى كان يتعامل أســـاسا مع العمليات النفسية الذاتية للعملاء ، وما يتبع ذلك من ميل تلك الطريقة التدريجى الى الارتكاز على نظريات ســيولوجية بدلا من الاعتماد على نظريات ســـيكولوجية بحتة وخاصــــة نظرية التحليل النفسى ، وبالتالى الاشـــتراك فى رسم السياسة الاجتماعية ، ثم تحديد مدى الأهمية النسبية لطريقة خدمة الفرد ذات الصبغة العلاجية فى المجتمع المصرى النامى ٠

اما الاستمارة الخاصة بتخصص خدمة الجماعة فقد تضمنت أسئلة عن احتمال التباعد التدريجى بين طريقة خدمة الجماعة وما كانت تمارسه تقليديا من أنشطة ترويحية ، مع احتمال تقاربها مع الجهود التنموية استجابة لظروف

مجتمعنا النامى ، وما يتبع ذلك أيضا من زيادة الارتكاز على بعض النظريات السيولوجية ، ثم تحديد الأهمية النسبية لطريقة خدمة الجماعة فى بلادنا •

وقد تضمنت استمارة تخصص تنظيم المجتمع أسـئلة عما اذا كانت لطريقة تنظيم المجتمع (وهو التخصص الأكثر تنموية فى الخدمة الاجتماعية)، أهمية خاصة عن غيرها من الطرق المهنية اسـتجابة لاحتياجات التنمية فى بلادنا ، ومن ثم السؤال عما اذا كانت تؤثر فى غيرها من الطرق المهنية أكثر من تأثرها بتلك الطرق •

ثانيا : مقاييس تدريجية Rating-Scales

(أ) بالنسبة لتخصص خدمة الفرد :

١ ــ مقياس تدريجى

١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧

أسباب مجتمعية أسباب فردية

لقياس مدى تدخل العوامل المجتمعية فى وقوع الحالات التى تتطلب المساعدة ، على أساس أنه من المرجح فى المجتمعات النامية أن تكون أسباب المعاناة العامة أكثر من أسباب المعاناة الفردية •

٢ ــ مقياس تدريجى

١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧

جانب علاجى جانب تنموى

لقياس مدى أرجحية أحد الجانبين العلاجى أو التنموى فى ممارسة طريقة خدمة الفرد فى مصر ، على أساس أنه على الرغم من عمل طريقة خدمة الفرد فى اطار خدمة اجتماعية تتجه الى الصبغة التنموية ، الا أن الجانب العلاجى فى خدمة الفرد يظل سائدا ، لأنها فى الأصل وبطبيعتها طريقة علاجية •

(ب) بالنسبة لتخصص خدمة الجماعة :

١ ــ مقياس تدريجى

١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧

أهداف تنموية أهداف ترويحية وعلاجية

لقياس مدى اتجاه طريقة خدمة الجمـــــاعة فى مصر الى تبنى أهداف تنموية ، اذ أن الأهداف الغالبة على تلك الطريقة فى ظل خدمة اجتمـــــاعية علاجية هى الأهداف الترويحية ثم العلاجية ، فى حين أنه من المتوقع أن يزداد ميلها الى تبنى أهداف تنموية فى اطار خدمة اجتماعية تنموية ٠

٢ ـ مقياس تدريجى

١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧

الجماعة كجماعة نمو فقـــــط	الجماعة كجماعة نمو وخدمة مجتمع معا

لقياس مدى استخدام اخصائى خدمة الجماعة للجماعة كوسيلة لتحقيق نمو للجماعة وأعضـــائها فحسب ، كما هو الحال غالبا فى الخدمة الاجتماعية العلاجية ، أو باضافة استخدام الجماعة لخدمة المجتمع أيضا ، كما هو مطلوب فى ظل خدمة اجتماعية تنموية ٠

(ج) بالنسبة لتخصص تنظيم المجتمع :

١ ـ مقياس تدريجى

١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧

لا تأثير	تأثير

لقياس مدى تأثير طريقة تنظيم المجتمع فى مصر حاليا على كل من طريقتى خدمة الفرد وخدمة الجماعة ٠ وقد بنى هذا المقياس على أساس انه مع ازدياد الاتجاه التنموى فى الخدمة الاجتماعية فانه من المتوقع أن يزداد تأثير طريقة تنظيم المجتمع على طريقتى خدمة الفرد وخدمة الجماعة ، لأن طريقة تنظيم المجتمع هى أكثر تلك الطرق تقليديا مساهمة فى عمليات التنمية ٠

٢ ـ مقياس تدريجى

١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧

الابتعـــاد عن تطوير الأنظمة الاجتماعية	المساهمة فى تطوير الأنظمة الاجتماعية

لقياس مدى نزوع طريقة تنظيم المجتمع فى مصر الى المساهمة فى تغيير الأنظمة الاجتماعية ، على أســاس أنه مع الاخذ بالاتجـاه التنموى من جانب الخدمة الاجتماعية ، يزداد نزوع طريقة تنظيم المجتمع الى المساهمة فى تغيير الانظمة الاجتماعية التقليدية التى تأخذ فى التغير استجابة لمطالب التنمية ، فى حين أن تلك الطريقة تنزع أكثر فى اطار خدمة اجتماعية علاجية الى العمل فى اطار الأنظمة الاجتماعية الراهنة ٠

٣ ــ مقياس تدريجى

١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧

العمـــل على زيادة الموارد	العمل فى ظل الموارد المتاحة

لقياس مدى نزوع طريقة تنظيم المجتمع فى مصر الى المساهمة فى زيادة الموارد بدلا من العمـــل فى حدود الموارد المتاحة ، على أســاس أن الخدمة الاجتماعية التنموية تهدف الى العمل لزيادة الموارد المجتمعية ، ومن ثم فانه من المتوقع أن تتجه طريقة تنظيم المجتمع الى زيادة قدرتها على تنمية الموارد فى حين أن طريقة تنظيم المجتمع فى اطار خدمة اجتماعية علاجية تركز على التنسيق بين أجهزة الرعاية الاجتمـاعية لتحسين اســتخدام الموارد المتاحة فعلا ٠

نتـــائج البحث

أولا ــ تخصص خدمة الفرد :

أوضح ٦٠٪ أن خدمة الفرد فى مصر ما زالت تركز على العمليـــات النفسية الذاتية متمسكة بذلك بالمفهوم التقليدى أكثر من أخذها بمحاولة احداث التوازن بين الفرد والبيئة ، وأن رأى ١٠٪ أن عملية التشخيص تتطور فى هذا الاتجاه عن عملية العلاج ، لذلك يتجه التشخيص الآن فى مصر الى دراسة تأثير العوامل المجتمعية على وقوع الحالة ، ومن ثم رأى ١٠٠٪ أن طريقة خدمة الفرد فى مصر يجب أن تتجه للارتـــكاز على نظريات أخرى بدلا من الاقتصار على الاعتماد على نظرية التحليل النفسى ، اذ أن ممارسة خدمة الفرد فى الدول النامية تختلف عنها بالضرورة عن ممارستها فى الدول الصناعية ، كما أجاب بذلك ١٠٠٪ من المبحوثين الذين لخصوا أسباب هذا الأختلاف الى :

١ ـ عوامل ترجع الى المجتمع نفسه مثل نوعية المشكلات ، تأثير المجتمع على تكوين نفسية العميل واختلاف ظروف المجتمع ٠

٢ ـ عوامل مهنية نابعة عن العوامل المجتمعيـــة مثل : التركيز على الجانب التنموى عن الجانب العلاجى ، استخدام العلاج قصير الأمد عن العلاج طويل الأمد ، والعلاج الجماعى عن العلاج الفردى ٠

ورغم أن طريقة خدمة الفرد ذات طابع منشأ علاجى ، الا أن ١٠٠٪ رأوا أنه من الممكن تطوير وتطويع تلك الطريقة لتخدم أهداف التنمية ، وقدموا بعض المقترحات التى تتبلور فى أن خدمة الفرد تتعـــامل فى الدول الغربية الصناعية مع حالات تستدعى علاجا كلينيكيا ، فى حين أنه من الممكن ، فى رأيهم ، أن تتعامل خدمة الفرد فى مصر كمجتمع آخذ فى النمو ، مع «الفرد» السوى بجانب الفرد غير السوى ٠

ومن ثم فمن الممكن مثلا العمل مع الأفراد الأميين فى برامج محو الأمية، ومع من يتعرضون أيضا لبرامج تنظيم الأسرة ، بجانب العمل فى مجال حل مشكلات العمل والتوافق المهنى ، بجانب العمـــــل مع قطاعات من المجتمع تتطلب معاملة خاصة مثل المرأة والشباب والطفولة ٠

أما بالنسبة للأهمية النسبية للطرق المهنية الثلاثة فى مجتمعنا النامى فيوضح جدول (١) أن المتخصصين فى خدمة الفرد أعطوا الأهمية الأولى لطريقة تنظيم المجتمع وهى أكثر طرق الخدمة الاجتماعية ارتباطا بالتنمية ٠

جدول (١)

ترتيب الطرق المهنية حسب أهميتها للمجتمع
من وجهة نظر المتخصصين فى خدمة الفرد

طريقة الخدمة الاجتماعية	ترتيب الطريقة			المجموع
	أهمية أولى	أهمية ثانية	أهمية ثالثة	
خـــدمة فرد	١	٨	١	١٠
خدمة الجماعة	ـ	١	٩	١٠
تنظيم المجتمع	٩	١	ـ	١٠
المجموع	١٠	١٠	١٠	١٠

وباستخدام المقيـــاس التدريجي عن مدى تدخـل العوامل المجتمعية أو الفردية فى احداث الحالات فقد لوحظ أن أقصى طرفى المقياس (١) ، (٧) لم يحصلا على تكرارات فى حين حصل الوزن الثانى بالنســـبة للعوامل المجتمعية على ٣ تكرارات ، فى حين حصل الوزن الثانى أيضا بالنســبة للأسباب الفردية على تكرارين فقط ٠

وبمقارنة هذه النتيجة بما أعرب عنه المبحوثون فى استمارة البحث عن أسباب وقوع الحالات التى تتعامل معها طريقة خدمة الفرد فى المجتمع المصرى نجد أن هناك بعض الفروق :

ـ ففى حين أعرب ٧ر٧٢٪ أن تلك الأسباب هى مجتمعية غالبا ، أكثر منها مجتمعية ذاتية أو ذاتية فقط ، نجد أن هذه النسبة المئوية فى المقياس تبلغ ٤٠٪ (وزن ٢ ، ٣) ، أما عن الأسباب الذاتية فقد كانت النسبة متقاربة فى الاجابتين فكانت١ر١٨٪ بالنسبة لاجابات الاســتمارة ، ٢٠٪ بالنسبة للمقياس (وزن ٥) ٠

وربما كانت اجابة المقياس أكثر دقة ، ومن ثم يمكن القول أن الأسباب المجتمعية توجد مع غيرها من الأسباب فى ٨٠٪ من الحالات (أوزان ٢ ، ٣ ، ٤) والأسباب الفردية توجد مع غيرها من الأسباب فى ٦٠٪ من الحالات (أوزان ٤ ، ٥) ٠

كما أوضح المقيـــاس التدريجى عن مدى تطبيق أحد الجانبين العلاجى أو التنموى فى ممارسة خدمة الفرد حاليا فى مصر ، أن الجانب التنموى البحت لا يمارس الا بنسبة ٤٠٪ (وزن ٥ ، ٦) والجانب العلاجى البحت لا يمارس الا فى حدود ٦٠٪ (وزن ٢) ٠ أما الممارسة المشتركة فنسبتها ٤٠٪ (وزن٤) ومن ثم فان هذه النتائج توضح :

(أ) بالنسبة للفرض الأول القائل بأن الخدمة الاجتمـاعية فى مصر الآخذة نحو التـكامل يميل الى تغليب الطـابع التنموى على الطـابع العلاجى أو الترويحى فان النتائج المتعلقة بتخصص خدمة الفرد تشير الى صحة هذا الفرض ٠

فقد أجاب ١٠٠٪ بامكانية ربط خدمة الفرد بأهداف التنمية ، كما أن هناك أرجحية فى تطبيق الجانب التنموى عن الجانب العلاجى فى ممارســة

خدمة الفرد حاليــا فى المجتمع المصرى بنســبة ٤٠٪ (وزن ٥ ، ٦ مقياس تدريجى) للجانب التنموى و ٢٠٪ فقط للجانب العلاجى (وزن ٢) .

(ب) يتضمن الفرض الثانى أن طريقة تنظيم المجتمع تبذل تأثيرا أكثر على طريقتى خدمة الفرد وخدمة الجماعة .

وتشير النتائج الى صحة هذا الفرض أيضا ، اذ أجاب ١٠٠٪ بضرورة تطوير طريقة خدمة الفرد لتتلاءم مع ظروف المجتمعات الآخذة فى النمو ، كما اجاب ١٠٠٪ بضرورة اشتراك أخصائيى خدمة الفرد فى رسم السياسة الاجتماعية و ١٠٠٪ بضرورة تطوير القاعدة العلمية بحيث لا تقتصر على نظرية التحليل النفسى ، و ١٠٠٪ على أن عملية التشخيص تتجه الى تقدير العوامل المجتمعية المسببة لوقوع الحالات ، وحصلت العوامل المجتمعية مع غيرها من أسباب وقوع الحالات على نسبة ٨٠٪ على المقيــاس التدريجى ، كما حصلت طريقة تنظيم المجتمع على نسبة ١٠٠٪ كأكثر الطرق أهمية بالنسبة لاحتياجات مجتمعنا النامى .

ثانيا ـ تخصص خدمة الجماعة :

أجاب ١٠٠٪ من المبحوثين بأن القاعدة العلمية لطريقة خـدمة الجماعة بدأت فى الاستفادة من بعض النظريات السسيولوجية مثل الانساق الاجتماعية، الجماعة الصغيرة ، المباراة ، وبعض نظريات التغير الاجتماعى ، كما أوضـــح ١٠٠٪ أن تلك الطريقة بدأت فى تبنى أهداف تنموية مثل توفير الأســـاس الاجتماعى للتنمية الاقتصــادية ، واســـتخدام الجماعات فى تنمية المجتمعات المستحدثة ، وتنمية الاحساس بالمسئولية الاجتماعية لدى المواطن ، كما أكدت ١٠٠٪ أيضا أن على طريقة خدمة الجمــاعة فى مصر أن تطور أساليبها الفنية للمساعدة فى تحقيق تلك الأهداف التنموية مثل استخدام المقاييس ، العمل من خلال المنظمات السياسية ، ترشيد عمليات اتخاذ القرارات ، العمل مع جماعات نواصى الشوارع .

أما من حيث أولوية أهداف تلك الطريقة فى مصر ، فقد أعطى ٨٤ر٧٪ أهمية أولى للأهداف التنموية ، تليها الأهداف العلاجية ، فالأهداف الترويحية بيد أن ١٠٠٪ أجابوا بأن تبنى خدمة الجماعة لأهداف تنموية من الأمور الحتمية لمصيرها فى مجتمعنا النامى .

ويوضح جدول (٢) أهم اتجاهات خدمة الجماعة فى مصر :

أهم اتجاهات خدمة الجماعة فى مصر حاليا

الاتجـــــاه	التكرار (ن ١٣)
الاتجاه التنموى	٨
الاتجاه التأهيلى	٧
الاتجاه التفاعلى	٦
الاتجاه العلاجى	٤
المجموع	٢٥

وعن علاقة طريقة خدمة الجماعة بطريقة تنظيم المجتمع أجاب ٥ر٥٣٪ بأن هناك تقاربا ملحوظا بين الطريقتين يتمثل فى العمـــل المشترك مع جماعات المجتمعات المحلية ، والعمل فى مجالات الخدمة العامة ٠

وأعرب المتخصصون فى خدمة الجماعة أن طريقة تنظيـــم المجتمع هى الطريقة صاحبة الأولوية بالنسبة لمتطلبات المجتمع النامى بنسبة ٢ر٦٩٪ ، تليها طريقة خدمة الجمـــاعة ، ثم طريقة خدمة الفرد ، كما يوضـــح ذلك جدول (٣) :

جـــدول (٣)

ترتيب طرق الخدمة الاجتماعية حسب أولويتها
بالنسبة لاحتياجات المجتمع النامى

الطريقـــة	ترتيب الطريقة			المجموع
	أهمية أولى	أهمية ثانية	أهمية ثالثة	
تنظيم المجتمع	٩	٤	–	١٣
خدمة الجماعة	٣	١٠	–	١٣
خـدمة الفرد	–	–	١٣	١٣
المجموع				١٣

ويلاحظ أن أية مفردة لم تعط طريقة تنظيم المجتمع أهمية ثالثة ، فى حين أن جميع مفردات البحث أعطت طريقة خدمة الفرد أهمية ثالثة فقط ، كما أن الغالبية أعطت طريقتهم (خدمة الجماعة) أهمية فى المرتبة الثانية ٠

وباستخدام المقياس التدريجى عن مدى أخذ طريقة خدمة الجماعة فى المجتمع المصرى بالأهداف التنمويه فى مقابل الأهداف العلاجية ، لوحظ أن أقصى وزن بالنسبة للأهداف التنموية (١) لم يحظ بتكرارات فى حين أن أقصى وزن بالنسبة للأهداف العلاجية أو الترويحية حظى بتكرارين ، ومعنى ذلك أن الممارسة الميدانية لم تتطرف بعد الى تبنى الأهداف التنموية بالقدر الكافى ٠

كما أوضح المقياس التدريجى عن مدى استخدام الجماعة كجماعة نمو فقط أو كجماعة نمو وخدمة مجتمع معا أن أقصى وزن عن استخدام الجماعة كجماعة نمو وخدمة مجتمع معا (٧) قد حصل على عدد مواز نسبيا من التكرارات (٥ تكرارات) ثم الوزن الذى يليه (٦) الذى حصل على أربعة تكرارات ٠ ومن ثم يمكن القول بأن غالبية التكرارات كانت موزعة على أوزان تدرج استخدام الجماعة جماعة نمو وخدمة مجتمع معا ـ مما يشير الى ميل المتخصصين فى خدمة الجماعة الى استخدام الجماعة فى أغراض التنمية معا ٠

ومن ثم فان هذه النتائج توضح :

(أ) تشير النتائج الى صحة الفرض الأول القائل بأن الخدمة الاجتماعية فى مصر تميل وهى تتكامل ، الى تغليب الطابع التنموى على الطابع العلاجى و / أو الترويحى ، فقد أجاب ٩٢ر٤٪ بأن طريقة خدمة الجماعة لم تعد تركز على الأنشطة الترويحية ، وأجاب ١٠٠٪ أنها يجب أن تتبنى فى مصر أهدافا تنموية ، كما حصلت الأهداف التنموية على الأهمية الأولى بالنسبة لطريقة خدمة الجماعة فى مصر (٨٤ر٧٪) بالمقارنة بالأهداف العلاجية والترويحية ٠

(ب) أما الفرض الثانى المتضمن بأن تأثير طريقة تنظيم المجتمع ، فى مصر على طريقة خدمة الفرد وخدمة الجماعة أكثر من تأثيرها على تنظيم المجتمع، فتشير النتائج أيضا الى صحة هذا الفرض ، فقد أجاب ١٠٠٪ بأن طريقة خدمة الجماعة تأخذ فى تكوين قاعدة علمية لها مشتقة من بعض النظريات السسيولوجية ، كما أجاب ١٠٠٪ أيضا بأن تلك الطريقة تأخذ فى تطوير أساليبها الفنية لتتمكن من تحقيق أهدافها التنموية ٠ كما أعطت غالبية الاجابات أهمية أولى لطريقة تنظيم المجتمع بالنسبة لطريقتى خدمة الفرد وخدمة الجماعة استجابة لمتطلبات مجتمعنا النامى ٠

ثالثا — تخصص تنظيم المجتمع :

أوضحت نتائج الدراسة التى أجريت على المتخصصين فى تنظيم المجتمع أن ٨٧٫٥٪ يدركون أن لهذه الطريقة أهمية خاصة فى مصر كمجتمع تنموى وكذلك لأن هذه الطريقة :

- تنسجم أهدافها مع أهداف التنمية ٠
- تساعد على احداث تغييرات فى الأنظمة الاجتماعية ٠
- تستطيع أن تساهم فى تعميق الشعور بالمسئولية الاجتماعية ٠
- تتعامل مع أعداد كبيرة من المواطنين

ولما كانت طريقة تنظيـــــم المجتمع تعمل فى مجتمعنا لمواجهة أسباب وعوامل التخلف ، فى عدة أوجه يوضحها جدول (٤) :

جـــدول (٤)

بعض أوجه الاختلاف بين طريقة تنظيم المجتمع فى الدول النامية عنها فى المجتمعات الصناعية المتقـــدمة

أوجة الاختـــلاف	التكرار (ن ١٥)
تهتم بمواجهة مشكلات التخلف كالأمية والفقر	١٠
تمارس غالبا خلال أجهزة حكومية وليس خلال أجهزة غير حكومية	٨
تعمل لتنمية الموارد وليس فى اطار موارد قائمة فعلا	٧
تعمل فى ظل امكانيات وموارد محددة	٧
تعمل لتغيير الثقافة والقيم المرتبطة بالتخلف	٧
تحاول تطوير وسائل تصلح لسعيها فى تحقيق أهدافها التنموية	٧
المجموع	٤٧

أما من حيث مجالات العمل فقد تضمنت الاجابات تلك المجالات التى يشتمل عليها جدول (٥) :

جـــدول (٥)

أهم مجالات عمل طريقة تنظيم المجتمع فى المجتمعات النامية

المجـــال	التكرار (ن ١٦)
التركيز على العمل المباشر مع المواطنين أكثر من العمل فى نشاطات تنسيقية	٩
العمل مع التنظيمات السياسية	٧
الاهتمام بالمجتمعات الريفية بدلا من التركيز فقط على المجتمعات الحضرية	٧
تكوين نماذج للتنمية المحلية	٥
المجموع	٢٨

كما أجاب ٨١٫٥٪ بأن طريقة تنظيم المجتمع فى الدول النامية بصفة عامة تبذل تأثيرا ملحوظا على تطور الخدمة الاجتماعية لبعض الأسباب منها أنها تساعد الطرق الأخرى على الأخذ بالأهداف التنموية ، والتعامل مع أعداد كبيرة من المواطنين ، وفتح مجـالات عمل تنموى يمكن أن تستوعب طريقتى خدمة الجماعة وخدمة الفرد فيما بعد ، كما أن نشاطاتها تشـــتمل فى الواقع على التعامل مع أفراد وجماعات بجانب التعامل مع المجتمعات ، ومن ثم فانها تكون قاعدة علمية وأساليب ممارسة يمكن أن تستفيد منها طرق الخدمة الاجتماعية الأخرى ٠

ومن أوجه تأثير طريقة تنظيم المجتمع على طريقة خدمة الفرد ما يوضحه جدول (٦) :

جـــدول (٦)

أوجه تأثير طريقة تنظيم المجتمع فى طريقة
خـدمة الفرد

وجـــه التأثير	التكرار (ن ١٣)
تعديل أساليب العلاج بزيادة التركيز على احداث تغييرات فى البيئة لصالح العملاء	٩
النظرة الشمولية للعميل على أساس أنه متكامل فى نفس البيئة بدلا من التركيز الســـابق على فردية العميل	٧
اتجاه خدمة الفرد الى تقليل التعامل مع مكونات اللاشعور وشبه الشـعور والتركيز الحالى على العلاج القصير الأمد	٧
توجيه العملاء الى تنظيم أنفسـهم للحصـــول على الخدمات التى يحتاجون اليها	٧
اتجـاه خدمة الفرد الى التـأثير على الســـياسة الاجتماعية لصالح العملاء	٦
الاهتمام بالتعـامل مع الأفراد داخل التنظيمـات الاجتماعية	٦
اتجاه خدمة الفرد الى التعامل مع قادة المجتمع	٤
المجموع	٤٦

أما أوجه تأثير تنظيم المجتمع على طريقة خدمة الجماعة فكانت كالتالى :

جـــدول (٧)

تأثير طريقة تنظيم المجتمع على طريقة خدمة الجماعة

وجـــه التأثير	التكرار (ن ١٣)
اتجاه خدمة الجماعة للعمل فى مجالات التنمية	٨
التباعد بين خدمة الجماعة ونشاطات شغل أوقات الفراغ	٧
اتجاه خدمة الجماعة للمشاركة فى حل المشكلات المجتمعية	٦
اهتمـام خدمة الجماعة بتأهيـل أعضـاء الجمـاعة للمشاركة فى اتخاذ القرارات المجتمعية	٦
اتجاه خدمة الجماعة للاســــتفادة من نظريات سسيولوجية	٦
اتجاه خدمة الجماعة الى قيـاس عائد تداخلهـا فى تنمية المجتمعات	٦
المجموع	٣٩

وقد أجاب ٩٣ر٧٥٪ بأن خدمة الجماعة أسهل وأكثر تأثرا بتنظيم المجتمع من خدمة الفرد ، وقد يعزى ذلك الى أن الجماعة يمكن أن تســتخدم بمرونة كأداة علاجية ووسيلة تنموية ، كما أجاب ٦٨ر٧٥٪ بأن طريقتى خدمة الجماعة وخدمة الفرد لا تبذلان تأثيرا واضحا فى الوقت الحالى على طريقة تنظيم المجتمع فى الدول النامية •

وقد توصـل المبحوثون الى أن طريقة تنظيم المجتمع هى الأكثر أهمية بالنسبة لمتطلبات مجتمعية عن طريقتى خدمة الفرد وخدمة الجماعة ، كما يوضح ذلك الجدول (٨) :

جــــدول (٨)

ترتيب طرق الخدمة الاجتماعية من حيث أهميتها للمجتمع النامى

الطريقــة	ترتيب الأهمية			المجموع
	أهمية أولى	أهمية ثانية	أهمية ثالثة	
تنظيم مجتمع	١٦	—	—	١٦
خدمة جماعة	٣	١٢	١	١٦
خــدمة فرد	٣	١	١٢	١٦

وأوضحت نتائج المقاييس التدريجية أن هناك تخطيطا ملحوظا ازاء تأثير طريقة تنظيم المجتمع على طريقة خدمة الفرد اذ تمركزت تســع اجابات حول الصفر الافتراضى وأوزان (١ ، ٢ ، ٣) الدالة على عدم وجود تأثير وقد قل التحفظ ازاء مدى تأثير تنظيم المجتمع على خدمة الجماعة اذ تمركزت ســـبعه تكرارات حول الصفر الافتراضى وأوزان (١ ، ٢ ، ٣) الدالة على عدم وجود تأثير ، ووزعت تسعة تكرارات حول الأوزان الدالة على وجود تأثير ٠ كذلك وجد هناك ميل نحو اتجاه تنظيم المجتمع الى احداث تغييرات مجتمعية لصالح العملاء اذ تمركزت خمسة تكرارات فقط حول وزنى (١ ، ٢) ، الدالين على الابتعاد عن احداث التغيير ، أما الاتجاه الى زيادة الموارد بدلا من الاقتصار على العمل فى نطاق الموارد القائمة فقد كان حاسما اذ حصل وزنا (٦ ، ٧) الدالان على العمل فى اطار الموارد المتاحة على ثلاثة تكرارات فقط ٠

ومن ثم يمكن القول أن نتائج اختيار الفرضين بالنسبة لتخصص تنظيم المجتمع كالتالى :

(أ) تشير هذه النتائج الى صـــــحة الفرض الأول القائل بأن الخدمة الاجتماعية فى مصر الآخذة نحو التكامل تميل الى تغليب الطابع التنموى على الطابع العلاجى أو الترويحى ، اذ قرر ٨٧٫٥٪ بأن لطريقة تنظيم المجتمع أهمية خاصة فى المجتمعات النامية عن طرق الخدمة الاجتماعية الأخرى ، كما أوضح ١٠٠٪ أن طريقة تنظيم المجتمع تأخذ الأهمية الأولى فى المجتمعات النامية ، كما أن القياس التدريجى أوضح أن تلك الطريقة تعمل فى مصر لزيادة الموارد المتاحة ٠

(ب) أما بالنسبة للفرض الثانى القائل بأن طريقة تنظيم المجتمع تبذل

تأثيرا على طريقتى خدمة الفرد وخدمة الجماعة أكثر مما تبذله الطريقتان عليها فتشير النتائج أيضا الى صحة هذا الفرض ، اذ أجاب ٨١ر٧٥٪ بأن طريقة تنظيم المجتمع تؤثر على خدمة الفرد وخدمة الجماعة أكثر من تأثيرهما عليها ، كما رأى ٦٨ر٧٥٪ أنه لا يمكن القول بوجود توازن فى التأثير المتبادل بين الطرق الثلاثة ٠

كما أن القياس التدريجي أوضح وجود تأثير أقوى على طريقة خدمة الجماعة عنه على طريقة خدمة الفرد ٠

التعليق على النتائج :

١ - أوضحت النتائج بالنسبة لتخصصات خدمة الفرد ، خدمة الجماعة وتنظيم المجتمع أن الخدمة الاجتماعية فى مصر تتكامل متجهة نحو تبنى الأهداف التنموية بحيث يمكن القول بأن الثقل يتجه صوب تعامل المهنة مع المجتمع ، فخدمة الفرد مثلا تتجه الى التعامل مع الأفراد الأسوياء لزيادة تأثيرهم الايجابى على العلاقات الاجتماعية كما أن خدمة الجماعة بدأت فى استخدام الجماعة فى مجالات التنمية ، أما طريقة تنظيم المجتمع فأصبحت تهتم بالدرجة الأولى بزيادة الموارد المجتمعية ٠

٢ - يمكن اقتراح أن تغيير أهداف الخدمة الاجتماعية يعتبر متغيرا مستقلا وتغيير سائر مكونات المهنة يعتبر متغيرا تابعا ، لأن هذه الدراسة أوضحت أن تبنى الخدمة الاجتماعية لأهداف تنموية جعل من الضرورى تعديل قاعدتها العلمية وأساليبها الفنية حتى يمكن تحقيق تلك الأهداف ٠

٣ - أن الأهمية الأولى التى أعطاها المتخصصون فى الطرق الثلاث لطريقة تنظيم المجتمع يجعل من المتوقع أن تأخذ طريقتا خدمة الفرد وخدمة الجماعة من القاعدة العلمية والنظام التقنى لطريقة تنظيم المجتمع فى الوقت الحالى ٠

من المحتمل ، تبعا لذلك ، أن يتأثر نمو المهنة ، خاصة فى المراحل الأولى لتطورها فى الاطار التنموى ، بمقدرة طريقة تنظيم المجتمع على تنمية قاعدتها العلمية وأساليبها الفنية ، بمعنى أن تعتمد طريقة خدمة الجماعة على استخدام الجماعات كأدوات لخدمة المجتمع ، وطريقة خدمة الفرد على التعامل مع الأفراد الأسوياء يتوقف على مقدرة طريقة تنظيم المجتمع على تطوير قاعدتها العلمية وأساليبها الفنية ٠

٤ ـ يمكن تقسيم الخدمة الاجتماعية الى الصعيد العالمى ، فى الوقت الحالى الى :

(أ) خدمة اجتماعية علاجية ، والتى تنتشر فى الدول الصناعية غالبا، والتى تتركز طرقها الثلاث حول أهداف علاجية وتشغل فيها طريقة خدمة الفرد التى تتعامل مع أفراد غير أسوياء ، الأهمية الأولى كأكثر طرق الخدمة الاجتماعية ارتباطا بالأهداف العلاجية وتؤثر خدمة الفرد العلاجية هذه على خدمة الجماعة بحيث تتجه الى استخدام الجماعات فى نشاطات علاجية ، وعلى طريقة تنظيم المجتمع بحيث تتجه غالبا الى توفير الخدمات الاجتماعية للمشكلين وغير الأسوياء ٠

ويمثل مفهوم الصحة النفسية المحور الرئيسى الذى تدور حوله نشاطات الخدمة الاجتماعية العلاجية ٠

(ب) خدمة اجتماعية تنموية ، والتى هى من المتوقع أن تأخذ فى الانتشار بالدول النامية كمحاولة لمواءمة الخدمة الاجتماعية العلاجية المنتشرة من الدول الصناعية الى الدول النامية ، مع متطلبات المجتمعات النامية ٠

وتحتل طريقة تنظيم المجتمع الأولى فى مثل هذا النوع من الممارسة المهنية ، وتؤثر على طريقتى خدمة الفرد وخدمة الجماعة عن طريق مساعدتها على ربط أنشطتها بالمجتمع وبالمقدرة على التأثير عليه ٠

ويمثل مفهوم التنمية المحور الرئيسى لنشاطات الخدمة الاجتماعية التنموية ٠

٥ ـ النماذج المقترحة لخدمة اجتماعية علاجية فى الدول الصناعية هى على الغالب لاستخدام شتى الموارد المتاحة لعلاج غير الأسوياء والمشكلات الاجتماعية ٠

أما النموذج التكاملى للخدمة الاجتماعية التنموية فيقترح أن يدور حول التكامل بين المجتمعات وجماعات المجتمعات المحلية وأفرادها لتنمية موارد البيئة عن طريق تنظيم واعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية على نحو يزيد من قدرات المواطنين على التأثير الايجابى على بيئاتهم ٠

1. Barlett, Harret M., **The Common Base of social work Practice.** (N.Y. National Association of social workers, 1970).

2. Compton, Deulah Roberts and Galaway, Burt, **Social Work Processes,** (III : DORSEY Press, 1975).

3. Goldstein, Howard, **Social Work Practice : Aunitary Approach,** Columbia : South Carolina : University of South Carolina Press, 1973.

4. Kah, Alfred J. "Apolicy Base for Social Work Practice Societal Perspectives" in Alfred J. Kahn, editor, **Shaping The Newsocial Work,** (N.Y. : Columbia University Press, 1953).

5. Middle manruthr and goldberg, Gale, **Social Service Delivery : Astructural Approach to Social Work Practice,** (N/Y : Columbia University Press, 1974.)

6. Pincus Allen and Minahan, Anne, **Social work Practice** : Model and Method, (III : Peacock Publishers, 1976).

7. Teare Robert and Macpheete Haroled **Manpower Utilization in social welfare,** (Atlanta; Southern Regional Education Board, 1970).

« تأثير خبرة العام الأول فى مهنة التدريس على الاتجاهات النفسية لخريجى كليات التربية »

الدكتور طلعت حسن عبد الرحيم (*)

مشكلة البحث وأهميته :

فى البداية يود الباحث أن يشير الى أن تاريخ علم النفس الاجتماعى فى جمهورية مصر العربية ، تاريخ قصير جـــدا ، وأقصر منه تاريخ البحوث النفسية التربوية المتصلة بدراسة الاتجاهات النفسية (Attitudes) للمعلمين وطلاب كليات التربية (معلمو المستقبل) Prospective Teachers

بل يستطيع الباحث أن يقرر ـ فى حدود علمه ـ ان البحوث النفسية التربويه التى أجريت فى جمهورية مصر العربية والتى تتنـــاول بالبحث والاستقصاء العلميين الاتجاهات النفسية للمعلمين وطلاب كليات التربية تكاد تعد على أصابع اليد الواحدة .

ورغم الاعتراف المتزايد فى البلاد الأجنبية بأهمية دراســة الاتجاهات النفسية للمعلمين (١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ٢٢) الا أن دراســـة الاتجاهات النفسية للمعلمين وطلاب كليات التربية فى جمهورية مصر العربية لم تلق العناية الجديرة بها على الرغم من الحاجة المتزايدة اليها نتيجة للرغبة الملحة فى اقامة سياسات تربوية وبرامج للاصلاح التربوى ترتكز على أسس قويمة من البحث العلمى .

وحيث ان المعلمين يشكلون مصـــدرا من أهم مصادر المدخلات التربوية (Educational Resourse Inputs) فى أى نظام تعليمى (٥) ، فانه لا يمكن الاستغناء عن المدرس ودوره كرائد وموجه للتعليم والنمو (١١)، فهو شخص يهتم بالتفاعل النشط مع طالب أو أكثر بغرض احداث تغير فى هؤلاء التلاميذ (اتجاهيا ومعرفيا وحركيا) وهذا التغير جزء هام من عمل

(*) مدرس علم النفس بكلية التربية ـ جامعة المنصورة .

المعلم وهو ما يميز المعلم ودوره عن كافة الأدوات التعليمية الأخرى مثل الأفلام والكتب وكافة الطرائق التعليمية الأخرى (١٧) بل ان وظيفة هذه التكنولوجيات انما هى تسهيل وظيفة المعلم وليس تحديا لمكانته ، وان تربية المعلم واعداده ينبغى ألا تتوقف بتخرجه • ذلك اننا نعيش فى ظروف عالم متغير وأكبر مظاهر تغيره أن المعرفة الانسانية غير استاتيكيه (static) ولكنها دينامية •

هذا وقد أثبتت نتائج البحوث السيكولوجية التربوية التى قام بها علماء النفس فى السنوات الماضية أن اتجاهات المعلمين وطلاب كليات التربية نحو العمل المدرسى يمكن قياسها بدرجة عالية من الثبات ، وانها ترتبط ارتباطا وثيقا بالعلاقات القائمة بين المدرس وتلاميذه ، داخل حجرة الدراسة ، وبذلك تزودنا الاتجاهات بمفتاح للتنبؤ بنوع الجو النفسى والاجتماعى الذى يشيعه المدرس فى حجرة الدراسة •

وحيث أن نتائج بعض البحوث التى أجريت فى جمهورية مصر العربية (٢) والعديد من البحوث فى الخارج (١٣ ، ١٥ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٢) • أبرزت أن الاتجاهات النفسية للمعلمين تتأثر بالخبرة والممارسة التعليمية (العمل فى مهنة التدريس) •

مما سبق نصل الى الأسئلة التى تحدد المشكلة التى نستهدف **دراستها فى هذا البحث :**

١ ـ هل لخبرة العام الأول فى مجال التدريس تأثير سلبى على الاتجاهات النفسية لطلاب كليات التربية بعد تخرجهم ؟

٢ ـ هل هناك فروق بين الجنسين (الطلاب والطالبات) فى اتجاهاتهم النفسية بعد قيامهم بالتدريس لمدة عام ؟

أهداف البحث :

يمكن حصر أهداف البحث الحالى فى **هدفين أساسيين هما :**

١ ـ **هدف أكاديمى :** وهو دراسة تأثير خبرة العام الأول فى مهنة التدريس على الاتجاهات النفسية لطلاب كليات التربية •

٢ ـ **هدف تطبيقى** : وهو محاولة الاستفادة من نتائج هذه الدراسة فى رسم سياسات تربوية فى مجال اعداد وتدريب ورعاية المعلمين ٠

خطة البحث :

ولتحقيق أهداف البحث السابقة وضعت خطة تفصيلية **تشتمل على العناصر التالية :**

١ ـ تم اختيار مقياس الاتجاهات النفسية للمعلمين
(Minnesota Teacher attitude inventory)
تأليف والتركوك Cook ، وكارول ليدز Leeds ، وروبرت كاليس Callis ترجمة واعداد جابر عبد الحميد جابر ويوسف محمود الشيخ لقياس الاتجاهات النفسية لطلاب كليات التربية ٠

٢ ـ تم تطبيق مقياس الاتجاهات على طلاب السنة الرابعة (البكالوريوس والليسانس) فى نهاية شهر أبريل ١٩٧٦ ٠

٣ ـ تم اعادة تطبيق المقياس على نفس عينة البحث بعد تخرجهم من كليات التربية واشتغالهم بمهنة التدريس فى وزارة التعليم لمدة عام واحد فى شهر أبريل ١٩٧٨ ٠

المفاهيم الاجرائية المستخدمة فى هذا البحث :

استخدم الباحث مجموعة من المفاهيم التى يود أن يحددها تحديدا اجرائيا ٠ ولقد وضع عددا من الشروط حتى يتسنى لكل من يقرأ هذه المفاهيم تكوين الملاحظات التى ينطبق عليها المصطلح وفقا لتلك الشروط

وأهم هذه المفاهيم ما يلى :

١ ـ خبرة العام الأول :

ويقصد بها الممارسة العملية لمهنة التدريس فى العام الأول بعد التخرج من كليات التربية ٠

٢ ـ الاتجاهات النفسية :

من الوجهة القياسية يمكن أن نميز **ثلاثة أنواع من الاتجاهات وهى :**

(أ) الاتجاهات العملية أو السلوكية Behavioral Attitudes

(ب) الاتجاهات اللفظية التلقائية Spontaneous Verbal Attitudes

(جـ) الاتجاهات اللفظية المنتزعة (مستثارة) Elicited Verbal Attitudes

والنوع الأخير هو المستخدم فى قياس الاتجاهات عن طريق الاختيارات والمقاييس (٣) ٠

والاتجاهات النفسية فى هذا البحث عبارة عن مجموع درجات استجابات الفرد الايجابية أو السلبية المرتبطة ببعض الموضوعات والمواقف السيكولوجية التربوية التى تعرض على المبحوث بطريقة لفظية (مثيرات) وهو ما يقيسها الاختيار الموضوعى المقنن « مقياس الاتجاهات النفسية للمعلمين » ، هذا ويرتبط التعريف الإجرائى للاتجاهات النفسية بالنمط الثالث من قياسات الاتجاهات (الاتجاهات اللفظية المنتزعة المستثارة) ٠

الفروض الأساسية للبحث :

يمكن صياغة الفروض الأساسية لهذا البحث على النحو التالى :

١ ـ هناك فروق ذات دلالة احصائية فى الاتجاهات النفسية لطلاب وطالبات كليات التربية (معلمو المستقبل) قبل تخرجهم وبعد ممارستهم لمهنة التدريس لمدة عام واحد لصالح قبل التخرج ٠

٢ ـ هناك فروق بين الجنسين (الطلاب والطالبات) فى اتجاهاتهم النفسية بعد تخرجهم وعملهم فى مهنة التدريس لمدة عام واحد فى صالح مجموعة الطالبات ٠

هذا وقد اشتق الباحث فروض بحثه من مصادر أهمها النتائج المستخلصة من البحوث والدراسات السابقة فى مجال الاتجاهات النفسية للمعلمين وعلاقتها بالممارسة والخبرة ٠

الاطار النظرى للدراسة :

(البحوث والدراسات السابقة)

ان المستعرض للبحوث والدراسات الأجنبية التى تتناول دراسة الاتجاهات النفسية للمعلمين وعلاقتها ببعض المتغيرات النفسية والتربوية الأخرى يجدها كثيرة ومتنوعة ومتعددة ، وفى مقابل ذلك يجد أن البحوث المصرية والعربية قليلة ونادرة وتكاد تعد على أصابع اليد الواحدة ٠

(أ) ومن وأهم الدراسات والبحوث التى أجريت فى جمهورية مصر العربية والعالم العربى والتى ترتبط **بالاتجاهات النفسية للمعلمين ما يلى :**

- تغيير اتجاهات الطلاب فى كليات المعلمين نحو الشباب (٩) ·

- تأثير كليات المعلمين على اتجاهات طلابها (٨) ·

- الصفات الشخصية اللازمة لنجاح طلبة كليات المعلمين فى مهنة التدريس (٤) ·

- الاتجاهات النفسية للمعلمين والمعلمات وعلاقتها بالمعلومات التربوية والممارسة (٢) ·

- اتجاهات المعلم نحو المهنة والعوامل المكونة لها (٧) ·

- اختيار مينسوتا لاتجاهات المعلمين ، دراسة صدق للبيئة الأردنية (٦) ·

وأهم ما يلاحظ على البحوث المصرية والعربية ما يلى :

١ - انها أجريت وطبقت على عينات من البيئة المصرية والعربية وأن معاييرها ونتائجها مستقاة من واقع الاطار التربوى للبيئة المصرية والعربية ، وتعتبر هذه الأبحاث نقطة انطلاق لأبحاث أخرى يمكن أن نستفيد منها فى المجال التعليمى ، وبمعنى واسع المجال التربوى ·

٢ - ان اتجاهات طلاب كليات المعلمين (التربية) نحو التلاميذ أكثر سلبية من اتجاهات غيرهم من المجموعات المماثلة التى أجريت عليها بحوث فى الخارج والتى استخدمت نفس وسيلة القياس · وذلك كما تشير اليه المعايير الأجنبية للمقياس (يوسف الشيخ ، ١٩٦٤) (٩) ·

٣ - التأكيد على أهم الصفات الشخصية اللازمة لنجاح طلاب وطالبات كليات المعلمين فى مهنة التدريس (عزيز حنا داود ، ١٩٦٥) (٤) ·

٤ - وجود فرق موجب ذى دلالة احصائية ازاء الاتجاهات التربوية بين طلبة السنة النهائية فى كليات المعلمين ونظرائهم فى السنة النهائية فى كليتى الآداب والعلوم نتيجة لعدم دراسة طلبة كليتى الآداب والعلوم للمواد التربوية (ممدوح رياض داوود ، ١٩٦٨) (٨) ·

٥ - الاتجاهات النفسية للمعلمين ترتبط بالمعلومات التربوية اكثر من ارتباطها بالممارسة حيث أثبتت الدراسة الاحصائية أن معامل الارتباط بين

الاتجاهات والمعلومات بعد تثبيت (عزل) الممارسة بلغ ٣٥ر٠ ، وان أدنى قيمة عددية لمعامل الارتبـــاط هو معامل الارتبـــاط الجزئى بين الاتجاهات والممارسة بعد تثبيت (عزل) المعلومات فبلغ ٣٢ر٠ ٠

(طلعت حسن عبد الرحيم (الباحث) ، ١٩٧٣) (٢) ٠

(ب) اما فيما يتعلق بالدراسات الأجنبية فنجد ان (Callis) أهتم بالتغييرات التى تحدث خلال التدريب العملى (Practice Teaching) للمعلمين والخبرة المبكرة للتدريس (١٣) ٠

وقد تناول Beamer & Ledbetter دراسة العلاقة بين اختيار MTAI والجنس والخبرة ومستوى التدريس (١٣) ٠

وحاول Osmon دراسة بعض المشكلات التى ترتبط باختيار MTAI وكانت أهم المشكلات **التى درسها هى :**

- هل هناك تغير موجب فى اتجاهات الطلبة خـــلال فترة التدريب العملى ٠

- الكشف عن العوامل التى تسهم فى تغير درجات الطلاب فى اختيار MTAI خلال فترة التدريب العملى ٠

- مقارنة نماذج اتجاهات الطلبة الذين أصبحت اتجاهاتهم النفســية أكثر سماحة بنماذج الطلبة الذين أصبحت اتجاهاتهم أقل سماحة وذلك قرب انتهاء فترة التدريب العملى (١٣) ٠

ودراسة Sandgren & Schmidt

وقد حاول الباحثان الاجابة عن الأسئلة الآتية :

- هل الاتجاهات النفسية لطلاب كليات التربية تتغير نتيجة لممارسة التدريب العملى ؟

- هل هذه الاتجاهات ترتبط ارتباطا ذا دلالة احصائية مع درجات التفوق فى مجال التدريب العملى ؟ (١٩) ٠

وقد قام الباحثان Kearney & Rocchio بدراسة واستقصاء العلاقة بين درجات اختيار MTAI وكمية التعليم الذى يحصل عليه المدرس (١٥) ٠

– دراسة Muuss التى حاول فيها دراســة تغيير الاتجاهات الناتجة عن الدراسة ، وتغيير الاتجاهات الناتجة عن التدريس (١٨) ٠

– ودراسة Weaver التى حاول فيها دراسة أثر خبرة العام الأول فى مجال التدريس على اتجاهات المدرسين (٢٢) ٠

هذا ويلاحظ على الدراسات الأجنبية السابقة ما يلى :

١ – أن معظم هذه الدراسات الأجنبية قد استخدمت اختيار (Minnesota Teacher Attitude Inventory)

٢ – أن الاتجاهات النفســـية تتأثر بالخبرة فى مجال التدريس وأن اتجاهات المدرســـات (الاناث) أعلى من اتجاهات المدرسين (الذكور) فى اختبار MTAI (Beamer & Ledbetter) (١٣) ٠

٣ – أن الاتجاهات النفسية ترتبط ارتباطا ذا دلالة احصائية بكمية التعليم الذى يحصل عليه المدرس (Kearney & Rocchio) (١٥) ٠

٤ – أن خبرة العـــام الأول فى مجال التدريس تؤثر على الاتجاهات بطريقة سلبية (Weaver, D.C.) (٢٢) ٠

الاطار التجريبى للبحث :

أولا – الأدوات المستخدمة فى البحث :

استخدم الباحث فى دراسته مقياس MTAI
(Minnesota Teacher Attitude Inventory)
وهذا المقياس تم إعداده وتطويره فى جامعة مينســــــوتا بالولايات المتحدة الأمريكية ٠

وهذا المقياس من تأليف والتركوك Cook ، كارول ليدز Leeds وروبرت كاليس Callis ، وقد تم نشر هذا المقياس سنة ١٩٥١ ٠ وأعده للعربية جابر عبد الحميد جابر ، ويوسف محمود الشيخ وتم نشره تحت اسم « مقياس الاتجاهات النفسية للمعلمين » ٠

والمقياس مصمم لقياس اتجاهات المدرس التى تنبئنا بطريقة وكيفية سلوكه مع تلاميذه وعلاقاته معهم ، ويبين بطريقة غير مباشرة كيفية رضائه عن التدريس كمهنة ٠

وعلى هذا فان مقياس MTAI يعتبر الأداة الشـــائعة والمحببة لقياس الاتجاهات النفسية للمعلمين ، هذا وقد استخدم هذا المقياس فى أكثر من مائة بحث علمى أو يزيد فى مجال دراسة الاتجاهات النفسية (١٢) ٠

ذلك أن الدراسات التى أجريت على هذا المقياس أوضحت أن الاتجاهات النفسية للمعلمين نحو العمل المدرسى يمكن قياسها بدرجة عالية من الثبات ٠

وقد قام بتطبيق هذا المقياس واستخدامه لفيف من العاملين فى المجال السيكولوجى التربوى **أمثال :**

Callis, Leeds, Fuller, Chappell, Sandgren, Scnmidt, Stein, Hardy, Kearney, Beam & Ledbetter. (١٢)

ويتكون المقياس من (١٥٠) عبارة وضعت للتعرف على وجهات النظر المختلفة عن علاقات المعلم بالتلميذ ، ويقوم المبحوث بتسجيل اجابته فىورقة اجابة منفصلة عن المقياس ٠

واجابات هذا المقياس مصممه على طريقة (Likert) الخماسية فى قياس الاتجاهات النفسية ٠ Five Points Scale

ثبات وصدق المقياس :

تم حساب صدق وثبات مقياس الاتجاهات النفسية للمعلمين على عينة من مائة طالب من طلاب السنة النهائية بكلية المعلمين بالقاهرة وتم حساب معامل ثبات الاختبار بطريقة التجزئة النصــفية Split - Half Method فكان معامل ثبات الاختبار هو ٨٩ر٠ ومعامل صدقه ٦٠ر٠ (٩) ٠

وقد قام الباحث باجراء الاختبار على سبعين طالبا من طلاب الدراسات العليا بكلية التربية بالمنصـــــورة وحسب معامل ثبات الاختبـــــار بطريقة اعادة تطبيق المقياس Test-Retest فكان معامل الاختبار ٨١ر٠ ومعامل صدق الاختبار ٩٠ر٠ (٢) ٠

ثانيا ــ عينة البحث :

قبل أن يستطرد البـــاحث فى شرح عينة البحث يرى أن هناك بعض الاعتبارات الأساسية المرتبطة بالعينة **يجب ايضاحها وهى :**

ــ أن طلاب وطالبات كليات التربية فى السنوات النهائية (البكالوريوس ــ والليسانس) يتم تعيينهم بوزارة التربية فور تخرجهم ويتم توزيعهم على المحافظات بناء على تقديرات نجاحهم فى البكالوريوس والليسانس ٠

ــ أن معظم الطلاب الذين يحصلون على تقديرات (جيد جدا ، وجيد) يلتحقون بالدراسات العليا بكليات التربية التى يتخرجون منها بعد تعيينهم كمدرسين ٠

جدول رقم (١) يبين عينة البحث وتوزيعها
على كليات التربية بجامعتى المنصورة وطنطا

العينة	كلية التربية بالمنصورة			كلية التربية بطنطا			المجموع
	طلاب	طالبات	المجموع	طلاب	طالبات	المجموع	الكلى
السنة النهائية قبل التخرج	١٠٠	٥٠	١٥٠	١٠٠	٥٠	١٥٠	٣٠٠
بعد التخرج والعمل بمهنة التدريس لمدة عام	٧٠	٣٠	١٠٠	٧٠	٣٠	١٠٠	٢٠٠

هذا وقد اختيرت عينة البحث فى التطبيق الأول بطريقة عشوائية من بين طلاب وطالبات الســـنة النهـــائية (البكالوريوس والليسانس) بـــكليتى التربية بالمنصورة وطنطا ٠ وقد تم تطبيق مقياس الاتجاهات النفسية للمعلمين عليهم فى نهاية شهر أبريل ١٩٧٦ ٠

ثم أعيد تطبيق مقياس الاتجاهات النفسية للمعلمين على مجموع مائتى طالب وطالبة فقط من كليتى التربية بالمنصورة وطنطا بعد تسلمهم العمل كمدرسين وقضاء مدة عام واحد فى مهنة التدريس فى شهر أبريل ١٩٧٨ وتم استبعاد مائة طالب فى التطبيق الثانى للمقياس نظرا لصعوبة التطبيق عليهم ٠

هذا وقد قام الباحث بحساب متوسط سن مجموعة أفراد العينة فبلغ ٢٧ر٨٧ سنة وتتراوح أعمارهم بين مدى ٢٦ ، ٢٨ سنة ، وتبلغ النسبة المئوية للاناث من حجم العينة ٣٠٪ والنسبة المئوية للذكور ٧٠٪ .

تفسير نتائج البحث ومناقشتها :

« جدول رقم (٢) يبين دلالة الفروق بين متوسطات طلات كليات التربية فى الاتجاهات النفسية قبل تخرجهم وبعد عملهم فى مهنة التدريس لمدة عام واحد »

المتغير العينة	العدد ن	م	ع	النسبة الحرجة	مستوى الدلالة	اتجاه الدلالة
قبل التخرج	١٠٠	٦٢ر٧٢	١٤ر٢٨	٣ر٣٤	٠ر٠١	[illegible]
بعد عملهم لمدة عام فى مهنة التدريس	١٠٠	٥٦ر٣٤	١٠ر٣٤			لصالح قبل التخرج

ولاختبار الفرض الأول وفحواه « هناك فروق ذات دلالة احصائية فى الاتجاهات النفسية لطلاب وطالبات كليات التربية (معلمو المستقبل) قبل تخرجهم وبعد ممارستهم لمهنة التدريس لمدة عام واحد » .

نجد أن نتائج جدول رقم (٢) تبين أن متوسط درجات الطلاب والطالبات (معلمو المستقبل) Prospective Teachers قبل تخرجهم ٦٢ر٧٢ بانحراف معيارى قدره ١٤ر٢٨ فى مقابل متوسط درجات الطلاب والطالبات بعد عملهم فى مهنة التدريس لمدة عام ٥٦ر٣٤ بانحراف معيارى ١٠ر٣٤ وقد قام الباحث باختبار الفرق بين متوسطى المجموعتين (قبل التخرج وبعد التخرج) احصائيا فوجد أنه دال احصائيا عند مستوى ٠ر٠١ لصالح قبل التخرج .

مما سبق نستخلص أن الاتجاهات النفسية (Attitudes) لطلاب وطالبات كليات التربية تتسم بالسلبية بعد تخرجهم وعملهم فى مهنة التدريس لمدة عام .

ويود الباحث أن يشير الى بعض العوامل التى قد تكون من العوامل الرئيسية فى سلبية الاتجاهات النفسية لطلاب كليات التربية **ومن أهم هذه العوامل ما يلى :**

- الاحتكاك المباشر وغير المباشر بالوسط التعليمى أو التربوى بمعناه الواسع والتفاعل مع متغيراته المعقدة .

- الاصطدام بالواقع التربوى فى مدارسنا المصرية وضعف الامكانيات المدرسية المتاحة فيها .

- عدم الألفة بالمواقف التربوية المختلفة .

- اختلاف الواقع التربوى ومتغيراته فى مرحلة العمل فى مهنة التدريس عن واقع فترة التدريب العملى (Practice Teaching) الذى يتعرض له طلاب هذه الكليات فى السنوات الثالثة والرابعة .

- الاصطدام بالعديد من العاملين غير المؤهلين تربويا فى مدارسنا المصرية .

هذا ويرجع Osmon (١٣) سلبية الاتجاهات النفسية للمعلمين الى عوامل عديدة من أهمها : الشعور بصعوبة فى اثارة دافعية التلاميذ والاحساس بصعوبة ضبط التلاميذ وحفظ نظام الفصل .

بل وجد (Prescott et al.) (١٦) أن المدرسين الذين لديهم خبرة قليله فى التدريب والممارسة التعليمية يستخدمون الاعتراض والضبط أكثر من التوجيه غير المباشر (Indirect guidance) ، وان المدرسين المؤهلين والذين لديهم خبرة كبيرة من التدريب والممارسة التعليمية والتربوية يهتمون أكثر بمشاعر الأطفال وأحاسيسهم ، ويهتمون قليلا بالضبط Control داخل الفصل ، وأنه كلما زاد كم (كمية) الممارسة التعليمية والتدريب للمعلم قلت اتجاهاته نحو السلطة وزادت اتجاهاته نحو الدفء فى العلاقة .

وتتسق نتائج هذا الفرض مع العديد من الدراسات الأجنبية التى تبرز سلبية الاتجاهات النفسية للمعلمين بعد تخرجهم وعملهم فى مهنة التدريس لعام واحد (Weaver, D.C.) (٢٢) .

والدراسات التى أجراها (Beamer & Ledbetter) (١٣)

والتى تشير نتائجها الى أن المدرسين ذوى الخبرة الكبيرة يحصلون على درجات مرتفعة فى مقاييس الاتجاهات النفسية عن المدرسين ذوى الخبرة البسيطة .

والدراسة التى أجراها (Callis) (١٣) وحاول فيها دراسة « التغييرات » التى تحدث خلال التدريب العملى للمعلمين والخبرة المبكرة للتدريس وأوضح فيها أن المدرسين المبتدئين (الجدد) قد حدث انخفاض فى درجات اتجاهاتهم النفسية فى المرة الثانية عن الأولى حيث طبق اختبار MTAI قبل تخرجهم بقليل ثم أعاد تطبيق الاختبار عليهم بعد عملهم بالتدريس لمدة ستة أشهر .

والدراسة التى أجراها (Muuss) (١٨) وحاول فيها دراسة تغير الاتجاهات الناتجة عن :

(أ) الدراسة .

(ب) التدريس .

وقد توصل الى نتيجة هامة هى أن المدرسين انخفضت اتجاهاتهم فى الشهور الستة الأولى من العمل فى مهنة التدريس وقد اتسقت نتائجه مع نتائج دراسة Callis

قبل أن نبدأ فى مناقشة الفرض الثانى وفحواه « هناك فروق بين الجنسين (الطلاب والطالبات) فى اتجاهاتهم النفسية بعد تخرجهم وعملهم فى مهنة التدريس لمدة عام واحد فى صالح مجموعة الطالبات » .

يود أن يشير الباحث الى أن بحوث الفروق بين الجنسين تحتل مركزا ممتازا فى المجال الذى يلتقى فيه علم النفس الفارقى Differential Psychology مع علم النفس الاجتماعى ، ذلك لأن الكثير من المجتمعات

الانسانية تميز فعلا بصورة رسمية أو غير رسمية بين الرجل والمرأة فى أكثر من مجال تعليمى أو مهنى ٠

كما أن التنشئة الاجتماعية تعمل على أن يتعلم الذكر والانثى الدور المعين المرسوم لكل منهما فى المجتمع المعين ، ونتيجة لذلك فان الذكر ينشأ فى بيئة اجتماعية نفسية قد تختلف الى حد كبير أو قليل عن البيئة التى تنشأ فيها الانثى (٢٠) ٠

وتشير نتائج جدول (٣) الى أن هناك فروقا بين الجنسين فى اتجاهاتهم النفسية لصالح مجموعة الطالبات ٠

« جدول رقم (٣) يبين دلالة الفروق بين متوسطات الطالبات (الاناث) والطلاب (الذكور فى الاتجاهات النفسية بعد ممارسة مهنة التدريس لمدة عام واحد)

المتغير العينة	المتغير (ن)	م	ع	النسبة الحرجة	مستوى الدلالة	اتجاه الدلالة
الطلاب (الذكور)	١٤٠	٦٨ر١٦	٥ر٠٩	١٥ر٥٩	٠ر٠١	لصالح مجموعة الطالبات
(الاناث) الطالبات	٦٠	٨٠ر٩٥	٥ر٧٤			

ففى عينة الذكور (الطلاب) نجد أن متوسط درجات اتجاهاتهم النفسية ٦٨ر١٦ بانحراف معيارى ٥ر٠٩ فى مقابل متوسط درجات الاتجاهات النفسية للطالبات ٨٠ر٩٥ بانحراف معيارى ٥ر٧٤ والفرق بين المتوسطين له دلالة احصائية عند مستوى ٠ر٠١ لصالح مجموعة الطالبات ٠

وتتسق هذه النتيجة مع نتائج العديد من الأبحاث فى المجال السيكولوجى التربوى والتى أجريت على الاتجاهات النفسية للمعلمين فقد

أوضـــــح كل من Beamer & Ledbetter أن المدرسات (الاناث) قد حصلن على درجات أعلى فى مقياس MTAI عن المدرسين (الذكور) (١٣) ٠

وقد أكد (Weaver, D.C.) أيضا فى أبحاثه التى تتعلق بدراســـة الاتجاهات النفسية أن الطالبات فى كليات التربية تتسم اتجاهاتهن بالايجابية أكثر من الطلاب (٢٢) ٠

وتفسر الباحثة السيكولوجية (Anastasi) ذلك وتوضح أن اهتمام الاناث بالنواحى الاجتماعية ونزعتهن الى معاشرة الآخرين والاندماج معهـــم اجتماعيا ربما يرجع الى نمو محصـــولهن اللغوى فى مرحلة الطفولة بطريقة سريعة ، وأن نموهن المدهش فى مجال الكلام والحديث يمـكنهن من التعامل والاتصـــال الاجتمـــاعى (Social Communication) ليس فقط بالأطفال الآخرين ولكن أيضا بالأشخاص الكبار وهذا مما لا شك فيه يشجع تفوقهن فى مجال الأنشطة الاجتماعية ٠

ولقد أوضح (Nicknames) أن السلوك الذى يتسم بالدفء العاطفى والوجدانى يشيع فى سلوك الاناث أكثر من الذكور (١٠) ٠

ولقد أوضح (Bennett & Cohen) فى دراستهما الشهيرة عن الفروق بين الذكور والاناث على عينة تتكون من ١٣٠٠ مبحوث من الجنسين أن تفكير الذكور يدور حول النفس أو الذات (Self) والاهتمام بها ٠

بينما تفكير الاناث يدور حول الاهتمام بالبيئة (Environment) وان تفكير الاناث يرتبط ارتباطا كبيرا بالرغبة فى تحقيق الحب الاجتمـــاعى ومزيد من الصداقة والمودة (٢١) ٠

وحيث أن مقياس الاتجاهات النفسية للمعلمين ، يسعى الى كشف نوع الجو النفسى الاجتماعى الذى يشيعه المدرس فى حجرة الدراســـــة ، ونمط العلاقات الاجتماعية والشخصـــية المتبادلة بين المدرس والتلميـــذ ، فكان من المتوقع حصول الطالبات على درجات مرتفعة فى الاتجاهات عن الذكور ٠

تضمينات تربوية :

ـ تعطينا نتائج هذا البحث مؤشرا ينبغى الاهتمام به وهو « الاتجاه النفسى » للمعلم ورضاه النفسى عن عمله الذى ينعكس بدوره على عمله كمرب،

ولذلك ينبغى الاهتمام بتربية المعلم واعداده وتدريبه أثناء الخدمة ، ذلك أن تربية المعلم واعداده عملية مستمرة ولا ينبغى أن تتوقف بتخرجه فالمعلمون كالطلاب يحتاجون الى النمو المستمر ومن زوايا مختلفة معرفية وحركية وعاطفية) .

- ان مسئولية اعداد المعلم مسئولية مشتركة بين معاهد وكليات التربية ووزارة التعليم ونقابة المهن التعليمية أيضا . ولهذا فانها تحتاج الى تخطيط مستمر ومتابعة وتنسيق متواصل حتى تحقق أهدافها .

- الاهتمام بأسلوب الرعاية اللاحقة (After Care) لخريجى كليات التربية ومحاولة تتبع هؤلاء الخريجين فى ميادين عملهم ، وتتبع نشاطهم الثقافى والعلمى واستطلاع رأى رؤسائهم فى مدى تعاونهم ونشاطهم فى المجال التربوى ومحاولة حل المشاكل التى تعترضهم بالاتفاق مع الأجهزة المعنية بالمعلم لتحقيق النجاح المنشود لخريجى هذه الكليات التربوية والاستفادة من هذه الدراسات التتبعية لتطوير برامج اعداد المعلمين .

(مراجع البحث)

١ ــ جابر عبد الحميد جابر وآخر (١٩٧٣) : كراسة تعليمات مقياس الاتجاهات النفسية للمعلمين ، القاهرة : دار النهضة العربية ٠

٢ ــ طلعت حسن عبد الرحيم (الباحث) (١٩٧٣) : دراسة للاتجاهات النفسية للمعلمين والمعلمات وعلاقتها بالمعلومات التربوية والممارسة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية جامعة المنصورة ٠

٣ ــ (١٩٧٨) : اتجاهات جديدة فى علم النفس الاجتماعى ، القاهرة، مكتبة أولاد عثمان ٠ ص ٨٣ ٠

٤ ــ عزيز حنا داود (١٩٦٥) : الصفات الشخصية اللازمة لنجاح طلبة كليات المعلمين فى مهنة التدريس ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية جامعة عين شمس ٠

٥ ــ فيليب هـ ٠ كومبز (١٩٧١) : أزمة التعليم فى عالمنا المعاصر ، ترجمة جابر عبد الحميد وآخر ، القاهرة ، دار النهضة العربية ٠ ص ٥٨ ٠

٦ ــ محيى الدين توفيق وآخر (١٩٧٤) : اختبار ميتسونا لاتجاهات المعلمين ، دراسة صدق للبيئة الأردنية ، بحث غير منشور ، عمان بالأردن ٠

٧ ــ مصطفى فهمى وآخرون (١٩٧٤) : اتجاهات المعلم نحو المهنة والعوامل المكونة لها ، أعمال المؤتمر الأول ٠

٨ ــ ممدوح رياض داود (١٩٦٨) : تأثير كليات المعلمين على اتجاهات طلابها ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية جامعة عين شمس ٠

٩ ــ يوسف محمود الشيخ (١٩٦٤) : تغيير اتجاهات الطلاب فى كليات نحو الشباب ، القاهرة ، بحث غير منشور ٠

10. Anastasi, A. & Foley, I.P. (1956), Differential Psychology, New York, The MacMillan Company, P. 673.

11. Blair, G.M. et al. (1970) : Educational Psychology, New York, The MacMillan Company, P. 9.

12. Buros, O.K. (Ed.) (1953) : The Fourth Mental Measurements year-book, New-Jersey, The Gryphon Press, Highland Park, P. 797.

13. Getzels, J.W. & Jackson, P.W. (1967) : The Teachers Personality & characteristics in, Handbook of Research on Teaching, GAGE, N.L. (Ed.), Chicago, R and McNally & Company.

14. Gray, W.M. (1957) : The use of the Minnesota Teacher attitude inventory in the Selection, Counseling & Placement of Studdent Leachers, Unpublished doctoral dissertation Wayne State University.

15. Kearney, N.C. & Rocchio, P.D. (1956) : The effect of Teacher Education on the teachers Attitude", in Journal of Educational Research PP. 703 — 708.

16. Mc Neil, J.D. & Popham, W.J. (1973) : "The assessment of teacher competence" in, Travers, R.M. (Ed.), Second Handbook of Research on Teaching, Chicago, Rand McNally — College Publishing, P. 219.

17. Michaelis, J. (1954) : The Prediction of Success in Student Teaching from Personality & Attitude inventories, Univ. of California Pub. in Education, Vol. XI, No. 6, Berkeley; Univ. of California Press, PP. 415 — 484.

18. Muss, R.E. (1969) : Differential effects of Studing versus Teaching on Teachers Attitudes, Journal of Educationael Research, Vol. 63, No. 4, PP. 185 — 189.

19. Sandgren, D. L. & Schmidt, L.G. (1956) : Does Practice Teaching Change Attitudes Toward Teaching," Journal of Edu. Research, PP. 673 — 680.

20. Sears, R.R. et al. (1957) : Patterns of Child Rearing New York, Row, Peterson & Company, P. 395.

22. Tyler, L.E. (1965) : The Psychology of Human Differences, New York, Meredith Pub. Company, PP. 259 — 260.

22. Weaver, D.C. (1970) : The effect of the First year of Teaching on Teachers Attitudes to the Professional element in their initial Training Course, The British Journal of Educ. Psy., Vol. 40, Part 3 P. 352.

سيصدر قريبا

« اتجاهات العمالة النســـائية فى مصر خلال الفترة ١٩٦٠ – ١٩٧٦ » دراسة ديموجرافية اجتماعية ٠

اعداد :
د٠ وداد مرقس

دور المرأة فى التنمية

دراسة ميدانية مطبقة على قرية المنوات محافظة الجيزة (*)

الأستاذة نادية شفيق العطار (**)

تتطلب التنمية الاجتماعية والاقتصادية تعبئة وتجنيـــد كافة الموارد الانسانية المتاحة فى مجتمع ما • وبالنظر الى الريف المصرى نجد انه يمثل أكثر من ٦٠٪ من تعداد السكان عامة ، لذا تعد أى جهود تخطيطية تبذل نحوه هى فى الواقع موجهة الى غالبية المواطنين • وتمثل المرأة الريفية قوة هائلة من الناحية الانتاجية الا أنها لم تستثمر جهودها فى تنمية مجتمعها ، ولعل من أهم العوائق التى تواجهها هى القيم والتقاليد التى فرضت عليها ، ويرجع ذلك الى عاملين رئيسيين وهما :

١ ــ انتشار الأمية بين المرأة الريفية وأثر ذلك ليس على عمل المرأة وانتاجها فحسب ، بل يمتد الأثر الى النشىء الذى تتولاه برعايتها وعنايتها ، ومزاولتها لعملية التنشـــئة الاجتماعية لأبنائها ، والتى توجه وتفرض من خلال محتوى الدور لكل من الابن الذكر ، والابنة الأنثى •

٢ ــ نقص فرص التدريب المتاحة فى المجالات المختلفة ، ذلك التدريب الواع المنظم بغرض الاســـتفادة بكافة مهارات المرأة الريفية واستعداداتها ، والذى يؤهلها لزيادة كفاءتها الانتاجية •

ولقد وضع المجتمع على عاتق المرأة القيام بدور الزوجة بكل ما يترتب عليه من واجبات ، وبدور الأم بكل ما يترتب عليه من مسئولية تنشئة الأبناء، الا أن هذه الأدوار الطبيعية مع أهميتها الفائقة لم تعد كافية ، والجهود التى تبذل اليوم لتحقيق التقدم الاجتماعى فى المجتمع لم تؤتى ثمارها ما لم تشارك المرأة فى برامج التنمية سواء على المستوى المحلى أو المستوى القومى • والى أن يتغير دور المرأة فى الريف من مجرد زوجة ، الى دور المرأة العاملة والزوجة

(*) رسالة ماجستير مقدمة لكلية الخدمة الاجتماعية ــ جامعة حلوان ــ قسم تخطيط اجتماعى ديسمبر ١٩٧٨ •

(**) باحث بوحدة العقوبة •

معا ، فأن وضعها الاجتماعى سيظل على ما هو عليه ، وليس المقصـــود هو العمل الى جانب الأب أو الزوج ، بل العمل الذى يتيح لها الحصول على الأجر والكسب فى مقابله • وهناك حلقـــات مترابطة تؤثر فى محتوى دور المراة ومستواها الاقتصادى والثقافى والاجتماعى ، حيث نجد أن المستوى النعليمى يؤثر فى نوع العمل ونوع العمل يؤثر فى مستوى الأجر ، ويوفر الأجر الذى تحصل عليه المرأة نوعا من الاستقلال الاقتصادى ويحدد مركزها فى الأسرة ، ويعطيها وضعا متميزا اذا ما قورنت بغيرها • كما تتأثر الأسرة ذاتها من حيث الارتفاع بمستوى أفرادها من النواحى الاقتصادية والثقافية والاجتماعية • هذه العوامل مجتمعة لها أثرها الحاسم فى الاسراع بمعدل التنمية ، حيث من المسلم به أنه لا يوجد اقتصاد حديث بدون عمالة نسائية كبيرة ، وأول اسهام للمرأة فى التنميه هو اسهامها كعاملة • ولعل القضية الملحة هو كيف ننظم هذا العمل وترتفع بانتاجيته •

وتهدف هذه الدراسة الى الوصول لاجابة عن الأسئلة التالية :

(أ) ما هى نوعية النساء اللاتى يشاركن فى التنمية الريفية ؟

(ب) ما الدوافع التى تدفعهن الى المشاركة ؟

(ج) ما المؤثرات المختلفة التى قد تعوقهن عن المشـــــاركة فى برامج ومشروعات التنمية ؟

وذلك بغرض الوصول الى زيادة مشاركة المرأة فى تنفيذ برامج التنمية مع تحديد الطرق التى تؤدى الى التنسيق بين الامـــكانيات والموارد المتــاحة والاحتياجات الملحة مع وضع الأولويات ، وتوضيح مدى أهمية وتأثير أسلوب التنشئة الاجتماعية ، والقيم والمعايير السائدة فى تعلم محتوى الدور للمرأة فى المجتمع عامة ، وفى القرية بوجه خاص •

نوع الدراسة ومنهجها :

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية التى تعتمد على جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالاتها • والمنهج المستخدم هو المسح الاجتماعى عن طريق العينة •

أدوات الدراسة :

تطلب استخدام منهج المسح بالعينة الاستعانة بمجموعة متكاملة من الأدوات ، واستخدام كل منها فى الحصول على نوع البيانات التى تتفق مع كل جانب من جوانب المشكلة المدروسة •

وقد اتبعت الباحثة ما يلى :

(أ) القيام بمسح مكتبى للتعرف على الدراسات السابقة التى تناولت التنمية الريفية الشاملة عامة ، ومدى مشاركة المرأة فيها على وجه الخصوص ، كذلك محاولة الوصول الى مدى تأثير القيم والعادات وأساليب التنشــــئة الاجتماعية فى مجتمع القرية على اسهام المرأة فى مجالات التنمية ، وتعلمها لمحتوى الدور الذى تمارسه فى حياتها .

(ب) وفى الجانب الميدانى تم تصميم استمارة اســـتبيان وتضم ثلاث استمارات منفصلة الأولى خاصة بالزوج رب الأسرة ، والثانية خاصة بالزوجة الأم ، والاستمارة الثالثة خاصة بالابنة قبل سن الزواج من ١٦ ــ ١٨ سنة .

وروعى عند تصميم الاستمارة أن تكون هناك أســـئلة مشتركة فى الاستمارات الثلاث ، لتوضح اتجاهات عينة البحث كل منهم على حدة تجاه القضايا المطروحة ومدى استجابتهم بالايجاب أو النفى حول هذه القضايا ، مع مقارنة أثر اختلاف الأجيال بين الآباء والأمهات والبنات نحو المتغير الواحد. وجاءت استمارة الزوج (الأب) شاملة ٦٨ سؤالا ، وتشمل استمارة الزوجة ١١٦ سؤالا ، والاستمارة الثالثة وهى استمارة الابنة تشمل ١٠٣ سؤال .

مجالات الدراسة :

١ ــ **المجال الجغرافى :** قرية المنوات بمحافظة الجيزة .

٢ ــ **المجال البشرى :** تم اختيار عينة عشـــوائية تمثل ٥٠ أسرة بطريقة عشوائية منتظمة ، وبلغ عدد أفراد العينة ١٥٠ مبحوث ومبحوثة حيث تمثل ٥٠ مبحوثا وهو رب الأسرة (الزوج) ، و ٥٠ مبحوثة الأم (الزوجة) ، ٥٠ مبحوثة البنت ، مع مراعاة شرط أن تكون الخمسون أسرة متواجد فيها الأب والأم على قيد الحياة ووجود بنت من سن ١٦ الى ١٨ سنة ، وذلك كى تساير العينة الهدف من الدراسة .

٣ ــ **المجال الزمنى :** استغرقت فترة جمع البيـــانات حوالى أربعة أشهر بدأت من نهاية ديسمبر حتى نهاية شهر أبريل عام ١٩٧٨ .

الدراسة النظرية :

وقد تناولت عنصران رئيسيان :

أولا - المرأة :

حيث استعرضت الدراسة البعد التاريخى لتطور تعليم المرأة ودخولها الى ميدان العمل خلال هذا القرن ، ودور كل من الشخصيات النسائية ، والرواد الأوائل من الرجال فى الدعوة الى تحرير المرأة والتأكيد على ضرورة تعليمها كحماية وصيانة لها ، وفتح مجال العمل أمامها كى تثبت وجودها وتنطلق بطاقاتها الكامنة .

وقد استعرضت الدراسة من خلال الاحصاءات تطور تعليم المرأة ومقارنتها بالنسبة لعدد التلاميذ الذكور ، وذلك من خلال مراحل التعليم المختلفة . كما أوضحت الاحصاءات الخاصة بتطور خروج المرأة الى مجالات العمل المختلفة فى كل من الريف والحضر ، مع تقدير قوة العمل من الاناث حسب الحالة العملية فى حضر وريف الجمهوريه ، وذلك بغرض التعرف على وضع المرأة مقارنا بوضع الرجل ، ومدى الأثر الايجابى الناتج عن زيادة الاهتمام بتعليم المرأة ، وخروجها الى ميدان العمل ، والتوقعات الناتجة لزيادة اسهام المرأة فى القوى العاملة فى السنوات المقبلة ، ومدى مشاركتها بايجابية فى عمليات التنمية كما تناولت الدراسة تطور مساهمة المرأة فى مجال السياسة والخدمة الاجتماعية ، وذلك من خلال تتبع تاريخ النهضة النسائية فى مصر ومدى اسهام المرأة فى مجال العمل الاجتماعى .

وبعد استعراض الموضوعات السابقة أمكن تحديد أهم العوائق التى تقف أمام قيام المرأة بدورها عامة وفى الريف بوجه خاص حيث تمثلت فى الاتجاهات التقليدية المتعلقة بدور المرأة فى المجتمع والاعتقاد بأن دور المرأة فى العمل ثانوى ، وأسلوب التنشئة الاجتماعية عامة وفى الريف خاصة ، الذ ىيفرض على المرأة منذ لحظة قدومها الى الحياة وحتى نهاية العمر ويحدد لها محتوى الدور الذى تمارسه .

كذلك يعد الجهل من أهم العوائق أمام انطلاق المرأة بصفة عامة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة خاصة ، كذلك تعد التشريعات الخاصة بالمرأة من العوائق التى تعوق حركتها وتجعلها تفتقد الشعور بالأمان والاستقرار النفسى لها ولأبنائها ... حيث يتضح أن هذه التشريعات الصادرة غير ملائمة لطبيعة العصر والظروف المغايره .

كما يعد الافتقار الى برامج تنمية موجهة الى المرأة ، حيث تقوم هذه البرامج على أسس علميه يراعى فيهـا نوعية المرأة التى توجه اليها تلك البرامج ... كل هذه العوائق مجتمعة هى التى تحول دون مساهمة المرأة بايجابية بكل طاقاتها وامكانياتها فى معركة التنمية ، ويتطلب ذلك اهتمام كل من الهيئات الحكومية والمجتمع المحلى فى بذل الجهود الايجابية وتذليـل عوائق انطلاق المرأة .

ويتمثل العنصر الثانى فى هذه الدراسة فيما يلى :

ثانيا ـ التنمية :

وقد جاءت الدراســـة بتحديد لمفهوم التنمية بعد اســـتعراض لآراء المفكرين الاجتماعيين الذين عرفوها بأنها عملية توافق اجتماعى ، أو أنها تنمية طاقات الفرد الى أقصى حد مستطاع ، أو بأنها اشباع الحاجات الاجتماعية للانسان ، أو الوصول بالفرد لمستوى معين من المعيشة ، أو انها عملية تغيير موجه يتحقق عن طريقها اشباع احتياجات الأفراد .

بينما أوضحت الدراسة أن التنمية الاجتماعية بمفهومها العريض هى عملية تغيير اجتماعى تستهدف تغيير الخصائص الاجتماعية للبلاد النامية ، وتعمل على ازالة المعوقات التى تراكمت عبر السنين ، لتقيم تنظيمات جديدة ونظم مستحدثه ، وتفى باحتياجات الأفراد ، وتلبى رغباتهم ، وتحقق لهم أكبر قدر ممكن من اشباع تلك الحاجات والرغبات ، كما أنها تهدف الى تحقيق أقصى استثمار ممكن للطاقات والامكانيات البشرية الموجودة فى المجتمع بحيث تساعد على دفع عجلة التنمية الاقتصادية والسير بها فى طريق التقدم والنمو . كما تســـتهدف ازالة العقبـــات والمعوقات التى تقف فى طريق التنمية الاقتصادية ، ثم معالجة المشكلات وتدارك الســـلبيات التى قد تصـــاحبها أو تترتب عليها ، بالاضافة الى انها تعنى بتقديم خدمات اضافية للفئات التى لا تستطيع أن تتكيف مع المجتمع أو التى لا تستفيد فائدة كاملة من الخدمات الاجتماعية التى تقدم لبقية الأفراد .

وهذا يوضح الأثر المتبادل بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية ومدى تلازم كل منهما للآخر كى تتحقق التنمية الشاملة .

وقد أوضحت الدراســـة أهمية التخطيط للتنمية الاجتماعية كضرورة حتمية فى عصرنا الحاضر حيث يمكن معالجة مشـــكلات التخلف ، وتحقيق

معدلات سريعة للتنمية فى أقصر وقت مستطاع ، وبأقل تكلفة ممكنة ، وبأدنى قدر من الضياع فى الموارد البشرية والمادية ، مع الاشارة الى معوقات التخطيط للتنمية الاجتماعيه والتى تتمثل فى الأهداف الخيالية ، والنماذج الدخيله ، وكبر حجم الموارد البشرية بالنسبة للطاقة الانتاجية للمجتمع وقد استعرضت الدراسة عوامل الاهتمام بالتنمية الريفية من خلال التنمية الريفية فى القرية، وكذلك تطور خدمات التنمية فى الريف المصرى والاشـــارة الى بدأ حركة النهوض بالمجتمع الريفى المصرى ومصاحبته للحركة التحررية الوطنية التى قامت ضد الظلم والاقطاع • مع استعراض موجز عن أجهزة الخدمات فى الريف المصرى •

وأخيرا لمحاولة تحديد مدى اسهام المرأة فى تنمية مجتمعها فى جمهورية مصر العـــربية عامة وفى الريف على وجه خاص ، تطلب ذلك التعرف على العوائق التى حالت وتحول دون قيام المرأة بالأدوار المتطلبه منها فى عصرنا هذا ، ومعرفة طبيعة القيم والعادات السائدة وأساليب التنشـئة الاجتماعية والثقافة الفرعية ، التى تتحكم فى طبيعة محتوى الدور الذى تمارســـــه المرأة •

الخلاصـــــة :

ان معرفة ما تقدمه المرأة فى مجال التعليم والعمل والنشاط السياسى والخدمة الاجتماعية ، تساعد كل هذه العوامل مجتمعة على تعميق دور المرأة فى التنمية خاصة فى مجال القرية التى تحتاج الى المزيد من الجهد والعمل ومشـاركة المرأة للرجل لتحقيق التنمية الشـاملة مع التأكيد على ضرورة تضافر الجهود الحكومية والمحلية والتطوعية فى تذليل أهم العقبـات التى تحول دون اسهام المرأة بصورة فعالة فى مجال التنمية العامة بوجه عام ، وفى القرية بوجه خاص •

أهم نتائج الدراسة :

فيما يتصل بأهم النتائج الخاصة بالحالة التعليمية :

١ ـ توضح نتائج الدراســـة ارتفاع نســـبة الأمية فى مجتمع القرية حيث وصلت بالنسبة لعينة الزوج ٥٢٪ (٢٦) ، وبالنســبة لعينة الزوجة ٨٤٪ (٤٢) ، وبالنســبة لعينة البنت ٥٤٪ (٢٧) من اجمالى حجم العينة لكل منهم •

٢ - تشير النتائج ان الأسباب الرئيسية لعدم حصول أفراد عينة البحث على قسط معين من التعليم ، كان بالنسبة لعينة الزوج : العامل الاقتصادى هو المتحكم حيث كانت اجابات عينة الزوج تحدد أنه فى حالة وفاة رب العائلة أو قلة الامكانيات المادية المتاحة فى الأسرة ، مما يؤدى الى عدم استمرار الابن (الزوج حاليا) فى الالتحاق بالمدرسة ، ويتوجه الى مزاولة أى عمل يعاون لمواجهة تكاليف المعيشة ، ولكن كانت الأسباب الرئيسية لعدم حصول الزوجات (الأمهات حاليا) ، والبنات على أى قسط من التعليم ، ترجع الى تحكم الأهل ورفضهم لخروج البنت الى الدراسة ، واتضح هذا العامل خاصة فى مجتمع المزارعين من الآباء والذين يعملون فى زراعة الأرض •

٣ - أوضحت نتائج الدراسة أثر التعليم في رفع مكانة المرأة ، حيث أكدت اجابات كل من عينة الزوجة بنسبة تمثل ٨٨٪ (٤٤) ، ونسبة ٥ر٨١٪ من اجمالى عينة البنات على هذا الاتجاه •

وفيما يتصل بنتائج الدراسة الخاصة بالحالة المهنية والموافقة على عمل المرأة كانت كما يلى :

١ - أوضحت نتائج الدراسة أن المهنة الغالبة لرب الأسرة من خلال عينة البحث كانت مهنة الزراعة ، بينما كانت نسبة الزوجات غير العاملات (ربة البيت) تمثل ٨٤٪ (٤٢) مع الاشارة الى أن هذه النسبة تقمن من خلال عملها فى البيت بتربية الدواجن وصناعة منتجات الألبان وهذه الأعمال تعد دخل اضافى للأسرة بصورة غير مباشرة ، ولكنه لا يحقق عائد مادى منفصل نتيجة الجهد الذى تقوم به ربة البيت • وكانت نسبة العاملات فى عينة البنات ٢٨٪ (١٤) من اجمالى حجم العينة مع مراعاة ان هناك نسبة ١٦٪ (٨) من البنات العاملات يساعدن الأب فى الزراعة بدون عائد مادى منفصل •

٢ - أوضحت نتائج الدراسة أثر كل من التعليم وطبيعة مهنة الزوج أو الوالد على سلوكه نحو توجيه أبنائه وبناته لعمل محدد ، حيث أنه اتضح فى حالة الوالد الذى يعمل فى الزراعة وفلاحة الأرض يوجه أبنائه وبناته الى العمل معه فى فلاحة الأرض ، بينما الزوج أو الوالد الذى يعمل فى مجال التجارة أو وظيفة عامة أو عمل مهنى ، وحصل على قسط من التعليم ، فانه يسعى لتعليم أبنائه وبناته ، ويوافق على مشاركة المرأة

للرجل فى العمل والانتاج • كما أكدت عينة الدراسة مجتمعة على أن المهنة المفضلة والمناسبة للمرأة هى مهنة التدريس فى المدرسة ، حيث أنها مهنة محترمة ومواعيدها مناسبة وأجازاتها كثيرة ، ولها دخل ثابت وفى زيادة مستمرة •

٣ ــ أكدت نتائج الدراسة على أن العمل يعطى للمرأة مكانة وقيمة وقدرة على ابداء الآراء والمشاركة فى اتخاذ القرارات • مع مراعاة أن رأى المرأة كشريك أو ابنة هو رأى استشارى والقرار النهـائى فى يد الزوج أو الوالد حيث يحكم بما يراه صالحا وطاعته واجبة •

أوضحت نتائج الدراسة مدى موافقة عينة البحث على اسـهام المرأة فى مشروعات القرية سواء بالعمل فيها ، أو تطوعها لتعليم بنات القرية ، أو المساهمة بالمال فى مشروع ينفع نساء القرية • مع افتقار مجتمع القرية لبرامج التدريب المنظمة والخاصة بالنساء لتعليمهن مهارات وخبرات جديدة ولزيادة كفاءتهن فى مجال الانتاج •

وفيما يتصل بمدى تأثير القيم والتقاليد السـائدة وأساليب التنشئة الاجتمـاعية فى تعليم محتوى الدور للمرأة فى الريف جاءت النتـائج تشير أن :

١ ــ اتضح أن هناك تمييز وتفرقة واضحة فى معاملة الآباء والأمهات لأبنائهم الذكور وبناتهم الاناث ، فبينما يمنـح الابن الذكر حريته الكاملة فى تصريف شئون حياته ، يكون نصيب الابنة قائمه من الممنوعات والحد من الحريات والالتزام بالقيم والعادات والتقاليد السائدة ، وطاعة ولى الأمر طاعة عمياء ، واذا خالفت الأوامر يكون نصيبها من الشدة والعقاب الصارم على عدم التزامها بتوجيهات أولى الأمر لها •

وتوضح نتائج الدراسة تفضـيل كل من الآباء والأمهات لانجاب الصبيان حيث يرون أن الابن يحمل اسم أبوه وعائلته ، ويعاون الوالد فى تكاليف الحياة ، بينما البنات لا يجئ من ورائهن الا المشـاكل والمتاعب ومصيرهن مرتبط بأزواجهن وينشغلن عن الأهل فى حياتهن الجديدة بعد الزواج •

وفيما يتصل باتجاه عينة البحث نحو تعليم الصبيان والبنات ، كان الاتجاه الغالب هو الموافقة على تعليم الأولاد والبنـات فى المدارس ، الا فى

حالات الأهل محدودى الدخل حيث يوجهون الأبناء والبنات الى العمل وترك الدراسة كي يعاونوهم في تكاليف المعيشة ٠

٢ ـ أوضحت نتائج الدراسة اتفاق كل من عينة الآباء والأمهات على زواج البنت وهى صغيرة ستره وفخر للأهل ، مع التنويه الى ارتفاع السن المناسب لزواج البنت بالمقـــارنة بجيل الأمهات ولعل ذلك يرجع الى خروج الفتاة الى مجال التعليم والعمل ٠

٣ ـ أوضحت نتائج الدراسة انتشار المذياع (الراديو) بين أهالى القرية واقبالهم عليه كوسيلة للتســـلية ، وهذا يوضح بدوره مدى أهمية وتأثير برامجه على مجتمـع القرية ، وامكانية اســـتغلاله فى توجيه ونشر الثقافة الواعية الموجهة نحو تطوير العادات والتقاليد السـائدة بما يناسب طبيعة العصر وتوضـيح مدى أهمية التعليـم والعمل فى رفع مـكانة المرأة وصيانتها من الوقوع فى الأخطاء وضمان لمستقبلها ٠

٤ ـ وفيما يتصل بمدى الموافقة على اسهام المرأة فى العمل السياسى أكدت النتائج اختلاف الاتجاهات بين عينة البحث ، فبينما كانت الســـمة الغالبة فى عينة الأزواج تؤكد على أن الرجل هو القادر على تحمل مسئولية العمل السياسى ومتفرغ لأعماله وأن المرأة مكانها فى البيت لرعاية شئونه وشئون الأبناء ٠٠٠ ، نجد أن اتجاهات عينة الزوجة وعينة البنات تتعاطف مع انتخاب وترشيح المرأة كتعاطف مع بنات جنســـها وتعكس مدى الاتجاه لنصرة المرأة على زميلهـــا الرجل الذى يتمتع بكافة الحقوق والحريات ويؤيده دائما مجتمع الرجال ويشجعونه فى كل مجال ٠

٥ ـ أوضحت نتائج الدراسة أن الواقع الفعلى لأسر القرية يتميزون بالأعداد الكبيرة من الأبناء والبنات ، مع تأييد الأهل لفكرة تنظيم النسل الا أن هذا لا يعنى أنهم يمارسون فكرة التنظيم فعلا ٠ كما أوضحت النتائج تطور الاتجاه من جيل لآخر نحو عملية تنظيم الأسرة حيث كانت اتجاهات عينة البنات مؤيدة لفكرة تنظيم النسل وعدم تركه للقدر وحده ، بينما نجد الآباء والأمهات يميلون الى القدرية والاتكالية فى عملية الانجاب ، ويرحبون بأى عدد من الأبناء ، خاصة الآباء الذين يعملون فى مجال الزراعة حيث تعد كثرة الأبناء ثروة فى أيديهم وعزوة لأهلهم ٠ مع تأكيد عينة البحث على أن تنظيم الخلفة يجب أن تكون بالتراضى بين الزوج والزوجة ، وأن الله وحده هو الذى يرزق عباده ٠

أهم التوصيات :

١ — ضرورة ايمان صانعى القرار سواء فى التنمية القومية أو فى التنمية الريفية بأن زيادة مشاركة المرأة فى عمليات التنمية هو شرط أساسى لتحقيق مفهوم التكامل فى التنمية ، كما أنه عامل من عوامل الاسراع بخطى التنمية .

٢ — ضرورة وضع سياسة عامة لاحتفاظ القرية بالعناصر القيادية الطبيعية التى نشأت فيها وتهيئة الفرصة لتدريبها وتطويرها حتى تكون أداة من أدوات احداث التطور والتقدم بين النساء الريفيات .

٣ — ضرورة اعادة النظر فى القوانين والاجراءات التشريعية التى لها آثار سلبية على مشاركة واسهام المرأة فى تحقيق أهداف التنمية الريفية .

٤ — ضرورة وضع سياسة تعليمية عامة تهدف الى اتاحة الفرصة للمرأة الكى تتعلم وتتدرب وتعوض ما فاتها ، وذلك كى يمكن التغلب على النسبة العالية للأمية بين النساء ، سواء كان ذلك على مستوى التعليم النظامى أو فى فصول محو الأمية ومراكز التدريب المهنى ، وغير ذلك من المؤسسات التربوية والاجتماعية والاعلامية .

٥ — ضرورة وضع سياسة عامة لتطوير أساليب العمل بالقرية بحيث تطور الزراعة وينشأ الى جوارها الصناعات الزراعية التى تستوعب القوى العاملة فى الريف وخاصة بين النساء والتى تؤدى بدورها الى احساس المرأة بأنها تشارك فى زيادة الانتاج .

٦ — ضرورة اتاحة الفرص لانشاء جمعيات وتنظيمات نسائية بالريف لتقوم بدور قيادى تطوعى فى تطوير المرأة الريفية .

٧ — ضرورة توفير الجو الاجتماعى المناسب لقيام المرأة بدورها الفعال فى التنمية الريفية المتكاملة واثبات مقدرتها على اتخاذ القرارات والقيام بالمسئوليات الموكولة اليها وذلك من خلال تغيير مفاهيم المرأة عن نفسها وعن وظائفها ومسئوليتها التنموية ، وكذلك من خلال تغيير مفاهيم الرجل عن المرأة وادراكه لأهمية مشاركتها فى جميع جوانب الحياة .

٨ — ضرورة الاهتمام بالتنشئة الاجتماعية للأفراد ، من خلال جميع المؤسسات المدرسية وغير المدرسية مع التركيز على أساليب تغيير

الاتجاهات ، حتى يمكن اكتساب الأفراد للاتجاهات الصـــالحة المؤدية الى احداث التنمية المتكاملة ٠

٩ ـ ضرورة الاستفادة من كافة أجهزة الثقافة والاعلام فى توعية أهالى القرية خاصة فيما يتصل بأهم معوقات التنمية والتى تتمثل فى أن المرأة الريفية تنجب كثيرا ، وما زالت نسبة كبيرة منها تعانى من الأمية والجهل ، وبالتالى تقل نسبة المساهمات من النساء فى المشاركة فى عمليات التنمية ٠ مع توضيح مدى أهمية مشاركة المرأة للرجل فى دفـع عجلة التنمية بخطى واسعة ٠

١٠ ـ العمـــل على اتاحة الفرصة للمرأة الريفية عامة ، والقيادات الطبيعية من بينها خاصة سواء من خلال التنظيمات النســائية أو النقابية أو الجمعيات الأهلية ، أو المؤسسات الأخرى للمشــاركة فى وضع خطط التنمية الريفية وتنفيذها ، وقطف ثمارها ٠

سيصدر قريبا بحث «صورة المرأة كما تعرضها وسائل الاعلام»
وتتكون هيئة البحث من أ٠د٠ مصطفى سويف مشرفا ، ود٠ ناهد رمزى ،
والأستاذة سلوى العامرى وصفية مجدى وفادية علوان وسهر فهيم
أعضاء ٠

العلاقة بين التعليم والحراك المهنى الاجتماعى (*)

الدكتورة مديحة السفطى

بدأت الخريطة الاجتماعية فى مصر تتغير ملامحها منذ أن لجأ محمد على الى التحديث فى البدايات المبكرة من القرن الماضى ، وكان التعليم غير التقليدى من بين وسائله الهامة فى ذلك .

ومنذ أن عاد رفاعه رافع الطهطاوى وأعضاء البعوث العلمية المصرية الى أرض الوطن واستخدامهم فى الوظائف الفنية والادارية الملائمة لتخصصاتهم العلمية وضح دور هؤلاء المتعلمين الجدد فى الخريطة الاجتماعية المصرية دورا متميزا ورائدا وجديدا .

ومنذ ذلك الوقت ـ بالتحديد ـ والعلاقة تتضح أكثر وأكثر بين التعليم من جهة والحراك المهنى الاجتماعى من جهة أخرى . ومن ثمة تأتى هذه الدراسة لتكشف بدقة ـ عن هذه العلاقة بطريقة امبيريقية علمية على مدى فترات محددة فى تاريخنا الاجتماعى المصرى المعاصر .

ولعل نقطة البداية فى هذه الدراسة أنه كلما اتسعت قاعدة التعليم وغدت الفرص متاحة بشكل أكبر وأعرض وأفضل أمام أبناء الطبقات كلها، وبصورة متساوية وعادلة ، فأن الحراك المهنى الاجتماعى يبدو أيسر منالا وأكثر وضوحا .

ولقد يكون من الملائم ـ هنا ـ أن أشير الى أن المجتمع المصرى على تاريخه المديد لم يعرف القيود الصارمة حول انتقال الأفراد من طبقة الى أخرى أو من شريحة اقتصادية اجتماعية الى شريحة أخرى ، صعودا أو هبوطا ، مثلما كان الحال فى أوروبا فى عهد الاقطاع estate system

---

* قدمت هذه الدراسة الى قسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة عين شمس فى اغسطس ١٩٨٠ للحصول على درجة الدكتوراه ، اشراف الاستاذ الدكتور سمير نعيم أحمد وهى مقدمة من مديحة السفطى ، خبيرة بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

أو مثلما هو الحال فى النظام الطائفى الهندى Caste System بل يمكن القول بأن الملامح الطبقية فى مصر تختلف - بكثير - عما يرد فى الأدبيات السوسيولوجية عن مجتمعات أخرى . ولقد عرضت الدراسة لذلك فى شىء من التفصيل ، ولقد ذهبنا الى أن احداث نوع آخر من التعليم الرسمى بالتوازى مع التعليم الدينى الأزهرى التقليدى ، مع مجانية النوع المحدث من التعليم بالكامل مع تخصيص رواتب للطلاب ، ترتب على ذلك أن انخرط فى هذا النوع العلمانى من التعليم أعداد كبيرة من أبناء الفلاحين الفقراء ، وتوليهم - بالتالى - مناصب كبرى فى الحياة المدنية والعسكرية ، مع استثناءات تتعلق بالانتماء المصرى وليس بالطبقة . ولعل المطالب الأولى للثورة العرابية أن تؤكد ذلك .

بيد أن هذه الصورة تغيرت بعد الاحتلال البريطانى لمصر عام ١٨٨٢ ، اذ عمدت سلطات الاحتلال الى تحجيم وتقليص التعليم والاكتفاء بتخريج أعداد محدودة من أنصاف المتعلمين لتزويد الادارة المصرية بالكتبة . وكان ما لجأت اليه سلطات التعليم فى عهد الاحتلال فى ذلك ، هو الغاء مجانية التعليم وفرض الرسوم المدرسية المرتفعة ، مما قصر التعليم - بالضرورة - على أبناء الفئات القادرة اقتصاديا . ولقد أدى ذلك الى حدوث تغيير هام فى ملامح الخريطة الاجتماعية المصرية وبخاصة فيما يتعلق بالوظائف العليا وذلك منذ أواخر القرن التاسع عشر والعقود الخمسة الأولى من القرن الحالى ثم كان التغيير الحاسم فى الصورة بتعميم مجانية التعليم العام ابان ولاية طه حسين وزارة المعارف عام ١٩٥٠ ، ثم تعميم المجانية فى جميع مراحل التعليم بعد ثورة ١٩٥٢ تحت عهد عبد الناصر .

الا أن الصورة النظرية أخفت وتخفى ملامح أخرى ، ذلك أن سياسة التوسع فى قبول الأعداد الكبيرة من التلاميذ وعدم توفر الامكانيات المتاحة التى يمكن أن تقدمها الدولة ، كل ذلك أدى الى هبوط ملحوظ فى مستويات التحصيل الدراسى ، مما أتاح لظاهرة الدروس الخصوصية أن تستشرى بشكل متنام فى مراحل التعليم جميعا بما فى ذلك التعليم الجامعى .

كما أن وجود التعليم الخاص سواء باللغة العربية أو باللغات الأجنبية عن طريق دفع رسوم باهظة أمر يقلل من التكافؤ النظرى لفرص التعليم من حيث الكيف أمام أبناء الطبقات المختلفة .

ويتصل بذلك أن اختلاف الظروف المعيشية (الغذائية والسكنية

وظروف الرعاية الأسرية) يلعب دورا هاما فى حجم ونوعية الفرص المتاحة أمام التلاميذ للدراسة وللتحصيل الدراسى .

وفى ضوء هذا كله ، تأتى أهمية هذه الدراسة فى أنها تكشف عن العلاقة بين التعليم والحراك المهنى الاجتماعى ليس عن طريق استقراء وتحليل النصوص الدستورية والتشريعية التى تحكم عملية التعليم فحسب ، والتى تعطى انطباعا غير واقعى عن مجانية العملية التعليمية والمساواة الكاملة فى الفرص أمام الطلاب جميعا أيا كان انتماؤهم الطبقى ، فهذه الدراسة تهدف الى محاولة التعرف على واقع عملية التعليم كما تمارس بالفعل ، والكشف عما اذا كانت المساواة النظرية وتكافؤ الفرص النظرى أمرا معمولا به فى التطبيق وفى الواقع المعاش أم لا ، ومدى انعكاس ذلك على الحراك المهنى الاجتماعى .

ويعد الباب الأول الذى يتضمن الاطار النظرى للدراسة ، يتناول الباب الثانى نبذة تاريخية عن نشـأة التعليم وتطوره وعلاقته بالبنـاء الاجتماعى منذ عهد محمد على وبعد محمد على وأثناء الاحتلال البريطانى ، ثم البناء الاجتماعى فى الأربعينات من هذا القرن مع الاهتمام بدراسـة مختصرة عن التحليل الطبقى تناولت الملكية الزراعية والاقطاع ومدى انطباق ذلك على المجتمع المصرى قبل ثورة ١٩٥٢ . وقد ميزت الدراسة بعد ذلك بين ثلاثة اتجاهات متميزة فيما يتعلق بالسـياسة التعليمية خلال الفترة المشار اليها هى على التوالى سياسة الأبعاد الثلاثة لنجيب الهـلالى واتجاه الكيف أو تعليم الصفوة لاسـماعيل القبانى واتجاه الكم أو سياسة الماء والهواء لطه حسين .

ثم تتناول الدراسة بعد ذلك التعليم والبناء الاجتماعى بعد ثورة عام ١٩٥٢ . حيث تتناول تقلص نفوذ البورجوازية الكبيرة وبزوغ العسكريين كفئة قيـادية ، وكذلك البورجوازية الوطنية والعمـال الفلاحين وفئة التكنوقراطيين .

وتجىء فترة تالية للدراسـة وهى ما بعد عام ١٩٦٥ فيعرض الجزء التالى منها للتعليـم فى هذه الفترة والبناء الاجتماعى الذى يصاحبه فيتناول الجناح الجديد للرأسماليين والدور القيادى للعسـكريين والتعليم الخاص بالاضافة الى الوضع الراهن للتعليم فى مصر .

ويخصص الباب الثالث من الدراسة للدراسة الميدانية . وتهدف الدراسة الميدانية الى الكشف عما اذا كان للتعليم دور فى نقل الفرد من طبقة الى أخرى ، معتمدة فى ذلك على اجراء مقابلات مع أفراد ينتمون الى ثلاث مهن ، تعتبر مهنتان منها من مهن الدرجة الأولى (وهى الأطباء والمهندسون) أو من المهن التى تحتكرها الطبقة العليا ، وتعتبر الثالثة (المعلمون) من المهن التى تأتى متأخرة فى التدرج المهنى فى المجتمع المصرى . وتقصد الدراسة الميدانية الى المقارنة بين الثلاث مهن المختارة حتى يتضح ما اذا كان ثمة فروق فى الأصول الاجتماعية الاقتصادية للأفراد الذين يمتهنون كلا من المهن الثلاث وما اذا كان بالتالى امتهان بعض المهن مقصورا على طبقات معينة ، ومن هنا يمكن الاستدلال على ما اذا كان التعليم يؤدى الى حراك مهنى اجتماعى فى المجتمع أم لا .

كما تمت المقارنة بين ثلاث فترات زمنية ، وهى تبدأ ببداية الأربعينات فى هذا القرن حيث بدأت تسرى التيارات الديموقراطية والتقدمية ، كما اتسمت بعدد من الاصلاحات التعليمية ، وهى الفترات التى عرضها الباب الثانى كخلفية تاريخية للدراسة وذلك فى محاولة لايجاد فروق بين هذه الفترات من حيث امكانية الحراك المهنى الاجتماعى . وتشمل هذه الفترات الثلاث خريجى عام ١٩٤٠ الى عام ١٩٥١ ، حيث كان التعليم العام بالمصروفات ، ثم خريجى عام ١٩٥٢ الى ١٩٦٥ حيث عممت مجانية التعليم بشكل فعال ، ثم خريجى عام ١٩٦٥ الى عام ١٩٧٧ حيث انتشرت ظاهرة الدروس الخصوصية والكتب الخارجية وبالتالى فقدت مجانية التعليم الرسمية الكثير من أهميتها . وهكذا تمت المقارنات على النحو التالى :

(أ) مقارنة بين الثلاث مهن بوجه عام .

(ب) مقارنة بين الثلاث مهن فى كل فترة من الفترات الزمنية الثلاث .

(ج) مقارنة بين كل مهنة على مدى الفترات الثلاث .

وتعتمد هذه المقارنات على العناصر التالية التى تضمنتها صحيفة المقابلة :

(أ) التعليم .
(ب) المهنة .
(ج) الدخل .
(د) أسلوب المعيشة مثل الأملاك والسكن .

وذلك عن المبحوثين وآبائهم وأبنائهم ، حتى يتضـــح الحراك المهنى الاجتماعى للأفراد على هذا النحو ومن خلال المؤشرات السابق ذكرها ٠

ولقد اعتمدت المقارنات على تحليلات احصائية منها اختبــارات دلاله Significance Tests وتحليل تباين analysis of variance واختبار « ت » 'T Test وبعض معامل الارتباط Correlation Coefficient باستخدام معامل بيرسون Pearson وذلك لنتائج الدراسة الميدانية التى اظهرتها صحيفة المقابلة Interview schedule بعد اجراء مقابلات مع المبحوثين ٠

وتستند الدراســــــة الميدانية على افتراض أن فرص الحراك المهنى الاجتماعى محدودة وذلك لوجود تمايز فى النسق التعليمى يجعل أبنــــاء الطبقة العليا محتكرين للمهن ذات المســـتوى الرفيع ، ذلك أن القضــية ليست قضية اتاحة الفرص للفرد ليلتحق بالتعليم ولكنها قضية ما اذا كان يستطيع مواصلة الطريق حتى النهاية ٠

وهنا يبدو التمــايز بين القــادرين ماديا وغير القــادرين ، وتبحث الدراسة فى مدى وجود اختلافات من حيث الحراك المهنى الاجتماعى على مدى الثلاث فترات الزمنية التى أشرنا اليها والتى تبـدأ من الأربعينات وتمتد كل منها نحو عشر ســــنوات وذلك بافتراض أن الفترتين الأولى والثالثة تتشابهان من حيث تميز صفوة من أبناء المجتمع بالتعليم ذى المســــتوى المرتفع وذى المصروفات الباهظة ، فى حين تختلف الفترة الزمنية الثـــانية أى الوسطى وهى التى شهدت بداية تطبيق مجانية التعليم فى آونها أتاحت فرصا جديدة أمام فئات أوسع من أبناء الشعب ٠

وتتفرع عن هذين الفرضين فروض للتحقق منهـــا اجرائيا ، تتعلق بافتراض انتماء الأطباء والمهندسين الى أسر ذات مستوى اقتصادى اجتماعى أكثر ارتفاعا من أسر المعلمين ، كما يعيشون فى مســتوى أكثر ارتفاعا من ذلك الذى يعيش فيه المعلمون ٠ كما تختلف نوعية أسلوب المعيشــة من مهنة الى أخرى فهى متشابهة وأكثر ارتفاعا لدى المهندسين والأطباء منها لدى المعلمين ، كما تتفاوت الدخول مع اختلاف المهن فى نفس الاتجاه ، وكما يختلف تعليم أبناء الأطباء والمهندسين من جانب اذ هو بالمصروفات حتى مع وجود التعليم المجانى بينما فى حالة تعليم أبناء المعلمين فهو بالمجان كما أن

اتجاهات الأطباء والمهندسين نحو مهنهم أكثر ايجابية من اتجاهات المعلمين نحو مهنتهم ٠

ولقد تم اختيار العينة من النقابات لكل من الثلاث مهن من السجلات المدونة بها ٠ ولقد حدد حجم كل عينة بثلاثين مبحوثا فى التسع فئات بحيث يكون المجموع الكلى مائتين وسبعين (٢٧٠) بعد مناقشة أمور كثيرة تتعلق بالتمثيل وبسهولة اجراء العمل الميدانى ، بحيث يسمح الأمر بالمعالجات الاحصائية وفى نفس الوقت لا يعوق سير تحليل النتائج بوجه عام ، وكذا يسمح بالمقارنات الممكنة على مدى الثلاث فترات الزمنية بين الثلاث فئات ٠ ولقد تم اختيار العينة على أساس جداول الاختيار العشوائى للعينة من كتاب Social Statistics تأليف Blaloch بليلوك (١٩٦٠) مع أخذ القاهرة وحدها فى الاعتبار كمجال جغرافى ، كما اختير عدد خمسة عشر مبحوثا احتياطيا وضعوا فى قائمة مستقلة وذلك بالنسبة لكل من التسع فئات فى حالة ما اذا لم يتم التوصل الى بعض أفراد العينة الأصلية المختارة ٠

وتعرض النتائج الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأطباء والمهندسين والمعلمين مقسمة على النقاط الرئيسية التى تمثل محور الدراسة ، وهى التعليم والمهنة والدخل وأسلوب المعيشة ، وذلك بالنسبة للمبحوث ووالده وأبنائه ، وتشمل النتائج مقارنات من حيث المحاور السابقة بين المهن الثلاث وبين الفترات الزمنية الثلاث ٠

ويتميز المهندسون والأطباء فى ذلك كله على المعلمين كما توضح النتائج ويلاحظ أنه بالنسبة لمهنتى الطب والهندسة فيوجد نوع من التوريث فى المهنة من الآباء للأبناء بينما تخلو مهنة المعلم من ذلك ٠ كما تعرض النتائج الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لأبناء المبحوثين ولأسرهم ، وهنا أيضا يتميز الأطباء والمهندسون ٠

ولا يمكن الزعم بأن نتائج هذه الدراسة يمكن تعميمها على المجتمع المصرى ، بيد أنه يمكن القول بأن التعليم فى المجتمع المصرى فى الوقت الحاضر يتخذ شكلا طبقيا والمصروفات والدروس الخصوصية والكتب الخارجية والفروق المعيشية يعكس التقسيم الطبقى للمجتمع ، بمعنى أن فرص الاستمرار فى التعليم غير متاحة الا للقادرين فقط ، أما عن الفترة الزمنية الثانية (بين عامى ١٩٥٢ — ١٩٦٥) فقد تغير البناء الاجتماعى فى اتجاه

ينحو نحو الاشتراكية وامتدت فرص التعليم لتشمل طبقات أعرض ، الأمر الذى ترتب عليه وجود حراك اجتماعى أكثر فى هذه الفترة بالتحديد وان كان لم يمس - جذريا - الطبقات الدنيا ٠

إما في الفترة الزمنية الأولى ، أى منذ الأربعينـــات الى قبيل الثورة فيلاحظ وجود تقارب بين الثلاث مهن من حيث المستوى الاجتماعى الاقتصادى اذ لم تكن تكاليف التعليم باهظة ، وكان المتفوقون يحصلون على مجانية تفوق ٠

وعلى هذا فانه يمكننا أن نفسر التوسع فى التعليم فى مصر على أنه سياسة أدت الى تثبيت النظام الطبقى القائم ٠ حيث أنه أدى الى استمرارية بالنسبة للطبقتين البورجوازية والعليا على السواء وذلك بزيادة فرص أبناء هاتين الطبقتين فى وراثة آبائهم من حيث المكانة والمنصب بعد أن لم يعد متاحا لهم أن يرثوا ثورة مالية كبرى بعد أن حرمتهم منها القوانين الاشتراكية وهنا يمكن القول أن معالجة قضية الطبقية فى التعليم لا تكون الا بمعالجة التمايز فى المجتمع لانها لا تمس النسق التعليمى فى حد ذاته قدر ما تمس النظام الاجتماعى ككل ٠

فى دور اعداد التقرير النهائى بحث :

« ظاهرة الحجاب بين طالبات الجامعة المصرية »
(أبعادها التاريخية والاجتماعية والنفسية والدينية)

أعضاء هيئة البحث
من داخل المركز :

د. زينب رضوان	مشرفا
الأستاذة سلوى العامرى	عضوا وسكرتير فنى البحث
الأستاذ حسن الكاشف	عضوا

مستشارين من خارج المركز :

الأستاذ الدكتور قدرى حفنى	أستاذ مساعد علم نفس
السيد الدكتور حسين عليوه	مدرس تاريخ اسلامى
السيد الدكتور على ليله	مدرس علم الاجتماع

تنمية المجتمعات المحلية

T.R. BATTEN [1]

تقديم : د. إلهام عفيفى (*)

يعتبر باتن أحد الكتاب المهتمين بالدراسات المتعلقة بتنمية المجتمعات المحلية ويعمل حاليا أستاذا بجامعة لندن وله عدة مؤلفات متعلقة بالجوانب المختلفة لهذا الموضوع . ويركز المؤلف فى هذا الكتاب أساسا على موضوع هام ، هو كيف يمكن مساعدة سكان المجتمعات النامية على تطوير مجتمعاتهم المحلية ويقع الكتاب فى خمسة أبواب . الباب الأول مقدمة ـ والباب الثانى الفصول من الثانى إلى الرابع ويتناول فيها موضوع الهيئات العاملة فى مجال التنمية وعلاقتها بالسكان . الباب الثالث يتضمن الفصول من الخامس الى الثامن ويتعرض للأهداف والأساليب الهامة فى العمل . والباب الرابع يحوى الفصول من التاسع الى الثالث عشر يتناول فيها الأساليب والأدوات الفنية اللازمة . أما الباب الأخير وهو الفصل الرابع عشر فقد تناول فيه بعض المعايير التى تقودنا الى مجتمع أفضل والكتاب يقع فى ٢٣٨ صفحة من الحجم المتوسط .

منهج الكاتب فى العرض :

اتبع المؤلف فى عرضه للموضوعات أسلوبا يعتمد على الدراسة المقارنة لعدة تجارب فى أنحاء العالم الثالث ، وعرض فيها للمناهج التى اتبعتها كل دولة ودعم ذلك بقدر الإمكان بنماذج من هذه التجارب . ومن بين ثنايا هذا الكتاب تستطيع أن تتبين القواعد الأساسية الهامة فى اختيار العاملين فى المجتمعات المحلية الذين يتوقف على حسن اعدادهم نجاح أو فشل أى برنامج من برامج التنمية . والهدف الرئيسى للمؤلف هو عرض عدد كبير من المناهج والأهداف فى مجموعة من الدول ومقارنتها معا ، وليس مجرد وصف سياسات ومناهج كل دولة على حدة . كذلك يقف موقفا محايدا من كل هذه التجارب :

---

1) T.R. BATTEN; Communities and their Development, fifth impression Oxford University Press, London, 1965.

(*) الخبيرة بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ورئيسة وحدة بحوث الأسرة .

تحليل المحتويات :

يهمنا فى أول الأمر أن نعرض لمفهوم المؤلف عن تنمية المجتمع المحلى فقد ذكر أنها « العملية التى يتم فى خلالها العمل على دفع السكان فى المجتمعات المحليه لمناقشة احتياجاتهم ، والتخطيط من أجل سد هذه الاحتياجات » • وهو يركز تماما على المجتمع المحلى بينما يرى أن هناك كتابا آخرين يركزون فى تعريفهم على مراكز التنمية ويرون أنها « اتجاه من أجل النهوض بالمجتمع لحياة أفضل عن طريق المشاركة الفعالة التى لا بد من العمل على استثارتها بين السكان من أجل ضمان استجابة متحمسة للتقدم فى كافة المجالات سواء كانت ستقوم بها الحكومة أو الأهالى •

ويؤكد المؤلف على ان موضوع تنمية المجتمع المحلى ليس حديثا فقد كان موجودا ولكن تحت مسميات أخرى ، وأن التنمية الآن تركز على خبرة الماضى •

وقبل الحرب العالمية الثانية كان الموضوع الأساسى فى التنمية هو وسائل الاتصال والموارد المادية ، ولكن الأن تقوم كثير من الهيئات الدولية مثل اليونسكو وغيرها بتقديم كافة الامكانيات المتاحة للدول النامية من أجل تعليم أبنائها ومساعدتهم على اعتناق مبادىء جديدة مناسبة واتقان مهارات حديثة •

فالسكان قد تتقبل بعض التغييرات ولكن الأكثر أهمية من ذلك هو تغير أسلوب حياتهم ليتسنى لهم مسايرة هذه التغيرات التى تقبلوها • وقد يقف عقبة ازاء ذلك شعور السكان بالانتماء الشديد لممارستهم التقليدية ، ولكن هذه الممارسات لا تسساير المواقف الجديدة التى يأتى بها التغير مما يترتب عليه العديد من الآثار كزيادة الجريمة ، ضعف العلاقات الأسرية ، مقاومة السلطة التقليدية ، زيادة الهجرة الى المدن ، ولذا لا بد أن يكون التغير المادى واللامادى على نفس الدرجة من الأهمية •

ويضع المؤلف بعض الاعتبارات الهامة فى هذا المجال وهى :

- محاولة ادماج جهود المراكز التى تعمل من أجل تنمية المجتمع المحلى فى كل متكامل من أجل النهوض بالمجتمع على أساس من التعاون •
- العمل مع الجماعة أفضل دائما من العمل مع الأفراد •
- دفع السكان للمساهمة بدور فعال بقدر الامكان فى عملية التنمية •

— توجيه اهتمام أكثر لعادات السكان ومعتقداتهم وأساليبهم التقليدية وحاجاتهم الفعلية ٠

ويؤكد المؤلف على أن نجاح أو فشل مراكز تنمية المجتمع المحلى يتوقف على اتجاه المجتمع نحوها سواء كانت بالرفض أو القبول ، كذلك يتوقف على مدى اقتناع المجتمع بالمدربين الذين يعملون فى هذه المراكز ، ولذا يجب أن تتوفر لدى هؤلاء المدربين مواصفات أساسية يأتى فى مقدمتها أن يكونوا على دراية تامة بالأساليب التقليدية فى هذه القرية حتى لو كان مستوى مهارتهم فى المجالات الفنية لعملهم أقل من غيرهم ، وعليهم أن يعملوا على كسب ثقة وصداقة السكان ٠

ويؤكد المؤلف على أن السكان على كافة مستوياتهم وحتى فى أشد حالات التخلف والفقر مستعدين دائما لتقبل الجديد ، ولكن هناك بعض الصعوبات التى لا بد من التغلب عليها ، وسوف أذكر مثالا واحدا من الأمثلة العديدة التى ساقها المؤلف :

ففى الهند مثلا قدم مركز التنمية باحدى القرى وهى ultar pradesh نوعا جديدا من حبوب القمح المحسنة ، ولكن السكان رفضوا تعميم استخدام هذه الحبوب بعد تجربتها ، وذلك لعدة أسباب يأتى فى مقدمتها ان السكان اعتادوا زراعة بعض أنواع الحبوب الأخرى بجوار القمح حتى اذا فشل المحصول استطاعوا تعويض خسارتهم ، ولكن الحكومة رفضت ذلك مع الحبوب الجديدة ، كذلك وجدوا أن هذا النوع الجديد من القمح كبير الحجم لدرجة أن الزوجات تواجه صعوبة كبيرة فى عملية طحن الغلال واعدادها خبزا ويترتب على ذلك آلام شديدة فى الظهر واليدين كما أن طعم الخبز مختلف عما اعتادوا عليه ، كذلك اكتشفوا أن القش الذى يستخرج من الغلة الجديدة لا يصلح كعلف للحيوانات أو لصنع أسقف المنازل ، كذلك لا يمكنهم استخدامه كوقود والمزارعون عادة فى حاجة ماسة الى هذه المخلفات لأنها تشكل جزءا هاما من اقتصادهم ، ولذلك ينظرون الى أن استخدامهم لهذه الأنواع الجديدة به مغامرة كبيرة على الرغم من وفرة محصوله ٠

ولذلك فان النجاح الحقيقى للمركز يكمن فى سده للاحتياجات الفعلية للاهالى ومن أجل تحقيق ذلك لا بد للعاملين بالمركز من أن يقوموا بما يأتى :

- دراسة قيم السكان وعاداتهم ومعتقداتهم ·

- أن يكونوا على وعى كامل بان أى تغير يحدث فى أحد مجـــالات الثقافة لا بد أن يؤثر فى المجالات الأخرى ·

- أن يكونوا على دراية كاملة بما يكمن فى الثقافة من نواح قريبة من قلوب الأهالى وتلقى قبولهم ·

- أن يحاولوا التعرف على هذا الجزء الخفى من الثقافة والذى قد يكون أفراد المجتمع أنفسهم ليسوا على وعى به ·

- أن يتعرفوا على الجماعات الرسمية وغير الرسمية من أجل التعرف على القادة الذين يشكلون الرأى الجمعى ·

- أن يقوموا بعقد علاقات صداقة وثقة مع السكان ·

- الوصول الى اتفاق مع السكان حول التغير المرغوب فيه من قبلهم·

- وأخيرا على المركز أن يثبت أن التغير المقترح هو تغير مأمون ·

ويجب على العاملين بالمركز أن يكونوا على وعى بأن أفـــكارهم التى نجحت فى بيئاتهم وثقافتهم قد لا تنجح فى المناطق الأخرى التى تتبنى ثقافة مختلفة · وأن التغير الذى يأتى من الخارج بالقوة قد يقاوم مقاومة شديدة ، ولذا فان رضاء السكان وموافقتهم قبل فرض التغير الجديد لازمة - وعلى ذلك فان المراكز الموجهة من قبل الأهالى تصل الى أهدافها وتعطى نتائج عظيمة وان كانت مشاركة السكان وحدها لا تكفى بل لا بد أن يتوفر معها ايمانهم التام بما يريدون أن يحققوه ·

ويركز المؤلف أيضا على نقطة هامة لنجاح أى هيئة عاملة فى مجال تنمية المجتمع المحلى ، وهى أهمية ما يختاره المجتمع لنفسه وذلك عن طريق تنبيه أفراد المجتمع حتى يكونوا على وعى بمشـــاكل مجتمعهم وعليهم أن يقدروا كجماعة تقبل مسـئولية مواجهة هذه المشاكل ثم بعد ذلك عليهم أن يعدوا أنفسهم لحلها وقد يلجئون الى الاستعانة ببعض المساعدات المادية من خارج المجتمع ، وأخيرا أن يواجهوا مسئولياتهم بطريقة جماعية ، يعملوا على حل كافة مشاكل مجتمعهم · وعلى المجتمعات أن تنشـــط فى تطوير

نفسها واختيار أهدافها ووضع الخطط لها وتنفيذها ، وعلى الهيئة أن تساعد السكان على أن يعثروا على ما يريدون فعلا أن يقوموا به وألا يكون لديها أى أهداف مسبقة ، وأن يحققوا ما يريده السكان فعلا وليس ما تريده الحكومة ، وقد يعتقد البعض أن المشروعات التى تقوم فى المجتمعات المحلية هى مجرد وسائل لتشجيع بعض التطورات المادية مثل تمهيد الطرق ، نظافة المياه ، بناء المدارس ، اقامة مراكز رعاية الأمومة والطفولة • ولكن كل هذه البرامج لها أيضا أهميتها الثقافية التى لا تقل عن النواحى المادية •

وهناك العديد من الطرق التى تتبعها الهيئات العاملة فى التنمية فى هذه المجتمعات المحلية • فعليها أن تعد المجتمع نفســه لتقبل المشروعات الجديدة وذلك عن طريق التعرف على أنواع الصراعات الموجودة فى المنطقة والتى قد تتعلق بالعصبية القرابية ، أو الدين أو نواح اقتصادية • وعلى العاملين فى مراكز التنمية أن يتجنبوا بقدر الامكان الاتصـــال بأى جماعة فى المجتمع على حساب الأخرى وعليهم أن يتعاملوا مع الجميع والمثال على ذلك ما حدث فى Puerto Rican Division of Community Education

حيث بدأ المشروع تعليميا فقط ، ثم انسحب على باقى المشاكل التى يعانى منها المجتمع وقد أتاح المسئول عن التنمية الفرصة للأهالى لكى يعبروا عنها ، وكان لزاما عليه أن يعطى الفرصة للجميع فى الحديث عن تلك المشاكل سواء كانوا أغنياء أو فقراء • ملاكا أو عمـــالا • قادة أم تابعين وعليه أن يدفعهم بأسلوبه الى أن يسألوه المساعدة •

وهذا المنهــج قد يستغرق وقتا وجهــدا كثيرا ، ففى بعض الأحيــان استمروا فى أحد المجتمعات ويناقشون موضوع بناء مدرسة فى تسعة شهور ولم يستغرق بناؤها بعد ذلك ستة أيام • هذه المناقشات أسلوب هام من أساليب التنمية ففى أثنائها يحقق الســـكان فهم أعمق للأساليب الجديدة ويعيدوا النظر فى أساليبهم القديمة ، ويعدوا أنفسهم للتغير • ومن أهم واجبات موظف التنمية أن يعرف أن الوقت المناسب قد حان لتنفيذ ما يراد تنفيذه من مشروعات مقبولة من قبل الأهالى بعد المناقشـــــات التى دارت حولها • ليس المهم فقط بناء مشروع بل الأكثر أهمية هو مساعدة السكان على أن يتعلموا أسلوب الحياة الصحيح والعمل الجماعى ، حيث يمكنهم أن يواجهوا بعد ذلك أى مشكلة تطرأ على حياتهم الجماعية •

وهناك منهج آخر وهو يقوم على اقامة مجموعة من الجمعيات التعاونية

التى تخدم فئات معينة فى المجتمع وهذه الجمعيات تساهم فى تحسين الموقف الاقتصادى لكثير من السكان · هذا بالنسبة للمناهج المتبعة ·

وفيما يتعلق ببناء المجتمع المحلى فقد تطرق المؤلف الى موضوع على درجة كبيرة من الأهمية وهو خاص بتلك الجماعات السكانية التى تضطر الى الهجرة للمناطق الصناعية بحثا عن العمل ، وهم يهاجرون بمفردهم ونادرا ما تصاحبهم عائلاتهم وذلك بهدف تحقيق استقرار مادى لأسرهم معظمهم ينجح فى ذلك ، ولكن يدفعون الثمن من الناحية الاجتماعية - ففى مجتمعاتهم الريفية يعرف كل منهم الآخر جيدا فهم يقيمون معا ويعملون معا ، ولهم نفس الأهداف ولديهم الشعور القوى بالانتماء · ولكن حينما يهاجرون الى المدينة وخاصة تلك المدن السريعة النمو يختفى هذا الشعور بالانتماء لأنهم يعيشون فيها كأفراد وليس لديهم تقاليد جماعية ، بعضهم ينجح فى أن يعيش بهذا الأسلوب الجديد ولكن منهم من يفشل ويعيش منعزلا بعيدا عن أى نوع من أنواع الحياة الاجتماعية · وحينما تواجه الهيئات العاملة فى مجال تنمية المجتمع المحلى احدى هذه المواقف فان عليها أن تعمل على خلق مجتمع وليس تنمية مجتمع وتسعى الى تحقيق ذلك عن طريق جذب السكان الى جماعات تقوم بأنشطة خاصة أو عامة اجتماعة أو ترويحية وهذه العملية تتم على مرحلتين :

الأولى : على مستوى الجماعات باعتبارها تضم أعضاء متعاونين معا ·
والثانية : على مستوى المجتمع على اعتبار أنه يضم هذه الجماعات التى تتأثر بسلوك أعضائها ·

وبرامج التنمية المحلية فى الحضر تعتمد تماما على الظروف المحلية المختلفة وعلى تنوع احتياجات الأفراد ، ولكن لا بد أن يتكون الشعور بالانتماء، والمشاركة فى المسئولية وذلك عن طريق ارتباط الناس معا فى جماعات صغيرة تسير الأمور بها بالأسلوب الديمقراطى وعليهم أن يتعلموا الاهتمام برفاهية من حولهم واحترام آرائهم ، عندئذ سوف يولد المجتمع الجديد ·

وقد ركز المؤلف أيضا على أهمية المدرسة كوسيلة للتعليم فى المجتمعات المحلية وعلى الدور الهام الذى يلعبه المدرس حتى يجعل من مدرسته مدرسة محلية أى هدفها الأول البيئة المحلية وخدمة السكان وتقديم ما يملكه من معرفة لهم وأن يساعد فى خلق « هدف تعليمى » وذلك عن طريق مساعدة السكان لكى يروا العلاقة بين التعليم فى المدرسة ونحو

مجتمعهم المحلى • وأن المدرس المدرب تدريبا جيدا على التدريس فى المدارس بالمجتمعات المحلية عنصر هام لأنجاح هذه المدارس حتى يتسنى له أن يقوم بتطبيق الأساليب المختلفة التى تتبع فى تعليم السكان فى هذه المجتمعات •

وقد تبين من الدراسات المختلفة أن هناك ارتباطا قويا ومباشرا بين الجهل من جهة وكل من الفقر وارتفاع معدلات الوفاة وزيادة الأمراض من جهة أخرى ، ولو نظرنا الى تاريخ حركة التعليم نجد أن أكثرها يحدث بعد ظهور بعض الأحداث التاريخية الهامة فى تاريخ الدول ، ومثال ذلك روسيا وتركيا • والتعليم ليس نشاطا منعزلا ولكنه جزء من التنمية المحلية يتفاعل مع الانشطة الأخرى فى المجتمع المحلى •

ولكن كيف يمكن تقديم الأفكار الجديدة فى المجتمع وما هى الأساليب التعليمية التى تتبع فى ذلك •• ؟ يعدد المؤلف مجموعه من هذه الأساليب التى استخدمت فى مناطق مختلفة من العالم ولكنه يضع فى الاعتبار الأول أهمية خاصة للدراسة الجماعية وأنها أكثر فعالية من القراءة الفردية وخاصة فى دفع السكان للمشاركة فى عملية التنمية ، ويركز أيضا على أن الصور أكثر تعبيرا عن المعانى المراد تقديمها عن غيرها من الأساليب مثل الكلمة المكتوبة ، وذلك فى المجالات التعليمية المختلفة كذلك هناك الراديو ، وعن طريقه يمكن نقل الكثير من الأفكار عن الطهى والتمريض وغيرها وهو أسلوب سهل لأنه لا يحتاج الى انتقال المرأة لتلقى التعليم بل تستطيع أن تستفيد وهى موجودة بمنزلها وقد نجح هذا الأسلوب كثيرا فى البرازيل • كذلك هناك الأفلام التى لها دورها الهام فى تقديم الأفكار الجديدة للسكان واعدادهم للتغير وهى وسيلة أكثر جاذبية من الكلمة المطبوعة والاذاعة ، الا أن عيبها الوحيد أنها تتكلف كثيرا هناك أيضا أسلوب الحملات وهذا الأسلوب كثيرا ما يحالفه النجاح السريع ، ويرجع هذا النجاح الى التخطيط الناجح للحملة والعلاقة المباشرة التى تتكون بين المخططين لهذه الحملة وبين السكان حيث يقوم الاحساس بالثقة المتبادلة التى هى مفتاح هذا النجاح • ويقول المؤلف : « أن الحملة من أفضل الأساليب لتقديم الاختراعات الحديثة بسرعة للجمهور فهى عادة ما تكون كثفة وقصيرة ولكن من الأفضل أن يكون هناك متابعة حتى تتأكد فعاليتها باستمرار ومعظم برامج التنمية الريفية

تتضمن تغيرات محددة من أنواع متعددة من أجل تقديمها للسكان وهناك أسلوب آخر هو المدرسة المتنقلة * Movable school وأهم شيء هنا هو أختيار الموقع المناسب لكى يتاح فرصة استفادة أكبر عدد من السكان وقد كان هذا الأسلوب من أنجح الأساليب فى « جاميكا » هناك أيضا المعارض المحلية والأسواق باعتبارها أساليب لتقديم الأفكار الجديدة للسكان ، والمعرض المحلى الصغير الذى يوجد فى بقعة ريفية يكون استفادة الريفيين منه أفضل كثيرا مما لو كان موجودا بالقرب من المدينة ولذا فان اختيار موقعه من أكثر العناصر أهمية لنجاحه ويمكن الاستفادة من المعارض من جهتين :

أولا : تقديم أفكار جديدة وأدوات وأساليب جديدة فى الزراعة وأدوات حديثة للزوجة تستخدمها فى المنزل وأطباق جديدة تعدها لأسرتها .

ثانيا : تقديم أنواع جديدة من المحاصيل وسلالات جديدة من الحيوانات . كذلك حرف يدوية يمكن أن يتعلمها السكان .

ويقع على العاملين فى كل من المدارس المتنقلة والمعارض المحلية عبء كبير فى ضرورة الاتصال اليومى بالسكان حيث لا بد من آن يعقدوا علاقات طيبة معهم حتى يمكنهم أن يؤثروا عليهم .

ان قوة التأثير هؤلاء الذين يعملون مع الجماعة تأتى من قيمة الخدمات التى يقدمونها ، والعامل من قبل مراكز التنمية لا يستطيع أن يعمل مع الجماعة من الخارج بل يجب أن يصبح عضوا بها مثل غيره من الأعضاء الآخرين من السكان ، ويعتمد على امكانياته من أجل أن يكسب احترامهم وعليه أن يتحلى بالصبر والمرونة لأن عمله يتطلب الاتصال على المدى الطويل بينه وبين الجماعة » .

ويؤكد المؤلف على ضرورة أنه يوجه للعاملين فى مجال التنمية برامج تدريبية خاصة حتى يكونوا على مستوى المسئولية التى تقع على عاتقهم لأن عليهم عبئا كبيرا فى نجاح السياسة التى وضعت للتنمية فهم الذين يقترحوا المجالات المختلفة للعمل وأنسبها للسكان ، وكيف يمكن أن تكون أكثر فعالية والصعوبات التى قد تواجههم وكيف يمكن التغلب عليها .

---

* عبارة عن عربة بها مجموعة من المعدات البسيطة يعمل على ادارتها اثنان من موظفى التنمية مهمتها هى مساعدة الناس لكى يساعدوا أنفسهم فى تحسين احوالهم .

وقد أهتم المؤلف اهتماما كبيرا بأسلوب العمل مع الجماعة وذكر أن الجماعة عادة ما تكون متوسطة الحجم وأهم ما يميزها فى تلك المجتمعات المحلية أن كل عضو من أعضائها يعرف الآخر جيدا ويربط فيما بينهم علاقات صداقة مما يترتب عليه فى النهاية سهولة اتخاذ القرارات • وفى الجماعة يتعلم الأعضاء كيف يفكروا ويناقشوا ويقرروا • ومن أهم الوسائل التعليمية فى العمل مع الجماعات « شريط الصور (١) » الذى يتيح الفرصة للمشاركة فى المناقشة •

وهناك تجربة رائدة من أوغندا عرض لها المؤلف أيضا كأسلوب من أساليب العمل مع الجماعة وهى « حركة نوادى النساء » التى قامت من أجل مواجهة الاحتياجات الاجتماعية للنساء فى المناطق الريفية وهى تعتمد على الادارة الذاتية فهم الذين يختاروا رائدتهم ويضعوا بأنفسهم البرامج اللازمة لهم فى كافة الأنشطة ، والتعليم والممارسه يسيران معا يدا فى يد • ولكن الاهتمام ينصب أساسا على نوعية ما يتلقوه وليس الأسلوب المتبع فى التلقين كذلك يهتموا أيضا بمواجهة احتياجات الأعضاء الفعلية •

والحقيقة أن عملية اختيار وتدريب العاملين على درجة كبيرة من الأهمية فان العاملين أكثر أهمية من البرنامج نفسه • وعادة ما يعوز الدول النامية العاملون المدربين تدريبا عاليا ، والأهم من ذلك هو الاستعداد للعمل فى الريف لأن ظروف العمل عادة فى الريف غير مريحة ، فالعمل فى الريف شاق والنجاح بطىء وغير مضمون ، ومعظمهم يفضلون العمل فى المدينة • ويعرض المؤلف لثلاث مستويات من العاملين فى مجال تنمية المجتمعات المحلية ولكن يجمع فيما بينهم أهداف عامة مشتركة تنحصر فى أن تقوم الهيئة القائمة بالتدريب :

١ — بتقديم المعلومات الكافية لهم حتى ينقلوها بدورهم الى أعضاء المجتمع الذين سوف يعملون معهم •

٢ — تدريبهم على أساليب نقل المعلومات وتشجيع المبادأة المحلية وتنظيم الجماعات فى المجتمع المحلى لدراستهم •

٣ — تلقينهم أساليب الاتصال اللازمة للعمل فى المجتمعات المحلية وتزويدهم بالصفات اللازمة التى تتطلبها طبيعة عملهم •

---

(١) عبارة عن فيلم مؤلف من صور ساكنة مذيلة بشروح يستخدم كوسيلة ايضاح تعليمية وهو مفضل لانه رخيص وسريع الاعداد •

وذلك بهدف مدهم بالمعلومات والمهارات العملية التى هم بحاجة اليها فى عملهم • وقد تختلف من مكان لآخر باختـــلاف الهدف من التدريب • وهناك محكات أساسية فى اختيار هؤلاء المدربين يأتى فى مقدمتها القدرة على قيادة الآخرين ، وعادة ما يتم اختيارهم عن طريق المقابلة الشخصية ، وفى بعض الأحيان تعقد لهم اختبـارات قدرات • وهناك أنواع مختلفة من التدريب عرض لها المؤلف ، منهـــا التدريب للعاملين نظير أجر نقـــدى والتدريب للعاملين المتطوعين ، هذا بخلاف التدريب قبل الخدمة والتدريب أثناء الخدمة • والتدريب بصفة عامة له أشكال مختلفة ويخدم أهدافا متعددة تختلف باختلاف الاحتياجات • ويختلف البرنامج التدريبى فى حجمه ، فقد يكون يوما أو شهرا وقد يستمر لسنة أو عدة سنوات •

الاتجاهات الأساسية للمؤلف :

أوضح المؤلف منذ البداية أنه لا يكتب لكى يؤيد بعض هذه الآراء على حساب الأخرى بل يرى أن كل هذه الآراء مقبولة ولكن هذا لا يعنى أنها تنطبق على كل المواقف وكل المجتمعات ، لأن كل مجتمع له احتياجاته التى تختلف عن غيره من المجتمعات بل أن هذه الاحتياجات داخل المجتمع نفسه تختلف باختلاف الظروف والزمن •

وقد كان اهتمام الـكاتب أساسا منصـــبا على الهيئات التى تهتم بالسكان ويركز بصـفة خاصـة على التعامل مع الجماعات وأن المهارة فى العمل مع الجماعة هى الأداة الأساسية فى العمـل بتنمية المجتمـع المحلى ، وكذلك لم يكن يهـدف الى التعريف بتنمية المجتمعـات المحلية ولكنه كان يهدف الى التعريف بالأنواع المختلفة من العمل بالمجتمعات المحلية والمقارنة فيمـا بين تلك الأنواع • وان تنوعت الهيئات العـاملة فى التنمية المحلية الا انها تشترك فى هدف أساسى هو التأثير على أفـكار الناس واتجاهاتهم وسلوكهم نحو الأفضل •

والمجتمع الأفضـل هو الذى تتهيأ به من الظروف ما يجعل السـكان يشعرون بالاكتفاء وأن حصيلة ما يجنونه أكثر مما يفقدونه •

كذلك يؤكد المؤلف على أن التنمية لا بد أن يلازمها التغير • وأخيرا فان أهم الأسس التى يراها المؤلف لازمة لنجاح برامج التنمية فى المجتمعات المحلية حتى تسير نحو الأفضل هى :

١ ـ دفع السكان لكى يقرروا فعلا وبالضبط ماذا يريدون ، وعندئذ يساعدونهم فى الحصول على ما يريدون ٠

٢ ـ أن يتوفر للسكان الاحساس بالاكتفاء ٠

٣ ـ الابقاء على الجماعات القائمة ومحاولة اقامة جماعات جديدة أو تطوير تلك الجماعات الموجودة من أجل أن يكون لدى كل فرد الفرصة لكى يعبر عن كيانه عن طريق علاقته مع الآخرين ٠

صدر عن بحث المسح الاجتماعى الشامل دراســـة ببيوجرافية شارحة منذ ١٩٥٢ حتى ١٩٧٢ وتتضمن توثيقا للمؤلفات عن لاسكان والبناء السياسى والتثقيف والتدرج الاجتماعى والتعليم والصحة ·

عرض كتاب :

« الأمبراطورية التى انفجرت : ثورة القوميات بالاتحاد السوفييتى

الأستاذة هلين كارير دانكوس

L'Empire éclaté : La révolte des nations en U.R.S.S.
Hélène Carrère d'Encausse
(Flammarion — Paris 1979 — P. 314).

تقديم : أميرة عبد اللطيف مشهورة (*)
باحث بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

تعريف بالكاتبة :

الأستاذة الفرنسية هيلين كارير دانكوس خبيرة دولية متخصصة فى الدراسات عن الاتحاد السوفيتى وباحثة بمركز دراسات العلاقات الدولية وهى أستاذة بجامعة باريس ولديها عدة مؤلفات عن الاتحاد السوفيتى منها « الاصلاح والثورة » لدى مسلمى الأمبراطورية الروسية (١٩٦٦) ، «تاريخ آسيا الوسطى » ، « قرن من الادارة الروسية ١٨٦٧ – ١٩٦٧ ، (١٩٦٧) ، « الاتحاد السوفيتى من عهد لينين الى عهد ستالين ١٩١٧ – ١٩٥٣ » (١٩٧٢) » « السياسة السوفيتية فى الشرق الأوسط » (١٩٧٥) «البلشفية والأمة من المناقشات النظرية الى تشييد دولة متعددة القوميات » ، « الماركسية وآسيا ١٩٥٣ – ١٩٦٤ » (١٩٦٥) و « الاتحاد السوفيتى والصين أمام ثورات المجتمعات قبل التصنيع » (١٩٧٢) وهما مؤلفان بالاشتراك مع الأستاذ ستيوارت شرام S.R. Schram مدير مركز الدراسات عن الصين المعاصرة بلندن ، وآخر كتاب صدر للأستاذة هيلين كارير دانكوس هو كتاب « السلطة المصادرة » Le pouvoir confisqué الذى صدر عام ١٩٨٠ ويتناول بتحليل دقيق الميكانيكية السياسية للحزب

الشيوعى فى الاتحاد الســـوفيتى وكيفية هيمنة هذا الحزب على المجتمـع السوفيتى ·

عرض الـكتاب :

تبدأ الكاتبة مؤلفها بتحليل عام لدولة الاتحاد الســـوفيتى من حيث اختلافها عن الدول الأخرى من عدة نواح ، فهى جغرافيا شبه قارة تجمع بين القارة الآسيوية والقارة الأوروبية ، كذلك فهى شبه أمبراطورية « فى عهد تلاشت فيه الأمبراطوريات » ، وأخيرا فهى ليست دولة العمال والفلاحين كما تعارف الكثيرون على تصورها بل هى فى الحقيقة دولة القوميات ·

وفى سنة ١٩٢٦ كان شعب الاتحاد السوفيتى يتضمن ١٩٤ قومية ثم أصبح يضم١٢٦ قومية سنة ١٩٥٩ وأخيرا توجد الآن ٩١ قومية تعيش بهذه الدولة وتتـكلم ما يقرب من مائة لغـة مختلفة ، هذا الشـعب الذى لا يتكلم لغة واحدة لا يجمعه أيضا تاريخ موحد الى جانب تعدد أجناســـه وتقاليده ومعتقداته الروحية ، وبالتالى فهو شعب متعدد الأشكال يجمع بين أفراد متباينين من حيث الثقافة والشــكل physique ، شعب سمته المشتركة هى التباين ·

كذلك فهذه الدولة « شبه القارة » تعرضت على مر التاريخ لغزوات من كل جهة وقد حمل الغزاة عادات وأديانا وأفكارا متعددة ، ويتعايش اليوم أحفاد هؤلاء الغزاة جنبا الى جنب مع الشعب السوفيتى ، والجدير بالملاحظة أن جواز سفر المواطن فى الاتحاد الســـوفيتى يتضمن بيانين فيما يختص ببيان الجنسية ، حيث هناك بيان موحد « ســـوفيتى » يشير الى الجنسية العامة citoyenneté وبيان آخر بالقومية nationalité (روسى ، أوكرانى ···) ·

وتتساءل الكاتبة فى مقدمة مؤلفها عن كيفية تعايش هذا الشعب فيما بينه بالرغم من تعدد أصوله ، هذا الشعب الذى نشأ بعد الثورة العمالية والذى يعتنق أيديولوجية وحدة الأفراد وتماثلهم أمام رأس المال والعمل ، هل استطاعت الأيديولوجية الماركســية أن تقضى على التباين الاجتماعى ؟ هل الاتحاد الســـوفيتى هو فى الواقع دولة العمال أم هو استمرار لنظام أمبراطورى ؟ هل استطاعت الماركسية أن تشكل المجتمع الجديد بالقضـاء على الاختلافات التى تشكل أفراده وذلك عن طريق الاعتراف بوحدة المصير ،

أم أن - على العكس - كان التفوق للتباين القومى والتاريخى والثقافى والفكرى ٠

وترى الكاتبة أن تاريخ الاتحاد السوفيتى ليس بحديث حيث يتضمن جيلين منذ قيام ثورة ١٩١٧ ، وبالتالى فقد أتيحت الفرصة لتشكيل الأفراد تبعا للأفكار الجديدة للثورة ، وعلى هذا الأساس فان دراسة هؤلاء الأفراد سوف توضح نتيجة هذه الثورة من حيث ما اذا كانت قد أقامت مجتمعا جديدا أم أن المجتمع الحالى ما هو الا استمرارا لمجتمع ما قبل الثورة ، وهو مجتمع تعدد القوميات الذى يطغى على اتجاه توحيد الأيديولوجية ٠

ويتكون الكتاب من ٣١٤ صفحة مقسمة الى ثمانية فصول الى جانب المقدمة والنهاية ، كذلك فقد طعمت المؤلفة كتابها بعديد من الخرائط واللوحات البيانية والاحصاءات لتوضيح الموضوع ٠

والباب الأول المسمى « عندما فتح سجن الشعب » هو عرض تاريخى للأيديولوجية الماركسية منذ قيام الثورة البلشفية ١٩١٧ حتى سنة ١٩٦٤ وذلك خلال فترات حكم لينين ، ويقصد بعبارة «سجن الشعب» الأمبراطورية الروسية أو حكم القياصرة الذى قضى عليه لينين ، وترى الكاتبة أنه منذ قيام الثورة البلشفية وحتى سنة ١٩٦٤ لم تتسم السياسة القومية للاتحاد السوفيتى بإتجاه موحد حيث فرضت عليها الأحداث الى جانب سياسات القادة تنويعات واختلافات عديدة ، الا أنه يمكن للمؤرخ استخلاص سمات ثابتة لهذه السياسة ، وأهم هذه السمات هو عدم تقدير مشكلة القوميات حق قدرها من حيث أهميتها ومعطياتها ، ففى خلال حكم لينين - الذى إمتد أربعة أعوام - أعتقد القائد فى امكانية السيطرة على القوى المتباينة التى أثارها ضد الأمبراطورية ، واهتم بالقوميات من خلال كونها قوى محاربة ، ولكنه أساء فى تقديره للقوة الذاتية لهذه القوميات التى تأبى التبعية الموحدة للدولة الروسية ، وعلى ذلك لم يعط الاهتمام الكافى لهذه القوميات وأغفل واقعها ورغباتها وصعوبة تعايشها ٠

أما ستالين فقد أدرك صعوبة مشكلة القوميات الا أنه أعطى أهمية أكبر للسلطة المركزية ، وذلك فى مواجهة القوى القومية ، وقد أثبت هذا الموقف عدم صحته وبصفة خاصة خلال الحرب العالمية الثانية ، حيث كانت المناطق الحديثة للاتحاد السوفيتى هى المراكز الضعيفة فى النظام ، وعلى ذلك حاول خروشوف اتخاذ موقف أكثر اعتدالا لمواجهة مشكلة القوميات ،

وذلك باعطائها بعض الامتيازات بدلا من استخدام العنف ، وعلى ذلك يمكن القول أن القادة السوفيت أدركوا جميعا مشكلة القوميات فى كونها مشابهة للمشكلات الأخرى للتركة التاريخية ، واتبعوا جميعا نفس الأسلوب لحل هذه المشكلة وذلك بمحاولاتهم القضاء على الاختلافات القومية ، الا أن الوسائل اختلفت ، فقد اعتمد لينين على التعليم واستخدم ستالين العنف ، أما خروشوف فقد استخدم الوسائل السياسية والاقتصادية المنطقية ، ولكن عنصر الزمن قد أدخل اختلافا جوهريا على نتائج هذه السياسات ، فبعد عهد كل من لينين وستالين كان من الواضح عدم ادخال أى تعديلات على مشكلة العلاقات بين القوميات ، وعلى العكس بعد اقصاء خروشوف عن الحكم اتضح أن الموقف أصبح أقل تعقيدا فقد بدأت الثورة تعطى ثمارها .

أما الباب الثانى « الثورة السكانية » فهو دراسة ديموجرافية للاتحاد السوفيتى ، فقد وصل عدد سكان الدولة الى ٢٦١ر٢ مليون نسمة ١٩٧٨ حيث شهد نموا كبيرا منذ القرن الثامن عشر وحتى نهاية القرن التاسع عشر (٨ر٠٪ معدل النمو السكانى) ثم انفجارا سكانيا (معدل النمو السكانى ٧ر١٪) فيما بين ١٨٩٧ ، ١٩١٣ ، ثم اتجه النمو السكانى نحو الانخفاض بعد الثورة .

وتقول الكاتبة أن نظرة الدولة للنمو السكانى فى الاتحاد السوفيتى تقوم على حقيقتين ، الأولى نظرة كلية للمجتمع . وذلك الى جانب الاعتقاد بأن المجتمعات الاشتراكية هى الأقدر على ضمان نمو سكانى منتظم ، وذلك بسبب السيطرة المخططة على النمو الاقتصادى ، وأخيرا فان الاعتقاد السائد فى الدولة هو وجود نمو سكانى مستمر يحميها من المشاكل التى تتعرض لها المجتمعات الصناعية منذ الحرب العالمية الأولى ، الا أن تعداد الاتحاد السوفيتى قد تعرض لاضطرابات عديدة منها : ارتفاع نسبة وفيات الأطفال ، المجاعات والأوبئة ، الأحداث السياسية (الحروب ...) الى جانب آثار التصنيع والتحضر خلال الثلاثينات ، وقد أجريت عدة تعدادات سكانية فى الاتحاد السوفيتى الا أن أكثرها جزئية أو غير كاملة فيما عدا ٣ تعدادات تمت فى السنوات : ١٨٩٧ - ١٩٥٩ - ١٩٧٠ ، ويعتبر التعداد الأخير الذى أجرى سنة ١٩٧٠ ذا أهمية بالغة ، فقد تم فى أول فترة سلام تام فى تاريخ الاتحاد السوفيتى ، وأظهر التعداد أن الاتحاد السوفيتى يتعرض لمشكلات سكانية وأن النظام الاشتراكى لا يمثل صمام الأمان الذى يضمن النمو السكانى المخطط والمستمر ، كذلك أظهر التعداد عدم تجانس

المجتمع السوفيتى مما قد يكون فى المستقبل مصدرا لمشاكل عديدة ، أى أن التعداد أثبت عدم صحة نظرة القادة للمشكلة السكانية .

وأبرز التعداد بصفة خاصة الاختلاف السكانى بين مختلف المناطق بالاتحاد السوفيتى من حيث نسبة المواليد ومعدل النمو ، أما نسبة الوفيات فهى متقاربة فى مختلف أنحاء الدولة ، وتمثل الشعوب الاسلامية أفضل وضع من حيث معدل النمو الطبيعى ، حيث يتجه هذا المعدل نحو الارتفاع بشكل ملحوظ وخاصة أن أغلب الشعوب الأخرى تتعرض لانخفاض معدل نموها ، ويمكن اعطاء صورة اجمالية للوضع السكانى فى الدولة وذلك بتقسيمها الى جزأين : الجزء الغربى من الدولة الذى يتعرض الى انخفاض ملحوظ فى معدل نمو السكان ، والجزء الشرقى الذى يبشر باتجاه نحو زيادة السكان ، وهناك ملحوظة هامة خاصة بالاتحاد السوفيتى ككل وهى زيادة عدد الأفراد المعمرين به .

وقد قامت الكاتبة بدراسة أثر بعض العوامل على معدل المواليد فى الدولة وهذه العوامل هى دخل الأسرة ــ التعليم ــ التحضر ، وذلك لوضع توقعات خاصة بالأوضاع السكانية سنة ٢٠٠٠ .

وفى الباب الثالث « التغيرات السكانية والمشاكل الاقتصادية » تتناول الكاتبة بالتحليل أثر الواقع الديموغرافى المتغير على الاقتصاد السوفيتى ، فالتغيرات السكانية لا تتم بعزلة عن واقع الدولة كذلك فآثارها ليست محدودة ، وأبرز ما ينجم من أثر نتيجة للتحليل السكانى الذى أجرته الباحثة فى الباب السابق هو ندرة الأيدى العاملة ، وقد يبدو هذا الأثر قليل الخطورة حيث ان الاتحاد السوفيتى دولة صناعية فى المقام الأول ، الا أن المشكلة تنجم أساسا من ندرة وسوء توزيع الأيدى العاملة بين أنحاء الدولة .

ويبين تعداد سنة ١٩٧٠ أن عدد السكان فى سن العمل (١٦ ــ ٦٠ عام) بالاتحاد السوفيتى هو ٢٤١ر٧ مليون نسمة ، الا أن القوة العاملة الفعلية تتكون من ١٢٥ر٦ مليون فرد (بعد طرح الطلبة وربات الأسر والمجندين ورجال البوليس والعجزة) ، وتدل مؤشرات النمو السكانى بالدولة على أن انخفاض معدل المواليد فى الستينات سوف يظهر أثره على انخفاض اليد العاملة سنة ١٩٧٠ ثم بشكل ملحوظ سنة ١٩٩٠ ، ومن هنا تأتى أهمية الشعوب غير الروسية بالنسبة لمستقبل النمو السكانى للاتحاد

السوفيتى ، فهذه الشعوب تنمو بشكل ملحوظ بحيث يمكنها أن تحتفظ بنسبة الايدى العاملة للدولة كما هى ، ومن هنا تأتى الضرورة لوضع خطة مزدوجة لمواجهة التغيرات المتوقعة فى الأيدى العاملة خلال السنوات القادمة ، هذه الخطة تعتمد أساسا على محاولة زيادة الأيدى العاملة المتوفرة الى جانب اعادة توزيعها جغرافيا اتبعا لخريطة الموارد والتصنيع ٠

وعلى هذا الأساس هناك عدة حلول يمكن إتباعها لزيادة القوة العاملة منها : النهوض بالتعليم الفنى مع زيادة القيود على التعليم العالى — الاستفادة من المحالين على المعاش (وصلت نسبة العاملين من المحالين على المعاش ٢٤٫٣٪ سنة ١٩٧٥) تحويل نسبة من الأيدى العاملة الزراعية الى القطاع الصناعى (القوة العاملة بالقطاع الزراعى انخفضت فعلا من ٥٠ مليون عامل سنة ١٩٥٠ الى ٣٥٫٠ مليون عامل سنة ١٩٧٤) تخفيض عدد المجندين ومدة التجنيد ٠ أما بالنسبة لاعادة توزيع القوة العاملة الفعلية بين مختلف الجمهوريات السوفيتية فنجد أن الاهتمام الأساسى يتركز فى آسيا الوسطى حيث تتوفر أكبر نسبة من الأيدى العاملة ، وقد قامت الباحثة بدراسة لحركات الهجرة الداخلية للسكان فى خلال العشرين سنة الأخيرة ، وقد لخصت الكاتبة هذه الحركات تبعا لمحاور أربعة : الهجرة من الريف الى المدن (٣١٫٤٪) — من المدن الى الريف (١٢٫٧٪) من قرية الى قرية أخرى (١٧٫٨٪) — من مدينة الى مدينة أخرى (٣٨٫١٪) ومحاور الهجرة هذه تتم داخل نفس المنطقة الجغرافية أو من منطقة لأخرى ، وبالطبع فان المدينة هى المركز الأساسى لاجتذاب الأيدى العاملة الا أنه يمكن القول بصفة عامة أن الاتحاد السوفيتى مسرح لحركة هجرة داخلية مستمرة ، كذلك فان تيارات الهجرة الداخلية لا تتوافق مع التوزيع القومى الأمثل للأيدى العاملة بالدولة ، وتدل احصاءات الهجرة الداخلية على أن الشعوب الأكثر حركة هى بصفة أساسية الشعب الروسى أما الشعوب المستقرة فى موطنها الأصلى فهى أساسا الشعوب الاسلامية وبدرجة أقل الشعوب المسيحية بالقوقاز ٠

ويحتل وضع آسيا الوسطى أهمية خاصة فى الدراسات السكانية للدولة ، حيث ان معدل نمو السكان بها يؤدى الى تزايد الأيدى العاملة بنسبة أكبر من النمو الاقتصادى ، وبالتالى فان استغلال هذه الأعداد الزائدة من العاملين يعتبر ذا أهمية كبيرة ، وهناك حلول عديدة لمواجهة هذا الموقف منها اعادة تشغيل الزيادة فى الأيدى العاملة فى المناطق الريفية فى

صناعات محلية ، إلا أن الاتحاد السوفيتى يخشى تنمية هذه المنطقة صناعيا لوقوعها بالقرب من الصين ، وعلى ذلك فان المخططين ينقسمون الى فريقين : فريق يؤيد استغلال الفائض من الأيدى العاملة محليا وفريق مؤيد لاستغلال هذا الفائض فى المناطق التى تعـانى من نقص مطرد فى الأيدى العاملة ، ويطرح الفريق الأخير وسـائل عديدة لتطبيق هذا الحل منها : الاستئجار المنظم للعاملين ــ التهجير الجماعى للعائلات ــ النداءات الاجتماعية لانجاز أعمال مؤقتة فى المناطق النائية ، وبالطبع فان هذه الحلول يجب أن تتم فى اطار محاولة توفير أفضل الظروف الانسانية للهجرة سواء من حيث الأجور والمسكن والخدمات التعليمية ، الا أن شعوب آسيا الوسطى تتسم بالاستقرار النسبى نتيجة للظروف المناخية الملائمة واتباعها لنمط حياة تقليدى يوفر لها نوعا من الرخاء النسبى بالمقارنة بالمناطق الأخرى ٠

وأما بالنسبة لاستيراد أيد عاملة من خارج الدولة فان هذا الحل محدود للغاية ويتم فى نطاق ضيق (تشير التقديرات الى وجود ما بين ٥٠٫٠٠٠ الى ١٦٠٫٠٠٠ عامل أجنبى من كوريا وبلغاريا وفنلندا) ، وهذه الأعداد تعتبر تعويضا فقط لهجرة العاملين من اليهود والألمان والأرمن الى الخارج ٠

أما الباب الرابع « قوى التكامل : السلطة السياسية والعسكرية » ففيه تنتقل الكاتبة الى فرض آخر كمدخل لدراســة الجوانب السياسية والعسكرية للدولة ، هذا الفرض هو أن الاتحاد السـوفيتى مجتمع جديد ترجح فيها كفة قوى التكامل بالمقارنة بالاختلافات لقومية مما يؤدى الى نمو الاتجاه الوحدوى ، هذا المفهوم هو السائد بصفة خاصة منذ سنة ١٩٧٧ ، وتبعا لذلك نجد أن السـلطة المركزية تلعب دورا أسـاسيا سواء لتحقيق التكامل داخل المجتمع أو للسيطرة على الاختلافات القومية ، وفى هذا الباب تناولت الكاتبة بالدراسة والتحليل ــ ثلاثة مظاهر للتكامل داخل الدولة ، وهى أولا الحكومة التى تعمل فى اتجاه ارساء دولة لكل الشعب على أساس مبدأ مركزية الديمقراطية ، وثانيا الحزب الذى يلعب دورا هاما فى تحقيق التوازن الوطنى ، وقد تعرضت الـكاتبة لكيفية تشـكيل الأحزاب فى الجمهوريات السوفيتية ٠ وأخيرا تناولت الكاتبة الأداة الأخيرة للتكامل وهو الجيش وهو قوة دولية موجهة للخـارج ، الا أن المؤلفة تدرس هذه القوة بمنظور آخر ، فالجيش السـوفيتى متعدد القوميات كالدولة نفسها ، وعلى هذا الأساس قدمت الكاتبة تحليلا تاريخيا لوضع وتشكيل الجيش الأحمر ، وما تعرض له من حركات قومية وخاصة دور اللجنة الاسلامية سنة ١٩١٨،

وتوصلت الكاتبة الى أن الجيش السوفيتي ليس انعكاسا للمجتمع بل انعكاس للسلطة ودرجة اندماج الجماعات القومية وتعاونها مع السلطة ، كذلك فان الالتحاق بالجيش لا يعنى فقط قبول واعتناق القيم السوفيتية • ولكن يعنى أيضا التحول الى القومية الروسية russification ، ونجد أن أكثر الشعوب بعدا عن هذا التحول تلك الشعوب التى يؤدى تجنيد أبنائها الى ابعادهم عن تماسكهم القومى •

ويتناول الباب الخامس موضوع اللغـات فى الاتحاد السوفيتى للمعرفة ما اذا كانت اللغة هى اداة تكامل داخل الدولة ام هى أداة لتوحيد القوميات المختلفة ، ويبين التطور التاريخى لوضع اللغات فى الاتحاد السوفيتى منذ قيام الثورة أن اختيار اللغة السياسية ولغات التعليم مسـألة هامة للغاية اذ تتعرض لعدة مشاكل منها الحساسية القومية والتعـايش القومى الى جانب أهمية انتشار التعليم بشكل سريع فى أنحـاء الدولة ، وينص الدسـتور السوفيتى على أن من حق كل مواطن استخدام لغته القومية الى جانب اللغات القومية الأخرى ، الا أنه من ١٣٠ لغة كانت تستخدم عند قيام الثورة انخفض هذا العدد الى ٧٠ لغة الآن ، ويمكن أن نميز بين ٤ مجموعات من اللغات فى هذا الصدد ، المجموعة الأولى تشمل اللغة الروسية وهى لغة التعاملات الدولية للاتحاد السـوفيتى ، المجموعة الثانية تتضمن اللغـات الأدبية القومية للجمهوريات الاتحـادية (١٤ لغة) ، المجموعة الثالثة تتضمن اللغـات الأدبية للجمهوريات المستقلة (٤٠ لغة تقريبا) ، المجموعة الرابعة تشـمل اللغات التحريرية أو المكتوبة التى تستخدم فى بعض الوظـائف الاجتماعية المحدودة داخل أقاليم بعض القوميات (حوالى ١٠ لغات) ، ويعنى استمرار وجود لغة معينة أن هناك مدارس ومطبوعات تستخدم هذه اللغة أى وجود ثقافة مكتوبة، ويهدف النظام السوفيتى الى التحول من مرحلة تسـاوى اللغات الى مرحلة يتحقق فيها ثنائية لغوية (استخدام اللغة القومية الى جانب اللغة الروسية) ثم الى مرحلة استخدام لغة واحدة مشـتركة ، وقد تمت فعلا بعض الخطوات الايجـابية نحو تحقيق الثنائية اللغوية وذلك فى الثلاثينـات حيث وضعت أبجدية موحـدة للغات ، الا أن الوضـع الحالى يختلف من منطقة لأخرى ومن قومية لأخرى ، ويمـكن القول اجمالا أن معظـم القوميـات تتجه نحو زيادة التمسك بلغاتها القومية وبصفة خاصـة فى الشعوب الاسـلامية ، وتظهر دراسة الوضع التعليمى فى الاتحاد السوفيتى الى مدى نجاح أو فشل سياسة الدولة فيما يختص بالثنائية اللغوية ثم استخدام لغة موحدة ، بصـفة عامة يمكن استخلاص أن استيعاب اللغة لا يخضع أسـاسا لعوامل خارجية مثل

التحضر والبيئة بل يخضع بصفة رئيسية لعراقة تاريخ وثقافة الجماعات القومية ، وبالتالى فان السياسة اللغوية للدولة تعمل أحيانا فى اتجاه التكامل القومى وتعمل بشكل أوضح نحو التأكيد وتعميق الاختلافات القومية ، الا أن عنصر اللغة ليس هو المعيار الأساسى للشعور بالانتماء القومى ، فهناك عديد من الدول — مثل الهند والجزائر — توصل فيها الاستعمار الى تحويل شعوبها نحو استخدام لغة أجنبية الا أن هذه الشعوب استطاعت أن تثبت وجودها القومى .

وفى الفصل السادس « أزمة الاندماج » تتعرض الكاتبة لظاهرة عكسية تكررت فى السنوات العشر الأخيرة ، هذه الظاهرة تبدو غريبة حيث انها فى اتجاه مضاد لحركة التكامل القومى التى تهدف اليه الدولة ، فقد تعددت حركات الخلاف والتشقق فى مناطق عديدة بالدولة ، هذه الحركات تمثلت بصفة خاصة فى مجموعات قومية مشردة بدأت تطالب بحقوقها القومية ، وهذه المجموعات هى التتار والألمان واليهود ، وهى مجموعات تختلف من حيث الثقافة والتاريخ الا أن هدفها موحد هو استعادة مكانتها القومية .

كذلك ظهرت حركات تمرد قامت بها مجموعات تابعة لجمهورية جورجيا، هذه القومية تتميز بعناصر قوة عديدة منها التلاحم فى منطقة جغرافية واحدة والاحتفاظ باللغة القومية وانتشار التعليم بالنسبة للصفوة من أبنائها الى جانب احتفاظها بالأبجدية القومية وهو أمر نادر ، وقد دلت حركات التمرد الخاصة بهذه القومية الى رفضها اللاندماج القومى .

وأخيرا هناك شكل ثالث لأزمة الاندماج داخل الدولة وهو مظاهر العداء الواضحة بين القومية الأوكرانية والسوفيت ، وذلك فى محاولة لرفضها التلاحم داخل الدولة الذى سوف يؤدى الى زوال أو طمس أصالتها القومية .

وكل هذه الحركات المضادة لحركة الاندماج القومى قامت بها شعوب تتسم بدرجة عالية من التعليم وتنتمى الى وسط ثقافى بعيد كل البعد عن العالم السلافى فيما عدا اليهود ، وتدل هذه الأزمات على أن الاتحاد السوفيتى ما زال غير موحد بشكل يقضى على الاختلافات القومية .

أما فى الباب السابع « الدين والشعور القومى » فتتناول الكاتبة عنصر الدين حيث نجد أن استمرار الشعور الدينى بل وتجدد حيوية الأديان

فى الاتحاد السوفيتى من المظاهر الاجتماعية والثقافية السائدة الآن ، وفى مواجهة ذلك تتخذ الدولة موقفين متناقضين ، فهذه الظاهرة هى دليل قاطع على الموقف الديمقراطى للدولة من ناحية ، الا أنها مصدر قلق للسلطات التى تعمل منذ قيام الثورة فى اتجاه القضاء على أى أيديولوجية مخالفة للاشتراكية الشيوعية ، وحيوية الشعور الدينى تبرز بصفة خاصة فى نموذجين ، النموذج الأول هو الديانة الكاثوليكية فى لتوانيا ، وقد نما الشعور الدينى فى دول البلطيق بصفة عامة وفى لتوانيا بصفة خاصة نتيجة لتعرض الكيان الثقافى لهذه المنطقة للاتجاه الوحدوى الروسى ، ولذلك اتحد الشعب حول الكنيسة للمحافظة وتنمية الكيان القومى ، أى أن هذه الظاهرة نتجت عن اتحاد الشعور الدينى مع الشعور القومى •

أما النموذج الثانى لحيوية الأديان بالاتحاد السوفيتى فهو النموذج الاسلامى ويوجد حوالى ٥٠ مليون مسلم بالدولة مقسمين الى ممارسين للشعائر الدينية وغير ممارسين لهذه الشعائر ، وبالرغم من انخفاض عدد الجوامع بالمقارنة بعدد المسلمين وانخفاض نسبة ارتياد الجوامع واقتصاره تقريبا على المسنين نجد أن الشواهد تدل على ارتفاع نسبة المسلمين وتأصل الشعور الاسلامى ، وهناك أربعة مراكز رئيسية للاسلام بالاتحاد السوفيتى الا أن أهمها يقع فى طشقند حيث توجد جامعتان اسلاميتان ، كذلك يطبع القرآن والتقويم الهجرى فى مطبعة الحزب ، الى جانب صدور جريدة رسمية اسلامية « مسلمى الشرق السوفيتى » بخمس لغات ، ويحاول القائمون على احياء ونشر الاسلام فى الاتحاد السوفيتى الى تكييف الاسلام مع الأيديولوجية السوفيتية للتحايل على حركة القضاء على الأديان بالدولة ، وقد عرضت الكاتبة كيفية ممارسة الشعائر الدينية الاسلامية بالاتحاد السوفيتى والاحتفال بالمناسبات الدينية (المولد النبوى ــ عيد الأضحى ــ عيد الفطر) كذلك الاتجاه الصوفى وفكرة الحرب المقدسة ، وترى المؤلفة أن السلطات الاسلامية استطاعت أن تعيد معنى الأمة الاسلامية داخل الاتحاد السوفيتى ، كذلك حاولت زيادة عدد المسلمين بالهيئات الشيوعية كمحاولة لاستخدام هذه الهيئات فى نشر الاسلام وتدعيمه ، ويعتبر العامل الديموغرافى الى جانب زيادة نسبة الشباب من المسلمين من خصائص الحركة الاسلامية فى الدولة •

وفى نهاية الفصل تقوم الكاتبة بالمقارنة بين النموذجين الكاثوليكى والاسلامى ففى المقام الأول نجد أن الديانة الكاثوليكية بلتوانيا ينحصر دورها فى توحيد الشعب أما الاسلام فيتخذ مظهرا ديناميكيا يبعث الى قلق السلطات السوفيتية ، ومن ناحية أخرى نجد أن توازن العلاقات الدولية يفرض على

السياسة الخارجية السوفيتية ضرورة محاباة المسلمين السوفيت ، وأخيرا فان الاسلام أدى الى تشكيل مجتمع مختلف عن المجتمع السوفيتى ، مجتمع يلتقى مع باقى الأمة الاسلامية .

وفى الفصل الأخير — الفصل الثامن — « الانسان المسلم فى المجتمع السوفيتى تتعرض الكاتبة بالدراسة والتحليل لظاهرة هامة فى الدولة وهى أنه بالرغم من مرور أكثر من نصف قرن على قيام الثورة فى الاتحاد السوفيتى ورغم كل الجهود التى يبذلها النظام السوفيتى لتوحيد الثقافة والأيديولوجية والقضاء على الاختلافات والاتجاهات القومية بالرغم من كل ذلك يوجد فى داخل الاتحاد السوفيتى الآن مجتمع اسلامى يجمع بين أفراده روابط تاريخية وثقافية وتقليدية ، هذا المجتمع الذى يزداد اتساعا سواء فى طشقند أو فى داغستان ، فى القرية والمدينة يمثل مشكلة هامة أمام السلطات السوفيتية التى تسعى الى خلق انسان سوفيتى ، ومع ذلك نجد فى آسيا الوسطى والقوقاز مجتمعا صامدا أمام التيار الشيوعى ويفرض وجوده وعقيدته ، هذا المجتمع لا يدعى عداءه للنتظام السوفيتى ، بل لا ينتقضه ولكنه يوجد ويمارس عقائده وتقاليده بشكل يدفع الى القول بأن الشعب السوفيتى يتكون من عنصرين رئيسيين هما السوفييت والمسلمين ، ويثبت المجتمع الاسلامى وجوده داخل الاتحاد السوفيتى فى مظاهر عديدة ، منها الإبتعاد عن الزواج من غير المسلمين ، وممارسة تقاليد اجتماعية ودينية خاصة سواء عند الولادة أو الزواج أو الوفاة ، بل أن اختيار الأسماء نفسها يبرز مدى تمسك أفراد هذا المجتمع بانتمائهم للأمة الاسلامية ، كذلك تتخذ الأعياد فى هذا المجتمع طابعا خاصا ، وتحاول السلطات السوفيتية مواجهة هذه التقاليد بوسيلتين، الوسيلة الأولى هى اعطاء الأعياد السوفيتية اهتماما أكبر ، والوسيلة الثانية هى محاولة ادماج الأعياد الدينية الاسلامية مع الأعياد السوفيتية وذلك فى سبيل القضاء على المضمون الدينى للأعياد الاسلامية ، ومع ذلك تشير الظواهر الى فشل كل الجهود المبذولة فى هذا الصدد بل وأكثر من ذلك نجد أن السلطة السوفيتية أصبح مركزها أدنى من مركز سلطة التنظيمات الداخلية للمجتمع الاسلامى ، ومنها الطرق الصوفية ومجالس الشيوخ ، وقد أعطت السلطة السوفيتية أهمية خاصة من أجل اضعاف الوعى القومى وذلك بتعبئة جهود وسائل الاعلام فى محاولة لنشر فكرة استحالة امكانية معيشة ونمو القوميات اعتمادا على مواردها الاقتصادية والثقافية الخاصة ، الا أن هذه الحملة باءت بالفشل وبصفة خاصة بعد نمو آسيا الوسطى والقوقاز الاسلامى ، وقد أصبحت نسبة المجتمع الاسلامى الآن تمثل خمس الشعب السوفيتى .

وفي الخاتمة تلخص الكاتبة الفكرة الرئيسية للكتاب وهى تميز ساحة السياسة السوفيتية بتنوع القوميات ووحدة الوعى القومى ، وقسمت القوميات الى ٣ مجموعات تبعا لدرجة الوعى القومى بها ومكانتها فى المجتمع السوفيتى، وتقول الكاتبة أن النظام السوفيتى يجابه مشكلات عديدة منذ قيام الثورة الا أن أبرز المشكلات وأشدها الحاحا هى مشكلة القوميات .

* * *

وترجع أهمية هذا الكتاب الى جوانب عديدة ، فهو أولا نافذة على الاتحاد السوفيتى من الداخل ، حيث يبتعد عن التعريف بالجوانب الواضحة للسياسة ويهتم ببيان خبايا هذا النظام والمشكلات التى يتعرض لها مدعما ذلك ببيانات دقيقة يصعب على أغلب الأفراد الحصول عليها أو معرفتها من الوسائل المتوفرة للجميع ، وهو ثانيا كتاب لمؤلف خبير فى مادة يندر الخبراء المتخصصون فيها ، وتتميز الكاتبة بالوضوح والدقة والفهم العميق للأوضاع داخل الاتحاد السوفيتى ، كذلك فهذا الكتاب يتميز بتنوع المعلومات التى يقدمها للقارىء ، فالى جانب الدراسة السياسية تتناول المؤلفة بالتحليل الجوانب الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والدينية الخاصة بالمجتمع السوفيتى .

وفى حديث نشر بمجلة Lire الفرنسية فى عدد نوفمبر ١٩٨٠ سأل الصحفى الأستاذة هيلين كارير دانكوس عن أسباب اهتمامها وتخصصها فى دراسة الاتحاد السوفيتى فقدمت عدة أسباب ، فقالت أولا أن الدراسات الخاصة بالاتحاد السوفيتى ليست كافية ، وقد عرف العالم هذه الدولة من خلال رؤية الحزب الشيوعى لها ، وقد كان هناك نوع من الرهبة من هذه القوة الخطيرة ، أما الكاتبة فهى تبتعد فى رؤيتها عن الأفكار المسبقة المتطرفة وتحاول دراسة العلاقات الناشئة عن التغير داخل الدول وعلى ذلك فهى تتبع المنهج التاريخى فى الدراسة الى جانب استخدام الوسائل الاجتماعية فى تحليل المجتمع ، ودراسة الأستاذة دانكوس دراسة تاريخية الى جانب دراسة العلوم السياسية ، ولذلك فهى تهتم بدراسة المجتمع والنمو التاريخى للأفكار وأنماط المعيشة الى جانب اهتمامها بدراسة السلطة .

أما السبب الثانى لاهتمام الكاتبة بدراسة الاتحاد السوفيتى فيرجع الى عامل شخصى وهى أنها تنحدر من أسرة ذات أصل روسى وبولندى ومن عدة شعوب فى شرق أوربا ، ومنذ طفولتها وهى تستمع الى مناقشات خاصة بهذه الدولة مما أثار غريزة حب الاستطلاع لديها للتعرف على مشاكلها ، وتقول الكاتبة أن فى حوزتها وثائق عائلية هامة يمكن على أساسها كتابة عدة

مؤلفات خاصة على سبيل المثال بتاريخ الملكية فى روسية ونمو نظم الملكيات العقارية والعلاقات الاجتماعية فى الريف ، ونتيجة للروابط العائلية بين الكاتبة وشعب الاتحاد السوفيتى هناك نوع من الألفة الطبيعية التى تدفعها للاهتمام والدراسة فى هذا المجال ، وترى الكاتبة أن الشعب السوفيتى يعتبر أكثر الشعوب تعاسة وشقاء حيث أنه يقع منذ ستين عاما تحت سيطرة سلطة لم يرغبها ، وعلى ذلك فالكاتبة تفرق دائما بين الشعب السوفيتى والنظام الذى يحكمه ٠

ومن جهة أخرى تقول الأستاذة دانكوس أنها بدأت دراسة الاتحاد السوفيتى من خلال علاقاته مع الشرق والشرق الأوسط وهو ما يتضح من مؤلفاتها السابقة على كتاب « الأمبراطورية التى انفجرت : ثورة القوميات بالاتحاد السوفيتى » ، أى أنها بدأت من الأطراف الشرقية للاتحاد السوفيتى، وقد اهتمت بصفة خاصة بالمنطقة الاسلامية ، وحاولت التعرف على كيفية تلاقى حضارتين مختلفتين تعتنق كل منها أيديولوجية خاصة ٠

أما عن كيفية دراستها وحصولها على البيانات المدعمة لمؤلفاتها ، فتقول الكاتبة أنها تجيد الى درجة عالية اللغة الروسية مما يساعدها على الاتصال بسهولة مع الشعب ، الا أن اقامتها بالاتحاد السوفيتى تتم دائما فى حماية الخارجية الفرنسية وتتخذ شكلا رسميا لا يسمح بتجولها بحرية فى كافة أنحاء الدولة أو اجراء تحقيقات مباشرة مع الأفراد ، الا أن اجادتها للغة تمكنها من التجوال فى المناطق العامة للاحتكاك بالشعب وهى تفضل بصفة خاصة طوابير الانتظار التى — فى تقديرها — ينفق فيها الشعب جزء كبيرا من وقته ، وهى ظاهرة اجتماعية مثيرة للاهتمام ، وباتباعها وسيلة طوابير الانتظار (كأداة للعمل) تستطيع الاستماع الى الفرد السوفيتى المتوسط وبالنسبة للاحصاءات المتوفرة تقول الكاتبة أن جميع الاحصاءات رسمية وبالتالى فيجب عند استخدامها كأداة للعمل مراعاة أنها تأتى من جانب السلطة التى أدخلت عليها تعديلات بحيث تعطى صورة معينة تلائمها ، ومع ذلك فهذه الاحصاءات ليست فى مصلحة السلطة بالرغم من هذه التعديلات ، وذكرت الكاتبة أن سنة ١٩٢٧ مزق ستالين الاحصاء الرسمى الذى لم يلائمه وأعدم كل المسئولين عن اجراء الاحصاء ٠

وتقول الكاتبة أن الخبراء الأمريكيين يعتمدون أساسا فى دراساتهم الخاصة بالاتحاد السوفيتى على المهاجرين السوفييت فى اسرائيل وذلك باستخدامهم كأداة للدراسة والتحقيق ، الا أن هذه الوسيلة بالرغم من

أهميتها لا تمثل الصورة الحقيقية للشعب المقيم فعلا داخل الدولة ، وعلى ذلك فهى تفضل استخدام المصادر الداخلية وكل ما ينشر داخل الدولة من جرائد رئيسية ومحلية وكتب ومنشورات مع تحليلها بحرص ودقه ٠

وأخيرا فقد أعطت الكاتبة فى هذا الحديث تقييما شخصيا لكتاب « الأمبراطورية التى انفجرت » فهى تقول أن محور الدراسة فى هذا الكتاب هو مدى تجانس واحتمالات بقاء النظام القائم فى الاتحاد السوفيتى ، وفى رأيها أن نتائج دراستها كانت متشائمة بقدر كبير نتيجة لاتجاهات القوى غير المركزية ، الا أنها فى كتابها التالى وهو « السلطة المصادرة » حاولت التعرف على النظام الدقيق الذى يهيمن على ٢٦٠ مليون نسمة ويستطيع السيطرة على الاختلافات القومية ٠

تقـــرير

عن أعمال حلقة البحث المصرية الفرنسية التى تم انعقادها بمقر المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة فى الفترة من ١١ ـ ١٣ مايو سنة ١٩٨٠ · حول موضوع : الأبعاد الاجتماعية للتعليم

الدكتور عبد الفتاح تركى (*)

فلسفة اللقاء وأهميته

تأتى حلقة البحث التى نظمهـــا المركز القومى للبحوث الاجتمـاعية والجنائية بالتعـــاون مع المركز الفرنسى للتوثيق والدراســات القانونية والاقتصادية والاجتمـاعية خطوة على طريق التحول فى العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية بين الدول التى قطعت أشواطا بعيدة نحو تقدمها والدول التى لا زالت تتلمس السبل للخروج من دائرة التخلف · ذلك التحول الذى يستهدف بالدرجة الأولى تصفية العلاقات القديمة أحادية الاتجاه التى كانت تسمح فقط للدول القوية بأن تفرض وصـــايتها ، وســيطرتها على الدول الضعيفة التى تعرف اليوم بالدول المتخلفة ·

وأهمية هذا التحول تتضح يوما بعد يوم ، فلم يعد بمقدور أحد أن يجادل فى أن طريق الخـــلاص للدول المتخلفة ، يبدأ بالتحديد حينما تتمكن شعوب هذه الدول وقياداتها السياسية والفكرية من تصـفية آثار السيطرة الاستعمارية والتخلص من كل أشكال التبعية والخضـــوع للنفوذ الأجنبى · بل ان الاســتقلال السـياسى الذى حصلت عليه شعوب عالمنا الثالث ، يظل غير ذى مضمون ما دامت هذه الشعوب عاجزه عن أن تترجم بوعيها التاريخى وبفكرها المستقل ضرورات حاضرها وطموحات مستقبلها الى مشروعات بناء حضارية تنتظم طاقاتها البشرية والمادية فى حركة دؤوبة مرشدة · ولا يمكن لدول العـالم الثالث أن تغير من الانجازات الحضـارية للدول المتقدمة بمجرد قيامها بدعوة المتخصصين والخبراء من هذه الدول لكى يخططوا لها المستقبل ويرشدوها الى أفضل السبل التى تيسر لها محاكاة العالم المتقدم الذى ينتمون اليه ·

(*) كلية التربية ـ جامعة طنطا ·

واللقاء المشترك الذى يحاول تقريرنا هذا القاء الضوء عليه ، يجسد بشكله ومضمونه أسلوبا جديدا للتعاون بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، أسلوبا يقوم على الأخذ والعطاء ويستند الى الحوار بين ندين متكافئين ، أسلوبا يفرض نفسه اليوم ويسمح ليس فقط للدول المتخلفة بأن تبدأ مسيرتها على طريق تقدمها ونهضتها بل وأيضا للدول المتقدمة بأن تتغلب على الصعوبات الكثيرة التى تهدد اليوم ما شيدته من بناء ۰ فمن قصر النظر أن تظل الدول المتقدمة على تصورها القديم لامكانية استمرار عالم تستأثر فيه لنفسها بالتقدم والرفاهية على حساب تخلف وشقاء البلدان الأخرى ۰

باحثون مصريون وفرنسيون يلتقون ليتبادلوا رؤاهم حول مشكلات التعليم فى كل من مصر وفرنسا ، والمحصلة النهائية للحوار الذى دار بينهم على مدى ثلاثة أيام رصيد من المعرفة المباشرة الخالية من انحرافات التأويل وسوء الفهم ، رصيد من المعرفة والخبرات الحية ، سمح للمشاركين فى الندوة من الجانبين أن يعدلوا الكثير من تصوراتهم عن الطرف الآخر ، فلا التعليم فى مصر قافلة تائهة فى صحراء بلا عقول تهديها ، ولا التعليم فى فرنسا سفينة تمضى الى غايتها تحرسها حسابات العقول الألكترونية وعناية الجهابذة من العلماء والفلاسفة ۰

حقيقة أن مشكلات التعليم فى مصر تختلف عنها فى فرنسا شكلا وموضوعا ، حجما وتعقدا ، ولكن ما يسود فى كلا البلدين من طرق لتحديد هذه المشكلات ومن أساليب للوقوف على مدى خطورتها ومن وسائل لصياغة الحلول الكفيلة بتصفيتها الى غير ذلك من أدوات التحكم والسيطرة فى الواقع التعليمى تشكل فى مجموعها رصيدا ثمينا من المعرفة المجربة التى تتجاوز فائدتها حدود البلد الواحد ۰

الاتجاهات المشتركة للأبحاث

لقد أستبعدنا أن يتضمن هذا التقرير ملخصا للدراسات التى تمت مناقشتها فى حلقة البحث حتى لا يكون فى ذلك تكرارا لما قام به المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية من تجميع الأبحاث المقدمة فى مجلدين تضمنها أيضا ملخصات وافية بالفرنسية للأبحاث العربية وبالعربية للأبحاث الفرنسية ۰ وهدف هذا الجزء من التقرير يتلخص فى القاء الضوء على ما يجمع بين الأبحاث المقدمة للندوة من خصائص مشتركة فرضت نفسها كمحاور

رئيسية للمناقشات التى دارت خلال الندوة واستأثرت بالنصيب الأكبر من وقتها ٠

« دراسات المصريين عن » :

مستقبل التعليم ، التأخر الدراسى ، التسرب ، الدروس الخصوصية ، التلقين ٠

« أبحاث الفرنسيين المقيمين بمصر حول » :

دوافع اختيار مدرسة لغات ، ضعف اللغة الفرنسية فى المدارس الحكومية ، الأصول الاجتماعية لطلبة القسم الفرنسى بجامعة القاهرة وبعض دلالاتها ، الدراسات التكميلية بفرنسا وعائدها ، توقف المعلمين عن العمل بالمدارس الفرنسية ، التعليم والعمالة ٠

« دراسة الباحثين القادمين من فرنسا عن » :

نقل أنماط تعليمية من مجتمعات أخرى ، التغير فى محتوى المواد الدراسية (التاريخ) وبعض دلالاته الاجتماعية ، بعض المشاكل للتعليم العالى فى فرنسا ٠

تتركز جميعا على حقيقة أولية مؤداها : الواقع التعليمى جزء يرتبط ارتباطا عضويا بالكل الذى ينتمى اليه وهو الواقع الاجتماعى ، وقد ترتب على استناد الأبحاث الى هذه الحقيقة بروز مجموعة من المبادىء لم يختلف بحث واحد حول أهميتها فى تحديد الشكل النهائى للواقع التعليمى ٠ ويمكن لنا تحديد أهم هذه المبادىء أو الاتجاهات المشتركة للأبحاث من خلال النظر الى عمليتين أساسيتين :

أولا ـ عملية ضبط الواقع التعليمى وتوجيه تطوره :

١ ـ ادراك الأسباب الحقيقية لمشكلات التعليم واختيار الحلول الكفيلة بتصفيتها مهمتان تتطلبان الوعى الكامل بالعلاقات المعقدة التى ترابط بين هذه المشكلات بعضها بالبعض من جانب وبين المشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية للواقع الاجتماعى من جانب آخر ٠

٢ ـ القضاء على مشكلة تعليمية بعينها يتطلب حسابا دقيقا للكثير من الجهود الموازية التى يلزم تكريسها فى مجالات لا ترتبط مباشرة بالمشكلة

المعنية • وذلك لتلافى الخلـــل الذى يطرأ على توازن الواقع التعليمى نتيجة المساس بأحد مكوناته •

٣ ـ المشـــاكل التعليمية المزمنة ، لا يرجع بقاؤها الى طبيعة جامدة يختص بها النظام التعليمى دون غيره كما كانت تروج لذلك بعض النظريات القديمة ، وأنما تســتمر هذه المشـــكلات نظرا لعدم حدوث بعض التغيرات الضرورية فى بنية المجتمع ذاته ، فالتعليم لا يمكن أن يحدث تحولا فى خط التطور العام للمجتمع وانما يمكن للتعليم أن يدعم ركائز تحول بدأ بالفعل •

٤ ـ المعرفة الشاملة والواعية لتاريخ الواقع التعليمى ، احدى الأدوات الأســـــاسية التى تتيح للقائمين على أمر التعليم أخذ موقف تحد وبناء من الانجازات التربوية للمجتمعات الأخرى وتمكنهم فى نفس الوقت من تطويع العناصر التى يتم اختيارها من بين هذه الانجازات بشكل يضمن استمرارية الخصائص الأصلية لواقع تعليمهم •

ثانيا ـ عملية البحث العلمى فى مجال التربية :

١ ـ التصدى بالدراسة لمشـــكلة تعليمية يتطلب من الباحث معرفة وافية بالنتائج التى تتوصل اليها مجموعة العلوم المعنية بدراســـة الظواهر الاجتماعية والانسانية من اقتصاد واجتماع وطب الى غير ذلك •

٢ ـ أولى المهام الرئيســـية للبحث العلمى فى مجال التربية يتلخص فى المراجعة المستمرة والشاملة لدقائق العملية التربوية أى ما تستند اليه من تصورات ومفاهيم وما تستخدم من أساليب لتنظيم العمل وتعبئة الجهود ، ما توظف من أدوات وخبرات فنية ، ما تنجح فى انجازه وما تقصر عن بلوغه، الى غير هذا من العناصر التى تقوم عليها دينامية هذه العملية •

٣ ـ تستند عملية المراجعة التى تحدثنا عنها على حقيقة أولية مؤداها أن نتائج البحث العملية فى كافة المجالات نسبية فى الزمان والمكان ، أى أن دوام صدقها رهن بدوام الظروف التى تم اكتشافها فيها •

٤ ـ ينفرد البحث التربوى فى بلدان العالم الثالث بعبء مراجعة كل عناصر الواقع التعليمى التى ترجع بأصولها الى فترات ، الخضوع للسيطرة الأجنبية وذلك على ضوء الضرورات الجديدة لهذه المجتمعات •

٥ ـ وحدة البحث التربوى تتحقق أساسا على مستوى أساليب تناول المشكلات وطرائق معالجتها ، أما نتائج البحوث التربوية التى ينجح تطبيقها فى مجتمع ما فليس من الضرورى أن يفيد مجتمع آخر من تطبيقه •

٦ ـ تقدم البحث التربوى فى مجتمع ما ـ رهن بتقدم البحث العلمى بصفة عامة فى هذا المجتمع وخاصـــة فى المجالات التى تنصب فيها جهود الباحثين على تفسير الواقع الاجتمــاعى بجوانبه المتعددة من ناحية ورهن من ناحية أخرى بقدرة الكوادر الوطنية من الباحثين على النفاذ الى خصوصـيات واقع تعليمهم وابتكار الحلول الأصلية لمشاكله •

٧ ـ لا يمكن الاستعاضة عن هذه الخبرة الوطنية بمشورة يقدمها خبير من الخبراء الأجانب الذين يمكن استدعاؤهم من البلدان المتقدمة كلما استشكل أمر ، فرؤية هؤلاء الخبراء تظل ، بالرغم من حرصهم على الموضوعية والحيادية ، حبيسة أطر مرجعية تشكلت وفق ثقافات وأيديولوجيات مجتمعاتهم الأصلية الأمر الذى يفقد هذه الأطر حساسيتها تجاه واقع تعليمى مختلف •

٨ ـ تنسيق جهود مختلف الجهات التى تعنى بالبحث التربوى واقامة قنوات الاتصال بينها ووضع خطة للبحث التربوى فى اطار خطة قومية للبحث العلمى ، شرط أساسى لضـــمان فاعلية النتائج التى يمكن التوصـــل اليها والافادة منها • ان حاجة مجتمعنا الى ترشيد البحث التربوى أعظم بكثير من حاجته الى مزيد من البحوث فى هذا المجال ، فمن الميسور ملاحظة الكم الهائل من البحوث التربوية فى الوقت الحاضر • وفى نفس الوقت ملاحظة الغياب التام لاستفادة برامج الاصلاح من نتائج أى من هذه الأبحاث وأخذ توصياتها فى الاعتبار •

٩ ـ الانفتــاح على الانجـازات التربوية للمجتمعــات الأخرى ركيزة أساسية لترشيد عملنا التربوى ، وضمان لعدم تخلف البحث التربوى •

وفى تجربة حلقة البحث التى يتحدث عنها هذا التقرير ما يؤكد ضرورة الأخذ والعطاء المستمرين مع المجتمعات الأخرى ، فبالرغم من ضيق الامكانيات التى توفرت للمركز القومى وهو ينظم هذه الحلقة ، وبالرغم من ضيق الوقت الذى توفر لها • فان ما تم فيها من اثراء متبادل للباحثين من الجانبين يصعب حساب قيمته كما وكيفا •

خاتمـــــة :

لم يكن هدف هذا التقرير كما أوضحنا من البداية ، تقييم الأبحـــاث التى تمت مناقشتها فى حلقة البحث أو تحديد أهمية نتائجها فتلك مسئولية الأجهزة التى يهمها الافادة من نتائج الأبحاث التربوية ٠

وانما تنحصر المهمة الرئيســـية لهذا التقرير فى توضيح أهمية هذه التجربة الجديدة التى بادر اليها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالتعاون مع المركز الفرنسى للتوثيق والدراســـــات القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، تلك التجربة التى أتاحت لباحثينا مصريين وفرنسيين فرصـــة اللقاء وتبادل وجهات النظر وتقييم خبراتهم التربوية المكتسبة ٠

بعد ما تقدم فى صلب هذا التقرير من تحليل للمحاور الرئيسية التى دارت حولها مناقشات المشتركين فى الندوة، تتضح الأهميةالبالغة لأن تتحول هذه التجربة الى تقليد راسخ والى "أسلوب عمل مستقر يحكم عملية الانفتاح على الانجازات التربوية للمجتمعات الأخرى" وفى هذا الصدد يقع على المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية مسئولية بذل جهود مكثفة فى اتجاهات عديدة من بينها :

ـ التعريف الواسع بالدراسات التى قدمت لحلقة البحث وبالنتائج التى تمخضت عنها جهود الباحثين خلال المناقشات ٠

ـ ضمان استــمرارية عقد لقاءات مشـــتركة فى المســتقبل تجمع بين الباحثين المصريين والباحثين من مختلف بلدان العالم ٠

ـ التقييم المستمر لما تتوصل اليه هذه اللقاءات من نتائج حتى يمكن تلافى أوجه القصور فيها وتطوير أساليب أعمالها وفق متغيرات مجتمعنا ٠

ـ تأصيل الاتجاهات التى عبر عنها هذا التقرير وتحويل المبادىء التى ركز عليها الى واقع ملموس ٠

وبعد ٠٠ فالكلمات التى يقوم عليها هذا التقرير تظل بالرغم من الحرص فى اختيارها والاجتهاد فى دقة صياغتها صامتة فوق ورق أصم وحروفا جامدة تعجز أن تنقل لقارئها ولو قليلا من النبض الحى للخبرة الحقيقية التى حاولت التعبير عنها فلنقرأها فى حدود قدرتها تلك ٠

39. For a detailed account on the structure and function of ORDEV, see Ahmed el-Dafrawy, **Local Government and Rural Development** (in Arabic), unpublished memo, ORDEV, January 1977, PP 5 — 17.

40. Iliya Harik, **The Political Mobilization of Peasants**, P. 190.

41. See, for example, Atif Fouad, **The Authority and Social Classes in Egypt** (in Arabic), unpublished Ph. D. dissertation, Faculty of Arts, Ain Shams University, 1975, P. 291; Hassan el-Kholi, **The Social Effects of Military Service on the Culture of Egyptian Peasants** (in Arabic) unpublished M.A. thesis, Faculty of Arts, Cairo University, 1977, PP. 240 — 244; and Kamal El-Menoufi, **Op. Cit.**, P. 318 — 319.

42. See, for instance, Farag A. Farag, The Villager's Personality (in Arabic), **A Symposium on Rural Sociology in the United Arab Republic**, Social Research Center, Cairo, 1971, PP. 203 — 205, and Richard critchfield, Egypt's Fellahin, Part II, American Universities Field Staff Reports, Vol. XXI, July 1976, P. 16.

43. Atif Fouad, **Op. Cit., P. 296.**

44. Kamal El-Menoufi, **Op. Cit.**, P. 318.

45. The role of agrarian reform in transforming the socio-economic structure in rural Egypt has stimulated numerous studies among which the most well-known are the following : Doreen Warriner, **Land Reform and Development in the Middle East**, London, Royal Institute of International Affairs, 1957, Gabriel Saab, **The Egyptian Agrarian Reform** 1952 — 1962, London, Oxford University Press, 1967; Mahmoud Abdel-Fadil, **Development, Income Distribution and Social Change in Rural Egypt 1952 — 1970**, London, Cambridge University Press, 1975 and Samir Radwan, **Agrarian Reform and Rural Poverty, 1952 — 1975**, ILO, 1977.

46. Mahmoud Abdel-Fadil, **Op. Cit.**, P. 43 — 44.

47. Samir Radwan, **Op. Cit.**, P. 45.

48. Nawal el-Misiri, **Obstacles to Voluntary Participation** (in Arabic), unpublished M.A. thesis, Faculty of Social Work, Helwan University, 1975, P. 147.

25. **Social Policy,** Ministry of Social Affairs, Arab Republic of Egypt, 1972, P. 16.
26. See in general, Ibidem, P. 12 — 13.
27. Ibidem, P. 83.
28. Shahinaz Talaat, **Selected Government Services for Rural Development in Egypt**, unpublished manuscript, Cairo University — M.I.T. TAP, November 1979, P. 12.
29. **Proceedings of the Fourth Arabic Conference on Local Administration** (in Arabic), Vol. 4, Arab League, 1978, P. 48 — 49.
30. Ibidem, Vol. I, P. 12.
31. Louis Melika, (ed.) **Readings in Social Psychology** (in Arabic), Cairo, National Company for Printing and Publishing, 1971, Vol. II, P. 618 — 619.
32. Iliya Harik, **The Political Momibilization of Peasants**, PP. 204 — 207.
33. Nabil el-Samaloty, **The Role of Social Development in Modernizing Rural Society** (in Arabic), unpublished Ph. D. dissertation, Faculty of Arts, Alexandria University, 1973, PP. 221 — 223.
34. Kamal El-Menoufi, **The Political Culture of the Egyptian Peasants** (in Arabic), unpublished Ph. D. dissertation, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, 1978, PP. 311 —313.
35. Ahmed Rashid, Bureaucracy and the Evolution of Egyptian political System (in Arabic), **Al-Ahram el-Eqtissadi**, No. 474, May 15, 1975, P. 39.
36. Raymond W. Baker, **Egypt's Uncertain Revolution Under Nasser and Sadat**, Cambridge, MA : Harvard University Press, 1978, P. 229.
37. See, for example, Ahmed Rashid, **Op. Cit.**, P. 39; and Abdel Basit Abdel Moati, contradictions and Elements of Socialist Transformation (in Arabic), **Al-Katib**, No. 143, February 1973.
38. Sayyid Marei, et. al., **Op. Cit. P. 55.**

16. Ali Mahgoub, **Evaluation of Village Councils in Menoufia Province** (in Arabic), Syris Allyyan, Center for community Development in Arab World, 1968, P. 81.

17. James Mayfield, **Op. Cit.**, PP. 198 — 212.

18. Hoda Sadek, **Participation in Local Government** (in Arabic), unpublished M.A. thesis, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, 1977, PP. 219 — 221.

19. Nahid Ramzy et al., **Opinion Survey on the System of Local Government** (in Arabic), The Social Research Center, Cairo, 1979, P. 18 — 19.

20. This research is currently being done jointly by the Cairo University and the Massachusetts Institute of Technology. I am a member of the team working on it.

21. Hoda Sadek, **Op. Cit.**, P. 190 — 191.

22. Mohamed Fathalla el-Khatib, Problems of Local Government in U.A.R. (in Arabic), **Misr el-Moassira**, No. 324, April 1966, P. 100 — 101; and Fathy Abdel-Fattah, **The Contemporary Village** (in Arabic), Cairo, Dar-el-Thaqafa el-Gedida, 1975, P. 142 — 143.

23. For a detailed discussion on this point, see Karl Wittfogel, **Oriental Despotism : A Study of Total Power**, New Haven : Yale University Press; Walter Sharp, "Bureaucracy and politics : Egpytian Model," in William Siffin (ed.), **Towards the Comparative Study of Public Administration**, Bloomington, Indiana University Press, 1959; and Talcott Parsons, **Societies, Evolutionary and Comparative Perspectives**, New Jersey, Prentice-Hall, 1966, PP. 53 — 62.

24. **P.J.** Vatikiotis, "Some Political Consequcnces of the 1952 Revolution in Egypt," in P.M. Holt, ed., **Political and Social Change in Modern Egypt**, London, Oxford University Press, 1968, P. 368 — 369 and Tarek el-Bishri, "The 1952 Revolution and Democracy in Egypt," Sayyid Marei et. al., el-Bishri, "The 1952 Revolution and Democracy in Egypt," Sayyid Marei et. Al., **Democracy in Egypt** (in Arabic), Al-Ahram, Center for Political and Strategic Studies, 1977, P. 20.

8. The Basic Law of the Arab Socialist Union (in Arabic), sections 2-7; and Iliya Harik, "The Single Party as a Subordinate Movement : The Case of Egypt" **World Politics,** Vol. 26, No. 1, October 1973.

9. Iliya Harik, **The Political Mobilization of Peaesants : A Study of an Egyptian Community,** Bloomington : Indiana University Press, 1974, P. 92 — 95.

10. Hussin Kamel Baha el-Din, **The Scientific Method of Political Action** (in Arabic), Cairo, Dar el-Nahda el Misryya, 1968, P. 86 — 96 and Ali Kamel, The Role of ASU in the Development of Villages, **Proceedings of the First Conference on Local Administration,** Ministry of Local Administration, 1969, P. 26 — 27.

11. See, for example, Ahmed Tawfiq, Basindila, Dakahlia, **Al Talia,** September 1966, P. 15 — 18; Adil Habib, Mit Khalaf, Menoufia, **Al-Talia,** September 1966, P. 37 — 38; Abdel Basit Abdel Moati, **The Class Struggle in the Egyptian Village** (in Arabic), Cairo, Dar el-Thaqafa el-Gedida, 1977, PP. 127 — 129; Abdel Tawab Ahmed, **The Characteristics of Traditional Society : A Field Study in Some Villages in Upper Egypt** (in Arabic), Unpublished M.A. Thesis, Faculty of Arts, Ain Shams University, 1976, P. 327 — 336; James Mayfield, **Rural Politics in Nasser's Egypt : A Quest for Legitimacy,** Austin : University of Texas Press, 1971, P. 160 — 161; and Nazih Nasif Al-Ayubi, **Bureaucratic Evolution and Political Development : Egypt 1952 — 1970.** Unpublished : Ph. D. dissertation, Faculty of Social Sciences, Sub-Faculty of Politics, Oxford University, 1975, P. 386 — 387.

12. Law 124 of Local Administration, Ministry of Local Administration, United Arab Republic, Articles 45 — 48.

13. Law 52 of Local Government, Ministry of Local Government, Arab Republic of Egypt, Articles 3, 33 45, 56, 63 and 73.

14. Shubra's village council brought about remarkable accomplishments : building the combined services center, constructing a new market place, establishing a crafts center and introducing electrical power. See Iliya Harik, **The Political Mobilization of Peasants,** P. 59 — 61.

15. Field Reports (in Arabic), **Al-Talia,** September 1966, P. 36 — 40.

NOTES

1. David Hapgood (ed.) **The Role of Popular participation in Development,** Center for International Studies, M.I.T., 1968, PP. 19 — 25.

2. See, for instance, David Roth and Frank Wilson, **The Comparative Study of Politics,** Boston : Houghton Mifflin Company, 1976, P. 159 — 160; and Alex Inkeles, "Participant Citizenship in Six Developing Countries," **American Political Science Review,** Vol. LXIII, December, 1969, PP. 1129 — 1141.

3. Hamid Ammar, **Studies in Community Development** (in Arabic), Syris Allyyan, Center for Basic Training in the Arab World 1960, P.P.12 — 20; Al - Sayyid Yasin, **The Theoretical Framework for Rural Development Projects, Nor el-Homoss, Dakahlia** (in Arabic), Cairo, Council for Population and Family Planning, November 1978, PP. 156 — 165; **National Charter** Chapter Five, Cairo, n.d. and Sufi Abu Taleb, **our Democratic Socialism** (in Arabic), Cairo, 1978, n.d., P. 83 — 84.

4. See, for example, **Rural Development,** Sector Policy Paper. World Bank, February 1975, PP. 33 — 38, and "A Quarter Century of Anti-Rural Development," **Development Dialogue,** No. 2, 1977, PP. 15 — 19.

5. Leonard Binder, "Recruitment and Political Participation in Egypt," in J. Lapalombara and M. Weiner (eds.), **Political Parties and Political Development,** Princeton, N.J. : Princeton University Press, 1966, PP. 218, 230.

6. Al-Shaafai, Abu Ras, **Popular Political Organizations** (in Arabic), Cairo, Alam el-kotob, 1974, P. 206 — 207.

7. A thorough analysis of the occupational background of members in U.N. Committees is done by Leonard Binder, **Ind Moment of Enthusiasm: Political Power and the Second Stratum in Egypt.** Chicago: University of Chicago Press, 1978, PP. 43 — 64. Nasser initiated an attack against the NU in his speech on October 16, 1961. See **Al-Ahram,** 17-10-1961.

TABLE VIII

Respondents' Voluntary Contribution by Age Group (in percentages)

Age Group	*Nawal el-Misiri's Study**	*The Nine Villages' Study*
Less than 30	4.8	53
30 to 40	16.8	74
40 to 50	37.6	80
50 to 60	26.4	84
more than 60	14.4	74

*Nawal el-Misiri, *Obstacles to Voluntary Participation*, P. 161.

To determine how to reach a high level of participation in the Egyptian village, we must first find answers to a number of questions : which classes and social groups exist in the countryside? Which among them are against rural development and which are for it? How can local elected institutions and voluntary associations be vitalized and energized ? How would rural bureaucrats be able to gain the confidence of the public and be keen to collaborate with elected local officials for changing rural areas? How can the values of participation, cooperation and self-aid be instilled in the minds of villagers? It is for the political scientist, the sociologist, the psychologist and the economist to investigate and try to answer these and other related questions.

Kamal El-Menoufi is an Associate Professor of Political Science, Cairo University. He is a Visiting Scholear in the academic year 1979/1980 at M.I.T. Department of Political Science. **He is indebted to Professors Ithiel de Sola Pool, Willard Johnson, and Myron Weiner of the M.I.T. Political Science Department for comments on an early draft of this article.**

TABLE VII
Age Distribution of Some Local Council's' Members

Age Group	*Kom Hamada Councils' Study**		*The Nine Villages, Study*	
	No.	%	*No.*	%
Less than 30	12	5.0	3	6.7
30 to 40	82	33.7	22	4.8.9
40 to 50	84	34.5	13	28.9
50 to 60	51	21.0	5	11.1
more than 60	14	5.8	2	4.4
TOTAL	243	100.0	45	100.0

* Hoda Sadek, *Participation in Local Government,* PP. 188 — 189.

Low participation of young people might be explained by their great concern with their well - being which results in the unavailability of time, effort or money necessary for playing an active role in development. Also, a sizable portion of youth are students who concentrate on studying during the academic year and relax during summer vacations. As for elders, they are conservative and less energetic.

A Concluding Perspective

Two important conclusions can be derived from the foregoing. On the one hand, rural Egypt has experienced a variety of participatory activities which have been oriented toward implementing development policies rather than making decisions that affect the lives of villagers. Even this participation has turned out to be low since the political institutions do not function properly, the civic associations are ineffective and non-existent in most villages, and self-reliance programs are uncommon.

On the other hand, the political setting, poverty, and illiteracy, together with outdated values and attitudes, inhibit wide and active citizen involvement. The participants are mostly wealthy, educated, males and middle - aged. Hence, one can claim that participation as a component of rural change has been far from popular.

TABLE VI

Literate and Illiterate Respondents' Contact with Local Councils and Contribution to Community Development (in percentages)

Item	*Response*	*Literates*	*Illiterates*
Contact with Local Councils	Yes	23	16
	No	77	84
Contribution to community development in the last five years	Yes	79	67
	No	21	33
Number of valid cases =		254	215

As to the impact of sex on participation, males by far exceed females. A recent field study by Nawal el-Misiri confirmed this; of those interviewed, 65.6% of males as contrasted to 34.4% of females reported participating.[13] There is widespread belief in male superiority especially in Upper Egypt. Despite the fact that women might take part in making decisions concerning family affairs, rural areas in general are still characterized by the prevalence of traditional norms of sex roles which prescribe that women specialize in childrearing, household chores, and light agricultural duties. It is unusual for rural women to become involved in public life which is perceived to be the vocation of men. Although voluntary donations for community development are set aside from the family income, they are usually made by the husband alone. Self-help, in the form of physical labor, is often performed by men.

Another factor that affects participation is age. Those who are middle-aged participate more than both the young and the old. As shown in Table 7 the great majority of councillors fall between 30 and 50 years old. Likewise, voluntary contributions to development are mostly made by those who are in their forties and fifties (see Table 8).

tion.[46] Another assesses that nearly 44% of rural people in 1975 were living below the poverty line.[47] Those individuaels cannot afford the luxury of participation since they have to devote their time and energy to the struggle to exist.

Analysis of the nine villages' data show that richer peasants are more inclined to participate than poor ones. Only 12% of peasant respondents holding less than one feddan reported contacting local councils to ask for help in contrast to 25% and 19% of those holding 1-3 feddans and more than 3 feddans respectively. Similarly, 62% of the first group said that they contributed to community development during the last five years compared to 81% and 85% of the other two groups (see Table 5).

TABLE V
Peasant Respondents' Contact with Local Councils and Contribution to Community Development (in percentages)

Item	*Response*	*Peasants 1 feddan*	*Peasants 1-3 feddans*	*Peasants 3 feddans*
Contact with Local	Yes	12	25	19
Councils	No	88	75	81
Contribution to				
community development	Yes	62	81	85
in the last	No	38	19	15
five years				
Number of valid cases =		114	102	67

Most Egyptian villagers are illiterate (68% according to the 1976 census). The task of mobilizing and involving the rural populace is rendered difficult by that widespread illiteracy since the non-educated often tend to be less eager and prepared to participate in public affairs. The nine villages' study reveal that 23% and 79% of literate respondents reported communicating with local counciels and participating in development projects respectively, whereas 16% and 67% of illiterates said that they did so (see Table 6).

cies.[41] Likewise, social relations are plagued by mistrust to a considerable degree. Family members often have faith in each other but tend to be somewhat skeptical of outsiders.[42]

The feelings of mistrust tend to coincide with a weak sense of community service as well as a shaky belief in collective action. With the exception of religious projects, it is relatively hard to get the villagers moral and material support for community development programs. Though they are aware of being cheated and exploited by government officials, they often decline to take a collective counter-action. If one urges them to stand up to corrupt employees, he usually hears the typical "khalliha Tigi Min Ghari" ("Let it be done by somebody else.")

Futhermore, due to a long history of humiliation and oppression, the peasant has low self-esteem and rarely feels competent to openly criticise power holders. The bravest action he could take is to speak behind the scenes. This feeling has not faded. According to one empirical study 59% of the interviewees said that the common people cannot criticise the officials.[43] Another study reported that 42% of respondents feel unable to argue with the governor in a public meeting. One respondent went on to say, "I am but a peasant. The governor would not listen to me. So, it is better to keep silent.[44]

Finally, many peasants have a strong present time orientation that is unfavorable to planning which is, by definition, future-oriented. This attitude is deeply rooted in thier belief that the future is uncontrollable, unknown, and completely subject to divine will.

C. Socio-economic Background

As a result of the agrarian reform laws enacted in 1952, 1961, and 1969, the rural socio-economic structure changed to a considerable degree. Big landholdings vanished almost completely. Also, the percentage of small landholdings increased from 35% of the whole cultivated area in 1952 to 57.1% in 1965. Moreover, the life conditions of the tenant cultivators have relatively ameliorated.[45] Nevertheless, the "have nots" still constitute a sizable portion of rural population. According to one Egyptian economist, about 53% of rural families are landless. This percentage, he anticipates, will increase because of both suspension of the land redistribution process and continuous land fragmenta-

ment in decision-making rarely takes place. Agricultural policy formulation is one relevant case in point. Despite the fact that agriculture is the archetype activity that is locally based, in that it depends upon the local soil, the local water as well as the local markets, the central government has retained the final authority to decide which crops to cultivate and what area of land should be alloted for them according to a crop rotation system without participation from below.[38]

The Organization of Reconstruction and Development of the Egyptian Village (ORDEV) is another example. Since rural development is multi-dimensional and since it does concern several ministeries, a coordinating system is needed. Thus, a republican decree was issued in 1973 to establish ORDEV whose pivotal function is to plan for rural development within the framework of national policy. ORDEV is located in Cairo, with sub-units at the provincial level that only exercise a supervisory role and help implementing developmental programs.[39]

B. Political Culture

Active and wide participation in the development process requires a political culture that involves social and political trust, a sense of self-esteem and political efficacy, the norm of community service, acceptance of collective action, in addition to a future centered-orientation.

Unfortunately, most villagers lack these cultural attributes. Centuries of exploitation and coercion led the peasants to mistrust government. However the penetration of the state apparatus into rural areas together with policies of social change during the last decades might have imporved their image of political authority. Iliya Harik found that the people of Shubra no longer viewed government as a remote force in Cairo that functions mainly to tax and conscribe villagers, but as a source of socio-economic advancement.[40] Yet, malpractices of local institutions as well as the agricultural policies that sometimes work against the interests of peasants help to sustain a great deal of suspicion of government authority. According to the findings of some empirical studies, a large portion of peasants lack confidence in local organizations, hate police, approve of lying and deception in dealings with officials and perceive government as the real beneficiary of agricultural poli-

II. Factors Affecting Participation

Citizen involvement as an activity does not occur in a vacuum. Participants are individuals living in a socio-political milieu and having psychological dispositions. So, a full understanding of the villagers' participation in the rural development process should take into account the effects of societal factors as well as personality traits.

A. The Political Setting

Rural Egypt has experienced political institutionalization to a degree in the sense of having a political infra-structure. The ASU extended into village communities and local councils have existed there in. As noted earlier, however, the role of these institutions in mobilization and participation has been limited. Similarly, a variety of civic organizations are accessible. But they do cover only some rural areas, and their developmental activities are minimal.

In the second place, the administrative institutions are powerful, in part due to the fact that the regime of 1952 Revolution primarily relied on the bureaucracy to execute rural change programs.[35] Rural bureaucrats believe that they do have the skills and knowledge necessary for modernization and, hence, decline to cooperate with elected local officials whom they consider less efficient in terms of understanding development requirements and technicalities. They also resent being censored by local political bodies. The inspection and evaluation reports on official service organizations are not often made available to the local councils though nominally they do have the right to control the local administrative network. Since the councils lack technical expertise and are denied the inspection reports, their decisions frequently seem unworkable to the heads of governmental institutions.[36] Meanwhile, the elected bodies at large have turned out to be less serious in undertaking their assigned supervisory and investigatory roles, perhaps because at least many of their members would like to preempt the services offered.[37]

Furthermore, as we have seen, the political system under both Nasser and Sadat has located the decision-making process at the apex of the political pyramid. Participation at the grass roots level with a view to supporting the system and helping in implementing the development programs is viewed as desirable, but actual citizen involve-

numerous projects depend almost completely on labor. The low level of voluntary labor suggests that the self-help programs have failed in their most basic objective, the maximum utilization of local resources, foremost among which is labor, to advance rural communities.

Needless to say, self-reliance programs that work require action from below. In other words, they require a highly motivated population to solve their problems. Whether or not Egyptian villagers fit this characterization is still a subject of controversy, even though the findings of most field work support the negative conclusion. For example, in his longitudinal research "Activism and Apathy of Villagers" conducted first in 1958 and then in 1963, Louis Melika demonstrated that 55% and 74% of respondents perceived government as the one and only agency responsible for and able to overcome problems facing their home villages.[31] However, a different result emerged from Harik's study as he found that 62% of 135 male respondents had a participatory attitude, i.e. decided on their own to participate in village projects, could identify at least one village problem, and expressed an ability to affect its outcome. He suggested this attitude was associated with mass media exposure, political awareness, and membership in political as well as civic organizations.[32]

However, findings of other studies in general disputed Harik's conclucions and agreed with Melika's. In a survey administered in 1974 to a sample of 331 persons selected from four villages located in Beheira province, Nabil el-Samaloty concluded that 81% lacked the skills to initiate development programs, and that 60% had never participated in any development project. His direct observations, together with those provided by some informants, led him to stress the scarcity of self-aid programs.[33] My own field work conducted at the end of 1977 in a village in Menoufia province, showed that more than half of the peasants interviewed were utterly apathetic; they said that if the village needed a school or a clinic, the people should wait for the central government to intervene, however urgent it might be.[34] In the nine villages' study on communication, the respondents were asked whether or not they think villagers can start a project; 56% said yes, whereas 44% said no.

In summation, the notion of self-reliance has not materialized as desired. Social change programs initiated and carried out by villagers have turned out to be few and mostly for religious purposes.

venues of the council. Most contributions were targeted for social services, particularly religious ones : building, repairing, and providing mosques with purified water, electricity and loudspeakers. But fiscal participation in the productive projects was minimal, perhaps because the people are used to relying on government to carry out such projects (see Table 4).

TABLE IV

Budgets of Some Local Councils, Gharbia Province in 1977

Council	*Total Revenue L.E.*	*People's Share L.E.*	*% to total*	*DISTRIBUTION OF PEOPLE'S SHARE AMONG PROJECTS*			
				Mosques	*Schools*	*Cultural Activities*	*Public Utilities*
Mahalat							
Abu Ali	375	40	12	0	0	40	0
Mehalat	1820	390	21	50	0	40	300
Menouf							
Maghribia	1018	235	23	175	0	60	0
Kofur	1954	1040	53	1000	0	40	0
Bilshy							
Gaafaria	1965	810	41	300	0	40	470
Ketata	838	185	22	125	0	60	0
Mahalat							
Riyada	1245	140	11	0	0	40	100
Damat	2474	1030	42	25	1000	5	0
TOTAL	11689	3870	33	1675	1000	325	870

Adapted from : Hassanin Abu Rawash, *The Role of Popular Efforts in Development* (unpublished mid-term paper in Arabic). Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, 1979, PP. 33 — 39.

According to the macro data, cash donation was the dominant form of self-aid, constituting nearly 76% of the total value of popular contributions to rural development. In contrast, the percentage of free labor was only 1%.[30] This is amazing given the abundance of labor in rural areas, that villagers are accustomed to physical work, and that

TABLE III

Number, Members and Projects of Popular Committees for Social Development

Year	No. of Committees	No. of Members	No. of those having paid the fees	Projects					
				Economic	Charity Affairs	Health	Cultural	Family Affairs	Total
1968	79	11346	8126	129	36	204	147	46	562
1969	83	11182	6763	138	57	186	115	39	535

Adapted from : *Year Book for Social Statistics,* Ministry of Social Affairs, 1968 (PP. 62 — 64), and 1969 (PP. 76 — 78).

Assessment of the actual contribution of villagers to the overall rural development programs is not an easy task given the paucity of time-series data. Nevertheless, available macro and micro information reveal some general trends. On the macro level, the total value of villagers' contributions reached L.E. 5,159,631; 4,000,000 and 4,150,000 in thl years 1970, 1974, and 1975 respectively. This contribution represented about 2% of the entire cost of rural development projects.[29]

On the micro level, a review of the budgets of eight local councils belonging to Gharbia province in 1977 showed the percentage of peoples' contributions to lie between 11 and 53 percent of the total re-

success in one village would motivate the formation of women's clubs in other neighboring villages. Unfortunately, the results were disappointing by any measure : of the 215 clubs in existence only 34 showed any signs of success; 181 had closed their doors.[28]

TABLE II

Evolution of Community Development Associations

Year	Number associations	Number of subsidized associations	% to total associations	total amount of subsidies LE*	Average amount subsidized association LE
1971	1719	588	34	313455	533
1972	1648	641	39	384145	599
1973	1683	580	34	364163	628
1974	1733	502	30	347536	666
1975	1775	571	32	420430	736
1976	1804	n.a.	n.a.	n.a.	n.a.
1977	1824	n.a.	n.a.	n.a.	n.a.

Adapted from : *Year Book Social Stastics*, Ministry of Social Affairs, 1971 (PP. 257 — 262), 1972 (PP. 271 — 276), 1973 (PP. 303 — 308), 1974/75 (PP. 322 — 329), 1976 (under printing, table 86) and 1977 (under printing, table 104).

*LE = 100 piasters = $1.78

Thus, the record of voluntary associations in the countryside has not been promising. They are virtually absent from the majority of village communities. Moreover, the contribution of the already existing ones to development has been meager.

D. Self-aid programs (Holol Zatiyya)

The ruling elite has shown a great interest in self-reliance techniques for rural change. Voluntary contributions, both in cash and in kind, as well as free labor seemed necessary to compensate for the shortage of government allocations and to make the people more cooperative as well as more concerned with the public interest.

Moreover, for various reasons, the existing community development associations do not function adequately.[26] First, they suffer from a severe shortage of funds. About two-thirds of them receive no subsidies from the Ministry of Social Affairs, and hence, have to rely completely on voluntary donations, which tend to be small. Of those subsidies received, the average amount, too, is small (see Table 2). Second, the associations' personnel lack adequate technical and administrative expertise. In all likelihood, this is traceable to the reluctance of university graduates to be appointed in associations that provide neither material security nor the same opportunities of promotion that is available to their colleagues working in both the government service and the state enterprises. Third, the associations are overseen by at least three different authorities : the social units, the local councils, and the Central Bureau for Accounting. Coordination among them is practically non-existent. Finally, there is no well-defined development strategy that links the efforts of these associations to the formal authorities in working to achieve common goals. Of course, this minimizes the effectiveness of both in bringing about social change because it may result in a great deal of confusion, contradiction, as well as duplication of development programs.

Popular committees for social development came into existence in the wake of the military defeat in the 1967 war. Within two years after their initial appearance, they had virtually disappeared. They were perhaps destined to decline due to a lack of interest on the part of both government and the people. As demonstrated in Table 3, the number of popular committees was very small, a sizable portion of their members did not pay the participation fees, and their activities were limited mainly to social services.

The project to have rural women's clubs started in 1964 with the aim of providing an atmosphere of encouragement for those women to take part in social work. The underlying theme of the project was that any desired change in the rural areas could not be achieved without the participation of women who, by tradition, had been virtually inactive in the public affairs of villages.[27]

Throughout Egypt, 215 rural women's clubs were formed by 1973. The five-year plan (1973 — 1978) of the Ministry of Social Affairs anticipated the establishment of 250 additional clubs, by the logic that

Finally, authority remained highly centralized, and decision-making continued to be top-down process. Quite apart from the prolonged tradition of centralization which is deeply rooted in the Egyptian hydraulic society,[23] it appears that in post-revolutionary Egypt, the requirements of national development coupled with the military culture of the new leadership have contributed to the persistence of the authoritarian mode of policy-making.[24]

As a gesture toward the decentralization of initiatives, President Sadat in 1979 abolished the Ministry of Local Government in Cairo and transferred its responsibilities to the provinces. Yet, constitutionally, he retains the power to appoint the governors who then in practice abide by his will. Meanwhile, taxes are centrally assessed, collected and subsequently reallocated to the governorates. This practice helps the central government to maintain its control over politics at the subnational levels.

C. Voluntary Civic Associations

During the same period, to mobilize the people and to elicit their cooperation with government in achieving social progress, the state welcomed the formation of civic organizations. Insofar as rural Egypt is concerned, three types of such organizations deserve mention : community development associations, popular committees for social development and rural women's clubs.

Community development associations have been established through collaboration between the Ministry of Social Affairs and the populace and are placed under the auspices of social units. It is through these associations that program services are initiated. These programs include vocational training for school drop-outs, functional literacy, productive families, mother child welfare centers, family planning and consolidation of the productive industries.[25]

By 1977, 1824 associations had come into existence, covering about 45% of rural areas. Apparently, the process of forming associations is relatively slow as their total number increased by only 104 in six years (see Table 2). Since the policy of the Ministry is to set up an association in almost every village, and since Egypt is comprised of at least 4000 villages, more than 2000 associations still need to be formed.

TABLE I

Percentage of Respondents Who Reported Contacting Authorities or Doing Nothing If There Were Problems

Sort of Problems	*Response*									
	Contact the head of the institution concerned	*Contact direct superior of the institution*	*Contact police station*	*Contact mayor or vice mayor*	*Contact elders' council*	*Contact village bank**	*Contact local council*	*Use force*	*Do nothing*	*Number of valid cases*
a. Children's problems with schools	89.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.3	0.0	9.5	223**
b. Problem with retail cooperative society	0.0	10.2	9.9	0.0	0.0	0.0	6.3	3.8	57.8	462
c. Problem with agricultural cooperative society	34.9	0.0	0.0	0.0	0.0	65.1	0.0	0.0	0.0	225***
d. Major theft	0.0	0.0	36.9	41.1	22.0	0.0	0.0	0.0	0.0	470

*Recently, village banks were formed to undertake the credit function of the agricultural cooperatives.

**Question «To whom do you tell your child's problems?» was only addressed to those who reported having children in schools.

***Question «To whom do you tell your problems with agricultural cooperative?» was only addressed to peasant respondents.

problems solved. In the first phase of an ongoing research project about "Communications Needs for Rural Development in Egypt,"[20] a questionnaire was addressed to 474 male respondents in nine villages to elicit information concerning their communication behavior. In response to the question whether or not they approach village councils when facing a problem, 80% said no. "The council is a source of trouble," commented some respondents. "Its members are selfish and opportunistic," added others. Hypothetically, the persons interviewed were asked where they would go to seek help in solving problems with schools, retail and agricultural cooperative societies, and theft. Table I reports that only 1.3% and 6.3% would contact local councils in the event of a problem with schools and retail cooperatives, respectively. However, most of them did demonstrate a propensity to resort to the specific functional government authorities. This might indicate a confidence in direct higher-level administration to resolve conflicts that villagers do not have in the local elected bodies.

A number of reasons can be set forth for the unsatisfactory performance of the local councils. First, councillors often are from prestigious families, with either large landholdings, or education. For example, the research on the Kom Hamadah local councils revealed that of 243 members, 64% were government employees, 29% were rich peasants, and 7% were businessmen.[21]

Also seven of the nine villages surveyed in the preliminary stage of the communication research project were represented in local councils by forty-six members distributed as follows : thirty government employees, nine wealthy peasants, and seven businessmen. In addition to the general tendency of councillors to abuse power, most of them do not articulate the real needs of poor peasants who constitute the bulk of the rural population and for whom rural development programs should primarily be focused.

In the second place, the councils have suffered from a lack of funds. This is mainly attributable to the fact that the provincial capitals and the district headquarters usually receive most of what is alloted for the governorates in the national budget at the expense of the villages.[22]

projects and in mobilizing local available resources for their achievement.[13]

As to the developmental role of local councils, we now know that with very few exceptions,[14] the councils have been ineffective over time in monitoring rural burearcracy, in pushing ahead with the development process, and in citizenship training. The empirical record supports the assertion that the weak performance of the councils led to a lack of confidence in local government on the part of the rural populace.

In the mid-sixties, a research team of the Higher Institute of Socialist Studies in Cairo visited a number of villages located in both lower and Upper Egypt. Their purpose was to determine general social, political, and economic trends in the countryside. One of the startling findings was that the village councils were paralyzed and that the people felt alienated from them.[15] Concurrently, field work was conducted on twenty councils in Menoufia province which concluded that those councils were ineffectual. One illustration of their ineffectiveness was their keeping away from productive development projects, and the direction of their efforts toward secondary service functions such as cleaning streets and draining swamps.[16] Based on personal exposes, anecdotes and second-hand observations collected in 1966-67, James Mayfield demonstrated that less than 10 percent of village councils were functioning, while the vast majority of councils were unable to play a positive role in fulfilling their functions.[17] A study done in 1976 on twelve local councils located in Kom Hamadah district, Beheira province, revealed that the councils did not meet regularly, many councillors did not attend meetings, the debates were poorly disciplined, and the councillors registered complaints against various aspects of village administration, rather than advancing constructive proposals for ameliorating the living conditions of the people.[18]

In order to determine popular attitudes toward the local government system, the Social Research Center in Cairo in 1979 administered a national survey to a standardized sample of 1917 persons. Surprisingly, analysis of the data showed that a considerable percentage of respondents (31%) had never heard about local government, and 88% of those who had could define neither its concept nor significance.[19]

It appears that villagers seldom contact local councils to get their

eral reasons for the party's ineffectiveness can be suggested: First, the wealthy peasants together with the heads of large families (Al-nas el-Kubar) could either by themselves or through their relatives and Friends, dominate the party committees and make them vehicles for their own vested interests. Second, many working members lacked an ideological attachment to the goals and policies of the regime. Furthermore, there was hardly any two-way communication, one important indicator of the effectiveness as well as the viability of a mass party. Moreover, the demands of the Committee of Twenty directed to the district level were often ignored.[11]

In an attempt at political liberalization, President Sadat in 1976 substituted multipartyism for the one-party rule. This multi-party system is still alien to rural areas at large. The opposition parties, namely National Progressive Unionist Party, Socialist Labor Party and Liberal Socialist Party, have nct yet extended into most villages. By contrast, the ruling National Democratic Party has committees in many villages; yet these committees are still without notable effect.

B. Local Governing Bodies

In the early sixties, Egypt began an experiment in local government in the hope that it would result in the participation of localities in development planning and implementation. In 1960 Law 124 of Local Administration was enacted, which provided that each group of neighboring villages comperising 15,000 persons would have a council. The membership of each council was to include twelve councillors chosen from local committees of the official party by the Director of Councils in the Ministry of Local Administration in conjunction with the governor and the governorate party executive secretary; two selected local individuals chosen from the active party members by the local administration in the village council area; and six ex-officio members selected among village officials. The councils were assigned a wide spectrum of duties covering all aspects of local affairs : education, health care, pubic utilities, social welfare, security, housing, agriculture, and so fourth.[12]

As part of the democratization process during the early years of Sadat's rule, a new law of local government (Law 52) was issued in 1975 which differed from its predecessor in two ways. First, the law provided for the direct popular election of 16 councillors in each council area. Second, councillors were given a freer hand in initiating new

Liberation Rally, a basically urban organization,[5] was superseded in 1957 by the NU, which was meant to be national in scope. The NU had committees at the smallest local level; every village was included in the system.[6] However, under the NU, rural representatives often came from the notables, who, as official sources claimed, tended to weaken the party and also minimize its development role.[7]

In the early sixties, the political leadership clearly stated its interest in mobilizing the population behind development schemes. Neither the Liberation Rally nor the NU had been used for simulating participation in social change processes. The new interest in development coincided with an ideological commitment to "Arab Socialism" which necessitated the formation of a viable mass political organization. Therefore, in 1962, the ASU was established. Each village, a basic unit, had a Committee of Twenty (Lagnat el-Eshrin) elected by the party members therein. In 1965 a policy to transform the ASU into a movement for mobilization brought about structural changes. One important change directly relevant to rural participation occurred at the village level, where leadership groups (Jamat Qiyadiyah) were created whose secretaries were appointed by district secretaries, and whose members were selected from both party activists in the Committees of Twenty and local officials. This reorganization resulted in the Committee of Twenty becoming practically immobilized, and the Leadership Group becoming the basic party unit at the local level.[8]

Although the part played by the ASU in rural transformation was impressive in some villages, it was disappointing in many. One success story was in Shubra el-Gedida village, located in Beheira province, which Iliya Harik studied in the late sixties. There the party undertook a prominent role in many areas such as community development; it initiated and executed several self-help projects such as constructing and improving roads, building bus stations, organizing a local fire squad, lowering meat prices, lighting village streets, examining agricultural techniques that would increase production, and offering literacy classes.[9] Similarly, the party structures in other villages mobilized the populace for draining local swamps, clearing irrigation canals, planting trees, and building mosques and schools.[10]

However, the ASU was fragile and ineffective in most communities, and this probably explains why the villagers disliked the party. Sev-

tempted various rural transformations, such as Al-Esslah el-Rifi (Rural Reform) ; Al-Nohoud bil Karyah (Promoting Village Life); and Eddat Binae w Tanmyat el-Karyah (Reconstruction and Development of the Village). Both Egyptian social scientists and official documents have perceived villagers' participation as a safequard and a requirement for the success of the rural development process. They have argued, as have others, that because the energy and talents of the populace are needed if a country is to achieve economic progress and social reform, lack of participatory democracy may hamper development.[1]

The objectives of this paper are twofold : first, to investigate the modes of popular participation in rural Egypt; and second, to clarify the factors that influence participation. We shall see that in most settings, both formal and informal bodies have failed in attempting to structure rural popular participation. I suggest reasons why this may be so. The paper relies heavily on the results of numerous field studies conducted in Egyptian villages in addition to benefiting from the descriptive writings dealing with rural Egypt.

I. Modes of Participation

The Egyptian countryside has experienced in the course of the last few decades the formation of political and civic organizations in addition to the use of self-help techniques. An attempt will be made here to present a critique of these facets of participation in their relation to rural development.

A. Party Organization

To mobilize participation and support from below, and to carry out hoped-for socio-political change in the countryside, Nasser extended the organizational apparatus of Egypt's single-party regime into the "mass base" of society. The single mass party was perceived as a form of political linkage between the new ruling elite and the rural masses. In thisl way, national policies could be made meaningful for people in rural areas, and resources could be mobilized at the grass roots level.

From 1953 until 1976, the Egyptian national leadership established three successive civilian political organizations : the Liberation Rally, the National Union (NU), and the Arab Socialist Union (ASU). The

POPULAR PARTICIPATION AND DEVELOPMENT IN THE VILLAGES OF EGYPT

Kamal El-Menoufi

Rural development is a central focus of development thinking to-day. The reasons are fairly simple : (1) many developing countries have found industrialization policies disappointing, and hence, they have increasingly tended to direct attention to the agricultural sector in pursuit of development; (2) the vast majority of the Third World population lives in the countryside; (3) the rates of rural-urban migration have been rapidly increasing.

Both academic writings and policies of international organizations and Third World nations relating to rural development highlight the great importance of citizen participation.[1] Popular participation implies that the village-based masses play an active role in both the decision-making processes that affect their lives, and in the implementation of development schemes. Popular participation takes various forms : establishing mass political institutions and local self-governing bodies, forming voluntary civic associations and initiating and executing self-reliance programmes.[2]

There are a number of factors that influence the scope and intensity of participation. Some of them relate to the political setting and include :

1) the existence of relevant political structures;
2) the relative accessibility of civic organizations; and
3) the regime's attitude toward citizen involvement. Participation is also affected by socio-economic variables of individuals such as wealth, education, sex and age. Political culture, that is, attitudes, beliefs, and personality traits, also affect participation.[3]

This paper examines popular participation in rural development in Egypt, where, since the 1952 Revolution, the governing elite has at-

- New Books
  - Community Development
    Dr. Elham Afifi 181
  - The Empire that Exploded (The Revolution of Nationalities in the Soviet Union)
    Mrs. Amira Mashhour 193
- Scientific Reports
  - Report on the Egyptian-French Seminar (The Social Dimensions of Education)
    Dr. Abdel Fattah Torki 207
- Articles in English :
  - Popular Participation and Development in Egyptian Villages
    Dr. Kamal El Menoufi 3

THE NATIONAL REVIEW OF SOCIAL SCIENCES

Issue 1 - 2 January — May, 1980 Vol. 18

TABLE OF CONTENTS

Page

- Articles and Research Works
  - — Law and Social Change (a study of the Agrarian Reform Laws in Egyptian Society — "a brief report") ... 3
  - — The Social Aspects in Housing and Urban Planning ... Dr. Noha Fahmy 43
  - — The Impact of Mass media on a Sample of Public Opinion Leaders and Citizens in Rural Egypt Dr. Nadia Hassan Salem 53
  - — The Basic Sociological Features of Iraq (a simplified sociological map.) Mr. Aly Fahmy 63
  - — The Social Handicaps to Development in Egypt. Dr. Gamal Magdy Hassanein 93
  - — Ideological Challenges in the Attempt to Seek Objectvity in Sociology. Dr. Atef Ahmed Fouad. 105
  - — Organizing Society in an Integrated Developmental Social Service Dr. Abdel Halim Reda Abdel Aal 123
  - — The Impact of the First Year of Teaching on the Psychological Attitudes of Graduates of the Faculty of Teachers. Dr. Talaat Hosney 143
- Thesis
  - — The Role of Women in Development Mrs. Nadia El Attar 161
  - — The Role of Education in Social Mobility Dr. Madiha El Safty 173

The National Review of Social Sciences

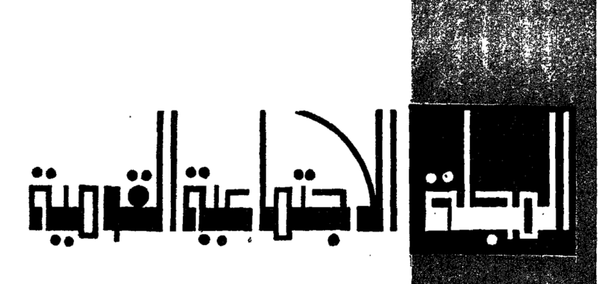
Issued by :

The National Center for Social and Criminological Research, Egypt.

Price Per Issue	Issued Three Times Yearly	Annual Subscription
U.S. $ 4.00	January — May — September	U.S. $ 12.00

THE NATIONAL REVIEW OF SOCIAL SCIENCES

No. 1 - 2 January — May, 1981 Vol. 18



العـــدد ٣ سبتمبر ١٩٨١ المجلد ١٨

المجلة الاجتماعية القومية

تصدر عن :

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

بريد الجزيرة ــ القاهرة

ثمن العدد ٣٠ قرشا

تصدر ٣ مرات سنويا يناير ــ مايو ــ سبتمبر

الاشتراك السنوى ٩٠ قرشا

العدد ٣ | سبتمبر ١٩٨١ | المجلد الثامن عشر

المحـــتويات

صفحة

باللغة العربيـــة

●● بحوث ومقاولات :

★ عمال التراحيل : « تقرير موجز » ٣

★ الأمـــــية : تطورها وعلاقتها بتملك الريفيين وتعرضهم لأدوات الاتصال الجماهيرى فى قرية مصرية ـ دراسة حالة لقرية البليدة محافظة الجيزة .
الدكتور محمد حلمى أحمد نوار ٤٩

★ الشخصية القومية المصرية من واقع تحليل مضمون الأمثال الشعبية .
الدكتورة نادية حسن سالم ٦٩

★ نحو رؤية بديلة لحل المشكلة السكانية فى الدول النامية .
الدكتورة وداد مرقس ٨٥

★ علم الاجتماع القانونى وترشيد تشريعات الأسرة والطفولـة بالاشارة الى العراق .
الأستاذ على فهمى ٩٩

★ صورة المرأة فى وسائل الاعلام .
الأستاذ عاطف عدلى العبد ١٠٧

●● رســـائل جامعية :

★ اقتصاديات السعة لمزارع الدواجن فى محافظة القليوبية
الأستاذ منصـــور مغاورى حسن ١١٩

★ التنشئة الاجتماعية فى القرية المصريـــة « دراســـــة أنثربولوجية فى احدى قرى الصعيد » .
الأستاذة هدى الشناوى ١٢٩

المحـــتويات	صفحة

★ وسائل الاعلام والتنمية السياسية فى الدول النامـــــية « البرامج السياسية فى اذاعة القاهرة كحالة للدراسة من زاوية علاقتها بموضوعات الرأى العام ·
الدكتور عبد الحميد محمود عطا · · · · · · ١٤٥

●● كتب جديدة :

★ الاستشراف ·
الدكتورة وداد مرقس · · · · · · · · · · ١٥١

●● تقارير علمية :

★ توصيات الدورة التدريبية لتلوث البيئة · · · · · ١٥٧

●● مقاولات باللغة الانجليزية :

★ تقرير عن الدورة التدريبية لتلوث البيئة · · · · · ٣

★ تمثل المهاجرين
الدكتور اسحق قطب · · · · · · · · · ٥

نرجو هيئة تحرير المجلة أن يراعى فيما يرسل اليها من مقالات الاعتبارات الآتية :

١ ــ أن يذكر عنوان المقال موجزا ، ويتبع باسم كاتبه ومؤهلاته العلمية وخبراته ومؤلفاته فى ميدان المقال أو ما يتصل به ·

٢ ــ أن يورد فى صدر المقال عرض لرؤوس الموضوعات الكبيرة التى عولجت فيه ·

٣ ــ أن يكون الشكل العام للمقال :

ــ مقدمة للتعريف بالمشكلة وعرض موجز للدراسات السابقة ·

ــ خطة البحث أو الدراسة ·

ــ عرض البيانات التى توافرت من البحث ·

٤ ــ ان يكون اثبات المصادر على النحو التالى :

للكتب : اسم المؤلف ، اسم الكتاب ، بلد النشر ، الناشر ، الطبعة ، مكتبة النشر ، الصفحات ·

للمقالات من المجلات : اسم المؤلف ، عنوان المقال ، اسم المجلة (مختصرا) ، السنة ، المجلد ، الصفحة ·

للمقالات من الموضوعات : اسم المؤلف ، عنوان المقال (اسم الموسوعة) ، تاريخ النشر ·

وتثبت المصادر فى نهاية المقال مرتبة حسب الترتيب الهجائى لأســماء المؤلفين وتورد الاحالات الى المصادر فى المتن فى صورة (اسم المؤلف ، الرقم المسلسل للمصدر الوارد فى نهاية المقال ، الصفحات) ·

٥ ــ أن يرسل المقال الى سكرتارية تحرير المجلة منسوخا على الآلة الكاتبة من أصل وصورتين على ورق فولسكاب ، مع مراعاة ترك هامشين جانبيين عريضين ومسافة مزدوجة بين السطور·

٦ ــ المجلة غير مسئولة عن رد أصول المقالات الى اصحابها فى حالة عدم قبولهـا من اللجنـة الاستشارية للتحرير ·

عمـــال التراحيل *

ملخص وعرض لمحتوى التقرير

تناولت المقدمة توضيح أهمية فئة عمال التراحيل بوصفهم قطاعا عريضا من العمالة الزراعية فى المجتمع الريفى ، والتى دفعت العديد من الأجهزة الشعبية والاعلامية والرسمية للدولة للاهتمام بها منذ عام ١٩٦٤ ، حتى الآن ، تمثل هذا الاهتمام فى جهود اتهجت الى وضع برامج تنموية على مستوى جميع محافظات مصر لحل مشكلات هذه الفئة واحداث تغيير فى حياة أفرادها الذين يقترب عددهم من الثلاثة ملايين • ولقد نجحت بعض هذه الجهود فى ايجاد بعض الحلول الجزئية غير أنها لم تحدث التغيير المطلوب ، كما فشل بعضها الآخر نتيجة للأخطاء والانحرافات التى صاحبت المشروع ، سواء كان ذلك عن طريق الأجهزة الادارية المحلية فى بعض المحافظات ، أو عن طريق النقابة العامة لعمال الزراعة أو غيرها من الجهات الادارية الأخرى •

ولقد سعت الدولة من جانبهـا الى تنفيـذ بعض المشروعـات التنموية الجديـدة متجنبة قدر الامكان الأخطـاء التى حدثت فى المشروعات السـابقة فأنشأت نظام المعسكرات الخاصة لعمال التراحيل فى بعض المحافظات التى تتميز بوجود عدد كبير من هذه العمالة ، وخاصة محافظات كفر الشيخ - الشرقية - مديرية التحرير •

وقد كان الاهتمام بدراسة هذه المشروعات نابعا من ارتباطها مباشرة بمشكلات العمالة والبطالة فى الريف ، وللازدياد المستمر لمشكلات هذه الفئة من العمالة يوما بعد يوم ، ثم وللاهتمام الكبير الذى أولته الدولة لوضع الحلول اللازمة لمشكلات هذه الفئة •

---

* هذا البحث ضمن أعمال وحدة بحوث التصنيع بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية • ويرجع العمل فيه الى يناير عام ١٩٧٥ • قامت بانجاز البحث لجنة مكونة من الدكتورة رقيـة مرشدى بركات ، والأستاذ ابراهيم حنبل ، والأستاذ حسين البرادعى •

- قامت الدكتورة رقية مرشدى بركات بكتابة التقرير النهائى للبحث •
- قامت الدكتورة نادية حليم سليمان بتلخيصه وعرضه •

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على النواحى الايجابية والسلبية فى نظام المعسكرات من خلال دراسة مؤشرات يتعلق كل منها بجانب من جوانب مشروعات التنمية موضوع التقييم • المؤشر الأول وهو الجهد ، وذلك عن طريق تقييم النشاط الكمى والكيفى المبذول من أجل القضاء على مشكلات عمال التراحيل التى تتناول عمليات التشغيل ، والأجور ، والاعاشة فى مواقع العمل، والرعاية الاجتماعية والصحية •

- ويتناول المؤشر الثانى تقييم الأداء لمعرفة مقدار ما تحقق من الأهداف•

- أما المؤشر الثالث فهو تقييم الفعالية عن طريق معرفة حجم العائد من هذه المشروعات وامكانيات التقييم •

- ويتناول المؤشر الرابع العلية وهى التعرف على الأسباب التى أدت الى نجاح أو فشل هذه البرامج التنموية •

أجريت دراسة استطلاعية تمثلت فى دراسة مناطق التشغيل فى كل محافظة على حدة بغرض استشارة ذوى الخبرة ، والتعرف على نظام التشغيل، ورعاية العمل داخل المعسكرات ، ودراسة لبعض حالات من العمال للتعرف والتعمق فى دراسة الظاهرة موضوع الدراسة • هذا فضلا عن دراسة حالة لبعض العمال داخل المعسكرات كان الغرض منها التعرف على نوعية المشكلات التى يعانيها العمال وآرائهم فى نظام التشغيل والرعاية • اتبع فيها نظام الملاحظة بالمعايشة للعمال فى مناطق العمل كما أجريت أيضا بعض المقابلات الشخصية مع العمال بين الحين والآخر للتعرف على نوعية مشاكلهم بعيدا عن المهيمنين على نظام التشغيل •

أما التقييم فقد تم على مشروعات تنميةوتنظيم معسكرات عمال التراحيل التى انقضى على انشائها ما يزيد على الخمس سنوات • واستخدمت طريقة المسح الاجتماعى بالعينة لمجتمع عمال التراحيل •

محتوى التقرير :

انقسمت الدراسة الى بابين يتنـــاول الباب الأول (مجتمـــع عمال التراحيل فى مصر) والذى ينقسم بدوره الى فصلين • يدور الفصل الأول عن أوضاع عمال التراحيل وأسباب مشكلاتهم تاريخيا • ويدور الفصل الثانى حول الجهود المختلفة لتنظيم وتشغيل ورعاية عمال التراحيل •

أما الباب الثاني فقد اهتم بتقييم مشروعات تنمية مجتمع عمال التراحيل في كفر الشيخ ، والشرقية ، ومديرية التحرير . ويضم أربعة فصول يتناول الفصل الثالث القواعد المنهجية في تقييم مشروعات التنمية لمجتمع عمال التراحيل ، ويركز الفصل الرابع على تقييم فرص تشغيل عمال التراحيل . وفي الفصل الخامس تقييم لوضع أجور عمال التراحيل ، ويعرض الفصل السادس لظروف الرعاية الاجتماعية والصحية والاعاشة والترفيه .

وتنتهي الدراسة بخاتمة تناقش فيها النقاط سابقة الذكر ملقية الضوء على أسباب نجاح أو فشل البرامج المطبقة في معسكرات عمال التراحيل مع بعض التوصيات .

وفيما يلي أعرض بشيء من التفصيل لمحتوى أبواب وفصول التقرير .

الباب الأول : مجتمع عمال التراحيل :

الفصل الأول : أوضاع عمال التراحيل ومشاكلهم فى مصر

تم عرض هذه الأوضاع من خلال ثلاث نقاط :

النقطة الأولى : تتناول كيفية ظهور هذه المشكلة الى حيز الوجود من خلال الدراسة التاريخية ٠

والنقطة الثانية : تتناول نوعية المشاكل الأساسية لعمال التراحيل وتفردها بازاء مشكلات الفئات الأخرى من العمالة الزراعية أو فئة العمال الدائمين أو الموسميين وغيرهم ٠

والنقطة الثالثة : تتناول الحلول المقترحة الخاصة بهذه الفئة من العمال استنادا الى نوعية مشاكلهم ٠

ركزت النقطة الأولى على دراسة جذور مشكلة عمال التراحيل تاريخيا ٠ فهى موجودة فى مصر منذ بداية القرن الثامن عشر تقريبا ، وهى تعبر عن فائض العمالة فى موسم معين ٠ وتشير الوقائع التاريخية الى أن اقرار حقوق الملكية منذ بداية القرن الثامن عشر الى نهايته لم تخدم على الاطلاق صغار الفلاحين بقدر ما كانت تخدم كبار الملاك من مصريين وأجانب ، مما اضطر الفلاحين الى الهرب من أراضيهم خوفا من الالتزامات الكبيرة التى كانت مفروضة عليهم وبخاصة ما يتعلق بالضرائب ٠ فالأرض معظمها تنتمى الى الدولة ، يتقاسمها المماليك ولا حق للفلاح الا بالانتفاع بالأرض بشرط دفع الضريبة ، ونتيجة لغرق مصر فى الديون فى عهد اسماعيل تحول جانب كبير من أملاك الخديوى وأسرته الى كبار الملاك وتكونت شريحة من أفراد هذه الطبقة فى نهاية القرن التاسع عشر ٠ وغالبا ما اضطرت الضرائب فى عهد محمد على - الفلاحين الى هجر أراضيهم والتنازل عن حقوقهم تجاهها وظلت هذه الهجرة تتفاقم حدة فى الثلاثينيات والأربعينيات من القرن التاسع عشر ٠ واستمر الحال فى عهد عباس وسعيد ، وزاد حدة فى عهد اسماعيل ٠ وقد أدى ذلك الى استيلاء الاقطاعيين والأجانب على أراضى الفلاحين ووجود فئة لا تملك الا قوتها على العمل تعرضها للبيع ٠ كما أدى الغاء السخرة رسميا فى سنة ١٨٨٩ الى وجود احتياج فعلى الى العمل البشرى فى شق الترع

والمصارف وغير ذلك من الأعمال التى كانت من قبل تتم عن طريق السخرة . كما أدى بطء التقدم الصناعى الى عدم وجود فرص للعمل تمتص هذه الأيدى العاملة . هذا بالاضافة الى وجود قطاع عريض من صغار الفلاحين الذين لم تكن ملكياتهم المحدودة قادرة على تلبية احتياجاتهم الضروريه مما اضطرهم الى بيع قوة عملهم لبعض الوقت .

ومنذ أوائل القرن العشرين حتى الآن ازداد السكان بنسبة تفوق كثيرا ما تحقق من زيادة فى الرقعة الزراعيه . وقد ترتب على ذلك - متضافرا مع عجز القطاع الصناعى عن استيعاب هذه الزيادة - الى وجود فائض مستمر من الأيدى العاملة داخل القطاع الزراعى ، وظهور مختلف أنواع البطالة الصريحة والمقنعة .

وكان طبيعيا مع زيادة عرض العمل على الطلب عليه داخل هذا القطاع، أن لجأ هذا الفائض الى البحث عن عمل بأى أجر ، وفى أى وقت . وظهرت بذلك مشكلة عمال التراحيل والعمال الموسميين والمؤقتين ومشكلة طبقة اجتماعية من الفلاحين المصريين تعلوها شريحة من صغار الملاك . وحتى بعد صدور قانون الاصلاح الزراعى وتطوره لم يطرأ تغيير ملحوظ فى أوضاع هذه الطبقة .

نخلص مما سبق الى أن المصدر الأساسى لوجود ظاهرة (عمال التراحيل) وانتشارها فى ريفنا المصرى منذ زمن طويل ، هو ذلك الفائض الضخم من العمالة الريفية . ويمثل عمال التراحيل الجزء الأكبر من هذا الفائض . كما ينضم اليهم فى بعض الأحيان عدد لا يستهان به من صغار الفلاحين الحائزين على الأرض الزراعية فى الريف ، ممن يملكون أو يستأجرون مساحات صغيرة لا تتجاوز فى الغالب ، الفدان الواحد :

ثانيا : مشاكل عمال التراحيل :

يؤدى اطلاق لفظ عمال التراحيل على كل من يعمل خارج قريته الى نوع من الخلط بين الشرائح المختلفة لعمال التراحيل ، اذ أن عمال الزراعة ينقسمون الى : -

١ - عمال الزراعة الذين يعملون فى القرية ولا يبارحونها على الاطلاق .

٢ - عمال الزراعة الذين يعملون فى أماكن قريبة من قراهم ويعودون للمبيت فى قراهم . ويطلق عليهم عمال الجيرة .

٣ ــ عمال الزراعه الذين يرحلون عن قراهم فى مواسم معينة وهم عمال التراحيل الموسميون ٠

٤ ــ عمال الزراعة من الفواسة والكراكة ٠ وهم التراحيل الدائمون ، والطابع المشترك لكل هذه الشرائح ، أنها لا تجد عملا دائما على مدار السنة ٠ والشرائح الثلاث الأولى تعمل ما بين ٢٠٠ ــ ٢٥٠ يوما فى السنة ، أما الشريحة الرابعة فتعمل ٢٥٠ ــ ٣٠٠ يوم فى السنة ٠

تتسم حياة عمال التراحيل بعدم الاستقرار فى العمل ٠ وعمالتهم لا تسمح بقيام علاقات وثيقة مستمرة ومستقرة بينهم وبين أصحاب الأعمال٠ وبسبب تغير أصحاب الأعمال وعدم استقرار أماكن العمل ، لم يستفد عمال التراحيـل من المزايا والخدمات التى يكفلها القـانون لعمال القطـاع الخاص والعمـالة التابعة ٠ ويعمـل هؤلاء فى أعمال موسـمية بعيدة عن العمران ومتنقلة ٠ ونظرا لقيام تشغيل هؤلاء العمال عن طريق الوساطة الاستغلالية لمتعهدى توريد العمال ، فقد وقع على هؤلاء العمال استغلال بشع من طائفة المقاولين ٠ وقد نتج عن تلك الظروف غير المـلائمة ، مع ضـعف الاشراف ، أو عدم كفايته ، أن ساعدت الظروف الخاصة بعمل واقامة هذا الفريق من العمال الذين عادة ما يوصفون بأنهم يعيشون حياة أقرب الى السخرة ، تحت مستوى هابط جدا من الأجور ودون أى ضمان للمستقبل ٠

وازدادت مشـكلة عمال التراحيل ، لأن النصـوص التشريعية العامة لا يمكن أن تكفل لهؤلاء العمال ما يجب أن يتمتعوا به من حماية ورعاية وشعور بالاستقرار ٠

ويمكن تحديد المشاكل الأساسية التى يعانون منها فيما يلى :

١ ــ كيفية تنظيم عمليات التشغيل ٠
٢ ــ ضمان وصول الأجر بالكامل ٠
٣ ــ الرعاية الاجتماعية ٠
٤ ــ التأمينات الاجتماعية ٠

وترجع مشكلة عدم تنظيم عمليات التشغيل الى أن هذه العمليات تتم عن طريق مقاولى الأنفار ، مما يؤدى الى عدم تكافؤ الفرص فى تشغيل عمال التراحيل ٠ اذ يؤدى احتكار مقاولى الأنفار لعملية توريد العمال الى تحكمهم وأعوانهم والرؤساء والسواقين فى اختيار العمال ، مما يضطرهم الى قبول

الشروط المفروضة عليهم وحصولهم على مبالغ ضئيلة ، لا تتناسب مع الجهد الذى يبذلونه ٠ واذا ما اعترض أحدهم على سلطة المقاولين حرم من الترحيلة ٠

وبالنسبة لمشكلة عدم وصول الأجر بالكامل ، فانه نظرا للاستقطاعات التى يقررها المقاولون وأعوانهم على أجر العامل ، لا يصل الى يد العامل من الآجـــر المتعاقد عليه بين المقاولين وأصحاب الأعمال الا أقل القليـــل ٠ وحتى هذا القليل لا يحصل عليه العامل كاملا ، اذ غالبا ما يستقطع السوافون جزءا منه وفاء وسدادا لبعض الديون التى اقترضها العامل فى الفترات التى لا يعمل ولا يرحل فيها ٠

وبالنسبة للرعاية الاجتماعية ، فلانعدام ما يمنع من تشغيل الأطفال ، يضطر العامل الى اصطحاب أطفاله وأحيانا زوجته فى الترحيلة ٠ مع ما فى عمالة الصبية فى هذه السن المبكرة من نتائج خطيرة ٠ وينقل العمال فى اللوارى بأعداد ضخمة مع أمتعتهم وزادهم لضغط تكاليف النقل دون مراعاة لانسانيتهم ، بالاضافة إلى استقطاع جزء من أجره نظير عملية النقل ٠ ويعتبر سوء وقسوة ظروف العمل التى يعمل بها عمال التراحيل من أهم الأسباب التى تؤدى الى سوء أحوالهم الاجتماعية والاقتصادية فالعمل من الصباح المبكر حتى غروب الشمس ، دون تحديد لساعات العمل ٠ وتوقع الخصومات عند أى تهاون أو تكاسل فى أداء العمل دون رحمة ، مع عدم توافر الاسعافات الأولية أو الرعاية الصحية لهم ، أو التأمين عليهم ضد اصابات العمل ، أو التعويض فى حالات المرض أو الوفاة ٠ يضاف الى ذلك سوء التغذية وعدم توافر النواحى الاجتماعية والثقافية فى مناطق التشغيل (*) ٠

الفصل الثانى : الجهود المختلفة لتنظيم تشغيل ورعاية عمال التراحيل : ـ

منذ عام بدأت عدة محاولات لحل مشكلة عمال التراحيل ، ظهرت فى ثلاثة مشروعات لتنظيم تشغيل ورعاية عمال التراحيل ٠ المشروع الأول تم عن طريق أجهزة الادارة المحلية فى بعض المحافظات والثانى تم عن طريق النقابة العامة لعمال الزراعة ولجانها النقابية المختلفة فى محافظات أخرى ٠ أما الثالث فقد قامت به اللجنة العليا المؤقتة لدراسة مشكلة عمال التراحيل ٠

(*) أما النقطة الثالثة والتى تتناول المقترحات والتوصيات بشأن الحلول الممكنة لمشكلة عمال التراحيل ٠ فقد أرجىء الحديث عنها الى نهاية البحث منعا للتكرار حيث ان نفس الجزء معروض ضمنا فى خاتمة البحث وتوصياته ٠

وتتناول مادة هذا الفصل هذه الجهود بالدراسة والتقييم ·

وقد تبين من هذه الدراسة أن ملاحظات عدة يمكن أن تؤخذ على هذه التجارب السابقة بعضها يختص بالنظام نفسه وبعضها الآخر يختص بالأجهزة المهيمنة على تنفيذ هذه التجارب وثالثة تتعلق بمشاكل التطبيق · فقد اتضح بالنسبة للمشروع الأول :

١ ـ أن العمل بالأجهزة المختصة بالمحافظات لا يحقق انتظام الحسابات سواء مع المؤسسة أو مع العمال ·

٢ ـ تسرب مقاولى الأنفار الى أجهزة تشغيل العمال وبالتالى عادت سيطرتهم مرة أخرى على العمال الذين يتم استخدامهم عن طريق المحافظة ·

٣ ـ عدم توفر الاستعدادات فى أجهزة التشغيل الخاصة بالعمال بالمحافظات لتحقيق ما يخص رعاية العمال صحيا واجتماعيا من حصيلة العمولة التى تجمع خصيصا لهذا الغرض ·

٤ ـ عدم قدرة التشكيلات النقابية فى كثير من الحالات على تنفيذ التزاماتهم المنصوص عليها فى العقود ، مما يدفع الجهات المتعاقدة الى اللجوء الى مقاول الأنفار لاستيفاء حاجتها من العمال ·

٥ ـ استمرار نسبة كبيرة من جهات التشغيل غير مقتنعة بجدوى التعاون مع التشكيلات النقابية ·

٦ ـ الجهود الخفية التى يمارسها مقاولوا الأنفار لهدم التشكيلات النقابية وافشال مهمتها ، عملا على ابقاء نفوذهم السابق ·

٧ ـ ظهور بعض الانحرافات التى أساءت الى الثقة فى امكانية قيام بعض التشكيلات بهذه المهمة ·

٨ ـ اعتماد نظام التشغيل على نظام المناقصات مما يعرضه لعوامل مختلفة · وفيما يتعلق بجهود النقابة العامة لعمال الزراعة لتشغيل ورعاية عمال التراحيل فقد بدأت النقابة فى ممارسة التشغيل اعتبارا من سنة ١٩٦٥ ، ولكن المشروع توقف نهائيا فى سنة ١٩٧٠ حيث لم يكتب لهذه التجربة النجاح الكامل لأسباب كثيرة كان من أبرزها الصراع القائم بين بعض الوزارات والمصالح وبين النقابة · وصراع آخر بين

النقابة وبين بعض الجمعيات التعاونية الزراعية بالقرى · هذا بالاضافة الى مشكلات كثيرة سواء من حيث الأجهزة المختلفة المهيمنة على المشروع أو من حيث خطة التنفيذ ·

أما الجهد الثالث على هذا الطريق فقد قامت به اللجنة العليا المؤقتة لدراسة مشكلة عمال التراحيل · وقد شكلت هذه اللجنة فى فبراير سنة ١٩٧١ برئاسة الدكتور كمال رمزى استينو ، عضو اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى فى هذا الوقت ، وعضوية بعض الوزراء ، ورئيس لجنة التنمية الزراعية بمجلس الأمة · ثم قدمت اللجنة مشروعا كاملا لتنظيم وتشغيل ورعاية عمال التراحيل · وتكونت أجهزة المشروع من لجان للاشراف ومكاتب ووحدات تنفيذية ، وبدأت عملها فى أكتوبر ١٩٧١ · شملت التجربة ٦٠٠٠ عامل ، أقاموا فى ٩ معسكرات موزعة على ثلاثة قطاعات تابعة لمؤسسة استزراع وتنمية الأراضى المستصلحة وهى شمال مديرية التحرير - وجنوب التحرير - ومريوط ·

وكانت أهداف التجربة أو المشروع هى : -

١ - استبعاد الوساطة الاستغلالية لمقاول الأنفار ·
٢ - ضمان وصول الأجر بالكامل للعمال ·
٣ - ضمان وسائل النقل للعمال بطريقة انسانية ·
٤ - تحديد أجر العامل بـ ٢٥ قرشا كاملا بدون أية خصومات ·
٥ - ضمان الاقامة والاعاشة ، فى معسكرات مجهزة تجهيزا كاملا ، لاقامة العمال بأسلوب انسانى كريم ·
٦ - ضمان تغذية العمال غذاء كاملا نظيفا ·
٧ - رعاية العمال صحيا وثقافيا واجتماعيا ·

وتعتبر هذه التجربة أحدث التجارب أو المشروعات على طريق معالجة مشاكل عمال التراحيل ، وجاءت بعد ظهور النتائج السلبية لجهود المحافظات، ونقابة عمال الزراعة · كما أنها من أهم المشروعات التى اعتبرت التغلب على مشكلات هذه الفئة هدفا لها · ولهذا كان التفكير فى اجراء دراسة تقييمية لمشروعات هذه اللجنة بعد أن مضى على ممارستها فترة زمنية كافية لدراسة نتائجها وخاصة أنه قد ظهرت عدة تجارب أخرى تمثلت فى نظام المعسكرات فى معظم محافظات الجمهورية · وقامت الدولة من جانبها بانشاء العديد من المعسكرات على نظم مدروسة تهدف الى تنظيم تشغيل ورعاية عمال التراحيل فى ظل قوانين ولوائح تتناول التنفيذ والتمويل والاعاشة ·

الباب الثاني : تقييم مشروعات تنمية مجتمع عمال التراحيل فى كفر الشيخ ـ الشرقية ـ مديرية التحرير :

الفصل الثالث : المنهج والعينة والأدوات :(*)

هدفت الدراسة الى التعرف على نتائج مشروعات تنمية مجتمع عمال التراحيل وعوامل النجاح والفشل فى هذا الصدد عن طريق التقييم الذى يتمثل فى اجراء دراسة بعدية لقيام المشروعات التنموية التى ظهرت ووضعت موضع التنفيذ فى جميع المحافظات • وخاصة المحافظات التى تعتبر محافظات طاردة لعمال التراحيل وجاذبة لهم فى ذات الوقت • ومن أبرزها محافظات الشرقية ـ كفر الشيخ ـ البحيرة ـ مديرية التحرير • وذلك على أساس أن عملية التقييم العلمى من أهم العمليات التى يوليها المجتمع الحديث جل اهتمامه • وخاصة تلك التى تلازم برامج التنمية الاجتماعية والعمل الاجتماعى، لأنها تهدف الى احداث التغيرات التى من شأنها أن تساعد على تحقيق الأهداف المرغوبة والمقصودة من برامج التنمية ، وأن تنمى وتطور الأنساق الاجتماعية والجماعات المحلية • وبناء على ذلك اختيرت المعسكرات الخاصة بتنظيم ورعاية عمال التراحيل والتى مر على اقامتها ما يزيد على الخمس سنوات للتعرف على دورها الرئيسى فى حل مشكلاتهم • وتحديد درجة نجاح هذه المشروعات • وقد وقع الاختيار على المعسكرات القائمة فى محافظة كفر الشيخ والشرقية ومديرية التحرير •

اختيرت المعسكرات الخاصة بمحافظات كفر الشيخ ومديرية التحرير هدفا للتقييم • واستهدف التقييم ابراز دور العناصر التالية وهى :

- الجهد والمقصود به النشاط الكمى والكيفى المبذول لتنظيم عمليات التشغيل والأجور والاعاشة والرعاية •
- والأداء ويقصد به الوقوف على مقدار ما تحقق من الأهداف •
- والصلاحية تهدف الى التعرف على حجم العائد ومدى تعميم هذه المشروعات وانتشارها •

(*) مرفق فى نهاية العرض استمارة البحث •

- السببية أو العلية وهى التعرف على الأسباب التى أدت الى نجاح أو فشل هذه البرامج .

أجريت دراسة استطلاعية للتعرف على أوضاع وظروف المعيشة فى مناطق تشغيل عمال التراحيل مع عقد لقاءات على المسئولين عن هذا القطاع من العمال من جانب ومع عدد من العمال أنفسهم من جانب آخر .

أبرزت هذه الدراسة الاستطلاعية أهم المشكلات التى يعانى منها العمال - كما ألقت الضوء على طبيعة التنظيم الادارى لهذه المعسكرات وأوضحت الأشكال الثلاثة للمعسكرات والتى يقوم أولها على معسكرات تشتمل الاقامة فيها على تغذية ، وثانية لا يوجد بها تغذية ، وثالثة تقوم على نظام المقاولين .

كما أجريت دراسة حالة لبعض عمال التراحيل للتعرف على كل ما يجول بخاطرهم من مشكلات وذلك عن طريق الملاحظة بالمعايشة .

وبناء على هذه الدراسة الإستطلاعية تبلورت عناصر الأداء التى جمعت بها بيانات البحث ، وهى صحيفة الاستبيان مشتملة على عدد ١٣٣ سؤالا تناولت الموضوعات التالية : -

١ - خصائص العينة (بيانات أولية - الحالة الاجتماعية - الحالة التعليمية - الملكية الشخصية - ملكية والد العامل - مهنة الوالد) .
٢ - فرص التشغيل بالنسبة للعمال .
٣ - كيفية وصول الأجر الى العامل .
٤ - نظام الاعاشة والرعاية فى أماكن التشغيل .

طبق الاستبيان على عدد صغير من العمال ، وأعيد تطبيقه على ذات العينة اختبارا للثبات ، كما قيس الصدق الظاهرى له بعرضه على مجموعة من الخبراء فى هذا المجال .

العينـــة :

اشتمل مجمع العينة على محافظات كفر الشيخ ، الشرقية ، ومديرية التحرير .

تميزت معسكرات محافظة كفر الشيخ بتنوع النظام بها حيث وجدت

المعسكرات النموذجية التى تسير على نظام التغذية والاعاشة الكاملة مع الأخرى التى يوجد بها تنظيم للتشغيل فقط دون الاعاشة أو التغذية ، كما يوجد بها أيضا نظام مقاول الأنفار •

كما جاء اختيار محافظة الشرقية لأنها من أكثر المحافظات تصديرا لعمال التراحيل كما أنها من بين المحافظات التى تعرضت لعدد من التجارب الخاصة بحل وتنظيم مشكلات عمال التراحيل والتى باءت جميعها بالفشل • ثم كانت تجربة المعسكرات آخرها •

كما اختيرت مديرية التحرير باعتبارها احدى مناطق التجربة التى قامت بها اللجنة العليا لتشغيل عمال التراحيل عام ١٩٧٢ •

اشتملت عينة الدراسة على ٣٥٦ عاملا من المحافظات الثلاث محل الدراسة •

الفصل الرابع : تقييم فرص تشغيل عمال التراحيل
مواعيد التشغيل ـ جهات التشغيل ـ مواسم التشغيل :

تنظيم عمليات التشغيل من المشاكل الأساسية التى يعانى منها عمال التراحيل ويتضمن هذا التنظيم حصر فرص العمل المتاحة على مدار السنة ، وحصر القادرين على القيام به ، وتوزيعهم على مناطق العمل ، وضمان وصول الأجر لهم بالكامل دون الاستقطاعات التى يستحوز عليها مقاول الأنفار أو السواق ، أو متعهد العمال ••• إلخ • هذه المجموعة التى احتكرت عمل هذه الفئة من العمال وسيطرت عليهم بصورة كاملة ، وخضوع العمال الى الشروط التى يملونها عليهم دون إعتراض •

وقد كان انشاء الدولة لنظام المعسكرات الذى سبقت الاشارة اليه ، وتكوينها لهيئات معينة كمصدر لتشغيل العمال هى محاولات للقضاء على نظام مقاول الأنفار والمتعهدين والسواقين •

وبناء على ذلك كانت مشكلة فرص التشغيل من أهم المشكلات التى تناولتها هذه الدراسة بالتقييم فى نظامها الجديد •

وبالرجوع الى نتائج الدراسة فى هذا الموضوع نجد أن دور المعسكرات فى مناطق التشغيل فى المحافظات السابق ذكرها له ايجابيات وسلبيات •

فالايجابيات تتمثل فى القضاء الى حد ما على استغلال المقاول فى احتكار قوة عمل عمال التراحيل طوال العام • كما قضى أيضا الى حد ما على ارتباط العمال بالمقاول ارتباطا كاملا من ناحية فرص التشغيل والانتقال وطريقة معرفة مواعيد العمل ، وأماكن التشغيل والمناطق التى تحتاج الى عمالتهم •

أما السلبيات فتتضح فى التنفيذ ، اذ استمر المقاول كوسيط بين مكاتب التشغيل وبين العمال • فهو مصدر المعرفة فى معظم المواسم بالنسبة لمكاتب التشغيل فى حصولها على العمال • وهذا يتنافى مع غرض وهدف قيام المعسكرات كما ولم تهيمن المعسكرات بشكل واضح ودقيق على انتقال عمال التراحيل من مناطق السكن الى مناطق التشغيل الى مناطق المبيت والعكس بحيث ينتفى تماما دور المقاول أو المتعهد •

ولهذا اقترح القائمون بالبحث عدة اجراءات فى هذا الصدد تتمثل فى :

١ ــ الرجوع الى نظام الكروت الذى كان معمولا به فى التجارب السابقة بحيث يكون لكل عامل فى المحافظة كارت عن طريقه يمكن اللجوء اليه وخروجه فى الترحيلات المختلفة •

٢ ــ حصر لمناطق التشغيل الموجودة فى المحافظة ، وخارج المحافظة ، والتنسيق بينها بحيث يوجد لكل عامل فرصة فى العمل • حتى لا تضطره الى اللجوء الى المقاول •

٣ ــ العمل على توفير عدد كاف من اللوريات لنقل العمال من مناطق الاقامة ومناطق التشغيل ومناطق المبيت والعكس ، حتى ولو كان ذلك نظير مبلغ صغير يستقطع من اليومية •

٤ ــ تعيين بعض المشرفين الاجتماعيين والنفسيين فى مناطق التشغيل فى المعسكرات ، ليكونوا حلقة اتصال بين مديرى مكاتب التشغيل والعمال، وايجاد الصلة الوثيقة بينهم وبين العمال •

٥ ــ العمل على تشغيل هؤلاء العمال فى المواسم التى لا يوجد بها عمل ، أو فى فصول السنة التى يظل فيها العامل بدون عمل حتى تضمن عدم لجوئه الى المقاول مرة أخرى بحثا عن مصدر عمل •

٦ ــ العمل على ربط العامل بمكاتب التشغيل طوال العام سواء فى مواسم العمل أو غيرها • حتى لو اضطرت الدولة الى صرف مرتب شهرى للعامل عن طريق مكتب التشغيل نظير اشتغاله فى مشاريع مختلفة ،

ضمانا لثقته فى المكتب من ناحية ، وضمانا لعدم عودته الى المقاول من ناحية أخرى ٠

٧ — تعمل الدولة على توزيع هؤلاء العمال فى كل محافظة — فى المواسم التى لا يوجد فيها عمل — على مشروعات التنمية المحلية مثل مشروعات البناء ٠

الفصل الخامس : تقييم وضع أجور عمال التراحيل
ثبات وانتظام الأجور — طرق تحصيل الأجور — الاستقطاع :

اعتبر أجر عامل التراحيل مشكلة رئيسية على مر التجارب التى أجريت من أجل التوصل الى حل لها ، فهى مشكلة اذا كانت الترحيلة عن طريق المقاول ، وظلت مشكلة فى كافة المحاولات التى بذلتها المحافظات المختلفه ، حيث لم تصل الى حل لها ٠

ففى ظل نظام المقاول قد يعمل العامل طوال العام نظير تسديد ديونه للمقاول أو المتعهد أو السواق ، وفى ظروف لا يعرف فيها هوية صاحب العمل الذى هو دائما بالنسبة له شخص مجهول ٠ وفى الشهور التى يحصل عنها أجرا يستقطع منه الكثير نظير الانتقال ، والاعاشة والأكل والعودة ٠

وفى ظل التجارب المختلفة التى قامت بها الدولة ، تعرض العامل لنوع آخر من الاحتكار والاستبداد على يد المهيمنين والمنفذين لنظام التجارب والذين قدم عدد منهم الى المحاكمة وبخاصة فى تجارب محافظة الشرقية على وجه الخصوص ٠

ومن ثم أقامت الدولة نظام المعسكرات — أملا فى الوصول الى حل هذه المشكلات ويتناول هذا الفصل دراسة كم اليومية ، واختلافها فى المواسم المختلفة ، والاستقطاعات المختلفة ونوعياتها ٠

وباستعراض نتائج البحث فيما يتعلق بهذا الموضوع نجد أن نظام المعسكرات قد نجح الى حد كبير فى حل المشكلات الخاصة بضمان وصول أجر العامل له ٠ ولكن هناك أوجه قصور كثيرة تظهر فى تأخير وصول جزء من اليومية الى العمال ، وفى عدم توافر وسائل الانتقال الدائمة مما يؤدى الى استقطاع جزء من اليومية من أجل تدبيرها على الرغم من كونها مسئولية تقع

على عاتق الجهاز المشرف على المعسكر أمر بتدبيرها . كما وجد جزء من الاستقطاعات لا يظهر لها استثمار واضح لصالح العمال ولا يعرف أين تذهب هذه الأموال على وجه التحديد .

ويقترح القائمون بالبحث أهمية وجود جهز آخر لمساعدة الجهاز القائم بالتنفيذ مع توزيع المسئوليات والاختصاصات . كما يركزون على أهمية وجود أخصائيين اجتماعيين ونفسيين ليكونوا حلقة وصل بين عمال التراحيل والمسئولين .

الفصل السادس : تقييم ظروف الرعاية الاجتماعية والصحية والاعاشة والترفيه فى أماكن التشغيل

ظروف الاعاشة - الرعاية الاجتماعية - الرعاية الصحيه - الترفيه وشغل أوقات الفراغ :

تعتبر المشكلة الثالثة التى يعانى منها عمال التراحيل ، هى مشكلة توفير أنواع الرعاية الاجتماعية والصحية وتوفير كل ما يحتاجه العامل من مسكن وطعام وشراب ، ووسائل انتقال ، وصيانة للمعدات . وكذلك توفير الرعاية الصحية والضمانات والتأمينات الاجتماعية والاعانات التى تكفل لهم حياة كريمة تفتقر اليها تماما حياتهم فى ظل نظام المقاولين .

وبالرغم مما نصت عليه العقود المبرمة بين العمال وصاحب العمل - المجهول لدى العامل - على تحديد نسبة ١٣٪ تأمينات اجتماعية ، الا أن ذلك لم يمكن له تطبيق على الواقع .

تناولت مادة هذا الفصل دراسة الموضوعات التالية :

أماكن النوم - ومياه الشرب - كيفية الحصول عليها - مدى وجود الخدمات الاجتماعية والصحية داخل بيئة العمل .

وتوضح البيانات ان المعسكرات أعدت بالفعل أماكن للنوم تتمثل فى عنابر يصل طولها الى ٥٠ مترا ، ينام فيها عمال الترحيلة طوال مدة اقامتهم ، ويستكمل نقص استيعابها عن طريق نوم البعض فى المخازن ، أو فى بعض بيوت القرية ، ينام الغالبية على حصر ، وبعضهم على القش ، أو على الأرض مباشرة . ولا تصرف أغطية للجميع ، وما يصرف منها غير كاف .

أما عنابر النوم فهى سيئة التهوية والانارة • يفترش أرضها جميع العمال بأسرهم الذكور والاناث معا فى مكان واحد مع ما يترتب على ذلك من مشكلات ، ليس فقط فيما يتعلق بالنواحى الصحية ، ولكن أيضا ما يرتبط بالنواحى الأخلاقية •

ولبعض المعسكرات مصادر مياه نقية للشرب ، بينما تفتقر الأخرى لها ، وتستوفى حاجتها من المياه عن طريق صهاريج كبيرة تملأ بالمياه كل عدة يام ، مما دفع العمال الى الاستحمام بل والشرب أحيانا من مياه الترع نتيجة لتأخر وصول المياه مع ما فى ذلك من خطورة على الصحة •

كما ترتب على قلة عدد المراحيض وسوء نظافتها وعدم توافر مياه بها – ان أصبح العمال يلجأون الى العراء لقضاء الحاجة •

وتفتقر معظم المعسكرات الى الانارة ، التى يترتب على عدم وجودها العديد من المشكلات الاجتماعية والأخلاقية والصحية • فاستخدام الكيروسين فى الاضاءة يلوث جو المعسكر بالدخان ، ويساعد الظلام على وجود الانحرافات الأخلاقية بينهم •

وتعرضت أسئلة البحث الى موضوع التغذية ، والاشراف عليها ، ونوعية الوجبات وكميتها ، والحصول عليها سواء كان ذلك مجانا أم نظير مبالغ تخصص لهذا الغرض •

ومن المعروف أن معسكرات عمال التراحيل يأتى لها عون غذائى فى شكل معلبات ، ودقيق ، وسكر ، وشاى ، وسمن ، وأرز ، وخضروات معلبة • وقد كانت جميع التجارب السابقة فى جميع المحافظات قد عممت هذا النظام • الا أنه من الأسباب الجوهرية التى أدت الى فشل هذه التجارب هو سلب المهيمنين على هذه المشروعات لهذه الأغذية • وتسير بعض المعسكرات الحالية على هذا النظام ، وتدع بعضها الآخر مسئولية ترتيب التغذية للعامل نفسه •

وقد تبين أن غالبية العمال الذين شملهم البحث يحصلون على هذه الوجبات من ادارة المعسكر ، وان كان ذلك يتراوح ما بين مجموعة تحصل على وجبة واحدة ، وأخرى تحصل على وجبتين ، وثالثة تحصل على ثلاث وجبات •

ويؤدى الافتقار الى هذه الوجبات الى خضوع العامل للمتعهد مرة أخرى عن طريق اللجوء اليه لاخذ احتياجاته الغذائيه مدة الترحيلة ، حيث لدى كل متعهد محل بقاله بالقرية يصرف منه للعمال كافة احتياجاتهم الغذائيه ، فيظل العامل على الدوام تحت سيطرته ، يقتطع مديونيه المبلغ الذى يراه استيفاء لثمن هذه الاعدية . ويظل العامل هنا مجبرا على اللجوء الى المتعهد ، حتى مع وجود نظام المعسكر ومعرفته به وتفضيله اياه.

ودل على وجود بعض الانحرافات فى نظام التغذية ، ذكر بعض العمال بأنهم يدفعون مقابل فى نظير هذه الوجبات ، بينما لم يذكر ذلك الآخرون . هذا مع الشكوى من ضعف الكميات المصروفة لهم . غير أن معظم أفراد عينة البحث أقروا بحصولهم على المعونة الغذائية .

وفيما يتعلق بالرعاية الصحية فقد تبين من نتائج البحث أن أغلب عمال التراحيل يأتون من بيئات تعانى الفقر والجهل .

ومن هنا كانت الأهمية الكبيرة التى يمكن أن تحتلها الرعاية الصحية التى يمكن توجيهها لهؤلاء العمال فى أماكن العمل .

ويتبين من الدراسة أنه لا يتم فحص طبى للعمال قبل قيام الترحيلة وبرغم وجود بعض الوحدات الصحية فى بعض المعسكرات الا أن معظم المعسكرات لا توجد بها وحدة صحية أو حتى مستشفى قريب لنعلاج . ولهذا يتولى العمال أنفسهم التصرف فى حالة مرض أحدهم ، اما بنقله الى بلدهم ، أو الى أقرب مستشفى ، وقد يترك دون رعاية . فالرعاية الصحية على هذا النحو لم تحظ بالاهتمام الكافى شأنها شأن نظام المبيت والتغذية .

وفى حالة مرض العامل أثناء العمل ، يقتطع أجره عن كل يوم يتغيبه مما يدفعهم الى العمل برغم المرض . وهنا يبرز الدور الذى كان يمكن أن تقوم به النقابة . وبرغم وجود القانون ٦٢ لسنة ١٩٦٤ الذى يقرر اجازة تشكيل لجان نقابية مهنية لعمال الزراعة ومن فى حكمهم الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العمل ، الا أن عدد العمال المنضمين الى هذه اللجان النقابية لا يزيد على ١/١٠ مجموع العمال الزراعيين . ويصدق هذا على عينة هذا البحث ، حيث لا يشترك غالبيتهم فى النقابة بل ولا تدرى نسبة كبيرة منهم شيئا عن النقابة أو الدور الذى يمكن أن تؤديه ، مما يعبر عن النقص الشديد فى الوعى الثقافى والسياسى بين أفراد هذه الفئة وفى حالات

الوفاة يتولى أفراد المجموعة نقل الشخص المتوفى على نفقتهم ، فليست هناك جهة مختصة بتقديم العون المطلوب أو لتغطيــة المصاريف اللازمة ، الا فى حالات قليلة يقوم فيها مكتب التشــغيل أو ادارة المعسكر بدفــع جزء من النفقات ، وهذا ما يعبر بوضـــوح عن الدور الذى لا يكاد يكون موجــودا للنقابة .

ولا يأخذ أهل المتوفى تعويضا من أى نوع ، والحـــالات القليلة التى يحدث فيها تعويضات بسيطة ، لا يكون هذا الزاما ، بل يدفع على ســـبيل المساعدة ، من جانب المقـــاول ، أو رئيس العمـــال ، أو المكتب ، أو المعسكر ... الخ . وهذا دليل أيضا على الوجود الشكلى للنقابة .

وبالنسبة للترفيه وشغل أوقات الفراغ فقد تبـــين أن غالبية العمال يقضون أوقات فراغهم اما فى تنظيف ملابسهم أو فى اعداد الطعام ، أو فى العيادة ، أو مع أبنائه ، أو فى النوم . ولو اهتمت ادارة المعسكر بأوقات فراغ العمال لاستغلته أفضل استغلال فى تثقيف العمال ، أو محو أميتهم ، أو فى توعيتهم بأمور الحيـــاة المختلفة . ويمكن أن يتم ذلك من خـــلال ناد اجتماعى ثقافى داخل المعسكر تعرض فيه الأفلام الصحية والثقافية ، وتعقد فيه الندوات والمناقشات ، وخاصة أن اقامة العـــامل وأسرته قد تطول الى عام كامل ، لا يتردد فيـــه على أى مكان آخر خارج المعســـكر ، ولا مجال للاحتكاك بأية مصادر للمعرفة والثقافة .

يخلص هذا العرض السابق لنتائج البحث الى حصر مشكلات عمـــال التراحيل على النحو التالى :

ظل عمال التراحيل ردحا من الزمان يعانون من مشاكل التشــغيل ، المرتبطة بالأجور ، ونقص الرعاية الاجتماعية والصحية ، فى ظل نظام مقاول الأنفار ، والسواق والمتعهد ، فوقعت هذه الفئة تحت سيطرتهم تماما وكان لزاما على الدولة أن تولى مشاكلهم جانبا من اهتمامها . ومن أجل ذلك قامت الدولة بعدة مشروعات وتجارب اكتنفها بعض النجاح أحيانا والفشـــل فى أحيان أخرى ، حتى انتهت هذه الجهود الى نظام المعسكرات الحـــالى ، والذى اهتمت هذه الدراسة بتقييم دوره ، وفاعلية هذا الدور فى القضاء على ما كان يعانى منه عمال التراحيل من مشاكل .

ويمكن من الدراسة استخلاص عدد من النتائج العامة التى تتناول :

أولا : صلاحية نظام المعسكرات :

شيدت المعسكرات لتكون مكانا للاعاشة والاقامة ولتلقى الرعاية الاجتماعية والصحية فى مواقع العمل • والدراسة الواقعية توضح أن المعسكرات أقيمت - فى العادة - فى مناطق نائية عن العمران ، مما يسبب مشكلات مرتبطة بالانتقال ، والوصول المنتظم للمياه والغذاء • أما عنابر النوم فهى ليست صالحة من الناحية الصحية • اذ تفتقر الى الاضاءة والتهوية فضلا عن التكدس الرهيب للأعداد بداخلها من الجنسين مما يؤدى الى انتشار الأمراض الصحية والاجتماعية والأخلاقية •

أما أماكن التغذية فهى غير نظيفة ، والغذاء لا يطهى بطريقة مقبولة • والعمال مسئولون عن احضار الأدوات اللازمة للعمل حتى لو كان ذلك عن طريق الاستدانة ولبدائية هذه الأدوات دورها فى بطء العمل وطول فترة انجاز المشروع • ومن ثم فانه يمكن القول أن نظام المعسكرات لا تتوافر فيه الصلاحية الكافية •

ثانيا : الجهد والنشاط المبذول فى تحقيق الأهداف :

أما بالنسبة للنشاط المبذول فى داخل المعسكرات من جانب الاداريين والمهيمنين على تنفيذ المشروع من أجل تحقيق الأهداف المتوقعة منه خاصة فيما يتعلق بنظام التشغيل ، وضمان وصول الأجر للعمال بالكامل ، وتوفير الرعاية الصحية والاجتماعية ••• الخ فقد ظهر من الدراسة أنه برغم الجهد المبذول من جانبهم الا أنه ما زال هناك اعتماد فى بعض الأحيان - على المقاول أو السواق ، أو المتعهد - فى طريقة الحصول على العمال • فمكتب التشغيل الخاص بالمعسكر يعتمد فى بعض الأحيان على المقاول كوسيط بين المعسكر وبين العمال فى استكمال العدد اللازم من العمالة ، فى حالة عدم حصول المكتب على العمال اللازمين للمشروع • كما يتضح أيضا دور المقاول أو السواق فى مرحلة ترحيل العمال من والى المعسكرات وبرغم القضاء على بعض المشكلات التى كانت ترتبط بالأجور فى ظل نظام المقاولين الا أن مشكلات أخرى ظلت باقية وبخاصة تلك المرتبطة بالاستقطاعات المختلفة التى تطبق على العمال • وظل نظام المعسكرات يفتقر أيضا الى الأغطية الكافية والتوافر الدائم لمياه الشرب والاستحمام وكذلك النظافة والرعاية الصحية ، مما يعكس الحاجة الى مزيد من الجهد والنشاط •

ثالثا : مستوى الأداء وتحقيق الأهداف :

أمكن للوسائل والامكانيات والجهد المبذول فى المعسكرات من ان نحقق بعض الاهداف التى ترتبط بتدبير نظام للاعاشة والمبيت ، ونظاما خاصا بتوفير فرص عمل على مدار السنه ، وكذلك توفير اجور ثابته ، مع ضمانات معينه من أجل الحصول على اليومية فى مواعيد معينه • كما وفرت لهم بعض الامكانيات الخاصة بالنظام الصحى داخل المعسكرات •

وبالرغم من الجهود المبذوله فى كافة المجالات سابقه الذكر الا انه شابت الجهود المبذولة فى كل ناحية بعض الضعفات التى يمكن أن يتمثل حلها فيما يلى :

قام نظام المعسكرات أصلا للقضاء على سيطرة فئة المقاولين ، والسوافين ، ورؤساء العمال ، ومع ذلك ظل نظام المعسكرات قاصرا على الهيمنه على كل عمال التراحيل فى المحافظه التابع لها المعسكر ، وما زالت نسبه كبيرة منهم تلجا الى المقاولين حتى تضمن عملا متصلا طوال السنة • يضاف الى ذلك تلاعب بعض المقاولين فى نظام الترحيلات من والى المعسكر لتدخلهم بشكل أو آخر فى نظام الانتقال من والى المعسكر ، مما يشير الى أن جهاز مكتب التشغيل لم يستطع أن يهيمن كلية على نظام الترحيلات ، مما ترك فرصة لتدخل هذه الفئة مرة أخرى وحدوث خلل فى تكامل النظام •

وبالنسبة لنظام الأجور فعلى الرغم من حصول العامل على يومية كاملة ، وفى أوقات حددها المعسكر ، فان نظام الاستقطاعات وتطبيق العقوبة وتداخلها على الأجور ، أدى الى عدم شعور العمال بحصولهم على حقوقهم كاملة ، وأن هذه الاستقطاعات هى التى كانت تحدث فى عهد المقاول ، ولكن الاختلاف فقط فى شكل هذه الاستقطاعات •

ويفتقر نظام المعسكرات الى تحقيق كافة الاحتياجات الخاصة بتوفير نظام للرعاية الاجتماعية والصحية السليمة فى داخل المعسكرات • وتتمثل الرعاية الصحية فى ضرورة توفير وحدة صحية قائمة بذاتها داخل المعسكر ، يشرف عليها طبيب يوجد كل الوقت • يضاف الى ذلك عدم الاهتمام الواضح باستغلال وقت فراغ العمال ، الذى أدى الى وجود خلل واضح فى تنظيم حياتهم •

رابعا : العوامل المساعدة والمعوقة لتحقيق الأهداف :

يوجد اجماع في هذا النظام القائم على انشاء المعسكرات في تحقيق كافة الأهداف المرجوة وبالصورة المطلوبه الى قلة الامكانيات البشريه من ناحية والى عدد من الاسباب الاخرى التي يمكن اجمالها فيما يلي :

ان معظم العمال يلتحقون بالمقاوله ، حيث ينظر منهم الى مقاول الأنفار مصدر رسمي ومعروف لهم ، وعن طريقه يمكن ضمان حصولهم على عمل طوال العام ، وأن مندوب مكتب التشغيل لا يمكن الاتصال به اتصالا مباشرا ومستمرا . اما في ظل نظام مقاولي الانفار فانهم يجدون عملا مستمرا في بعض المناطق المجاورة ، بالاضافة الى جانب عدم ثقة العمال في مندوب مكتب التشغيل على اساس أنه شخص غريب بالنسبة لهم ، أما المقاول فهو برغم سيطرته وجشعه فهو معروف لديهم . وهذا راجع الى التخلف الثقافي والاجتماعي الذي تعانيه هذه الفئة من العمال ، ولعل تكبيلهم بالديون القديمة للمقاول واعتباره مصدرا ثابتا للرزق للعمال يأخذون منه كل احتياجات الأسرة الغذائية على مدار السنة بالاضافة الى حصولهم منه على السلفيات التي ينظمون بها حياتهم طوال العام ـ كل هذا يؤدي الى استمرار تبعيتهم لنظام المقاول ، هذا بالاضافة الى شعور العمال بأنهم يعملون في المعسكر من أجل انهاء مشروع معين وتنتهي علاقتهم بالمعسكر بمجرد الانتهاء من هذا المشروع ثم يبدأ في البحث مرة أخرى عن مشروع آخر . كما أن مطالبة العمال باحضار الأدوات سيظل عاملا يدفعهم الى البقاء تحت سيطرة المقاول الذى يستدينون منه للحصول على ثمن هذه الأدوات . ويبقى بعد ذلك شكوى العمال من عدم وفاء المعسكرات باحتياجات العمال اللازمة للمعيشة داخل المعسكرات ، والعمل على تحسين نظام الاعاشة ، وتوفير كل أنواع الرعاية اللازمة لضمان معيشة كريمة وانسانية لكل هذه العمالة .

وفي ضوء النتائج السابقة ينتهي البحث الى عدد من التوصيات نجملها فيما يلي :

١ ـ تعميم نظام المعسكرات في ضوء التعديلات المطلوبة .

٢ ـ توعية العمال لدور عمل مندوب مكتب التشغيل ومعايشته لهم متعرفا على مشاكلهم .

٣ ـ معاونة الاخصائيين الاجتماعيين لهذا المندوب لدراسة مشكلات العمال والعمل على حلها .

٤ – أن تعد للعمال كروت فى مكاتب التشغيل – يتردد العامل عن طريقها على المكتب فى مواعيد محددة ، لضمان استمرار الحصول على عمل ٠

٥ – صرف مرتبات ثابتة للعمال فى الشهور التى لا يوجد بها عمل حتى لا يضطر العامل الى اللجوء الى المقاول طلبا للسلفيات ٠

٦ – تعاون نقابة عمال الزراعة مع المهيمنين والمشرفين على نظام المعسكرات فى كل محافظة ٠

٧ – ألا يكون هناك انفصال بين دور مكتب التشغيل ودور النقابة ٠

٨ – أن تعمل المعسكرات على توفير جميع الأدوات اللازمة للعمل فى المشروعات المختلفة ٠

٩ – حصر مناطق التشغيل الموجودة فى كل محافظة وخارجها تنسيقا لفرص العمل وضمانا لاستمراره بالنسبة لكافة الأعداد ٠

١٠– وجود عدد كاف من العاملين داخل المعسكرات حتى يتوفر لكل فريق على تنفيذ أحد أهداف المشروع ٠

١١– وجود نظم للمتابعة للتأكد من حسن سير العمل فى كل مجال ٠

١٢– ربط العامل بمكتب التشغيل طوال العام سواء فى مواسم العمل أو فى غيرها ٠

استمارة

بحث عمال التراحيل

(أ) بيانات عن منطقة التشغيل التى يعمل بها العامل :

١ ـ منطقة التشغيل الرئيسية (تحدد ارقام المناطق طبقا لكود مرفق بالاستمارة) ٠
٢ ـ منطقة التشغيل الفرعية (تحدد أرقام المناطق طبقا لكود مرفق بالاستمارة) ٠
٣ ـ محل الاقامة منطقة التشغيل (عنوان فعلى) ٠
٤ ـ المركز الذى تتبعه منطقة التشغيل الرئيسية (طبقا لكود المراكز) ٠
٥ ـ المحافظة التى تتبعها منطقة التشغيل الرئيسية (طبقا لكود المحافظات) ٠

(ب) بيانات عن مكان الاقامة الأصلى للعامل :

١ ـ قرية :
٢ ـ مركز :
٣ ـ محافظة :

تاريخ اجراء البحث :
اسم الباحث : توقيعه
اسم المراجع : توقيعه

أولا : بيانات أولية :

١ ـ اسم العامل :
٢ ـ النوع : ذكر ( ) انثى ( )
٣ ـ السن : (٥ ـ (١) (١٠ ـ (٢) (١٥ ـ (٣) (٢٠ ـ (٤) (٢٥ـ (٥) (٣٠ ـ (٦) (٣٥ ـ (٧) (٤٠ ـ(٨) (٤٥ ـ (٩) (٥٠ ـ (١٠) (٥٥ ـ (١١) (٦٠ فأكثر ـ (١٢) ٠

الحالة الاجتماعية :

١ ــ أعزب (١) متزوج (٢) أرمل (٣) مطلق (٤)
٢ ــ عدد الأولاد : ذكور (١) اناث (٢) جملة (٣) .
٣ ــ عدد الزوجات الحاليات

الحالـــة التعليمية :

أمي (١)
يقـــرأ ويكتب (٢)
حاصل على الابتدائية (٣)

الملكية الشخصـــــية :

نعـــم (١) لا (٢)

٢ ــ وايه نوعــــــها ؟

أرض ملك (١)
أرض مستأجرة (٢)
على الذمة أو بالمشاركة (٣) .

٣ ــ ومساحتها قد ايــــه ؟

سهم ( ) قيراط ( ) فدان ( )

تحول المساحة الى قراريط وأسهم وترصد الأسهم في العمود الأول والقراريط فى الثانى والثالث) .

ملكية والد العامـــــل :

٤ ــ وياترى والدك كان عنده حيازة ولا لأ ؟

نعم (١) لا (٢)

(فى حالة الاجابة بنعم يسأل ٥، ٦ وفى حالة الاجابة بلا يسأل ٧)

٥ ــ وكان نوعها ايه ؟

أرض ملك (١)
أرض مستأجرة (٢)

على الذمة أو بالمشاركة (٣) .

٦ - ومساحتها قد ايـه ؟

سهم (   ) قيراط (   ) فدان (   ) .

(اتبع تعليمات رصد سؤال ٣) .

مهنة الوالد :

٧ - وياترى والدك كان بيشتغل ايه ؟

عامل ترحيلة (١) .
عامل (٢) .
عامل زراعى دائم (٣) .
عامل زراعى عرضى (٤) .
مقاول أنفار (٥) .
سواق انفار أو ريس انفار (٦)
خفير نظامى (٧) .
خفير فى عزبة (٨) .
عامل صناعى (٩) .
أخرى تذكر (٠) .

ثانيا : فرص التشغيل :

٥٦

٨ - ياترى بتعرف ميعاد الترحيلة من مين ؟

رئيس العمال (١) .
السواق (٢) .
المقاول (٣) .
متعهد الانفار (٤) .
مندوب مكتب أو جهاز التشغيل التابع للمحافظة(٥) .

٦١ -

٩ - طيب ايه الأوقات اللى بيكتر فيها الشغل هنا ، يعنى الأوقات الحرجة ؟

موسم القطن (١) .
موسم الأرز (٢) .
موسم الذرة (٣) .
موسم القمح (٤) .
طول السنة (٥) .

٧١

٨١ -

١٠ - وايه هى الأوقات اللى بيكتر فيها الشغل فى بلدكم الأصلية ؟ يعنى الأوقات الحرجة فيها .

موسم القطن (١) .
موسم الأرز (٢) .
موسم الذرة (٣) .
موسم القمح (٤) .
طول السنة (٥) .

٩١ -

١١ - ياترى انت مستريح فى الشغل فى المنطقة دى ولا لأ ؟

نعم (١) لا (٢)

(٢٢) .

١٢ - وخرجت كام ترحيلة تقريبا السنة اللى فاتت ؟

واحـدة (١) .	سـتة (٦) .
اثنـين (٢) .	سبعـة (٧) .
ثلاثـة (٣) .	ثمانيـة (٨) .
أربعـة (٤) .	تسعـة (٩) .
خمسـة (٥) .	عشـرة (١٠) .

١٣ - وياترى كلها فى مكان واحد ولا فى أماكن مختلفة ؟

فى مكان واحد (١) . فى أماكن مختلفة (٢) .

١٤ - والمكان ده أو الأماكن دى كانت فين ؟

داخل المحافظة (١) . خارج المحافظة (٢) .

بعضها داخل المحافظة وبعضها خارجها (٣) .

٢٥ - وايه نوع العمل اللى بتشتغله فى الترحيلة دى ؟

أعمال زراعية (١) . الاثنين معـا (٣) .

أعمال ترابية (٢) .

١٦ - وبتشتغل الشغله دى بايه ؟

فأس (١) مقطف (٢) فأس ومقطف (٣)

كوريك (٤) منجلة (٥) شرشرة (٦) .

١٧ - وياترى بتجيب الحاجات دى معاك ولا هم بيدوها لك ؟

باجيبها على حسابى (١) . باستلمها منهم عهده (٢)

١٨ - هيه مدة الترحيلة عادة بتبقى كل يوم ؟

٢٠ يوم (١)	٢٥ يوم (٢)	٣٠ يوم (٣) .
أكثر من شهر (٤)		شهرين (٦) .
شهر ونصف (٥) .		أكثر من شهرين (٧) .

١٩ - انت السنة اللى فاتت نزلت بدرى من بعض الترحيلات ؟

نعم (١) لا (٢)

فى حالة نعم يسأل رقم (٢٠) ، وفى حالة الاجابة بلا يسأل رقم (٢٣) .

٢٠ — طيب ده حصل كام مرة ؟

مرة واحـدة (١) ·　　　أربع مــرات (٤) ·
مرتــين (٢) ·　　　خمس مـرات (٥) ·
ثلاث مرات (٣) ·　　　أكثر من ٥ مرات (٦) ·

٢١ — طيب وفى المرات اللى نزلت فيها بدرى كنت بتشتغل كام يوم فى الترحيلة قبل ما تنزل ؟

١٠ أيام (١) ·　　　٢٠ يوم (٣) ·
١٥ يوم (٢) ·　　　٢٥ يوم (٤) ·

٢٢ — وايه السبب اللى كان بيخليك تنزل بدرى وتسيب الترحيلة قبل ما تخلص ؟

المرض (١) ·
مرض احد الأقارب الأعزاء (الوالد — الوالدة — الابن — الأبنة(٢)
مصالح البلــد (٣) ·　　　المعاملة السيئة (٥) ·
الأكل خلص (٤) ·

٢٣ — (للذكور المتزوجين) · ياترى بتأخد مراتك معاك عادة فــى الترحيلة ؟

دايمـا (١) ·　　　حسب الظــروف (٢) ·
　　　لا آخذها (٣) ·

٢٤ — **(للذكور المتزوجين)** · طيب وأولادك بتأخذهم معاك فى الترحيلة ولا لأ ؟

دايمــا (١)　　　حسب الظروف (٢) ·
　　　لا آخذهم (٣) ·

٢٥ — **(اللاناث المتزوجات)** · ياترى بتطلعى الترحيلة عادة مــع جـوزك ؟

دايمــا (١) ·　　　أحيــانا (٢) ·
　　　لا (٣) ·

٢٦ — **(للأولاد الذكور)** · أنت بتطلع الترحيلة عادة مع مين ؟

أبـوك (١) ·　　　عمــك (٤) ·
أخوك الكبير (٢) ·　　　جــدك (٥) ·
أمــك (٣) ·　　　لوحــدك (٦) ·

٢٧ — (**الاناث غير المتزوجات**) · انتى بتطلعى الترحيلة عادة مع مين ؟

أبـوك (١) ·
أخوك الكبير (٢) ·
أمـك (٣) ·
عمك او خالـك (٤) ·
جـدك (٥) ·
لوحـدك (٦) ·

٢٨ — بتخرج فى الترحيلة دايما عن طريق مين ؟

المقـاول (١) ·
النقـابة (٢) ·
مكتب التشغيل (٣) ·

٢٩ — طيب وانت بتفضل تخرج فى الترحيلة عن طريق مين ؟

المقـاول (١) ·
النقابـة (٢) ·
مكتب التشغيل (٣) ·

اذا اجاب بأنه يفضل المكتب أو النقابة يسأل رقم (٣٠) واذا اجاب بأنه يفضل الخروج عن طريق المقاول يسأل رقم (٣١) ·

٣٠ — وليه بتفضل المكتب أو النقابة ؟

الأجهزة كلها بأخدها ومضمونة (١) ·
الشغل مضمون ومستمر (
بيديني رعايـة (٣)
بيعالجـنى (٤) ·
بيدينى اكـل (٥) ·
عنده عربيات مريحة بتوصلنا (٦) ·

٣١ — وليه بتفضل تخرج فى الترحيلة عن طريق المقاول ؟

ما اعرفش غيره (١) ·
ما أقدرش اتعـداه (٢)
هو الوسيط بيننا وبين جهة التشغيل (٣) ·
بيدينى سلفيات (٤) ·
واخد على كمبيالات (٥) ·
أنا مديون لـه (٦) ·
باخد الجراية من دكانه (على الحساب) (٧) ·

٣٢ — ياترى انت بتروح من بلدكم لمكان الترحيلة ازاى ؟

لورى مفتـوح (١) ·
لورى مغـطى (٢) ·
اتوبيس (٣) ·
جـرار (٤) ·
قطار سكة حـديد (٥) ·

٣٣ — وكام واحد بيركب معاك فى النقـــلة ؟

٢٥ — (١) •	٥٠ — (٦) •	٧٥ — (١١) •
٣٠ — (٢) •	٥٥ — (٧) •	٨٠ — (١٢) •
٣٥ — (٣) •	٦٠ — (٨) •	٨٥ — (١٣) •
٤٠ — (٤) •	٦٥ — (٩) •	٩٠ — (١٤) •
٤٥ — (٥) •	٧٠ — (١٠) •	٩٥ — (١٥) •

٣٤ — وبعد الترحيلة بترجع لبلدك بنفس الطريقة زى ما جيت ؟

نعـــم (١) •   لا (٢) •

اذ اجاب بلا يسأل رقم (٣٥) •

٣٥ — امال بترجع ازاى ؟

ماش (١) •   اتوبيس (٤) •

لورى مفتوح (٢) •   جـــرار (٥) •

لورى مغطى (٣) •   قطار سكة حديد (٦) •

٣٦ — وانت فى منطقة التشغيل بتروح من المكان اللى بتبات فيه الى مكان عملك كل يوم ازاى :

ماش (١) •   لـــورى (٣) •

جـــرار (٢) •   كارو (٤) •

اذا اجاب بأنه بيروح ماش يسأل رقم (٣٧) •

٣٧ — وليه بتروح مـاش ؟

لأن المكان قريب (١) •

لأن المكان بعيد لكن مفيش حاجة نركبها (٢) •

ثانيا : ضمان وصول الأجر بالكامل :

٣٨ — ياترى يوميتك كام ؟ (بالقرش)

١٠ — (١) •	٢٥ — (٤) •	٤٠ — (٧) •
١٥ — (٢) •	٣٠ — (٥) •	٤٥ — (٨) •
٢٠ — (٣) •	٣٥ — (٦) •	٥٠ — (٩) •

٣٩ — وياترى الأجر ده كويس ولا قليل بالنسبة لك ؟

مناسب (١) •   قليـــل (٢) •

٤٠ - طيب عاوزك تقول لى العامل فى شغلتك دى بياخد يومية كام فى بلدكم فى المواسم العادية ؟

١٠ - (١) .
١٥ - (٢) .
٢٠ - (٣) .
٢٥ - (٤) .
٣٠ - (٤) .
٣٠ - (٥) .
٣٥ - (٦) .
٤٠ - (٧) .
٤٥ - (٨) .
٥٠ - (٩) .
٥٥ - (١٠) .
٦٠ - (١١) .
٦٥ - (١٢) .
٧٠ - (١٣) .
٧٥ - (١٤) .
٨٠ فأكثر (١٥) .

٤١ - طيب ويوميته كام فى المواسم لحرجة ؟

١٠ - (١) .
١٥ - (٢) .
٢٠ - (٣) .
٢٥ - (٤) .
٣٠ - (٥) .
٣٥ - (٦) .
٤٠ - (٧) .
٤٥ - (٨) .
٥٠ - (٩) .
٥٥ - (١٠) .
٦٠ - (١١) .
٦٥ - (١٢) .
٧٠ - (١٣) .
٧٥ - (١٤) .
٨٠ فأكثر (١٥) .

٤٢ - وياترى انت بتفضل العمل فى بلدكم ولا فى الترحيلة ؟

بأفضل العمل فى البلد (١) .
أفضل العمل فى الترحيلة (٢) .
الاثنين زى بعض (٣) .

٤٣ - وليه بتفضل العمل فى البلد ؟

فى البلد الواحد جنب بيته وعياله (١) .
فى البلد باخد اجرتى كل يوم (٢) .

٤٤ - طيب انت أخذت كل اجرتك عن الترحيلة مقدم ؟

أخذت كل اجرتى مقدم (١) .
أخذت جزء مقدم والباقى أخر الترحيلة (٢) .
ماخدتش حاجة مقدم (٣) .
اذا اجاب بأنه اخذ جزء من الاجر مقدما . يسأل رقم (٤٧) و (٤٨) .

٤٥ ــ وخدت مقدم قد ايه فى الترحيلة دى ؟ (بالقرش) •

٤٦ ــ ويا ترى بتأخد الباقى أمتى ؟
أول ما تخلص الترحيلة (١) •
خلال اسبوع من انتهاء الترخيلة (٢) •
بعد أسبوع من انتهاء الترحيلة (٣) •
بعد أسبوعين ــ من انتهاء الترحيلة (٤) •
بعد ٣ أسابيع من انتهاء الترحيلة (٥) •
بعد شهر من انتهاء الترحيلة (٦) •
بعد أكثر من شهر وأقل من ميعاد انتهاء الترحيلة (٧) •

٤٧ ــ وياترى بيتاخد منك فلوس علشان نقلك لمكان الترحيلة واجوعك تانى بعد الترحيلة ولا لأ ؟
نعم (١)　　　لا (٢) •
فى حالة الاجابة بنعم يسأل رقم (٤٨)•

٤٨ ــ ومين اللى بياخد الفلوس دى ؟
مندوب مكتب التشغيل (١) •
مندوب النقابــة (٢) •
ريس العمــال (٣) •
المقــاول (٤) •
سواق اللــورى (٥) •

٤٩ ــ وياترى بيتاخد منك فلوس علشان حاجة ثانية ؟
نعــم (١)　　　لا (٢) •
فى حالة الاجابة بنعم يسأل رقم (٥٠)

٥٠ ــ وايه هى الحاجات دى ؟
علشان يشغلنى فى الترحيلة (١) •
علشان مديون له (٢) •
علشان يسهل لى أخذ الدقيق والجاجات بتاع العون الغذائى(٣) •
مش عارف بياخدها ليه (٤) •
اشتراك النقابة (٥) •
علشان بيجيب سجاير للملاحظين بتوع العمل (٦) •

٥١ — ياترى بتاخد سلفيات فى الأزمات والمناسبات فى مكان الشغل من رئيس العمال أو من المقاول ؟

نعم (١)　　لا (٢)

فى حالة الاجابة بنعم يسأل رقم (٥٢) .

٥٢ — طيب وايه الضمانات اللى بياخدها عليك فى الحالة دى ؟

بياخد جزء من مستحقاتى فى التزحيلة (١) .

بياخد على وصل امانة (٢) .

بياخد على كمبيالة (٣) .

بقية الحساب عنده (٤) .

٥٣ — ياترى بتشترى حاجات بلدكم على الحساب من ريس العمال أو المقاول ؟

نعم (١)　　لا (٢) .

فى حالة نعم يسأل رقم (٥٤) ، (٥٠) .

٥٤ — وايه الحاجات اللى بتشتريها ؟

قماش (١) .　　دخان (٤) .

حبوب (٢) .　　لحمة (٥) .

بقالة (٣) .　　شاى وسكر (٦) .

٥٥ — طيب وتسدد فلوسها ازاى ؟

بيخصمها من مستحقاتى

بأديله حاجة كل ربنا ما يسهل .

٥٦ — وبتشترى حاجات على الحساب فى مكان التشغيل من المقاول أو من ريس العمال ؟

نعم (١)　　لا (٢)

اذا اجاب بنعم يسأل رقم (٥٧) ، (٥٨) .

٥٧ — وايه هى الحاجات دى ؟

دخان (١) .　　بقالة (٤) .

شاى وسكر (٢) .　　خضروات (٥) .

لحمة (٣) .　　قماش (٦) .

٥٨ — وبتسدد فلوسها ازاى ؟
بيخصمها من مستحقاتى فى الترحيلة (١) ·
بيخصمها على الحساب الجارى بتاع القرية (٢) ·
باديله ثمنها أول ما اقبض (٣) ·

٥٩ — ياترى بتاخد معاك زواده من البلد ولا لا ؟
نعم (١)　　　لا (٢)
اذ اجاب بنعم يسأل رقم (٦٠)·

٦٠ — وايه هى الحاجات اللى بتاخدها معاك فى الترحيلة ؟
عيش (١) ·　　　فول (٩) ·
جبنه (٢) ·　　　عسل (١٠) ·
بصل (٣) ·　　　حلبة (١١) ·
شاى وسكر (٤) ·　　　فطير (١٢) ·
سمنة (٥) ·　　　قرص (١٣) ·
عدس (٦) ·　　　أرز (١٤) ·
بطاطس (٧) ·　　　زيت (١٥) ·
فاصوليا ناشفة (٨) ·

٦١ — طيب عايزين نعرف بتشتغل فى الترحيلة باليومية ولا بالمقطوعية؟
باليومية (١) ·　　　بالمقطوعية (٢) ·

٦٢ — طيب ونت بتشتغل كام ساعة فى اليوم ؟
٧ ساعات (١) ·　　　٩ ساعات (٥) ·
٥ر٧ ساعات (٢) ·　　　٥ر٩ ساعات (٦) ·
٨ ساعات (٣) ·　　　١٠ ساعات (٧) ·
٥ر٨ ساعات (٤) ·　　　أكثر من عشر ساعات (٨) ·

٦٣ — ياترى انت بتشتغل سهرات ؟
نعم (١)　　　لا (٢) ·
اذا اجاب بنعم يسأل رقم (٦٤) ، (٦٥) ·

٦٤ — طيب وبتشتغل السهرات دى على طول ولا ايام وأيام ؟
على طول (١) ·　　　ايام وأيام (٢) ·

٦٥ ـ وبيحاسبوك عليها ازاى ؟

باخد اجرها (١) . | باشتغلها ببلاش (٣) .
باخد لها راحة (٢) .

اذا كان بياخد عنها اجر يسأل رقم (٦٦) ، (٦٧) ، (٦٨) .

٦٦ ـ وبيحاسبوك على اجرة السهرة كام ؟

ربع يوم (١) . | يومية كاملة (٣) .
نص يوم (٢) . | قرش (٤) .

٦٧ ـ وبتصرفها امتى ؟

آخر الترحيــــلة (١) . | فى أقل من شهر (٤) .
كل يوم بيومه (٢) . | أكثر من شهر (٥) .
بعد أسبوع (٣) .

٦٨ ـ وياترى بيتاخد منك حاجة من فلوسها ؟

نعم (١) لا (٢)

اذا اجاب بنعم يسال رقم (٦٩) ، (٧٠)

٦٩ ـ ومين اللى بياخد منك الفلوس دى ؟

مندوب مكتب التشغيل (١) . | سواق الانفار (٤) .
مندوب النقابة (٢) . | المقاول (٥) .
رئيس العمـــال (٣) . | ملاحظ الشغل (٦) .
معرفش بالضبط مين اللى بياخدها ؟

٧٠ ـ وليه بتتاخد منك الفلوس دى ؟

علشان يشغلنى فى الترحيلة (١) .
باسدد جزء من ديونى (٢) .
علشان يسهل لى أخد الدقيق والحاجات بتوع العون الغذائى(٣) .
علشان يجيب سجاير للملاحظين (٤) .
معرفش بالضبط بتتاخد ليه (٥) .
اشتراك النقابة (٦) .

٧١ ـ وياترى بيوقعوا عليكم خصومات كتير في مكان التشغيل ؟

نعم خصومات كتير (١) .

لا خصومات معقولة (٢) ·
مابيوقعوش خصومات على حد خالص (٣) ·
اذا اجاب بانه هناك خصومات يسأل رقم (٧٢) ، (٧٣) ·

٧٢ - ومن اللى بيوقع على العمال الخصومات دى ؟
ريس العمـــال (٢) ·
المقـــاول (٢) ·
مكتب التشغيل (٣) ·
المهندس التابع لجهة العمل (٤) ·
الملاحظ التابع لجهة العمل (٥) ·
ما اعرفش مين اللى بيوقع الخطومات بالضبط (٦) ·

٧٣ - طيب وايه بيكون اسباب الخصومات دى ؟
ما بيخلصشى العمل المطلوب منه (١) ·
لما يتخانق مع غيره من العمال (٢) ·
لما يكسل أو ينام أو يلعب فى أثناء العمل (٣) ·
لما ما يقومش بشغله كويس (٤) ·
لما يكون عيان ومايتزلش الشغل (٥)
لما يغلط فى المهندس أو الملاحظ (٦) ·
لما ماندفعش فلوس السجاير للملاحظ (٧) ·
من غير سبـــب (٨) ·

رابعـــا : الاعانة والرعاية فى أماكن لتشغيل :

٧٤ - ياترى بتعيشوا فين طول هذه الترحيلة ؟
فى معسكر (١) ·
فى خيـام (٢) ·
فى مخـــزن (٣) ·
فى بيوت لمنتفعين فى القـرية (٤) ·

٧٥ - وياترى بتناموا على ايه فى المكان ده ؟
على سراير (١) ·
على الأرض (٢) ·
على القش (٣) ·
على حصـــير (٤) ·

٧٦ _ وياترى فى الشتا بيصرفوا لكم بطاطين أو أى غطاللنوم ؟
نعـــم (١)　　　　لا (٢)
اذا اجاب بنعم يسأل رقم (٧٧) و (٧٨) ٠

٧٧ _ ومين اللى بيصرف لكم الأغطية دى ؟
مكتب التشغيـــل (١) ٠
المقاول (٢) ٠
النقابـــة (٣) ٠
جهة لعمل (٤) ٠

٧٨ _ وياترى الغطا دى كافى ؟
نعم (١)　　　　لا (٢) ٠

٧٩ _ طيب انت بتجيب معاك غطا من البلد ؟
نعـــم (١)　　　　لا (٢)
اذا أجاب بنعم يسال رقم (٨٠) ٠

٨٠ _ وليه بتجيب معاك الغطا من البلد ؟
علشان ما بيصرفوش لنا غطا هنا (١) ٠
علشان الغطا اللى بيصرفوه مش كفاية (٢) ٠

٨١ _ ياترى فيه ميه نقية للشرب فى المكان ده ؟
نعـــم (١)　　　　لا (٢)
(فى حالة نعم يسال رقم (٨٢) _ واذا أجاب بلا يسأل (٨٤) ٠

٨٢ _ والميهه دى كافية والا لأ ؟
كافيـــة (١) ٠
مابتجيش كل يوم (٣) ٠
قليـــلة (٢) ٠

٨٣ _ والمية دى بتبقى موجودة فى ايه ؟
حنفيـــات (١)
صهاريـــج(٢) ٠
براميـــل (٣) ٠
صفايـــح (٤) ٠
طلمبـــة (٥) ٠

٨٤ ـ امال بتشربوا منـــين ؟

من الترعـــة (١) ٠
من المصـــرف (٢) ٠

٨٥ ـ ويا ترى فيه بيوت راحة (مراحيض) فى المكان ده ؟

نعـــم (١)   لا (٢)
فى حالة الاجابة بنعم يسأل رقم (٨٦) ، واذا اجاب بلا يسأل رقم (٨٨) ٠

٨٦ ـ وأنت بتستعملها والا لأ ؟

نعـــم (١)   لا (٢)
اذا أجاب بلا يسأل رقم (٨٧) ، وفى حالة نعم يسأل رقم (٨٩)

٨٧ ـ وليه ما بتستعملهاش ؟

لأنها غير مريحة (١)   لأنها وسخة (٢) ٠
لأنى مش متعود عليها (٣) ٠
لأن مفيهاش ميه (٤) ٠
لأن بيبقى عليها زحمة (٥) ٠

٨٨ ـ أمال انت بتقضى حاجتك فين ؟

فى الخلا (١) ٠
فى الغيط (٢) ٠

٨٩ ـ ويا ترى فيه كهربا فى الأماكن اللى بتناموا فيها ؟

٩٠ ـ وبالنسبة للاكل يا ترى بيقدموا لكم وجبات اكل فى مكـــان العمـــل ؟
نعـــم (١)   لا (٢)
(اذا اجاب بنعم يسأل رقم (٩١) واذا اجاب بلا يسأل رقم (١٠٠) ٠

٩١ ـ ويا ترى بيدوك فى اليوم ؟
وجبة وحدة (١) ٠

وجبة الصبح وجبة آخر النهار (٢) ٠
اكل ٣ مرات في اليوم (٣) ٠

٩٢ - هل فيهم وجبة مطهية ولا لآ ؟
نعـــم (١)　　　لا (٢) ٠

٩٣ - هل بيدوكم لحمة في الوجبات دى ؟
نعـــم (١)　　　لا (٢)
(اذا أجاب بنعم يسأل رقم ٩٤) واذا أجاب بلا اسأل رقم ٩٥)٠

٩٤ - وبيدوكم اللحمة دى كل قد ايه ؟
كل يـــوم (١) ٠
مرة كل أسبوع (٢) ٠
مرتين في الأسبوع (٣) ٠
مرة كل أسبوعين (٤) ٠
مرة كل ١٠ أيام (٥) ٠
مرة كل شهـــر (٦) ٠
مرة كل شهرين (٦) ٠

٩٥ - ايه الأصناف اللى بتاخدها فى الوجبات ؟
الصبـــح (١) ٠
الظهـــر (٢) ٠
العشـــاء (٣) ٠
أو الصبح والظهر معا فى وجبة واحدة ٠

	(الصبح)	(الظهر)	(العشاء)
١ - عيش	(　)	(　)	(　)
٢ - فول	(　)	(　)	(　)
٣ - عدس	(　)	(　)	(　)
٤ - عسل	(　)	(　)	(　)
٥ - جبنة	(　)	(　)	(　)
٦ - حلاوة	(　)	(　)	(　)
٧ - أرز	(　)	(　)	(　)
٨ - مكرونة	(　)	(　)	(　)
٩ - كوسة	(　)	(　)	(　)
١٠ - بطاطس	(　)	(　)	(　)

١١- فاصوليا	(	)	(	)	(	)
١٢- بذنجان	(	)	(	)	(	)
١٣- اى خضار	(	)	(	)	(	)
١٤- لحمة	(	)	(	)	(	)

٩٦ - وياترى الأكل ده ببلاش ولا بتدفع فيه حاجة ؟
ببلاش (   )
بادفع فيه حاجة (٢) ٠
اذا كان بيدفع حاجة يسأل رقم (٩٧) واذا كان لا يدفع اسأل رقم (٩٨) ٠

٩٧ - وبتدفع كام فى اليـــوم ؟

قرشين (١) ٠	سبعة صاغ (٦) ٠
ثلاثة صاغ (٢) ٠	٨ صاغ (٧) ٠
أربعة صــاغ (٤) ٠	تسعة صاغ (٨) ٠
٥ صاغ (٤) ٠	عشرة صاغ (٩) ٠
٦ صاغ (٥) ٠	أكثر من ١٠ صاغ (يذكر الرقم) ٠

٩٨ - وياترى الكمية اللى بتاخدها من الأكل كافية ولا لأ ؟
كافية (١) ٠ غير كافية (٢) ٠

٩٩ - طيب الحاجات اللى انت مش راضى عنها فى الأكل ايه ؟
كمية الأكل قليلة (١) ٠
الطبخ وحش (٢) ٠
ثمن الأكل كثير على (٣) ٠
عدم تنوع الأكل (٤) ٠
كله كويس (٥) ٠

١٠٠ - وياترى انت بتاخد حاجة من العون الغذائى ؟
دايمـــا (١) ٠
حسب الظـــروف (٢) ٠
لا (٣) ٠
اذا كان بياخذ عون غذائى يسأل (١٠١) ، واذا كان لا يأخذ يسأل رقم (١٠٣)

١٠١ ـ وايه الحاجات اللى بتاخدها من العون الغذائى ؟

دقيق (١) ٠
سمن (٢) ٠
زيت (٣) ٠
سكـــر (٤) ٠
سالمون (٥) ٠
بلوبيف (٦) ٠
جبنـــه (٧) ٠
سمـــك (٨) ٠

١٠٢ ـ وياترى انت حاسس انك بتاخد حقك فى كل الحاجـــات بتاعة العون الغذائى ؟

نعـــم (١) لا (٢)

١٠٣ ـ وياترى بيدفعوك فيها حاجة ؟

نعـــم (١) لا (٢)

فى حالة الاجابة بنعم يسأل رقم (١٠٤) وفى حالة الاجابة بلا يسأل (١٠٧) ٠

١٠٤ ـ وبتدفع فيها قد ايه عن مدة الترحيلة كلها ؟

٥ قروش (١) ٠
٨ قروش (٢) ٠
١٠ قروش (٣) ٠
١٥ قرش (٤) ٠
٢٠ ـ قرش (٥) ٠
٢٥ قرش (٦) ٠
٣٠ قرش (٧) ٠
(أخرى) ٠

١٠٥ ـ مين اللى بياخد منكم الفلوس دى ؟

مكتب التشغيل (١) ٠
النقابـــــة (٢) ٠
المقـــاول (٣) ٠
ريس العمـــــال (٤) ٠
مندوب مكتب التشغيل (٥) ٠
مندوب صاحب العمل (٦) ٠

١٠٦ ـ وبيقولولك انهم بياخدو الفلوس دى علشان ايه ؟

ثمن العـــون الغذائى (١) ٠
ثمن الفـــــوارغ (٢) ٠
اكراميـــــة مكتب التشغيل (٣) ٠
اكرامية لمندوب صاحب العمل (٤) ٠
اكرامية لريس العمال (٥) ٠

١٠٧ ـ ياترى عندكم هنا جمعية تعاونية تشتروا منها لوازمكم ؟

فيه جمعية وبنشترى منها (١) ٠
فيه جمعية وما بنشتريش منها (٢)
مفيش جمعيـــــة (٣) ٠
اذا كان فيه جمعية ولا يشترون منها يسأل رقم (١٠٨) ٠

١٠٨ ـ طيب وما بتشتريش من الجمعية ليه ؟

لأنها بعيدة (١) ٠
لأن مفيهاش حاجة من للى بنعوزها (٢) ٠
لأن مفيهاش حاجة من للى بنعوزها (٢) ٠
لأن عندنا هنا كل حاجة وماحناش عاوزين حاجة ثانية مـــن لجمعية (٤)

١٠٩ ـ وياترى فى مكان شغلكم مستشفى ولا وحدة صحية ؟

نعـــم (١) لا (٢) ٠
ذا جاب بلا يسأل رقم (١١٠) ٠

١١٠ ـ امال لا قدر الله لما حد فيكم بيعيى بتعملوا ايه ؟

بننقله البلـــد (١) ٠
بيروح العيـــادة (٢) ٠
بيشوفه التمرجى (٣) ٠
بننقله لأى مستشفى قريبة (٤) ٠
بيسيبوه من غير حاجة (٥) ٠

١١١ ـ وياترى فيه عيادة فى مكان التشغيل ولا لأ ؟

نعـــم (١) لا (٢)
اذا اجاب بنعم يسأل رقم (١١٢) ، (١١٣) ، (١١٤) ٠

١١٢ ـ وبيجيلها دكتور ولا لأ ؟

نعـــم (١) لا (٢) ٠
اذا أجاب بنعم يسأل رقم (١١٣) ٠

١١٣ — وبيجى كام مرة فى الجمعة ؟

مرة (١) ٠ أربع مرت (٤) ٠
اثنين (٢) ٠ كل يوم (٥) ٠
ثلاث مرات (٣) ٠

١١٤ — وياترى العيادة دى فيها تمرجى ولا لأ ؟

فيها تمرجى (١) ٠ مافيهاش (٢) ٠

١١٥ — وفيها دوا ولا مافيهاش ؟

فيهـــا دوا (١) ٠ مافيهاش (٢) ٠

١١٦ — وياترى مين اللى بيهتم بالعمال لما بتعيى ؟

العمـــال ٠ النقابة (٣) ٠
مندوب مكتب التشغيل ريس العمـــال (٤) ٠
ادارة المعسكر (١) ٠ المهندس (٥) ٠
المقـــاول (٢) ٠ الملاحظ بتاع صاحب العمل (٦)

١١٧ — طيب لما حد فيكم برضه بيعيى لاقدر الله فى مدة الترحيـــلة ويضطر ما ينزلش الشغل بيعملوا معاه ايه من ناحية الأجر ؟

يصرف الأجر كامل (١) ٠
يخصم منه اجر عدد أيام الغياب (٢) ٠
يخصم منه النصف (٣) ٠

١١٨ — ياترى فيه حد بيكشف عليك قبل ماتروح الترحيلة ؟

نعـــم (١) لا (٢)

١١٩ — انت مشترك فى النقابة ولا لأ ؟

مشترك (١) ٠
غير مشترك (٢) ٠
لا أعـــرف (٣) ٠

اذا أجاب بأنه مشترك يسأل رقم (١٢٠) ، (١٢١) ٠

١٢٠ — وبتدفع اشتراك شهرى ؟

نعـــم (١) لا (٢)

١٢١ ـ طيب ايه الحاجات اللى بتقدمها لك النقابة ؟

اعانة فى حالة المـــرض (١) ٠
اعانة فى حالة وفاة الأب أو الأم (٢) ٠
اعانة فى حالة وفاة الابن أو الابنة (٣) ٠
اعانة فى حالة وفاة الزوج أو الزوجة (٤) ٠
اعانة للاسرة فى حالة وفاة العامل (٥) ٠
تجهيز تسفير العامل المتوفى (٦) ٠
سلفيـــــات (٧) ٠
صرف هـــــدوم (٨) ٠
توزيع حاجات عينية (٩) ٠
تدبير عمل تنظيم فى الترحيلة (١٠) ٠
نقل العمال بالمجان من قريته الى مكان التشغيل وبالعكس (١١) ٠
ما بتقدمش حاجـــة (١٢) ٠

١٢٢ ـ لاقدر الله لو حد من العمال توفى بيندفن هنا ولا فى بلده ؟

بيندفن هنا (١)
فى بلـــــدة (٢) ٠

١٢٣ ـ ومين اللى بيتكفل بتجهيزه ومصاريفه ؟

النقابـــة (١) ٠
المكتب (٢) ٠
المقـــاول (٣) ٠
ادارة المعسكر (٤) ٠
صاحب العمل (٥) ٠
العمـــال (٦) ٠
أهل العامل المتوفى (٧) ٠

١٢٤ ـ وياترى بيندفع تعويض لعيلته ؟
نعـــم (١) لا (٢)
اذا اجاب بنعم يسأل رقم (١٢٥) ، (١٢٦) ٠

١٢٥ ـ ومين بيدفع التعويض ده ؟

المقـــاول (١) ٠
المكتب (٢) ٠
ادارة المعسكر (٤) ٠
صاحب العمل (٥) ٠
العمال بيلموا من بعضهم (٦) ٠

١٢٦ ـ ويا ترى بيندفع له قد ايه ؟ (بالجنيهات) ٠

٥ ـ (١) ٠
١٠ ـ (٢) ٠
١٥ ـ (٣) ٠
٢٠ ـ (٤) ٠
٢٥ ـ (٥) ٠
٣٠ ـ (٦) ٠
أكثر من ٣٥ (٧) ٠

١٢٧ ـ أ ـ ياترى بتقضى وقتك بعد الشغل فى ايه ؟

ياسمع الراديو (١) ٠
ياشوف تليفزيون (٢) ٠
ياشوف سينما (٣) ٠
باحضر محو أمية (٤) ٠
باحضر ثقافة عمالية (٥) ٠
باحضر وعظ دينى (٦) ٠

ب ـ باروح النادى (١)

ياقعد على على القهوة (٢) ٠
ياشرب شاى واتسلى مع زمايلى (٣) ٠
بازور جيرانى فى الحتت الثانية (٤) ٠
باغسل هـدومى (٥) ٠
باطبـخ (٦) ٠
فى العيـادة (٧) ٠
باشتغل بـرة (٨) ٠
باقعد مع ولادى وأهلى (٩) ٠
بانـام (١٠) ٠
اذا اجاب من بين ما يعمله سماع الراديو يسأل رقم ١٢٤

١٢٤ ـ وياترى الراديو الى بتسمعه ده بتاع مين ؟

بتاعى جايبه معايا (١) ٠
بتاع واحد من زمايلى جايبه معاه (٢) ٠
بتاع واحد من زمايلى جايبه معاه (٢) ٠
بتاع صاحب العمل وحاطه لنا هنا فى مكان الاقامة (٤) ٠

١٢٥ ـ طيب المعاملة هنا فى الشغل كويسة ولا لأ ؟

كويسة قـــوى (١) ٠

مش كويسة (٢) ٠

١٢٦ ـ تفتكر ايـه الحاجات اللى انت متضايق منـــها غير الحاجات اللى اتكلمنا عنها ؟

١٢٧ ـ ياترى تقدر تقول لى المشاكل دى تتحل ازاى ؟

اشارة وتهنئة

يجرى الاستعداد بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية للاحتفال في مارس القادم باليوبيل الفضى ....

وهيئة التحرير تهنىء كل العاملين بالمركز وكل الطاقات العلمية والفنية والادارية التى أرست قواعد البحث العلمى فى كافة المجالات الاجتماعية فى مصر والعالم العربى على امتداد خمسة وعشرين عاما .

هيئة التحرير

الأمية : تطورها وعلاقتها بتملك الريفيين وتعرضهم لأدوات الاتصال الجماهيرى فى قرية مصريه
« دراسة حالة لقرية البليدة ـ محافظة الجيزة »

دكتور محمد حلمى أحمد نوار*

مقـــدمة :

يصف البعض زمننا المعاصر بانه عصر الانفجار المعرفى • ولقد يكون هذا الوصف صحيحا ومطابقا لظروف الدول المتطورة التى نجحت فى السعى نحو اكتساب المعرفة ونشرها بين أفرادها وفى كافة المجالات ، بينما ينبغى التحفظ فى اطلاق مثل هـذا الوصف على الظروف السائدة فى مجتمعات العالم الثالث ، المجتمعات النـامية • وبينما يعتمد ما وصلت اليه الدول المتطورة من مستوى فى جزء كبير منه على التعليم ومدى انتشاره ـ من خلال مؤسساته الرسمية ـ فان انتشـار المعرفة بطريقة تيسر استخدامها فى جوانب الحياة المختلفة لأفراد تلك المجتمعات ترتكز على التوسع فى استخدام أدوات الاتصال المختلفـة ، ومن أهمها أدوات الاتصـال الجمـاهيرى• ذلك أن توسيع دائرة العملية التعليمية الرسمية وتأثير أدوات الاتصـال ـ بما فيها الاتصال الجماهيرى ـ هما من بين العـوامل الأساسية لتحقيق التطور فى مختلف مجالات الحياة فى الدول المتطورة •

وفى ظروف الدول النامية تبدو الصورة مختلفة ، فالتعليم محصور فى اطار نسبة منخفضـة من أفراد المجتمع (١ : ١١٨ ـ ١١٩) والعملية الاتصالية فى المجتمع محدودة المدى والتأثير • ولقـد يكون انخفاض نسبة التعليم ذاته هو أحـد معوقات العملية الاتصالية بين قطاعات المجتمـع المختلفة ، وأحد أسباب انخفاض كفاءتها ، وخاصة ما يتم منهـا عن طريق أدوات الاتصال الجماهيرى • ولذا كان هناك دافع للبحث عن حقيقة العلاقة

---

* يعمل الكاتب مدرسا للاجتماع « الريفى » بكلية الزراعة ـ جامعة القاهرة ـ بالجيزة

بين المتغيرين ، لما لذلك من تأثير على انسياب المعرفة بين قطاعات المجتمع المختلفة ، فضلا عن تأثيره على الفجوة الثقافية بين المجتمع وخارجه ، وبين قطاع وآخر بذات المجتمع ، بل وبين وجود المعرفة ومدى ادراك وجودها لاستخدامها فى حل المشكلات التى تواجه المجتمع وأفراده ٠

وفى ظروف المجتمع المصرى تتجسد الظروف السابقة جميعها حقيقة وواقعا ، بل وتتراكم فى قطاعه الريفى لتسهم فى استمرار أوضاعه الراهنة٠ فبينما تصل الأمية رسميا الى ٥٦٫٥٪ بين أفراد المجتمع المصرى الذين تزيد أعمارهم عن عشر سنوات بحسب تعداد ١٩٧٦ (٣٢١٢) ، فان هذه النسبة ترتفع فى الريف عنه فى الحضر وتزيد بين الاناث عنه بين الذكور (٣ : ٢٠٥) ٠

وبرغم ما يقال عن الاتجاه العام للانخفاض المستمر فى نسبة الأمية فى المجتمع المصرى ريفه وحضره ، ذكوره واناثه فلقد يلاحظ تباين بين هذا الاتجاه العام ومسار تلك الظاهرة فى مجتمع محلى ريفى معين ، وهو أمر يسترعى الانتباه ويستدعى البحث والتقصى ٠ وقرية البليدة هى احدى الحالات التى تعرض لها الباحث ووجد فيها اختلافا فى مسار ظاهرة الأمية عنه بالنسبة للاتجاه العام لهذه الظاهرة ، وهو ما سيتم التعرض له فى جزء لاحق من هذا البحث ٠

ولما كان الباحث يرى أن هناك تأثيرا لظاهرة الأمية على فعالية أجهزة الاتصال الجماهيرى ، برغم الاعتقاد الشائع بعدم صحة ذلك وخاصة مع انتشار أجهزة الراديو والتليفزيون الحديثة ، فلقد كان هناك مدعاة لبحث تلك العلاقة ٠ ذلك أن هناك من السياسات القومية — ومثال منها السكان — تعتمد على استخدام أدوات الاتصال الجماهيرى للتأثير على اتجاهات أفراد المجتمع نحو موضوع معين ٠ والسؤال الذى قد يتبادر للذهن عندئذ هو ، الى أى مدى يمتلك الأفراد المرغوب التأثير فيهم تلك الأدوات ؟ والى اى درجة يتعرضون لها ؟ وقد يتلو ذلك دراسات أخرى تسهم فى تقدير وتفسير ما قد يوجد من التجانس أو التباين فى تأثر الفئات المختلفة من أفراد المجتمع بالبرامج الموجهة للتأثير على جوانب محددة من سلوك أفراد المجتمع ٠ ولا شك أن قطاع الريف يحتاج — ضمن ما يحتاج — الى دعم قدرته على الاتصال بباقى قطاعات المجتمع وفئاته لرفع مقدرة أفرده وجماعاته على التخلص من حالة التخلف وسد الفجوة التى توجد بينه وبين باقى أجزاء المجتمع ، وكذلك لتخطى الهوة بين ماهو متاح من المعرفة ودرجة استخدامها فى اشباع قدر

أكبر من حاجات المجتمع وأفراده عن طريق استخدام تلك المعارف لتحقيق التكيف مع الظروف المتغيرة وحل المشكلات التى تعوق تطور المجتمع . ولكن لن يكون ذلك الاهتمام مرتبطا بتحقيق التكيف وحل مشكلاته فقط - وهو الانتقاد الذى يوجهه هو فستى Hofstee لدراسات علم الاجتماع الريفى المعاصر (٤ : ٢٤٢ - ٢٤٣) - وانما أملا فى التحكم والتأثير فى الظواهر السائدة فى المجتمع سواء كان مرغوبا دعمها أو اضعاف تأثيرها .

والأمية فى مصر - والمقصود بها حالة عدم توفر مهارة القراءة والكتابة لدى الفرد ، أى الأمية الهجائية - تعد مشكلة لما يترتب عليها من نتائج غير مرغوبة . وهى برغم انخفاضها من ٧٥٪ عام ١٩٤٧ الى ٧٠ر٥٪ عام ١٩٦٠ ثم ٥٦ر٥٪ عام ١٩٧٦ لا تزال فى حاجة الى الكثير من الجهود القوية للتحكم فيها أملا فى التأثير على تلك الظواهر غير المرغوبة والمرتبطة بها .

مشكلة البحث والفروض

يتبين من المقدمة السابقة أن كفاءة أى دارس فى قياس مقدرة أى مجتمع على تحقيق التكيف مع الظروف المتغيرة ، تتحدد فى ضوء مدى توفر معلومات نفيد بالتنبؤ بمسار الظواهر المعنية من جانب وعلانيتها بالمتغيرات الاخرى من جانب آخر .

وفى اطار هذا الافتراض فان الباحث يرى أن هناك حاجة للتعرف على جانبين يمكن الاستفادة منهما معا فى توصيف الواقع الاجتماعى الحالى فى المجتمع المحلى موقع الدراسة ، والاسترشاد بذلك فى دراسات مماثلة أوسع نطاقا . هذان الجانبان هما : أولا ماهية الاتجاه العام لظاهرة الأمية فىالقرية موقع الدراسة ، ومحاولة تفسير هذا الاتجاه فى ظل تطور الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة بالقرية فترة تتبع هذه الظاهرة ، وثانيا ماهى علاقة الحالة التعليمية لأفراد المجتمع من جهة بتملكهم للمتاح تملكه من أدوات الاتصال الجماهيرى وهى أجهزة الراديو والتليفزيون وتعرضهم للمواد المعروضة والمقدمة من خلال جميع هذه الأدوات والتى تشمل الصحفوأجهزة الراديو والتليفزيون ودور السينما من جهة أخرى - ذلك أن دراسه الحالة التعليمية وحدها لن يكون ذات مغزى الا عند سبقالتعرف على علاقة هذا المتغير بالجوانب الأخرى فى الحياة الاجتماعية .

وعند دراسة الجانب الثانى فلقد صاغ الباحث فرضا نظريا مؤداه أنه (توجد علاقة طردية بين الحالة التعليمية لأفراد المجتمع وكل من حيازتهم للأجهزة المتاح تملكها فى عملية الاتصال الجماهيرى ، وكذلك تعرضهم

لأدواتها) وقد تم اختبار هذا الغرض من خلال صياغة فروض احصائيـــة مقابلة نصت على أنه لا توجد علاقة بين الحالة التعليمية لأفراد المجتمع كعامل مستقل وكل من العاملين التابعين الأخيرين وهما : درجة تملكهم لأجهزة الراديو والتليفزيون من جانب ، ومدى تكرار تعرضهم لأدوات الاتصال الجماهيرى الأساسية وهى الصحف والراديو والتليفزيون ودور السينـــما من جانب آخــــر ٠

الطريقة البحثيــة

يشمل ذلك وصف القرية موضع الدراسة ، والمعايشة ، طريقة جمـع البيانات ٠

منطقة البحث : قرية البليدة هى احدى اربع قرى بمجلس محلى قــروى البليدة ، وتتبع اداريا مركز العياط محافظة الجيزة ٠ وتقع القرية المذكورة على بعد ١٢ كم شمال مدينة العياط ونحو ٤٢ كم جنوب مدينة الجيزة حيث يربطها بهما طريق الصعيد الزراعى السريع ٠ وبحسب تعداد ١٩٧٦ تضم القرية ٤٦١٨ نسمة منهم ٥٢٫٤٪ من الذكور والباقى من الاناث ٠ ويعمل الغالبية من سكان القرية ذوى النشاط الاقتصادى فى مهنة الزراعة أو حرف مرتبطة بها(★) ، بينما تمثل التجارة المهنة التالية فى استيعابها لهـــؤلاء الأفراد ٠ وتضم القرية زماما مساحته ١٣٤٣ فدانا الزراعة الأساسية فيها هى من نظام الدورة الزراعية فى الستينات كى تسهم فى مد سكان القاهـــــرة والجيزة بحاجاتهم من الخضر والفاكهة ، وهو أمر يقابله ارتفاع متوســـط دخول الأسر بالقرية ٠ وتتميز القرية بقربها من مشروعات صناعية يعمـــــل فيها بعض رجالها ٠ كما يتوفر بها العديد من المؤسسات الخدمية القرويـة والكهرباء التى دخلتها عام ١٩٧٧ فضلا عن المياه النقية ٠

المعاينة : تم استخدام طريقة المعاينة الطبقية العشوائية المنتظمة فى سحب عينة ممثلة للفئات الاجتماعية المختلفة من المزارعين الحائزين وغـير الحائزين والعاملين بمهن أخرى غير زراعية ٠ وقد وصل حجم العينة الى نحو ٨١ فردا استبعد منهم ستة لادلائهم ببيانات متضاربة أو غامضة نتيجـــــة للظروف التى صاحبت جمع البيانات من حيث صدور عدد من التشريعــات

★ يتضح من تعداد ١٩٦٠ المتاح بياناته أن نحو ٨١٫٦٪ من سكان القرية ذوى النشاط الاقتصادى يعملون بالزراعة ٠

الضريبية المتعلقة بالنشاط الزراعى فى تلك الآونة • ومن ثم فقد أجريت كل التحليلات على العينة المتبقية وحجمها ٧٥ فردا والتى برغم صغرها تعد ممثلة لأرباب الأسر بالقرية •

عملية جمع البيانات : جمعت البيانات الأساسية الخاصة بهذا البحث فى النصف الأول من عام ١٩٧٩ باستخدام استمارة استبيان تم تصميمهامن أجل بحث العناصر الأساسية لبناء الاتصال المستخدمة فى القرية • وقد شارك الباحث مع فريق بحثى فى مرحلة الاعداد النهائى لهذه الاستمارة التى تضمنت أسئلة أكثر شمولا لجمع البيانات اللازمة لمشروع بحثى عن الاحتياجات الاتصالية للتنمية الريفية من تسع قرى على مستوى الجمهورية كانت قرية البليدة احداها •

ولقد تم تصميم الأسئلة الخاصة بالحالة التعليمية تملك أجهزة الراديو والتليفزيون بشكل بسيط مباشر • فركز سؤال الحالة التعليمية على مدى معرفة المبحوث للقراءة والكتابة من عدمه • وتضمنت مقاييس التعرض لأدوات الاتصال الجماهيرى ثلاث فئات هى : دائما ، أحيانا ، ونادرا بحيث كانت فئة التعرض الواحدة تشير الى تكرارات تختلف تبعا للأداة الاتصالية المقاس درجة التعرض لها (٥ : الملحق رقم ١) •

وفضلا عن البيانات الأولية المتعلقة بتملك والتعرض لأدوات الاتصال الجماهيرى فلقد تم الاستعانة ببيانات ثانوية عن توزيع السكان بحسب الحالة التعليمية من التعدادات المختلفة ، وذلك لاستخدامها فى التعرف على تطور ظاهرة الأمية فى القرية موضع الدراسة •

النتـــائج

أولا ـ تطور ظاهرة الأمية :

بناء على البيانات المتاحة من تعدادات ١٩٤٧ ، ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ عـــن توزيع سكان قرية البليدة بحسب حالتهم التعليمية(١) فقد تمت اعادةتوزيعهم على فئتين أساسيتين هما أمي ـ غير أمي ، لكل من الذكور والاناث ٠ وتشمل فئة غير أمي الأفراد الذين يعرفون القراءة والكتابة ومن يحمل شهادة من أى مرحلة من مراحل التعليم الرسمي ٠ وقد أدرج أفراد الفئة الأخيرة معالتيسير التحليل الاحصائي ولعدم وجود أعداد كبيرة في أى فئة على حدة ، خاصة بدءا من حملة الشهادات المتوسطة الذين لا يتعدى عددهم العشرات ٠ ويوضح جدول رقم (١) توزيع السكان في قرية البليدة بحسب الحالة التعليميةوالنوع في التعدادات الثلاثة الأخيرة ٠

---

(١) يراعى أن بيان الحالة التعليمية قد تم تحديده لسكان القريه بدءا من عمر خمس سنوات فأكثر من تعداد ١٩٤٧ ، بينما كان هذا البيان للسكان بدءا من عمر عشر سنوات فأكثر من تعدادى ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ وصعب فصل الأفراد أقل من ١٠ سنوات في تعداد ١٩٤٧ مما يجدر مراعاته بالتحفظ عند المقارنة ٠

جدول رقم (١)

توزيع السكان بحسب الحالة التعليمية والنوع بقرية البليدة في سنوات ٤٧ ، ٦٠ ، ١٩٧٦

ذكـــور

السنة	أمي		غيرامي		مجموع	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
١٩٤٧*	٩٤٩	٣٦ر٦	٣٤٨	١٣ر٤	١٢٩٧	٥٠ر-
١٩٦٠**	٩٤٠	٣٦ر٨	٣٤٤	١٣ر٥	١٢٨٤	٥٠ر٣
١٩٧٦	٩٠١	٣٢ر٧	٥٢٧	١٩ر١	١٤٢٨	٥١ر٨
اناث						
١٩٤٧	١١٧٨	٤٥ر٤	١٢٠	٤ر٦	١٢٩٨	٥٠ر-
١٩٦٠	١٢٢٣	٤٨ر-	٤٤	١ر٧	١٢٦٧	٤٩ر٧
١٩٧٦	١٣٠٤	٤٧ر٣	٢٦	٠ر٩	١٣٣٠	٤٨ر٢

اجمالي عدد السكان :

١٩٤٧	٢٥٩٥	١٠٠
١٩٦٠	٢٥٥١	١٠٠
١٩٧٦	٢٧٥٨	١٠٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، تعدادات ١٩٤٧ ، ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ .

* يشمل هذا العدد الأطفال عمر ٥ سنوات فأكثر ، بينما لا يتضمن فردين غير مبين حالتهم التعليمية .

** يشمل هذا العدد الأطفال عمر ١٠ سنوات فأكثر ، بينما لا يتضمن ٣٦ فردا غير مبين حالتهم التعليمية .

يتضح من جدول رقم (١) أنه بالنسبة للذكور هناك اتجاه مستقر نحو انخفاض نسبة الأميين وارتفاع نسبة غير الأميين ٠ ومع أخذ الاختلاف فى الأساس الذى تم استخدامه فى حساب هذه النسب فى عام ١٩٤٧ عنه فى عامى ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ ـ حيث أدرج الاطفال من سن الخامسة والذين يغلب التحاق نسبة كبيرة منهم بالتعليم الابتدائى ضمن من بحثت حالتهم التعليمية عام ١٩٤٧ ـ فانه يتضح أن الذكور من الاميين انخفضت نسبتهم من ٣٦ر٦٪ عام ١٩٤٧ الى ٣٢ر٧٪ عام ١٩٧٦ بالنسبة لجملة السكان ٠ وفى المقابل فقد ارتفعت نسبة غير الأميين من الذكور بالنسبة لجملة السكان من ١٣ر٤ عام ١٩٤٧ الى نسبة ١٩ر١٪ عام ١٩٧٦ ٠ وبالنسبة للاناث يتضح اتجاه عكسى يمثله ارتفاع نسبة الأميات من ٤٥ر٤٪ عام ١٩٤٧ الى ٤٧ر٣٪ عام ١٩٧٦ بينما فى المقابل انخفضت نسبة غير الأميات من ٤ر٦٪ عام ١٩٤٧ الى ٠ر٩٪ عام ١٩٧٦ ٠

ومع أن النسبة العامة للأمية بالقرية قد سجلت انخفاضا من ٨٢٪ عام ١٩٤٧ الى نسبة ١٩ر١٪ عام ١٩٧٦ ٠ وبالنسبة للاناث يتضح اتجاه عكس عن أساس توزيع السكان بحسب الحالة التعليمية فى عام ١٩٤٧ وما قد ترتب على ذلك من انخفاض غير حقيقى لنسبة الأمية عن الواقع ذلك العام ، فانه يلاحظ أن هذا الاتجاه لم يكن ثابتا بالنسبة للذكور والاناث فى ذات القرية ، لذا فقد أعيد حساب النسبة المئوية تبعا لتوزيع الأميين وغير الأميين لكل من النوعين على حدة كما فى جدولى (٢ ـ أ) ، (٢ ـ ب) ٠

جدول (٢ ـ أ)
توزيع الذكور بحسب الحالة التعليمية
فى أعوام ٤٧ ، ٦٠ ، ١٩٧٦

عام	أمى		غير أمى		مجموع	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
١٩٤٧	٩٤٩	٧٣ر٢	٣٤٨	٢٦ر٨	١٢٩٧	١٠٠
١٩٦٠	٩٤٠	٧٣ر٢	٣٤٤	٢٦ر٨	١٢٨٤	١٠٠
١٩٧٦	٩٠١	٦٣ر١	٥٢٧	١٦ر٩	١٤٢٨	١٠٠

جدول (٢ ـ ب)
توزيع الاناث بحسب لحالة التعليمية
فى أعوام ٤٧ ، ٦٠ ، ١٩٧٦

عام	أمى عـدد	أمى ٪	غير أمى عدد	غير أمى ٪	مجموع عـدد	مجموع ٪
١٩٤٧	١١٧٨	٩٠ر٨	١٢٠	٩ر٢	١٢٩٨	١٠٠
١٩٦٠	١٢٢٣	٩٦ر٥	٤٤	٣ر٥	١٢٦٧	١٠٠
١٩٧٦	١٣٠٤	٩٨ر١	٢٦	١ر٩	١٣٣٠	١٠٠

فيتضح من جدول (٢ ـ أ) أن هناك انخفاضا ملحوظا لنسبة الامية بين الذكور بين عام ١٩٤٧ وعام ١٩٧٦ حيث انخفضت من ٢ر٧٣٪ الى ١ر٦٣٪ على التوالى · وهذا الفرق أعلى بكثير من الفرق بين نفس النسبتين على مستوى القرية · وعلى العكس من ذلك يلاحظ من جدول (٢ ـ ب) أن نسبة الأمية بين الاناث قد ارتفعت ارتفاعا ملحوظا فى ذات الفترة حيث كانت ٨ر٩٠٪ عام ١٩٤٧ ووصلت الى ١ر٩٨٪ عام ١٩٧٦ · ولقد كان هذا الاختلاف فى اتجاه ظاهرة الأميين للذكور والاناث فى ذات القرية هو السبب فى أن المحصلة على مستوى كل القرية كان انخفاض نسبة الأمية بدرجة غير كبيرة ·

وبرغم أن هناك اعتقادا شائعا بأن نسبة الامية تنخفض بشكل عـام وبنفس الدرجة للذكور والاناث ، فان هذه الدراسة توحى بضرورة توخـى الحذر فى اعتناق ذلك الاعتقاد الشائع الا بعد دراسات مستفيضة تأخذ أبعادا مختلفة فى الاعتبار مثل البعد الريفى ـ الحضرى والبعد النوعى ·

ولتفسير هذين الاتجاهين المتضادين لظاهرة الأمية بين الذكور والاناث فى قرية واحدة فان هناك عددا من العوامل قد يكون من بينها ما يشجع على على وجود هذه الظاهرة وهى :

١ ـ أن القرية موضوع الدراسة ينتشر فيها زراعة الخضر التى تتميز بحاجتها الى أيد عاملة كثيرة وخاصة من صغار السن · ومع ارتفاع أجـور العمالة فان انشغال الاناث فى الريف فى مثل هذه الأنشطة يصبح مصدر

دخل أكبر للاسرة الى أن تصل الفتاة لسن الزواج ـ وهى سن مبكرة كما هو الأمر فى الريف المصرى ـ ثم يلقى عبئها على الزوج • أما الذكور فان أسرهم لا تتوقع أن ينشغلوا بمهنة الزراعة فى شبابهم لضيق مساحة الارض الزراعة المتاحة فضلا عن شدة التنافس عليها مما يدفعهم لتفضيل انخراط الأولاد فى التعليم لاكتساب رزقهم من مهن أخرى غير الزراعة •

٢ ـ ان النظام الاجتماعى السائد فى القرية بما يحويه من قيم تقليدية ومحافظة لا يحبذ تعليم البنات ، بينما تعرض للتغيير بالنسبة لتسليم الأولاد فالأوضاع الاقتصادية الجديدة والتى تتيح فرص دخل أعلى لفئة المزارعين من زراعة الخضر تجعل الرجل الذى يعمل فى الزراعة أقدر على اعالة أسرته دون الحاجة الى تشغيل زوجته أو اعداد بناته للعمل فى مهنة تتطلب التعليم• كذلك الحال بالنسبة لمن يعمل فى مهن أخرى والمتاحة من خلال انتشار العديد من المصانع فى المناطق المجاورة ، فان ارتفاع دخولهم دون ارتباط ذلـــك بخبرات مهنية قد تعمل على دعم وتقوية القيم التقليدية المتعلقة بعمل المرأة بينما تؤثر على اتجاه الأسر نحو تعليم الأبناء من الأولاد •

٣ ـ ان التغير الاجتماعى الذى يطرأ ببطء على المجتمع الريفى قد مس جانبا حيويا يتعلق بدور ومكانة الرجل فى الريف فى ظل أوضاع اقتصادية جديدة تشجع تعليم الذكور ، بينما لم يتعرض دور المرأة ومكانتها فى الريف لمثل هذا التأثير وان كان الاتجاه يوحى بردة عكسية فى هذا الشأن تؤدى لعدم تحبيذ تعليم الاناث •

ويتطلب تأكيد الأسباب الحقيقية وراء هذه الظاهرة دراسة ميدانيـة تصمم خصيصا لاستجلاء جوانبها المختلفة وللتعرف على أبعاد واتجاه مثـل تلك الظاهرة •

ثانيا ـ العلاقة بين الحالة التعليمية وتملك أدوات الاتصال الجماهيرى والتعرض لها[١] :

يشمل ذلك التعرض العلاقة بين الحالة التعليمية لأفراد العينة الذين

---

(١) استمدت بيانات هذا الجزء من بحث ميدانى أجراه الباحث عن بناء الاتصال بقرية البليدة فى اطار مشروع بحثى عن « الاحتياجات الاتصالية للتنمية الريفية فى اطار البرنامج المشترك للتخطيط التكنولوجى بين جامعة القاهرة ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا » •

تم جمع بيانات منهم ومدى تملكهم وتعرضهم لأدوات الاتصال الجماهيرى المختلفة المتاحة بالقرية .

١ - **الصحف** : ويشمل ذلك الجرائد اليومية سواء ما يتاح الحصول عليه من داخل القرية أو من خارجها . ويعرض جدول (٣) توزيع أفراد العينة بحسب الحالة التعليمية وتكرار التعرض للصحف - بقرائتها شخصيا بالنسبة لغير الأميين أو عن طريق آخرين بالنسبة للأميين - الى الفئات الموضحة .

جدول (٣)

توزيع أفراد العينة بحسب الحالة التعليمية والتعرض لقراءة الصحف

تكرار العرض	أمى		غير أمى		المجموع	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
دائما	١	٣ر٣	٢٤	٥٣ر٣	٢٥	٣٣ر٣
أحيانا	٢	٦ر٧	١٦	٣٥ر٦	١٨	٢٤ر٠
نادرا	٧	٢٣ر٣	٢	٤ر٤	٩	١٢ر٠
لا يتعرض	٢٠	٦٦ر٧	٣	٦ر٧	٢٣	٣٠ر٧
المجموع	٣٠	١٠٠	٤٥	١٠٠	٧٥	١٠٠

مربع كاى = ٤٠ر٢٧ باستخدام تصحيح Yate معنوى على مستوى ٠١ر٠

(*) فئات التعرض للصحف هى : دائما - الاطلاع اليومى ، احيانا - ٣ - ٣ مرات اسبوعيا ، نادرا - بالصدفة أو مرة كل شهر .

فيتضح من جدول (٣) ان بين أفراد العينة الأميين غالبية عظمى وبنسبة ٧ر٦٦٪ لا تتعرض للصحف ، هذا بينما يتعرض لها بانتظام — عن طريق قراءة آخرين — واحد فقط بنسبة ٣ر٣٪ من أفراد العينة الأميين • ومن بين أفراد العينة غير الأميين فان الغالبية وبنسبة ٣ر٥٣٪ تقرأ الصحف بانتظام ، بينما لا يتعرض لها من هذه الفئة نسبة ٧ر٦٪ • ويوضح ذلك علاقة عكسية بين الأمية والتعرض للصحف •

وباختبار العلاقة بين الحالة التعليمية وتكرار التعرض للصحف باستخدام مربع كاى كانت قيمته باستخدام تصحيح yate (٦ : ٢٢٠ — ٢٢١) هو ٢٧ر٤٠ وهو معنوى على مستوى ٠١ر٠٠ ويعنى ذلك أنه توجد علاقة معنوية بين الحالة التعليمية وتكرار التعرض للصحف بالقراءة • ويبدو واضحا أن توفر مهارة القراءة لدى الفرد تعد عاملا ذا تأثير قوى على درجة تعرضه للصحف بحيث يتعرض لها من لديه تلك المهارة وينخفض ذلك التعرض بشدة فى حالة الأميين •

٢ — **الراديو** : ان التعرض لبرامج الاذاعة غالبا ما يعتمد على مدى تملك أجهزة الراديو • لذا فقبل بحث العلاقة بين الحالة التعليمية والتعرض لبرامج الاذاعة تم بحث العلاقة بين الحالة التعليمية وامتلاك أجهزة الراديو •

٢/١ : ويوضح جدول (٤) توزيع أفراد العينة بحسب الحالة التعليمية ومدى امتلاك أجهزة راديو من عدمه الى الفئات المبينة به •

جدول (٤)
توزيع أفراد العينة بحسب الحالة التعليمية
وامتلاك جهاز راديو من عدمه

امتلاك جهاز راديو	أمى		غير أمى		المجموع	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
يمتلك	٢٣	٧ر٧٦	٤٤	٨ر٩٧	٦٧	٣ر٨٩
لا يمتلك	٧	٣ر٢٣	١	٢ر٢	٨	٧ر١٠
المجموع	٣٠	١٠٠	٤٥	١٠٠	٧٥	١٠٠

مربع كاى = ٣٥ر٦ باستخدام تصحيح yate معنوى على مستوى ٠٥ر٠

فيتضح من الجدول السابق أن نسبة من يمتلكون أجهزة راديو بين الأميين أقل منها بين فئة غير الأميين حيث كانت ٧ر٧٦٪ و ٨ر٩٧٪ على التوالى ولاختبار العلاقة بين الحالة التعليمية وامتلاك أجهزة الراديو فلقد استخدم مربع كاى الذى كانت قيمته بعد تصحيحه بطريقة Yate هى ٣٥ر٦ بما يعنى وجود علاقة معنوية على مستوى ٠٥ر٠

وتفيد النتيجة السابقة في ضرورة توخي الحذر من قبول القول الشائع بأنه لا يوجد منزل فى الريف لا يمتلك جهاز راديو ، ذلك أن نسبة امتلاك أجهزةالراديو وان كانت عالية جدا الا أنها ليست مائة فى المائة ، كما أن هناك اختلافا في تلك النسبة باختلاف الحالة التعليمية • ويتطلب ذلك الأمر ضرورة اجراء دراسات على نطاق اوسع وبتفاصيل أكثر تحديدا يأخذ أبعادا أخرى فى الاعتبار عند اجراء دراسة كهذه فى الريف مثل ربط ذلك بفئات المهن والفئات الاجتماعية وتباين حجم الحيازة للمزارعين ونمط الأسرة وحجمها •

٢/٢ : وعند بحث العلاقة بين الحالة التعليمية والتعرض للبرامج المذاعة من الراديو تم توزيع أفراد العينة بحسب الحالة التعليمية ودرجة التعرض للبرامج الاذاعية الى الفئات الموضحة بجدول (٥)

جدول (٥)
توزيع أفراد العينة بحسب الحالة التعليمية والتعرض لبرامج الراديو

تكرارالتعرض(*)	أمى		غير أمى		المجموع	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
دائما	١٢	٠ر٤٠	٢٣	١ر٥١	٣٥	٧ر٤٦
أحيانا	١١	٧ر٣٦	٢١	٧ر٤٦	٣٢	٧ر٤٢
نادرا أو لا يتعرض	٧	٤ر٢٣	١	٢ر٢	٨	٦ر١٠
	٣٠	١٠٠	٤٥	١٠٠	٧٥	١٠٠

مربع كاى = ٣٦ر٦ باستخدام تصحيح Yate معنوى على مستوى

* فئات التعرض للاذاعة هى : دائما – تعمد استماع الراديو يوميا مرة أو مرتين لمدة ٣ – ٣ ساعات ، أحيانا – مرة أو أكثر بعض أيام الأسبوع (٢ – ٣ أيام اسبوعيا) ، نادرا بالصدفة أو حسب الظروف •

ويراعى أنه فى توزيع أفراد العينة على فئات تكرار التعرض المختلفة ، بينما كان جميع الافراد غير الأميين يتعرضون لبرامج الراديو بدرجات متباينة. وجد فردان من بين الأميين لا يتعرضان للراديو مما استدعى دمج فئتى نادرا ولا يتعرض معا لتيسير اجراء التحليل الاحصائى .

وبفحص البيانات المتاحة بجدول (٥) يتضح أنه بينما كانت نسبة الأميين الذين يتعرضون دائما للراديو هى ٤٠٪ فقد كانت نسبتهم أعلى من ذلك بين غير الأميين ، حيث وصلت ٥١ر١٪ . وعلى العكس من ذلك كان الوضع بالنسبة لمن تعرض نادرا أو لم يتعرض للاذاعة ، حيث كانت للاميين ٢٣ر٤٪ مقابل ٢ر٢٪ لغير الأميين .

وباختبار العلاقة بين الحالة التعليمية والتعرض بالاستماع للاذاعة باستخدام مربع كاى ، فقد كانت قيمته بعد استخدام تصحيح yate هو ٦ر٣٦ وهو معنوى على مستوى ٠٥ر٠٠ ويعنى ما سبق ان هناك علاقة معنوية بين الحالة التعليمية والتعرض بالاستماع للبرامج المذاعة بالراديو ، وان درجة التعرض تقل بين الأميين عنه بين غير الأميين ، وهو أمر يحتاج الى دراسة أكثر استفاضة واتساعا لتفاصيل العلاقة بين المتغيرين .

ثالثا ــ التليفزيون : تم بحث العلاقة بين الحالة التعليمية لأفراد العينة بقرية البليدة والتليفزيون من جانبين ، أولهما : امتلاك جهاز تليفزيون. وثانيهما التعرض بالمشاهدة للبرامج المبثوثة من خلاله .

٣/١ : فيوضح جدول (٦) توزيع أفراد العينة بحسب الحالة التعليمية ومدى امتلاكهم أجهزة تليفزيون من عدمه الى الفئات المبينة به .

جدول (٦)
توزيع أفراد العينة بحسب الحالة التعليمية
وامتلاك جهاز تليفزيون من عدمه

امتلاك جهاز تليفزيون	أمي		غير أمي		المجموع	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
يمتلك	١	٣ر٣	٣٠	٦٦ر٧	٣١	٤١ر٣
لا يمتلك	٢٩	٩٦ر٧	١٥	٣٣ر٣	٤٤	٥٨ر٧
المجموع	٣٠	١٠٠	٤٥	١٠٠	٧٥	١٠٠

مربع كاى = ٧٢ر٧٧   معنوى على مستوى ٠١ر٠

فيتضح من الجدول السابق أن هناك تباينا شديدا بين فئتى الأميين وغير الأميين فى امتلاكهم لأجهزة تليفزيون • فبينما كانت نسبة من يمتلك ٢٦ر٧٪ بين غير الأميين فقد انخفضت الى ٣ر٣٪ بين فئة الأميين •

وباختبار العلاقة بين الحالة التعليمية وامتلاك أجهزة التليفزيون باستخدام مربع كاى وجدت قيمتهه ٣٢ر٧٧ وهو معنوى على مستوى ٠١ر٠ ويعنى ذلك أن هناك علاقة معنوية بين الحالة التعليمية وامتلاك جهاز التليفزيون الذى يزيد احتمالاته بين فئة غير الأميين (المتعلمين) وتقل احتمالات حيازة مثل هذا الجهاز بين الأميين •

وقد يعود الاختلاف السابق الى الأوضاع الاقتصادية التى غالبا ما ترتبط بالحالة التعليمية للفرد ، فضلا عن تباين الاهتمامات نحو الاتصال بالعالم الخارجى وسبل تحقيق ذلك ، والتى توجد ما بين الأميين وغير الأميين •

٣/٢ : ويعرض جدول (٧) توزيع أفراد العينة بحسب الحالة التعليمية ومدى تكرار تعرضهم بالمشاهدة للبرامج التى تبث على شاشات التليفزيون الى الفئات الموضحة به •

جدول (٧)
توزيع أفراد العينة بحسب الحالة التعليمية
والتعرض لبرامج التليفزيون

تكرار التعرض*	أمى		غير أمى		المجموع	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
دائما	٣	١٠	١٥	٣٣ر٣	١٨	٢٥
أحيانا	٦	٢٠	٢٤	٥٣ر٣	٣٠	٤٠
نادرا	٩	٣٠	٤	٨ر٩	١٣	١٧ر٣
لا يتعرض	١٢	٤٠	٢	٤ر٤	١٤	١٨ر٧
المجموع	٣٠	١٠٠	٤٥	١٠٠	٧٥	١٠٠

مربع كاى = ٢٨ر٦٢ معنوى على مستوى ٠١ر٠

* فئات التعرض للتليفزيون هى : دائما ـ المشاهدة يوميا ، أحيانا فى ٢ ـ ٣ أيام اسبوعيا ، نادرا ـ بالصدفة أو حسب الظروف •

يتضح من فحص البيانات المتاحة بجدول (٧) أن مستوى التعرض للتليفزيون يرتفع بين غير الأميين عنه بين الأميين · فقد كانت نسبة من تعرض دائما واحيانا من الفئة الأولى ٣ر٣٣٪ ، ٣ر٥٣٪ على التوالى مقابل ١٠٪ ، ٢٠٪ على التوالى بين فئة الأميين ــ هذا على حين كانت نسبة من لا يتعرض للتليفزيون ٤ر٤٪ بين غير الأميين مقابل ٤٠٪ بين الأميين ·

وباختبار العلاقة بين الحالة التعليمية لأفراد العينة وتكرار تعرضهم لمشاهدة التليفزيون باستخدام مربع كاى وجدت قيمته ٦٢ر٢٨ وهو معنوى على مستوى ٠١ر٠ ويعنى ذلك أن هناك علاقة معنوية بين المتغيرين ·

وقد يمكن أن يعزى وجود العلاقة السابقة لذات الأسباب السالف ذكرها فى امتلاك أجهزة التليفزيون ، وان كانت الحاجة هنا قائمة لدراسات أبعد مدى وأكثر تفصيلا لطبيعة العلاقة بين المتغيرين فى ظل ظروف أخرى مختلفة، وبحثا عن صور التأثير وما قد يطرأ من تغيرات اجتماعية تنشأ عن التعرض بالمشاهدة للبرامج التى تبث على شاشات التليفزيون ، وخاصة فى الريف الذى يمتلك من المقومات الحضارية ما يختلف به عن المدينة ·

رابعا ــ السينما : عند بحث العلاقة بين الحالة التعليمية لأفرادالعينة وتكرار ترددهم على دور السينما ــ التى لا يتاح أى منها بالقرية ، فلقد كان هناك عنصر الانتقال المادى لمناطق تتوافر بها هذه الدور كعامل هام فى تحديد تلك العلاقة · ويوضح جدول (٨) توزيع أفراد العينة بحسب الحالة التعليمية والتردد على دور السينما الى الفئات المختلفة ·

جدول (٨)
توزيع أفراد العينة بحسب الحالة التعليمية
والتردد على دور السينما

التردد(*)	أمى		غير أمى		المجموع	
	عـدد	٪	عـدد	٪	عـدد	٪
يتردد	١	٣ر٣	٢٣	١ر٥١	٢٤	٣٢
لا يتردد	٢٩	٧ر٩٦	٢٢	٩ر٤٨	٥١	٦٨
المجموع	٣٠	١٠٠	٤٥	١٠٠	٧٥	١٠٠

مربع كاى = ٨٨ر١٨   معنوى على مستوى ٠١ر٠

* فئات التردد على دور السينما هى : دائما ــ مرة شهريا ، أحيانا ــ مرة كل ٣ شهور أو فى المناسبات ، نادرا ــ مرة كل سنة ·

ويراعى أنه فى توزيع أفراد العينة على فئات التردد المختلفة كان هناك واحد فقط من الأميين يتردد نادرا على دور السينما ، وفى المقابل كان يتردد اثنان دائما وتسعة أحيانا واثنا عشر نادرا من بين الأفراد غير الأميين على دور السينما ، لذا رؤى دمج فئات التردد الثلاثة معا فى فئة واحدة لتيسير عملية التحليل الاحصائى للبيانات ٠

ويتضح من الجدول رقم (٨) أن هناك اختلافا كبيرا بين الأميين وغير الأميين فى ترددهم على دور السينما ٠ فبينما كان يتردد على دور السينما واحد فقط بنسبة ٣ر٣٪ من بين الأميين فانه يقابل ذلك ٢٣ فردا بنسبة ١ر٥١٪ من بين غير الأميين ٠

وباختبار العلاقة بين الحالة التعليمية والتردد على دور السينما باستخدام مربع كاى كانت قيمته ٨٨ر١٨ وهو معنوى على مستوى ٠١ر٠ ويعنى ذلك أن هناك علاقة معنوية بين المتغيرين ، وان اتجاهها هو زيادة التردد بين غير الأميين (المتعلمين)وانخفاضه بين الأميين ٠

ويمكن أن يعزى وجود العلاقة السابقة بين المتغيرين الى ذات العوامل السابقة الاشارة اليها فى مشاهدة التليفزيون ٠ وان زاد على ذلك أنه قد يكون للانتقال المادى للحضر - حيث توجد غالبا دور السينما تأثيرا على تلك العلاقة ، وخاصة أن تكرار الاتصال لغير الاميين بالمناطق الحضرية غالبا ما يكون أعلى منه بين الأميين ٠ على أنه تظل هناك حاجة لاجراء مزيد من الدراسات عن تأثير أبعاد أخرى على تلك العلاقة مثل نوع المبحوث ودرجة اقتراب أو بعد القرية عن مناطق وجود دور السينما الى غير ذلك من العوامل ٠

الخاتمــة

اتضح من البحث عن تطور ظاهرة الأمية فى القرية موضوع الدراسة أنه بينما طرأ تغير عليها بالانخفاض بين تعدادات ٤٧ و ٦٠ و ٧٦ فان هــذا الانخفاض لا يسير بنفس المعدل الذى حدث على مستوى الجمهورية حيث يقل الأول عن الثانى كثيرا • وبرغم أن توزيع الأفراد بحسب حالتهم التعليمية يتفق فى الاتجاه مع الاتجاه العام ، الا أن اتجاه ظاهرة الأمية بالقرية يسير فى اتجاه يختلف مع الاتجاه العام ، حيث ترتفع الأمية بين الاناث فى ذات الوقت الذى تنخفض فيه بين الذكور • وبينما يمكن ارجاع تلك الظاهــــرة جزئيا لبعض العوامل المرتبطة بتغيرات اقتصادية اجتماعية بطيئة تتعرض لها القرية فان الأمر يتطلب دراسة ميدانية وأخرى مقارنة للتأكد من اتجـــــاه هذه الظاهرة والعوامل المرتبطة بها ومدى انتشارها فى الريف المصرى •

وعند بحث علاقة الحالة التعليمية لعينة من أفراد القرية بكل من تملك أجهزة الراديو والتليفزيون والتعرض لهما بالاضافة للتعرض للصـــــحف والتردد على السينما ، فقد اتضح وجود علاقة معنوية فى جميع الحالات وان كانت أضعف فى حالة الحالة التعليمية مع الراديو • ويوضح ذلك أن الأفراد الأميين أقل تعرضا بشكل عام لأدوات الاتصال الجماهيرى منه بالنســـــبة للأفراد المتعلمين (غير الأميين) ـ وتشكل هذه النتيجة حقيقة هامة ينبغى على واضعى السياسة العامة والساعين لاحداث تغييرات اجتماعية فى المجتمع الريفى مراعاتها ، اذا ماكانت أداة الاتصال التى يعبرون من خلالها عنأفكارهم هى أدوات الاتصال الجماهيرى ، **نظرا لانخفاض تعرض الغالبية العظمى من الريفيين ـ وهم الذين تنتشر بينهم الأمية ـ لهذه الأدوات بينما هم الهدف الأساسى لهذه التغيرات** • ويتطلب هذا هذا الأمر اجراء دراسات أخـــــرى مقارنة فى هذا الشأن للتأكد من استقرار هذا النمط من العلاقات الذى اذا تحقق فينبغى مراعاته بشدة فى الخطط الساعية لاحداث تغييرات فىالمجتمع الريفى من خلال الاتصال بأفراده عن طريق أدوات الاتصال الجماهيرى •

المراجع

١ ـ البنك الدولى ، (**تقرير عن التنمية فى العالم ـ ١٩٧٨**) ، البنك الدولى، أغسطس ١٩٧٨ ٠

٢ ـ الأهرام الاقتصادى ، (**سكان مصر ـ نتائج التعداد العام للسكان والاسكان**) ، ملحق الاهرام الاقتصادى ، القاهرة ، مايو ١٩٧٧ م ٠

3) CAMPS, **"Population and Development"** CAMPS, CAIRO, June 1973.
4) Hofstee, E.W., "Development and Rural Structure", in Sociologia Ruralis, Vol. VIII No. 3 - 4/1968, Assen.

٥ ـ جامعة القاهرة ، **دليل بحث الاحتياجات الاتصالية من أجل التنمية الريفية**) برنامج التخطيط والتكنولوجى ، مشروع بحث الاحتياجات الاتصالية من أجل التنمية الريفية ، القاهرة، ١٩٧٩ ٠

6) Blalock, H.M. (Jr.), **"Social Statistics"**, McGraw-Hill London, 1960.

صدر حديثا عن هيئة « بحث الجامعة الأهلية » بالمركز ، قائـــمة ببليوجرافية شارحة عن المواد المنشورة باللغة العربية حول الموضوع .

اعداد : الأستاذين أحمد غانم وعوض توفيق
واشراف وتقديم : الدكتورة مديحة السنطي والأستاذ على فهمى

الشخصية القومية المصرية من واقع تحليل مضمون الأمثال الشعبية

دكتورة نادية حسن سالم(*)

ان دراسة الشخصية القومية لشعب ماتعنى بالدرجة الأولى دراسة السمات المميزة والمستمرة لهذا الشعب ، فمفهوم الشخصية القومية يستخدم لوصف السمات النفسية والاجتماعية والحضارية التى تتسم بثبات نسبى ، والتى يمكن من خلالها التمييز بين الشعوب (١) ورغم وجود شخصية قومية عامة لأى شعب وهى السمات العامة لجميع المواطنين فان هذا لا ينفى وجود سمات فرعية داخل فئات هذا الشعب وطبقاته الاجتماعية ، فالطبقة البورجوازية لها سمات تختلف عن سمات الطبقات العاملة بل أن هذه السمات قد تختلف من منطقة جغرافية الى منطقة أخرى ٠

وعلى ذلك فالشخصية القومية لا تعنى وجود عقل اجتماعى موحد أو روح للشعب ولكنها تشير الى العلاقة بين الفرد وأمته ، وتلك العلاقة وثيقة وعضوية بل ان سمات الفرد النفسية ما هى الانتاج سواء فى مضمونها أو شكلها الى حد كبير للتراث المادى والاجتماعى ٠

وهناك اتجاه فى الدراسات العربية عن الشخصية القومية يعرفها بأنها دراسة أكثر السمات الشخصية شيوعا فى المجتمع ، وذلك بهدف الوصول الى تقديم صورة مؤلفة من هذه السمات (٢) وقد يكتفى هذا الاتجاه بهذا الوصف أو يتبعه بمحاولة تفسير نشوء هذه السمات أو بدراسة مقارنة بين الشخصية فى عدد من المجتمعات ٠

اذن الشخصية القومية هى السمات المميزة والمستمرة لشعب دولة قومية معينة والتى هى انعكاس للواقع الاجتماعى والاقتصادى والتاريخى للمجتمع الذى يحيا فيه الفرد ٠

(*) إستاذ مساعد بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ورئيس وحدة بحوث الرأى العام والأعلام بالمركز ٠

ويمكن دراسة الشخصية القومية عن طريق استخدام أدوات بحثية عديدة ومنها تحليل مضمون الأدب والمعتقدات والأمثال الشعبية ، وستتبنى هذه الدراسة تحليل مضمون الأمثال الشعبية المصرية للتعرف على الشخصية القومية المصرية ، وذلك من خلال التعرض لفروض الدراسة والمنهج المستخدم والنتائج الكمية والكيفية للدراسة ولكن لابد فى البداية من تعريف ما يقصد بالمثل الشعبى أولا :

« المثل هو الأسلوب البلاغى القصير الذائع بالرواية الشفاهية المبين لقاعدة الذوق أو السلوك أو الرأى الشعبى(٣) » ويشترط هذا التعريف العناصر التالية :

(أ) الجملة تتصف بالايجاز والبلاغة وصدق الدلالة ٠

(ب) تشتهر بالذيوع بين طبقات الشعب المختلفة وفى كل مكان عن طريق الراوية الشفهية ٠

(ج) يحدد المثل قاعدة السلوك أو الرأى الشعبى طبقا لما أجمع عليه الناس على اختلافهم وهى قواعد مستمدة من التجربة الشعبية عبر التاريخ ٠

وهناك عدة شروط لتعريف المثل تظهر فى أن المثل لابد أن يكون جملة قصيرة موجزة يتركز فيها المعنى المطلوب بدقة ولابد من اشتراط الشيوع فى الاستعمال ٠

الفرض الأول :

فرض الدراسة :

الأمثال الشعبية انعكاس للواقع السياسى والاقتصادى والاجتماعى والتاريخى لكل مجتمع ، لذا فالأمثال الشعبية المصرية تعكس سمات الشخصية المصرية التى هى انعكاس للواقع الاقتصادى والسياسى والاجتماعى والتاريخى المصرى ٠

الفرض الثانى :

لا تتسم الأمثال الشعبية بالثبات المطلق لأن الواقع الاقتصادى والسياسى والاجتماعى والتاريخى متغير كما أن الأمثال الشعبية ترتبط بالمراحل التاريخية التى يمر بها كل مجتمع فكل مرحلة تاريخية تضيف نمطا من الأمثال الشعبية تلبى احتياجات التطور الذى يحققه المجتمع خلال هذه المرحلة التاريخية ٠

الفــــرض الثالث :

أن وظيفه المثل الشعبى تختلف من مجتمع الى مجتمع آخر ، وذلك باختلاف درجه التقدم الاقتصادى والسياسى فى المجتمع ، فالدول الناميــــة تشكل دورا للمثل الشعبى يختلف عن الدور الذى يقوم به المثل الشعبى فى الدول المتقدمة ، فالدور الذى يمارسه المثل الشعبى فى المجتمـــــع المصرى يختلف عن الدور الذى يمارسه المثل الشعبى فى المجتمع الأمريكى ، وعلى سبيل المثال فالمثل الشعبى ليس فقط انعكاسا لسمات الشخصية المصرية وانما يقوم فى نفس الوقت بدور الموجه فى بعض المواقف الاجتماعية أثنــاء التعامل اليومى فى الحياة ٠

المنهج والأدوات :

تم تجميع أكبر عدد من الأمثال الشعبية وذلك من خلال عدة مؤلفات تناولت الأمثال الشعبية المصرية مثل مؤلف الدكتور أحمد تيمور الأمثـــال الشعبية ومؤلف أحمد أمين قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصريـــة ومؤلف ابراهيم أحمد شعلان الشعب المصرى فى أمثاله الشعبية وبولين سنجر أمثال العوام من مصر والسودان والشام وكتاب فايقة حسين حدائق الأمثال الشعبية ونبيلة ابراهيم أشكال التعبير فى الأدب الشعبى ٠

وبعد الحصر السابق للأمثال العامية المصرية تم وضع فئات استمارة تحليل المضمون وتناولت السمات السياسية للشخصية القومية المصريـــة والسمات الاقتصادية والتاريخية والاجتماعية وكانت وحدة التحليل هـــى المعنى المتضمن فى كل مثل ٠

النتائج الكمية للدراسة :

توضح الجداول التالية النتائج الكمية للدراسة :

جدول رقم (١)

تصنيف سمات الشخصية المصرية من واقع تحليل مضمون الأمثال الشعبية

السمـــة	النسبة
السياســــــية	٢٠ر٤
الاقتصـــــادية	٢٢ر٤
التاريخيـــــة	٧ر٤
الاجتماعيـــة	٤٩ر٨
المجمـــوع	١٠٠

جدول رقم (٢)
تصنيف سمات الشخصية المصرية السياسية
من خلال تحليل مضمون الأمثال الشعبية

السمات السياسية	النسبة
مقاومة السلطـة	٢٣ر٣
العمـل الجماعى	٦ر٤
العلاقة بين الشعب والسلطة السياسية	٣٦ر٣
التقرب من السلطة	١٨ر٦
عدم ابداء الرأى	٧ر٧
السخرية من الاستعمار التركى	٧ر٧
المجمـــوع	١٠٠

جدول رقم (٣)
تصنيف السمات الاقتصادية للشخصية المصرية
من خلال تحليل مضمون الأمثال الشعبية

السمات الاقتصادية	النسبـة
الحرص على المـــال	٧ر٣
القيمة الاقتصادية	٢٩ر٧
الحث على العمـــل	٢٢ر٦
الطبقيـــة	٣٨
المســـاواة	٢ر٤
المجمـــوع	١٠٠

جدول رقم (٤)
تصنيف السمات التاريخية للشخصية المصرية من خلال تحليل مضمون الأمثال

السمات التاريخية	النسبة
التراث الفرعونى والقبطى	١٠٠
المجمـــوع	١٠٠

جدول رقم (٥)
تصنيف السمات الاجتماعية للشخصية المصرية من خلال تحليل مضمون الأمثال الشعبية

السمات الاجتماعية	النسبة
ارشادات اجتماعية	١٢ر٧
التنشئة الاجتماعية	٥ر٨
احتـــرام الأصـــل	٧ر٤
احتـــرام الزوجـــة	٥ر-
بعض العادات المرذولة	٣ر١
الصـــبر	٢٤ر٣
الحســـد	٣ر٧
الايمـــان	٣٦ر١
القنـــاعة	٥ر-
الشخصية الفهلوية	٤ر٧
الايمـان بالخرافات	٢٠ر١
المبالغـــة	٥ر-
المجمـــوع	١٠٠

النتائج الكيفية لسمات الشخصية المصرية من خلال التحليل الكمى لمضمون الأمثال الشعبية :

أولا ـ السمات السياسية :

أكثر السمات السياسية تكرارا فى الأمثال الشعبية هى السمات الخاصة بالعلاقة بين الشعب والسلطة السياسية ، والتى بلغت ٣ر٣٦٪ من مجموع الأمثال الشعبية السياسية ويتمثل ذلك فى العلاقة بين الحكام والمحكومين ، وعلى مر التاريخ المصرى أثناء الاستعمار كان الشعب يشعر بعدم وجود أسس قانونية تبرر شرعية السلطة القائمة ، وعدم وجود أسس للمشاركة الشعبية أو ضوابط لفساد السلطة السياسية لذا كانت الأمثال الشعبية تعبر عن ذلك مثل « اللى ما يخدوش الحاكم يأخده الموت » ، « حاكمك غريمك وان ما طعته يضيمك ٠٠ « زى الحاكم مالوش الا اللى قدامه » ، «زى كرابيج الحاكم اللى يفوتك أحسن من اللى يحصلك » ٠

وكان الوضع الطبيعى لوجود سلطة مستبدة أن يظهر فى التراث الشعبى الرغبة فى الانعزال والبعد عن تلك السلطة وعدم التعامل معها ومثال ذلك « اللى يأكل مرقة السلطان تتحرق شفته » ، « فر من السلطة فرارك من الأجرب » ٠

وظهر نوع من أنواع المقاومة للاستبداد السياسى وذلك من خلال الأمثال الشعبية أيضا والتى تكررت بنسبة ٣ر٢٣٪ مثل « الضرب بالطوب ولا الهروب » ، « عند الطعن يبان الفارس من الجبان » ، « افطر به قبل ما يتغذى بك » ، اللى رشنا بالميه نرشه بالدم » ، « خلص تارك من جارك » ، « يافرعون ايش فرعنك قال مش لاقى حد يردنى » ، « ان نام لك الدهر ماتناملوش » ، « اسع ياعبد وأنا اسعى معك وان نمت ياعبد ميش ينفعك » ، « اشتغل لحد ماتكل ولا تستحمل الذل » ، « مايموتش حق وراه مطالب » ، « الحق اللى وراءه مطالب مايموتش » ٠

ولا يعنى ماسبق ان الرغبة فى مقاومة السلطة كانت هى السمة السائدة والسيطرة على التراث الشعبى المصرى فهناك نسبة لا بأس بها تمثل ٦ر١٨٪ تعبر عن الرغبة فى التقرب من السلطة السياسية ، ويرجع هذا الى أن الواقع الاقتصادى المتخلف بما يفرزه عن بناء قيم تدفع الى خضوع السلوك الاجتماعى للسلطة السائدة ويتمثل ذلك فى الطبقة الوسطى وتلك الدراسة لم تحدد المدلول الطبقى لكل مثل ، أى تحديد الأمثال الشعبية التى تمثل كل طبقة

اجتماعية فى المجتمع ، ولكن وجود تلك الأمثال يعبر عن أن هناك فئة من الشعب تعاملت مع السلطة المحتلة ومع القيادات التى وضعها المستعمر على سلم السلطة السياسية مثل « اللى يأكل عيش الأمير يضرب بسيفه » ، « أكل الملوك شرف ماهواش علف » ، « اذا اتبليت بالشحاته عليك بالباب العالى » ، «ان فاتك الميرى اتمرغ فى ترابه » ، « يربطوا حمارهم جنب حمار العمدة » ، « اذا عرفت اعرف الخيار تبقى من الناس الكبار » ، «الحياسة ومسح الجوخ فرض » ، «اسجد لقرد السوء فى زمانه وداريه مادام فى سلطانه » ، « اذا دخلت بلد تعبد عجل حش وارمى له » .

واكتفت بعض الفئات الاجتماعية بالرغبة فى الصمت والبعد عن المشاركة السياسية وهى ظاهرة تعرف باللامبالاة السياسية Apathy وهى شعور المواطن بأنه لا قيمة له وقليل الاهتمام بالمشاركة السياسية ويشعر بـأن النشطة السياسية لا تهتم به مما يبرر عدم اهتمامه وعدم مبالاته بكل مايحدث فى الكون الاجتماعى والعالم السياسى ومثال ذلك « الحيطان لها ودان » ، « اكتم سرك واشكى لربك » ، « اللى يخش بيت الامارة يخيط بقه بدبارة » ، « ابعد عن الشر وغنيله » ، « لولاك يالسانى ما اتسكيت ياقفايا » ، « لسانك حصانك ان صنته صانك وان هنته هانك » .

ولكن تلك اللامبالاة تحولت فى بعض الأحيان الى مجابهـة المواقف السياسية بالفكاهة والسخرية من الحاكم فعلى سبيل المثال السخرية مـن الترك والتى مثلت ٧ر٧٪ من الأمثلة الشعبية السياسية « زى شحات الترك جعان ويقول موش لازم » ، « زى بعجر أغا مافيه الا شنبات» ، «حسنة ياسيدى قال سيدك بياكله بقشره » ، « حسنة وانا سيدك » ، « وحسنة ياسيـدى سيدى بيشحت » .

ورغم المواقف الفردية الا أن طبيعة السلطة افرزت نوعا من العمـل الجماعى للشعب مثل « البركة فى كثر الأيادى » ، « البركة فى اللمة » ، « ايد على ايد تساعد » ، « ايد لوحدها ما تسقفش » ، « الزرع زى الأجاويد يشيل بعضه » .

يتضح من استعراض السمات السياسية المرتبطة بالشخصية المصرية كما تظهر من الأمثال الشعبية الحقائق التالية :

أولا ـ لا توجد شخصية سياسية واحدة داخل المجتمع المصرى ، وخاصة فى مواجهة المستعمر والسلطة السياسية المستبدة ، فالنسبة الغالبة أكدت على

أهمية المقاومة سواء فى شكل مقاومة فعلية أو من خـــلال المقاومة السلبية بالنكتة والسخرية من الحاكم ولكن فى نفس الوقت ظهرت سمات تعبر عن نوع من اللامبالاة بالسلطة السياسية ونوع آخر من التقرب من الحـــاكم وتفاقه ٠

ثانيا ـ أثبتت الدراسة ان القول بأن الشخصية المصرية شخصيـــة خاضعة مطيعة دائما لارادة السلطة وغير متمردة أو رافضة وتقبل الواقـــع دون أن تحاول تغييره وليس لها تقاليد فى المقاومة لأنها اعتادت الخضوع وقبول السلطة ، كقوة أعلى يقبلها ولا يرفضها قول غير حقيقى ، فالدراســـة أكدت أن النسبة الغالبة تؤكد على الاحساس بالانتماء داخل المجتمع ، وذلك من خلال العمل الجماعى والمقاومة الايجابية والسلبية ، ونسبة أخرى تؤكد على احساس المواطن بالاغتراب عن العالم السياسى كرد فعلى لعدم وضـــوح العملية السياسية بالنسبة له ، أو عدم عدالتها وتصل الى حد الانعزال عن فرض الدراسة :
المشاركة السياسية وفئة أخرى أنانية تغلب المصلحة الخاصة على المصلحـــة العامة بل على استعداد للتضحية بالمصلحة العامة فى سبيل المصلحة الخاصة٠

ثالثا ـ السمات الاقتصادية :

ان السمة البارزة فى المجتمع المصرى هى وجود فوارق بين الطبقات لذا كان من المتوقع أن تعبر الأمثال الشعبية عن مثل تلك الفوارق ووجود الأمثال ادى بالبعض الى القول بأن الشعب المصرىيحبذ وجود تلك الطبقات باعتبارها طبيعة ثابتة دائمة ، ولكن النظر الى المعنى الحقيقى لتلك الأمثال نجد أنها تعبر عن ذلك الواقع الطبقى وان كان سيتضح من استـــــعراض السمات الاقتصادية الأخرى أن الشعب يؤمن بالمساواة بين الطبقات ٠

ونموذج للأمثال التى تعبر عن الطبقية « العين ماتعلاش على الحاجب»، « اللى يبص لفوق يتعب » ، « رايح فين ياصعلوك بين الملوك » ، ايش جاب التين للتنين وايش جاب الترعة للبحر الكبير » ، ايش عرف الحمير بأكـــل الجنزبيل » ، « العين ماتكرهش الا الآحسن منها » ، « طلب الغنى شقفـــة كسر الفقير زيره » ، ويلاحظ على الأمثال التالية انها تعبر عن الضيق من تلك الفوارق الطبقية « الغنى غنوا له والفقير منين نرحلوله » ، « الفقير لا يتهادى ولا يتداوى ولا تقوم له فى الشرع شهادة » ، « اذا رأيت الفقير بيجرى اعرف انه بيقضى حاجة للغنى » ، « الفقير قال الفار قرض الخشب قالوا له كداب والغنى قال الفار قرض الحديد قالوا له صادق » ، « الغنى شكته بقت البلد

فى دوكه والفقير قرصه ثعبان قالوا بلاش كلام » ، « الناس مقامات » ، ولكن رغم ذلك نجد أن بعض الامثال تعبر عن المساواة بين الطبقات مثل « كلنا ولاد تسعة » ، « ابو جوخة وابو فلة فى القبر يدلى » .

أوضحت الأمثال الشعبية السابقة أن الشعب يشعر بالفوارق بـــين طبقاته ويتمنى المساواة بين تلك الطبقات ويرى ان المال والثروة هى السبب فى تلك الفوارق لذا افرز المجتمع مجموعة من الأمثال تحترم المال والثــــروة باعتبارها المعيار الأساسى لفوارق الطبقية مثل « اللى معاه قرش ايده تزمر » ، « انا غنية واحب الهدية » ، « جيب السبع مايخلاش » ، « اقرع بيأكل حلاوة بفلوسه » ، بفلوسك بنت السلطان عروسك » ، « الفلوس كل شىء تدوس » ، « اللى مامعاهش قرش مايسواش قرش » ، « اللى معاه مال يفعل مابداله » كل « افتح جيبك يتقفل عيبك » ، « مكسح طلع يتفسح قال بفلوسه » ، « قرشك فى جيبك ساتر عيبك وخيره عليك » ، ولكن حكمة الشعب الظاهرة فى أمثاله ندرك أن المال والقرش لا يمكن الحصول عليه الا بالعمل فتذكر الأمثال « هى السما بتمطر ذهب » ، « المال اللى ماتتعب فيه اليد مايحزن عليه القلب » ، ومن الأمثال التى تحث على العمل : « ربنا قال اسعى ياعبد وانا معاك » ، « مايموتش حق وراه مطالب » ، «اللى مايقعد فى الكوم ويتعفر يجى فى الجرن ويتحسر » ، «اللى بيشتغل أحسن من الواقف » ، « حجر داير ولا سبع نايم» ، « الايد البطالة نجسة » ، «الايد التعبانة شبعانة » ، «أعمل وافتخر والا اقعد واتعفر » ، « اعمل حاجتى بايدى ولا اقول للكلب ياسيدى » ، « اللى من ايده الله يزيده » ، «والعمل عبادة » ، « اللى يأكل بلاش ما يشبعش » ، « من تعب ارتاح » .

وتدعو الأمثال الشعبية أيضا الى الادخار وعدم الاسراف فان كان المثل يقوم : « أصرف ما فى الجيب يأتيك مافى الغيب » فان نفس الأمثال الشعبية تذكر : « من وفر غداه لعشاه ما شمتت فيه عداه » ، « الميه فى البير تحب التدبير » ، « القرش الابيض ينفع فى النهار الاسود » ، « وفر غداك تلــــقى عشاك » .

يتضح عما سبق أن الأمثال الشعبية انعكاس للواقع الاقتصـــــــادى والاجتماعى السائد فى المجتمع المصرى ، فالأمثال عبرت عن الفوارق الطبقية وضيق الطبقات الشعبية من مثل تلك الفوارق التى ترجع الى المال ولا ترجع الى فروق طبيعية بين البشر ، فالأمثال تعبر عن المساواة بين الطبقات وترى الحكمة الشعبية أن الحل فى ذلك التفاوت الطبقى هو السعى الى العمــــــل

وزيادة الثروة الفردية ، وهو حل ينبع من رؤية محدودة لحل المشكلة الطبقية لا الى النظر الى التخلف باعتباره قضية مصيرية تمس المجتمع المصرى من عدم كفاية رؤوس الأموال المنتجة وتخلف طرق الانتاج وشيوع البطالة والتبعيه الاقتصادية للخارج وارتفاع معدل النمو السكانى وانخفاض درجة العمران ووجود تفاوت كبير بين الطبقات ، فالتخلف ماهو الا ظاهرة كلية شاملة أو هى حقيقة تتناول كافة جوانب البناء الاجتماعى وليست مجموعة من الظواهر والخصائص التي تصادف وجودها ، ومن ثم فان فهما شاملا لظاهرة التخلف لابد أن يأخذ فى اعتباره النظرة التاريخية للبناء الاجتماعى وتحديد القوى التى عاقت نموه في الماضى وتلك التى تقود حركة التنمية وقوى الانتـــاج وعلاقات الانتاج فى المجتمع وحدود وأشكال الاستقلال الاجتماعى والطبقى وطبيعة السلطة السياسية فى المجتمع ومصدر شرعيتها والاساس الاجتماعى الذي تستند اليه وتعبر عنه ٠

ثالثا ــ السمات التاريخية :

مظاهر الحياة في مصر تدل على وحدة تاريخية وتواصل حتى من الوقت الفرعونى والقبطى وحافظت على شخصيتها المتميزة بفضل قدرتـــها على استيعاب الثقافات الأجنبية فلم تفن مصر فى غزاتها بل هم الذين فنوا فيها واندمج في الشعب المصرى والاغريق والرومان والعرب وغيرهم ممن أتـــوا بعدهم ، وكما أن المثل لا يظهر من فراغ وانما هو نتاج تراكم التراث الشعبى عبر السنين لذا ظهر فى تحليل الأمثال الشعبية تأثير التراث الفرعـــونى والقبطى وذلك من خلال التفكير فى وضع تقويم يتفق مع فيضان النيـــل ومواعيد الزراعة والرى والحصاد ويقال ان الذى اوجد التقويم القبطى الذى يستعمله الفلاح المصرى الى اليوم هو الملك مينا الفرعـــونى مؤسس الأسرة الأولى ، ومثال ذلك « هاتور أبو الذهب المنثور » ، « ان فاتك زرع هاتور أصبر لما السنة تدور » ، « بابه زرعه يغلب النهابة » ، «نشوت هاتالانتوت»، « مصرى تجرى فيه كل ترعة عسرة » ، « ابيب طباخ العنب والتين » ، «بئونة الحجر » ، «بشنس يكنس الغيط كنس » ، « برمودة دق بالعمودة » ، «برمهات روح الغيط وهات » ، « امشير يقول للزرع مصير الزرع القصير يحصـــل الطويل » ، « طوبة أو البرد » ، « والعنوبة يخلى العجوز كركوبة » ، « كياك صباحك مساك » ، «ولاخير فى تيل يجى فى توت » ، «بابه خش واقفـــل البوابة » ، «هاتور يقول للبرد دور» ، «امشير أبو الطبل الكبير » ، « أمشير أبو الزوابع الكثير » ، « بشنس بابو الشمس يكنس الغيط كنس » ، «بؤونة فلاق الحجر» ، « الاسم لطوبة والفعل لامشير » ، « زى روايح امشير كل ساعة فى حال » ، «اللى ماتشبع برسيم فى كياك ادعوا عليها بالهلاك » ٠

رابعا ـ السمات الاجتماعية :

ان السمات الاجتماعية التى تظهر كسمة من سمات الشخصية القومية المصرية ما هى الانتاج الواقع الاقتصادى الاجتماعى للمجتمع ، لذا فـــان الكتابات والمؤلفات عن الصبر باعتباره سمة جامدة مرتبطة بالشخصية المصرية وانه يدعو الى التواكل والى عدم العمل هذا قول لا يمكن التأكد من صحتــه لأنه لا توجد سمات مطلقة جامدة ، فهى رد فعل للظلم الاقتصادى والاجتماعى والسياسى الذى عاناه الشعب وعدم قدرته على مواجهة اخطبوط التخلف لذا كان عليه ان يسعى للعمل ولكن عندما يعجز عن حل المشاكل الاقتصاديـــة والاجتماعية والسياسية فيلجأ الى الصبر مثل « اصبر على جارك الســـو يا يرحل ياتجيله داهية » ، « صبرى على نفسى ولا صبر الجزار على » ، « امش سنة ولا تعدى أنا » ، حط فى بطنك بطيخة صيفى » ، « طولة العمر تبلغ الأمل » ، « ياخبر النهاردة بفلوس بكرة يبقى ببلاش » ، « ولا تفكر ربك مدبر» ، « طولة البال تهد الجبال » ، « ان صبرتم نلتم وامر الله نافذ وان ماصبرتم كثرتم وامر الله نافذ » ، « طولة العمر تقطع الشدايد » ، «الصبر خير » ، « الصبر طيب بس اللى يرضى به » ، « الصبر مفتاح الفرج » ، « صبرى على خلى ولا دعدمه » ، « صبرى على نفسى ولا صبر الناس على » ، « من صبر نال ومن لح مالوش » ، « لكل شىء دواه لكن قلة الصبر مالهاش دوا » ، « لو صبر القاتل على المقتول لمات لوحده » ، « اصبر تنول » ، « طول باللك على السخن تأكله بارد » ، « ياشارى الخبر بفلوس بكره يبقى ببلاش»، « لا تغضب فالصبر جميل » ، « امش بالراحة توصل بدرى » ، « طولة البال تهد الجبال » .

واحدى السمات البارزة أيضا التى اظهرها تحليل الأمثال الشعبية هى الايمان وهى سمة مستمرة عبر التاريخ المصرى كما انها انعكاس للظلم الذى عانى منه الانسان المصرى عبر التاريخ مما أدى به الى السعى نحو قوى أعلى من قدرة الانسان لمواجهة الظلم الاقتصادى والسياسى ومن تلك الأمثال التى تعبر عن الايمان : « لا تفكر ربك مدبر » ، « البلاد بلاد الله والخلق عبيد الله » ، « الأعمار بيد الله » ، « ان الله قادر على كل شىء » ، «الله فعال لما يريد » ، « اذا أراد الله شيئا يقول له كن فيكون » ، « اللى يجمعه ربنـــا ما يقدرش يفرقه انسان » ، « اللى يحفظه ربنا ماحدش يضيعه » ، « اللـــه جاب الله خد الله عليه العوض » ، « ياهارب من قضايا مالك رب سوايا » ، « من قال الحمد لله شبع » ، « اللى مالوش حد له ربنا » ، « الله هو الحافظ»، «اللى عند الله مايضعش » ، «اللى ماتقدرش عليه حيل ربنا عليه » ، «الشكوى لغير الله مذلة » ، « رب العطا يعطى البرد على اد الغطا » ، « انت تريد وهو

يريد والله يفعل ما يريد » ، « اللى فى علم الله هو اللى يكون » ، « اللى اتكل على الله عمره ماخاب » ، « الله معنا » ، « اللى فيه الخير يقدمه ربنا » ، «ماعند الناس ينفذ وما عند الله باق » ، « اعرف ربك فى الرخاء يعرفك فى الشدة »، « اعمل لله مش لبنى آدم » ، « اللى عند الناس بعيد واللى عند الله قريب » ، « كل عقدة ولها عند الكريم حلال » ، « اكتم سرك وأشتكى لربك » ، « اللى على الله ما يتحمل له هم » ، « اللى عليك اعمله والباقى على الله » ، « الله يسد باب ويفتح ابواب » ، « الرزق يوم بيوم والأرزاق على الله » ، « الرب واحد والعمر واحد » .

كما أن المثل يعبر عن موقف اجتماعى مر به التراث الشعبى لذا نجد أمثالا لكل موقف اجتماعى مثل العلاقة بين الأب وابنه وبين الزوج وزوجته والحماه وزوجة الابن والعلاقة مع الجيران مثل « مصيرك يامرات الابن تبقى حما » ، « اللى عند امه ما تحمل همه » ، « القديمة تحلى ولو كانت وحلة » ، « النبى وصى على سابع جار » ، « ان كان جارك فى هنا افرح له » ، « ادب المرأة مذهبها ولا ذهبها » ، « اذا كان بدك غراب البين اتجوز اتنين » ، « اذا كان صاحب البيت بيزمر ليه الست ما ترقص » ، « اللى يقول لمراته ياهانم يقابلوها على السلالم » ، « ابن الوز عوام » ، « من يترك صنعة أبوه وجده يلقى وعده » ، «اللى يقول لمراته ياعورة يلعبو بيها الكورة » .

ومن السمات الاجتماعية التى حافظت عليها الشخصية المصرية وافرزتها المواقف الاجتماعية المتكررة احترام الأصل مثل : « الأصل الردى يردى على صاحبه » ، « اذا غاب عليه اصله فتش على فعله » ، « اصله ينبى عنه » ، « الأصيل قلبك معاه مستريح » ، « الأصيل مايعبش » ، « الاصيل يجود »، « اللى راسها توجعها صيت أبوها ينفعها » ، « بنت الأكابر غالية ولو كانت جارية » ، « اكرم ابن الامارة وابن الهيفة لا » ، « اسأل قبل ما تناسب يبان لك الردىء من المناسب » ، « خد الأصيلة ولو كانت على الحصيرة » .

ولعب المثل الشعبى دورا أيضا فى التنشئة الاجتماعية مثل « احترم أبوك ولو كان صعلوك » ، « الزم ابنك وربيه » ، «ان كان بدك تعرف ابنك ونسيبسهاعرفه منجليسه» ، « الأدب فضلوه عنالعلم» ، « الأدب رسمال » ، « اضرب ابنك واحسن أدبه ما يموت الا لما يفرغ اجله » ، « اكسر للعيل ضلع يطلع له اتنين » ، « ان كبر ابنك خاويه » ، « آخر الدلع ندامة » ، « ان كان بدك تصون العرض وتلمه جوز البنتللى عينها منه » .

ومن الواضح أن السمات الاجتماعية السابقة تعبر عن الجوانبالايجابية

للشخصية المصرية ولكن هناك بعض السمات تعبر عن الجوانب السلبيــة والتى ارتبطت بظاهرة التخلف الاقتصادى والاجتماعى وانتشار الامية والتى ستختفى حتما فى حالة تنمية قومية شاملة مثل الحسد والايمان بالخرافات والتمسك ببعض العادات المرذولة والاعجاب بالشخصية الفهلوية ومن الأمثال التى عبرت عن الحسد « اللى يصطبح بوشه يبيع ولاده » ، « ما يحسد المال الا أصحابه » ، « عنيه تفلق الحجر » ، « حسدنى البيه على كبر شواربى » ، « حسدوا الأعمى على طول عكازه » ، « الحسد عند الجيران والبغض عــند القرايب » ·

أما الايمان بالخرافات مثل « وشه يقطع الخميرة من البيت » ، « اللهم اجعل كلامنا خفيف عليهم » . « كل واحد له شيطان » ، « له فى كل خرابة عفريت » ·

أما التمسك ببعض العادات المرذولة مثل الثأر كالتالى : « التار ولا العار » ، « اللى رشنا بالميه نرشه بالدم » ، « افطر به قبل ما يتغذى بك » ، « خلصى تارك من جارك » ·

والاعجاب بالشخصية الفهلوية مثل : « اعماله زى ملاعب شيحة » ، « يلعب بالبيضة والحجر » ، ماجابتوش ولاده » ، « يسرق الكحل من العين » ، « تيجى تصيده يصيدك » ، « جايب الديب من ديله » ، « يصنع من الفسيخ شربات » ، « مقطع السمكة وديلها » ، « يوديك البحر ويرجعك عطشان » ·

مناقشة النتائج :

أكدت نتائج الدراسة صحة الفروض اذ أنه لا توجد أمثال شعبية تتسم بالثبات المطلق وهذا راجع الى أن الشخصية المصرية تعبر عن الواقع الاقتصادى والاجتماعى والسياسى لذا فهى قابلة للتغيير والتطوير والتبديل حسب التغير فى الواقع الاجتماعى والاقتصادى فسمات الشخصية القومية ليست سمات جامدة ومستمرة وانما هى متغيرة ومتطورة حسب كل عصر وحسب طبيعة كل مجتمع ، ولذا فالشخصية المصرية مثل أى شخصية قومية أخرى تملك سمات ايجابية وفى نفس الوقت تعانى من سمات أخرى سلبية كما ظهر اثناء تحليل الأمثال الشعبية ·

ومن بين النتائج الهامة لهذه الدراسة انها تكشف ان بعض الاحكام التى انتهت اليها بعض الدراسات السابقة عن الشخصية المصرية تحتاج الى مراجعة

وان هذه الأحكام قد جانب الحقيقة فالقول أن المصرى يتسم بالطاعة والخضوع للسلطة (٤) ، قول غير صحيح والقول ان المصرى شخصى فهلوى يتميز بالتكيف السريع والنكتة المواتية والنظرة الرومانتيكية الى المساواة والعمل الفردى والميل الملح الى تأكيد الذات واظهار القدرة الفائقة والتعريض بالغير والتهكم عليه فى غيابه (٥) قول غير صحيح أيضا ومن الواضح أن مثل هذه الآراء تميل الى الاطلاق التاريخى اذ تقدم المصرى كنموذج مجرد له سمات مطلقة دون ادخال عنصر النسبية التاريخية أو بالأحرى عنصر الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية فى التحليل ، فبعض السمات المرتبطة بالتخلف الاقتصادى ليست سمات أصيلة من سمات المجتمع المصرى وانما هى سمة مرتبطة بوضع تاريخى معين سوف يزول بمجرد أن تتحقق التنمية الشاملة ، كما أنه لا يمكن اغفال أن الشخصية المصرية رغم أنها تنتمى الى واقع اقتصادى واجتماعى متخلف الا أنها تختزن داخلها ثقافة وقيما تاريخية متقدمة (٦) كما ظهر أثناء تحليل الأمثال الشعبية ٠

المراجع :

١ -
1) National Character in "Enternational Encyclopedia of the Social Sciences" David L. sills ed. U.S.A. 1968 vol. 17, pp. 14 - 19.

أنظر أيضا :

David — Singer "Human and Behavior International Politics (New York ; Edward and Company, 1968) p. 202.

٢ - د. مصطفى سويف (مقدمة علم النفس الاجتماعى) القاهرة : الانجلو المصرية بدون تاريخ ، ص ٧٨ .

د . حامد ربيع (قراءات فى علم النفس الاجتماعى) د . لويس كامل مليكة الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٥ .

٣ - ابراهيم أحمد شعلان (الشعب المصرى فى أمثاله العامية) (القاهرة : الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٧٢) ، س ١٦ - ١٩ .

٤ - الدكتور الأب هنرى عيروط اليسوعى (الفلاحون) (القاهرة : مطبعة الكوثرر ١٩٤٣) ، ص ١٧٢ - ١٧٨ .

٥ - د . حامد عمار (فى بناء البشر) (القاهرة : مركز تنمية المجتمع فى العالم العربى سرس الليان ، ١٩٦٤) .

٦ - د . حسين فوزى (سندباد مصرى) (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦١) .

انظر أيضا :

عباس محمود العقاد ، سعد زغلول ، (القاهرة : مطبعة حجـــازى ، ١٩٣٦) .

توفيق الحكيم (تحت شمس الفكر) (القاهرة : مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٣٨) .

ماريت بطرس غالى (سياسة الغد) (القاهرة : مطبعة الرسالة ، ١٩٣٨) .

د . عبد اللطيف حمزه (الحركة الفكرية فى مصر) (القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٤٧) .

د . طه حسين (مستقبل الثقافة فى مصر) (القاهرة : مطبعة دار المعارف ، ١٩٣٨) .

سوف تصدر قريبا الدراسة رقم (٢)فى سلسلة الدراساتالببليوجرافية وموضوعها (هجرة المصريين الى الخارج) اعداد الأستاذة وفاء فهيم تحت اشراف د ٠ وداد مرقس ٠

نحو رؤية بديلة لحل المشكلة السكانية فى الدول النامية

دكتورة وداد مرقس(*)

مقدمــــة :

كثر الحديث والبحث العلمى منذ النصف الثانى من القرن العشرين عن المشكلة السكانية التى تعانى منها الدول النامية والتى تتلخص بايجاز فى وجود تناقض خطير ومتزايد بين معدل النمو السكانى ومعدل نمو المـــوارد الاقتصادية ٠

وأسباب هذه الظاهرة معروفة ولا نريد ان نكرر هنا ما قيل مـــرارا وتكرارا ، الا على سبيل التذكير ٠ فالاكتشافات الطبية التى ارتبطت فى أوربا بتقدم التصنيع ، انتشرت فى الدول النامية قبل ان تدخل هذه الدول فى مرحلة التصنيع ، وهو ما ادى الى حدوث خلل فى التوازن السكانى ، اذ بدأ معدل الوفيات ينخفض فى سرعة عاجلة فى حين ظل معدل المواليد كما هو عليه ، والسبب فى ذلك أن السكان كانوا لا يزالون يعيشون فى بيئة ريفية لم تتعرض بعد لتجربة التصنيع ٠ وجدير بالملاحظة أن معدلات الوفيـــات فى الدول الأوربية لم تنخفض بهذه السرعة الفائقة ، بل انخفضت بالتدريج خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ٠ ومما يدل على مدى الاختلاف بين سرعة هبوط معدل الوفيات فى الدول المتقدمة وسرعته فى الدول النامية ، ان متوسط الحياة الانسانية ارتفع من ٣٠ الى ٦٠ سنة فى الدول المتقدمة خلال فترة استغرقت قرنين ، فى حين أنه ارتفع بنفس هذا القدر فى الدول النامية خلال ٢٠ سنة فقط (!) لذلك يمكن القول ان التجربة الديموجرافية التى تمر بها الدول النامية فى الوقت الحالى هى تجربة فريدة من نوعها ٠

وقد ارتبط بهذا الخلل الديموجرافى خلل اقتصادى متمثلا فى استحالة

* خبيره بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ٠

القيام بمشروعات تنموية جادة بسبب امتصاص الزيادة السكانية للقسط الاكبر من المدخرات القومية .

كما ارتبط بهذه الظاهرة خلل اجتماعى لأن القلة القليلة من السكان التى انطلقت نحو نمط حديث من الحياة والانتاج والاستهلاك استطاعت ان تحدد نسلها وبالتالى استطاعت ان توفر لنفسها ولأبنائها مستوى لائقا من المعيشة ، هذا فى حين أن الأسر الفقيرة ازدادت فقرا يوما بعد يوم بسبب كثرة مواليدها وعدم امكانية توفير التنشئة المناسبة لهؤلاء الأطفال ، وهكذا أخذت الفجوة تتسع بين الطبقات المحظوظة والطبقات المحرومة .

ويجب الاشارة هنا الى انه لا يمكن فهم المشكلة السكانية التى تعانى منها الدول النامية الا بالاشارة الى العلاقة التى تربط بين الدول النامية والدول المتقدمة . فالدول المتقدمة تريد ان تحتكر السوق العالمية لتصريف مختلف منتجاتها وهى فى اطار هذه السياسة مدت الدول النامية بالأدوية والأمصال والمضادات الحيوية التى أدت الى هبوط معدل الوفيات ، لأهداف تجارية أكثر منها أهداف انسانية بحتة .

والدول المتقدمة هى التى تقف فى وجه تصنيع الدول النامية لأنها من ناحية تستغل مواردها الطبيعية ، ومن ناحية أخرى وبسبب السبق التكنولوجى الذى تتمتع به ، تستطيع بيع منتجاتها بثمن أرخص مما كان يحدث اذا ما انتجت الدول النامية هذه المنتجات بنفسها . وهكذا وقعت الدول النامية فى مشكلة لم تعرفها الدول المتقدمة ووجدت نفسها فى حاجة الى ابتكار السياسات السكانية التى تمكنها من الخروج من هذا المأزق .

تعريف السياسات السكانية بوجه عام :

يقصد بالسياسات السكانية مجموعة القرارات التى تتخذها السلطة فى دولة معينة من أجل الوصول الى هدف محدد بشأن الظاهرة السكانية ، وتختلف السياسة السكانية عن الممارسة ، اذ أن السياسة السكانية لها طابع مخطط فى حين أن الممارسة لها طابع تلقائى . ويمكن قياس مدى نجاح سياسة سكانية معينة عن طريق الكشف عن مدى تأثيرها على سلوك السكان . ويمكن للسياسة السكانية أن تكون ضد اتجاه الرأى العام ، كما يمكن أن تساير الرأى العام ، وكما يمكن أن يقتصر دورها على اعطاء صفة الشرعية لبعض الممارسات المنتشرة بين السكان كالاجهاض مثلا .

وبعد تعريف السياسات السكانية بصفة عامة ، لابد من تحديد

مجالها • وليس من السهل تحديد مجال السياسات السكانية ووضع معالم محددة لها • فهناك مجموعة اولى من التعريفات تنطوى على تضييق مجـــال السياسات السكانية اذ تعرفه بأنه جميع الاجراءات التى تهدف الى التأثير على الحركات السكانية الطبيعية وعلى حجم السكان وعلى التركيب السكانى وعلى توزيع السكان • ومن مساوىء هذا التعريف أنه يأخذ فى الاعتبارجميع الاجراءات التى تؤثر بطريقة مباشرة فى السكان ، ويترك جانبا الاجراءات التى تؤثر بطريقة غير مباشرة فى السكان ، فمثلا السياسة المرتبطة بالاسكان والعمالة يمكن أن يكون لها تأثيرات على الظراهر السكانية ولكنها لا تدخل فى اطار هذا التعريف •

وهناك مجموعة ثانية من التعريفات تقوم على نقيض المجموعة الاولى اذ تكاد تتسع بحيث تشمل جميع السياسات الاجتماعية ، بما فيها اجراءات وزارة التعليم أو وزارة الداخلية أو الخارجية أو وزارة العدل وهكذا • فيزول المضمون المميز للسياسات السكانية فى اطار هذه التعريفات •

وهناك تعريف ثالث يقف فى منتصف الطريق بين هذين التعريفـــين ومضمونه كما يلى : تشمل السياسة السكانية جميع الاجراءات التى لهـا هدف ديموجرافى مباشر وكذلك جزءا من السياســـات التى لها هـــدف ديموجـــرافى غير مباشر • وبالنسبـــة للأهداف الديموجرافية غير المباشرة، يقتصر هذا التعريف على الأهداف الديموجرافية الكمية ويترك جانبا الأهداف الديموجرافية الكيفية كالأهدافالمرتبطة بتحسينالنوع أو السلالة Euqenics أو الأهداف المرتبطة بالنهوض بخصائص السكان من مستوى تعليميومستوى انتاجى • ووفقا لهذه المعايير فالساسية السكانية تشمل جميع الاجراءاتالتى تؤثر على وظيفة الانجاب ، أو على توزيع السكان ، حتى اذا كانت مرتبطـــة بالسياسة الاجتماعية البحتة • وهكذا يمكن القول ان التشريعات الخاصـــة بالأسرة والزواج وبتنظيم النسل أو بالاجهاض تدخل كلها ضمن هـــذا التعريف للسياسة السكانية(٢) •

ونهدف فى اطار هذه المقالة الى تنميط السياسات السكانية المطبقـة فعلا أو المطروحة أو المحتملة ، تنميطها وفقا للوسائل المستخدمة لتحقيـــق أهدافها ، وذلك لسببين : أولهما أن التنميط من المتطلبات المنطقية للبحث العلمى ، وثانيهما أن التنميط قد يساعد على تقييم مدى فاعلية مجموعة معينة من السياسات السكانية • فالتنميط فى هذه الحالة له فى الوقت ذاته هدف علمى وهدف تطبيقى •

تنميط السياسات السكانية :

أولا ـ مجموعة السياسات الاعلامية :

تعتمد هذه السياسات على عنصرين أساسيين هما : توفير المعلومات عن وسائل منع الحمل ، ووضع هذه الوسائل فى متناول جميع السكان . ويقتضى ذلك توفر هذه الوسائل بجميع انواعها ، كما يمكن ان تنطوى هذه السياسة على اصدار القوانين التى تجيز بيع وسائل منع الحمل ، أو القوانين التى تجيز الاجهاض أو التعقيم . وتعتبر هذه القوانين قواعد مجيزة تحرر المجتمع من بعض القيود ، وليست قواعد آمرة أو ناهية تكون بمثابة وسائل قهرية لتحديد النسل كما سنرى فيما بعد .

وتقوم هذه السياسات على افتراض مؤداه أن السكان يرغبون فى تنظيم الأسرة والحد من معدل المواليد ولكنهم لا يعرفون كيفية الحصـــــول على ذلك .

غير أنه اتضح من البحوث العديدة التى أجريت فى هذا الصدد أن معظم السكان فى الدول النامية لا يرغبون فى الحد من معدل المواليد وتنظـــيم الأسرة ، ولكنهم يرغبون فى انجاب عدد كبير من الأبناء بسبب ملاءمة ذلك مع ظروفهم الاقتصادية الاجتماعية ولا سيما فى الريف .

وقد قام ممدانى Mamdani (٣) (باحث اجتماعى هندى) بتحليل الظروف الاقتصادية السائدة فى الريف الهندى والتى تدفع السكان فى الريف الى الرغبة فى كثرة الانجاب : فالعمال الزراعيون ، رغم انهم يعانون من البطالة الموسمية ، الا انه فى مواسم العمل يوجد نقص فى الأيدى العاملة ، ويجـد الجميع عملا . وكلما كان عدد أفراد الأسرة كبيرا أمكن توفير المدخرات لأيـام البطالة الموسمية .

أما الطبقة الوسطى فى لاريف ، فهى لم تستطع بعد الالتجاء الى الميكنة فهى لا تزال تعتمد على الأيدى العاملة ، وبالتالى فهى فى حاجة الى كثرة الأبناء والطبقة العليا هى الوحيدة التى استطاعت الاستفادة من الميكنة فى الزراعة ، الا أنها مكونة فى معظم الأحيان من الملاك الغيابيين .

واتضح أيضا أن الدول التى أعلنت أنها تتبع سياسة سكانية تتيـح الاختيار الحر للسكان ، انحرفت عن هذا المسار ، اى ان الاعلام تم فيها بشكل دعاية أكثر منه بشكل اعلام حقيقى يضع الحقائق كاملة أمام السكان ويعتبرهم

كبشر لهم فكر وعقل Subject وليسوا كأشياء object عليهـا أن تنفذ سياسات السلطة • والدليل على ذلك أن الحملات الاعلامية المتتالية لم تشر على الاطلاق الى الآثار الجانبية التى قد تظهر نتيجة لاستخدام وسائل منع الحمل والى كيفية تداركها(٤) • وهذا الخطأ أدى الى نفور كثير من السيدات من وسائل تنظيم النسل بسبب الآثار الجانبية التى لاحظنها على أنفسهن والتى كانت بمثابة المفاجأة التى أبعدتهن نهائيا عن ممارسة تنظيم النسل(٥) • ولما كانت معظم الدول النامية لا تمارس الديمقراطية الحقة ولا تضع الحقائق كاملة أمام الشعب ولا تتيح الفرصة لمناقشة المشاكل الاجتماعية ، فكـان من الطبيعى أن تأخذ السياسات السكانية فيها هذا الطابع القائم على اخفاء بعض الحقائق •

واتضح أخيرا أن معظم هذه السياسات السكانية كانت ممولة من قبل الدول الغربية ، وبالتالى تأثرت هذه السياسات بمصالح هذه الدول بشكل أو بآخر ولا سيما فيما يتعلق بنوعية وسائل منع الحمل المستخدمة فى دول العالم الثالث • فقد نشرت بعض الصحف الغربية أخبارا تفيد بأن الـدول الغربية تقوم بتجارب فى هذا المجال على نساء العالم الثالث(٦) • هذا فضلا عن أن المعونة الاقتصادية التى تحصل عليها الدول النامية من قبل الدول المتقدمة ، ولا سيما الولايات المتحدة ، غالبا ما تكـون مشروطة بضرورة استخدامها أو استخدام جزء منها على الأقل فى برامج تنظيم الأسرة(٧) •

ولهذه الأسباب جميعا فشلت السياسة الاعلامية فى الدول النامية التى عزمت وزعمت تطبيقها • فالسياسة الاعلامية تحاول معالجة المشكلة بطريقة سطحية دون معالجة جذورها • وقد لخص أحد علماء الاجتماع المأساة الـتى يعيشها فقراء العالم الثالث كما يلى : (اذا ما انعدم الأمل فى حياة أفضل ، فليس أمام المرء سوى الأمل فى حياة جديدة (الطفل) أو ربما فى حيـاة أخرى (الدين))(٨) •

وقد اعتمدت مصر على السياسة الاعلامية فى مجال السكان خلال المرحلة الأولى من البرنامج القومى لتنظيم الأسرة (١٩٦٥ - ١٩٧٣) ، وقد اسفرت هذه السياسة عن بعض النتائج اذ انخفض معدل المواليد من ٤١ فى الألف فى عام ١٩٦٥ الى ٣٦ فى الألف فى عام ١٩٧٣ ، الا انه عاد الى الارتفاع بعد ذلك التاريخ(٩) ، وهو ما ادى علماء السكان فى مصر الى ترجيح ان سبب هذا الانخفاض كان يكمن فى ظروف الحرب من ١٩٦٧ الى ١٩٧٣ ، حيـث كان المجندون بعيدا عن أسرهم • وبعد انتهاء الحرب فى عام ١٩٧٣ ، عاد معـدل المواليد الى الارتفاع ، وذلك رغم استمرار برنامج تنظيم الأسرة •

ثانيا - مجموعة السياسات القهرية : Coercitive

السياسة القهرية هي السياسة السكانية التى تعتمد على مختلف أساليب الضغط لدفع السكان الى تنظيم الأسرة ٠

ويرى بعض العلماء أن هناك ثلاثة معايير نستطيع بمقتضاها الحكم بأن سياسة سكانية معينة هى سياسة تعتمد على القهر ٠

١ - الطبيعة غير الديموقراطية لعملية القرار الخاص ببرنامج تنظيم الأسرة ٠ فاذا ما انعدمت المناقشات العلنية الخاصة باجراء ديموجرافى معين، يعتبر ذلك سمة من سمات السياسة القهرية ٠

٢ - الطبيعة التمايزية للاجراء المتخذ ٠ فاذا ما اقتصر قانون معين أو اجراء معين على فئة سكانية معنية دون سائر السكان ، تعتبر هذه السياسة سياسة قهرية ٠ هذا ، وقد اقترح احد المسئولين الاسرائيليين اتخاذ مثل هذا الاجراء حينما طالب بتطبيق بعض الاجراءات الهادفة الى الحد من الزيادة السكانية على العرب دون الاسرائيليين ٠ ومن الاجراءات التى اقترحها حرمان العرب الفلسطينيين من الاعانات الأسرية ٠

٣ - الاعتداء على الحرية فى مجال الحياة الخاصة ٠ ومن أهم الحقوق المرتبطة بالحياة الخاصة الحق فى الحياة وحرية نقل الحياة أى حرية الانجاب، وذلك اما عن طريق القهر الفيزيقى أو البتر أو القتل ٠ ويقال فى هذا الصدد أن التعقيم القهرى يجرى على قبائل الاسكيمو القائمة شمال غربى كندا(١٠) ٠

وخير مثال على السياسات السكانية القهرية فى الدول النامية ، هى السياسة المتبعة فى الهند ٠ فقد اعتمدت الهند أسلوب التعقيم للحد من زيادة المواليد ، وقامت بحملات مكثفة فى القرى الهندية من أجل الضغط على السكان لاجراء عملية التعقيم ٠ وكانت وسيلة الضغط مركبة تعتمد أساسا على القيام بدعاية مركزة تدعو الى التعقيم ولا تعتمد على المنطق أو الاقناع بقدر ما تعتمد على التكرار ، كما اعتمدت أيضا على اعطاء مكافأة مالية للذين يقبلون على عملية التعقيم ، وعلى تنظيم الحفلات الشعبية المليئة بالألعاب والموسيقى الصاخبة لخلق مناخ يسهل على السكان اجراء العملية ، وتم أيضا تنظيم معسكرات خاطفة للاطباء والممرضات والمتخصصين فى الدعاية واجراء العمليات الجراحية بسرعة فائقة مع عدم مراعاة شروط التعقيم الخاصة بالعمليات

الجراحية • وفى عام ١٩٧٣ ، كان عدد العمليات الجراحية قد وصل الى ١١ مليون ، ثم ادت اساليب القهر الى إنتقاد الشعب للحكومة وهو ما دفعها الى التقليل من هذه الأساليب • غير أنه فى عام ١٩٧٥ عادت الحكومة الى استخدام نفس الأساليب السابقة بصورة اكثر تطرفا اذ كانت عمليات التعقيم تتم اجباريا عن طريق الخطف فى الاحياء الحضرية الفقيرة ، وهو ما ادى الى قيام مظاهرات عنيفة فى عام ١٩٧٦ من قبل هذه الطبقات الشعبية ضد تلك الأساليب • وقد مارست الحكومة ضغطا شديدا على الموظفين لدفعهم الى الحد من الانجاب ، ومن هذه الأساليب فقدان الامتيازات الاجتماعية بالنسبة للموظفين الذين انجبوا أطفال ولم يقوموا بعملية التعقيم كما مارست الضغط داته على الطبقات الدنيا ، فاعلنت حرمانها من الاعانات الغذائية والطبية اذا كانت الأسرة انجبت ثلاثة أطفال ورفض رب الأسرة عملية التعقيم • وادت هذه الاجراءات الى تعقيم ٦ مليون فرد خلال عام ١٩٧٦ • وفى أبريل عام ١٩٧٦ اتخذت الحكومة الفيدرالية اجراء أكثر صرامة ، فاصدر البرلمان الفيدرالى قانونا يكفل للحكومات المحلية حق اجراء عمليات التعقيم اجباريا للاباء الذين انجبوا ثلاثة اطفال اذا ما حصلت هذه الحكومات على موافقة برلماناتها • وقد تم تشريع هذا القانون فى بعض الولايات الا أن أية من هذه الولايات لم تجرؤ على تنفيذه •

وقد انتشر هذا النوع من السياسات القهرية من الهند الى البلاد المجاورة • ففى بنجلاديش تتجه كثير من الآراء الى ضرورة اتخاذ مثل هذه الاجراءات للحد من الزيادة السكانية • وتطبيقا لذلك ، تم انشاء (معسكرات للتعقيم) فى هذه الدولة • أما باكستان وكوريا الجنوبية ، فقد استخدما أسلوبا قهريا أقل شدة ، وهو اعطاء الحوافز المادية للذين يقبلون على اجراء عملية التعقيم وهو نفس الاجراء الذى كانت الهند قد اتبعته فى مراحل القهر الأولى[1] •

وتتراوح سياسات القهر من الضغط ression الى التهديد menace الى الاجبار Contrainte وكانت الهند استخدمت جميع هذه الأساليب فى مراحل متتالية • فقد استخدمت أساليب الضغط عندما كانت تقوم بدعاية رخيصة وسط جو صاخب من أجل تشجيع عملية التعقيم • كما كانت تعرض حوافز مادية على الذين أقبلوا على اجراء العملية ،وكلها تعتبر من وسائل الضغط •

وهى استخدمت أساليب التهديد حينما هددت الموظفين بحرمانهم من

امتيازاتهم الاجتماعية اذا ما رفضوا اجراء عملية التعقيم بعد انجاب ثلاثة أطفال ، وحينما هددت الطبقات الدنيا بحرمانها من الاعانات الغذائية اذا ما رفضت نفس الشيء وأخيرا استخدمت الحكومة الهندية الاجبار حينما قامت بعمليات خطف في الاحياء الفقيرة من المدن الكبيرة لاجراء عملية التعقيم ، والأكثر من ذلك حينما اعطت للاجبار صفة الشرعية ، فخولت للحكومات المحلية حق اجراء عمليات التعقيم اجباريا على الآباء الذين إنجبوا ثلاثة اطفال، اذا ما حصلت هذه الحكومات على موافقة برلماناتها ٠

هذا ، وقد ادى استخدام هذه الأساليب الى ظهور مظاهرات عنيفة في الهند في عام ١٩٧٦ والى الاطاحة بحكومه انديرا غاندى فى عام ١٩٧٧ حيث فشلت فى الانتخابات التشريعية بسبب رفض السكان ومعارضتهم لهذه الأساليب ٠

ومن الاقتراحات التى قدمها بعض علماء السكان والاجتماع بالنسبة للدول النامية ، اقتراح مؤداه حرمان الطفل الثالث فى الأسرة من التعليم المجانى(١٢) ٠ ويعتبر هذا الاجراء من الاجراءات القهرية لأنه ذا طبيعة تمايزية ، فهو يميز بين كل من الطفل الأول والثانى من ناحية وبين الأطفال التالين من ناحية أخرى ، فيحرم فئة من السكان من التعليم دون أن تكون هى المسئولة عن وجودها ٠

واذا كانت السياسات القهرية السابقة تعتمد على اجبار الفرد على سوك معين ، الا أنه غالبا ما يتم ذلك بوعيه وادراكه ٠ غير أن هناك بعض السياسات القهرية المطروحة على المستوى الدولى التى لا تعتمد فقط على القهر اى بدون رغبة الفرد وبدون ارادته ولكنها تعتمد ايضا على عدم ادراك الفرد وعدم وعيه بما يتم ٠ ومن هذه السياسات المطروحة على المستوى الدولى ولا سيما من قبل الولايات المتحدة كحل للمشكلة السكانية فى الدول النامية ، وضع بعض المواد التعقيمية فى مياه الشرب او فى رغيف الخبز ، أو وضع بعض المواد المسببة للاجهاض فى مياه الشرب أيضا أو فى رغيف الخبز ، أو اجبار الأفراد المنتمين لفئات معينة على الخضوع لعلاج معين يمنع الانجاب(١٣) ٠

واذا كانت السياسة القهرية التى اتبعتها انديرا غاندى فى الهند أسفرت عن تذمرات عنيفة وعن فشلها فى الانتخابات فمما لا شك فيه ان هذه السياسات القهرية المطروحة سوف تثير عند اكتشافها تذمرات اعنف بكثير من تلك التى ظهرت فى الهند ٠

ويبدو أن هذه السياسات تنظر الى النمو السكانى فى الدول وكأنه زحف سكانى شبيه بزحف نوع مضر من الحيوانات كزحف الفئران مثلا ، فيجب ايقافه والتخلص منه بأقصى سرعة • فهى سياسات مجردة من القيم الانسانية تجسد العقلية الامبريالية فى ابشع صورها •

هذا وكما تطبق السياسات القهرية فى مجال الخصوبة ، يمكن أن تطبق أيضا فى مجال الهجرة • فالقرارات التى تهدف الى اعتبار بعض المدن مدنا مغلقة فى وجه المهاجرين اليها لن تأتى بنتيجة ، اذ أن المهاجرين سوف يفدون ويعسكرون على مقربة من المدينة ويهددون أمنها لأنهم سوف يمثلون قوة بشرية غير مستقرة ومحبطة • ولا يمكن أن تقوم أية سياسة توزيعية للسكان الا على مبدأ التنمية المتكافئة بين الريف والحضر ، وبين المدينة الأولى والمدن الأخرى •

ثالثا ـ مجموعة السياسات التنموية :

بدأ الاهتمام بالتنمية كعنصر هام ومؤثر على المتغيرات الديموجرافية فى مؤتمر بوخارست للسكان الذى عقدته الأمم المتحدة فى عام ١٩٧٤ لمناقشة المشاكل السكانية فى العالم • وقد أعد مجموعة من الخبراء الدوليين (من الدول الأوربية) لهذا المؤتمر (خطة عمل) تطالب الدول المنضمة للمؤتمر بخفض معدل مواليدها بنسبة تتراوح فيما بين ١٥٪ و ١٠٪ ، وذلك حتى عام ١٩٨٥ • الا أن الدول النامية اعترضت على ذلك واعتبرت أن المشكلة السكانية التى تعانى منها ترجع فى المقام الأول الى سوء توزيع خيرات العالم بين الدول النامية والدول المتقدمة ، وأنه لابد من الاهتمام ببرامج التنمية أكثر من الاهتمام بخفض معدل المواليد •

وقد جاء فى توصيات هذا المؤتمر وفى خطة العمل المعدلة التى انتهى اليها عدة مبادىء هامة : منها التأكيد على سيادة كل دولة فى اختيار السياسة السكانية الملائمة لها ، والحرية المطلقة للزوجين فى اختيار عدد أطفالهم) • فجاءت هذه التوصيات لكى تدين السياسات القهرية التى كانت قد بدأت تنتشر فى العالم الثالث بأشكال متنوعة ، ولكى تدين أيضا تدخل الدول الكبرى فى السياسات السكانية للعالم الثالث • وأكد أيضا مؤتمر بوخارست على أن التنمية هى التى تؤدى الى الحد من الزيادة السكانية ، وأن نمط التنمية غير المتكافىء بين الدول المتقدمة والدول النامية بل وسيطرة الدول المتقدمة على اقتصاديات الدول النامية هى المسئولة الحقيقية عن المشكلة السكانية التى تعانى منها الدول النامية • فالانفجار السكانى ليس الا نتيجة من نتائج

السيطرة الامبريالية ، فيجب اذن القضاء على هذه السيطرة نهائيا قبل التفكير في أى حل قومى للمشكلة السكانية(١٤) ٠

وكان هذا المؤتمر بمثابة نقطة انطلاق نحو نمط جديد من التفكيربالنسبة للسياسات السكانية المحلية ٠ وقد اختلفت هذه السياسات فيما بينها باختلاف مفهومها للتنمية والأهمية النسبية التى أعطتها لكل من التنمية وخفض معدل النمو السكانى لحل المشكلة السكانية ٠

ففريق أول من الباحثين والمسئولين يرى أن التنمية الاجتماعية الاقتصادية تعتبر عنصرا ضروريا لحل المشكلة السكانية ، ولكنه عنصر غير كاف ، وأنه لابد الى جانب ذلك من وضع برامج خاصة بالمتغيرات السكانية ، ذلك لأن النمو السكانى السريع من شأنه أن يعوق التنمية الاقتصادية الاجتماعية٠ ومع أنه لا يمثل الا عاملا واحدا من عوامل التخلف المنتشر فى هذه الدول ، الا أنه يجب أخذه فى الاعتبار ٠ وبالتالى يمكن القول أن البرامج الخاصة بالسكان ، اذا كان لها فاعلية كافية ، يمكن أن تعتبر من العناصر الأساسية فى أية خطة تنموية مناسبة ٠

وفريق ثان من الباحثين والمسئولين يعتمد على مفهوم التنمية الشاملة ويرى بناء على نظرية الانتقال الديموجرافى الأوربية — أن هبوط معدل الخصوبة مرتبط ارتباطا طبيعيا بالتقدم الاقتصادى والاجتماعى ٠ فانخفاض معدل الخصوبة الذى تم تسجيله فى الدول النامية التى بها برامج قومية لتنظيم الأسرة يرجع بصفة اساسية الى التحسين الشامل للظروف الاجتماعية الاقتصادية ، أكثر من رجوعه الى برامج تنظيم الأسرة فى حد ذاتها ٠ ويرى أخيرا هؤلاء الباحثون أن الاعانة الدولية للتنمية تركز أكثر من اللازم على البرامج الديموجرافية ، وذلك على حساب برامج التنمية ٠

وفريق ثالث من الباحثين يعتمد على فكرة العدالة الاجتماعية ويرى هذا الفريق انه لا نجاح لبرامج التنمية أو للبرامج الديموجرافية مالم تأخذ هذه البرامج العدالة الاجتماعية فى اعتبارها ٠ فالخصوبة لن تنخفض مادام الفقر والأمية والاتكالية منتشرين فى المجتمع ٠ وهذه الظواهر الاجتماعية لن تختفى الا اذا كانت هناك سياسات اجتماعية تهدف الى اعادة توزيع الثروة بين الاغنياء والفقراء داخل الدول النامية ذاتها ثم بين الدول الغنية والدول الفقيرة(١٥) ٠

فالتنمية التى قد تساعد على هبوط معدل المواليد هى التنمية التى

ترتبط بتوزيع عادل للدخول(١٦) ٠ اما التنمية التى لا تؤدى الى التوزيع العادل للدخول ، بل على العكس من ذلك ترتبط بعملية تهميش متزايدة للاغلبية ، فهى لن تؤدى الى هبوط الخصوبة (النموذج البرازيلى مثلا)(١٧)٠

واذا كان رأى هؤلاء الباحثين الأخيرين يأخذ فى الاعتبار طبيعة المجتمعات النامية التى تتميز باللا مساواة الشديدة فى توزيع الدخول ، فهو لا يأخذ فى الاعتبار طبيعة السلطة فيها ، التى تتميز فى معظم الأحوال بحكم الأقلية التى تسخر جميع الموارد المتاحة لمصلحتها ٠ ولن تحل مشكلة التوزيع العادل للدخول مادامت السلطة مركزة فى أيد قليلة ٠

رابعا ـ السياسة الديموقراطية :

يرى هذا الفكر البديل أن تنظيم الأسرة ليس الا مظهرا من مظاهر سيطرة الانسان على مصيره ، فهو بهذه الطريقة يسيطر على مصيره فى حياته الخاصة ٠ غير ان الانسان لن يستطيع السيطرة على حياته الخاصة الا اذا استطاع السيطرة على حياته العامة ، اى اذا اتيحت له فرصة المشاركة السياسية الحقيقية ٠ فالانسان الذى لا يشارك فى صنع مصيره كمواطن لن يفيده بشىء ان يسيطر على حياته الخاصة ٠ فالسيطرة على الانجاب لا يمكن ان تتم الا اذا شعر الانسان ان ذلك سوف يؤدى به الى حياة افضل ٠ وامكانية الحياة الأفضل لن تتاح له الا اذا استطاع المشاركة السياسية الحقيقية ٠

فمن العبث ان تحاول السلطة فى الدول النامية من ناحية ان تسيطر سياسيا على الجماهير وتحرمهم من المشاركة السياسية ، ومن ناحية أخرى ان تدفع كل فرد الى السيطرة على انجابه من أجل الحد من عدد الجماهير حتى لا يفلت الزمام وتستمر سيطرتها عليها ٠

ويحاول ايفان ايلتش Ivan Illitch (١٨) ٠ الذى استمد خبرته عن الاوضاع فى الدول النامية من خلال عمله فى مختلف دول امريكااللاتينية حاول تحليل فشل السياسات السكانية فى الدول النامية ، ولا سيما فى الدول التابعة للنفوذ الأمريكى ، كما يلى :

١ ـ ان رغبة النظم الحاكمة فى هذه الدول فى المحافظة على مظاهر الديموقراطية تجعلها تحجم عن اتباع السياسات السكانية القهرية ٠

٢ ـ ان خوف النظم الحاكمة من ظهور بوادر ثورية يجعلها تحاول احباط كل البرامج التعليمية ولا سيما برامج تعليم الكبار ، التى هى المدخل الحقيقى لادراك السكان لأهمية برامج تنظيم الأسرة ٠

ويرى ايضا ايفان ايلتش انه من ضمن اسباب فشل برامج تنظيم الأسرة انها كثيرا ما تركز على مقاومة الحياة وليس على التحرر من أجل حياة أفضل ٠ وهو يرى ايضا ن برامج تنظيم الأسرة ما هى الا اسطورة يحاول بها الحكام اطمئنان انفسهم ضد خطر (الجائعين) الذى يمثل تهديدا مباشرا لنمط حياتهم ٠ وهم لذلك ينظرون الى الفقراء وكأنهم فيضان يوشك أن يفرق كل ما حوله ، فيحاولون وضع السدود أمام هذا الفيضان ، وهم يسمون هذه السدود برامج تنظيم الأسرة ، وانه لغير مدهش أن تفشل السياسات التى يكون دافعها الأساسى مثل هذا الفزع ٠

وانه من الممكن تحريك الجماهير والتأثير عليها والايحاء اليها عن طريق برامج تنظيم الأسرة الحالية ، ولكن لا يمكن اعطاؤهم دوافع للسلوك ٠ فالأشخاص وحدهم هم الذين يستطيعون اتخاذ القرارات وليست الجماهير٠ واذا اتخذ الشخص قرار السيطرة على انجابه ، فهو لن يتوقف عند هذا الحد ولكنه سوف يريد اتخاذ القرارات التى يستطيع بمقتضاها السيطرة على مصيره كمواطن ٠ فالوالدية المسئولة لا يمكن ان تنفصل عن البحث عن المشاركة السياسية ٠

ويرى ايفان ايلتش ان الوسيلة الحقيقية التى تستطيع ان تجعل الفرد على وعى بأهمية السيطرة على الانجاب هى تعليم الكبار ٠ ولكن السلطة فى معظم الدول النامية تخشى برامج تعليم الكبار وتحاول احباطها لانها تعلم تماما ان التعليم يرتبط الى حد كبير بنضوج الوعى السياسى وبالتالى يمثل تهديدا للنظام القائم ٠ وهكذا يرى هذا العلامة أن الطريق مسدود فى الدول النامية أمام برامج تنظيم الأسرة بسبب طبيعة السلطة فيها التى تخشى نضوج الوعى السياسى ٠

فالحل الديموقراطى بعيد المنال فى ظل الظروف السياسية الحالية ، فى اغلب الدول النامية وبالتالى لابد من تغيير جذرى فى طبيعة السلطة فى هذه الدول لكى تنجح برامج الأسرة ٠ فلا جدوى من تحرير الأسر من عبودية الطبيعة مادامت فريسة لعبودية المجتمع ٠

المراجع والحواشى

(٢)
1) Sauvy, A., Theorie Generale de la population, Presses Universitaires de France, Paris 1966, Vol. 2 pp. 213.

(١)
2) Verriére, J., Les Politiques de population, Presses Universitaires de France, Paris 1978 pp. 15 - 16.

(٣)
3) Mamdani, M., The myth of Population control, Monthly Review Press, New York 1972 pp. 66 - 104

(٤) وبازاء هذه القضية هناك واقعة ذات دلالة حدثت فى الصحـــف المصرية ٠ فقد نشرت الاخبار بتاريخ ١٣/١٠/١٩٧٨ عبارة موجهة الى السيدات كانت كما يلى : « اذا تساقط شعرك فالسبب فى ذلك هو حبوب منـــع الحمل » ٠ وثارت باقى الصحف ضد هذا الخبر واعتبرته معارضا للسياسة الرسمية وهاجمت جريدة الاخبار ٠ والواقع انه بدل اثارة هذا الهجوم كان من الأفضل البحث عن الوسائل الكفيلة بتدارك هذا الأثر الجانبى ٠

(٥) عن هذه الظاهرة فى الريف ، انظر وداد سليمان مرقص ، المدخل الديموجرافى لدراسة التدرج الاجتماعى فى الريف المصرى ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، كلية الآداب ، قسم اجتماع (غير منشورة) ص ٢٣٠ ٠

(٦)
6) Rowbotham, S., Conscience des Femmes, monde de l'homme, édition des Femmes, Paris 1976 p. 196.

(٧)
7) Demerath, N.J., Birth control & Foreign policy, Harper & Row Publishers, 1976 pp. 104 - 106.

(٨) مقتبسة من : جمال حمدان ، شخصية مصر ، دراسة فى عبقريـــة المكان دار النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٧٠ ص ١٣٩ ٠

(٩) الاهرام الاقتصادى ، العدد ٥٧٢ ، يونيه ١٩٧٩ ص ١١ ٠

(١٠)
10) Verriére, J., op. cit. p. 106.

(١١)
11) Ibid. pp. 141 - 144

(١٢)
12) Dumont, R., et Mazoyer, M., Développement et socialismes, éditions du Seuil, 1969 p. 189.

(١٣).

13) Demerath, N.J., op. cit. p. 24.

(١٤).

14) Verriére, J., op. cit. p. 12 - 13

(١٥)

15) Teitlbaum, M.S., Population & Development, is a consensus possible? Foreign Affairs, An american Quaterly Review, vol 52, n. 1977, pp. 750 - 757.

(١٦)

16) Kocher, J. Développement rural, répartition du revenu, et baisse de La fécondité, The Population Council, 1974.

(١٧) لمزيد من التفاصيل عن النموذج البرازيلى ، أنظر : اسماعيل صبرى عبد الله ، نحو نظام اقتصادى عالمى جديد ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٦ ، ص ١٦٣ — ١٧٢ .

(١٨)

18) Illitch. Ivan, Birth control et Conscience Politique, Esprit 37 (6), Juin 1969 pp. 1056 - 1069.

علم الاجتماع القانونى
وترشيد تشريعات الاسرة والطفولة ـ بالاشارة الى العراق(★)

الأستاذ على فهمى

١ ـ يتنازع النظر الى القاعدة القانونية وتفسيرها تياران رئيسيان :

(أ) تيار يقوم على التفسير الشكلى للنص القانونى واعمال القياس المنطقى والاستفادة من الأعمال التحضيرية ، وهو تيار مايزال راسخا فى مجتمعات عديدة منذ عهود القانون الكنسى ومن بعده مدرسة الشرح على المتون ٠

كما قد يعتمد هذا التيار على استقراء السوابق القضائية واستلهام الحلول المناسبة فى دعاوى قائمة من اجتهادات وتخريجات قضائية فى دعاوى سابقة مماثلة ٠

ولا يهتم هذا التيار كثيرا بالسياق الاجتماعى العام الذى جاء النص القانونى ليحكمه ، فالقاعدة القانونية ـ فى نظر هذا التيار ـ قاعدة لها قدسيتها المستمدة من المراسم الشكلية لاصدارها ٠

ومن ثم فان الدراسات القانونية التقليدية التى تسير فى اتجاه هذا التيار تتم فى حدود الدراسة القاعدية ، اى دراسة النص القانونى وشرحه وتحليله بالقيام بمجموعة محكمة من عمليات الاستدلال المنطقى المجرد وتقديم الفروض المدرسية التقليدية بدون دراسة الوسط الاجتماعى والواقع المعاش ، الأمر الذى يؤدى الى ظهور فجوة واسعة بين التشريع من جهة وبين الواقع الاجتماعى من جهة أخرى ، فيحدث ما يمكن ان يسمى بظاهرة الفصام بين القانون والمجتمع ، وينعكس ذلك على كثرة التعديلات التشريعية على نحو يكشف مدى عجز المشرع عن فهم الواقع الاجتماعى[١] ٠

(★) دراسة أعدها الأستاذ على فهمى حين كان معارا خبيرا أول للمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ببغداد ، وقدمت الى الحلقة الدراسية عن « الوضع القانونى للطفل » (بغداد ـ ٢٦ فبراير/أول مارس ١٩٧٩) ٠

(١) على فهمى ، نحو ترشيد التشريع الجنائى ، تقرير بندوة علمية بنادى القضاة بالقاهرة (١٤ تشرين ثانى / نوفمبر ١٩٦٨) ٠

وأيضا على فهمى ، بحوث علم الاجتماع القانونى فى مصر ، المجلة الجنائية القومية ، القاهرة ، المجلد ١٢ ، العدد ٣ ، تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٦٨ ، ص ٥٨٤ ٠

(ب) تيار على العكس تماما من التيار السابق ، يقوم على الاهتمام بالخلفيه الاجتماعيه والاقتصاديه والثقافية للعلاقة او لمجموعه العلاقات التى يحكمها النص القانونى ، كما يهتم ايضا بالدراسة التطورية للقاعدة القانونية فى ظل تغير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والتغير الذى يلحق بالمناخ الثقافى بصفة عامة فى المجتمع ككل •

٢ ـ ولا شك فى أن التيار الأول أسبق تاريخيا وأرسخ جذورا ، يستمد أصوله وتقاليده من القانون الرومانى والقانون الدينى بصفة عامة ، بما يضفيه ذلك على القاعدة القانونية من قدسية واحترام • بيد أن هذا لا ينفى ـ بالأقل فى حدود الفقه الاسلامى ـ المحاولات الجادة والمبدعة لعدد من الفقهاء المجتهدين وعلى الأخص فى ميدان القياس والاستحسان والمصلحة المرسلة(٢) •

فلقد جاهر بعض الفقهاء المسلمين بتقديم المصلحة على النص والاجماع ، فذهب الامام نجم الدين الطوفى الحنبلى (المتوفى عام ٧١٦ هـ) ، الى أنه اذا تعارضت المصلحة مع النص والاجماع (وجب تقديم رعاية المصلحة عليهما بطريق التخصيص والبيان لهما)(٣) •

وذلك لأن (مصلحة سياسة المكلفين فى حقوقهم معروفة لهم بحكم العادة والعقل ، فاذا رأينا الشرع متقاعدا عن افادتها علمنا أنا أحلنا فى تحصيلها على رعايتها)(٤) •

٣ ـ ويرتبط كل من هذين الاتجاهين الأساسيين بمعين فكرى مستقل ، ويؤلف مع غيره من الروافد بناء نظريا مستقلا ومتكاملا •

فالتيار الشكلى فى تفسير القانون يصدر عن الفلسفة المثالية التى ترى كل الأمور جزئية لا ارتباط بينها كما تراها فى نفس الوقت مطلقة ، فالمجتمع ـ فى أى زمان واى مكان وفى كل زمان وفى كل مكان ـ مقولة مطلقة ، وكذلك الانسان ، وكذلك أيضا القواعد القانونية او ما يطلق عليه أحيانا القانون الطبيعى •

---

(٢) يراجع فى تفصيل ذلك : أستاذنا الشيخ عبد الوهاب خلاف ، علم أصول الفقه وخلاصة تاريخ التشريع الاسلامى ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ١٩٤٧ •

(٣) صبحى محمصانى ، فلسفة التشريع فى الاسلام ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٥٢ ، ص ١٦٣ •

(٤) السيد محمد رشيد رضا ، مجلة المنار ، القاهرة ، المجلد التاسع ، ص ٥٤٧ •

أما التيار الموضوعي في تفسير القانون فيصدر عن الفلسفة الوضعية العلمية التي ترى الأمور مترابطة كما تراها في نفس الوقت نسبية ، ولذلك فان هذا التيار حديث النشأة يرتبط ببزوغ المدرسة الوضعية وتقدم منجزات العلم التجريبي ، وبقدر ما يسعى التيار الأول لتجميد الأوضاع القانونية في أطرها التقليدية لحماية مصالح مجتمعية راسخة . فان التيار الثـــانى يحمل التغيير والتجدد في أنسجة القواعد القانونية ، بيد أن هذا التيـــار الثانى الذى يستنير بمعطيات الواقع الاجتماعي والاقتصادى والثقافي كمـــا تكشف عنه الدراسات السوسيولوجية والعلم الاجتماعي بصفة عامة ، يستخدم مضمونه عادة في خدمة المصالح التي يحميها نظام المجتمع المعنى ككل ، ومن هنا يمكن استخدامه لتقنين مصالح الرأسمالية في مجتمع ما ، كما يمـــكن استخدامه أيضا للتعبير عن مصالح الجماهير العريضة في مجتمع آخر .

ويظهر ذلك بوضوح من تتبع تطـــــوير مفهوم الضبط الاجتماعي Social control في التراث السوسيولوجي الأمريكي ومدى استجابـــة الدراسات التي أجريت في هذا الميدان لحاجات البورجوازية والرد على الحركات الاجتماعية التقدمية التي قدمت بدائل للنظام الرأسمالى كحل لأزمة المجتمع الغربي(٥) .

٤ ـ ورغم حداثة علم الاجتماع القانوني فان ثمة علماء اجتماع من ذوى الشهرة قد عالجوا موضوعاته في مؤلفاتهم ، من أمثال ارليتش ، وفيبر ، وجورفيتش(٦) .

الا أن الجدل ما يزال حول ذاتية وشرعية وجود علم للاجتماع القانوني، وتقدم الادبيات السوسيولوجية تعريفات كثيرة لهذا الفرع من فروع العـــلم الاجتماعي لعل اهمها تعريف (كاربونييه) CARBONNIER الى أن علم الاجتماع القانوني يدرس ، الجانب القانوني من الظاهرة الاجتماعية

---

(٥) عزت حجازى ، مفهوم الضبط الاجتماعي ـ دراسة في سوسيولوجية المعرفة ، المجلة الجنائية القومية ، القـــاهرة ، المجلد ١٢ ، العدد الثالث ، تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٩ ، ـ ص ٥٧٥ .

6) EHRLICH, F. Fundamental principles of the Sociology of law, Mass., Harvard Univ. Press, 1936.
— WEBER, M., On law in Economy and Society, N.Y., 1967.
— GURVITCH, G., Sociology of law, London, 1955.

باستخدام مناهج وأدوات البحث المعروفة فى علم الاجتماع بالاضافة الى مناهجه الخاصة ، فما يدرسه القانون كقاعدة يدرسه علم الاجتماع القانونى كظاهرة(٧) . اذ بينما يدرس القانون القاعدة القانونية دراسة عضوية من الداخل ، فان علم الاجتماع القانونى يدرس القاعدة القانونية أيضا انما كظاهرة تتصل بظواهر أخرى ، اى يدرسها من الخارج . فهو يدرس الآثار الاجتماعية التى تنتج عن تطبيق القاعدة القانونية فى المجتمع أى أن علم الاجتماع القانونى يقدم التفسير العلمى للقانون وفى نفس الوقت فانه يمهد للتوصل الى أكثر الصيغ التشريعية ملاءمة للمجتمع(٨) .

وتزيد أهمية الاعتماد على بحوث علم الاجتماع القانونى فى مراحل التغير الاجتماعى السريع ، فنحن - فى الوطن العربى - نشهد مظاهر عديدة للتغير الاجتماعى وبمعدلات أسرع بكثير عما ذى قبل نتيجة ظروف محلية وعالمية كثيرة ومتشابكة ، فضلا عن التجارب الاجتماعية التى شهدتها بعض أجزاء وطننا العربى فى العقود الآخيرة بالاضافة الى ما ترتب على أكتشاف واستخراج النفط فى عدد من الأقطار العربية من نتائج بالغة الأهمية على البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

٥ - ويمكن أن نضرب أمثلة لكثير من المجالات التشريعية التى تستطيع بحوث علم الاجتماع القانونى أن تسهم فى ترشيد التشريع ، فعملية صياغة التشريعات يمكن أن يسهم علم الاجتماع القانونى فيها مساهمة فعالة بأن يضع أمام المشرع الحقائق الاجتماعية بطريقة موضوعية تسمح بأن يقوم التشريع على أسس سليمة ، كذلك ففى مجال اصدار الاحكام القضائية ميدان خصب للبحوث الاجتماعية ، اذ كشفت دراسات علم النفس القضائى عن أن ثمة قواعد تسيطر على ديناميات القضاة وهم بصدد اصدار احكامهم ، كما يمكن اجراء بحوث ميدانية تتعلق بقياس الآثار الاجتماعية للتشريعات

---

7) CARBONNIER, J.; Sociologie Juridique (Sociologie du droit de la famille), Cours dectylographic, Paris, Sans date

نقلا عن : السيد ياسين ، علم الاجتماع القانونى والسياسة الجنائية - ملاحظات منهجية ، المجلة الجنائية القومية ، القاهرة ، المجلد ١٢ ، العدد ٣ ، تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٦٩ ، ص ٥٣٢ - ٥٣٣ .

(٨) على فهمى ، علم الاجتماع القانونى والسياسة الجنائية ، دراسة مقدمة الى الحلقة العربية الثانية للدفاع الاجتماعى ضد الجريمة ، المنظمة العربية للدفاع الاجتماعى ، القاهرة ، ١٠ - ١٣ شباط / فبراير ، ١٩٦٩ .

من جهة وللاحكام القضائية من جهة أخرى ، فمجرد صدور التشريع ليس سوى خطوة نحو محاولة ضبط الظاهرة ، أما ماذا يحدث فعلا فى التطبيق بعد صدور التشريع فهذا يعد من بين الموضوعات الهامة التى يسعى علم الاجتماع القانونى للكشف عنها ، كذلك فان اتجاهات الاحكام القضائية (الجنائية) فى فترة ما نحو التشديد أو التخفيف فى نطاق الحدين الادنى والأقصى للعقوبة وتأثير ذلك على الزيادة أو التقليل من ظاهرة اجرامية معينة وظاهرة العود الى ارتكاب الجريمة ، كل ذلك مما يمكن أن تهتم به بحوث علم الاجتماع القانونى ، كذلك يمكن دراسة العوامل الاجتماعية والثقافية التى تؤثر على ممارسة العدالة وتطبيقها فى المجتمع ، فعلى سبيل المثال كشفت دراسة استطلاعية فى ميدان الشهادة فى القضايا الجنائية فى القطر المصرى ان غالبية المبحوثين (٨٨٪) يرون ان الظروف الاجتماعية تؤثر على موضوعية الشهادة مثل علاقات الصداقة والجوار والقرابة والفقر والخوف من أرباب العائلات الكبيرة وذوى النفوذ[٩] . ولا شك فى أن هذا يكشف عن ان التنظيم القانونى للشهادة شىء والممارسة فى الواقع شىء آخر .

كما يمكن ان تكون تشريعات الأسرة أو ما اصطلح على تسميتها بتشريعات الأحوال الشخصية محل اهتمام بحوث علم الاجتماع القانونى ، ذلك ان الأسرة كنظام اجتماعى هام لا تقوم فى فراغ ، بل تقوم على أساس متين من نظام العلاقات الاجتماعية والاقتصادية فضلا عن تأثرها بالمناخ الثقافى السائد ، ذلك كله يستطيع علم الاجتماع القانونى ان يسعى الى فهمه فهما علميا سليما ، الأمر الذى يرشد خطى الآلة التشريعية، كما أن قياس الآثار الاجتماعية التى تترتب على صعيد تعديلات تشريعية أساسية فى مجال الأسرة لمن الأهمية بمكان كبير فى تطوير التشريع وتحديثه وجعله أكثر ملاءمة للواقع[١٠] .

٦ ـ ويكفى ان نشير الى أن نظام الأسرة ينتظم عددا كبيرا من الأنظمة الاجتماعية الهامة مثل الزواج والطلاق والحضانة والنفقة والتربية والسلطة الأبوية والميراث ، وان نظاما فرعيا منها كنظام الزواج ينتظم بدوره عددا من

---

(٩) السيد ياسين ، الشهادة فى القضايا الجنائية ـ بحث ميدانى فى علم الاجتماع القانونى، المجلة الجنائية القومية ، القاهرة ، المجلد ١٢ ، العدد ٣ ، تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٦٨ ، ص ٦١٤ .

(١٠) على فهمى ، بحوث علم الاجتماع القانونى فى مصر ، المجلة الجنائية القومية ، القاهرة المجلد ١٢ ، العدد ٣ ، تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٦٩ ، ص ٦٠٥ .

الانظمة الفرعية المتشابكة كالمهر والخطبة والشبكة ومراسم العقد وأركانه والعلاقات بين الزوجين وبين كل منهما والأسرة الأصلية للطرف الآخر ، نظرة واحدة الى ذلك كله كفيلة بالاقتناع بأن تنظيم ذلك كله تشريعيا يحتاج الى عدد ضخم من الدراسات السوسيولوجية الهامة ، اذا أريد لتشريعات الاسرة أن تضبط وان تنظم — بنجاح — هذه العلاقات الاجتماعية الهامة التى تلعب هى الأخرى ادوارا هامة فى تنظيم المجتمع ككل(١١) ٠

٧ — بل ان التشريعات المتعلقة بالأسرة وعلى الأخص منها ما يتعلق بالمركز القانونى للمرأة فى المجتمع ، تتبادل التأثر والتأثير مع اسهام المرأة فى العمليات الانتاجية ، بمعنى ان تنامى المركز القانونى للمرأة يتأثر ايجابا وسلبا بدورها فى احداث التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، كما يؤثر هو بالتالى — اى المركز القانونى — فى دورها التنموى(١٢) ٠

٨ — وتحتل التشريعات المتعلقة بالطفولة مرتبة كبرى من حيث مدى أهمية استخدام بحوث علم الاجتماع القانونى فى ترشيدها وتطويرها ، وغنى عن البيان ان الطفولة هى صانعة المستقبل ، وهى المعين الأساسى لمستقبل الأمة ، الأمر الذى يجعل من الضرورى الاهتمام بتشريعات الطفولة بحيث تصدر ملبية لاحتياجاتها مسهمة — على نحو ايجابى — فى سبيل أجيال قادرة على تحمل امانة مستقبل أكثر اشراقا ٠

٩ — وكثيرة هى الجوانب التى تحتاج فى تنظيمها الى معالجات تشريعية، اعتبارا من الحمل والميلاد الى سن النضج مرورا بمراحل العمر المختلفة التى تندرج تحت الطفولة ٠

ويكفى أن نذكر — هنا — التشريعات الصحية التى تحكم رعاية الأمومة وتحرم الاجهاض الا فى حالات معينة ، وتنظيم التطعيم الطبى ضد الأمراض، والتشريعات التى تنظم الحضانة والنفقة ، وتلك التى تجرم هجر العائلة ،

---

(١١) ثروت أنيس الأسيوطى ، نظام الأسرة بين الاقتصاد والدين — الجزء الأول (الشرائع البدائية وبنو اسرائيل) ، والجزء الثانى (شريعة الأقباط الارثوذكس) ، القاهرة ، ١٩٦٧ — ١٩٦٨ على التوالى ٠

(١٢) على فهمى ، العلاقة بين دور المرأة المصرية فى التنمية وتطور التشريعات الخاصة بالأسرة فى مصر — دراسة للأوضاع الراهنة وآفاق المستقبل ، المجلة الاجتماعية القومية ، القاهرة ، المجلد ١٤ ، العدد ١٠ — ٣ ، ١٩٧٧ ، ص ٧٤ ص ٩٠ ٠

والتشريعات المنظمة للعملية التعليمية والتربوية بما فى ذلك المؤسسات المعنية بالموهوبين وبالمعوقين ، والتشريعات التى تعالج انحراف الأحداث ٠٠ الخ ، ولا شك في أن ضبط وتنظيم تلك الميادين المتسعة المتشابكة بالاداة التشريعية، يجب أن يسبقه وأن يواكبه جمع البيانات والحقائق الاجتماعية والنفسية بطرق علمية منتظمة أى بمعنى آخر باستخدام مناهج البحث الاجتماعى العلمى ٠

١٠ ـ وتجدر الاشارة ـ هنا ـ الى دراسة ميدانية هامة أجرتها وحدة بحوث الأسرة بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ببغداد تحت اشرافنا بمناسبة السنة الدولية للطفل ١٩٧٩ فى ميدان ترشيد تشريعات الطفولة فى مجالين هامين ، هما مجال الاحوال الشخصية ومجال الدفاع الاجتماعى (معاملة الأحداث الجانحين والمعرضين للجناح) ، ذلك بقياس اتجاهات القضاة والحكام العاملين فى هذين المجالين نحو تقييم الأوضاع التشريعية الراهنة من واقع الخبرات العملية اليومية ، تمهيدا لاستحداث التعديلات التشريعية الضرورية ، اذ توجهت هيئة البحث باستفتاء علمى الى عينة ممثلة من قضاة الأحوال الشخصية وحكام قضاء الأحداث لاستطلاع آرائهم ، كما أجرت هيئة البحث عددا من المقابلات العلمية باستخدام كشف بيانات (استمارة) معدة خصيصا لذلك مع عينة مختارة من الآباء والأمهات حول نفس الموضوع ٠

١١ ـ ولعل الدعوة الى ترشيد تشريعات الأسرة والطفولة باستخدام البحوث فى ذلك الميدان الحديث والهام وهو علم الاجتماع القانونى ، لعل هذا ان يكون البداية الحقيقية لاستخدام البحث الاجتماعى العلمى فى مجالات أخرى لترشيد خطى الأجهزة التشريعية ، حتى يأتى التشريع أكثر ملاءمة لنسيج المجتمع وللبيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وبذلك تقل الفجوة بين الواقع من جهة وبين التشريع من جهة أخرى ٠

Sociology of Law,
Its Role in Rationalizing Legislations
of Family and Child, with special reference to Iraq(1)

Aly Fahmy

The writer mentioned the two main current points of view towards the legal text : the traditional and the sociological.

The sociological one, though had emerged recently in modern legal literature, yet it has some traces in radical Islamic legal doctrine.

The writer also mentioned the many legislative areas, in which sociology of law can play a very important and inevitable role in designing more accurate legislations to face the real needs of a given society.

Penal laws are not but an example. Many important social institutions, i.e. marriage, divorce, women's legal situation, and child's legal rights, cannot be organised by efficient legislations without undertaking many reliable empirical researches covering the detailed aspects of the mentioned social institutions.

(1) A brief summary of a paper presented to the seminar on "legal situation of child". Baghdad (26 feb. — 1 march 1979).

صورة المرأة فى وسائل الاعلام

الأستاذ عاطف عدلى العبد(★)

مقدمـــــة :

تساعد عدة عوامل على تدعيم النظرة التقليدية الى المرأة منها : الأمية ، التراث الشعبى ، والعادات والتقاليد الاجتماعية ، والزواج المبكر ، والنظرة الى المرأة من خلال الجنس وانجاب الأطفال ـ وخاصة الذكور ـ والقوانين التقليدية وعدم الاعتراف بدور المرأة الانتاجي والأفكار التقليدية عن طبيعة المــــرأة وتكوينها ودورها فى المجتمع ونظرة المرأة ـ وخاصة المرأة القروية الى نفسها، والى زوجها نظرة تنطوى على الاتكالية وعدم الشعور بالأمن والأمان ، والاعتقاد بأنها فى مرتبة أدنى من الرجل والصورة النمطية للمرأة فى الأمثال الشعبية والكتب المدرسية ووسائل الاعلام(★★)(١) ٠

ونحاول فى هذه الدراسة الموجزة أن نقدم استعراضا أوليا لعينة من الأبحاث التى تناولت الصورة التى تقدم بها المرأة فى وسائل الاعلام(٢) ، حيث تبين من غالبية الدرسات التى أجريت عن صورة المرأة فى وسائـــل الاعلام أن هناك تحيزا فى صورة المرأة وأدوارها المختلفة وأن هذا التحيز ينطوى على تزييف للواقع يشكل عائقا أمام مشاركة المرأة فى عمليـــة التنمية(٣) ٠

صورة المرأة فى الاعلانات التليفزيونية(٤) :

أجرت المنظمة القومية للنساء فى الولايات المتحدة الأمريكية N.O.W. دراسة عن صورة المرأة فى الاعلانات التليفزيونية حيث تم تحليل ١٢٤١ اعلانا تليفزيونيا ، ونشرت مجلة New York Times عام ١٩٧٢ نتائج هذه الدراسة ومنها أن ٣٧٫٥٪ من الاعلانات عينة الدراسة أظهرت المرأة كتابـع

★ مدرس الاذاعة المساعد بكلية الاعلام ـ جامعة القاهرة ٠

★★ الرقم يشير الى المرجع فى نهاية هذه الدراسة ٠

للرجل ، كما ظهرت المرأة فى ٧ر٢٢٪ من هذه الاعلانات تؤدى أعمالا منزلية غير هامة ، وتعتمد على الرجل فى ٩ر٣٣٪ من هذه الاعلانات ، وخاضعة للرجل مستسلمة لأوامره فى ٤٣ر٢٪ ، كما صورتها الاعلانات التليفزيونية كموضوع جنسى فى ٥ر١٦٪ وكغبية فى ١ر١٧٪ ، وكخادمة للرجل فى٦ر٤٢٪ من هذه العينة(٥) •

وأظهرت نتائج أربع دراسات عن صورة المرأة فى اعلانات التليفزيون التجارى مايلى(٦) :

تظهر المرأة أكثر فى الاعلان عن المنتجات المنزلية والصحية وأدوات التجميل حيث تبين فى احدى هذه الدراسات أن ٧٥٪ من الاعلانات التى تظهر فيها المرأة اعلانات عن مزيلات العرق ومعاجين الأسنان والصابون ،ويقل احتمال ظهور المرأة فى الاعلانات الخاصة بالسيارات والزيوت والبنزين والميكانيكا والعقاقير والأدوات الطبية مما يدعم النظرة التقليدية الى المرأة ، والتى تعتبر - ضمن أشياء أخرى عديدة - أن عمل المرأة هو : المنزل •

كما تقوم المرأة فى أغلب الاعلانات بالوظائف والأعمال المنزليةالتقليدية، بينما يظهر الرجال فى مختلف الوظائف ، فعلى سبيل المثال : ٣٨٪ من النساء اللاتى ظهرت فى الاعلانات - عينة الدراسة - ظهرن يؤدين أعمالا داخل المنزل كالتنظيف والغسيل وطهى مقابل ١٤٪ فقط من الرجال يؤدون هذه الأعمال ، ويسيطر ٨٦٪ من الرجال على وظائف رجال الاعمال والاداريين والبائعين ، وظهروا كمستفيدين من الأعمال التى تنجزها المرأة بنسبة ٥٤٪ فى اعلانات الطعام وبنسبة ٨١٪ فى اعلانات النظافة •

ولذلك نحذر من خطورة استخدام الفيلم الاعلانى الاجنبى - والذى يستخدم بكثرة فى تليفزيون مصر(★) - لأننا فى هذه الحالة نقدم لجمهورنا نفس الصورة غير الواقعية عن المرأة ودورها فى المجتمع ، ولقد تبين من دراسة

(★) بلغت نسبة الاعلانات فى التليفزيون المصرى أعوام ١٩٧٥ (٤٪) ، ١٩٧٦ (٢ر٣٪) ، ١٩٧٧ (٨ر٢٪) . ١٩٧٨ (٤٦ر٢٪) ، ١٩٧٩ (٣ر٣٪) وتبين من دراسة د• سوسن عبد المالك لاعلانات التليفزيون المصرى تزايد الارسال الاعلانى للاعلانات الأجنبية من ٧ر٧٪ عام ١٩٧٥ الى ٨ر٢٥٪ عام ١٩٧٦ الى ٥ر٦٦٪ عام ١٩٧٧ وذلك لزيادة اقبال المعلنين الأجانب أو الذين ينتجون فى مصر سلعا أجنبية المنشأ فى الأصل على التليفزيون لادراكهم لأهميته كوسيلة اعلانية •

تحليلية لاعلانات التليفزيون فى مصر(٧) اعتماد كثير من الاعلانات على الأفلام الاعلانية المصورة فى الخارج سواء قدمت بتعليقها الأصلى أو صاحبها تعليق محلى ، فهذه الصورة الأجنبية التى تنقل للمشاهدين عن طريق الاعـــلان لا تناسب مجتمعنا على الاطلاق .

وتبين من الدراسة القيمة السابق الاشارة اليها أن حوالى ٩٠٪ مـــن الاعلانات التليفزيونية التى ظهرت بها المرأة استخدمت المرأة الجميلة الـتى ليس لها أى دور سوى ابراز جمالها لجذب الانتباه للاعلان ، أمـــا ال ١٠٪ الباقية ، فقد أظهرت المرأة فى صورة ربة البيت البسيطة التى تقوم بالأعمال المنزلية ، وظهر ذلك فى بعض اعلانات الخلاطات والغسالات والمنظفات والأدوات المنزلية ، كذلك ظهر هذا الدور للمرأة فى بعض اعلانات أغذية الأطفال والشاى والألبان المجففة ولم يكن لدور المرأة العاملة وجود فى الاعلانات المعروضـــة فى التليفزيون المصرى خلال فترة الدراسة ٧٤ ــ ١٩٧٧(٨) .

صورة المرأة فى اعلانات المجلات :

وتتفق نتائج الدراسات السابقة مع نتائج دراسة أخرى أجريت عـــام ١٩٧١ ــ حول كيفية تصوير المرأة فى اعلانات المجلات حيث تبين من تحليل اعلانات ثمان مجلات أمريكية واسعة الانتشار أن المرأة تصـــور فى أدوار محدودة ، ومكانها المنزل ولا تستطيع اتخاذ القرارات الهامة أو القيـــام بأعمال هامة ، لأنها تابعة للرجل ، ومازال ينظر اليـــها كموضوع جنسى مثير(٩) .

صورة المرأة فى الدراما التليفزيونية :

وأظهرت دراسة نانسى تيدسكو .Tedesco, N عن الدراما التليفزيونية المذاعة فى الفترة النهارية أن عدد الرجال يزيد عن عدد النساء (٧٠٪ مقابل ٣٠ ٪ ويظهر الرجال دائما فى أدوار بطولية ، بينما تظهر النساء فى أدوار الضحية والأدوار الكوميدية بينما الرجال فى أدوار جادة ، وظهر أكثر من

للاستزادة انظر المراجع الآتية :

ــ سوسن عبد المالك : « تحليل مضمون الرسالة الاعلانية التليفزيونية : دراسة تحليلية على اعلانات التليفزيون فى مصر » . **رسالة الدكتوراه** (القاهرة : كلية الاعلام ، ١٩٨٠) ، ص ٤٤٠ ــ ٤٥٣ .

ــ عاطف عدلى العبد : الاذاعة والتليفزيون فى مصر . تأليف : عاطف عدلى العبد ، تقديم صلاح عبد القادر (القاهرة : اتحاد اذاعات الدول العربية ، ١٩٨٠) ص ١٤٢ ــ ١٤٤ .

نصف الشخصيات النسائية متزوجات مقابل أقل من الثلث من الشخصيات النسائية ، كما ظهر ثلثا الشخصيات النسائية بدون عمل مقابل نصف الرجال فقط ، كما ظهر الرجال في أدوار عنف والنساء ضحايا لهذا العنف ، وظهرت أخيرا شخصيات الرجال : أقوى ، وأذكى وأكثر توازنا ومنطقية ، بينما ظهرت المرأة أكثر جاذبية وصراحة(١٠) .

صورة المرأة في برامج الأطفال التليفزيونية :

وأجرت الباحثتان لونج وسيمون Long & Simon دراسة عن صورة المرأة في برامج الأطفال التليفزيونية عام ١٩٧٤ ، وأظهرت الدراسة أن المرأة صورت في البرامج عينة الدراسة من وجهة نظر تقليدية ، فلم تظهر أى سيدة متزوجة ، تعمل خارج المنزل ، بل ان السيدة الوحيدة التى ظهرت تعمل خارج المنزل كانت فى وظيفة خالية من السلطة والاحترام ، كما صورت المرأة كغبية وعاطفية ومعتمدة على زوجها أو صديقها(١١) .

كما درست ليندا بوسبى Busby, L. برامج الأطفال فى الشبكات التجارية للتعرف على النظرة الى ادوار الرجل والمرأة فى المجتمع كما تصورها برامج الأطفال فى الشبكات التجارية ، فوجدت فى البرامج عينة الدراسة أن المرأة عند مقارنتها بالرجل تكون فى هذه البرامج : أقل طموحا وحبا للتنافس وميلا للمغامرة ومعلومات واستقلالا واجتهادا وشجاعة وصبرا وميلا للرئاسة ومنطقية وتعقلا ، وتكون أكثر ودا وحبا وحساسية ورومانسية وخضوعا واستسلاما ورقة وانطواء على النفس وميلا للمنزل وبصفة عامة : أضعف من الرجل وأكثر اعتمادا على الآخرين(١٢) .

ويتضح من الاستعراض السابق خطورة المضمون الاجنبى وتحيزه ضد المرأة ومن هنا تنبع خطورة عرضه فى التلفزيون المصرى لأنه يقدم لجمهورنا نفس الصورة النمطية المتحيزة ضد المرأة ، ولا يقدم الادوار المتنوعة للنساء كما هى موجودة فى المجتمع ، كما تقول د . جيهان رشتى مما يحول دون - تغير هذه النظرة التقليدية التى تشكل عاملا هاما من عوامل تدعيم الوضع التقليدى للمرأة(١٣) .

ومما يذكر فى هذا الصدد أن مصر تستورد - وفق الاحصائيات العالمية أكثر من ٤١٪ من برامجها التليفزيونية(١٤) ، وتبين من دراسة حديثة أن مصرا استوردت خلال عام ١٩٧٢ حوالى ٤١٪ من برامجها التليفزيونية(١٥) ، كما تبين من واقع الحصر الشامل للبرامج الأجنبية الواردة الى التليفزيون

المصرى من مختلف الدول خلال الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٧٨[١٦] ان اجمالى ساعات البرامج الواردة فى تلك الفترة قد بلغت حوالى ١٧ر٥٧٣٢ ساعة ، رفض منها ٧٨ر١١٢٦ ساعة بنسبة ٦٥ر١٩٪ من اجمالى الساعات الواردة ، والتى نتمنى أن يكون أحد أسباب هذا الرفض : تضمنها صورة تقليدية متحيزة ضد المرأة ، حتى لا يهدم التليفزيون كل ما تقدمه الدولة من مكاسب للمرأة المصرية .

صورة المرأة فى القصص الخيالية فى المجلات[١٧] :

ودرست الباحثة فرانزو Franzwa أدوار الجنس فى عينة عشوائية من القصص المسلسلة التى نشرت فى بعض المجلات فى الفترة من ٤٠ - ١٩٧٠ ، وتبين أن المرأة صورة فى هذه العينة فى واحد من المحاور الأربعة الآتية : وحيدة تبحث عن زوج ، ربة بيت ، امرأة غير متزوجة (عانس)، أرملة أو مطلقة تبحث عن زوج ، أى أن العامل الوحيد المشترك بينهن هو وجود أو عدم وجود رجل فى حياتهن .

كما تبين من القصص ، عينة الدراسة اعدام ١٩٤٠ ، ١٩٤٥ ، ١٩٥٠ أنه من بين ٦٦ أمرأة متزوجة توجد ست سيدات لهن أعمال خارج المنزل بنسبة ٩٪ تقريبا ومن بين هؤلاء السيدات المتزوجات الست اثنتان فقط لا تصادفهما مشاكل .

كما لم تظهر فى القصص عينة أعوام ١٩٥٥ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦٥ ، ١٩٧٠ أى امرأة متزوجة لها عمل خارج المنزل[١٨] .

صورة المرأة فى الصحف والمجلات المصرية :

تبين من الدراسة التحليلية لمضمون عينة من صفحات المرأة فى صحيفتى الأهرام والأخبار ومجلة حواء فى الستينات والسبعينات[١٩] ، أن هذه الصحف تدعم النظرة التقليدية للمرأة وتبرز الجوانب المختلفة من اهتمامات المرأة مثل : الأزياء ، المكياج ، تسريحة اليوم وسائر الموضوعات المشابهة التى لا تمس فى الواقع سوى الشرائح العليا من نساء الطبقة الوسطى خصوصا الفئات النسائية غير المنتجة ، ولا تحاول صفحات وأبواب المرأة الاقتراب من مشاكل الغالبية العظمى من نساء مصر فى الريف أو الأحياء الشعبية .

وتبين من دراسة استطلاعية عن صورة المرأة كما تقدمها القصص القصيرة بمجلة حواء الأسبوعية حيث تم تحليل مضمون ثمان وعشرين قصة

قصيرة نشرت فى مجلة حـــواء من ١-١١-١٩٧٥ حتى ٣١-١-١٩٧٦(٢٠)
ما يلى :

- ظهرت المرأة فى معظم القصص كأنثى فى المقام الأول ، وتابعة للرجل عليها ارضاؤه وخدمته والتضحية من أجله ٠

- صورت المرأة فى موقع الزوجة ذات المركز الثانوى والتابعة للرجل ، وفى موقع الأم التى تسعى وتفضل انجاب الأطفال الذكور على الاناث وفـى موقع الأبنة المطيعة التى تدور حياتها حول الزواج ، فاذا أصبحت زوجـــة استسلمت لزوجها وضحت بنفسها وعملها من أجله ٠

- وصور سلوك المرأة فى هذه العينة من القصص بشكل عاطفى وسلبى حيث ظهرت المرأة محتاجة الى سند وعون وضعيفة غير قادرة على مواجهـــة المشكلات على استعداد لترك عملها والتفرغ لخدمة زوجها والقيام بدور ربة البيت والأم ٠

وتبين من هذا الاستعراض لعينة من القصص القصيرة المنشورة بمجلة حواء أنها تساعد على تدعيم النظرة التقليدية الى المرأة ولا تعكس التقـدم الذى حققته ولا تعكس مساهمات المرأة الفعلية فى الحياة حيث تغيب صورة المرأة العاملة المنتجة المشاركة للرجل فى كل مجالات الحياة ٠

صورة المـــرأة فى السينما :

وتنالت عدة دراسات صورة المرأة فى الفيلم السينمائى ، فعلى المستوى العالمى صدرت عام ١٩٧٣ ثلاث دراسات عن صورة المرأة فى السينـــما الأوروبية والأمريكية(٢١) كما نشرت سوزان هلال مقالا عن صورة المـــرأة الأفريقية فى الفيلم(٢٢) ، وعقد فى عام ١٩٧٦ بالهند سيمنار عن دور وسائل الاعلام فى تغيير الاتجاهات والممارسات الاجتماعية نحو المرأة ، وتضمن بعض الدراسات عن صورة المرأة الآسيوية فى الفيلم(٢٣) ٠

ويكشف استعراض هذا الانتاج الفكرى عن صورة المرأة فى الفيـــلم فشل السينما بصفة عامة فى عكس التغيرات الايجابية الحادثة فى أدوار المرأة وسلوكها فى المجتمع المعاصر وتركيزها الشديد على المرأة كموضـــوع جنسى(٢٤) ٠

وعلى المستوى القومى والمحلى تناولت عدة دراسات صورة المرأة فى

الرواية الأدبية(٢٥) ولكن تعتبر دراسة منى الحديدى عن صورة المرأة فى الفيلم المصرى(٢٦) دراسة شاملة تكفى لايضاح هذه الصورة ، لأن معظم هذه الروايات انتجت أفلاما ، وخضعت لدراسة تحليلية فى هذا البحث حيث حللت د ٠ منى الحديدى ٤١٠ فيلما ، تضمنت ٤٦٠ شخصية نسائية ، وأثبتت الدراسة أن السينما المصرية قدمت المرأة فى صورة غير لائقة : فهى اما منحرفة السلوك أو منحرفة الفكر أو الاثنان معا ، كما صورت المرأة من زاوية الأنثى التى لا تربطها بالمجتمع وحركته أية صلة قريبة أوبعيدة ، كما وجهت السينما المصرية عناية خاصة لدور المرأة الفنانة التى صورت بنسبة ٩٫٥٪ من أدوار البطولة النسائية فى هذه الدراسة ، كما وجهت السينما المصرية عناية خاصة لدور المرأة المنحرفة حيث أسند دور البطولة ٢٥ مرة لممثلات يقمن بأدوار المرأة المنحرفة : كالعاهرة أو العضو فى عصابة ، أو النشالة ، أو الشحاذة ٠٠٠ الخ ، كما ركزت السينما المصرية على الجوانب الانحرافية فى شخصية الطالبة ، وتحولت الجامعة فى الافلام المصرية الى مكان للانحراف وليس لتحصيل العلم ، وبينما تبلغ نسبة المرأة الريفية ٣٠٪ من سكان مصر ، لم تصورها السينما المصرية الا بنسبة ٤٫٥٪ من اجمالى الشخصيات التى صورتها ، وحتى فى هذه الافلام القليلة لم تتناول السينما المصرية الدور الذى تلعبه المرأة فى حياة الريف المصرى ، وقدمت المرأة العاملة فى ٢٠٫٥٪ من اجمالى الشخصيات السينمائية النسائية ، وقدمت ربة البيت فى ٢٢٪ من هذه الشخصيات النسائية ، وأبرزت الأفلام المصرية نظرة الرجل التقليدية الى المرأة سواء كجسد جميل أو كدمية يلهو بها ويسعد بمداعبتها أو كلعوب تسعى لاصطياد الرجال ، وبذلك تدعم السينما المصرية النظرة التقليدية الى المرأة نصف المجتمع ٠

ولعله من المناسب أن نذكر أن هذه الصورة النمطية لدور المرأة فى المجتمع التى تقدمها وسائل الاعلام ، تتجمع مع مؤشرات الوضع الاجتماعى الأخرى للمرأة مثل تفضيل الذكور على الاناث ، وحرمان المرأة - فى الغالب من حقها فى اختيار الزوج ، وحق الرجل المطلق فى طلاق زوجته ، وتعدد الزوجات ، وحرامانها أيضا من التعليم والتوظف وممارسة الحياة السياسية، وتدعم هذه الأوضاع : الأمية والتراث الشعبى والعادات والتقاليد الاجتماعية والزواج المبكر والنظرة الى المرأة من خلال انجاب الذكور ولافكار التقليدية ٠٠ الخ ٠

ويتجمع هذه المؤشرات وتصب عند وعى المرأة بذاتها ونظرتها الى العالم الذى يحيط بها - وخاصة الرجل - فتسلم بتبعيتها له ، وأنها أقل

منه كفاءة ومقدرة وقدرا ، وأنه الملاذ الذى لا تجد المرأة سبيلا سوى اللجوء اليه ، فهو صاحب الكلمة الأولى والأخيرة فى معظم الأمور مما يجعل المرأة فى الغالب تنظر الى نفسها نظرة تنطوى على الاتكالية والاستسلام وعدم الشعور بالأمن والأمان بل ان المرأة الريفية بالذات - ثلث مجتمعنا - درجت نفسها على الاعتقاد بأنها فى مرتبة أدنى من الرجل وكيفت نفسها لرغباته وكأن تكيفها هو طبيعتها الحقيقية ، فأصبحت ترى نفسها كما تتطب رغبات الرجل ، واستسلمت لا شعوريا له فهى كما تقول الأمثال (مكسورة الجناح) بينما (شوكة الرجل قوية) ولذا اعتبرت الرجل كل شىء فى حياتها ، وان حياتاه بدونه لا قيمة لها ، لأنه يمنحها القيمة الاجتماعية حيث لا ينظرالمجتمع اليها الا من خلال نظرة الرجل اليها (فاللى يقول لمراته ياهانم يقابلوها على السلالم) ، وحرمه من غير راجل زى الطربوش من غير زر) ، (واللى جوزها يقول لها ياعورة الناس تلعب بها الكورة) •

ولذلك أدعو الى اجراء دراسات تفصيلية عن صورة المرأة فى الكتب المدرسية ووسائل الاتصال والأمثال الشعبية حتى يمكن استخدام هذه الوسائل فى تغيير النظرة التقليدية الى المرأة ، وتساعد على انطلاقها لتعمل جنبا الى جنب مع الرجل لتنمية مجتمعنا •

المراجع :

(١) للحصول على معلومات كاملة عن الدور الذى يلعبه كل عامل من هذه العوامل يمكن الرجوع الى المرجع الآتى :

– عاطف عدلى العبد « دور الاذاعة الصوتية فى تغيير النظرة التقليدية الى المرأة فى القرية » رسالة ماجستير (القاهرة : كلية الاعلام ، ١٩٧٩) ص‌ص ١٣٧ – ١٧٨ ·

(٢) للاستزادة حول صورة المرأة فى وسائل الاعلام يمكن الرجوع الى المرجع الآتى :

— Ceulemans, M. & Facuconnier, G. Mass Media : The Image, Ro. and Social Conditions of Women (Paris : UNESCO : 1979).

3) Ibid. pp. 67 - 70.

(٤) للاستزادة حول صورة المرأة فى الاعلانات التليفزيونية يمكن الرجوع الى المرجع الآتى :

— Ibid pp. 7 - 14.

5) Busby, L. Sex, Role : Research on Mass Media in : Journal of Communication Vol. 25, 4 Autumn 1975 pp. 107 - 108.

6) Courtney, A.E. & whipple, T.V. Women in T.V. Commercials in Journal of Communication vol. 24, 2 spring 1974 pp. 110.

(٧) سوسن عبد المالك «تحليل مضمون الرسالة الاعلانيةالتليفزيونية: دراسة تحليلية على اعلانات التليفزيون فى مصر » رسالة دكتوراه (القاهرة : كلية الاعلام ، ١٩٨٠) ص ٦٤٠ ·

(٨) نفس المصدر السابق ص ٤١٩ ·

9) Courtney. A El Lockeretz S.W. A woman's place : An Analysis of the Roles portrayed by women in Magazine Advertisme in : Journal of Marketing Research, Vol. 8, 1 February 1971 pp 92 - 105.

— Ceulemans, M & Fauconnierg. op. cit. pp. 7 - 14.

10) Tedesco, N. Patterns in Prime Time in Journal of Communication 24. 2 spring 1974 pp. 119 - 124.

— Ceulemans, H. & Fauconnier, G. op. cit. pp. 119 - 124.

11) Long, M.L. & Simon, R.J. The Roles and Statuses of women on Children and Family T.V. programs. in Journalism Quarterly vol. 51, 1 spring 1974 pp. 107 - 110.
— Ceulemans, H. & Fauconnier, G. op. cit. pp. 23 - 24.

12) Busby, L. op. cit. pp. 112 - 113.

(١٣) جيهان رشتى ٠ أجهزة الاعلام والصورة السلبية التى تعرضها للمرأة فى : مجلة الاذاعات العربية ـ العدد ١٠٥ يولية ١٩٧٨ ص ص ٦٥ ـ ٧٠ ٠

14) Unesco. World Communications (Paris : The UNESCO press, 1975) p. 24.

(١٥) جيهان رشتى ـ مصدر سابق ـ ص ٦٣ ٠

(١٦) عدلى رضا ـ « تدفق البرامج من الخارج فى تليفزيون جمهورية مصر العربية » رسالة ماجستير (القاهرة : كلية الاعلام ، ١٩٧٩) ص ص ٩٦ ـ ١٣٩ ٠

(١٧) للاستزادة حول صورة المرأة فى القصص الخيالية فى المجلات أنظر المرجع الآتى :
— Ceulemans, M & Fauconnier, G. op. cit. pp. 32 - 47.

18) Franswa, H. Working women in fact and Fiction in Journal of communication vol. 24, 2 spring 1974 pp. 104 - 1.

(١٩) عواطف عبد الرحمن : الصحافة المصرية ودور المرأة فى التنمية فى : مجلة دراسات عربية العددان ١٠ ـ ١١ سبتمبر ١٩٧٧ ص ص ١٢٠ ـ ١٤٢ ٠

(٢٠) مصطفى سويف (اشراف) ٠ صورة المرأة كما تقدمها وسائل الاعلام : دراسة فى تحليل المضمون للصحافة النسائية اعداد : ناهد رمزى ، صفية مجدى ، سلوى العامرى ، اشراف مصطفى سويف (القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٧٧) ٠

(٢١) هذه الدراسات هى :

— Haskell, M. From Reverence to Rape : The treatment of women in the Hovies. (N.Y : Holt, Rhinehort and Winston 1973).
— Mellen, J. Women and their sexuality in the New Film. (N.Y. Horizon press, 1973).

— Rosen, M. popornevnus : Women, Movies and The American Dream. (N.Y. : Coward, McCan and Geoghehn, 1973).

22) Hall, S. African women on film in Africa Report. Vol. 22, 1 Jan. - Feb. 1977 — pp. 15 - 17.

23) Report of the seminar on the role of the Mass Media in changing social Attitudes and practices towards women. January 23 - 25 1976.

24) Ceulemans, M. & Fauconnier, G. op. cit. pp. 27 - 32.

(٢٥) أنظر المراجع الآتية على سبيل المثال :

ـ سلوى الخماشى . المرأة العربية والمجتمع التقليدى المتخلف (بيروت: دار الحقيقة ١٩٧٣) .

ـ طه وادى « صورة المرأة فى الرواية الأدبية » رسالة دكتوراة (القاهرة كلية الآداب بجامعة القاهرة د . ت) .

ـ نور شريف . المرأة فى ثلاثية نجيب محفوظ فى مجلة : عالم الفكر المجلد ٧ ، العدد الأول (الكويت : وزارة الاعلام ، ١٩٧٦) ص ص ٩٥ ـ ١٣٦ .

(٢٦) منى محمد سعيد الحديدى . « دراسة تحليلية لصورة المرأة المصرية فى الفيلم المصرى والآثار الاجتماعية والاعلامية المترتبة على ذلك » . رسالة دكتوراة (القاهرة : كلية الاعلام ، ١٩٧٧) .

١ ـ التدريب المهنى فى مصر ٠

اشراف الدكتور نادية حليم

٢ ـ بحث الاسكان والأسر الممتدة في الوسط الحضرى الصناعى ٠

اشراف دكتور كمال سعيد

٣ ـ سيكلوجية الشائعات فى المجتمع المصرى ٠

اشراف الدكتور محمود أبو النيل

والدكتور سيد عبد العال

٤ ـ قياسى وتشخيص الاتجاهات نحو المشكلات الاجتماعية المعاصرة (الجزء الثانى) ٠

اشراف الدكتور محمود أبو النيل

اقتصاديات السعة لمزارع الدواجن في محافظة القليوبية(*)

الأستاذ منصور مغاورى حسن (**)

أولت الدولة اهتمامها بدعم مشروعات الأمن الغذائى ، بما يؤثر ايجابا على معدلات التنمية وينعكس أثره على مستوى الدخل سواء الدخل القـــومى أو الفردى ، ويعتبر الانتاج الداجنى احد الجوانب الرئيسية لمصادر الدخل من الانتاج الحيوانى ، اذ يمثل المركز الثالث من حيث القيمة النقدية ـ بعـــد المواشى والحيوانات المذبوحة ، والألبان ومنتجاتها ـ ويساهم بنحو ٢١ر١٨٪، ١٨ر١٩٪ من قيمة الانتاج الحيوانى على المستوى القومى لمتوسط الفترتـــين (١٩٧٢ ـ ١٩٧٤) و (١٩٧٥ ـ ١٩٧٧) على الترتيب • وتعتـــبر مزارع الدواجن التجارية الخاصة من أهم المشروعات التى تساهم مساهمة فعـــالة فى الاقتصاد القومى ، ونظرا لدورة رأس المال السريعة فيها وبالتالى عوائدها الاقتصادية المرتفعة فان ذلك شجع كثيرا من المنتجين على الدخول فى مجـال الانتاج الداجنى ، الأمر الذى ترتب عليه تزايد أعداد مزارع الدواجن ، وتفاوت سعاتها الانتاجية مما يؤثر مستقبلا على صناعة الدواجن • ولما كان الانتاج الداجنى قد تركز فى تلك المحافظـات القريبة من مراكزالاستهلاك الرئيسية، فان محافظة القليوبية تعتبر من المحافظات التى قطعت شوطا كبيرا فى مجال الثروة الداجنة حيث بلغت مساهمتها نحو ٥١ر١١٪ من متوسط القيمـــة النقدية للانتاج الداجنى • بالأسعار الجارية ـ على مستوى الجمهورية خلال الفترة (٧٥ ـ ١٩٧٧) • وبلغ عدد مزارع الدواجن المرخصة بها ٨٢٧ مزرعة فى سنة ١٩٧٨ بنسبة قدرها ٤٨ر٣٥٪ من اجمالى عدد المزارع بالجمهورية ، وتزايد هذا العدد حتى وصل ١٠١٧ مزرعة تمثل ٣٣ر٣٩٪ من عـدد المزارع الخاصة على مستوى الجمهورية مما يضعها فى المرتبة الأولى على محافظـــات الجمهورية من حيث عدد مزارع الدواجن التجارية المرخصة بها •

---

* رسالة ماجستير مقدمة الى قسم الاقتصاد الزراعى بكلية الزراعة ، جامعة المنيا ـ اكتوبر ١٩٨١ م •

** باحث بوحدة بحوث الريف بالمركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية •

مشكلة البحث :

تنحصر مشكلة البحث ، فى دراسة العوامل التى تؤثر فى انتاج وعائد مزارع الدواجن وتحول دون تحقيق أقصى كفاءة انتاجية فى السعات المزرعية الداجنة المختلفة ، وبيان أثر التفاوت فى السعات المزرعية الداجنة على التكلفة الانتاجية وموقعها من التكلفة الاقتصادية أى التكلفة الدنيا .

أهداف الدراســـة

لذا فقد كان هدف هذا البحث دراسة الوضع الحالى لمزارع الدواجن وفقا للسعات الانتاجية المختلفة ، ودراسة الوضع الأمثل لها ، كما هدف البحث أيضا الى القاء الضوء على الأهمية النسبية لبنود التكاليف الانتاجية فى المزارع الداجنة فى مختلف السعات المزرعية الداجنة ، وأثر اختـــلاف السعات على تكاليف الوحدة المنتجة من الانتاج الداجنى سواء كان لحما أو بيضا ، ومن أهداف البحث أيضا دراسة العوامل التى تؤثر على ربحية المزرعة الداجنة بالنسبة للسعات المختلفة ، كذلك وتقدير ربحية رأس المال المستثمر فى الانتاج الداجنى بالنسبة للدورة الانتاجية فى كل سعة .

مصدر البيانات :

تم الحصول على بيانات البحث أساسا مما جمعه الباحث من بيانات العينة التى بلغت ١٦٠ مزرعة دواجن ، معتمدا على استمارة استبيان صممت لهذا الغرض بالاضافة الى بعض البيانات الثانوية من الجهات الرسمية .

وقد شملت الدراسة سبعة أبواب ، تناول الباب الأول منها مقدمـة البحث ، وصف منطقة الدراسة ، ومشكلة البحث ، والهدف من البحث ، وتنظيم الدراسة ، فى حين تناول الباب الثانى ، طريقة البحث ومصادر جمع البيانات ، ويتناول الباب الثالث أربعا من أهم الدراسات السابقة الـــتى تناولت اقتصاديات الانتاج الداجنى .

ثم تناول الباب الرابع دراسة تحليلية لدوال الانتاج فى السعة المزرعية ذات الخمسة آلاف كتكوت فى الدورة الواحدة ، ويتناول الباب الخامس تكاليف انتاج الدواجن من حيث بنـــودها وأهميتها النسبية لكل السعات والطاقـــات الانتاجية ، والتحليل القياسى للسعات والطاقات الانتاجية عن طريق دراسة دوال التكاليف ، ومرونات التكاليف فى المدى القصير لتحديد الانتـــاج الأمثل ، ودراسة دوال التكاليف فى المدى الطويل لتحديد السعة المثلى والحجم

الانتاجى الأمثل لمزارع الدواجن بالقليوبية • ويختص الباب السادس بتحليل العوامل المؤثرة على الربح من خلال تقدير لدالة الأربحية فى مختلف السعات المزرعية ، ويضم الباب السابع الموجز والخاتمة ويعقب ذلك بعض التوصيات •

واتبعت فى اجراء هذا البحث طرق التحليل الاقتصادى الوصفى والكمى، واقتصاديات الانتاج الزراعى مع الاستعانة بالطرق الرياضية والاحصائية والرسوم البيانية ، واستخدام الحاسب الآلى فى تحليل البيانات ، ومقارنة النتائج •

يعتمد انتاج الدواجن فى مصر ، على قطاعين فرعيين هما القطاع التقليدى ، والقطاع التجارى ويساهم القطاع التقليدى حاليا بنحو ١ر٥٠٪ من انتاج لحم الدواجن ، بينما ينتج القطاع العام ٨ر٢٤٪ ، وينتج القطاع الخاص ١ر٢٥٪ من انتاج لحم الدواجن ، ويأتى الانتاج من القطاع الفرعى التجارى من مصدرين هما المشروعات الداجنة الحكومية ،والمؤسسات والمزارع التجارية الخاصة حيث يلاحظ تزايد أعدادها منذ عام ١٩٧٣ حتى أن التوقعات تشير أن عدد هذه المزارع سيصل أربعة آلاف مزرعة مرخصة على مستوى الجمهورية فى نهاية هذا العام • ولدراسة الدوال الانتاجية الداجنة للمزارع ذات سعة خمسة آلاف كتكوت من صنف النيكولز • تناولت الدراسة أربع طاقات انتاجية ، **وفى الطاقة الانتاجية الأولى** ، وهى المزارع الداجنة التى أنتجت دورة انتاجية واحدة ، وجد أنه باستخدام كمية العليقة كعنصر انتاجى أن الدالة الانتاجية تمر بالمرحلتين الأولى ، والثانية ، وأن الانتاج الحدى يتعادل مع الانتاج المتوسط عند مستوى انتاجى يبلغ ٨٣ر٦ طنا من لحم الدواجن الحى ، عند مستوى تغذية ٦٥ر١٧ طنا من العليقة ، وباستخدام نسبة النفوق كعنصر انتاجى يصور كثيرا من العناصر الانتاجية والعوامل الانتاجية المختلفة مثل قوة السلالة ، والعناية الصحية ، والرعاية البيطرية ومقدار وتأثير الأدوية البيطرية ــ وجد أن زيادة نسبة النفوق بمقدار ١٪ تؤدى الى تناقص الانتاج الكلى بنسبة قدرها ٦٦ر٠٪ ، وأن أقصى انتاج يمكن الحصول عليه هو ٧٩ر١٠ طنا من لحم الدواجن الحى عند نسبة نفوق صفر ، وعدد كتاكيت ٥ آلاف كتكوت بفرض ثبات العوامل الانتاجية الأخرى •

وعند دراسة **الطاقة الانتاجية الثانية** وهى المزارع الداجنة التى أنتجت دورتين انتاجيتين ، وجد أنه باستخدام كمية العليقة كعنصر انتاجى أن الدالة الانتاجية تمر بنهاية المرحلة الأولى وبداية المرحلة الثانية من مراحل

الانتاج ، وأن الانتاج الحدى يتعادل مع الانتاج المتوسط عند مستوىانتاجى يبلغ ١٤٫٦٢ طنا من لحم الدواجن الحى عند مستوى تغذية ٣٧٫٣٦ طنا من العليقة ، ووجد أن زيادة نسبة النفوق ١٪ تؤدى الى تناقص الانتاج الكلى بمعدل ٠٫٠٧١٢ ، وأن أقصى انتاج يمكن الحصول عليه هو ١٣٫٠٤ طنا من لحم الدواجن عند نسبة نفوق ٣٫٤٣٪ - وبدراسة **الطاقة الانتاجية الثالثة ،** وهى/المزارع التى انتجت ثلاث دورات انتاجية تبين أنه باستخدام كمية العليقة كعنصر انتاجى أن الدالة الانتاجية تمر بمرحلتى الانتاجالأولى والثانية، وأن الانتاج الحدى يتعادل مع الانتاج المتوسط عند مستوى انتاجى يبلغ ١٨٫٥٥ طنا من لحم الدواجن الحى عند مستوى تغذية ٤٣٫٩٥ طنا منالعليقه، وأن أقصى انتاج يمكن الحصول عليه هو ٢٢٫٦٧ طنا من لحم الدجاج عند مستوى تغذية ٦٠٫٧٤ طنا من العليقة ، ووجد أن زيادة نسبة النفوق تؤدى الى تناقص الانتاج الكلى بمعدل تناقص (٠٫٣٦٣) ، وأن أقصى انتاج يمكن الحصول عليه هو ٢٢٫٠٢ طنا من لحم الدواجن الحى عند نسبة نفوقصفر • وبدراسة **الطاقة الانتاجية الرابعة ، وهى** المزارع التى أنتجت أربع دورات انتاجية ، وجد أنه باستخدام كمية العليقة كعنصر انتاجى أن الدالة الانتاجية تمر بمرحلتى الانتاج الأولى والثانية ، وأن الانتاج الحدى يتعادل مع الانتاج المتوسط عند مستوى انتاجى ٢٦٠٫١ طنا من لحم الدواجن بمستوى تغذية ٤٩٫٢٩ طنا من العليقة ، وأن أقصى انتاج يمكن الحصول عليه هو ٣٠٫١١ طنا عند مستوى تغذية ٦٤٫٨٤ طنا من العلائق ، ووجد أن زيادة نسبةالنفوق تؤدى الى **تناقص الانتاج الكلى بمعدل (٠٫٦٥٢) وأن أقصى انتاج يمكن** الحصول عليه هو ٣١٫٧٤ طنا من لحم الدواجن عند نسبة نفوق صفر •

وعند دراسة التكاليف الانتاجية لمزارع الدواجن فى محافظة القليوبية تم تقسيمها الى تكاليف ثابتة وتكاليف متغيرة وبمقارنة الأهمية النسبية لتكاليف الدورة الواحدة فى كل السعات والطاقات الانتاجية تبين أن قيمة متوسط التكاليف الثابتة للدورة الواحدة ، تتناقص كلما زاد عدد الدورات الانتاجية فى السعة الواحدة ، أى كلما زادت طاقتها الانتاجية التى تعمل بها • بينما تتزايد بوجه عام كلما زادت السعة الانتاجية بالنسبة للطاقة الانتاجية الواحدة ولكنها تتناقص كلما زادت السعة وزادت معها الطاقة الانتاجية • وقد بلغ متوسط التكاليف الثابتة فى السعات الانتاجية (١ - ٣ آلاف كتكوت) ، (٣ - ٥ آلاف كتكوت) و (خمسة آلاف كتكوت)، و (٧ - ١٠ آلاف) و (١٠ - ١٥ ألف كتكوت) ، و (١٥ - ٢٦ ألف كتكوت) فى الدورة الواحدة ٧٢٫٨ ، و ٤٤٦٫٩، و ٢١٩ ، و ٢٨١٫٩ و ٦١٥ ، ١١٤٤ جنيه للدورة الواحدة على التوالى تمثل ٤٤٫٥ ، ٦٫٩٢ ، ٧١٫٥،

٤٦ر٤ ، ١٣ر٧ ، و ٤٢ر٨٪ من متوسط التكاليف الكلية للدورة الواحدة على التوالى فى مزارع التسمين • بينما تبلغ فى مزارع انتاج الامهات ، ومزارع انتاج البيض ٣٥٠ ، ٦٥٩ جنيها على التوالى بنسب قدرها ٩٦ر٧ ، ٤٢ر٦٪ من التكاليف الكلية للدورة الواحدة على التوالى ـ وبدراسة الأهمية النسبية لبنود التكاليف الثابتة فى السعات الستة السابقة لمزارع التسمين ، وكذلك فى مزارع انتاج الأمهات ومزارع انتاج البيض ، وجد أن قيمة قسط الاهلاك السنوى للمبانى والانشاءات والتى حسبت على أساس ١٠٪ من تكاليف المبانى والانشاءات ــ تمثل أكبر بند فى التكاليف الثابتة وبلغت قيمها المتوسطة ١٧ر٩٩ ، و ٢٨ر٢٨٦ ، و ٦٩ر٥٨٧ ، و ٣١ر٨٣٨ ، ١٥٣٨ ، و ٥٧ر٢٠٨ ، ٠٩ر٣٥٠ جنيه على التوالى تمثل ٤٦ر٤٨ ، و ١٨ر٦٩ ، ١١ر٦٢ ، و ٦٩ر٦٨ ، ٥ر٧٠ ، ٣٣ر٧١ ، و ٠٨ر٥٨ ، ٢٧ر٥٢٪ من متوسط التكاليف الثابتة على التوالى ، وكان البند التالى له الفائدة على رأس المال المستثمر فى شراء أرض البناء ــ على أساس ١٠٪ من اجمالى الثمن ــ حيث بلغت ٢٥ر٥٨ ، و ٨٩ر٧١ ، و ٩٥ر١٤٢ ، و ٢٠٩ ، و ٠٨ر٢١٧ ، و ٩٢ر٣٤٠ ، و ٦٤ر٩٣ ، و ٧٦ر٢١٧ جنيه على التوالى تمثل ٩ر٣١ ، و ٧٣ر١٧ ، و ٨٦ر٢٢ ، و ٩٦ر٢٠ ، و ٥٨ر١٧ ، و ٧٧ر١٥ ، و ٩٩ر٢٧ ، و ٧٣ر٣٣٪ من متوسط التكاليف الثابتة على التوالى • وجاء فى المرتبة الثالثة قيمة قسط الاهلاك السنوى والصيانة للتجهيزات والأدوات اللازمة ــ على أساس ١٠٪ من اجمالى الثمن ــ حيث بلغت ٤٢ر٣٣ ، و ٨٣ر٥٢ ، و٨٥ ، و ٦٢ر٩٦ ، و ٤٦ر١٦٠ ، و ٢٧٢ ، ٧١ر٧٤ ، و ٢٩ر٩١ جنيه على التوالى ، تمثل ٦٤ر١٩ ، و ٠٨ر١٣ ، ٢٥ر١٥ ، و ٠٤ر١١ ، و ٢٨ر١٣ ، ٩ر١٢ ، و ٠٧ر١٣ ، ٠٥ر١٤٪ من متوسط التكاليف الثابتة على التوالى ، وبدراسة دالات متوسط التكاليف الثابتة فى كل من السعة الثانية والسعة الخامسة والسعة السادسة وجد أن زيادة انتاج اللحم الداجنى الحى بمقدار ١٪ يؤدى الى تناقص متوسط التكاليف الثابتة بالجنيه للطن بمقدار (٣٢ر١٪ ، ٨٤ر٪ ، ٣٢ر١٪ ، ٨١ر٠٪ على التوالى ، ووجد انه فى مزارع انتاج البيض يتناقص متوسط التكاليف الثابتة بمقدار ٧٥ر٠٪ لكل ١٪ زيادة فى عدد البيض المنتج • وتبين عند دراسة الأهمية النسبية للتكاليف المتغيرة فى كل السعات والطاقات الانتاجية على أساس متوسط التكاليف الانتاجية المتغيرة للدورة الواحدة ، تبين أن قيمة متوسط التكاليف المتغيرة تزداد كلما زادت السعة الانتاجية وأنها تتناقص كلما زادت الطاقة الانتاجية فى السعة الأولى بينما تتزايد بصفة عامة فى السعات الأخرى كلما زادت الطاقة الانتاجية وقد عزى ذلك الى زيادة قيمة الكتاكيت وزيادة مواد التطهير نتيجة لتوالى الدورات الانتاجية • وتبين أن النسبة المئوية للتكاليف المتغيرة تزداد كلما زادت الطاقة الانتاجية وذلك لانخفاض نسبة التكاليف الثابتة وأسباب

الزيادة فى قيم التكاليف المتغيرة • ووجد أن متوسط التكاليف المتغيرة فى الدورة الواحدة لكل مزارع التسمين يبلغ ١٢٥٦٠، و ٢٧٧٦ ، و ٣٦١٤ ، و ٦٠٣٤ ، و ٨٠١٤ ، و ١٤٤٣٨ جنيها على التوالى بالنسبة لكل السعات تمثل ٩٤ر٥٥ ، و ٩٣ر٠٨ ، ٩٤ر٢٩ ، و ٩٥ر٥٤ ، و ٩٢ر٨٧ ، و ٩١ر٥٨٪ من التكاليف الكلية المتوسطة ، وبدراسة الأهمية النسبية لبنود التكاليف المتغيرة فى السعات الستة لمزارع تسمين الدواجن ، وكذلك فى مزارع إنتاج الأمهات البياضة ، ومزارع انتاج البيض تبين أن قيمة الأعلاف والموادالمضافة وتكاليف نقلها تكون أعلى بند وأكبر نسبة فى التكاليف المتغيرة فى كل مزارع العينة حيث بلغت قيمـــــها المتوسطة للدورة الواحدة ٦٩٨ر٦ ، و ١٥٥٢ر٣٤ ، ٢١٣٦ر٥٥ ، و ٣٣٦١ر٢٧ ، و ٤٧٩٥ ، و ٧٩٧٨ر٨ ، و ٢٦٥٨ر٤ ، و ٧٣٦٣ر٩ جنيـــــه على التوالى تمثل ٥٦ر٧٣ ، و ٥٥ر٩١ ، و ٥٩ر٣١ ، و ٥٥ر٧١ ، و ٥٩ر٨٣ ، و ٦٤ر١٥ ، و ٦٢ر٥٤ ، ٦٤ر٠٨٪ من متوسط التكاليف المتغيرة على التوالى • وتأتى قيمة كتاكيت التسمين ونفقاتها، وكذلك قيمة الأمهات البياضة فى مزارع انتاج البيض فى البند الثانى بقيم متوسطة تبلغ ٣١٣ر٢ ، و ٦٦٤ر٣ ، و ٩٢٢ر٧ ، و ١٧٤٦ر٩ ، و ٢٠٨٦ ، و ٣٢٦٦ ، ٦٣٦ر٦ ، ٢٢٠١ر٤ جنيه على التوالى تمثل ٢٥ر٤٣ ، و ٢٣ر٩٣، ٢٥ر٦١ ، و ٢٨ر٩٥ ، ٢٦ر٠٣ ، ٢٦ر٢٦ ، و ١٦ر٠٥ ، ١٨ر٩٩٪ من متوسط التكاليف المتغيرة على التوالى • ووجد أن قيمة الأدوية البيطرية ومواد التطعيم والتطهير وأجور الأطباء البيطريين ، أى مجمل الخدمات البيطرية ، تمثل البند الثالث فى كل سعات التسمين ويشمل ذلك مزارع انتاج الأمهات حيـــث بلغت قيمها المتوســــطة ٩٨ ، و ١٩٧ ، و ٢٧٧ر٧٧ ، ٤٨٤ر٤١ ، ٦٣٣ ، ٦٨٥ر٦٧ ، و ٣٣١ر٠٧ جنيه على التوالى تمثل ٧ر٩٤ ، و ٧ر٠٩ ، و ٢٧ر٧١، و ٨ر٠٣ ، و ٧ر٩ ، و ٥ر٥١ ، ٨٪ من متوسط التكاليف المتغيرة على التوالى• بينما تأتى قيمة الخدمات البيطرية فى البند الرابع فى مزارع انتاج البيض بمتوسط قدره ٥٨٣ر٢ جنيه وبنسبة قدرها ٥ر١٢٩٪ من متوسط التكاليف المتغيرة وتبين أن أجور العمالة تمثل البند الرابع فى كل سعات التســـمين ومزارع انتاج الأمهات ، ماعدا السعة الثانية التى تراجعت بها الى البنـــد السادس ، ومزارع انتاج البيض التى مثلت فيها أجور العمال البند الثالث وبلغت قيمها المتوسطة ٦٢ر٥ ، و ٦٣ ، و ١١٠ر٧٦ ، و ١٧٨ر٢٩ ، ٢١٠٥ ، و ١٧٦ر٠٩ ، و ٢٨٩ر٥ ، ٦٧٠ جنيه بتوالى السعات تمثل ٥ر٠٧ ، و ٢ر٢٨، و ٣ر٠٧ ، و ٢ر٩٥ ، و ٢ر٦٨ ، و ١ر٤٢ ، و ٧ر٣٥ ، و ٦ر٩٣٪ من متوسط التكاليف المتغيرة على التوالى • وتبادلت تكاليف كل من تبن الفرشة الأرضية والانارة والتدفئة ، والمصروفات الأخرى البنود الخامس ، والسادس ،والسابع فى الأهمية النسبية لبنود التكاليف المتغيرة • حيث بلغت القيمة المتوسطة

لتبن الفرشة الأرضية فى السعات والأنماط الانتاجية ٨٩ر٣٠ ، و ٨ر٦٦ ، و ٢٢ر٧٨ ، و ٣٤ر١٥٠ ، و ١٣٥ ، و ٢٠ر١٥٧ ، ٤٣ر١٤٦ ، و ٥٢ر٣٧٩ جنيه على التوالى تمثل ٥١ر٢ ، و ٤١ر٢ ، و ١٧ر٢ ، و ٤٩ر٢ ، و ٦٨ر١ ، و ٢٦ر١ و ٤٨ر٣ ، و ٦٥ر٣٪ من التكاليف المتغيرة على التوالى • وبلغت القيمة المتوسطة لتكاليف الانارة والتدفئة ٦٤ر١٨ ، و ٣٠ر٥٠ ، و ٧٦ر٥٩ ، ٨٢ر٨٦ ، و ١١٥ ، و ٨٦ر١١٦ ، و ٥ر٨٣ ، و ٧١ر٦٤ جنيه على التوالى تمثل ٥١ر١ ، و ٨١ر١ ، و ٦٦ر١ ، و ٤٤ر١ ، و ٤٣ر١ ، و ٩٤ر٠ ، و ٨٣ر١ ، و ٦٧ر٠٪ من متوسط التكاليف المتغيرة • وبلغت القيمة المتوسطة للمصروفات الأخرى ٦٩ر٩ ، و ٥ر١٨٢ ، ٧١ر١٦ ، و ٨٨ر٢٥ ، و ٣٥ ، ٢٢ر٥٧ ، و ٤٣ر٣٤ ، و ٣٣ر٨٥ جنيه على التوالى تمثل ٧٩ر٠ ، و ٧ر٥ ، و ٤٦ر٠ ، ٤٣ر٠ ، و ٤٤ر٠ ، و ٤٦ر٠ ، و ٧٥ر٠ ، و٨٢ر٠٪ من التكاليف المتغيرة على التوالى •

وبدراسة دوال التكاليف الانتاجية الكلية لمزارع الدواجن فى محافظة القليوبية بالنسبة لكل من السعات والطاقات الانتاجية لتحديد الطاقة الانتاجية المثلى والحجم الانتاجى الأمثل تبين أن الطاقة الانتاجية تبلغ فى السعات الستة لمزارع التسمين ٩٣ر٣ ، و ٩١ر٦ ، و ١١ر١٠ ، و ٨٧ر٤٩ ، و ٤٦ر٢٠ ، و ٥٤ر٤٣ ألف كتكوت عند بداية التسمين بمتوسطات تكاليف للالف كتكوت تبلغ ٣٧٦ر٨٣٧ ، و ٨٢٦ ، و ٣ر٧٨١ ، و ٠٩ر٨٠١ ، ٨ر٦٥٩ ، ٧ر٧٣٤ جنيها على التوالى • بينما يبلغ الحجم الانتاجى الأمثل ٧٦ر٤ ، ٧ر١٠ ، ٣ر١٢ ، و ١٠ر٤٨ ، و ٢٧ر٤٩ ، و ٠٤ر٤٥ طنا من لحم الدواجن الحى • وأن التكاليف تكون متناقصة بالنسبة لزيادة الطاقة الانتاجية فى السعتين الأولى والثانية وتكون متزايدة فى السعات الأربعة التالية ، بينما هى متناقصة بالنسبة لزيادة حجم الانتاج فى السعات الثلاث الاولى ،ومتزايدة فى السعات الثلاث الاخيرة وتبين أن مزارع التسمين فى الثلاث سعات الأولى يجب أن تعمل دورتين انتاجيتين على الأقل حتى تصل الى الطاقة الانتاجية الاقتصادية أما السعات الأكبر من ذلك فيجب ألا تقل طاقتها الانتاجية عن ثلاث دورات انتاجية • وأن السعة الخامسة هى التى تحقق أدنى حد لمتوسط التكاليف الانتاجية بالنسبة للألف كتكوت بينما نجد أن السعة السادسة هى التى تحقق أدنى حد لمتوسط التكاليف الكلية بالنسبة لحجم الانتاج من لحم الدواجن الحى بالطن مما يدل على وجود وفورات للسعات الكبرى • وفى مزارع انتاج الأمهات البياضة نجد أن الطاقة الانتاجية الاقتصادية تتحقق بعدد ٥٣ر١ ألف كتكوت فى بداية الدورة بمتوسط تكاليف قدره خمسة آلاف جنيه الا أن حجم الانتاج الاقتصادى من اللحم يقدر بنحو ١٦ر٣ طنا من لحم الدواجن وأن هذا الحجم يصعب تحقيقه عمليا وهذا يفسر

أحد أسباب ارتفاع أسعار بيع هذه الاصناف (دقي ٤ أساسا) وأن الهدف الأساسي من انتاج هذه الأصناف هو انتاج البيض وان انتاج اللحم يعتبر هدفا ثانويا . وبدراسة دوال التكاليف فى مزارع التسمين فى المدى الطويل تبين أن الطاقة الانتاجية المثلى تبلغ ٣٤ر٦٣ الف كتكوت فى السنة بمتوسط تكاليف يقرب من ٧٥٠ جنيه للالف كتكوت وأن ١٥ مزرعة فقط من مزارع العينة هي التى وصلت بطاقتها الانتاجية الى هذا الحد أو تجاوزته بنسبة قدرها ١٢٪ من مزارع العينة وذلك راجع الى أن السعات الصغرى(أقل من سبعة آلاف كتكوت فى الدورة) لا يمكنها أن تصل الى هذه الطاقةالانتاجية عمليا ، وأن السعات الأكبر لم تعمل بكامل طاقتها الانتاجية . وأن حجم الانتاج الأمثل يبلغ ٥٤ طنا بمتوسط تكاليف نحو ٥٥٠ جنيه للطن .

وتناول الباب الخامس دراسة تحليلية لدوال الربحية فى مختلفأحجام مزارع الدواجن ، حيث بلغ متوسط ربح المزرعة فى السعة الأولى ١٤٦١جنيه فى السنة الانتاجية موضع الدراسة ، وأن مزارع هذه السعة تنتج فىالمرحلة المتزايدة بالنسبة لكمية اللحوم المنتجة ، وأن الربح الحدى يبلغ ٦٨٠جنيها للطن وأن العوامل التى تؤثر فى اختلاف صافى الربح من مزرعة الى أخرى فى هذه السعة هى كمية اللحوم المنتجة والمنفق على العلائق والانفاق على الخدمات البيطرية ، والانفاق على العمالة ، وعدد الدورات الانتاجية بالترتيب التنازلى . وأن هذه المزارع تسود فيها العلاقة المتزايدة بين صافى الربح والعوامل السابقة فى مجموعها . وبلغ متوسط ربح المزرعة السنوى فى السعة الثانية ٢٥١٦ جنيها وأن مزارع هذه السعة تنتج فى المرحلة الاقتصادية بالنسبة لكمية اللحوم المنتجة ، وأن الربح الحدى يبلغ ٦٨٤جنيها وأن العوامل التى تؤثر فى اختلاف صافى الربح من مزرعة الىأخرى هى كمية اللحوم المنتجة ، والمنفق على العلائق ، والانفاق على الانارة والتدفئة والانفاق على الخدمات البيطرية ، وعدد الدورات الانتاجية بالترتيبالتنازلى من حيث الأهمية ، وأن هذه المزارع تسود فيها علاقة الربح المتناقص بين صافى الربح والعوامل السابقة فى مجموعها . وبلغ متوسط ربح المزرعة السنوى فى السعة الثالثة ٣٢٢٩ جنيها ، وأن مزارع هذه السعة تنتج فى المرحلة الأولى بالنسبة لكمية اللحوم المنتجة وأن الربح الحدى يبلغ ٤٣٨جنيها للطن ، وأن العوامل التى تؤثر فى اختلاف صافى الربح من مزرعة الى أخرى هى كمية اللحوم المنتجة ، والانفاق على الخدمات البيطرية ، والانفاق على الأعلاف وعدد الدورات الانتاجية ، والانفاق على الانارة والتدفئة بالترتيب من حيث الأهمية وأن هذه المزارع تسود فيها علاقة الربح المتزايد بين صافى الربح والعوامل السابقة فى مجموعها . ووجد أن متوسط ربح المزرعة

السنوى فى السعة الرابعة يبلغ ٦٩٨٢٫٥ جنيها وأن مزارع هذه السعة تنتج فى المرحلة الاقتصادية بالنسبة لكمية اللحوم وأن قيمة الربح الحدى تبلغ ٦٢٠ جنيها ، وأن العوامل التى تؤثر فى اختلاف صافى الربح من مزرعة الى أخرى هى كمية اللحوم المنتجة ، والانفاق على الانارة والتدفئة، والانفاق على العلائق ، والانفاق على الخدمات البيطرية ، والانفاق على العمالة المتغيرة ، وأن هذه المزارع تسود فيها العلاقة الثابتة بين صافى الربح والعوامل السابقة فى مجموعها . ووجد فى السعة الخامسة أن متوسط ربح المزرعة السنوى يبلغ ٩١٩٠ جنيها وأنها تنتج فى المرحلة الأولى بالنسبة لكمية اللحوم المنتجة وأن الربح الحدى يبلغ ٦٦٩ جنيها وأن العوامل التى تؤثر فى اختلاف صافى الربح من مزرعة الى أخرى مرتبة حسب أهميتها ــ هى كمية اللحوم المنتجة ، والانفاق على العلائق ، والانفاق على الخدمات البيطرية ، والانفاق على الانارة والتدفئة ، والانفاق على العمالة المتغيرة ، وأن هذه المزارع تسود فيها العلاقة المتزايدة بين صافى الربح والعناصر السابقة فى مجموعها . وبلغ متوسط ربح المزرعة السنوى فى السعة السادسة ١٥٦٠٦ جنيها وتبين أنها تنتج فى المرحلة المنطقية اقتصاديا بالنسبة لكمية اللحوم المنتجة ، وأن زيادة انتاج اللحوم بمقدار ١٪ يؤدى الى زيادة صافى الربح بمقدار ٥٦٫٠٪ وأن العوامل التى تؤثر فى اختلاف صافى الربح من مزرعة الى أخرى ــ حسب أهميتها ــ هى كمية اللحوم المنتجة ، واجمالى الانفاق على الانارة والتدفئة ، والانفاق على العمالة المتغيرة . وأن هذه المزارع تسود فيها العلاقة المتزايدة بين صافى الربح والعناصر السابقة فى مجموعها . وبلغ متوسط ربح المزرعة فى مزارع التسمين لانتاج أمهات بياضة ١٢٩٥ جنيها فى الدورة الانتاجية، وتبين أن هذه المزارع تنتج فى مرحلة متزايدة بالنسبة لكمية اللحوم وأن زيادة انتاج اللحوم بمقدار ١٪ يؤدى الى زيادة صافى الربح بمقدار ١٫٢٦٪، وأن العوامل التى تؤثر فى اختلاف صافى الربح من مزرعة الى أخرى حسب أهميتها هى كمية اللحوم المنتجة ، والانفاق على الخدمات البيطرية ،والانفاق على العمالة ، والانفاق على العلائق الانتاجية وأن هذه المزارع تسود فيها العلاقة المتزايدة بين صافى الربح والعوامل السابقة فى مجموعها . وتبين أن متوسط ربح المزرعة فى مزارع انتاج البيض يبلغ ٦٠٠٠ جنيه مصرى فى الدورة الانتاجية ، ووجد أن هذه المزارع تنتج فى المرحلة الانتاجية الأولى بالنسبة لعدد البيض المنتج وأن قيمة الربح الحدى تبلغ (٢٥٫٥٧١ جنيها للألف بيضة) ــ وأن العوامل التى تؤثر فى اختلاف صافى الربح من مزرعة الى أخرى حسب أهميتها هى الانفاق على العلائق ، وعدد البيض المنتج ، وعدد الدجاجات البياضة ، والانفاق على الخدمات البيطرية ، والانفاق على الانارة

والتدفئة . وفى هذه المزارع تسود العلاقة المتزايدة بين صافى الربح والعوامل السابقة .

وتبين عند دراسة الأربحية الصافية للجنيه المستثمر فى مزارع الدواجن فى السنة أن المزارع ذات السعة خمسة آلاف كتكوت فى الدورة هى أقـــل المزارع في صافى ربح الجنيه بينما يبلغ ربح الجنيه أقصاه فى المزارع ذات السعة السادسة حيث يصل الى ٠ر٤٢٦ جنيه فى الدورة الانتاجيـــــة الواحدة .

« التنشئة الاجتماعية فى القرية المصرية »(*)
دراسة أنثروبولوجية فى احدى قرى الصعيد

الأستاذة/هدى الشناوى(**)

تعد التنشئة الاجتماعية احدى العمليات الجوهرية فى حياتنا اليومية ، وهى تعنى ديناميات التفاعل الاجتماعى ، التى يتعلم الأفراد من خلالها الأفعال والاتجاهات المرغوبة اجتماعيا . وهى لهذا تعد أحد مجالات الدراسة السوسيولوجية التى تغرينا بدراستها اغراء خاصا . وتعتبر التنشئة الاجتماعية من أهم الموضوعات التى جذبت العديد من الباحثين والدارسين ، بل لا يكاد يوجد كتاب أو مقال أو رأى يتناول موضوعات عن الطفولة أو الشباب الآن الا ويؤكد على أهمية هذه العملية ودورها فى التأثير على الطبيعة البشرية . وان كان تاريخ الحضارة الانسانية يشهد بأنه لم تبدأ دراسة الانسان الا فى مرحلة متأخرة نسبيا ، الا أننا نستطيع أن نقرر أن الدراسات العلمية اليوم لم تبدأ من فراغ ، ولكن كانت هناك وفى مرحلة سابقة فترة من التأملات والفلسفات الانسانية ، وأنواع أخرى من التفكير فى أهمية خبرات الطفولة وأثرها فى تكوين سلوك الانسان .

وتأتى أهمية عملية التنشئة الاجتماعية من أن مستقبل الأمم ، والى حد كبير ، يتحدد بالظروف التربوية التى يتعرض لها أفرادها وأبناؤها من الجيل الجديد ، ولقد اتسم القرن التاسع عشر والقرن العشرون بوعى الدول المتقدمة بهذه الحقيقة وبضرورة دراسة وفهم العوامل التى تؤثر فى اعداد الأجيال الناشئة وتوجيه شخصياتهم بما يحقق أهداف المجتمع . ويتفق رجال التربية وعلم الاجتماع وعلم النفس على الأهمية الكبرى للاسرة فى اكساب

---

* رسالة ماجستير قدمت الى قسم الاجتماع بكلية البنات الاسلامية جامعة الأزهر فى أكتوبر ١٩٨١ .

** باحث بوحدة بحوث الأحداث بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

الطفل الخصائص والصفات الاجتماعية الأساسية والدعائم الأولى للشخصية، ويتفق الباحثون والدارسون على ضرورة دراسة الثقافة الأسرية والعلاقات العائلية والاتجاهات التربوية والقيم الاجتماعية التى تؤثر فى الأطفال وفى شخصياتهم عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية .

ولقد أصبح ميدان تنشئة الطفل ونمو شخصيته اليوم من أهم الميادين التى تعنى بها الدراسات العلمية ، ولقد أثبتت معظم الدراسات أن هناك علاقة سببية بين الأساليب التى يتبعها الوالدان فى تنشئة أطفالهم وبين سلوك أبنائهم وبناتهم ، كذلك أثبتت هذه الدراسات أن بعض سمات الشخصية عند الكبير ماهى الا امتداد لتأثير الخبرات الطفلية المبكرة التى مر بها ، ويصدق هذا على وجه الخصوص على صفات كالحب والاعتماد على الغير والتنافس وغيرها . وحيث ان الطفل يعيش خبراته الطفلية وبعدها خبراته الشبابية مع والديه ، لذلك كان من المنطقى أن نهتم بدراسة سلوك الآباء واتجاهاتهم وأساليبهم فى التنشئة الاجتماعية ، واذا كانت الشخصية نتاجا للخبرات الطفلية ، فانه يبدو وباحتمال قوى أن تكون أشكال السلوك المميزة لمجتمع بأكمله نتيجة لنفس السبب . ولقد أثبتت الدراسات والبحوث الأنثروبولوجية الحديثة أن الأنواع المتداولة من القصص الشعبى فى ثقافة معينة تتصل اتصالا وثيقا ببعض النواحى فى تربية الطفل فى تلك الثقافة .

وتتضح أهمية دراستى هذه من كونها دراسة تحوى قضايا أربعا ، فهى دراسة قوامها العلاقة بين أساليب التنشئة الاجتماعية والقيم الاجتماعية والقرابية ومشكلات المراهقة والتراث الثقافى الشعبى التقليدى من ناحية ، وبين أثر كل ذلك على نمو شخصية الأبناء وتشكيل طرائق سلوكهم من ناحية أخرى .

وسوف أشير فى الجزء التالى بعد هذا التمهيد الى ما يأتى :

أولا — أهداف الدراسة وفروضها الرئيسية .

ثانيا — مناهج الدراسة وأدواتها .

ثالثا — محكات الدراسة مع الاشارة لبعض نتائج الدراسة .

أولا — أهداف الدراسة وفروضها الرئيسية :

هدفت هذه الدراسة الى ما يأتى :

١ ـ اجراء دراسة أنثروبولوجية ، ربما تسهم فى تطوير هذا الفـــرع نظريا ومنهجيا •

٢ ـ اجراء دراسة متعمقة لمجموعة من الأسر للتعرف على أهم القـــيم الاجتماعية والقرابية التى ترتبط بعملية التنشئة الاجتماعية ، على أن تكون هذه الدراسة دينامية وبنائية وتاريخية •

٣ ـ محاولة الوقوف على الوضع الطبقى لمجتمع الدراسة (★) من خلال تحديد المستوى الاقتصادى والاجتماعى لأفراد العينة ، وبالتالى محاولة التعرف على أساليب التنشئة الاجتماعية للطبقتين المميزتين فى مجتمع الدراسة وهمـــا الطبقة المتوسطة والطبقة الدنيا •

٤ ـ محاولة استطلاع أهم ملامح المكانات الاجتماعية داخل مجتمـــع الدراسة ، حيث لا تعتبر كل المكانات المكونة للبناء فى منزلة واحدة من ناحية تقدير المجتمع للأفراد الذين يشغلون تلك المكانات ، وذلك لأن المجتمـــع يقوم بعضها فى منزلة اجتماعية أعلى من البعض الآخر ، وهذا ينطبق عـلى الذكر والأنثى فى الريف ، لذا هدفت الدراسة للتعرف على الاختلاف فـــى أسلوب تنشئة الوالد لكل من الفتى والفتاة فى العديد من المواقف الاجتماعية ، والتمايز فى الحقوق والواجبات والمكانة الاجتماعية لكل منهما •

٥ ـ محاولة اختبار امكانية الدراسة الأنثروبولوجية بأسلوب مكثف للحالات المدروسة فى التعرف على الفولكلور الخاص بالفلاح ودراسة ثقافته الشعبية بجوانبها المادية والرمزية السائدة فى المجتمع القروى الزراعـــى التقـــليدى •

فروض الدراسة الرئيسية :

الفـــرض الأول :

اذا ماكان لكل جماعة انسانية سمات ثقافية عامة تشترك بها مع الثقافة العامة للمجتمع المصرى ككل ، وبجانب تلك السمات لها سماتها الثقافية المميزة والخاصة بطريقة حياة أفرادها نتيجة وجودها فى مجتمع صـــغير ، منعزل ، أمى ، متجانس يربط بين أعضائه احساس قوى بالتضامن ، والسلوك

★ قرية القيس ـ مركز بنى مزار ـ محافظة المنيا •

فيه تقليدى وتلقائى وشخصى ، وفى هذا المجتمع (القروى) يطغى كل ماهو مقدس على ماهو علمانى ، والاقتصاد يعتمد على المكانة أكثر من اعتماده على السوق ، مما يترتب عليه الاختلاف فى أساليب التنشئة الاجتماعية من قبل تلك الجماعة لأبناها وبناتها عن جماعات أخرى تقطن مجتمعا يتسم بكثافة عدد السكان وعظم التباين وضعف روابط القرابة والجيرة وتضاؤلها ، وثانوية العلاقات وسطحيتها وانتقاليتها وانقساميتها ٠

الفرض الثانى :

اذا مالاحظنا الريف المصرى نجد أن هناك فواصل ثقافية ـ اجتماعية محددة قد وضعت للتمييز بين الذكور والاناث ، وأن هذا بدوره ينعكس على أساليب التنشئة الاجتماعية الوالدية وقيمهم فى تنشئة الطفل على أساس اختلاف الجنس الذى ينتمى اليه ذكرا كان أو أنثى ٠

الفرض الثالث :

اذا ماكانت الأسرة تعمل فى تنشئة الطفل وتكوين شخصيته فى اتجاهين متداخلين أحدهما هو تطبيعه بالطباع التى تتمشى مع ثقافة المجتمع بصفة عامة وثانيهما توجيه نموه داخل هذا الاطار بأساليب تنشئة اجتاعية تتفق مع ثقافة الأسرة ذاتها ، وهى فى ذلك تتأثر باتجاهات الطبقة الاجتماعية التى تنتمى اليها ، لذا يختلف أسلوب التنشئة الاجتماعية داخل المجتمع الواحد من طبقة الى أخرى ٠

الفرض الرابع :

اذا ماكانت الثقافة نتاجا لعملية تطور هائلة ، امتدت على طول آلاف السنين ، وترسبت فى كل مجتمع بشرى متضمنة قدرا هائلا وعظيما من الحكمة فى معاييرها وانماطها الشديدة التنوع ٠ ولا يمكن لأحد أن يهرب من تأثيرها فى أى مجتمع كائنا ماكان ، ابتداء من أكثر المجتمعات بساطة حتى أشدها تعقيدا وتطورا ٠ وذلك التأثير مكتسب ويترك أثره على الاجيال من خلال المعرفة المتواترة بالطريق التقليدى عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية ٠

ثانيا ـ مناهج الدراسة وأدواتها :

ترتبط المناهج التى تستخدم فى أى دراسة بالقضايا التى تهدف هذه الدراسة الى بحثها وكذلك بطبيعة المجتمع موضوع الدراسة ٠

تتبنى هذه الدراسة المدخل البنائى الوظيفى الذى يمثل واحدا من أهم المداخل فى الدراسات السوسيولوجية • والذى يهتم بشبكة العلاقـــات الاجتماعية المكونة للبناء الاجتماعى الذى يتميز بصفة استمرار عبر الزمن• فبديهى أن عملية التنشئة الاجتماعية ليست عملية تعلم مستمر طوال عمر الفرد فقط ، بل يمكن النظر اليها باعتبارها نقطة الالتقاء الحقيقية بين الفرد كوجود حقيقى والبناء الاجتماعى عن طريق تحديدها لمجموعة المكانات التى يشغلها •

وكان لاختيارى للمنهج البنائى الوظيفى ما يبرره فى هذه الدراسة ، فعلى ضوء البنائية الوظيفية أقول أن الاتجاه الوظيفى يؤكد أن التنشئـــة الاجتماعية كعملية اجتماعية تعرف الأفراد بالحقوق والواجبات الملزمـــة المتعلقة (بمجموعة المكانات) التى يشغلونها أو يعدهم المجتمع لشغلها فى البناء الاجتماعى • وهذه العملية تتم بطريقة عمدية مباشرة أو غير مباشرة ، ويراعى أن تتم كاملة وسليمة بمعنى توازى الخطوط التى تؤكد عليها أجهزة التنشئة المختلفة وعدم تصارعها أو تضاربها ، وينتج عنها فرد متوافق مـــع البيئات الثقافية والاجتماعية والطبيعية فى المجتمع الذى ولد فيـــه ، عارفا لأدواره التى أعدلها ، وكذلك أدوار الآخرين الذين يتعامل معهم فى المواقف الاجتماعية المتنوعة ، وتؤدى عمليات التنشئة الاجتماعية هذه الوظائف جميعها حين يمر الفرد منذ ميلاده وطوال عمره بالأجهزة المتنوعة القائمة بهذه العملية، وعندما يتعلم الأفراد أدوارهم ، وعندما يكون كل منهم واعيا وآخذا فـــى اعتباره عند التفاعل بأدوار الآخرين فانهم يستطيعون التعاون بكفاءة مـــع بعضهم البعض ، ويتوقع ارتفاع درجة التفاهم المشترك بين الأفراد ، الأمر الذى يحافظ وبصورة فعالة على التماسك الكبير لتركيب البناء الاجتماعى •

والدراسات البنائية لا تقف عند حد تسجيل العادات والتقاليد وطرائق السلوك ، وانما تتخذ منها العناصر البسيطة الأولية التى تبنى عليها تحليلاتها للعلاقات الاجتماعية التى تتبلور فيما نسميه النظم الاجتماعية ، وتركيـــز البناء الاجتماعى على العلاقات الاجتماعية بصرف النظر عن تفاصيل التغيرات الثقافية التى يتضمنها سلوك الناس •

وعلى ضوء التحليل الوظيفى اهتمت الباحثة بتحليل مكونات عمليـــة التنشئة الاجتماعية كالنسق القيمى والنسق الثقافى والنسق القرابى ونسق الجزاءات الايجابية والسلبية التى تؤدى وظائف ضبط سلوك الأفراد ،وتتبع العلاقات المتبادلة بين التنشئة الاجتماعية فى الأسرة وبين الأنساق الأخرى

التى تكون البناء الاجتماعى ، فهناك دائما تصور لعلاقة دائرية بين التنشئة الاجتماعية كأسلوب ووسيلة تشكل شخصية الأفراد وبين النظم الاجتماعية المكونة للبناء الاجتماعى ، بمعنى الاعتقاد بأن النظم الاجتماعية هى انعكاس لشخصية الأفراد بالمجتمع ، ومن ناحية أخرى تؤثر النظم الاجتماعية فى تنميط أساليب ووسائل تربية وتنشئة الطفل ، وهذا بدوره يؤدى الى وجود بناء أساسى للشخصية فى المجتمع كله مما يكون له أكبر الأثر فى خلق التوازن فى البناء الاجتماعى ككل ٠ وليس غريبا أن أستعين هنا بمنهج دراسة الحالة٠ وهو أحد المناهج الهامة فى الدراسات السوسيولوجية والأنثروبولوجية ، وفى هذه الدراسة محاولة لتطبيق منهج دراسة الحالة بما يتضمنه من أدوات مختلفة على مجموعة من الأسر المبحوثة ، محاولين بقدر الامكان التعرف على موقف الآباء من أبنائهم وبناتهم (فى سن المراهقة) فى كافة المواقف التى ترتبط بالحاجات الاجتماعية والخلقية والروحية ، وكذلك دراسة الثقافة الشعبية التقليدية الخاصة بمجتمع القرية موضوع الدراسة ، والتى تميز طريقتهم فى الحياة ، اذ لا توجد جماعة انسانية بدون هذه الثقافة التى يسلمها كل جيل للجيل الذى يليه عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية مما ينتج عنه استمرار البناء الثقافى التراكمى مكونا التراث ٠

والأدوات التى استعانت بها الباحثة فى هذه الدراسة لتحقيق منهج دراسة الحالة هى :

١ ـ الملاحظة ٠

٢ ـ التناول التاريخى للمجتمع موضوع الدراسة ٠

٣ ـ المقابلة ٠ وكانت كلها مقابلات مفتوحة دارت حول نقاط أساسية محددة ومحاولة جمع البيانات اللازمة لسد تلك النقاط ٠

حاولت الباحثة فى هذه الدراسة عن طريق هذه الأدوات المتاحة دراسة الأسرة باعتبارها نظاما اجتماعيا صغيرا يمكن دراسته دراسة شاملة وخاصة اذا ما أخضعناها للملاحظة التفصيلية الدقيقة ٠

وقبل عرض الكيفية التى تم بها اختيار الأسر يجب أن نؤكد على أن هذه الأسر المبحوثة درست باعتبارها أمثلة على عينة من الأسر فى هذا المجتمع الزراعى التقليدى وليست عينة عشوائية أو ممثلة ٠

أما عن أسس اختيار الأسر فقد كانت كما يلى :

١ ـ الموقع الجغرافى للقرية مجال الدراسة :

حيث وقع الاختيار على قرية تمثل احدى قرى الوجه القبلى للتعرف على أساليب التنشئة الاجتماعية المتبعة لعينة من الأسر القروية المصرية ومدى الاختلاف والتشابه فى هذه الأساليب والوسائل للأبناء والبنات فى سن المراهقة .

٢ ـ المستوى الاقتصادى الاجتماعى :

كانت هناك عدة متغيرات حدد على أساسها المستوى الاقتصادى الاجتماعى للأسر المبحوثة وهى :

١ ـ الدخل ـ مصادرة .
٢ ـ الملكيـــة .
٣ ـ استخدام الأدوات الكهربائية .
٤ ـ التعـــليم .
٥ ـ المهـــنة .
٦ ـ السكن ومواصفاته .
٧ ـ مستوى الوعى الصحى .

٣ ـ كان من الأسس الهامة لاختيار أسر الدراسة أيضا ، أن يكون لدى كل الأسر المبحوثة فتى وفتاة فى مرحلة المراهقة ولقد حددت فى الفترة من سن (١٣ وحتى ١٩) سنة .

ولقد روعى فى اختيار الأسر المبحوثة أن تكون ممثلة لمجتمع القريـــة بطبقتيه المميزتين وهما المتوسطة والدنيا ، ولذا تم تصميم استمارة بيانات أولية طبقت على ثلاثين أسرة فى القرية محل الدراسة ، أختير من بينهم تسع أسر خضعت للدراسة المكثفة (دراسة الحالة) واستمارة البيانات الأولية هذه ساعدت كثيرا فى اختيار الأسر المبحوثة .

ثالثا ـ محكات الدراسة مع الاشارة لبعض نتائج الدراسة :

وفى النهاية يمكن للباحثةأن تؤكد أنهذه الدراسة اعتمدت فىدراستها للمجتمع الريفى على عدة محكات أساسية :

١ ـ اعتماد هذا البحث عند دراسته للمجتمع الريفى (مجتمعالدراسة) على دراسة طبيعة الحياة فى هذا المجتمع ، وطبيعة الأفراد الذين يكونون

هذا المجتمع ، بحيث كان الاهتمام منصبا على دراسة البيئة الاجتماعية والظروف والعوامل التى تؤثر فى حياة الناس وفى طرائق سلوكهم •

٢ ـ مدى اسهام هذه الدراسة فى تقديم فهم موضوعى للحياة فىالقرية وحياة الفلاحين عموما •

٣ ـ تبنى هذه الدراسة للاتجاه الأنثروبولوجى فى دراسة لمجتمعات القروية ومدى امكانية الافادة من نتائج الدراسات الريفية الأنثروبولوجية التى أجريت فى مجتمعات أخرى ودراستها من منظور مقارن •

٤ ـ حاولت الباحثة فى هذه الدراسة أن تحدد خصائص مجتمع الدراسة الريفى من خلال نظرية تفسيرية كنظرية (روبرت ردفيلد) التى تفسر المجتمع الريفى فى ضوء مجموعة من السمات كالعزلة والتجانس بوصفها متغيرات مستقلة تصحبها متغيرات تابعة •

٥ ـ حاولت الباحثة عند بدء دراستها أن تكون على وعى بأن هناك دراسات ريفية أجريت من قبل ، وبحثت عن امكانية الافادة من هذه الدراسات كمصادر أولية لدراستها هذه •

اشارة لبعض نتائج الدراسة :

وباستعراض الحالات المبحوثة ومناقشة القيم موضوع الدراسة سأشير لبعض نتائج الدراسة :

١ :ـ كان المعنى هنا وبشكل خاص عند دراستنا للقيم فى مجال الوظائف والاختصاصات فى الأسرة ـ تمايز الادوار فيمن يقوم بمجموعة الوظائف والاختصاصات المختلفة فى الأسرة وليس النظر الى مجموعة القيم فى هذا المجال كمصدر يستمد منه صاحبه السلطة •

ولقد اتضح من خلال الدراسة أنه ليس بالضرورة أن من يقوم بالانفاق يكون مصدر السلطة فى الأسرة • وباستعراض حالات الدراسة ، نجد الأب فى الحالات الأربع الأولى ينظر الى البيت والأولاد على أنهم جزء منه ، وأنه الوحيد المكلف بالانفاق عليهم والعمل على توفير المال اللازم لاحتياجات الأسرة من جميع النواحى ولكن فى الحالة الخامسة من الدراسة نجد مظهرا آخر للتعاون فى مسألة الانفاق بين الزوجين ، فتجد الزوجة ليست أداة تنفيذية للانفاق مكلفة من قبل الأب بهذا ، بل نجد الزوجة تشارك فى دخل الأسرة

فعلا عن طريق ربحها من عملها فى التجارة وبذا تساهم مساهمة أخـــرى غير تلك التى تقدمها الزوجة التى لا تعمل ٠

وعن مسألة مشاركة الزوج أو الأبناء الذكور فى أعمال المنزل ، نجـد الأب فى الحالة الأولى يمثل قمة التشدد فى هذا الموضوع فهو يرفض حتى مناقشة هذه الفكرة ، فالزوج هنا تربى فى عائلة الرجل ، الزوج أو الابن أو الأب) فيها هو صاحب الحق فى العمل خارج المنزل فقط ، ولكن أعمال المنزل يعتبرها أعمالا أقل أهمية يوكل أمرها للسيدات ، ومن ناحية أخرى نجد الزوج فى الحالة السادسة يقدم لنا نموذجا معكوسا للزوج فى الحالـة الأولى ، فهو يرحب بمساعدة زوجته فى أعمال المنزل ومشاركتها وخاصة فى أيام مرضها وعقب أيام الولادة ٠

وبخلاف هاتين الحالتين اللتين تمثلان طرفى متصل القيمة ، نجد الأب فى مجموع الحالات يعتبر نفسه رئيس العائلة ، ويساعده فى هذا أنه يخص نفسه فقط بالرياسة والتوجيه والاشراف على العائلة مع ترك الأعمـــال المنزلية ـ وهى فى نظره أقل أهمية ـ الى الزوجة ٠

وعن مسألة تربية وتأديب الأولاد والبنات ، حرصت الباحثة عندطرحها هذه النقطة للدراسة على المبحوثين أن توضح لهم الفرق بين الرعاية اللازمة للطفل من تغذية ونظافة وأساليب فطام وبين التربية والتأديب بقصدتشكيل شخصية الطفل وتعويده وتلقينه طرائق وأساليب السلوك الاجتماعىاللازمة لتعامله مع المجتمع الخارجى ، وبهذا التحديد الواضح لمسألة التربيةوالتهذيب والرعاية فى الصغر ، قرر المبحوثون فى كل الحالات فيما عدا الحالة السابعة مسئولية الأب الكاملة والمنفردة عن مسألة التربية والتوجيه للولد والبنت منذ سن السادسة أو السابعة ، ووصل التمسك بهذه الوظيفة حدا كبيراحينما نجد الأب فى الحالة الأولى يقرر أن فساد الأولاد يأتى عندما تتولى تربيتهم سيدة ، وكل المبحوثين ألقوا على الأم بمهام الرعاية المنزلية فى الصغر من تغذية وملبس ونظافة وأساليب الرعاية الصحية ٠ والوحيد ضمن الحالات المبحوثة الذى خرج عن هذه النتيجة ، هو الأب فى الحالة السابعة ، حيث قرر أنه يوكل مسألة تربية وتأديب الأولاد والبنات للزوجة هذا فضلا عن دورها المبكر فيما يختص بالرضاعة والنظافة ٠

ومن هذا نرى أن فكرة التعاون بين الزوجين فى تنشئة الطفل ورعايته لم تحظ بتأييد يذكر ، واعتبر المبحوثون رعاية الصغير فى الصغر من أهـم

اختصاصات الزوجة وأن مجرد اهتمام الرجل بمثل هذه المسائل قد يقلل من رجولته تلك الرجولة التى يراها فى مجال آخر أعمق أثرا وأبعد غورا ، ألا وهو مجال التهذيب والتأديب والأوامر النواهى التى ينتج عنها تشكيل شخصية الطفل وطبعها بقيم معينة يريدها الأب لأنها نفس القيم التى ورثها عن الآباء والأجداد وأصبحت تشكل شخصيته ٠

وعن مسألة اختيار قرين الابنة ، اشترك الجميع فى حقهم فى اختيار شريك حياة الابنة مع الاحتفاظ بحق الابنة فى حرية الرفض أو القبول ٠ فمثلا الأب فى الحالة الأولى عندما تقدم لابنته شابان أحدهما ابن عمها والآخر ابن خالتها ، نجده ينزل على رغبة الابنة ويزوجها من ابن خالتها كما أرادت مضحيا بزواجها من ابن أخيه الذى كان فى نظره يفضل الشاب الآخر فى المركز والمكانة الاجتماعية ودرجة الثراء والقرابة فهو قريب لها من ناحية الأب أى من العصب ، الا أنه عندما وجد أن الشاب الآخر أيضا يواكب أحلامه وشروطه كزوج لابنته نجده ينزل على رغبة الابنة ويؤيد تمسكها بمن اختارت ضاربا بهذا مثالا حقيقيا على اعطاء الفتاة حق الرفض أو القبول لمن يتقدم

وعن مسألة اختيار قرينة الفتى ، اتفق المبحوثون فى جميع الحالات المدروسة على ضرورة أن تكون من اختيارهم وأن تكون بها كل الصفات التى يتمناها الأب لزوجة الابن التى ستلد أبناء يحملون نفس الاسم وينتمون لنفس العائلة فى المركز والمكانة الاجتماعية ٠ هذا مع اعطائهم الحق للفتى فى الرفض أو القبول لفتاة يختارها والده ، وفى نفس الوقت أعطى الأب لنفسه الحق المقابل أيضا فى الموافقة على عروس اختارها الفتى بعيدا عن سلطان الأسرة فى ظروف بعيدة عنهم كظروف الدراسة أو العمل ٠

ولقد وجدت الباحثة أن الآباء دائما يجدون الفتاة المناسبة للاقتران بأولادهم الذكور وهم يطمئنون فى هذا كل الاطمئنان وذلك للسهولة الكبيرة التى يتمتع بها المجتمع الزراعى التقليدى الصغير فى معرفة تاريخ البنت التى يريد الأب أو الشاب الزواج بها وعائلتها وأخلاقها ، وذلك لسهولة العلاقات وبساطتها ٠

باستعراض حالات الدراسة فى محاولة للتعرف على القيمة الخاصة بالمفاضلة بين الذكر والأنثى ، نجد الأب فى الحالة الأولى تسيطر عليه وبشكل كبير الرغبة الملحة فى استمرار اسم العائلة الذى يحمله هو ؛ لذا نجد اهتمامه غير العادى والمتوارث بخلفة الذكور ، والولد فى نظره حتى بعد

زواجه يظل متصلا بأسرته بحيث تعتبر أسرته الزواجية امتدادا حقيقيا فى الاسم والمكانة والمركز لأسرته الأبوية الأولى ، وتتصل بمتصل العصب مع أجيال لا نهائية ماضية • وباستعراض باقى الحالات نجد الآباء يفضلون انجاب الذكور لأن الأب يرى فى الذكر عملية استمرار وبقاء ، والبعض ينظر للذكر على أنه السند والملاذ ، وان كان جميع المبحوثين لم ينكروا تعاطفهم الشديد مع الفتيات ، فالبعض ينظر اليهم كمصدر من مصادر الحب والحنان للوالدين ، والبعض يتعاطف معهن لأنه يرى فيهن المركز الضعيف والشىء الذى تجب حمايته والمحافظة عليه •

وعن المفاضلة بين الذكور والاناث لا من حيث النوع ، بل من حيث السن ، نجد الأب فى الحالة الثانية مثلا يفضل ابنته (البكرية) كثيرا وهذا ليس مرده لكونها أكبر أخوتها واخواتها فى الترتيب فقط بل لتفوقها الدراسى الدائم ولرجاحة عقلها وحسن تصرفاتها ، ونجده فى نفس الوقت لا يفاضل بين الذكور على أساس السن بل المعيار عنده هو التفوق الدراسى والتدين وحسن الطباع واتساع الأفق ، وكل هذا توفر فى ابنه قبل الأخير الطالب بطب أسيوط مما جعله أثيرا لدى والديه ومثار حبهما عن باقى اخوته الذكور •

وفى معظم حالات الدراسة وجدت الباحثة أن مسألة المفاضلة علىأساس السن ليست مسألة تفضيل بدون مبرر ولكن لابد أن يكون هناك سببمعقول لهذا التفضيل •

٣ ـ وباستعراض حالات الدراسة من خلال القيمة الخاصة بالسلطة فى الأسرة ، وعن مسألة الطلاق أجمع المبحوثون فى معظم حالات الدراسة أن الطلاق يجب ألا يقع الا فى حالات الضرورة القصوى ، ومع اعتبارهم أنالطلاق حق الرجل الكامل الا أنه يجب أن يقيد بشروط لوقوعه كاستحالة الحياة بين الزوجين مع الاهتمام بضرورة علم الزوجة التام والمسبق به أو عند وقوعه • ورفض الجميع فكرة أن تكون العصمة بيد (الست) لأن هذا فى رأيهم ضد ما تعارف عليه الناس •

وعن مسألة التعدد ، تبين للباحثة أن تعدد الزوجات موجود فى مجتمع الدراسة وان قلت حدته عن الماضى • لأن الزواج أصبح من الأمور المكلفةماديا والتى تجعل الرجل يفكر أكثر من مرة عند محاولته الزواج بأكثر من واحدة• وعموما فان حالات التعدد التى تعرفت عليها الباحثة قليلة وفردية •

وللمبحوث فى الحالة السابعة رأى فى مسألة التعدد ، اعتبرته الباحثة رأيا طريفا بالنسبة لندرته بين الحالات المبحوثة ، وان كان الواقع وبالذات فى المجتمع الزراعى وفى المستويات الدنيا يقول أنه الرأى السائد المنتشر عند نسبة كبيرة من الفلاحين ، فالمبحوث فى الحالة السابعة يرى أنه لو كانت ظروف الرجل المادية ميسرة وعنده المقدرة المالية الكبيرة التى تمكنه من الصرف على أكثر من زوجةفلامانععنده من استعمال هذا الحق ، لكن الرجل الفقير فى نظره لا يستطيع أن يستعمل هذا الحق أو يفكر فيه لضعف امكانياته المادية ٠

وعن القيمة الخاصة باستخدام الأب لسلطته فى تحديد مستقبل الأولاد والبنات والضغط عليهم مستخدما سلطاته كأب للوصول الى أعلىمستوى تعليمى تتفق. مع ما أثبتته الدراسات المختلفة من أن الوالدين من الطبقة المتوسطة يميلان الى فرض أكبر قدر من الضغط على أبنائهما وبناتهما خلال عملية التنشئة الاجتماعية ليصلوا الى أعلى مراحل التعليم وما يليها من مرحلة اشتغالهم بأعمال مهنية مختلفة تحقق لهم الأمن الاقتصادى والمستقبل الزاهر ٠

وعن القيمة الخاصة أيضا بمستقبل الأولاد والبنات ، نجد الفقر الذى تعيش فيه الطبقات الدنيا ـ وتمثلها الحالات من الخامسة وحتى التاسعة ـ فى القرية يقف حجر عثرة فى سبيل تحقيق أمانى الآباء بالنسبة لمستقبل أولادهم وبناتهم وفى فرص حصولهم على مستويات تعليمية عالية ٠

٤ ـ وعن نسبة الأسر الممتدة فى مجتمع الدراسة وان كانت كبيرة الا أنها آخذة فى التقلص القليل والبطىء ، وهذا بسبب الزيادة فى نسبة التعليم للذكور وخروجهم لميادين العمل المختلفة خارج نطاق محافظتهم ، وهذا يساعد تدريجيا على استقلالهم الاقتصادى وتكوينهم لأسر نووية صغيرة مع الزوجة والأولاد حيث الاقامة فى أماكن عملهم بعيدا عن الأهل وخارج نطاق الأسرة الأبوية الكبيرة ٠ ولكن بصفة عامة لا تزال الأسرة الممتدة موجودة وبنسبة كبيرة فى مجتمع الدراسة ، ولا تزال تحتفظ بترابطها وتماسكها ، فهى لا تزال تحتفظ بكل وظائفها البيولوجية والاجتماعية والنفسية والثقافية ، فالأسرة فى الريف هى القائمة بالانجاب والرعاية الصحية والاجتماعية والاقتصادية ولا تزال ، ومن خلال عملية التنشئة الاجتماعية ، تحتفظ بكل هذه الوظائف٠

وتنقل أساليبها وطرقها الى الابناء والبنات فى شكل تراث هائلمن القيم الاجتماعية ٠ وان كان بعض علماء الاجتماع المعاصرين من ناحية أخرى

يشيرون الى أن وظيفة الأسرة آخذة فى التقلص التدريجى نتيجة ازدياد المؤسسات المجتمعية والحكومية التى تحاول أن تأخذ من الأسرة ادوارها أن لم تكن أخذتها بالفعل كما هو الحال فى المجتمعات الغربية ، الا أن هذا الكلام وان كان ينطبق فى الحقيقة على المجتمع الغربى ، الا أنه لا ينطبق بأى حال من الأحوال على المجتمع المصرى عامة وعلى المجتمع الريفى التقليدى خاصة ، فحتى فى حالات استقلال الأبناء والبنات بعد التعليم والتخرج والعمل والزواج الا أن الأبناء لا يفقدون اتصالهم بآبابهم ولا يقطعون صلات الرحم ، فالاتصال والمودة عادات تأصلت فيهم منذ الصغر وفيها الكثير من العرفان بالفضل والجميل للأسرة الأم عليهم .

وكذلك الأسرة - كما نجدها فى مجتمع الدراسة - لا تقتصر علاقاتها الاجتماعية مع الأبناء فقط ، بل علاقاتها تمتد للأقارب الذين ترتبط معهم فى تفاعل مستمر وعلاقات اجتماعية متبادلة سواء فى المنزل أو دور العبادة أو مكان العمل وعند أوقات الشدة والأزمات .

كانت هذه بعض النتائج الخاصة بالجزء الأول من الدراسة الميدانية والمتعلقة بمناقشة بعض القيم الاجتماعية الخاصة بالأسر المدروسة .

أما الجزء الثانى من الدراسة وهو الجزء الخاص بدراسة التراث الثقافى الشعبى التقليدى الخاص بالفلاح المصرى فى مجتمع الدراسة فهذه بعضها أيضا :

انقسم هذا الجزء الى :

(أ) القيم الخاصة بالمعتقدات والمعارف الشعبية من خلال الحالات المدروسة ومشاهدات الباحثة فى مجتمع الدراسة .

عن طرق العلاج الشعبى وقيمة الاعتقاد فيه عند الفلاح كجزء هام من ثقافته التى يتلقاها ويلقنها عبر الأجيال المختلفة ، وجدت الباحثة ومن خلال جميع حالات الدراسة ، الايمان بهذا النوع من العلاج ، والكل مر به ، وكان محل تجارب كثيرة عند الفلاحين للشفاء من أمراض مثل (عرق النساء) ومرض جلدى يطلقون عليه (البهاق) وباستخدامهم لبعض الأعشاب وبعض الموروثات الشعبية فى هذه النواحى ، نجدهم يؤكدون أن هذه الطرق تثمر نتائج هائلة .

وأود أن أذكر تعقيبا على هذه النتيجة السابقة ـ من واقع حـــالات الدراسة ـ وهو أن المبحوث فى الحالة الأولى مثلا بالرغم من انتمائه لأسرة ثرية وأصل عريق ، وعندما يشعر فيها أى فرد بمتاعب بسيطة يسرعون به الى الاطباء وأحيانا يلجأون الى الأطباء المشهورين فى القاهرة زيادة فى الاطمئنان على أفراد العائلة ، الا أن المبحوث عندما أصابه المرض الجلدى الذى حدثنا عنه كان يستطيع أن يعالج عند أشهر أطباء الأمراض الجلدية فى المحافظة أو القاهرة ولكننا نجد ثقافته الريفية الشعبية التقليدية المتوارثة عن الآباء والأجداد ، وشخصية الفلاح المصرى فى المقام الأول ، وهذا الجزء التقليدى من ثقافة الفلاح المصرى الذى يعتبر بلا جدال أبعد ثقافته غورا وأكثرها تمكنا منه وأعصاها جميعا على التغيير وأقربها الى نفسه وروحه ، كل هذا جعـــل المبحوث لا يلجأ للعلم أو الطب ولكنه يلجأ لطرق العلاج الشعبى طلبا للشفاء برغم امكانياته المادية له وللعائلة التى تسمح بعرضه على كبار الاخصائيين، ولكنه التراث الثقافى التقليدى وما يكشف عنه من ملامح حقيقية للشخصية القروية المصرية •

(ب) القيم الخاصة بالعادات والتقاليد الشعبية من خلال الحـــالات المدروسة : وفى هذا الجزء ناقشت الباحثة بعض العادات والتقاليد الشعبية مثل يوم (الدخلة) وطريقة الدخول على العروسة ، وأيام السبوع والمراسيم الاجتماعية الخاصة به ، والموروثات الشعبية عند انجاب الذكور وفى حالات انجاب الاناث ، وطرق الاحتفالات بالأعياد الدينية فى الأسر المبـــحوثة ، والمراسيم الاجتماعية التقليدية الخاصة بدفن الموتى ، وزيارات القبور فـــى المواسم والأعياد ، والتعرف على نظرة الفلاح للمغزى والمعـــنى الحقـــيقى للمـــوت •

وكذلك ثقافة الفلاح ومعتقداته عن اللائق وغير اللائق ، كاستمرارحياة الأرملة بدون زواج وكيف يعرضها هذا فى مجتمع تقليدى صغير (للقيل والقال) ويجعل كل خطواتها محسوبة عليها •

(ج) الأدب الشعبى وفنون المحاكاة فى القرية من خلال الحالاتالمدروسة ومشاهدات الباحثة فى مجتمع الدراسة :

ناقشت الباحثة فى هذا الجزء جلسات السمر العائلية بين الأبوأبنائه، وكذلك الفنون الخاصة بالرقص فى الأفراح للذكر والأنثى ، وكذلك حلقات الذكر والزار التى تقام عند بعض الأسر فى القرية ، وكذلك عادة (الوشم)

كتراث ثقافى شعبى تقليدى يحرص عليه الفلاحون رجالهم ونساؤهم ،ولكن هذه العادة وان كانت لا تزال موجودة الا أنها فى سبيلها للزوال نظرا لازدياد التعليم بين الفتيات واستخدامهن لمساحيق التجميل الصناعية المختلفة فى الزينة •

كذلك شاهدت الباحثة بعض الفنون الخاصة بعادات الرسم على الحيطان فى أوقات الأفراح وفى مناسبات الحج وهى من العادات الشائعة فى مجتمع الدراسة •

وناقشت الباحثة العادات الخاصة بتسمية الذكور والاناث فى مجتمع الدراسة ، ووجدت عموما أن الكثير من الفلاحين يلجأ لأسماء الرسول الكريم أو أسماء الله الحسنى أو أسماء الصحابة الأجلاء وخاصة عند الطبقات الدنيا ، وأحيانا أسماء الشهور العربية كمحرم ورجب وشعبان ورمضان ، وهذه التسميات تتفق وثقافة الفلاح وتشبع لديه ميلا كبيرا للتقرب لله ولرسوله الكريم وللصحابة الكرام عن طريق اختياره لهذه الأسماء لتطلق على أبنائه ، ومن ناحية أخرى يعتقد بأن هذه الأسماء تجلب للمسمى بها التقوى والخير والصلاح فى الحياة وتجنبه الموت فى الصغر •

وسائل الاعلام والتنمية السياسية فى الدول النامية
البرامج السياسية فى اذاعة القاهرة كحالة للدراسة
من زاوية علاقتها بموضوعات الرأى العام(*)

الدكتور عبد الخبير محمود عطا

يمكن تناول أقسام الدراسة الأربعة الرئيسية من زاوية علاقتها بالرأى العام كالآتى :

أولا ـ النظام الاتصالى فى الدول النامية ودوره فى تشكيل الرأى العام .

ثانيا ـ اتجاهات الرأى العام فى الدول النامية بخصوص التنمية السياسية .

ثالثا ـ النظام الاتصالى المصرى ودوره فى تشكيل الرأى العام المصرى .

رابعا ـ اتجاهات الرأى العام المصرى بخصوص التنمية السياسية فى مصر .

ويمكن التفصيل فى صدد كل من المحاور من زاوية الاهتمام المشار اليها :

أولا ـ النظام الاتصالى فى الدول النامية ودوره فى عملية تشكيل الرأى العام :

تتعدد العوامل التى تلعب دورا فى تكوين أو تشكيل الرأى العام : فهناك العوامل الطبيعية (المناخ ـ الاقليم) والعوامل الاجتماعية/الاقتصادية

* غرض مختصر لرسالة الدكتوراه المقدمة الى قسم العلوم السياسية ـ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة .

(التقدم والتخلف ــ الدين ٠٠٠ الخ)والعوامل السياسية (نظام الحكم ــ الوضع الخارجي : الاقليمي والعالمي) والعوامل الاعلامية أو الاتصالية في النظام المجتمعي أو المجتمع أو دولة ما ٠ على أن الملاحظة الجديرة بالاعتبار هي علاقة هذه العوامل فيما بينها حيث يمكن القول أن العوامل السياسية تؤثر على العامل الآخرى ومنها العوامل الاعلامية أو الاتصالية ، وهو ما يتصل بالحديث عن العلاقة بين النظم الفرعية (النظام الاجتماعي ، النظام الاقتصادي، النظام الثقافي ، النظام السياسي) في النظام المجتمعي النامي والدور المتميز للنظام السياسي في علاقته بالنظم الفرعية الأخرى في ذلك النظام المجتمعي٠

المهم في هذا الصدد الاشارة الى العلاقة بين النظام السياسي والنظام الثقافي أو الاعلامي أو الاتصالي من ناحية والعلاقة بين ذلك الاخير والنظم الفرعية الأخرى في النظام المجتمعي ٠ ان هذه العلاقة في جانبيها تسمح بالحديث عما يمكن تسميته **بالنظام الاتصالي في الدول النامية** ليس فقط مجرد الحديث عن وسائل الاعلام من زاوية دورها في تشكيل الرأى العام ٠ ويمكن النظر الى النظام الاتصالي في الدول النامية من خلال نظرتين : الأولى هيكلية والثانية وظيفية :

١ ــ النظرة الهيكلية للنظام الاتصالي :

تسمح هذه النظرة بالتمييز بين النظام الاتصالي الحكومي والنظام الاتصالي غير الحكومي من ناحية والنظام الاتصالي الداخلي والنظام الاتصالي الخارجي من ناحية أخرى ، والوحدة الأساسية في أى من هذه النظم هي الدور الاتصالي الذى يمكن تصور القيام به من خلال أى قائم بدور سياسي أو اجتماعي أو اعلامي ٠٠٠٠ الخ ٠

(أ) النظام الاتصالي الحكومي :

هو مجموع الادوار الاتصالية التى تمارس في اطار السلطة التنفيذية من ناحية وفي اطار السلطة التشريعية من ناحية ثانية وفي اطار السلطة القضائية من ناحية ثالثة بحيث يمكن تصور أن الجسد الحكومي هو مجموعة من العروق أو الشرايين والاوردة التى تتدفق فيها المعلومات التى تعكس علاقة الانسجام المفترضة في داخل ذلك الجسد بحيث يستطيع أن يؤدى مهمته حيث علاقته بالنظم الفرعية الأخرى في اطار النظام السياسي من ناحية وفي علاقته بالنظم الفرعية الأخرى في اطار النظام المجتمعي من ناحية أخرى ٠

(ب) النظام الاتصالى غير الحكومى :

هو ا.دوار الاتصالية التى تمارس من قبل : الأحزاب السياسية، جماعات المصالح ، ... الخ والتى هى فى حقيقتها تعبر عن جانب أساسى من ممارسة هذه الابنية لأدوارها السياسية ولكن من خلال المنطق الاقناعى حيث الاعتماد على تدفق المعلومات أساسا . الملاحظة الأساسية فى هذا الصدد هى تنوع القائمين بالأدوار الاتصالية من حيث طبيعتهم ومن حيث أوزانهم النسبية .

(ج) النظام الاتصالى الداخلى :

يشمل كلا من النظام الاتصالى الحكومى والنظام الاتصالى غير الحكومى ولكن فى اطار الدولة النامية حيث يمكن التمييز بين مستويين أساسا : المستوى المحلى من ناحية والمستوى المركزى أو القطرى من ناحية أخرى . وبالتالى يمكن الحديث عن النظام الاتصالى المحلى (النظام الاتصالى الحكومى المحلى + النظام الاتصالى غير الحكومى المحلى) والنظام الاتصالى المركزى أو القومى (النظام الاتصالى الحكومى القطرى والنظام الاتصالى غير الحكومى القطرى) .

(د) النظام الاتصالى الخارجى :

ويمكن التمييز فيه كذلك بين مستويين : الاقليمى من ناحية والعالمى من ناحية أخرى ، ويمكن الأخذ فى الاعتبار مدى حكومية ولا حكومية الأدوار الاتصالية بحيث يمكن فى النهاية الحديث عن نظام اتصالى اقليمى (حكومى + غير حكومى) ونظام اتصالى عالمى (حكومى + غيرحكومى) .

وهكذا ، فانه من الناحية التحليلية يمكن التمييز بين مجموعة من النظم الاتصالية على المستوى الرأسى (محلية ، قطرية وكلاهما نظام اتصالى داخلى ، اقليمية ، عالمية وكلاهما نظام اتصالى خارجى) ومجموعة من النظم الاتصالية على المستوى الافقى (نظم اتصالية : مؤيدة ، معارضة ، محايدة) كما يتضح من النظرة الوظيفية للنظام الاتصالى .

٢ ـ النظرة الوظيفية للنظام الاتصالى :

يمكن وفقا لهذه النظرة التمييز بين النظام الاتصالى المؤيد للنظام الاتصالى الحكومى والنظام الاتصالى المعارض له كما يمكن تصور مجموعة من الأدوار الاتصالية تشكل نظاما اتصاليا له طبيعة محايدة . المهم هنا هو عملية التفاعل بين النظام الاتصالى المؤيد أو المساند والنظام الاتصالى المعارض التى لا تقتصر على ساحة النظام الاتصالى الداخلى ولكن تمتد فى دوائر متتالية

الاتساع أو الضيق الى النظام الاتصالى الخارجى بحيث يمكن تصور ابعادكل من هذين النظامين على المستويات الافقية والرأسية ٠

التساؤل الجوهرى فى هذا الخصوص هو : **ماهى انعكاسات عملية التفاعل بين كل من هذين النظامين على اتجاهات الرأى العام بخصوص قضايا وموضوعات التنمية السياسية فى الدول النامية / المجتمع المصرى ؟**

ثانيا - اتجاهات الرأى العام بخصوص التنمية السياسية فى الدول النامية :

التنمية السياسية هى بعد من أبعاد التنمية المجتمعية التى تشمل الى جانبها التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والتنمية الاعلامية ٠ التنمية السياسية مجالها النظام السياسى كنظام فرعى فى اطار النظام المجتمعى ، ومن هنا تتضح أهمية التغييرات التى يمكن أن تحدث فى اطار ذلك النظام السياسى لما له من علاقات تفاعلية مع النظم الفرعية الأخرى فى النظام المجتمعى ٠ التنمية السياسية فى جوهرها لا تعنى سوى اختيار النموذج السياسى الملائم للجسد المجتمعى بحيث يكون الرداء السياسى أكثر تعبيرا عن الجسد المجتمعى ، وهو مايوضح مدى أهمية التنمية السياسية فى علاقتها بالجوانب الأخرى لعملية التنمية أو يوضح مدى أهمية النظام السياسى فى علاقته بالنظم الفرعية الأخرى فى النظام المجتمعى والتنمية السياسية من حيث محاورها يمكن أن يكون موضعها الاطار الهيكلى أو المؤسسى فى النظام السياسى والاطار المعنوى أو الروحى فيه أى الثقافى ، والعلاقة بين الأول والثانى من خلال عملية صنع القرار السياسى والسياسات العامة حيث يمكن الحديث عن العملية السياسية ٠ وهنا يثار التساؤل عن **اتجاهات الرأى العام أو جمهور المواطنين الذين تتجه اليهم هذه العملية بخصوص محاور أو أبعاد التنمية السياسية** ٠ التساؤل يتجه نحو معرفة مدى ملاءمة الحركة التنموية السياسية فى كل بعد أو محور من المحاور الثلاثة مع الاطار المجتمعى ٠ ومما لا شك فيه أن الاتجاهات فى هذا الصدد سوف تختلف حيث يمكن تصور الرأى العام المؤيد والرأى العام المعارض والرأى العام المحايد ٠ المهم فى هذا الصدد التعرف على الرأى العام السائد أو الاتجاه العام للرأى العام أو رأى الأغلبية ومدى توافقه أو تعارضه مع الاتجاه الحكومى فى عملية التنمية السياسية وهنا يظهر مدى خطورة الدور الذى يؤديه النظام الاتصالى الحكومى والمساند فى مواجهة النظام الاتصالى المعارض ٠ مما لا شك فيه أن السير فى محاور عملية التنمية السياسية يكمن خلفه تبنى مثالية أو اطار فكرى

أو أيديولوجية معينة من قبل التنمية السياسية الحاكمة ، وبالتالى يكــون من الضرورى معرفة الى أى مدى يكون هناك تأييد أو معارضة من قبل الفئات المختلفة للرأى العام للاختيار الايديولوجى الحكومى لكى يمكن تصور مــدى امكانية تحقيق السير فى محاور التنمية السياسية • تتضح أهمية ذلك مع الأخذ فى الاعتبار أزمات التنمية السياسية والتى يمكن النظر اليها على أنها تحديات تواجه النظام السياسى عليه أن يتعامل معــها من خلال مسالــك مختلفة أهمها وسائل الاعلام أو النظام الاتصالى حيث منطقه يعتمدعلى الاقناع والاقتناع لاعلى القهر والاجبار كما هو الحال بالنسبة للأدوات الاكراهية • ومدى النجاح من قبل النظام السياسى فى مواجهة هذه الأزمات يعتبر دالة فى مدى تعبير ذلك النظام عن الحاجات الأساسية للجماعات السياسية التى تشكل فى مجموعها الاطار العام لذلك النظام الاتصالى الذى يلعب دورا أساسيا فى التعبير عن تلك الحاجات من ناحية وفى توضيح اتجاهات الرأى العـــام بخصوص مدى فاعلية النظام السياسى فى السعى نحو تحقيق التنميـــة السياسية بابعادها وأزماتها المختلفة من ناحية أخرى ، وهو ما اهتـــمت الدراسة بالكشف عنه فى اطار المجتمع المصرى •

ثالثا ــ النظام الاتصالى المصرى ودوره فى تشكيل الرأى العام :

الاطار النظرى للدراسة كان مفيدا فى تحديد الاطار الهيكلى للنظــام الاتصالى المصرى من ناحية وفى التعرف على الاطار الوظيفى لهذا النظام مـن ناحية أخرى • وبعد أن فرغت الدراسة فى هذا الجزء من تحديد هيكل الادوار الاتصالية فى مصر اتجهت نحو التعرف على محددات فاعلية هذه الأدوار فى صدد علاقتها بعملية التنمية السياسية ، وميزت أساسا بين المحددات الداخلية للمؤسسة الاعلامية والمحددات الخارجية • وهو معيار للتمييز يمكن معــه تحديد مدى فاعلية النظام الاتصالى ككل أو أحد أدواره ، واتجهت الدراسة نحو التعرف على مدى فاعلية اذاعة القاهرة فى هذا الخصوص مع التركيز على دور البرنامج العام على وجه الخصوص •

المؤشرات الخاصة بالنسبة للنظام الاتصالى المصرى أوضحت أن النظام الاتصالى الحكومى المساند أتيحت له فرص وامكانيات التأثير فى اتجاهات الرأى العام وذلك سواء فى الفترة من ٥٢ ــ ١٩٧٠ أو فى الفترة من ١٩٧٠ ــ ١٩٨٠ وذلك لتوافر الامكانيات المادية والبشرية من ناحية ولسياسات الانتاج الاعلامى التى اتبعت فى صدد انتاج المواد الاعلامية المختلفة ، ولسياسات التوزيع الاعلامى التى اتبعت فى صدد توزيع تلك المواد • ذلك بالرغم من عدم الوضوح والثبات النسبى فى الأيديولوجية السياسية وبالتالى فى الفلسفة

الاعلامية ، وهو ما يوضح خطورة وسائل الاعلام فى أداء دورها فى عملية التنمية وخاصة اذا أخذنا في الاعتبار العلاقة بين النظام السياسى المصري والنظام الاعلامى / الاتصالى المصرى وهى العلاقة التى أفرزت مواد اعلامية متجانسة في جانبها السياسى وأتاحت امكانية انتشارها بين الفئات المختلفة من الجمهور الاتصالى المصرى • بعبارة أخرى كان للضبط الحكومى على عملية انتاج وتوزيع المواد الاعلامية أثره فى استمرارية النظام السياسى وفى الحفاظ على صورة نمطية (حسنة) للنظام الحكومى وان كان النظام الاعلامى المعارض الذى بدأت أبعاده فى البلورة أخيرا أثره فى امكانية تصور توزيع أكثر واقعية لفئات الرأى العام من حيث وجهاتها نحو مدى فاعلية النظام السياسى بصدد عملية التنمية السياسية •

رابعا - اتجاهات الرأى العام المصرى بخصوص التنمية السياسية :

أمكن التعرف على بعض هذه الاتجاهات من خلال بحث ميدانى باستخدام صحيفة استبيان ، وكانت عينة الدراسة على أساس فكرة العينة العنقودية حيث قسمت جمهورية مصر العربية الى مناطق ، واختير من بينها مجموعة من المناطق عشوائيا ، ثم قسمت هذه المناطق الى مناطق فرعية اختيرت من بينها بالطريقة العشوائية عينة البحث ، وفى اطار كل منطقة اعتمد الباحث على دفاتر السجل المدنى فى اختيار عينة البحث • وقد بلغ عدد المفردات ٢٧٦ مفردة وذلك بعد استبعاد ٥٠ مفردة لعدم صلاحية الاستمارات التى ملئت منهم أو لعدم الاستجابة الكلية ، وتمت معالجة البيانات احصائيا باستخدام الكومبيوتر وذلك من خلا برنامج وضع خصيصا لذلك وتم ذلك فى مركز الحساب العلمى والآلى بجامعة القاهرة ، بكود رقم E : P.: وقد أمكن من خلال هذه العينة التعرف على بعض اتجاهات الرأى العام المصرى بخصوص أبعاد أزمات التنمية السياسية من خلال اذاعة القاهرة وبالذات البرنامج العام •

الاستشراق

تأليف ادوارد سعيد*

عرض وتحليل : دكتورة وداد مرقس**

قد يكون علم الاستشراق بعيدا عن أذهان الباحثين والدارسين الذين تلقوا دراساتهم في بلادهم ، دراسة قومية بعيدة عن الارهاصات الامبريالية التى تشوب معظم الدراسات التى تنشر فى الدول الغربية عن الشرق • ورغم ذلك ، فهم فى ثنايا دراساتهم العليا يرجعون الى بعض هذه المراجع الغربية أحيانا بوعى بما تتضمنه من شوائب ومغالطات وأفكار مسبقة وأحيانا أخرى دونما وعى بالايديولوجية الامبريالية الكامنة فيها •

ويهدف الكتاب الذى نحن بصدده الى تحليل كتب المستشرقين الاجانب الذين كتبوا عن الشرق الاوسط بهدف الكشف عن الأفكار الامبريالية التى تتضمنها هذه الكتب ، بل والكشف عن العلاقة التى تربط فيما بين الانتاج الثقافى من ناحية والظروف السياسية من ناحية أخرى • فالمسلمة التى ينطلق منها الباحث هى أنه ليس ثمة ثقافة بريئة من الناحية السياسية ومن الناحية التاريخية ، وانه لا يمكن فهم ثقافة أو علم ما الا بالرجوع الى الظروف السياسية والثقافية التى أحاطت به •

ويعرف الباحث الاستشراق بأنه نمط من التفكير يعتمد على التمييز المعرفى والوجودى بين الشرق والغرب ، كما يعرفه أيضا بأنه المؤسسة المهنية التى تتعامل مع الشرق وتقوم بوصفه وتحليله وتدريسه والحكم عليه • فالاستشراق هو أسلوب أو أداة يستخدمها الغرب من أجل السيطرة على الشرق واكتساب نوع من السلطة عليه ثقافيا بل وسياسيا • وكثيرا ما

---

* Edward, Sa'd, The Orientalism, Vintage Bock, New York, 1977.

** خبيرة بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية •

تختلف صورة الشرق الموجودة فى كتب المستشرقين عن الشرق الحقيقى ، لأنهم عادة ما ينظرون اليه نظرة امبريالية وعنصرية ، ومن هنا ظهرت الحاجة الى تناول هذه الدراسات بالنقد العلمى حتى تهدم الأساطير والأفكار النمطية والأفكار المسبقة التى ساعدوا على انتشارها فى الغرب • ومن وجهة نظر الباحث لا تكمن قيمة لاستشراق فيما يقوله عن الشرق ولكنها تكمن فى أنها بمثابة رمز للسلطة والسيطرة التى تفرضها أو تريد أن تفرضها الدول الغربية على منطقة الشرق الاوسط ، بل على سائر العالم الثالث •

وفيما يتعلق بالمنهج ، لم يتبع الباحث المنهج التاريخى الكرونولوجى البسيط اذ سبقه فى ذلك كثير من الباحثين ، واذ انه لا يفى بالغرض الذى وضعه أمامه وهو ابراز العلاقة بين علم الاستشراق من ناحية وبين متضمنانه السياسية من ناحية أخرى • ولذلك اقتصر الباحث على تحليل كتب استشرقين البريطانيين والفرنسيين والأمريكان ، لما كان لهذه الدول من مصالح وسيطرة فعلية على منطقة الشرق الأوسط ، وترك جانبا كتب المستشرقين الألمان والروس والايطاليين وغيرهم اذ أن العلاقة بين السياسة والاستشراق كانت أقل وضوحا فيها • وهو كذلك اقتصر على تحليل كتب المستشرقين الذين اهتموا بالشرق الأوسط العربى والاسلامى وترك جانبا الكتب والمؤلفات الخاصة بالشرق الأقصى حتى يحصر موضوع بحثه فى منطقة بعينها ، وهى المنطقة التى ينتمى اليها ويعتبر جزءا منها مما يجعله أكثر وعيا وانتباها لكل ما تتضمنه هذه الكتابات من افكار مزيفة لا تطابق الواقع بل تذهب احيانا الى تشويه هذا الواقع من أجل أهداف سياسية •

أما فيما يتعلق بالمرحلة التاريخية التى يتناولها البحث ، فقد اهتم بمؤلفات المستشرقين منذ بداية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر أى منذ أن فرضت كل من بريطانيا وفرنسا سيطرتهما على شرق البحر الأبيض المتوسط ، وذلك من أجل الوصول الى هدفه وهو ابراز العلاقة المتبادلة بين السيطرة السياسية وعلم الاستشراق ، مما جعل الاستشراق علما امبرياليا من الدرجة الأولى •

وهو عند تحليله للنصوص يهتم بصفة أساسية بالكشف عن الموقع الاستراتيجى فى النص بالنسبة للمادة (الشرقية) التى يتناولها من حيث الأسلوب المتبع فى الحديث ، وكذلك من حيث بناء النص ونوع التصورات والقضايا والدوافع الكامنة فى النص وطريقة التوجه الى القارىء وتقديم الشرق له ، كما يقوم الباحث أيضا بتحليل العلاقة بين مختلف النصوص التى

اختارها ، وهو ما يسميه تحليل التكوين الاستراتيجي لعلم الاستشراق ويقصد به تحليل العلاقة بين هذه النصوص وبين الطريقة التي تكتسب بها هذه النصوص كثافة اجتماعية وقوة مرجعية فيما بينها وفي الثقافة بصفة عامة .

وهو عند اختياره للنصوص التي كونت مادة تحليله لم يعتمد فقط على النصوص المستخرجة من الكتب الاكاديمية ولكنه اعتمد أيضا على نصوص مستخرجة من روايات كما اعتمد على نصوص سياسية وصحفية وعلى كتب الرحالة ، وكذلك على الدراسات الدينية واللغوية .

ويشمل الكتاب مقدمة وثلاثة فصول . ويشرح الباحث في المقدمةالهدف من بحثه والمنهج الذي اتبعه بل والدوافع الشخصية التي دفعته الى القيام بمثل هذه الدراسة ، وهو التناقض الغريب الذي اختبره طوال اقامته في الولايات المتحدة بين ما يكتب هناك عن الشرق الاوسط وبين ما يعرفه هو عن الشرق الاوسط بفضل انتمائه له واقامته فيه طوال طفولته وشبابه .

وفي الفصل الأول يحدد الباحث مجال الاستشراق وأبعاده بالرجوع الى الظروف التاريخية لنشأته وبالقضايا السياسية والتاريخية التي ارتبط بها .

وفي الفصل الثاني يحاول الباحث تحليل نمو الاستشراق الحديث عن طريق الوصف الكرونولوجي الواسع النطاق والسريع ، ثم عن طريق تحليل مجموعة الصور البلاغية المنتشرة في أعمال كبار الشعراء والفنانين والأكاديميين . وهو يتعرض في هذا الفصل بالذات لتحليل اثنين من أعمال المستشرقين الذين اكتسبوا شهرة كبيرة ، ألا وهما مجموعة الكتب الخاصة (بوصف مصر) التي قامت بوضعها بعثة العلماء الفرنسيين أثناء الحملة الفرنسية في أواخر القرن السابع عشر تحت قيادة نابليون والتي كانت بمثابة محاولة للسيطرة الثقافية على مصر الى جانب السيطرة السياسية .

والكتاب الثاني الذي اهتم الباحث بتحليله في هذا الفصل هو كتاب ادوارد وليم لين عن عادات وتقاليد المصريين المحدثين والذي يبدو لأول وهلة أن الباحث التزم فيه الموضوعية التامة . الا ان التحليل الدقيق لموقفه ازاء المجتمع الذي يدرسه يوضح انه كان يلعب دورا مزدوجا . فهو من الناحية الظاهرية يشارك هذا المجتمع لأنه اكتسب لغته ولكنه من ناحية أخرى لا يفصح عن دوره ككاتب ، فهو اذن يعيش في مجتمع ولكنه يكتب لمجتمع

آخر ، ومن هنا جاء الازدواج والإلتباس فى موقفه . فدراساته وتحليلاتـــه موجهة للقارئ الأوربى وليس للقارئ المصرى ، فهو يستخدم المصريين كاخباريين فقط ولكنه يوجه حديثه الى الاوربيين ، وهذا لكى يكتسب مكانة علميـــة مرموقة فى الغرب وهو ما توصل اليه فعلا .

أما فى الفصل الثالث ، فيقوم الباحث بتحليل الاستشراق المعاصر وهو يبدأ من وجهة نظره فى حوالى عام ١٨٧٠ وهى فترة تتميز بالتوسع الاستعمارى السريع فى الشرق حيث وصل الى ذروته خلال الحرب العالمية الثانية ، ثم انتقلت السيطرة الاستعمارية من بريطانيا وفرنسا الى الولايات المتحدة ، وهو ما أدى الى ازدهار دراسات الاستشراق فى الولايات المتحدة منذ ذلك الحين ، وان اتخذت طابعا يبدو فى شكله مختلفا عن الاستشراق التقليدى الا أنه فى جوهره يحتوى على نفس الأفكار المسبقة التى تزخر بها دراسات المستشرقين .

ويرى الباحث ان مجرد وجود علم فى الغرب يطلق عليه علم الاستشراق دون ان يكون له مقابل فى الشرق ، يدل على السلطة النسبية لكل من الشرق والغرب فى الوقت الحالى ، كما انه يرى ان انعدام التوازن بين الشرق والغرب انما يرجع الى تغير الانماط التاريخية .

فعندما كانت الدول الغربية فى أوج مجدها السياسى والحربى طـوال الفترة من القرن الثامن الى القرن التاسع عشر ، كانت مسيطرة على كل من الشرق والغرب ثم انتقل مركز القوة من الشرق الى الغرب بعد ذلك ، الا انه فى نهاية القرن العشرين وباكتشاف البترول والقوة الاقتصادية الهائلة التى يعنيها هذا الاكتشاف يبدو أن مركز القوة على وشك الانتقال مرة أخرى الى الشرق .

وفيما يتعلق بالفترة الأولى التى مر بها الاستشراق المعاصر ، حينمـا كان مركزه الأساسى فى أوربا ، فقد قام الباحث بتحليل أفكار ودراســات اثنين من اكبر المستشرقين طوال هذه الفترة وهما جيب Gibb وما سنيون .

وبالنسبة لكتابات جيب Gibb ، فهى تشير دائما الى أن مقـــاومة التغير تعتبر أهم سمة من سمات المجتمعات العربية ، كما يشير دائما الى عدم جدوى فكرة القومية فى المجتمعات الاسلامية لانه كان مدركا أن انتشار هـذه الفكرة سوف يؤدى الى انهيار البناء الداخلى لهذه الدول ، وسوف تنطلق نحو التقدم مما يجعلها لا تختلف كثيرا عن الغرب ، وهو ما يرفضه تماما جميـع المستشرقين .

أما ماسنيون Massignon فكان مقتنعا بأن الشرق غير قادر على تفسير نفسه بنفسه كما أنه غير قادر على الدفاع عن نفسه ، ومن هنا جـاء التزام فرنسا وعلمائها نحو الشرق ونحو الدفاع عن ثقافته التقليدية وتراثه • ولا يختلف هذا الموقف كثيرا عن موقف جيب Gibb اذ أنه يناهض التغير فى الدول العربية لما يحمله لتراثها من احترام وتبجيل يجعله يدعو الى البقاء عليه كما هـــو •

أما عن الاستشراق فى الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية ، فلم يهدف ولو شكليا الى هدف أكاديمى بحت ، ولكنــه هدف صراحة الى أن يكون اداة من أدوات السياسة الامريكيةالقومية ازاء الدولالحديثة الاستقلال• فمن وجهة النظر هذه أصبح المستشرق مرشدا لرجال السياسة ورجالالاعمال بل ولجيل جديد من الأكاديميين • وقد اختلف التكوين العلمى المتطلب من المستشرق فى الولايات المتحدة عنه في كل من فرنسا وبريطانيا ، اذ لم يعـد يطالب باجادة لغات البلاد التى يدرسها بل هو مطالب بالتدريب فى العــلوم الانسانية ثم بتطبيق هذه العلوم على الدول الشرقية • وتوجد فى جامعات الولايات المتحدة حاليا أقسام علمية تسمى (دراسات المناطق) area studies وهى المسئولة حاليا عن مواصلة البحث والتحليل عن المناطق الشرقية • ومن أهم واخطر هؤلاء المستشرقين الجدد برنارد لويس Bernard Lewis ومورو برجر M. Berger ودانيل لرنر D. Lerner وبتاي Pataï وفلاتيكيوتس Vatikiotis وغيرهم •

ويمكن تلخيص أهم الأحكام الدجمائية المتضمنة في كتابات المستشرقين المعاصرين كما يلى :

١ ـ نظرة تعاظم الى الشرق ، فالشرق غير قادر على تحليل نفسه فلابد أن يقوم بهذه المهمة العلماء الغربيون •

٢ ـ النظرة العنصرية الى الشرق ، فتزخر كتابات المستشرقين بمصطلحات عنصرية تقوم على وضع الشرق فى موضع فكرى وثقافى محدد كأن تشير هذه الكتب الى (الطابع العربى) أو (العقل الاسلامى) وكأنهما مختلفان تماما عن سائر البشرية وكأن لا تؤثر فيهما الظروف الاقتصادية الاجتماعية السائدة •

٣ ـ النظرة الستاتيكية الى الشرق ، فالشرق هو مجتمع أبدى لا يمكن أبدا أن يتغير ، وان حدث تغير طفيف فلابد أن يكون فى اتجاه التحديث أى

تقليد الغرب . وهم من هذا المنطلق لا يشيرون اطلاقا الى الأحداث السياسية التى مر بها الشرق واعطت له كيانا منفصلا تماما عن الكيان الغربى ، ومن هذه الاحداث مثلا مؤتمر باندونج الذى تجاهله تماما المستشرقون .

٤ ـ النظرة التشككية الى الشرق ، فالشرق اما انه منطقة يجب الحذر منها والخوف منها ، واما أنه منطقة يجب السيطرة عليها بطرق سلمية كنشر السلام وابعاد شبح الثورات والقيام ببرامج البحث والتنمية وهكذا ...

ويعتبر هذا الكتاب الى جانب كتاب عبد الله العروى عن الايديولوجية العربية المعاصرة(*) ـ من أوائل الكتب التى تناولت بالنقد والتحليل كتابات المستشرقين واشارت الى الافكار المسبقة التى تتضمنها ، هذا وقد حذر الباحث طبقة المثقفين فى الدول الشرقية بل وفى دول العالم الثالث بصفة عامة عن الاستعانة بهذه الكتابات بدون ادراك أو تمييز بل احيانا بترديد نفس الأفكار الزائفة المتضمنة فى هذه الكتب .

كما انه اشار الى ان الخطر الكامن فى هذه الكتب هو فى انها تركز دائما على الاختلافات العنصرية والدينية بين الشرق والغرب ولا تشير فى معظم الأحيان الى اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى هى من وجهة نظره أهم بكثير من التصنيفات القائمة على أساس العنصر أو الدين أو القومية .

وأخيرا يرى أن الحل لا يكمن فى قيام علم جديد فى الشرق يطلق عليه علم الاستغراب ويقوم على نفس الأفكار الزائفة ، بل الحل الأمثل هو البحث عن الأساليب التى قد تمكن من دراسة ثقافة أخرى بموضوعية وبتجريد من اى أفكار مسبقة ، سواء كان فى هذه الحالة الشرق هو الذى يدرس الغرب ام الغرب هو الذى يدرس الشرق.

---

* عبد الله العروى ، الأيديولوجية العربية المعاصرة ، دار المطبعة للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٧٠ .

توصيات الدورة التدريبية لتلوث البيئة

(٢٥ ـ ٣٠ مارس ١٩٨١)

نظم المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالاشتراك مع الشعبة القومية لليونسكو ومنظمة اليونسكو دورة تدريبية عن تلوث البيئة فى الفترة من ٢٥ ـ ٣٠ مارس ١٩٨١ وبعد مناقشات عديدة خلال الجلسات فقد انتهت الدورة الى التوصيات التالية(*) :

التوصيــة لأولى :

ادراكا بمتطلبات التقدم الصناعى العالمى وما يستتبعه ذلك من تخليق لمركبات عضوية متعددة تدخل فى كثير من الصناعات التى يتناولها الانسان فى غذائه أو استخدامه العادى ٠

ووعيا بأهمية التعرف على تأثير تلك المواد على الانسان صحة ومقاما ٠ توصى الدورة بضرورة حصر تلك المركبات ودراسة تأثيراتها للبيئة ووضـــع الضوابط والتحفظات الواجب مراعاتها عند تخليقها أو عند استخدامها ٠

وتحبذ الدورة أهمية طبع اشارة على تلك المركبات عند طرحها للتداول بما يفيد أنه قد تم اختبار صلاحيتها بيئيا ٠

التوصية الثانية :

تنظر الدورة بقلق بالغ للتوسع الرهيب فى استخدام المبيدات ســواء الحشرية أو مبيدات القواقع أو مبيدات الحشائش لما ثبت من تأثيرها الضــار على التوازن البيئى وما يستتعبه من أضرار بصحة الانسان والحيوان ٠

(*) كانت لجنة صياغة التوصيات تتكون من :
الأستاذ الدكتور أحمد الرفاعى بيومى ، والأستاذ الدكتور زين العابدين مبارك ، والأستاذ أحمد اسمعيل الابيارى ، والأستاذ محمد ابراهيم محمد ابراهيم ٠

Edward Said, The Orientalism, Vintage Book, New York, 1977.

واذ تهيب الدورة بضرورة وضع تلك المبيدات تحت قيود دقيقة تجنب الكائنات الحية ما ينتقل اليها من أضرار فى ذات الوقت والبحث عن وسائل أخرى تجنب البيئة تلك الآثار الخطرة توصى الدورة بضرورة الحـــد من استخدامات المبيدات المختلفة بما يجنب البيئة تلك الآثار الضارة ٠

التوصيـــة الثالثة :

وعيا من الدورة بما ترتب على انتشار المصانع من زيادة الصرف للمخلفات الصناعية وغيرها من وسائل للأبخرة والغازات الضارة بصحة الانسان والحيوان وافساد صلاحية الهواء للاستخدام الآدمى الذى يوجب ضرورة اتخاذ اجراءات كفيلة بعدم انتشار تلك الأبخرة والغازات ومعالجتها قبل السماح بانتشارها ٠

وتوصى الدورة بضرورة التحقق قبل الترخيص لاقامة أى مصنع من وجود سلامة الضوابط التى تعالج الأبخرة والغازات ٠

التوصيـــة الرابعة :

تقديرا لأهمية الثروة المائية باعتبارها أحد المكونات الرئيسية للأمن الغذائى وادراكا لأهمية عدم افساد البحار والمسطحات المائية للاستخدامات الطبيعية ٠

ووعيا بما يترتب على تسرب الكثير من الملوثات للمجارى المائية كالمعادن السامة والبترول من آثـار ضـارة على مختلف الكائـــنات الحية به سواء الأسماك أو الشعاب المرجانية وغيرها ٠ توصى الدورة بضرورة وضع الضوابط التى تحول دون وصول تلك الملوثات الى المسطحات المائية والحفاظ على سلامة الميـــاه صالحة الاستخدام ٠٠

التوصيـــة الخامسة :

تقديرا لدور المعلومات فى زيادة القدرات الخاصة بالحماية والحفاظ على سلامة البيئة وتعميم الفائدة على المستوى الوطنى ٠

توصى الدورة بأهمية انشاء نواة لمركز للمعلومات البيئة يتـــولى حصر وتجميع كافة النشرات والمعلومات على المستوى الوطنى والأجنبى فيما يختص بالبيئة ٠

التوصية السادسة :

توفيرا لأفضل السبل لدعم الأنشطة البيئية وتقديرا للجهود البناءة والرائعة للمنظمات الدولية والوطنية المعنية بشئون البيئة توصى الدورة بأهمية توسيع ودعم الصلات مع الأجهزة المعنية على المستويين الدولى والاقليمى الوطنى .

التوصية السابعة :

وعيا من الدورة بالجوانب الرئيسية للدراسات البيئية من علمية واجتماعية وقانونية وتقديرا لأهمية الدور القانونى بما يحققه من ضمانات الحفاظ على سلامة البيئة توصى الدورة باعطاء أهمية خاصة لدراسات تشريعات البيئة ووضع الصيغ القانونية الكفيلة بالحفاظ على التوازن البيئى .

12 — Berry, Brian & Kasarda John, *Contemporary Urban, Ecology,* N.Y. McMillan Publishing 1977 p. 60.

13 — Lyle Shannan, The Economic Absorption and Ultural Integration of Inmigrant Workers — Chracteristics of the Individual VS the nature of the System — In E. Brody, Opp. Cited 1971 pp. 169 — 171.

14 — Richard Lazarus, Patterns of Adjustment and Human Effectiveness — N.M. M. Grow Hill, 1969.

15 — Mangalam J.J., Human Mich Migration, Guide to Migration Literature in English — 1955 — 1962 Lexington.

16 — J.A. Jackson — Migration — Cambridge Univ. Press — 1969.

17 — A.H. Mobagunje — System Approach to a Theory of Rural Urban Migration — Yeog. Anal. 2, 1 — 18.

18 — See Assimilation of Palestinians Migrants in Kuwait Society. M.A. Thesis Presented to Dept. of Sociology University of Kuwait.

19 — Aliya Hussein, The outside oasis — Al - Whahat Al - Kharija — The National Book Authority, Alexandria 1975.

20 — See M. Turki, Studies of Personality in the Arab Countries (in Arabic) Al - Sabah Foundation, Kue Kuwait, 1980.

FOOT NOTES

1 — William Peterson, *Population* — N.Y. McMillan Publishing — 1972 — p. 115.

2 — Ibid. p. 129.

3 — Alfred Mclung Lee — Principles of Sociology — N.Y. Rarnes and Nobles — 1965.

4 — Eugene Brody, Behaviour in new environment — adaptation of migrant populations — calif. Beverly Hills, sage. publication, 1974.

5 — See Berry Brian and John Kasarda — *Contemporary Urban Ecology* — N.Y. McMillan Publishing 1977. pp. 75 — 77.

6 — Milton Gordon — *Assimilation in American life* — New York 1964. p. 75.

7 — J.A. Jacksan — *Migration* Cambridge — Univ. Press — 1969 — p. 220.

8 — Alan Richardson. *A Theory and method for the Psychological Study of Assimilation*. International Migration Review & (Fall, 1967 p. 3 — 30).

9 — *R. Taft* — *From Stranger to Citizen* — London, Perth — 1965 — p. 7.

10 — Eugene Brady, Opp. Cited. pp. 20 — 21.

11 — L. Kosinkski & R. Prothero, *People on the Move-Studies on internal migration*, London, Methuen & Co. 1975. pp. 34 — 36 .

VII — CONCLUSION

It is difficult to formulate a general theory of assimiliation of migrants in the Arab World. We can continue with descriptive works on various migratory groups in different rural and urban environments, in order to widen our understanding of assimiliation situation in general. Scientific description is both valuable and challenging.

Second step would be to take the existing typologies and sequences and test them in different situations with different viewpoints.

Third step is to invite anthropologists, sociologists, demographers geographers linuists and psychology, economists and psychologists to collaborate on studies of migrant motivations, expectations and achievements.

It is important to summarize and assess all studies, poetry, surveys made by institutions, universities in the Arab World on assimiliation and then try to make synthesis in order to find where we are and where next to move.

Other sources of date may include biographis of immigrants — folk songs, folk poetry; stories of elderly people, members, diaries, because they are human beings encounter anxieties and pleasures of life in the new world and their thoughts and words serve as a clue to their life.

Another important element in the importance of investigating assimilation is seen from the point of view of development — rapid and healthy assimilation means utilization of manpower at various skilled semi and non-skilled and professional levels and absorb them in the economic projects and programes both in rural as well as urban communities. In this context it becomes most relevant for Governments and research institutions to facilitate for different research studies on various aspects of assimilating bedouin — rural migrants to cities as well as means to rapid adaptation of immigrants in host countries in view of the prevailing legal restrictions on residency.

There is a need for future study to analyse what makes people assimilate ? And how do people generally assimilate under different circumstances ? And what influences their assimilation.

Such investigations may take the comperative scope and may use the interdisapleniary approach.

In conclusion, the study revealed that the migration of Palestinians in Kuwait is viewed as temporary and is linked primarily with economic opportunities, and intend to return to their home and homeland when the situation is called for. (18)

Several studies were made on the adaptation and problems of new settlers — migrants to newly reclamated areas in Egypt — include the investigation of assimilation of migrants and new settlers in the socio-economic structure.

Such studies include Ethnic Tx Groups — a study in the adjustment and assimiliation — cultural accommodation and assimiliation by FAROUK MUSTAFA ISMAIL — (1980) — , also the studies made on the new Nuba by Sayye Hamed and Aliya Hussein. In addition to the study of assimiliation of rural settlers in the north Al Tahrir area and Abbis in Egypt.

The study of the outside Oasis in development and social change in new settlement, revealed how the indigenous population of the urban centre rejected the migrants from Cairo and Alexandria because the later did not adher and conform to the local culture and values. The crimes ranging from thefts, sex offences and cheating the locals provided resenment and hostile attitude towards migrants.

In addition to the socio-economic angles that affected the traditional structure initiated by the new system of use of currency which replaced exchange, the regulation of a crops production and marketing, the owner ship of land on the basis of owner-farmer. (19)

Another study delt with personality aspects of migrants made by Hassan Issa entitled 'Impact of migration scheme from Halfa to Khasm Ul-Kerba Districts — The psychological aspects relevent to personality adjustment was investigated. (20)

These are by no means representative of the research being undertaken by universities and formal institutions in recent years. However, they may serve as a sample.

in urban areas in Palestine, and are all married to Palestinian wives (only 5 percent married wives from Arab origins). 33 percent of respondente married while in Kuwait and 36 percent married in West Bank of Occupied Jordan. About two thirds have high school and university education, while only 42 percent of the wives have had similar level of education.

The majority of Palestinians live in the District of Hawalli, because of the central location in Kuwait urban area, and because of low rental rates compared to other Districts.

The study revealed that 69 percent expressed little satisfaction with their residence because of space and high rental value, not adequate for large families.

As with regards to occupational stability, the majority indicated interest in changing their jobs for better pay. When respondents were asked which enthnic groups they feel comfortable to work with, 87 percent preferred Palestinians, then Arabs, then Kuwaitis. As for degree of satisfaction of their present jobs, the results indicated positive satisfaction with their jobs, but if better opportunities are available, they would change. Higher degree of satisfaction was positively correlated with level of educational attainment.

As regarding motivation of migration to Kuwait, the study revealed that two thirds were attracted to job opportunities (pull actor), while only 13 percent because of low salaries in country of origin. Factors related to kinship ties, were indicated by one third of the respondents as reasons for coming to Kuwait.

The process of migration to Kuwait, first was as individuals, then wife and children followed, for those who were married.

Inspite of the high degree of satisfaction in their jobs, but the majority indicated lack of security, and dissatisfaction in housing.

As for length of residency intended in Kuwait, on permanent basis, only 8 percent expressed in readiness to stay permanently in Kuwait if given the opportunity, while the majority do not intend to stay permanently in Kuwait.

to be the determinant of the decision to move and the determinant of the form and degree of adjustment in the new or host community, while in others the organization of the society into which the individual is being economically absorbed and culturally integrated is emphasized. These studies have only described the characteristics of migrants at one point or another in time while on the move. They fail to adequately describe the experiential chains of events rather than single factors, that account for the decisions to move. They fail to help us understand how some people are successfully absorbed into the economy of the host communities and integrated into the larger society while others are not.

Immigrant studies in the Arab World have focused on areas or communities containing a high proportion of immigrants, and concentrated on institutions such as, family, religion, occupations, participation in new society and interaction within neighbourhood and other aspects of life that bear on immigrant behaviour.

Investigating assimilation of Palestinians in Kuwait,

A field study was conducted in 1978 on 300 Palestinian families. According to Census of population in 1975, Palestinians represent 20.5 percent (total 204,000). Those 20 years of age and over who are employed represent 23 percent divided between the public and private sectors. As for period of residence of Palestinians, 35.6 percent had been in Kuwait ten years and over. Among the economically active (15 years & over), 37 percent are employed in production activities, while 25 percent in scientific and technical job and 17 percent in executive posts and the remaining 21 percent in other jobs.

The study investigated the relationship between assimilation and other variables such as age and sex, level of education, level of income. Other objectives were to find out to what extent assimilation is affected with kinship and other relationships existing in their original residence (Palestine), and whether the possibility of ownership of land, or real estate in the host country influence assimilation, in addition to degree of interaction with indigenous groups and degree of satisfaction of jobs, residence, neighbourhood etc. — as factors of assimilation.

About 92 percent of male respondents and heads of families were born in Palestine, 70 percent of which were born in villages and 28

b — The Positive Approach — acceptance of behaviour patterns imposed by the culture, feels comfortable, functions properly and does not deviate significantly from the social norms.

c — The statistical approach, the behavioural norm is a ruler, an objective standard against which the adjustive behaviour can be measured. (14)

Each of the above evaluation frames, have advantages and disadvantages, because of the difficulty of defining what is appropriate — normal — average behavioural pattern considered as a yardstick to measure assimilation. Also it is rather difficult to seperate objectivity from subjectivity in implementing these approaches.

In short, migration is considered as 'an adaptive process whose major objective is maintaining the dynamic equilibrium of a social organization with a minimum of changes and at the same time providing those members ways to overcome their deprivations' (Mangalam 1968, 14). Migration affects and is affected by social organization of the society or origin and destination. Also, the cultural values, norms and goals of migrants change in the process. (15) Migration affect the society at origin, at destination, and migrants themselves. The consequences can be observed and measured in economic, social and cultural, political and demographic terms. (16)

Successful assimilation of a migrant can be said to represent the final stage of the process. (17)

Methods and tools in measuring assimilation in Arab countries can be developed taking into consideration the frame of reference and variables mentioned.

VI — STUDIES IN SOME ARAB COUNTRIES.

Professional interest in migration research have been varied and diverse — some are concerned with the 'push' that makes men move and others with the attraction of a place that 'pulls' migrants to it. Some described the social system from which migrants departed, while others have been concerned with their adjustment in the new society. In some research, characteristics of the individual are hypothesized

1 — Which individual characteristics or group identities increase or decrease life chance — upword or downword movement — within the doner and the host social system.

2 — Immigrants may exercise the option of attempting absorption and integration into the immigrant community, or into the larger community — the success depends on
 a — how society is organized,
 b — how the migrant perceived himself,
 c — how he has formulated his short-long term goals,
 d — how other environmental factors affect assiliation.

3 — Immigrants tend modify the social environment of which they become a part, thus affecting the process of adjustment for those who follow later on.

The Measures of variables commonly used include :
a — educational level
b — level of aspiration for children
c — level of living and
d — occupational level.

Level of aspiration for children is utilized as measure of cultural integration,

Educational level is determinant to success in the larger society,

Level of living and occupational level are taken as measures of economic absorption. (13)

However, in view of the interdisciplinary nature of assimilation it is relevant to mention the approaches advanced by Richard Lazarus (1969).

There are three different frames of reference for evaluating adjustment :

a — The negative approach — the bad consequences of maladjustment including psychological misery or unhappiness, bodily diseases stemming from psychological origins, deviation from accepted social standards, ineffectiveness in performing responsibilities,

3 — Bedouins who decided to settle in the oil states and start with their camps in tin-wooden house structures in the suborbs, and then apply for low income housing from respective Governments. Those are absorved in the urban institutions in various non or semi skilled employment mainly in non vocational jobs. Bedouin by nature hate manual labour and industrial imployment.

Those groups usually do not assimilate to urban life easy, and Government institutions attempt to provide them with opportunities to integrate in various economic, political, social and cultural life through attracting leaderships to participate in such programmes.

However, when considering international migration among Arab countries and by other nationalities, it is possible to differentiate two types of distinct classes namely, the middle and the lower.

The middle class is functionally adapted; well educated, good jobs, good savings, many indeginous friends, have acquired high status occupational and social ranks among their ethnic group, and well respected by the indiginous groups with respect to economic activities, but not fully integrated in the socio-cultural systems of the host society.

The lower class, functionally adapted, include those with limited education, work hard, accumulate savings, little social life, more contacts with their ethnic groups than with the host countries, especially in the migration — receiving societies.

There are different optimum degrees of adaptation for different migrant — types. Even those who have settled for several years in the new countries, it is difficult for them to assimilate, because the host system continue to consider them as foreign and been given privileges because of their service, sacrifices and outstanding contributions. Forms of expressions from the host system may take the form of naturalization, or permanent residency status.

V. — MEASURING ASSIMILATION

In order to evaluate the course of absorption and integration consequently assimilation — we must understand the following :

In this context, assimiliation, here, takes the form of transformation from bedouin life to more urban living with activities of partial farming and sheep herding activities.

In several instances, labour farmers are impirted from other rural areas in Arab and Asian countries to operate farms, and Bedoin owners become employces in the various sectors of State Economic activities (e.g. police, army, taxi drivers, watchmen, national guard, etc ...)

The Government, on the other hand, provide institutional facilities to assist Bedouins to settle, e.g. education of children, adult education for men and women, health services, facilities or marriage, commercial privileges etc ... such services tend to absorb Bedouins in the national society and strengthen identification. There are still large segements of population in the Gulf region considered as 'stateless' (Kuwait, UAE, and Saudi Arabia), who are waiting new regulations for naturalization.

TWO : Rural Settlement in newly reclamated land with new village-urban-like patterns of living provided by Government in order to modernize rural life and institutions to link inhabitants with the national economy and policy. These are of two types :
TYPE

1 — Same village groups are transferred to new villages because of loss of land and houses on account of building of dams as in (Egypt, Syria). Traditional farmers will turn to new patterns of employment in addition to farming and have to adapt to new living.

2 — Newly built villages in reclamated areas occupied by farmers selected from different villages with similar qualifications e.g. small family size, middle age, and previous experience in farming ... These are given houses and are expected to work in farms with new agricultural system under guidance of state institutions (Egypt, Iraq, Syria, Libya), Traditional farmers are expected to adapt and assimilate to more like new farming using modern equipments and techniques.

ment of various institutions and corporations tend to maintain their own means and ways and must provide the justification for importing labour force.

The services offered by national institutions e.g. free health treatment, free education, (except in private schools belonging to various ethnic groups) and the housing facilities (for the white collar workers and professional class) tend to assist in the temporary adjustment, until provisions for longer residency period is planned by the respective Governmental authorities, and absorbtion plans are envisaged, assimiliation, will continue to be a slow process and a temporary feature of migration process.

IV — TYPES OF MIGRANTS IN ARAB COUNTRIES

The most common type of migration which has occupied the attention of researchers in recent years is the rural bedoin immigration to cities as well as their settlement in new villages (towns) in newly reclamated areas.

ONE : *Internal Migration*

Those groups indentified as bedouin who crossed the boarders with the intention of settling in a particular country claiming that their ancesters settled at one time in that area. The form of settlement takes the following phases :

1. Select a site far from the ruler's quarter and make initial contact expressing their intention to settle and to pay allegience to the ruler.

2. In turn the ruler provide them with necessary means of subsistence and shelter.

3. Following oil discovery, oil countries gave these tribes lots of land farms and houses as well as means to operate farm raise herds sheep and camels (Saudi Arabia — area of Al-Ihsa), and El-Ain area of UAE.

4. These tribes are given citizenship of the country in order to provide the means of settlement and identification with one country.

holding official positions nor represents officially the host countries in regional or international meetings.

The rate of naturalization, although could be used as an index of acculturation, is in fact ambiguous. Acquiring citizenship may mean that the shift in allegiance has been completed, but not necessarily his identity. Immigrants may have several identities and only which is most important for them in a particular context; still, the dimension of community participation is viewed as an important factor in assimilation.

The major intervening variables are friendship and kinship bonds and formal and informal associational ties within the local community The local community is viewed as an on-going system of social networks into which new generations and new residents are assimilated", while the community itself passes through its own life cycle. Assimilation of newcomers into the social fabric of local communities is necessarily a temporal process. Residential mobility operates thereby as a barrier to the development of extensive friendship and kinship bonds and widespread local associational ties. Once established, however, these local social bonds tend to foster strong community sentiments. (12)

The kin network usually tend to function as a stabilizing structure helping migrants satisfy their basic needs, fulfill the responsibilities of their major roles, and realize the value ends of the international system of which they are a part while maintaining the identity and integrity of their individual selves.

In the Gulf region, friends and relatives of the respective ethnic group tend to serve as agents, for attracting members of the same kin, or nationality. This is observed in different sectors of the employment market. The manager, the technician, the school principal, the head of department, the contractor, the commercial advisor — each tend to play active role in highering staff of various levels of skills from his countrymen. This attitude prevails in the Guef region and labor importing countries. It serves many social, cultural and psychological functions for both the initiator and the recepient.

In case of civil servant. The Bureau of Employee, serves as coordinator of all Governmental employment, while the Personnel Depart-

features, and history of movement. He encounters three types of structures. (a) a prominity structure, (b) institutional structure and a personal new work structure. These structures and other aspects of the city — or new environment, its people and agencies, communicate the opportunities to the migrant and the nature of his communications, itself, is a factor. He may encounters resistance, rejection, prejudice and discrimination. These factors, depending on their magnitude and degree of acceptance and resistance and endurance of the migrant, may influence his adaptive process, and his behaviour. He may turn to the Ghetto which acts as a buffer mechanism in which he reorganizes himself before making his way into the large cosmopolitan urban environment. (10)

Institutions have a role both in attracting migrants, and as an adjustment mechanism and their interaction with migration is heightened, e.g. if migrants become involved in the urban political system, migrants are forced to adjust by lowering their aspiration level, reassuring their present location, or by migrating within explicit or subconscious constraints.

Three concepts contribute to the integration within the spatial system which undergoing economic development and modernization, and while always present they will vary in importance according to specific location and phase in the mobility transition.

1. Individual adjustive factors which ensure the integration of society within mover-stayer framework.
2. Institutional adaptive factors which ensure the integration of society as the doner-host materiy of human spatial behaviour.
3. Information diffusion, penetration and absorbtion, which links the system and the individual in complex stimulus response frome-work.

Logically, giving newcomers the official right to participate in the running of a nation would seem to be the ultimate stage of assimilation. In most Arab Countries, migrants — are granted citizenship in few numbers and for special cases (political, social, or occupational). However, participation in the political life is limited to positions as advisors, secretaries, and analysts. But do not have rights of voting,

ship are usually drawn at random, and usually end up from different sub cultures, e.g. bedouins, Iraqi, Iranian and other tribal origins. Assimiliation and community participation among these groups is required and takes a good deal of community programmes and activities. In case of settlements built in the desert or semi — agricultural areas e.g. Abu Dhabi and El-Ein, cities, plans are made to provide those kinship and related tribal groups into one settlement at the suburb of cities, or in settlements which will become latter on a village.

The process by which foreign labour force is given permission to enter the countries of oil producing countries is influenced by several factor :

1) National policy to maintain a balance among the various Arab and non-Arab nationalities.

2) The public sector make own plans for the need of manpower according to annual budgetary provisions e.g. services of ministries and institutions.

3) The combined sector (private and public) also have their own criteria of manpower selection.

4) The private sectors usually import migrants characterized by less technical, more batchelor type, less educated, and low paid and under working laws giving the employer the option of terminating the contract.

The fact the host system, often through the constant process of renewing legal residency in the countries, has a psychological impact on migrants and increase the feeling of insecurity — a condition adversly affecting assimilation.

III — FACTORS AFFECTING ASSIMILATION

Assimilation is affected by several factors relevent to the doner system as well as to the host system in addition to personal characteristics for the migrants themselves.

Impact of the host system is related to attributes of the migrant such as personality and health, social economic status, demographic

velop a fee that he is like, and a desire to become more lige, members of the host society); and that this 'identification must occur before he 'acculturates'; that is acquire the behaviour patterns and beliefs of the host society". (8)

Another view of the process of assimilation is given by Ron Taft. According to him the stages are summarized as follows : Knowledge of the host culture — change of attitude to the host and ethnic culture — assumption of roles within the host and ethnic culture — acceptance by the host society — entry in his society's groups — convergence of his norms to those of host society . (9)

These theoritical orientations are basically derived from Western Societies in which European migrants have settled and became integrated and indentified with American Society. This may apply to the Arab World in few cases taken from Modern Arab History. Namely the migration of the Armenians, and Civcassians who migrated to Jordan Palestine, and Syria before World War I and became adapted to local culture — but still maintaining their own ethnic identity.

Turning to modern Arab Gulf States we find that social interaction in urban communities does not lead to real assimilation of migrants and social interaction it usually takes the formal aspect and to a lesser extent the non-formal. Indiginous and migratory labour sectors of the population interact at the formal institutional set up, e.g. in governmental organizations, in industrial as well as commercial enterprises in which business oriented interaction takes place — as well as in universities, and other educational institutions where they may sit in one class room, and in one library and use same play ground, in addition, they may come face to face in cooperative consumer stores, or in downtown market, commercial districts, or in banks etc ...... but when working hours are over, virtually little, if non, social inter action takes place.

In recent years, intellectual activities and conferences tended to attract both educated groups to attend conference, public lecture, or festivals etc. ...... Although these activities are temporary, yet they leave little influence, or are considered as means for further and more intimate inter action.

In new settlements in most Gulf regions, specially those designed for midle and limited income or those who are, or acquire State citizen-

Milton M. Gordon (1964) sets the process of assimilation as involving several steps or subprocesses. Each step represents a type or stage in the assimilation process. (6) He indentifies seven variables by which one may indentify the degree to which members of a particular group are assimilated into the host society which surrounds them. The stage and sub-processes are : (5)

Type or Stage of Assimilation	*Sub Process or Cond.*
1. Cultural or behavour Assimilation	Change in Cultural Pattern to those of host society.
2. Structural assimilation	large scale enterance into cliques, clubs and insitutions (primary level)
3. Maritial assimilation	large scale intermarriage
4. Attitude receptional assimilation	Absence of Prejuice
5. Behavioural receptional assimi.	Absence of Discrimination.
6. Civil Assimilation	Absence of value of power conflict.

Gordon's first two hypotheses state that acculturation is likely to be the first step of assimilation to occur and that, until structural assimilation takes place, an 'acculturation only' stage can continue almost indefinitely; that is, without there occurring any of the other types of assimilation such as indentification. (7)

However, Alan Richardson has considered indentification as an essential element in Assimilation.

He says :

"An immigrant must rise above the level of dissatisfaction, if ever dissatisfied and attain a certain degree of 'satisfaction' with his new life before he can 'identify himself with' the host population (i.e. de-

II. ASSIMILATION AS A PROCESS

How Social Scientists View Assimilation ?

For economists, absorption of immigrants into the economic systems depends on public financial and employment policy. For political Scientists, assimilation is measured not only by the willingness but by the ability of immigrant to participation in local political organizations.

For Sociologists, assimilation to the social system is linked with all social events, attitudes and resources, e.g. availability and location of housing and jobs; existence of local sociaities akin to those of the immigrants, and public education etc. ....

For Psychologists, assimilation may vary with authoritararianism, frustration, status concern, and other characteristics of the receiving groups.

Some indicators reflecting the nature of the process include the following; time in system such as age, recency of migration, participation, such as marital status, family size, contact with neighbours, and office holding, esteem, such as number of friends, perceived socialbility; physical mobility, such as visits to an urban center and time lived outside the donor system and indicators of psychic mobility such as radio, TV, newspaper, magazine or book reading and contact with friends who have been outside.

However, economic absorption and cultural integration are important elements in the process of assimilation.

Economic absorption involves not just securing work, but becoming a part of the regularly employed labor for at a level consistent with one's capabilities and the capabilities of others at every level or position in the economic institution.

Cultural Integretion refers to integration into the while system of the institutional life. It involves the transformation of values, the acquisit on of new behavioral patterns, and social participation beyond one's own primary group, although not necessarily in this order.

The assimilation cycle involves successfully, under ordinary conditions. Competition conflict, accommodation, assimilation and eventually biological amalgamation. (3)

Assimilation and accommodation are two wide concepts.

There may be complete assimilation in some things (dress, religion and language) accommodation in other things (economic lift, and family customs) and conflict in other (housing or education) acculturation to refere to the acquisition of customs and attitudes; absorption to cover assimilation into economic life; amalgamation to denote intermarriage and biological maxing. In across nationality lines, although high rates are within the same groups. However interms of interclass marriages that do occur, the men usually marries down and the woman up.

Marriage across religious lines is generally interfaith marriage as the most common.

In Gulf countries, indiginous male population are increasingly seeking marriage of non indiginous female population, preferably from Arab countries e.g. Iraq, Egypt, Jordanian, Palestinians, Syrians then Iranians, and non-Arab backgrounds.

Assimilation adaptation on the other hand embodies inference of assimilation. In the psychological sense adaptation refers to the process of establishing and maintaining a relatively stable reciprocal relationship with the environment. — human, social or interpersonal.

A shift in residence involves not only new places, but new norms. Movement over distance imples the crossing of social system boundaries, whether the systems are defined in terms of national entities, regional subsultures, or kinship networks. The migrant is excited by new stimuli and opportunities and feaful of new threats and the unknown. Between the systems, en route, he must cope with a series of transitional factors which color his perceptions, attitudes and capacity to deal with the host environment.

INTRODUCTION

During the past two decades, there has been significant population mobility in the Arab World. One type of mobility occurred within each country, another type took place accross the political boarders and within countries of various regions. Still a third type moved to countries outside the Arab World. The latter was treated as the brain drain problem facing these countries today.

There has been much concern about migration of various types, and many international institutions and Arab organizations have treated this subject in one way or another. However less attention was given to the study of assimilation of migrants in the various regions of the Arab countries. Social scientists have not given this subject much concern aside from few studies were made on social change in rural and urban communities — usually general in nature.

The concern of this paper is to analyze the concept of assimilation as a process in relation to migration and the relvent factors affecting assimilation. The Paper also seeks to provide insight on how assimilation is measured as well as review of some of the studies done in some Arab countries as examples. The concluding part of the study will focus on research problems and future trends of research on assimilation.

I — THE CONCEPT OF ASSIMILATION

The interaction of ethnic minorities and the larger society has been defined by number of concepts. e.g. assimilation, acculturation, integration, adjustment in addition to such nationally specific ones e.g. Kuvaitization, Egyptionization, Jordanization and so on. The concept of assimilation has been used in variety of ways; it denotes the entire process by which nations and subnations comprising them penetrate each other and become more similar. (1)

The ultimate asimilation, according to may analysts, is achieved when the diverse physical types merge into a new one through successive generations. (2)

ASSIMILATION OF MIGRANTS

Dr. ISHAQ Y. QUTUB*

LIST OF CONTENTS

Introduction

I The Concept of Assimilation ......
II Assimilation as a Process ......
III Factors Affecting Assimilation ...
IV Types of Immigrants in Arab Countries . .
V Measuring Assimilation ....
VI Studies in Some Arab Countries .... .
Conclusion

---

* Assoc. Prof. of Sociology, University of Kuwait, Kuwait.

The national review of Social Sciences
No. 3, September, 1981 — Vol. 18.

(3) Problems surrounding the flow and deleterious effects of air and water pollutants.

The discussions showed serious concern with respect to being able to control deleterions effects of chemicals within a reasonable time that is during the next 50 and 100 years. This in view of that fact that chemicals will continue to be needed so that sufficient food can be produced, so that health standards can continue to be improved, water supplies be rendered available and the multitude of convenience products continue to be made available.

It was felt that through intensified international harmonisation of testing and evaluation procedures for chemicals with respect to their danger to man and the environment, and through a free exchange of relevant environmental information among countries, control of chemicals could be improved substantially. Many of the problems besetting mankind from chemicals today cannot be solved by anyone country alone. Knowledge and resources will have to be shared to a much larger degree if success in chemicals control is to be adequate in the future.

The seminar was very ably planned, prepared and carried out by the staff of the National Center for Social and Criminological Research. It is in particular due to the never tiring and expert organisational efforts to Dr Mobarak, that this seminar could contribute so substantially towards the exchange of information and the beginning of developing solutions to some of the problems identified.

UNESCO COURSE ON ENVIRONMENTAL CHEMISTRY AND ECOTOXICOLOGY

MARCH 25 — 30, 1981

Joint Report by F. Korte and F. Schmidt-Bleek

From March 25 to 30, 1981 an UNESCO Course "ON ENVIRONMENTAL CHEMISTRY AND ECOTOXICOLOGY" was held in the National Center for Social and Criminological Research in Cairo, Egypt.

Five European experts presented papers on a wide ranging array of topics.

Prof. Dr. Korte from München (Techn. Universität and GSF),
Prof. Dr. F. Schmidt-Bleek from the Federal Environmental Agency (Berlin, West).
Dr. J. Smeets from the Commission of the European Community and Dr. Parlar from Prof. Korte's laboratory participated in this teaching and discussion activity. In addition, Dr. Klose from Bayer AG., Cairo shared his experience with the audience.
From Egypt, the following scientists contributed towards the success of this seminar :

Prof. Dr. Gamal H. El Samra,
Prof. Dr. Abdel Khalek El-Sabae,
Prof. Dr. F. El-Gouhary
Prof. Dr. A.R. Bayoumi.
Three major aspects were covered during this seminar :

(1) Problems surrounding the use of agricultural chemicals under arid climatic conditions

(2) Testing and hazard assessment of products of chemical industry which enter the environment. These chemicals range from reactive agents (e.g. drugs), through all kinds of industrial chemicals to the multiple variety of products placed on the market by petroleum companies. The total number of such chemicals exceed 60 000.

Page

★ Socialization in an Egyptian Village: an Anthropological Study in an Upper Egyptian Village.
Mrs. Hoda El Shenawy 129

★ Mass Communications and Political Development in Developing Countries:
Political Programs in Radio Cairo as a Case Study in Relation to Public Opinion Issues.
Dr. Abdel Hamid Mahmoud Atta 145

●● **New Books**

★ Orientalism.
Dr. Wedad Morcos 151

●● **Reports**

★ Recommendation of UNESCO Course on Environmental Chemistry and Ecotoxicology 157

●● **Articles in the English Language**

★ Joint Report on UNESCO Course on Environmental Chemistry and Ecotoxicology 3

★ Assimilation of Migrants
Dr. ISHAQ Y. QUTUB 5

THE NATIONAL REVIEW OF SOCIAL SCIENCES

Issue No. 3 September, 1981 Volume 18

TABLE OF CONTENTS

In the Arabic Language

Page

●● Research and Articles

★ Seasonal Migratory Laborers ("a brief report") 3

★ Illiteracy : Its Development in Relation to Private Property among Ruralites and their Exposure to Mass Media :
A Case study in El Beleida Village in Giza Governorate :
Dr. Mohamed Helmy Ahmed Nour 49

★ The Egyptian Personality as Seen in Folk Proverbs : A Content Analysis.
Dr. Nadia Hassan Salem 69

★ Towards an Alternative View of the Solution to Population Problems in Developing Countries.
Dr. Wedad Morcos 85

★ Sociology of Law, its Role in Rationalizing Legislations of Family and Child, with Special Reference to Iraq.
Mr. Aly Fahmy 99

★ The Image of Women in Mass Communications.
Mr. Atef Adly El Abed 107

●● Thesis :

★ The Economies of Scale of Poultry Farms in Kalyobia Governorate.
Mr. Mansour Maghawry Hassan 119

The National Review of Social Sciences

Issued by :

The National Center for Social and Criminological Research, Egypt.

Price Per Issue U.S. $ 4.00	Issued Three Times Yearly January — May — September	Annual Subscription U.S. $ 12.00

THE NATIONAL REVIEW OF SOCIAL SCIENCES

No. 3 September, 1981 Vol. 18



Issued by : The National Center for Social and Criminological Research, Egypt


Bibliotheca Alexandrina
05335523